

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(المائدة)

المَهَلَيْتَرُ عكسى

لشيخ الاسلام

بُرْهَانَ الدِّينِ ابْنِ الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ ابْنِ بَكْرِ الْفَرغانى المرغينانى

المتوفى ٥٩٣ هـ

مع الدَّرَايَةِ

للعلماء ابْنِ الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْقلانى

متوفى ٨٥٢ هـ

مع الحَاشِيَةِ

للعلماء مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكَنْسَوَى

متوفى ٣٠٤ هـ

قد بذلنا جهودنا فى تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حاشيتها وتخرج احاديثها

مكتبة رحمانية



MANTARA-E-BERHANIA

اقرأ سنة تشرق ستشرق ارفعوا باذان لاهور
فون: 042-372242283-7221395

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(المائدة)

المهديتہ (عکسی)

لشیخ الاسلام

برهان الدین ابی الحسین علی بن ابی بکر فرغانی المرغینانی

المتوفی ۵۹۳ھ

الدرایۃ

للعلماء ابی الفضل أحمد بن علی بن محمد العسقلانی

متوفی ۵۵۲ھ

مع الحاشیة

للعلماء محمد عبدالحمید الکنوی

متوفی ۱۳۰۴ھ

قد بذلنا جهودنا في تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حواشيهما وتخرج احاديثها

اقر أسنڈ غزنی سٹریٹ
اڑو بازار - لاہور

مکتب رحمانیہ

اس کتاب کی کتابت کے جملہ حقوق محفوظ ہیں

فہرست جلد دوم

صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب
۵۲۹	فصل فی الحوز والاخذ منہ	۳۳۱	باب النفقة	۳۳۵	کتاب النکاح
۵۳۲	فصل فی کیفیۃ القطع واشباتہ	۳۳۵	فصل فی نفقۃ الزوج علی الزوج	۳۳۷	فصل فی المحرمات
۵۳۸	باب ما یحدث السارق فی السرقة	۳۳۶	فصل فی نفقۃ المطلقة	۳۳۵	باب فی الاولیاء والاکفاء
۵۴۰	باب قطع الطريق	۳۳۷	فصل فی نفقۃ الاولاد الصغار	۳۳۱	فصل فی الکفایۃ
۵۴۲	کتاب السیر	۳۳۸	فصل فی نفقۃ المملوک	۳۳۳	فصل فی الوکالۃ
۵۴۳	باب کیفیۃ القتال	۳۵۰	کتاب العتاق	۳۳۵	باب المهر
۵۴۳	باب الموادعۃ	۳۵۱	فصل فی عتق المحرم	۳۵۸	فصل فی احکام النکاح وکفایہ
۵۴۷	فصل فی احکام الامان	۳۵۷	باب عتق البصیر	۳۵۹	باب نکاح الرقیق
۵۴۹	باب الفنا ثم وقستہا	۳۶۳	باب عتق احد العبدین	۳۶۳	باب نکاح اهل الشرك
۵۵۱	فصل فی کیفیۃ للقسمۃ	۳۶۶	باب الحلف بالعتق	۳۶۸	باب القسم
۵۵۷	فصل فی التفییل	۳۶۷	باب العتق علی جعل	۳۶۹	کتاب الرضاع
۵۶۳	باب استیلاء الکفار	۳۷۰	باب التذییر	۳۷۳	کتاب الطلاق باطلاق لستۃ
۵۶۶	باب المستامن	۳۷۱	باب الاستیلاء	۳۷۶	فصل
۵۷۰	فصل فی حکم المستامن	۳۷۶	کتاب الایمان	۳۷۸	باب ایقاع الطلاق
۵۷۳	باب العشر والخراج	۳۷۷	باب ما یكون یمنیاً والایکون	۳۷۸	فصل فی اضافۃ الطلاق للزمن
۵۷۷	باب الجزیۃ	۳۷۹	فصل الکفایۃ	۳۸۲	فصل فی اضافۃ الطلاق للثبوت
۵۸۱	فصل فی ما ینبغی للذمی	۳۸۱	باب الیمین فی الخوارج السکنی	۳۸۶	فصل فی تشبیہ الطلاق وصفہ
۵۸۳	فصل فی مضاری بقی تغلب و	۳۸۳	باب الیمین فی الخروج وغیره	۳۸۸	فصل فی الطلاق قبل الدخول
۵۸۳	مصارف بیت المال	۳۸۳	باب الیمین فی الاکل والشرب	۳۹۱	باب تفریض الطلاق للاثنیین
۵۸۳	باب احکام المرتدین	۳۸۸	باب الیمین فی الکلام	۳۹۲	فصل فی الامر بالبد
۵۹۱	باب البغایۃ	۳۸۹	فصل فی ما یعلق بالزمن	۳۹۲	فصل فی المشیۃ
۵۹۳	کتاب القیظ	۳۹۰	باب الیمین فی العتق والطلاق	۳۹۸	باب الایمان فی الطلاق
۵۹۶	کتاب النقطة	۳۹۲	باب الیمین فی الیمین والشراء	۳۰۱	فصل فی الاستثناء
۶۰۰	کتاب الاباق	۳۹۳	باب الیمین فی الحج والصلوۃ والصور	۳۰۲	باب طلاق المرین
۶۰۲	کتاب المققود	۳۹۵	باب الیمین فی لیس اثبات العلی	۳۰۵	باب الرجعة
۶۰۵	کتاب الشركة	۳۹۶	باب الیمین فی القتل وغیره	۳۰۹	فصل فی ما یحل بہ للطلقة
۶۰۸	فصل فیما ینعقد الشركة الا	۳۹۶	باب الیمین فی تقاضی الدارہم	۳۱۱	باب الایلاء
	بالدارہم وغیره	۳۹۷	مسائل متفرقة	۳۱۳	باب الخلع
۶۱۳	فصل فی الشركة الفاسدة	۳۹۷	کتاب الحدود	۳۱۷	باب الظہار
۶۱۳	فصل فی ما ینبغی للشریکین	۳۹۸	فصل فی کیفیۃ الحد واقامته	۳۱۹	فصل فی کفایۃ الظہار
۶۱۵	کتاب الوقف	۵۰۰	باب ما یوجب الحد الا یوجب	۳۲۳	باب اللعان
۶۲۱	فصل فی وقف المسجد	۵۰۳	باب الشهادة علی الزناء	۳۲۶	باب العتین وغیره
		۵۱۱	باب حد الشرب	۳۲۸	باب العدة
		۵۱۵	باب حد القذف	۳۳۲	فصل فی الحداد
		۵۱۸	فصل فی التعزیر	۳۳۵	باب ثبوت النسب
		۵۲۲	کتاب السرقة	۳۳۸	باب حضانتہ الولد
		۵۲۳	باب ما یقطع فیہ وما لا یقطع	۳۴۰	فصل
		۵۲۶			

تمت

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و ترتیب اور کسی بھی طریقہ سے کا پی کرنا کا پی رائٹ ایکٹ 1962 کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اسکی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور جبر کا پی رائٹ مالک (Owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔

وَمِنْ تَوْكِيدِكَ عَلَيَّ اللَّهُ حَسْبُهُ

كِتَابُ النِّكَاحِ

قال النكاح ينقصد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضي لان الصيغة وان كانت للاخبار
 وضما فقد جعلت لانشاء شرعا دفعا لاجمة وينقصد بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي وبالاخر عن
 المستقبل مثل ان يقول زوجي فيقول زوجته لان هذا توكيد بالنكاح والواحد يتولى طرفي النكاح
 على ما بينه ان شاء الله وينقصد بلفظ النكاح والتزويج والهبة والتملك والصدقة وقال الشافعي
 لا ينقصد الا بلفظ النكاح والتزويج لان التملك ليس حقيقة فيه ولا مجاز اعني لان التزويج للتلفيق والنكاح
 للضم ولاهتمة ولا ازدواج بين المالك والمملوك اصلا ولان التملك سبب لملك المتعة في محلها
 بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح والسببية طريق المجاز وينقصد بلفظة البيع هو الصحيح
 لوجود طريق المجاز ولا ينقصد بلفظة الاجارة في الصحيح لانه ليس بسبب لملك المتعة ولا بلفظة
 الاباحة والاحلال والاعارة لما قلنا ولا بلفظة الوصية لانها توجب الملك مضافا الى ما بعد التوقل

له قول كتاب النكاح انه ما تقدم الا بالنية ايركبا بغيره من الركب فاد ما سلمت يوم دعيه من ما سمى العيادة في فان الاشتغال بالفضل من النكح من العيادة وما قيل من حفظ النفس
 من وقوعه في الغرابة من الما سلمت عليه من المال الذي يرضى بالبيع والا يهاب والقول والاشارة ودخول تحت القصد ١٢٠٢ له قول النكاح ويون اصل القصد اعلم من نقل الى الرولى
 في قوله بلفظ النكاح لا يستلزم لعل لا يستلزم لاد سبب الم ١٢٠٢ له قول ينقصد بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب
 في الشرع النكاح الصاعد من احد الطرفين او لادنا كما في لادويج الجواب على النكاح الم ١٢٠٢ له قول ينقصد بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب
 النكاح ينقصد بالصورة بل المخرج في الم المخرج بالايجاب كما سبب شانه يبع لان زوال وجوده كالباطل صفة السرير ١٢٠٢ له قول ينقصد بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب
 الالهية ١٢٠٢ له قول لان الصيغة في ما سلمت الكلام لاد يحتاج الى لفظ يدل على حدوث امر في المال وليس في اللفظ لفظ يدل على حدوث امر في المال ولا مر بركة فاضطرنا الى
 ان نقر بان التزويج والاشارة ويؤرخ الما سمى بها وان كانت الجواز النكاح كما هو يدل على المال يدل على الاستقبال وليس ولا مر بركة لاحتمال ان يرادوا الاستقبال فيكون وهذا هو الحق لانه اذا كان
 هناك فخر ولا يكتفى بذلك بل الجرم مبره من النكاح الاخرى كما كمانب المال فلهذا البيع مبره من ١٢٠٢ له قول شر ما قلت تخصيص بالشرع ليس يحتاج الى ان نقل بعض
 الاستقلال الا انقضاء ثبت في اللفظ ايضا كقولهم على الما سمى بالاشارة ونقل الما سمى زيد الى انقضاء التملك بانه الفاعل متعلق بالاشارة لغيره فيستعمل في سائر اللفظ ١٢٠٢ له
 قول مضافا الى ما سلمت ماست لاد انقضاء الما سمى زيد الى انقضاء التملك بانه الفاعل متعلق بالاشارة لغيره فيستعمل في سائر اللفظ ١٢٠٢ له قول مضافا الى ما سلمت ماست لاد انقضاء
 مديكا في قوله ولا ينقصد بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب والقول بالايجاب
 وذلك لان الاشتراط اذا قال بهن ان كان بلفظ الما سمى خلافك ان زوجي سبب لاوله لا انقضاء ١٢٠٢ له قول شره في طرفي النكاح بملكات البيع ووجه العزق ان الحقوق في البيع
 الى توكيد لفظه في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح
 نفسى كما انقضاء تصدقت كمنس بكذا وتصدقت كمنس بكذا ١٢٠٢ له قول لان التملك اسه لفظ ما يدل على التملك سوارك على لفظ التملك او غير من الهبة والصدقة ١٢٠٢ له
 ١٢٠٢ له قول للتلفيق يقال تصدقت بين زوجين ونقلت احدهما بالانقضاء التملك بينهما بلفظ ما سلمت ١٢٠٢ له قول ولا هم الا ان يراد المالك اليد العليا وليس للملك يد خفيين النكاح
 والتمك تبارك فلا يجوز لاد ما سمى بالاشارة الما سمى زيد الى انقضاء التملك بانه الفاعل متعلق بالاشارة لغيره فيستعمل في سائر اللفظ ١٢٠٢ له قول وهو ان يت
 بالنكاح بين من العزم والعزم ليس بالاشارة في لفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح
 الا انش فاذ يقول ما ينقصد بلفظ البيع لان ما سلمت ماست لاد انقضاء الما سمى زيد الى انقضاء التملك بانه الفاعل متعلق بالاشارة لغيره فيستعمل في سائر اللفظ ١٢٠٢ له قول
 ١٢٠٢ له قول بلفظ النكاح صفة الاجارة ان يقول ان يتى منك غرضي بالنكاح وطل اشهد ذلك ١٢٠٢ له قول في البيع اعترض به عن قول الما سمى فاذ يقول بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح
 ذلك اعترضه فيكون من باب الما سمى في لفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح في قوله بلفظ النكاح
 ١٢٠٢ له قول فانما من ذلك سبب الملك التملك ١٢٠٢ له قول لانها توجب الملك لاد النكاح بملكات البيع ووجه العزق ان الحقوق في البيع ووجه العزق ان الحقوق في البيع

ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حُرِّين عاقلين بالغين مسلمين رجلين اورجل
 وامرأتين عدولا كانوا وغير عدول او محمداً ودين في القذف قال^١ اعلان الشهادة شرط في باب النكاح لقله
 عليه السلام لا نكاح الا بشهود وهو حجة على مالك في اشتراط الاعلان دون الشهادة ولا بد من اعتبار
 الحرية فيما لان العبد لا شهادة له لعدم الولاية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية بدونها
 ولا بد من اعتبار الاسلام في انكحة المسلمين لانه لا شهادة للكافر على المسلم ولا يشترط وصف الذكور حتى
 ينعقد بحضور رجل وامرأتين وفيه خلاف الشافعي^٢ وسنصرف في الشهادات ان شاء الله ولا تشترط
 العدالة حتى ينعقد بمحضرة الفاسقين عندنا خلافاً للشافعي له ان الشهادة من باب الكرامة والفاسق من
 اهل الاهانة ولنا انه من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة وهذا لانه لما لم يحرم الولاية على نفسه
 لاسلامه لا يحرم على غيره لانه من جنسه ولا نه صلح مقلداً فيصلم مقلداً او كذا شاهداً والمحدود في
 القذف من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة محتملاً وانما الفائم ثمره الاداء بالنهي لحرمة ولا يلبي
 بفواته كما في شهادة العيكان وابني العاقدين قال وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاعده
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يجوز لان السماء في النكاح شهادة ولا شهادة الكافر على المسلم
 فكانها لم يسمع كلام المسلم ولمها ان الشهادة شرطت في النكاح على اعتبار ارباب الملك لورودة على محل
 ذي خطر لا على اعتبار وجوب المهر اذا لا شهادة تشترط في لزوم المال وهما شاهدان عليهما بخلاف ما اذالم
 يسمع كلام الزوج لان العقد ينعقد بكليهما والشهادة شرطت على العقد ومن امر رجلا بان يزوجه ابنته

قول المسلمين بالشيء وفيه تعليق الزك على الاصح ويجوز ان يكون معا ١٢ **قوله** قال مالكين بالبين ولا ذمب اليه ماك من معة النكاح بحضور العيكان والماثن زعمان ان الشرط هو
 الاعلان دون الشهود ١٣ **قوله** لو كدودين في القذف بالجمع لا يجوز انوا المراد من القذف نسبة شخص الى الزنا ١٤ **قوله** لا نكاح الا بشهود يوم زوج في البيه ومن
 البين ان ليس ركنا فقين كدود ١٥ **قوله** الا بشهود فقال ان يقول الشهود مع شهود جمع شاهديهم في الصحاح فيكون الشهود بالجمع والجمع
 يتناول الاعراض ان يتناول بالجمع الباطنات قولنا لا نكاح الا بشهود ان جرى على الظاهر لم ان يشترطت مما من الشهود وبقاها تسهوان من على ما في الاصل لان لا يشترط
 حضور جنتين وقها ستره ذلك خلاف الاجماع فلا بد من يميل كناية من الاعلان ١٦ **قوله** في اشتراط الاعلان لا يشترط جمل الشهادة الاعلان وذلك لتزوير الاسلام اعلوا
 النكاح ولو بالعدت وفيه ان لا يدل الامل على وجوب الاعلان اذا شرط ١٧ **قوله** ان شرط ١٨ **قوله** ان شرط ١٩ **قوله** ان شرط ٢٠ **قوله** ان شرط ٢١ **قوله** ان شرط ٢٢ **قوله** ان شرط ٢٣
 لا ولاية لمصلحة حال الشترت ان من يميل الشترت من على المؤمنين سبلا ٢٤ **قوله** من باب الكرامة ما قال على السلام انهما الشهود كانت الشهود محلا لكرامه والفاستق ليس
 ما لا من حيث النفس لان كل وجه ولها ما صح كرامه ٢٥ **قوله** وفيه اشارة الى قول من اهل الولاية وما هو مستخرج على اعمى قوله فيكون من اهل الشهادة ٢٦ **قوله** ان شرط ٢٧ **قوله** ان شرط ٢٨ **قوله** ان شرط ٢٩ **قوله** ان شرط ٣٠ **قوله** ان شرط ٣١
 قوله لا بد من ان يميل الولاية لغرض اعادة الاسلام يعني ان فسق وان كان يقتضيه سلب ولاية كاتال انما نفي ما سلامنا في سلب ولاية سلب بالمعارضة في كرامة وان
 بقيت الولاية على نفسه بقيت على غيره ٣٢ **قوله** ولا بد من الولاية لانه انما يكون الحاكم فاستداه انا ذلك ان يميل نفسنا انما نكاحنا جسد اذ ارجع النفس فاما ما جازم
 ان يكون تاضيا فبما اذا جاز ان يكون تاضيا بنفسه جاز ان يكون شاهداً لان الشهادة والعقد من باب واهد في كل منها تنقيح الحكم على الخبر ٣٣ **قوله** قوله قوله في عمل الشهادة ويكفي
 في النكاح ذلك وانما ينعقد الابد ٣٤ **قوله** ان يكون احداهما ابنا مادته والآخر ابنا اذ كانا لوارثين فيس يكونان شاهداً لان يكون متاخر ٣٥ **قوله** على اعتبار انما الملك له ملك
 الودع على الزوجين ان نكحت ان للزوج ايضا على الزوج من ان بان بطنه بالولي نكحت ان بها العلية بالولي وانه لا تصانها ملك من حيث لا مرد له ٣٦ **قوله** انما ان عمره المسلم والاشترقه
 ٣٧ **قوله** لوروده على عمل ذي نظري العضو الشريف وانما كانت الشهادة داره على لان الوصول اليه لا يكون سبلا ٣٨ **قوله** خلافاً اذا لم جواب من قيا س
 معدود في تزويره ان الشهادة في النكاح شرط العقد والعقد ينعقد بكليهما قادم يسا كرام المسلم فيها على العقد ٣٩ **قوله** ان شرط ٤٠ **قوله** ان شرط ٤١

الدرية في تخرج احاديث الهدية

كتاب النكاح حديث لا نكاح الا بشهود لما ربه هذا اللفظ وروى الترمذي من طريق جابر بن زيد رفعه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 البيا باللاق يمكن انفسهم بغيا بيينة ودم الترمذي وقته وروى ابن حبان من رواية سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة فقمر فعلا نكاح الا بالولي
 وشاهدي عدل الحديث وقال ولم يقل فيه وشاهدي عدل الا للحض بن عياض عن ابن جريح عنه وتابعه للحجبي عن خالد بن العارث وعبد الرحمن بن يونس
 الرقي عن عيسى بن يونس كلاهما عن ابن جريح حديث اعلنا نكاح الخرج الترمذي من حديث عائشة وقال حسن وفيه لادضعف لكنه توجب عندنا اجماعا

الصغيرة في زوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواه جاز والنكاح لان الاب يجعل ما يشاء الا محلا المجلس فيكون الوكيل سفيرا ومعبرا فيبقى المزوج شاهدا وان كان الاب غائبا لم يجوز ان المجلس يختلف فلا يمكن ان يجعل الاب مباحرا وعلى هذا اذا زوج الاب ابنته البالغة بمحضر شاهد واحد ان كانت حاضرة

بجاز وان كانت غائبة لا يجوز فصل في بيان المحرمات قال لا يحل للرجل ان يتزوج بامه ولا وحداته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبحبناتكم والجديات امهاتكم اذا لهن اولاد اصل لغة وانبتت

حرمتهن بالاجماع قال ولا بينته لبا تلونا ولا بينت ولده وان سفلت للاجماع ولا باخته ولا بنات اخته ولا بنات اخيه ولا بغيرته ولا بغيرته لان حرمتهن منصوص عليهما في هذه الآية وتدخل فيما العمات المتفرقات بخالات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين لان جهة الاسم عامة قال ولا بامة امرأته

التي حل لها ولها يدخل لقوله تعالى وامهات نسائكم من غير قيد الدخول ولا بينت امرأته التي دخل بها الثبوت قيد الدخول بالمتن سواء كانت في محرمة او في محرمة لان ذكر المحرمة يخرج عن العادة لا يخرج الشرط ولهذا اكتفى في موضع الاحلال بنفي الدخول قال ولا بامة ابية واجداد له لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم ولا بامة ابنة ولا بامة ابنة ولا ابنة له

لأنسقاط اعتبار التبعي لا للاحلال حليلة الامين من الرضاعة ولا بامته من الرضاعة ولا باخته من الرضاعة لقوله تعالى وامهاتكم اللاتي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة ولقوله عليه السلام يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ولا يجمع بين اختين نكاحا ولا بملك يمين وطيا لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين ولقوله عليه

سنة باب النكاح سهو ميرابا بدليل ارتفاع التعرق الى المول مطلقا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

منه قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما من قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

منه قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما من قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

سنة باب النكاح سهو ميرابا بدليل ارتفاع التعرق الى المول مطلقا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

منه قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما من قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

منه قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما من قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

منه قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما من قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

منه قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما من قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

منه قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما من قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

منه قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما من قوله في باب النكاح سهو ميرابا اذ قلده قوله فيقول المزوج شاهدا لان المجلس سنة جازان يكون العقد الواقع من الامور حقة كما لا يخفى من الازم كما

الهداية في تخرجه حديث الهداية

فضل في بيان المحرمات: حلال ما يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب متفق عليه من حديث ابن عباس ومن حديث عائشة وفي رواية لاسلم في حديث ابن عباس ما يحرم من الرحم وفي لفظ البخاري في حديث عائشة ما يحرم من الولادة

السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجتمعن مائة في رحمتين فان تزوج اخت امة له قد وطئها
 صح النكاح لصدوره من اهله مضافا الى محله واذا جاز لا يطأ الامة وان كان لم يطأ النكوحه لان النكوحه موطوءة
 حكما ولا يطأ النكوحه للجمع الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب فيختد يطا النكوحه لعدم
 الجمع وطيا ويطأ النكوحه ان لم يكن وطئ المملوكة لعدم الجمع وطيا اذا لم يرقه لثنت موطوءة حكما
 فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدرى ايتها اولى فترق بينه وبينها لان نكاح احدهما باطل بيقين ولا
 وجه الى التعيين لعدم الاولوية ولا الى التنقيذ مع التجهيل لعدم الفائدة والضرقتين التفريق ولهما نصف
 المهر لانه وجب للاولى منها وانعدمت الاولوية للجهل بالاولوية فينصرف اليها وقيل لا بد من دعوى كل واحد
 منها انها الاولى والاصطلاح لجمالة المستحقة ولا يجمع بين المرأة وعقبتها او خالتها وابنة اختها واختها
 لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اختها ولا على ابنة اختها مشهور
 يجوز الزيادة في الكتاب بمثله ولا يجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يجز لان يتزوج بالاخري
 له قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجتمعن مائة في رحمتين فان تزوج اخت امة له قد وطئها

له قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجتمعن مائة في رحمتين فان تزوج اخت امة له قد وطئها
 بادرسول الشرايح اخي اليربني لانه ان قال انبا لا تحمل في ١٣٢
 السروي اعاد من الضرعة لانه لم يرد في المزمع من حديث ابى ذؤيب الغنوي في ١٣٢
 السدي اخراهما شنت ١٢ براه شرح هداية لما حافظه بدره من الحديث
 له قوله فلا يجتمعن المائة في النكاح دليل على حرمة الجمع بين النكاح في الحديث في الحديث في النكاح فان
 النكاح في قوة الوصي والاول جاز لان الذية دليل على حرمة النكاح والاما في نظر سوا قبايد على امتناع الجمع في النكاح ولو لم يجمع بحيث يشمل ملك الميراث في الوصي والقول بتخصيص ملك
 الميراث بالا جماع ١٢ عبد
 له قوله فان قالوا ان النكاح المستحقة وطئها من الاستحرام وجوازها فكان الاثنت ١٢ اعني
 له قوله موطوءة حكما لا يطأ الاخرى لانه لا يكون ما جازها وديا ١٢ في
 له قوله بسبب من الاسباب بان يمتنع او يزوجها ١٢ عبد
 له قوله ليت موطوءة
 على اذ وضع ملك الميراث ليس لا بل في الغرض لعدم فوائدهم الوصي فيها فخلات النكاح فان وضع الوصي ١٢ عبد
 له قوله فترق بين الامري بجم الغنوي بطلان النكاح وفي حق التفريق التاركه والتعلق ١٢ عبد
 له قوله ولا الال تنقيذ مع التجهيل بان يقول القاضي
 ان نكاح واحدتها يمتنع دون الاخر لان احد الامرين مستحق على سبيل مع التواضع الفائدة اذا نظرنا حال مال الزوج فان المقصود من النكاح على الوصي والتفريق وهو مقصود ولا العز او انظر الى
 حال الزوج واحدتها غير ممنوع من ان يزوجها من غير شراح الهادي من بعض شراح الهادي ان موضوع المسئلة فيا اذا كان مبرها سورا ما اذا اتفقتا فانما يجب
 ويح كذا واحدتها لم يمتنع من ان يزوجها من غير شراح الهادي من بعض شراح الهادي ان موضوع المسئلة فيا اذا كان مبرها سورا ما اذا اتفقتا فانما يجب
 الغافل مبر الغنويان بانها لا يدخل الزوج ما اذا وافق من دخل مبرها لزم اقل من مبر الشرايف والى نصف المهر ان النكاح يمتنع من ان يزوجها من غير شراح الهادي من بعض شراح الهادي ان موضوع المسئلة فيا اذا كان مبرها سورا ما اذا اتفقتا فانما يجب
 الشرايف لانا لا ثابت على كل تقدير فان دخل من واحد منها دون الاخر فوطوءة اقل من مبر الشرايف والى نصف المهر ان النكاح يمتنع من ان يزوجها من غير شراح الهادي من بعض شراح الهادي ان موضوع المسئلة فيا اذا كان مبرها سورا ما اذا اتفقتا فانما يجب
 به الا امره بعضهم هذا التفصيل مؤيد بقول لانا هناك روايتين ١٢ عبد
 له قوله لا يدرى دعوى الخوان كان الامر كذلك الا ان يكون الدعوى ولا الاتفاق فلا يعرف المال اليه
 ولا يجوز لقا من ان يعرف المال من لا يدرى الاستحقاق وان علم القاضي استحقاقه فكيف اذا لم يعلم ويلزم من ذلك انها اذا سكت لم يعرف نصف المهر اليه ١٢ عبد
 له قوله وعنها سوا كانت مائة فربما او بعيدة وكذا المال في البواقي ١٢ عبد

له قوله لقوله عليه السلام لا يجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يجز لان يتزوج بالاخري
 يتزوج اذا علمت هي الموطوءة والزوج ١٢ عبد
 له قوله ولا يجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يجز لان يتزوج بالاخري
 على بنت الاخر يجوز لعقل العز كما يجوز نكاح الاستمعة الحرة ويجوز نكاح الزمة الا من تركه في ان كان في ١٢
 له قوله وهذا مشهور لمن علم ان خبره او ما يجوز تخصيص العام به اذ ان العام
 مخصوص بالعام بينا مخصوص بخبره او الموصية والموصية يتمثل مستقل تخصيص الموصية ولم يعلم ان من هذا التعليل ١٢ عبد

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حدث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجتمعن مائة في رحمتين لم اجد
 وفي الباب حديث ام حبيبة انها قالت يا رسول الله انك اخي قال لا تلاق على متفق عليه وعن زيور الدبلي قال قلت يا رسول الله اني اسلمت وتحقق اختان فقال طلق
 ايتهما شنت اخرجها ابوداود الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان
 حدثنا لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اختها ولا على ابنة اختها مسلمة من طريق ابى سلمة عن ابى هريرة رفته لا تنكح المرأة على عمتها ولا على
 خالتها وله من طريق قبيصة بن ذؤيب عن ابى هريرة رفته لا تنكح المرأة على بنت الاخر ولا ابنة الاخر على الخالة ورواه النسائي من طريق الشعبي عن ابى هريرة رفته لا تنكح
 المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اختها ولا الخالة على بنت اختها لا تنكح الكهري على الصغرى ولا الصغرى على الكهري اخرجها ابوداود الترمذي وصححه وكذا
 ابن حبان واخرجه البخاري ومسلم من طريق العوج عن ابى هريرة بلفظ لا يجمع بين المرأة وعتها ولا بين المرأة وخالتها ورواه الطبراني من حديث ابن عباس فانك اذا
 قطعتم ذلك فقد قطعتم احكامهم وصححه ابن حبان ولا يجمع بين طليقة عن عيسى بن عيسى بن طلحة عن موطوءة الله صلى الله عليه وسلم ان نكح المرأة على قرابتها فلهذا
 قوله

الوحي ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت او كتابية وقال الشافعي لا يجوز للحر ان يتزوج بامة كتابية لان
 جواز نكاح الائمة ضروري عنده لما فيه من تعريض الجزء على الرق وقد اذفعت الضرورة بالمسلمة ولهذا
 جعل طول الحرية مانعاً عنه وعندنا الجواز مطلق لا يطلق المقضي وفيه امتناع عن تحصيل الجزء الحر لا
 ارقاقه وله ان لا يحصل الاصل فيكون له ان لا يحصل الوصف ولا يتزوج امة على حرقة لقوله عليه السلام
 لانتم الامة على الحرية وهو باطلاقه حجة على الشافعي في تجويز ذلك للعبد وعلى مالك في تجويزه برضاء الحر
 ولأن الرق اثر في تصييف النعمة على ما تقرره في الطلاق ان شاء الله فيثبت به حل المحلية في حالة الافراد
 دون حالة الانضمام ويجوز تزويج الحرية عليهما لقوله عليه السلام تمنع الحررة على الامة ولا تهما من المحلات في
 جميع الحالات اذ لا منصف في حقهما فان تزوج امة على حرقة في عدوة من طلاق بائن لم يجز عندي ابي حنيفة
 ويجوز عندها لان هذا ليس بتزويج عليها وهو المحرم ولهذا الوصف لا يتزوج عليها لم يثبت بهذا الوجه حنيفة
 ان نكاح الحررة باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فيبقى المتم احتياطاً بخلاف اليمين لان المقصود ان لا يدخل
 غيرها في قيمها وللحر ان يتزوج اربعاً من الحرث والائمة وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فأنكحوا
 ما بقى منكم من الرجال ما لا تضرهم ولا تنكحوا ما لا تضرهم ولا تنكحوا ما لا تضرهم ولا تنكحوا ما لا تضرهم

له قوله على الرق والرق هو ابناك كذا جعل جراه ما كان ١٢ بعد ١٣ قوله ولذا لا يرى جواز نكاح الامام مروي ١٢ بعد ١٣ قوله جعل طول الحرية قال الشافعي ان لم
 يصح نكاحها في غي المناكح لم يصح نكاحها في غي المناكح ١٣ قوله ما اذا وجد بقاى السنة على تزوج السنه ليست ملازم فيجب ان يجوز
 تزويج الامة الكتابية عن الغرض تزويج السنه ولا يجوز في النكاح ما كان ١١ ١٢ ١٣ قوله لا يطلق القضاء هو قولنا انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ
 الاصل على نكاح الامة ١٢ بعد ١٣ قوله امتناع الزمان لانه من الحدود وقاد ليس بهذا كجزي يمسرقا بل ليس الا الامتناع عن تحصيل الجزء الحر وكان لا الامتناع عن تحصيل
 الاصل كما في قول من لم يزره بائناً لا الامتناع عن تحصيل الاصل من المندور بل من المندور هو المندور كما في قوله لا يجوز ان ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ
 ايضا من المندورات كان من المندورات من المندورات ١٣ بعد ١٤ قوله لا يخرج الا يخرج البرية من تغيبه وقوله لا يخرج الا يخرج البرية من تغيبه وقوله لا يخرج الا يخرج البرية من تغيبه وقوله لا يخرج الا يخرج البرية من تغيبه
 ولم يبين شئ من الامة على الرق لا يجوز الامة ١٢ ان ١٣ قوله في تجويز ذلك المذكور لان طولها ما كان كما يستحق النفس والطول انما يتصور في الحراني العبد ١٢ بعد ١٣
 ١٤ قوله بما لا يراه بل يطعن في الشرع جعل العتوية القعدة في حق المرأة كافي في الزنا والعتوية في مقابلة التزويج ان التزويج في حق الامة منصف في كل ريق ومجلة
 اصحاب لم يكونوا منصفين جهاداً كانت الحرية مائة وتسلك في جميع الاحوال جعل المحلية في حق الامة في نكاح من احوالها جميع الاحوال بولا انفراد الاجتماع ناخبة حالة الانضمام اذ لا
 لان يجوز الانضمام ولا يجوز الاضطراد لانه امر لم يشر به دون التمسكة واكثر من الافراد في نكاح من احوالها جميع الاحوال بولا انفراد الاجتماع ناخبة حالة الانضمام اذ لا
 من ١٣ بعد ١٤ قوله على ما تقرره في الطلاق الاحوال طلاق الامة شتان الى قوله لان على المحلية نكاح في جهاد لرق انتم تصييف التمتع ١٢ دالله قوله ولاننا من المحلات
 لا على قوله لو صل ما عدته لم وقوله نعماً فأنكحوا ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ وقوله انى ما لم ينسأ
 ايضا ١٣ قوله لم يثبت هذه ان قيل بالفرق بين المحرمين الالتمت وبين ما يستحب واجب بان النكاح عليها نعم من البيع فانها معناه البيع في جميع احوال النكاح ١٢ بعد ١٣
 ١٤ قوله ان التمتع اذا اذ توجها في النعمة فما اشرك غيرها لم يثبت ولان العتوية في اليمين العتوية ولا يسهى تزويجاً عليها بعد التمتع عرفاً ولا يثبت ١٢ دالله قوله من الحرث والائمة الصلح
 سابق على المفضل للدخول من الحرث ودمه من الامة ودمه باءن البيع جهاداً بان يكون بعضاً من الاحادد بعضاً من الامة ١٣ بعد

الدراية في تخريج احاديث الهداية

كل التودي لا تظلم احداً استخبر حصار عن مطر عبي عن ربيعة عن سليمان قلت قد رواه الطبراني عن طريق سلام بن ابى المنذر عن مطر موصولاً لكنه خالف في اسناده فقالان
 عكرمة عن ابن عباس فصره من وجهين والحقه ظن ابن عباس تزويج على الله عليه وسلم وهو محرم وروى الباب عن صفية بنت شيبة قالت تزويج النبي صلى الله عليه وسلم
 يول ميمونه وهو حلال أخرجه الطبراني ١٣

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث لا تكمل الامة على الحررة وتكم الحرية على الامة لا تطلق من حديث عائشة مرفوعاً وتزوج الحررة على الامة ولا تزوج الامة على الحررة ذكره في اثناء حديث وفيه مظاهر
 بين اسلم وهو ضعيف واخرجه الطبراني وعبد الرزاق وابن ابي شيبة مثله عن الحسن مرسلاً وعن علي ان الامة لا يقع بها ان تزوج على الحررة أخرجه ابن ابي شيبة و
 اللدقطق وعن جابر لا تكمل الامة على الحررة وتكم الحررة على الامة أخرجه عبد الرزاق عن طريقه باسناد صحيح وعن سعيد بن المسيب عن ابى شيبة مثله واخرجه عن ابى
 مسعود حديث على

جلده كتاب النكاح

مأطاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع والتخصيص على العدد يمتنع الزيادة عليه وقال الشافعي لا يتزوج
الإمامة واحدة لأنه ضروري عنده والحجة عليه ما تلونا إذا الأمة المنكوحه ينتظمها اسم النساء كما في الظاهر ولا
يجوز للبعدان يتزوج أكثر من اثنين وقال مالك يجوز لأنه في حق النكاح بمنزلة الحرة حتى ملكه بغير إذن
المولى ولأن الرق منصف فيتزوج العبد اثنين والحرة رباعاً الظاهر الشرف الحرية فإن طلق الحر أحد الأربع
طلاقاً بائناً لم يجز له أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاحت في عدة
الاخت **قال** وان تزوج قبل من زناء جاز النكاح ولا يبطأها حتى تضع حملها وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال
أبي يوسف النكاح فاسد وان كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالإجماع لأبي يوسف أن الامتناع في الأصل
لحرمة الحمل وهذا الحمل محرمانه لاجتبابه منه ولهذا الميراث يجرى إسقاطه ولم يأنها من المحلات بالنص وحرمه
الوطي كيلا يئسقى مأوأة زرعه وغيره والامتناع في ثابت النسب لحق صاحب الماء ولا حرمة للزاني فان تزوج حاملاً
من السبي فالنكاح فاسد لانه ثابت النسب وان زوج أمه ولدها وهي حامل منه فالنكاح باطل لأنها فراش لملوها
حتى يثبت نسب ولها منه من غير دعوة فلو صرح النكاح لحصل الإجماع بين الفرائين إلا انه غير متأكد حتى ينفق
منه ولو تزوجت قبل منه بغير نكاح فالحكم على الزوج المنكوحه بان لا يزوجها من غيرها من غير نكاح ولو تزوجت قبله بغير نكاح فالحكم على الزوج المنكوحه بان لا يزوجها من غيرها من غير نكاح

سه قوله مثني وثلاث الربيع ليس الواو بينه اذ كما تم بغيره والاولى
التخصيص على هذا الوجه بجمع الزيادة عن نكاح كل ثمة والثنين وثلاث او تقول التخصيص على العدد بين ما يمنع الزيادة لعرف الوجوب المستفاد من الامراء لانه ردمه الى النكاح فبقي ما يحفظه العدد عند
النكاح ومن ضرورة حرمة الزيادة فلا بد من التخصيص بالثني لا يمتنع نفى ما عداه مطلقاً كان او غيره **س**ه قوله يمنع الزيادة قال ان في اليد والارض ان يتزوج اربعه أو زاد عدد على الاربع **س**ه قوله
يحصى من جمع الاثنين والثمن والاربعه ولا يمتنع ان المتزوج وكان كذلك لم يزوج بغيره الجارية **س**ه قوله الا اذا كانت المنكوحه اى العاصه للنكاح وفي احراز من الامه الملوكه بنك
اليمين فانها بغير خلاف في الاثر لمزاجها **س**ه قوله كان في الظاهر ان لا يزوجها بغيره من غير نكاح وبتداول الامه المنكوحه **س**ه قوله وان كان الرق ان لا فان قلت العهد في
امر النكاح يمتنع على اصل الرية فبني ان يكون كالرقة نعم فنكح من النكاح من الكلمات البشرية والرق يوجب تقصداً فيها فينصف ثمة النكاح للبار والرقف والمردقة نقصان يمكن بالرق وان
فقد ما يجوز ان لا يملك من مطلق يتناول الحر والعبد فتم كفايته بالعدمة الاجماعية اذا الاماع متفق على ان الرق منصف **س**ه قوله فان طلق الحر او العبد اطلق امرها لم يجز له ان يتزوج غيرها حتى يتغنى عنها **س**ه قوله ان طلقها بما يقيد بها بالثني يترتب طهر غلات الشافعي ان يزوجها بالثنا
في الرجوع او يثبت الحكم في الرجوع بالطريق الاول **س**ه قوله حتى تنقضي الحيضة صريحة يكون فيها لا يزوجها من غيرها مدة الزوجه **س**ه قوله وهو
نظير الى اى انكاحاً نادياً ما لا اختلاف فتذكره ولا التعليل فبوزان النكاح العدة باق حاكم لبقاء بعض احكامها كالنفقة والمنع والفرع في تزوج رابعة او زاد عدد على الاربع **س**ه قوله
قوله على الاربع باليمين من الزنا من لا يكون مذهباً ثابت النسب من احد حيث وقع ذلك بتنازله فان كان الحمل ثابتاً **س**ه قوله النكاح فاسد اى باطل هاه
فوق بين فساد النكاح وبطلان خلاف اليك مثلاً **س**ه قوله ثابت النسب سواء كانت معتدة او حامل من السبي كما سبقه او غيره **س**ه قوله ان الامتناع
في الاصل اى انفس عليه هو اذا كان الحمل ثابتاً النسب لمزاجها الجمل كباي يرضى الي شخصين ولا يمتنع من ما يزوجها فان النكاح يكتفي في ذلك **س**ه قوله لم يجر استطلاع
اي بالعدمة ونهاذا استبان خلقه وان كان غير مستبين الخلق يجوز لها في زمانها يجوز وان استبان الخلق عليه الفتوى **س**ه قوله كباي في ذلك يمتنع منه قوله على السلام من
كان يؤمن بالله واليوم الاخر فلا يستقين ماوه زرعه **س**ه قوله ماؤة الجليل الماد سابقاً مما هو الساقى بوجازيل والستق يا متبذلان الحمل زرع محمد ويبره بالثني كى على
طبع الحديث وقيل يحصل من شعره ان قيل النفقة في سواد ال رأس الرحم يكون مسدودا بعد ان قرر الختم فكيف يبيح القول بالستق ولها قالوا ان الحمل لا يكون له النكاح فبوزان يكون
بالشرع ان قيل اذا جاز في المنى الأول بالشرخ يجوز ان يخرج الدم ايضا للشرخ كذا ان الشرطه فان في الرم قوة جازية للمنى وقوة مسدودة للام للول **س**ه قوله فمن صاحب الملسه
وبوالحمل فان هذه المرأة في كاحر من وجه قوله ولا استناع الخ منعا اذا عاها بانا بالاسلم ان ذلك للعمل على صاحب الماد **س**ه قوله ولو امرته لثاني الحمل فمرد كونه ادنيا
واستزاه يمتنع ان لا يجوز نكاح الجليل من الزنا ولا وليها كما قال البيهقي **س**ه قوله عدم احراز الزنا في يمتنع ان يجوز النكاح والولى ما يجوز النكاح دون الولي مملا باليمين **س**ه قوله
لان ثابت النسب لان النكاح وان امتنع ان يكون من الزنا والنكاح حال الكفر فيقبل الاسلام **س**ه قوله لانها فراش المرفض ان تكون المرأة بحيث
اذ اولدت لم يمتنع في ثبوت ولها بالى دعوة **س**ه قوله الا اذا قيل انان قيل ولو كانت فرشا فغل نكاحها باصل ايضا واجب من قوله لان غير منكر حتى يمتنع الولد بالستق
من غير مان كان فرشا منفيها فلما لا يبره اى يمتنع من الحمل لان الحمل مانع في الحمل وذلك كالفراش فتدنا بنتها مما يعمل ان كيد **س**ه قوله

الدراية في تزويج احاديث الهداية

حدث ان عبد الله بن جعفر رحمه بين امرأة على وابنته ابي سعد من طريق علي بن علي بن السائب ان عبد الله بن جعفر تزوج ليل امرأة على بنعيب بنت علي من غير مهر واخرجها الى ابن شيبه من وجهه اخوان عبد الله بن جعفر رحمه بين امرأة على وابنته من غيرها وعلقه البخاري واخرجه للدراطين الى ابن شيبه ايضا عن طريق عكرمة بن خالد ان عبد الله بن معاوية تزوج امرأة رجل من ثقيف وابنته وله من ابن عليه عن ايوب سئل ابن سيرين عن ذلك فقال لا باس به بثبت ان جليلة نسيح فعله زاد الدرطقي له حصة قال ايوب وكان الحسن يكرهه

الولد بالنفي من غير لعان فلا يعتبر بالعتصم به الحمل **قال** ومن وطئ جاريته ثم زوجها جاز النكاح لانها ليست بفراش لمولاها فانها لوجاءت بولده لا يثبت نسبه من غير دعوة الا ان عليه ان يستبرأها صيانة لمائه واذا جاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا أحب له ان يطأها قبل ان يستبرأها لانه احتل الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما في الشراء ولها ان الحكم بجواز النكاح امانة الفراع فلا يؤمر بالاستبراء لا استصحابا ولا وجوب اختلاف الشراء لانه يجوز مع الشغل وكذا اذا ارى امرأة تزنى فتزوجها حل له ان يطأها قبل ان يستبرأها عند ما هو قول محمد لا احب له ان يطأها ما لم يستبرأها والمعنى ما ذكرنا ونكاح المتعة باطل وهو ان يقول لامرأة اتتمت بك كذا مائة بكذا من المال وقال مالك هو جائز لانه كان مباحا فيبقى الى ان تظهر ناسخة قلنا ثبت النسب باجماع الصحابة وابن عباس مقرر رجوعه الى قوله فقرر الاجماع والنكاح

له قوله ومن وطئ جارية المظاهرة

نعمس برادام لمن حالها كمنهم من قوله امان النكاح فلو زوج ان يطأها اذا لم يوصى بغير الحمل ١٢ **له** قوله لانها ليست بفراش اي الفراش العجبره بان كانت فراشا كمنهعت ولا يعتبر الفراش الضيق بهنا ١٢ **له** قوله لان طهره ان يستبرأها اي غسل النكاح اداوم الاستبراء لا الوجوب كما هو المتعارف ١٣ **له** قوله من يستبرأها مدة سنة فلا يزوجها النكاح حتى تتبين ثلث حيض ومنه اذا نزلت ١٤ **له** قوله لا أحب له المراجعة الى العرفى اي المحرم والمسب والمجتهد اذا قال لا أحب له اي من غير ما يراه من احوال الناس ١٥ **له** قوله لا أحب له المراجعة الى العرفى اي المحرم والمسب والمجتهد اذا قال لا أحب له اي من غير ما يراه من احوال الناس ١٥ **له** قوله من استبرأها مدة سنة فلا يزوجها النكاح حتى تتبين ثلث حيض ومنه اذا نزلت ١٤ **له** قوله لا أحب له المراجعة الى العرفى اي المحرم والمسب والمجتهد اذا قال لا أحب له اي من غير ما يراه من احوال الناس ١٥ **له** قوله من استبرأها مدة سنة فلا يزوجها النكاح حتى تتبين ثلث حيض ومنه اذا نزلت ١٤ **له** قوله لا أحب له المراجعة الى العرفى اي المحرم والمسب والمجتهد اذا قال لا أحب له اي من غير ما يراه من احوال الناس ١٥

له قوله باجماع الصحابة اي ثبتت كونه حراما لا اجماع وليس معناه ان الاجماع تام نحو قولنا نكح ما نكح الله من غير اجماع على ان ما بين ما بينه في وقت الاجماع وهو حلال لم يمتدح مع القول باجماع على النهي المتأخر به في الكتاب الا كقولنا لا يزوجها النكاح حتى تتبين ثلث حيض ومنه اذا نزلت ١٤ **له** قوله من استبرأها مدة سنة فلا يزوجها النكاح حتى تتبين ثلث حيض ومنه اذا نزلت ١٤ **له** قوله لا أحب له المراجعة الى العرفى اي المحرم والمسب والمجتهد اذا قال لا أحب له اي من غير ما يراه من احوال الناس ١٥ **له** قوله من استبرأها مدة سنة فلا يزوجها النكاح حتى تتبين ثلث حيض ومنه اذا نزلت ١٤ **له** قوله لا أحب له المراجعة الى العرفى اي المحرم والمسب والمجتهد اذا قال لا أحب له اي من غير ما يراه من احوال الناس ١٥

بدرية في خروج حديث الهداية

قوله ثبت النسب باجماع الصحابة يعني نكاح المتعة مسلمون طريق ابى نضرة كنت عند جابر فاتاها فتأت فقال ابى عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فلما هم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هنا عنهما فمرفعه فدلها ومن طريق عطاء قدم جابر معتق فسالوه عن المتعة فقال استمعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واى بكر وعمر وله في رواية حتى هي عمر في شان عمر وبن حريث وروى مسلم ايضا عن طريق الزهري عن عروة عن ابى عبد الله بن الزبير خطب فعاب من يقف بالمتعة فقال له رجل لقد كنت تفصل في عهدنا بالمتعة فقال له ابى الزبير عجيب بنفسك فرائه لئن فعلتها لارجعك قال الزهري فاخبرنا خالد بن المهاجر بن سيف الله انه بيئنا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعة فامر بهما فقال له ابى بن عمرة الاضارى ملاقا قال والله لقد فطنت في عهد امامي للمتعتين فقال ابى بن عمرة انها كانت رخصة في اول الاسلام من اضطر اليه كالميتة ثم احكم الله الدين وهي عاهرة وروى في المدارك قطوف من طريق ياس بن عامر عن علي بن ابى طالب قال نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال وانما كانت لمن لم يجد فلما انزل النكاح والطلاق والعدة والبراءت بين الزوج والمرأة تسعت وقي الباب عن ابى هريرة اخبره الدارقطني ايضا لفظ هدم للمتعة النكاح والطلاق والعدة والبراءت واسباه حسن وحديث على بن الصمعيان بلظفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء يوم خيبر وعن حمور الحمير الصلية وروى مسلم عن الربيع بن سبرة عن ابىه انه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلان لهر في متعة النساء وقي رواية له امرنا بالمتعة علم الفتح حين خطبنا مكة فلم يخرج حتى هنا عن ابىه في لفظ انه قال ابى نكت اذا نكمت في الاستماع من النساء وان الله تعالى قد حرم ذلك ليوم القصة وقي لفظ انها حرام من يومك هذا الى يوم القيامة واخرجه ابوراد من حديث الربيع بن سبرة عن ابىه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها في حجة الوداع كذا قال والاختلاف فيه من اصحاب الزهري وعند الثوري عن جابر انه حرمها لما خرجوا الى غزوة تبوك وانهم دعوا لالنساء اللواتي اتبعواهن عند العقبة فمن يومئذ سميت ثنية الوداع وللمسلمين ياس بن سلمة عن ابىه رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عام موطن في المتعة ثلاثا ثم نهي عنها **قوله** وهو رجوع ابى عباس الى قوله قلت بشيئا لما اخرج الزمردى عن يمين من كتب عن ابى عباس انما كانت للمتعة في اول الاسلام وكان الرجل يقدم البلية ليس له ما معرفة فتزوج المرأة بقدر ما يرى به يقدمه تحفظ له متاعه وتصله شيئا حتى اذا نزلت الالة الاعلى اذا جهما واملكت ايضا نعم قال ابى عباس فكل فزوج سراها فهو حريمي قلت ولا يصح هذا عن ابى عباس فانه من رواية موسى بن عبيدة وهو ضعيف جدا ترى المطلب من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابى عباس انك قلت بفتيك الزكيات وقالت فيها الشراء واشهدته عند قلت للشيزلي طال عجبته: يا صاح

الموقت بأطل مثل ان تزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام وقال زفر هو صحيح لان الزمان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ولنا انه اتى بمعنى التعة والعبوة في العقود للمعاني ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التاقيت او قصرت لان التاقيت هو المعين لجهة التعة وقد وجد من تزوج امرأتين في عقدية واحدة واخذها احد

يحل له نكاحها صح نكاح التي حل نكاحها وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدها ينجس ما اذا جمع بين

حر وعبد في البيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة وقبول العقد في الحر شرط فيه ثم جميع السمي للتي حل نكاحها عند ابي حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثلها وهي مسألة الاصل ومن ادعت عليه امرأة انه تزوجها واقامت

بيتة فجعلها القاضى امرآته ولم يكن تزوجها وشعبها المقام معاً وان تدعي بما معها وهذا عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اولاً وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا يسهان ان يطأها وهو قول الشافعي لان القاضى اخطأ بالحجة

اذ الشهود كذبة فصار كما اذ ظهر انهم عبدا او كفار ولا بي حنيفة ان الشهود صدقة عند عدا وهو الحجة لتعدد الوقوف على حقيقة الصدق بخلاف الكفر والرق لان الوقوف عليها متيسر واذا بتنى القضاء على الحجة وامكن تنفيذها

باطناً بتقدير النكاح نفذ قطعاً للمنازعة بخلاف الاملاك المرسله لان في الاسباب نزاحماً فلا مكان الله علمه

بما يبطلان بطلان ما يقابل ان ثبت لا اعتباراً بقاء الشهادة وصح وكفالات بزفان يجوز صحت اذا كان جناك شاهداً ١٢ عليه قوله اذ انما ايمان ما يصدق عليه التعري باطل ونكاح الوقت ليس من الزمان والمطرح من حين الزمان لانه من حين العقد لا من وقت ان يتبع في مدة كذا كليل التاقيت لان النكاح لا يشترط فاسد كاذب الرزفر ١٢ عليه قوله طالت مدة الزمان قال الفقيه لا يحل ان يتزوج الاكثر من ذلك ما اذا كان مدة زوجة في نفس ذلك تاتيت باطلا اذا النكاح لا يكون الا في الحيوة ولا يتزوجها ١٢ عليه قوله لا يبطل بالشروط الفاسدة طالت النكاح فاذا لا يبطل ١٢ عليه قوله وتزوج البرية ان الباطل اذا جمع بين المروعة في ايجاب البيع فلهذا ليس ان يتبينها لوريها وليس لان يقبل في بعض البيع دون بعض اذ فيه تعريف الصفة وفيه عزز لانه فان ما دمهم هم الجيد والرد في فساد قبول العقد في المشرط لقبول العقد في العبد ولو كان الحرف في البيع لقبول المبيع بشرط ماضيا لبيح وهذا شرط فاسد لا يتغير العقد فيفسد البيع مطلقاً والتفصيل في كتاب البيع ١٢ لولا اننا لم نجد في البيع لولا اننا لم نجد في البيع قبول المبيع بشرط ماضيا لبيح وهذا شرط فاسد لا يتغير فلتت الاضافة اليها ان الحكم بدومته وشروطه وما رد وتزوجت به المرأة بلف وبنك لا يتقدم ما بيننا ١٣ عليه قوله ليمس الزمان الزوج جعل للمساواة ببعضها لا يجمع احدهما فلا يجمع مقابلهما بعد ١٣ الهادي عليه قوله ومن ادعت الرد لقب المسالك بقضاء القاضي بشهادة الزوري في العقود الفاسد فخذها في مقابلة يفتقد ظاهراً وباطناً والحق من النفاذ باطناً بجوت الخليل في بيانها بين الشرع والحق ١٢ الهادي عليه قوله وسها الزمان حكم القاضى بمنزلة انشاء النكاح او حكم القاضى بجعل النكاح ثابتاً في الماضي من الزمان حكم الاختصاص ١٢ عليه قوله فصار في الخطأ في الميع من سن التزوج بالمتاكد اذ ظهر انهم مبيدوا كفار ١٢ عليه قوله تعدد الوقت الحرفي لا يرسل كون الشهود صدقة عندة تختلف والكفر والرق فالفرق بين شهادة الزور والكفر في الشهادة حتى على ان يسهان من القاضي ما لا يسهان من القاضي ما لا يسهان لانه في معرفة حقيقته ولا يسهان في معرفة ما بين الموعود عليه ١٢ عليه قوله وامكن تنفيذها انما بان يجعل هذا القول من القاضي انشاء النكاح او ثبتت بالاقتضاء اذ كان حرمها على الزجر ١٢ عليه قوله يتقدم النكاح وذلك من القاضي ما حرمها بالقسمة بما في وسع عند قيام الجزم والذي في وسع ان يجعلها زوجاً ليطرق الظاهر ان كان بينهما عقد سابق ويطرق الانشاء ان لم يكن فان قيل لو كان قضاء انشاء العقد لا يشترط حضرة الشهود عندة قلنا غير البعض يشترط واليهام نفس الامر وعند البعض لا يشترط لان انشاء العقد لا يشترط متصور ابل مقتضى منة قضاء في الباطن وما ثبت مقتضى الظاهر في شرائط كذا في الشرع ١٢ الهادي عليه قوله الاطلاك المرسله اي المطلقة عن اثبات سبب الملك بان ادعى ملكاً مطلقاً في الجارية او الطعام من خرمين شرار ادارت حيث يفقد القضاء ظاهر ابا طنا بالاتفاق حتى لا يخل للمقتضى لو طيبها ١٢ الهادي عليه قوله لان في الاسباب نزاحماً اي انما لا يوجب الملك الباطني بيننا ولا وجود الملك الذي هو المسبب بدون السبب محال والسبب متعدي كالبذر والادب والشراذم والحكام تختلف ولا يجوز ان يشترط سبب باقتضاء حكم القاضي لعدده من الاسباب ليس في قوله من غير مرجع ولما لم يكن لغة في السبب ليقن تقدر المسبب بحسب الواقع ١٢ عليه قوله فلا مكان بطلان النكاح فان طرقة بيتة من الزوج الذي قال يمكن ثبتت وتنفيذ ١٢

الدراية في خروج احاديث الهدية ببقه ٣٣٣

هل لك في فتوى ابي عباس هل لك في رخصة الاطراف انسة بكون متشاك حتى مصدر الناس يفتقل سبحان الله والله ما هذا الفتية وجماع الالعالمية والدام لا يحتمل الا للضرر واخرجه محمد بن خلف وكثير في كتاب الغرر عن الاحبار من وجها اخر عن سعيد بن جبير وفيه الشرع فقد قال القاضي لم يلغنا باحة للتمتع له مهر في بيوتهم واواظهم ولدانك اباح المهر في فوات مختلفة بحسب العروقات قلت فيه نظراً لما تقدم من حديث جابر لوق في الصحيحين عن ابن مسعود كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا لا نستقصي فيها ناعن ذلك ثم رخص لاننا نتكلم المرأة بالتوب الى اجل ثم قرأ عبد الله يا ايها الذين امنوا لا تخموا طيبات ما احل الله لكم الاولية

باب في الاولياء والاكفاء

وينعقد نكاح المرأة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكر كانت او ثيبا عند ابي حنيفة ^{ابن يوسف} ^{ابن يوسف} في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يعقد الابوي وعند محمد ^{بن يوسف} ^{بن يوسف} يعقد موقوفا وقال مالك ^{بن دينار} والشافعي لا يعقد النكاح بصيرة النساء اصلًا لأن النكاح يراد لمقاصدها ^{وهي شبات} ^{من كمال} والنفيض اليهن ^{من كمال} ^{من كمال} مغل بها الا ان محمد ^{بن يوسف} يقول يرتفع الخلل باجازة الولي ووجه الجواز انها تصرفت في خالص حقتها وهي من اهله لكونها عاقلة مميزة ولهذا كان لها التصرف في المال ولها اختيار الازواج وانما يطالب الولي بالتزويج كيلا تنسب الى الوقاحة ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو لكن الولي الاعتراض في غير الكفو وعن ابي حنيفة ^{ابن يوسف} ^{ابن يوسف} وابي يوسف ^{ابن يوسف} ^{ابن يوسف} انه لا يجوز في غير الكفو لانه كرم من واقع لا يرفح ويتروى ^{من كمال} ^{من كمال} رجوع محمد ^{بن يوسف} ^{بن يوسف} الى قولها ولا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح خلافا للشافعي ^{ابن يوسف} ^{ابن يوسف} له الاعتبار بالصغيرة وهذا انها جاهلة بامر النكاح لعدم التجربة ولهذا يقبض الاب صديقا بغير امرها ولنا انها حرة فلا يكون للغير عليها ولاية الاجبار والولاية على الصغيرة لقصور عقلها وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطأ ^{من كمال} ^{من كمال}

له قوله باب في النكاح من الغرمان التي كان طولها في شرائط النكاح شرع في بيان اب الاولياء والاكفاء التي هي احدها شرائط النكاح تقدم بيان الغرمان ما تشبهت بامر النكاح اولان من الغرمان شرطهما النكاح بالانفاق خلاف الاولياء والاكفاء ^{من كمال} ^{من كمال} له قوله في الاولياء التي هي من الاولياء وهي متفيدة الامر على النكاح والافراد جميعا ^{من كمال} ^{من كمال} له قوله ان النكاح يبرأ من الفروج فانه لا يبرأ من النكاح ^{من كمال} ^{من كمال} قوله ان محمد ^{بن يوسف} ^{بن يوسف} اعتبر بما قال محمد بن النضر ^{بن دينار} ^{بن دينار} في حق باجازة الولي لا دخل في نفس العقد فيصح موقوفا ^{من كمال} ^{من كمال} قوله ولها اختيار الازواج بان تقول لاريد من بل اريد ذلك ^{من كمال} ^{من كمال} قوله وانما يطالب بالولي بالتزويج اى ضمها او نكاحها او نكاحها بالانفاق في بعض المواضع ويجوز سوال ^{من كمال} ^{من كمال} قوله اني اوتيت زوجي الرجل اذا ما تركت الجاهل بالفسادى ^{من كمال} ^{من كمال} قوله لا تزك من واقع لا يرتفع فليس كل ولي بمن المرافقة الى القاضي ولا كل قاض يبدل ^{من كمال} ^{من كمال} قوله ويرى رجوع الخبيث عن عقد نكاحها منه ايضا بلاد ولا يرتفع من اباحة ^{من كمال} ^{من كمال} قوله رجوع حرراني قبلها اى في اصل النكاح وليس المراد من رادى عنها بتولدها من ابى حنيفة وابي يوسف اذ لفظوا اقولها اى حرراني اى اتيها من اصل النكاح ^{من كمال} ^{من كمال}

شرح حديث الهداية

باب في الاولياء والاكفاء - حديث الامام علي بن ابي طالب في نكاح اب بكر تستاذن في نفسها واذا نكحها تسلم ولا تزني من حديث ابن عباس وفي الباب عن ابي سلمة جاءته امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابى اعطني رجلا واذا نكحها فكل لا يهلكها نكاحك اذ هو فاقى من شئت اخرجه سعيد بن منصور حدثنا ابو الاصح عن عبد العزيز بن رفيع عنه بهذا وهذا امر لجدو يعارض ذلك حديث لا نكاح ابوي اخرجه صاحب السنن من طريق اسرائيل عن ابي اسحق عن ابيرة عن ابي موسى قال الترمذي تابعه شريك وابو عرفة وزهير وقيس بن الربيع ودولة بن يوسف بن ابي اسحق عن ابي بريدة عن ابي موسى ومنهم من ادخل بين يونس وابي هريرة ابا اسحق قالوردة شعبة وسفيان عن ابي اسحق عن ابي بريدة مرسل ورواية من وصله امهلان سماع محمد بن ابي اسحق في اوقات مختلفة وسما شعبة وسفيان له في مجلس واحد ثم روى عن الطيالسي عن شعبة سمعت التوري يسال ابا اسحق لمعت ابيرة فذكره مرسل قال الترمذي واسرائيل ثبت في ابي اسحق وقد روى عن التوري وشعبة وموصلا اخرجه للمالك من طريق نعمان بن عبد السلام واخرجه للمالك من طريق رقية بن مصقلة وابي حنيفة ومطرف بن طريف وزهير بن معاوية والرعالة بن زكريا بن ابي رانة وغيرهم كلهم عن ابي اسحق موصلا قال وفي الباب عن علي ومعاذ بن عباس وابن عمرو وابي زرارة المقاداد بن مسعود و جابر بن ابي هريرة وعمر بن حصين والسور وابي عمرو بن ابي بكر واهل حمص كذا قال وقد صححت الرواية فيه عن امهات المؤمنين عائشة وام سلمة وزينب بنت جحش ابي النبي واخرجه اصحاب السنن ايضا النسا في عن عائشة مرفوعا اياما امرت فكتبت بغير دن ولها فنكاحها باطل فنكاحها باطل المحدث حسنة الترمذي وصححه ابن حبان بنحو ابي عدي كلهم من طريق سليمان بن موسى عن ابي جريح عن الزهري عن عروة عن عائشة قال في رواية ابن عدي قال ابن جريح فليقت الزهري فسالته فقال لا يشرع ان يكون سلمي وهم واخرجه احمد لکن قال في يه فليقت الزهري فسالته فلم يعرفه وذكر الترمذي ان ابن معين طعن في هذا الكلام للحكي عن ابن جريح وقال لم يذكر هذا عن ابن جريح الا ابن عليه وسامع ابن عليه من ابن جريح في شئ لا يه محكبه على كتب ابن ابي رواد قال الترمذي وضعف يحيى بن معين رواية اسمعيل هذه وقال ابن حبان ليس هذا مما يقدر في صحة الخبر لان الضابط قد يحدث ثم ينسى فاذا سئل عنه لم يعرفه فلا يكون نسبته ولا على بطلان الخبر وقال للمالك نحو ذلك ثم استدعن ابي حاتم الرازي عن احمد انه ذكر هذه الحكاية فقال ابن جريح له كتب مدونة ليس هذا فيها وذكر اليه في المعرفة عن بعض الناس اتعاقل هذا الحديث وهذه الحكاية ثم رد عليه بتوهمين احمد وابن معين وهما لما لم يجدوا فيهما قال واعلم ايضا بان عائشة زوجت حفصة بنت عبد الرحمن انجها من اللذ بن الزبير وعبد الرحمن غائب فلما قدم غضب تمام جاز ذلك اخرجه مالك باسناد صحيح واسباب اليه في عن ذلك بان قوله في هذا الا لا تزوجت اى مهدت اسببا التزويج لانا وليت عقدة النكاح واستدل لتاويله هذا بما استدل به ابن جريح عن عبد الرحمن بن القاسم قال كانت عائشة تحب اليه المرءة من اهلها فتشهد فاذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض اهلها زوج فان المرءة لا تلت عقدة النكاح قال اليه في وقد تابعه سليمان بن موسى عن الزهري الحجاز ابن اربعة عن الزهري وكذلك ابن اربعة عن

له قال ابوداؤد بعد ان اخرجه يلفظ والبكر يستامر ابوها في حفظ وهو من قول سفيل بن عيينة ١٢ تلميح.

فصار كالأغلام وكالتصرف في المال وأنما يملك الأب قبض الصداق برضاها دلالة ولهذا الإيملك مع غيرها
قال فإذا استأذنها الولي فسكتت وضمت فهو إذن لقوله عليه السلام البكر تستأمر في نفسها فان سكنت فقد رضيت ولأن جهة الرضاء فيه راحة لأنها تستقي عن اظهار الرغبة لاعن الرد والضحك أدل على الرضاء من السكوت بخلاف ما ذابكت لانه دليل السخط والكراهة وقيل اذا ضحكت كالمستهزئة بما سمعت لا يكون رضا واذا بكت بلا صوت لم يكن ردا قال وان فعل هذا غير الولي يعني استأمر غير الولي أو ولي غيره اولى منه لم يكن رضا حتى تنكح به لان هذا السكوت لقلة الالتفات الى كلامه فلم يقع دلالة على الرضاء ولو وقع فهو محتمل والاكتفاء بمثله الحاجة واذا حاجة في حق غير الاولياء بخلاف ما اذا كان المستأمر رسول الولي لانه قائم مقامه وتعتبر في الاستيارة تسمية

له قوله شارح العلام فاذا كان ركابا العتل كان له الولاية ١٢ بعد ٢٢ قوله دلالة على ظاهر الال بان يأخذ المال لهما ١٢ بعد ٣٢ قوله تقول بغير السلام ١٦ الرواية الثانية في صحيح مسلم والي داود والترمي والنسائي وماك في الموطا الايام حتى بنفسها من وليها والبكر تستاذن في نفسها واذا نكحها ما بالدم من لادرج لها بركا كانت أو ثيبا ١٧ من ٢٤ قوله تتأمر الاى يطلب في حق نفسها الاموال والابازة من نفسها هو النكاح ولما في حق نفسها المال فلما جاز الى الترضين لانه لا يدخل لولي بنك بخلاف النكاح فان الناس يطالبون من الولي ١٣ بعد ٣٤ قوله اول على الامران دلالة على ان اولى من النظر ١٣ بعد ٣٤ قوله السخط اى سخطا انكح بمثل هذه الكلمات لا سخطا النكاح اذ لم يقع نكاح حتى يخط ١٣ بعد ٣٤ قوله وتقبل الخراف ان عيادة محمد بن ابي الطلاق الضحك والركا، ويعني غير المستهزئ والركا بان لا يكون مع موت اولاد من المستهزئ او مع الصوت يرد على دم الرضا ايا اذا كان من غير المستهزئ او لموت فيدل على الرضاء ١٣ بعد ٣٤ قوله لم يكن رضاي لم يكن خيرا رضاي حتى يتكلم ١٣ بعد ٣٤ قوله فلما لا يلتفت الى ذلك لانه لا يتحقق امر الخطاب بغير ابيال بكلامه فيدل سكوتها على عدم المبالاة ولا يدل على الرضاء ١٣ بعد ٣٤ قوله ولودع الخ اى ولم يودع اللزوم على الرضاء فمحل اى يمسك الرضاء على دم الرضاء وانما يتكلم الجوزين اذا كان بنك مزورة ولا مزورة بها اذا فخر الاولياء فخر شمين للخطا وليس من شأن الفخر فخرجوا الناس اليه فلا يثبت في حق السكوت ١٣ بعد الفخر

الدراية في تخريج احاديث الهداية

بقية ٣٢٥

جعفر بن ربيعة عن الزهري قال والحاج وابن لهيعة وان كانا لا يتخبرهما الا ان الخالف يجتريهما في غير موضع مع الافراد يرد روايتهم ام الاتفاق قال واخبر بقصة عمر بن ابي سلمة انه تزوج امه امر سلمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولصوم لم يكن في حجة لانه لو كان جائزا لاجبت العقد بنفسها ولم تزل غيرها انتهى ورواية ابن لهيعة عند ابى داود ورواية الحجاج عند ابى ماجة قال اليه قى وقد رواه ايضا بقصة ابن عبد الرحمن وعين بن اسحق عن الزهري ورواه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة جماعة عند الدارقطني وقتي شاهدها ما اخرجها ابن ماجة عن ابن عباس رفعه ل نكاح الابوي والسلطان وسن لاولي له واخرجه ايضا الطبراني والدارقطني من طرق عنه اكثره اضعيف والمشهور عنه موقوف واخرجه الدارقطني من حديث ابى هريرة رفعه لا تزوج المرأة المرأة وان الرضا تقي التي تزوج نفسها ورجح وقف الكلام الاخير منه ايضا والله اعلم وعن جابر نحوه رواه الطبراني في الاوسط في ترجمة علي بن سعيد وعن عمران بن حصين اخرجته الدارقطني والطبراني وعن ابن عمر اخرجته الدارقطني وعن علي اخرجته ابن عدى وعن انس كذلك وعن عبد الله بن عمرو واخرجه اسحاق بن راهويه والطبراني و اسيد هاوية **حديث ابن عباس** ان جارية بكرت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها زوجها وهي كراهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم فخرجه احمد عن حسان بن محمد عن جرير بن حازم عن ايوب عن عكرمة عنه ورجاله ثقات الا انه قيل ان جريرا خطأ فيه على ايوب والصواب ارساله كما اخرجته ابي داود من حديث حماد بن زيد عن ايوب قال ابى ابى حاتم عن ابيه هو خطأ قلت له ممن قال من حسين فانه تفرد به عن جرير وتعبه الخطيب بان اخرجته من طريق سليمان ابن حرب عن جرير مثله وقد تابعه زيد بن حبان عن ايوب واخرجه ابن ماجة واخرجه ايوب ابن سويد عن الثوري عن ايوب موصلا قل بين العطنان حديث ابن عباس صحيح وليس هذه المرأة خسأ بنت خدام التي اخرج حديثها البخاري فانها كانت ثيبا وهذه كانت بكرا قال والدليل على التهنين ما رواه الدارقطني في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح حركو ثيب انكحها ابوها وانها كانت ثيبا انتى وهو باسناد ضعيف والصواب مرسل وقد اخرج النسائي في حديث خنساء بنت خدام انها كانت بكرا وفي الباب عن ابن عباس رفعه البكر تستأمر في نفسها اخرجته مسلم وعن جابر ان رجلا تزوج ابنته وهي بكر من غير امرها ففرق بينهما النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه الدارقطني وضعف بان الاوراعى انما رواه عن ابراهيم بن مرة عن عطاء عنه وابراهيم ضعيف وله طرق اخرى من طريق ابى الزبير عن جابر ضعيفة وعن ابن عمر مثله واخرجه الدارقطني ورواته ثقات لكن قيل لم يسمعه ابن ابى ذؤيب عن نافع وهو مردود فقد صرح بالاخبار وقصة الدارقطني وقد رواه يوش بن بكر عن ابن اسحاق عن نافع ولم يسمعه ابن اسحاق عن نافع بنتها تخبرين نافع بن حسين وعن عائشة جاءت فتاة لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابى زوجنى ابن اخيه ليرفق في خبيسته فجعل الامر لها اخرجته النسائي من طريق كهمس عن عبد الله بن بودة عن عائشة واخرجه ابن ماجة من وجه اخر عن كهمس فقال عن ابن بريدة عن ابيه ويأض ذلك كله حديث ابن عباس رفعه الثيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر ابوها حتى مسلم واجاب بعض من لا يقول بالاخبار بان الدلالة منه بطريق المذهب وروى الاحتجاج به اختلاف وعلى تقديره فالمذهب لا عمره لم فصل عمل من دون البلوغ وايضا فقد خالفه المنطوق فانه قال ابن البكر تستاذن فلواتك تخير لم يجز لا سنيذا انها ومحتل ان يكون التعريق بينهما بسبب ان الثيب تختط لى نفسها فامر وليها تزوجها والبكر تختط الى ايها فتختط الى استيذنها فمن ابن وقع لهما من التعرقة لاجل الاجار وعدمه ١٣

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث البكر تستأمر في نفسها فان سكنت فقد رضيت لمرارة بهذا الفظ وفي الصحيحين والسنة حديث ابى هريرة رفعه لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستاذن وعن عائشة قلت يا رسول الله تستأمر النساء في بضاعتهم قال نعم قلت فان البكر تستقي فسكت فقال سكوتها اذا نكحها واخرجه واللفظ للبخاري وعن ابن عباس رفعه الايم احق بنفسها واذا نكحها ما بالدم ١٣

ابن حنيفة وهي مسألة الاستتلاف في الاشياء الستة وسياتيك في الدعوى ان شاء الله ويجوز نكاح الصغير الصغير
 اذا زوجها الولي بركا كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة ومالك يخالف في غير الاب الشافعي وغيره والاب والجد والوثيب
 الصغيرة ايضا وتعمل مالك ان الولاية على الحرّة باعتبار الحاجة ولا حاجة لانعدام الشهوة الا ان ولاية الاب تثبتت نصا
 بخلاف القياس والمجد ليس في معناه فلا يلحق به قلنا لابل هو موافق للقياس لان النكاح يتضمن المصالح
 ولا تتوفر الا بين المتكافئين عادة ولا يتفق الكفو في كل زمان فاثبتنا الولاية في حالة الصغار احراز الكفو
 قول الشافعي ان النظر لا يتم بالتفويض الى غير الاب والجد لقصور شفقتهم وبعد قرابته ولهذا لا يملك
 التصرف في المال مع انه ادنى رتبة فلان لا يملك التصرف في النفس وانه اعلى اولى ولنا ان القرابة داعية
 الى النظر كما في الاب والمجد وما فيه من القصور اظهرناه في سلب ولاية الالزام بخلاف التصرف في المال لانه
 يتكرر فلا يمكن تدارك الخلل فلا تفيد الولاية الامتزمة ومع القصور لا تثبت ولاية الالزام وجه قوله
 في المسألة الثانية ان الثبابة سبب لحدوث الراي لوجود الممارسة فادرتنا الحكم عليها تيسيرا ولنا ما ذكرنا
 من تحقق الحاجة وفور الشفقة ولا ممارسة تحدث الراي بدون الشهوة فيدار الحكم على الصغير ثم الذي
 يؤيد كل ما تقدم قوله عليه السلام النكاح الى العصبات من غير فصل وال ترتيب في العصبات في
 ولاية النكاح كالترتيب في الارث والاب والجد يعني الصغير والصغيرة
 فلا خيار لهما بعد بلوغهما لانهما كاملا الراي وافرا الشفقة فيكزم العقد بسا شرهما كما اذا با شرهما بوضاهما
 بعد البلوغ وان زوجها غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ
 وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والمجد ولهما ان قرابة الاخ ناقصة التقضا
 يشتر بقصور الشفقة فيتطرق الخلل الى المقاصد عسى والتدارك ممكن بخيار الادراك واطلاق الجواب
 في غير الاب والجد يتناول الامه والقاضي وهو الصحيح من الرواية لقصور الراي في احدهما ونقصان الشفقة

له قوله فينا لئنا انما مال ابك وليها الاب ليس الامم زوجها لبعده عن عدم الاب لا يجوز تامل العاشق وليها الاب والجد لا يجوز ان كانت الصغيرة كبرانا كانت ثيبا فلا ولاية عليها حتى
 لو زوجها الاب لو لم اورد من الثيب الصغيرة الاب او الجدة لا ينفذ النكاح ١٢ عاير **قوله** ثبتت نكاح الجنان بالكل زوج ما شره من الله منها من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 وبى ست سنين ومع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذلك ١٢ عاير **قوله** ويعد قرابته لا يقال الا من اقرب من الجدة لانها لا تصور ههنا اذا كمل في الصغير لمن سلم فقول كلام
 محمول على التوزيع فان غير الاب والجد لا ينفذ في بعضها السنة الشفقة وفي البعض الآخر القرابة ١٢ عاير **قوله** ان القرابة لا يثبت الا من اقرب لان القرابة وغيرة اليك
 في الاب والجد فان الشفقة لم يثبت الا من القرابة غاية ما في الاب ان سقادت كما لا تصور اقرب القرابة بعد ما كان في البعيرة من التصور ممكن التارك فانها تامة في سلب ولاية الالزام لئلا
 الصغير والصغيرة خيار البلوغ فانها لا ينفذ الا بعد المصلحة ما ينفذ من سلب النكاح وان وجد اذ وقع خلافا بقصور الشفقة والنظر في النكاح ١٢ عاير **قوله** لا يزوجك اى ان التصرف يكره لانه
 يدلول بل في اليد مطلقا فاذا ذهب المال من ربه الى غيره المشرى ثم سأل في آخر القرابة والموث فالا في مرض الغنا فانه ارك فلا يخرج من وصب ولا ينعى لقول جيبه مع عدم
 جواز تصرف المشرى اذا لا فائدة في الشرارة ١٢ عاير **قوله** ان الثيب الثيبه مسرور مستعمل في كلام العوام وليس من كلام ابن الله وكذا الثيبه كما في المغرب ١٢ عاير **قوله** فادرك الحكم
 له ثبوت الولاية بعد ما بسبب الراس اذا ارى المشرى قائم سبب مقام السبب ١٢ عاير **قوله** ولا مائة السنة لاسم حصول الراي للصغيرة بسبب المداسته لان الراس
 والمعلم انما عدت بها شره من شهوة لها ولم توجد ١٢ عاير **قوله** يوزر كالمنا انما لم يولد لم يولد ثبوت جواز ان يخص الحديث بالبر ١٢ عاير **قوله** فضا تقدم لي عن
 المطلق الولي في قوله ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا زوجها الولي ١٢ عاير **قوله** مير السلام روع عن مير قفا ومر فماد ذكره بسبب ابن الجوزي بل يلفظ النكاح ١٢ عاير **قوله**
 النكاح ذكر في المهرية السرخسي وسبب ابن الجوزي ولم يزوج احد ولا يثبت ١٢ عاير
قوله من كثر عدت ههنا محرومة عن الاسم والجزو القدر من النفس الى القاصد يتطرق واين العربية يابون ذلك كذا قال ابن في كتاب الامارات ١٢ عاير **قوله** والمطلاق
 الجواب ان اراد بطلاق الجواب قوله فان زوجها غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ١٢ عاير **قوله** وهو صحيح من الرواية لقصور الراي في احدهما ونقصان الشفقة
 ان لا يثبت الخيار فيها الا ان القاضي هو الولي زوجها المشرى فوجه ان القاضي هو المشرى فثبتت في المال والنفس جميعا فيكون ولاية في القوة كولاية الاب والجد ١٢ عاير

الدرية في تخرجه احاديث الهداية
 حديث النكاح الى العصبات له لحيه ١٢

فی الآخر فی تحریر و يشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق لأن الفسخ هنالك فمع ضرر خفي وهو تمسك الخلل
 لهذا يشمل الذكر والاشی فحعمل الزام في حق الآخر فيفتقر الى القضاء وخيار العتق لدفع ضرر جلي وهو زيادة
 الملك عليها ولهذا يختص بالاشی فاعتبر دفعه فأوالد فعلا يفتقر الى القضاء ثم عندهما إذا بلغت الصغيرة
 وقد علمت بالنکاح فسكنت فهو رضا وان لم تعلم بالنکاح فلها الخيار حتى تعلم فسكنت شرط العلم
 بأصل النکاح لانها لا تتمكن من التصرف الا به والولي يتفرده به فعذرت بالجهل ولم يشترط العلم بالخيار
 لانها تتفرغ للمعرفة احكام الشرع والدار الدار العلم فلم تعدد بالجهل بخلاف العتقة لان الاممة لا تتفرغ
 لمعرفتها فعذرت بالجهل بثبوت الخيار ثم خيار البكر يبطل بالاسكوت ولا يبطل خيار الغلام ما لم يقل
 رضيت او بغير منه ما يعلم انه رضا وكذلك الجارية اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ اعتبار الهدية المحالة محال
 ابتداء النکاح وخيار البلوغ في حق البكر لا يمتد الى الاخر لمجلس ولا يبطل بالقيام في حق الثيب والغلام لانه
 ما ثبتت باثبات الزوج بل لثروهم للخلل فانما يبطل بالرضاء غير ان سكوت البكر رضا بخلاف خيار العتق لانه
 ثبتت باثبات المولى وهو الاعتاق فيعتبر فيه المجلس كما في خيار الخيرة ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس بطلاق
 له

قوله يشترط فيه القضاء يعني قضاء القاضي يعني لا يكتب قولها منتهى بل يجب ان يخرج القاضي عن حكم ابتداء النکاح ۱۲ عهد ۱۰ قوله بثبات خيار العتق يعني اذا عتقت
 الامم لم يكن زوجها او لو كان لانه انسخ ولما جاز ان لم يمشي مع القاضي بالبيع ۱۰ عهد ۱۰ قوله لان الفسخ الهما من الفسخ فانه غير له حرمة ويؤثر مطلق النکاح و فواتهما غير
 له وهو محرم بهما ومنه منقولان فحعمل، مشام خصا من حقن بيبوت به موم ۱۲ عهد ۱۰ قوله ولان الفسخ لا يرجع في زيادة الملك من قبل المالك المذكور الا ان لا يرد
 زيادة الملك ان يقابل بالاشی فليس المرأة من الزوج من مطلق بل للمرأة بالبيع ۱۰ عهد ۱۰ قوله فحعمل الخبيث لما كان في الموضع وضاع الخبر حتى جعل في حكم الام لا على الغيب ويشي
 ۱۰ عهد ۱۰ قوله فحعمل الخبيث ما يشبه ما ۱۰ عهد ۱۰ قوله له غير من اجل ان الزوج يصير ملكا لثالث كما هو مستحب من زوجان مطلقا الا ان كان في النكح الغيب
 بالزيادة لم يرد به الا ان كان من قبلها وكذا في الزيادة ذلك مما لا يجوز ۱۰ عهد ۱۰ قوله فاشترط في النكاح ان يكون الزوج حيا او متوفيا ولو تزوجت
 والاشی فحعمل الخبيث ما يشبه ما ۱۰ عهد ۱۰ قوله ثم من جهات من جهات الغيب في ذلك لان الغيب لا يرد به الا ان كان من قبلها وكذا في الزيادة ذلك مما لا يجوز ۱۰ عهد ۱۰ قوله فاشترط
 له قوله والى تزوج الزوج في حق الزوج من قبله الا ان كان من قبلها وكذا في الزيادة ذلك مما لا يجوز ۱۰ عهد ۱۰ قوله فاشترط في النكاح ان يكون الزوج حيا او متوفيا ولو تزوجت
 قوله ولو تزوجت في حق الزوج من قبله الا ان كان من قبلها وكذا في الزيادة ذلك مما لا يجوز ۱۰ عهد ۱۰ قوله فاشترط في النكاح ان يكون الزوج حيا او متوفيا ولو تزوجت
 له قوله فلم تزوج بالجهل لان الفسخ لا يرد به الا ان كان من قبلها وكذا في الزيادة ذلك مما لا يجوز ۱۰ عهد ۱۰ قوله فاشترط في النكاح ان يكون الزوج حيا او متوفيا ولو تزوجت
 العتقة فانما مقدورة في الجبل سوالات هـ جاز الفسخ او غيره الزيادة ۱۰ عهد ۱۰ قوله لان الامم لا تنسخ في حقها شريطة ان يكون الزوج حيا او متوفيا ولو تزوجت
 الزوج لان الغيب لا يبطل بالاشی فحعمل الخبيث ما يشبه ما ۱۰ عهد ۱۰ قوله فاشترط في النكاح ان يكون الزوج حيا او متوفيا ولو تزوجت
 واطل العتقة وانه لا يشترط في نكح المهر ۱۰ عهد ۱۰ قوله فحعمل الخبيث ما يشبه ما ۱۰ عهد ۱۰ قوله فاشترط في النكاح ان يكون الزوج حيا او متوفيا ولو تزوجت
 تفصيل العلم جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه
 ان من لولا فيه و هو ان كان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه
 لانه لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه
 ان من لولا فيه و هو ان كان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه
 لانه لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه
 ان من لولا فيه و هو ان كان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه
 لانه لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه في ان العلم لا يبطل بخياره او يبطل جرحه

ما يكون في ابتداء النکاح ۱۲ عهد الغفور
 له قوله لا يرد الى آخر المجلس فاذا مضى في اول المجلس رضيت النکاح وانما لا يرد الى المطلوب منها العتاد والاسكوت و دل على الرضا ۱۲ عهد ۱۰ قوله الى آخر المجلس ثم المراد
 من المجلس هو المجلس بصورته بانها ان كانت لا في المجلس وقد كان عليها من النکاح فسكنت وهي بكر لو ليس بلوغ نكاحه وكان وحى بكر بالغه فسكنت يبطل الخياري في المهرين ۱۲ عهد ۱۰
 قوله اذا ثبتت المهرين مع المطلوب في حق الثيب خاصة وتقرر من خيار البلوغ لم يثبت باثبات الزوج وهو باطل هو لم يثبت باثبات الزوج ولا يقتصر على المجلس فان التوضيح هو
 المعتبر على المجلس كما يبين ۱۲ عهد ۱۰ قوله بل في تزوم المطلوب في حق الثيب والاسكوت والاسكوت في حق الثيب والاسكوت في حق الثيب والاسكوت في حق الثيب والاسكوت في حق الثيب والاسكوت في حق الثيب
 يبطل بالرضا وهو ما في حق الثيب مع ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها من ثبوتها
 فيا لخرجة اي الحق قال لها بالزوج اختارى فنكح ان شئت نسيت وان شئت قومت فاذا قامت لم يرتفع النکاح بل النکاح باق و جعل ذلك اعراضا ما جعلت ما كنتم له جوا ابتداء
 وعقل الخيرة لانه ان قال لها السيد اختفت فان قولها اختفت بيزد قول الزوج بانها تارة فاذا قامت من المجلس الامت النکاح ولا يبطل في حقها ابتداء الفسخ ۱۲ عهد ۱۰ قوله
 بنسب البلوغ اي بسبب خیارها وقت السبلوغ هم في ثبات النکاح ۱۲ عهد

لأنها تصح من الاثني والطلاق اليها وكذا بخيار العتق لما بيننا بخلاف المخيرة لان الزوج هو الذي ملكها و هو مالك للطلاق وان مات احدهما قبل البلوغ ورثه الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق لان

اصل العقد صحيح والمالك الثابت به انتهى بالموت بخلاف مباشرة الفصولي اذا مات احد الزوجين قبل الاجازة لان النكاح ثمة موقوف فيبطل بالموت وههنا فاذا تقرر به **قال** ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فاولى ان لا يثبت على غيره ولان هذه ولاية نظرية ولا نظر في التفويض الى هؤلاء ولا ولاية لكافر على مسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا

ولهذا لا تقبل شهادته عليه ولا يتوارثان اما الكافر فيثبت له ولاية النكاح على ولده الكافر لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ولهذا تقبل شهادته عليه ويجرى بينهما التوارث وغير العصابات من الاقارب ولاية التزويج عند ابي حنيفة معناه عند عدم العصابات ولهذا استحسن وقال محمد لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابي حنيفة وقول ابي يوسف في ذلك مضطرب والاشهر انه مع محمد اهما ما روينا

ولان الولاية انما تثبت صوتا للقرابة عن نسبة غير الكفو اليها والى العصابات الصيانة ولا يثبت حنيفة ان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفقة من لا ولي لها يعنى العصابة من جهة القرابة اذ ازوجها مولاها الذي اعتقها جاز لانه اخر العصابات واذا عدم الاولياء فالولاية الى الامام

والحاكم لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له فاذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطه جاز لمن هو ابعد منه ان يزوج وقال زفر لا يجوز لان ولاية الاقرب قائمة لانها تثبت حقا لمصانة للقرابة فلا تبطل بغيبته ولهذا الزوجها حيث هو جاز ولا ولاية للابعد مع ولايته ولنا ان هذه ولاية نظرية و ليس من النظر التفويض الى من لا ينتفع برايه ففوضناه الى الابعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب ولو زوجها حيث هو فيه منع وبعد التسليم نقول لا يبعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا اقرب

له قول محمد بن ابينا من انما تسمع من الاثني ١٢ عهده قوله هو الذي ملكها فمن ثابته بانثت الزوج وكان طلقها ١٢ عهده قوله انتم بالموت فان الموت من لا تابع اي الموت لا يثبت حمل الملك بمقتضى الطلاق فانما تابع اذ يستعمل على الملك ١٢ عهده قوله ولا نظر في التفويض الى من لا تابع الى المسمى والمجنون فليعبر عن تحصيل الكفو واما الى العبد كذلك لانه لا يتوارث من الموتى ١٢ عهده قوله ولا يثبت حنيفة ان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفقة من لا ولي لها يعنى العصابة من جهة القرابة اذ ازوجها مولاها الذي اعتقها جاز لانه اخر العصابات واذا عدم الاولياء فالولاية الى الامام

والحاكم لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له فاذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطه جاز لمن هو ابعد منه ان يزوج وقال زفر لا يجوز لان ولاية الاقرب قائمة لانها تثبت حقا لمصانة للقرابة فلا تبطل بغيبته ولهذا الزوجها حيث هو جاز ولا ولاية للابعد مع ولايته ولنا ان هذه ولاية نظرية و ليس من النظر التفويض الى من لا ينتفع برايه ففوضناه الى الابعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب ولو زوجها حيث هو فيه منع وبعد التسليم نقول لا يبعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا اقرب

له قول محمد بن ابينا من انما تسمع من الاثني ١٢ عهده قوله هو الذي ملكها فمن ثابته بانثت الزوج وكان طلقها ١٢ عهده قوله انتم بالموت فان الموت من لا تابع اي الموت لا يثبت حمل الملك بمقتضى الطلاق فانما تابع اذ يستعمل على الملك ١٢ عهده قوله ولا نظر في التفويض الى من لا تابع الى المسمى والمجنون فليعبر عن تحصيل الكفو واما الى العبد كذلك لانه لا يتوارث من الموتى ١٢ عهده قوله ولا يثبت حنيفة ان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفقة من لا ولي لها يعنى العصابة من جهة القرابة اذ ازوجها مولاها الذي اعتقها جاز لانه اخر العصابات واذا عدم الاولياء فالولاية الى الامام

والحاكم لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له فاذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطه جاز لمن هو ابعد منه ان يزوج وقال زفر لا يجوز لان ولاية الاقرب قائمة لانها تثبت حقا لمصانة للقرابة فلا تبطل بغيبته ولهذا الزوجها حيث هو جاز ولا ولاية للابعد مع ولايته ولنا ان هذه ولاية نظرية و ليس من النظر التفويض الى من لا ينتفع برايه ففوضناه الى الابعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب ولو زوجها حيث هو فيه منع وبعد التسليم نقول لا يبعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا اقرب

له قول محمد بن ابينا من انما تسمع من الاثني ١٢ عهده قوله هو الذي ملكها فمن ثابته بانثت الزوج وكان طلقها ١٢ عهده قوله انتم بالموت فان الموت من لا تابع اي الموت لا يثبت حمل الملك بمقتضى الطلاق فانما تابع اذ يستعمل على الملك ١٢ عهده قوله ولا نظر في التفويض الى من لا تابع الى المسمى والمجنون فليعبر عن تحصيل الكفو واما الى العبد كذلك لانه لا يتوارث من الموتى ١٢ عهده قوله ولا يثبت حنيفة ان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفقة من لا ولي لها يعنى العصابة من جهة القرابة اذ ازوجها مولاها الذي اعتقها جاز لانه اخر العصابات واذا عدم الاولياء فالولاية الى الامام

والحاكم لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له فاذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطه جاز لمن هو ابعد منه ان يزوج وقال زفر لا يجوز لان ولاية الاقرب قائمة لانها تثبت حقا لمصانة للقرابة فلا تبطل بغيبته ولهذا الزوجها حيث هو جاز ولا ولاية للابعد مع ولايته ولنا ان هذه ولاية نظرية و ليس من النظر التفويض الى من لا ينتفع برايه ففوضناه الى الابعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب ولو زوجها حيث هو فيه منع وبعد التسليم نقول لا يبعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا اقرب

له قول محمد بن ابينا من انما تسمع من الاثني ١٢ عهده قوله هو الذي ملكها فمن ثابته بانثت الزوج وكان طلقها ١٢ عهده قوله انتم بالموت فان الموت من لا تابع اي الموت لا يثبت حمل الملك بمقتضى الطلاق فانما تابع اذ يستعمل على الملك ١٢ عهده قوله ولا نظر في التفويض الى من لا تابع الى المسمى والمجنون فليعبر عن تحصيل الكفو واما الى العبد كذلك لانه لا يتوارث من الموتى ١٢ عهده قوله ولا يثبت حنيفة ان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفقة من لا ولي لها يعنى العصابة من جهة القرابة اذ ازوجها مولاها الذي اعتقها جاز لانه اخر العصابات واذا عدم الاولياء فالولاية الى الامام

والحاكم لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له فاذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطه جاز لمن هو ابعد منه ان يزوج وقال زفر لا يجوز لان ولاية الاقرب قائمة لانها تثبت حقا لمصانة للقرابة فلا تبطل بغيبته ولهذا الزوجها حيث هو جاز ولا ولاية للابعد مع ولايته ولنا ان هذه ولاية نظرية و ليس من النظر التفويض الى من لا ينتفع برايه ففوضناه الى الابعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب ولو زوجها حيث هو فيه منع وبعد التسليم نقول لا يبعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا اقرب

الدراية في تزويج احدث الهداية

حديث السلطان ولي من لا ولي له هو في حديث عائشة المذكور اول الباب قول زفر وههنا تزويجها حيث هو جاز بالبيع حتى لا يجوز له وبعد تسليم الحديث

عكسه فنزل الامثلة وليين متساويين فايها عقد نفذ ولا يرد والغبية المنقطعة ان يكون في بلدي لا تصل اليه القواقل في السنة الامرة وهو اختيار القدرى وقيل ادى مدة السفار لانه لانهاية لا قصاصه وهو احتيايا بعض المتأخرين وقيل اذا كثر بحال يفتو الكفو باستطلاع رايه وهذا اقرب الى الفقه لانه لا نظر في اقبله ولايته حينئذ واذا اجتمع في الجنون ابوها وابنها فالولي في انكاحها انها في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ابو هلاله وافرشفقة من الابن ولها ان الابن هو المقدم في العصوبة وهذه الولاية مبنية عليها ولا معتبر بزيادة الشفقة كاب الامم بعض العصباء والله اعلم **فصل في الكفارة الكفاءة في النكاح** معتبرا قال عليه السلام لا يزوج النساء الا الاولياء ولا يزوجن الا الامن الكفاءة ولان انتظام المصالح بين المتكاثرين عادة لان الشريعة تايان تكون مستقرثة الغنيس فلا بد من اعتبارها بخلاف جائها لان الزوج مستقر **فلا يفتي في نداعة الفراش واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوفلا وليها ان يفرقها** بغيرها فاعال ضرر العار عن انفسهم ثمر الكفاءة تعتبر في النسب لانه يقع به التفاعر فقريش بعضهم كفاء لبعض والعرب بعضهم كفاء لبعض والاصل فيه قوله عليه السلام **قريش بعضهم كفاء لبعض** بطن بطن والعرب بعضهم

له قوله اذا كان بمال الهول اكثر الشاخ منه الشحيح الا انما غرس الاغرة المرغى ومن يذاكر **هناك متيمان في غداي اليها مع غيري** وكان غنيا في البلدة لا لوقت عليه يكون غير مستقلة **اله** قوله **اله** العنقاى الى العلم اى بالنظر الى الدلائل القوية **اله** قوله **اله** ابو شقة يراى ان ولاية ابى القاسم والنسب والى ولايات ليس لولاية المال **اله** قوله **اله** اصل في الكفاءة ما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم فان من يدعيها من الجواز يمكن الاويلد في الشرح مما تقدم يدرك بان اصل طرفة الكفاءة ما تقدم مصدره والاصل من اكله والتفكير من كفاهاه واذا اساده **اله** قوله **اله** معتبرة اى يبيتر وجودها في حق الزوج في النكاح فان من يدعيها كان لا يبيد **اله** قوله **اله** اصل في الكفاءة ما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم فان من يدعيها من الجواز يمكن الاويلد **اله** قوله **اله** اصل في الكفاءة ما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم فان من يدعيها من الجواز يمكن الاويلد **اله** قوله **اله** اصل في الكفاءة ما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم فان من يدعيها من الجواز يمكن الاويلد **اله** قوله **اله** اصل في الكفاءة ما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم فان من يدعيها من الجواز يمكن الاويلد

اله قوله **اله** اصل في الكفاءة ما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم فان من يدعيها من الجواز يمكن الاويلد **اله** قوله **اله** اصل في الكفاءة ما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم فان من يدعيها من الجواز يمكن الاويلد **اله** قوله **اله** اصل في الكفاءة ما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم فان من يدعيها من الجواز يمكن الاويلد

تدريتي في شرح حديث الهداية

فصل في الكفاءة حديث الا لا يزوج النساء الا الاولياء ولا يزوجن الا الامن
الابى بن علي رحمه الله ثلاث لا تخرجنكم لصلة ذاتات والحيانة اذا حضرت والايراد اوجدت لها كفوا وخرجته الترمذى والحاكم باسناد ضعيف وعن عائشة وانس وعمر **خرجتها في احاديث الكشاف اول سورة النساء وقال الشافعي الكفاءة تستنبط من حصة بيرة وتخيبرها بالاعتقت واستدل ابن الجوزي بحديث عائشة مرفوعا واخرى ما نقله في الكفاة**
الحديث قريش بعضهم لبعض كفاء بطن بطن والعرب بعضهم لبعض كفاء بطن بطن والمولى بعضهم لبعض كفاء رجل رجل الحاكم بن عمرو بن طريق بن ملكة عن **ابن عمر** رفته بهذا دون قريش وزاد في اخره الا حائلك اوجام ونيه لاولم ليسم ابن جريح وقد اخرج ابن عدى عن طريق بن علي بن عروة عن ابن جريح وعلج ضعيف جدا وهو من رواية عثمان الطرائق عنه وهو ضعيف ايضا لانه طريق اخرى عن ابن عمر اخرج ابو يعلى وابن عدى وفيه عملان بن ابي الفضل وهو متفق على ضعفه **واتخرج الدرر قطن من وجهه** عن يلفظ الناس الكفاءة قبيلة لقبيلة وعرفي لعربي ومولى لمولى الا حائلك اوجام وفيه محمد بن الفضل وهو ضعيف والبراز من حديث معاذ رفته العرب بعضهم كفاء بعض والمولى بعضهم كفاء بعض وفي استاداه انقطاع **اله**

۳

الكفاء لبعض قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم الكفاء لبعض رجل ولا يعتبر التفاضل فيما بين قرش
 لثاروينا وعن محمد الان يكون نسباً مشهوراً كاهل بيت الخلافة كانه قال تعظيم الخلافة وتسيكنا للفتنة و
 بنو باهلة ليسوا بالكفاء لعامة العرب لانهم معروفون بالخساسة واما الموالى فمن كان له ابوان في الاسلام
 فصاعدا فهو ممن الكفاء يعنى لمن له اباء فيه ومن اسلم بنفسه اوله اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن
 له ابوان في الاسلام لان تمام النسب بالاب والمجد وابو يوسف الحق الواحد بالمشى كما هو مذهبه في التعريف
 ومن اسلم بنفسه لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام لان التفاخر فيما بين الموالى بالاسلام والكفاءة
 في الحرية نظيرها في الاسلام في جميع ما ذكرنا لان الرقي اثر الكفر وفيه معنى الدل فيعتبر في حكم الكفاءة

قال وتعتبر ايضا في الدين اى الديانة وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف هو الصحيح لانهم من اعلى المفاخر
 والمرأة تعتبر فيسقط الزوج فوق ما تعتبر بضعه ونسبه وقال محمد لا يعتبر لانهم من امور الاخرة فلا تنبى احكام
 الدنيا عليه الا اذا كان يصفق ويستر منه او يخرج الى الاسواق يسكن ويلاعب به الصبيان لانه مستحق به
قال وتعتبر في المال وهوان يكون مال المهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لم يملكها
 او لا يملك احد من المهر يد المهر يد المضع فلا بد من ايقائه وبالنفقة قوام الازواج ودوامه والموالد
 بلهم قد رما تعارفوا تجيله لان ما وراءه مؤجل عرفا وعن ابى يوسف انه اعتبار القدرة على النفقة دون المهر لانه
 تجرى المساهلة في المهور ويعد المرء قادرا عليه بيسار ابيه فاما الكفاءة في الغنى فمعتبرة في قول ابى حنيفة
 ومحمد حتى ان الفاتكة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر والنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعجبون

له قوله قبيلة قال الزبير ابن بكار العرب ست لمقات شجب قبيلة وجماعة وبلن وقته وصيلة قال شجب
 جميع القبيلة والقبيلة العمارة والعمارة والبلن والعمارة والقبيلة الغزوة والقبيلة الغزوة والقبيلة الغزوة والقبيلة الغزوة
 الموالى بالاراد بالموال الاعتقاد ولما كانت خبر عرب في الاكثر غلبت على الامام ١٢ عتبه **له قوله** رجل رجل اى كل رجل باقرسا وذلك بعد حفظ النسب في الامام فما كان
 يزدج كل رجل بنت رجل آمنه ١٢ عتبه **له قوله** لا يورث من اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام
 البنى على الطير وعلى اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام
 نسبا مشهورا في الحرمه كاهل بيت الخلافة فيعتبر القاطن على اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام فليس من اولادها السلام
 ذلك تعظيما لوالده ١٢ عتبه **له قوله** الفتنة على الحق وعلى الناس العظامين لتزوج بنات الخلفاء ١٢ عتبه **له قوله** وبنو باهلة استخاروا من قوله والعرب بعضهم
 الكفاء بعض وابلن في الامم امره من جسدان نسب اولادها اليها وهم معروفون بالخساسة قتل كانوا باغدون وعظام الميتة وليطعن بها ويأخذون وسوماها ١٢ عتبه **له قوله**
 فهو من الكفاء يعنى من له ابوان في حكم من له اباء ١٢ عتبه **له قوله** بالاب والجد يعنى اذا اراد تعريف نفسك انى الشهادات يجب ذكر الهمزة له في شجب نفسه اى
 وجهه فاذا كان الامر كذلك يجب ذكر الهمزة في سئل الحق العار به ١٢ عتبه **له قوله** كما هو مذهب سئل التريفة اى في تعريف النفس في الشهادة فان الشهادة اذا ذكرها
 الغائب واسم ابيه يحصل في التريفة عند ابى يوسف ولا حاجة الى ذكر الهمزة بها لانه من ذكر الهمزة ١٢ عتبه **له قوله** في صحيح ما ذكرنا من النفاق والفتن فان
 العبد لا يكون كقول المرأة حرة الاصل وكذلك الحق لا يكون كقول المرأة الحرة الاصلية والحق اليه لا يكون كقول المرأة لها ابوان في الحرة ١٢ عتبه **له قوله** اى العيانية ذوى
 النقص والصلاح وانما ضرره بالديانة لان المطلق الدين الاسلام ولا كلام فيه لان اسلام الودن شرط جواز نكاح المسلمة انما الكلام على حق اعراض الاولياء به انعقاد
 العقد وذلك لا يكون الا في الدين يعنى الدرر ١٢ انما **له قوله** بما يجمع اى قران قول ابى حنيفة قول ابى يوسف والصحيح فاودى عن ابى حنيفة رواية اخرى اى مع
 محمد في انه غير متبرك كما وجدت بخط شيبى ١٢ عتبه **له قوله** بغير بيع العطاء العجز والعين الهبة املد وعمة والبارع من الازواج بحر العناد ايضا ومنه الوضوح وهو الدل في
 من الناس في النسب **له قوله** الا اذا كان يعنى له بعضه على فقاه بعض الكف وسخره او وسخره الى الاسواق يسكن ويلاعب به الصبيان فان لم يكن كونه
 لمرأة صالحا من ابى البيوتات ويكلم عليه الفتوى ١٢ عتبه **له قوله** ما لا يجوز من الازواج بالهرمك ما تارة فواجب لعل وان كان كمالا ولم يبين الازواج بالهرمك بالفتنة
 اختسفت فيه قبيل المتيهك الفتنة شهر او قيسل الفتنة ستة اشهره وفيها مع شمس الائمة ستة وفي الجمين الصحيح انه اذا كان قادرا على الفتنة حصل
 طريق الكسب كان كغوا ١٢ فسخ القدير **له قوله** بيسار ابيه وامر وجهته ولا بد من تاور اسط الفتنة بيسار بالاب لان التاير في العادات يتحلون المهور والاولاد دون الفتنة العارضة
 ١٢ عتبه

بالفقر وقل ابو يوسف لا يعتبر لانه لا ثبات له اذ المال غايه ورأى وتعتبر في الصنائع وهذا عند ابى يوسف ومحمد
 وعن ابى حنيفة في ذلك روايتان وعن ابى يوسف انه لا يعتبر الا ان يفحش كالحصام والمائك والدباغ
 وجه الاعتبار ان الناس يتفاحرون بشرف الحرف ويتعيزون بدناء تها وجه القول الاخران الحرف تليست
 بلازمة ويمكن القول عن الحنيفة الى النفيسة منها قال واذا تزوجت المرأة ونقصت عن مهر مثلها
 فللاولياء الاعتراض عليها عند ابى حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها وقال ليس له ذلك وهذا الوضع
 انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع اليه في النكاح بغير الولي وقد صح ذلك وهذه شهادة صادقة
 عليه لهما ان ما زاد على الشرة حقا ومن اسقط حقه لا يعترض عليه كما بعد التسمية والابى حنيفة ان الاولياء
 يفترضون بخلاء المهور ويتعيزون بنقصها فاشبه الكفاءة بخلاف الابراء بعد التسمية لانه لا يعتبر به واذا

زوجه الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهرها وابنته الصغير وزاد في مهر امرأته جاز ذلك عليها ولا يجوز
 ذلك لغير الاب والجد وهذا عند ابى حنيفة وقال لا يجوز المحط والزيادة الا بما يتعابن الناس فيه ومعنى
 هذا الكلام انه لا يجوز العقد عند هالان الولاية مقيدة بشرط النظر عند فواته يبطل العقد وهذا لان المحط
 عن مهر المثل ليس من النظر في شئ كما في البيع ولهذا الميراثك ذلك غيرها واذا حنيفة ان الحكم يدار
 على دليل النظر وهو قرب القرابة وفي النكاح مقاصد تربوع على المهر المالمالية هي المقصودة في التصرف
 المالي والدليل عدم ساءة في حق غيرها ومن زوجه ابنته وهي صغيرة عبد او زوج ابنه وهو صغيرا فهو جائز

قال وهذا عند ابى حنيفة ايضا لان الاعراض عن الكفاءة لمصلحة تفوقها وعند هاهما هو ظاهر لعدم الكفاءة

له قوله فاذا راج وقد يشكك
 بان لا يملك من تحت الحكم من المهر ولا يملكه وهذا يتحقق ان لا يدخل في الضمان لان الاثبات لا يدخل فيه وايضا الفسخ يعوض الكفاءة منه مع ان الفسخ لا يثبت لانه لا يقع بالتوبة
 الا ترى ان لا يدخل تحت حكم الفسخ ١٣ البطلان قوله روايتان في زيادة لا تعتبر وهو الظاهر من كون ابطال النكاح العطار ١٣ من قوله والملك الإثمك لوجوب
 كون ساءة باع او يبطل او عدلوا فنفخت وخص من كهم فنادم النظر وان كان ذمالم كثير لاذ من آكل وماذا الناس واولاهم كما في المحط في كونه عطارا لوزن او عدلوا فالبطلان ١٣
 من قوله يست بانه لا يجوز في نظر الفسخ ايضا بل لا بد من الكفاءة في البداية والفسخ ١٣ من قوله ويكفي التحول اليه ان يذم ليس ملائما لاقالوا من ان كفاءة
 تعتبر في حين العقد ٣ من قوله وبما لو صح اي وضع التقديري هذه السلك على بطلانها انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع اليه في النكاح بغير الولي وقد صح ذلك وهذه شهادة
 صادقة على ذلك لم ينجح لاجلها بغير الولي لم يخل ليس لهم الاعتراض واقول اننا نستقيم ان لو تعين هذا الوضع في النكاح بغير الولي وليس كذلك فاذا لوزن لها الولي بالزوج ولم يتم مهره عقدت على هذا
 الوجه وضع المهر على قول محمد ١٣ من قوله قد صح ذلك في الرجوع وهذه الشهادة صادقة عليه وهذه الشهادة صادقة على الرجوع ١٣ من قوله
 ما شاعبه الكفاءة اي في تمييز الاولياء بكل واحد منها وتغيير الاولياء في ثمنه في الباب ١٣ من قوله لانه لا يتغير به وذلك لان الاولياء لا يشتغلون
 باختيارهم في العقد ٣ من قوله وفيه من انهم في العداوة والزيادة والنقصان لا يجوز لان المانع من قبل التسمية وضاد المانع صفة النكاح كما اذا تزوجها على غير ما شرطه وهو
 اباها يتعابن الناس فيه يتعابن به يرد على ان العداوة والزيادة والنقصان لا يجوز لان المانع من قبل التسمية وضاد المانع صفة النكاح كما اذا تزوجها على غير ما شرطه وهو
 قوله في كونه كذا اي انما باع الاب ما قبل من التزويج بين فاضل واشرى بالزوجة في مال الصغير او العفيفة لا يجوز ١٣ من قوله وهو قرب القرابة في ان القرابة
 ما دامت على ما لا يجوز تزويج غيرها ولا ان نفس القرابة دليل النكاح بغير مهر القرابة يوجب التصرف في النظر وقد اقره الزهراء في سلب ولاية الارام باثبات خيا والسلوك يجب ان يجوز
 من غيرهما يجوز منها ١٣ البطلان ١٣ من قوله وفي النكاح المانع من المقصود ليس هو المال بل من غير ما شرطه المهر من المكالات المطلوبة في الاثمان
 والاراء ليس يجوز ان يكون شرط في الما والزيادة اسه ذلك ويجوز ان يكون وكان المثل والعرض المتيقن فاذا لم يملك على الدليل بخلاف المانع فان المانع من المقصود في التصرفات
 المالية كمن في متاجها شئ يظهره للذين المتاحض في بيع الشراء بين المتكلمين في قوله لعدم الكفاءة في التسهيل يبطل التسهيل فان عدم الكفاءة من جانبها
 وان كان للزوج العداوة الاولياء فهو يوجب العداوة الظاهرة البطلان

فلا يجوز والله اعلم **فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها ويجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمه من نفسه** وقال

زفر لا يجوز واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجهما من نفسه فعقد بخصرة شاهدين جاز وقال زفر والشافعي لا يجوز

لهم ان الواحد لا يتصور ان يكون مملكا ومتملكا كما في البيع الا ان الشافعي يقول في الولي ضرورة لانه لا يتولاها

سواه واضرورة في الوكيل ولنا ان الوكيل في النكاح معبر وسفير والتامع في المحقوق دون التعبير ولا ترجع

الحقوق اليه بخلاف البيع لانه مباهر حتى رجعت الحقوق اليه واذا تولي طرفيه فقوله زوجت يتضمن الشطرنج

ولا يحتاج الى القبول **قال وتزويج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اجاز المولى جاز وان كان بطل**

وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها وهذا عندنا فان كل عقيد صدر من الفضولي وله

جبر انعقد موقفا على الاجازة وقال الشافعي تصرفات الفضولي كلها باطلا لان العقد وضع لحكمة والفضول لا يقدر

على اثبات الحكم فتلغون لان ركن التصرف صدر من اهله مضافا الى عمله ولا ضرر في انعقاد فينعقد موقفا حتى

اذا ارى المصلحة فيه يتقدمه وقديرا حتى حكم العقد عن العقد ومن قال اشهد وانى قد تزوجت فلانه قبلها الخبر

فاجازت فهو باطل وان قال اخر اشهد وانى زوجها منه قبلها الخبر فاجازت جاز وكذلك ان كانت المرأة هي

التي قالت جميع ذلك وهذا عندنا في حنيفه ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غائبا قبله فاجاز جاز

حاصل هذا ان الواحد لا يصلم فضوليا من الجانبين او فضوليا من جانب واحد او اصيلا من جانب واحد او اخلافا

له ولو جرى العقد بين الفضوليين او بين الفضولي والاصيل جاز بالاجماع هو يقول لو كان ما مورثا من الجانبين

ينفذ فاذا كان فضوليا يتوقف وصدا كالحلم والطلاق والاعتاق على مال ولهما ان الموجود شرط العقد لانه شرط

له قوله فصل لما كانت الوكالة لزوما من الولاية من حيث ان المولى لا يملك التصرف على الموكل كتحصيل

الولي على العرس المتباين الكفاية التي طلبها للاداء ۱۲ **قوله** وخرهاى ميرالوكا ك النكاح الفرض ۱۲ **قوله** ويجوز لان العلم اذ لم يزل

كان سلفه سوار كان ابن عم بغيره ابن عمه بغيره سوار زوج نفسه لغيره كما اذا تزوج من ابن اخ له ولها بان يكون البنت صغيرة عن نكاحها

من قبلها الا ان ابن عمه ما كان لغرضه ۱۳ **قوله** بجمعة شاهدين تذكره لا تقدم او لا ما جازت له ذلك ما تقدم ۱۲ **قوله** لها الميراث بين ذليل

وزفر والشافعي لا يشرها في سنة ثم اشتهر الشافعي ۱۲ **قوله** مزودة وفيه ان يخر الاب والجد لم يكن وليا يخر منه ك انقله فبها سنة ويكفي ان يقال

ان هذا القول مبنى على رواية غير مشروكة في دم الشخصين بالاب والجد ۱۳ **قوله** في النكاح له عقدا لا يستثنى من الاضافات في الفرض ۱۳ **قوله** في المتوق

كالصدا وقوله رد الباطل له غير ذلك ۱۳ **قوله** دون التبرير لا تمنع في التبرير بان يقول تزوجت بنت عمي فلا تنص صدا كذا ۱۲ **قوله** في

سنة قوله يتضمن الشطرنج اذ بينهم من القبول من اذ لم يكن له ۱۳ **قوله** وتزوج الميراثا وما تمت القبول لو لم يبق كما اذا بلغ المصدا ولم يكن له موجودا اما ان يزوج

۱۳ **قوله** في ميراثه والمال ان للعقد حال الايجاب بغير العقد سوار كان ذلك الميراثا وما تمت القبول لو لم يبق كما اذا بلغ المصدا ولم يكن له موجودا اما ان يزوج

كأنه موجود اما صدق العقد وانما قال ذلك بغيره ما اذا كان الولد صغيرا لم يكن له ۱۳ **قوله** صدق من الميراثا ما لم يبق كما اذا بلغ المصدا ولم يكن له موجودا اما ان يزوج

بنات آدم طهر السلام وليست من الميراثا ۱۲ **قوله** وقد جرى في الميراثا من قول له ان العقد وضع لحكمه وتقرر به القول بالموجب في سنة سلفنا ذلك كمن الحكم بهنالم بغير

عمل تاخره الا اجازه والحكم تراضا عن العقد كما في البيع بشرط الميراثا فان لودم ميراثه له سقوطا للميراثا ۱۲ **قوله** فبوابل اذا كان الايجاب بدون ميته القبول اما اذا كان

صد القبول له زوجتها من نفسه فليس باطلا ۱۳ **قوله** وان قال اخر اشهد وانى زوجها منه قبلها الخبر فاجازت جاز وكذلك ان كانت المرأة هي

التي قالت جميع ذلك وهذا عندنا في حنيفه ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غائبا قبله فاجاز جاز

صالح هذا ان الواحد لا يصلم فضوليا من الجانبين او فضوليا من جانب واحد او اصيلا من جانب واحد او اخلافا له ولو جرى العقد بين الفضوليين

او بين الفضولي والاصيل جاز بالاجماع هو يقول لو كان ما مورثا من الجانبين ينفذ فاذا كان فضوليا يتوقف وصدا كالحلم والطلاق والاعتاق على مال

ولهما ان الموجود شرط العقد لانه شرط له قوله فصل لما كانت الوكالة لزوما من الولاية من حيث ان المولى لا يملك التصرف على الموكل كتحصيل

حالة البصوة فكذا عند الغيبة و شرط العقد لا يتوقف على ما دراء المجلس كما في البيوع بخلاف ما يجوز من الجانبين
لانه ينشقل كلامه الى العاقدین وما جرى بين الفصوليين عقد تام وكذا الخلع واختاره لانه تصرف مبین

من جانبيه حتى يلزم قيمه به ومن امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجته انتتین في عقدة لم تلزمه واحدة
منها لانه لا وجه الى تنفيذها للمخالفة ولا الى التنفيذ في احدها غير عين للجمالة ولا الى التعین لعدم الاولوية

فتعين التعريق ومن امر امیر بان يزوجه اثراة فزوجته ائمة لغيره حاز عندا الى حنیفه رجوعا الى اطلاق اللفظ
وعدم التهمة وقال ابو يوسف و عهد لا يجوز الا ان يزوجه كفو الا ان المطلق ینصرف الى المتعارف

وهو التزوج بالاكفاء قلنا العرف مشترك او هو عرف عملي فلا یصلح مقیدا وذكر في الوكالة ان اعتبار الكفاءة
في هذا الاستحسان عندهما لان كل احدهما یجوز التزوج بطلاق الزوج فكانت الاستعانة في التزوج بالكفو والله اعلم

باب المهر

قال وهو النكاح وان لم یسم فيه مهر لان النكاح عقدانضمام واذ وجب لغة فقیم بالزوجین ثم المهر واجب
شراعا بائنة للشرع فلا یتحتاج الى ذكره لصحة النكاح وكذا اذا تزوجها بشرط ان لامهر لها لم یبطل نكاحه وخلاف

ما لک و اقل المهر عشرة دراهم وقال الشافعی ما یجوز ان یكون ثمنا في البيع یجوز ان یكون مهرها لان احتقها
فیكون التقدير لها ولنا قوله عليه السلام ولا مهر اقل من عشرة ولا لله حق الشرع وجوبا اظهارا للشرع اقل فقیه

له قوله كما في الاصل بنت حمی من فلان ولم یقبل من المشتري احد وقال بنت فلان من فلان ولم یتقبل من البائع والمشتري احد یبطل ١٣
له قوله لولا ان كان العاقد شعورا بمختلف الاصول لانه لاشقل حال العقد اليها ١٤ مهده ١٥ قوله لا تزوف الزوجا معا فقال الزوج ما التبتا من الف بیع

و كونه ایسا من هاتین طرفین من جانب المرأة بل ان المنسلح تصرف التین من قبيل الزوج حتى لا یصح وجمعه ولا یبطل بالقیام من الجالس وتصرفت من ثم بالم الف
ظا یتباع الى جعل فتقربا من قبل المرأة ثم بعد ما سئل من جانب المرأة ولکن اذا جبت المرأة وقالت قد جالست نفس من بائعت و هو غائب فلفظا ما لم یصح لان المثل مساو من مائها

صاحبه و علی ما دراء المجلس وكذا الحكم في اطلاق الف و التناقی من مال فان بیعتین من جانب الزوج والولل مساو من قبل المرأة والعبد ١٦ قوله من جاز بینه ان یتسلط
على ما هو في اشتیاق المظفر في كاشف العیوب لا قوله ١٧ مهده ١٨ قوله من یزوجه من بیعتا یتیمان فبیع و بیع برك او من الزواج لا لا یصح والزوج حتى لا یزول لا یزول ١٩ قوله لم تزوجه اهل یقبل

لم یزوجه ولا جازما ولا یریس بنافذ ولا یتزوج الا بغير اذن المهر ٢٠ نایرة الیمان ٢١ قوله ایزا نكال امر بطله مهده ٢٢ مهده ٢٣ قوله ان تزوجه انا فیه بالفر لا لا تزوج امره
تشره بجهنا ما لم یکن البیعت ٢٤ اله بداد ٢٥ قوله امرت مشرك لے الشارفة و اتع فی الفاحوة ولا تلزم علی الموراد من اقل الاتصاف انما یكون في

الزوجة ترك بشرطه ان ذلك تصادق علی ان الفرة مارغا ما في كفو فانما شیخ انما ان الفرة مارغا في الكفو ٢٦ مهده ٢٧ قوله لا یصلح مقیدا ٢٨ له یصلح العرف الصیحة
متیرو لقسما اللیة ٢٩ مهده ٣٠ قوله استعان فان التیاس كذا كره یستیسه عدم التمیص بالکفو مکن الریل یقتضی التمیص ٣١ مهده ٣٢ قوله باب الیهنا كذا رکن

النكاح بشرطه ان یجرى من شرطه في ان كره بدو جوب المهور صرح في المنشور بان وجوب المهر من النكاح لان المهر ما یس لوجبه بالشرع یجب بالعقد فان مكر ٣٣ نهائیه
٣٤ قوله لان النكاح عقد انضمام ولا ذوراج یبطل ان سنانه العوفی هو الا اذا دعاه یبطل ما قبله لان العرف لیسما ٣٥ قوله لان النكاح یصلح ان یكمن میما

یرون الشهود مع الا لا یصح قلنا الاصل یبطله ذلك لمن جعل الشارفة مهتم سرقنا على الشهود فقیه بالزوجین العمران فی بیع لا ما اجازة الی المهر الا مهده ٣٦ مهده ٣٧ قوله فیم بالزوجین فلو شرطنا
تقریر المهر انما علی التمس كذا في الا في البداد ٣٨ مهده ٣٩ قوله لم المهر انما للا کام علی سبیل التزل لے ان سلنا ان لا یصح بدون المهر لای جزی الى ذكره لان الشارفة

میسر كذا في كذا ٣٩ مهده
٤٠ قوله ما یبطل من اد واجب معا شرع بانما تصرف المهر ٤١ اله بداد ٤٢ مهده ٤٣ قوله وفي خلاف ما لای فیما اذا زوجها بشرط ان لامهر لها فان هذا النكاح لا یجوز منه فتقال
لا ردة مساو متحكك متذبك بر فیصد بشرطه من عندك لیصح بشرط ان النكاح لا یترسبه المهر مع بال اجماع واما كان عونا شرطه ذكره في العقد یختلف بین

ترك ذكره وجهین ذكره كما لیصح الا ترى ان البیعت بائنة من سواد في دم الجواز ٤٤ نهائیه ٤٥ قوله ودام الدم نعت فتقال وعده وهو بصیرة بشرطه عشرة شمیره
واقتال مشور قیر الماوا لقران فشمیرت والرهن العشرة المروز ٤٦ مهده ٤٧ قوله علیه السلام ما بهرا ان زوجة یس با برین عیدات قال قال رسول الله صلى الله علیه و آله
وسلم لا یصح الشارفة الا لانتكاد ولا یزوج الا الاولیاد ولا مهرون عشرة ودام امی و یكنا وادی الاركی فی سنة كذا في تزویج الزمی ٤٨

ندرية في تزویج احدث الهداية

باب المهر لا مهر اقل من عشرة دراهم تقدم من حديث جابر وانه ضعيف وعن علي مثله موقوفة اخرجها الدارقطني من وجهين ضعيفين وبقا رفته حديث
سهل بن سعد في الوهبة القمسي ولو خاتما من حديث متفق عليه وعن جابر رفته من اعطى في صدق امرأة مالا كفيه سويقا او تمرا لقتل اسحق لا يحق
ابو داود وجر وقفه وعن عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن ابية ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز صدق امرأة على ثعلبين اخرجته القرمذى وابن ماجه واخرى
للدارقطني من حديث ابي سعيد لا يضر احدكم يقليل من ماله تزوج امریکو بعد ان یتشهد واستاده ضعيف ٤٩

قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ثم هي لا تتراد على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم ويعرف ذلك في الاصل وان تزوجها ولم يسلم لها مهر اثم تراضيا على تسميته فهي لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها المتهمة وعلى قول ابي يوسف الاول نصف هذا المفروض وهو قول الشافعي لانه مفروض فيتنصف بالتص وتنان هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل ذلك لا يتنصف فكذا ما نزل منزلته والمراد بما تلا الفرض في العقد اذ هو الفرض المتعارف قال فان زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة خلافا لفرق وسنذكره في زيادة الثمن والمتمن انشاء الله واذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابي يوسف ولا يتنصف مع الاصل لان النصف عندها يختص بالمفروض في العقد وعندة المفروض بعدة كالمفروض فية على ما مر وان حطت عنه من مهرها مهر المثل ان المهر حطها والمخط يلاقيه حالة البقاء واذا خلا الرجل بامرأته وليس هناك مانع من الوطى ثم طلقها فلتها كمال المهر وقال الشافعي لها نصف المهر لان المفقود عليه انما يصير مستوفى بالوطى فلا يتأكد المهر دونه ولنا انهن اسلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك وسعها فيتأكد حقها في البذل اعتبارا بالبيع وان كان احدها مريضاً بوصاثن في رمضان او محرماً بمجر فرض او نفل او بعثرة او كانت حائضاً فليست المحلوة صحيحة حتى لو طلقها كزنا نصف المهر لان هذه الاشياء موانع ما المرض فالمراد منه ما يتبع الجماع او يلحقه به ضرر وقيل مريضه لا يعبرى عن تكسره وقور وهذا التفصيل في مرضها واما صوم رمضان لما يلزمه من القضاء والكفارة والاحرام

له قوله ثم هي الزينة الواجبة ثم لا ينظر في حال المرأة اذ اموال الرجل الا ان تزوج على نصف ولم تنس من الزينة الا اذا زاد على فلا تحب تلك الزيادة في السنة وهذا ينقص من الزينة لا يجوز ان ينقص من الزينة بل يجب ان يصل الى السنة ١٢ عهد له قوله لا تزولوا اليه الا على السنة الاولى من الشهر لوجوبه بالعقد والتسمية ومراش يجب بالعقد قبل ولا يزول على نصف المهر الا بالطلاق قبل الدخول في النكاح هذه تسمية فلان لا يزول على نصف مهر المثل لولا ان كان في ١٢ البراءة له قوله ولا تنقص الزينة المتعقبة حوتاً من المهر وكل العون لا يجوز ان يكون اقل من عشرة فتنقص لا يجوز ان يكون اقل من خمسة ١٢ البراءة له قوله ويبرأ اي يبرأ ويرد مدم الزيادة والتمتنان في السنة ١٢ البراءة له قوله بانها في قولنا في نصف ما فرغ ولا فضل بين العقد وبين المفروض بعد العقد فينصف هذا كما ينصف ذلك ١٢ ناية البيان له قوله ان هذا الفرض الزينة ان المفروض بعد العقد تعيين لمهر المثل وهو المثل لا ينصف هكذا ما قام مقامه وبذلك ان الواجب بين العقد كان مهر المثل لانه تزوجها ولم يسلم لها مهر او قبل مهر المثل في العقد ثم المفروض بعد العقد لو لم يكن تعييناً لذلك وجب مهر المثل وليس فيما الاول بمقام العقد وان في حكم التسمية وذلك لا يجوز ١٢ ناية البيان له قوله والاروا الزمان انفس علقوا الخلق يبرأ ال المتارفات والتعارف بمفروض ماله العقد لا يبره فينصف ذلك لانها ناية البيان له قوله خلافا لزيادة يقول الزيادة بنية سبباً فلا تخفى باصل العقدان تجب كعت والا فلا ١٢ ناية البيان له قوله وسنذكره في زيادة الخنك الوالدة الى ما ذكر في الفرض والتمتنان من قول ويجوز للشرطي ان يزول على ما في الفرض والبيان ان يزول الشرطي في البيع ويحقق الاستحقاق ببيع ذلك فالزيادة والمطابقان باصل العقد عندنا وعند فرقة الشافعي لا يضمن على امتياز الاتفاق ١٢ البراءة له قوله فلذا كمال المهر قوله تسال او يكف تاخره وقد وافقني بحكمهم ان بعضهم ممن استواد من من الصداق بعد النكوة اذ الانفصال من الخلو ١٢ البراءة له قوله لها نصف المهر ١٢ البراءة له قوله سلت الاتماس ذلك بايع كان يتسلم البيع ويحكي الشرطي يلزم تمام الفرض كما يمكن التعرف في البيع وغيره ادلا اعتبار لقياس في مقابلة بينا في مقابلة حيث تال فان طلقتم من قبل ان تسويين وقد فرغتم من بيعه فتنصف ما فرغتم والزوج من البيع ويحكي ان يقال ان الفرض تام تسويين والقياس راجح على العام المفروض وانما قلنا ان المفروض لو لو كان الفرض مستاناً من الزينة فالحق في الجماع لا يلزم نصفه بل كل طلاق في الجماع مستلزماً بالنصف واذا كان العام مضموماً بين لوجوه اخرى وهو ان السبب يوضع كزنا او نكاح السبب والنكوة سبب الوطى فاقوم مقابلة بين جموعه ان يقال الروايات التي من الوطى الحقيقة وما جرد على مكي فيشمل الفرض والعقود في هذه الارادة ان السبب يقع مقام السبب كزنا شافعي قد سبب بعضهم ان الزمان من النكوة وذلك لان المس سبب النكوة والسبب واريد السبب وغيره اذ يمزج الجماع في السداد ويبرقع بان ثبت ذلك بطريق اللات ١٢ عهد له قوله حيث رفعت الموانع ان قيل فيهم من ان اذا كان الرجل مريضاً مع هذا التسليم يلزم كمال المهر من اد لا يجب ما سئل عنه كاجيب بان ذلك ليس تعييناً لسبب الحقيقة عند الفتنة على الاخذ في ادنا سس على البيع ولا يشترط في البيع سنة الاخذ فيه لان ما قدم اشتراط قدرة المشتري في الاخذ ١٢ عهد له قوله او جرد في عيادة من العوان وليس بالارادة العرة ايضا ان من المفروض المثل ١٢ عهد له قوله ما ينس الجماع انما في جانب الاروة على ان في ناية النصف وانما في جانب الاروة فلما عدت في شيوخ اووم في الشهر ١٢ عهد له قوله وتيل الزمان من المرض في جانبها متزوج بلا خلاف واما المرض في جانبها فمقتضى ان ايضا متزوج وتيسر ان يفرق متزوج وان يبيع صوم النكوة على كل حال ويجوز ان زاد في ذلك على السواد قال الصمد الشافعي لا يبيع زوجها ما قال الصنف ان مرضه لا يعبرى عن كسره وتور ١٢ ناية له قوله وكفارة الاثم ايضا وان قيل بانها كل فنيما ثم يبرأ مع حقنا في الكفارة ١٢ عهد

لما يلزمه من الدم ونسداد النكاح والقضاء والحيض مانع طبعاً وشرعاً وان كان احدها صائماً تطوعاً فلها المهر
كله لانه يباح له الاطعام من غير عدل في رواية المنتقى وهذا القول في المهر هو الصحيح وصوم القضاء والمنذور
كالتطوع في رواية لانه لا كفارة فيه والصلوة بمنزلة الصوم فرضها كفرضه ونقلها كنفله واذا اخلا المحبوب
بامرأته ثم طلقها فلها كمال المهر عند ابى حنيفة وقال عليه نصف المهر لانه يعجز من المريض بخلاف العيدين
لان الحكم ادير على سلامة الالة ولا بى حنيفة ان المستحق عليها التسليم في حق السمق وقد اتت به قال و
عليها العدة في جميع هذه المسائل احتياطاً استسماً بالتوهم الشغل والعدة حق الشرع والولد فلا يصدق
في ابطال حق الغير بخلاف المهر لانه مال لا يحتاط في ايجابه وذكر القدر وري في شرحه ان المانع ان كان شرعياً
تجب العدة لثبوت النكاح حقيقة وان كان حقيقياً كالمرض والصغر لا تجب لعدم التمكن حقيقة قال وستجب
المتعة لكل مطلقة المطلقة واحدة وهي التي طلقها الزوج قبل الدخول بها وقد سمي لها مهر او قال
الشافعي تجب لكل مطلقة الا لهذه لانها وجبت صلة من الزوج لانه وحشها بالفرق الا ان في هذه الصورة
نصف المهر طريقة المتعة لان الطلاق فسف في هذه الحالة والمتعة لا تكرر ولتان المتعة خلف عن مهر المثل
في المفوضة لانه سقط مهر المثل ووجبت المتعة والعقد يوجب العوض فكان خلفاً والخلف لا يباح الا اصل
ولاشيئاً منه فلا يجب مع وجوب شيء من المهر وهو غيران في الياش فلا تلحقه الغرامة به فكان من باب
الفضل واذا تزوج الرجل بنته على ان يزوجه المتزوج بنته او اخته ليكون احد العقدین عوضاً عن الآخر

١٤ قوله من الدم يزوج ثم اوبل مثلاً ١٢ عهد له قوله لهما ابا طبعاً فان غير التورث بالدم وما شاعراً فنقله تعالى لا تزوجون من سبيهن ١٣ سب
دجوزان يصل بسبب المسئلة المتزوج بها اذ في حق شخص وهننا وري جانب المرأة وما على رواية غير المنتقى لكون الاطعام ما فاذا اتم بسببته هذه الولية لم ان لا يثبت النكاح لانفس المهر
١٢ عهد له قوله لا كفارة لانه اتم ما اذ كفارة لمن يزعم ان لا كفارة في جعل في محرم الطلاق ١٣ عهد
١٤ قوله بتزويج العوام الشريفي في الحكم في اوجبه فان كان المهر ليس مختلف وذلك لعدم الكفارة وهننا والراون الفرض ام من الفرض الاقصادى والاصل فيتمثل الزويج ١٢ عهد له قوله
كفارة فقال كيف يكون نكاحاً كنفلة وقد ناقش شلردون نقلها فابتعاً ساان ١٣ البهادر ١٤ قوله لانا التولية لانه تسليم حتى يجب على الشريفي الفتن وكذا جتنا ١٣ سب
١٥ قوله بخلات العيدين العيدين من لا يندم على المهر مطلقاً مع وجود الالة او يقدد على الشيب دون السكر ١٢ عهد له قوله في بيع هذه المسائل اى حواص
كانت المسئلة بوجبة اوفاسدة كسحوة المحبوب او غيره ١٢ عهد له قوله حق الشرع ما اناب عن الشرع فيمدل طرفان الزويجين لا يمكن استجابها واما انجاب من الولد فنقله
على السلام ان كان يرين بالشرع واليوم الآخر فلا يبقى ما ه ذوع غيره والمقصود من رعاية نسب الولد بوجبه فلا تصدق المرأة في ابطال حق الغير بقولها لم يبا في قبيل معناه
فلا يصدق الزوج في ابطال حقها بقوله لم ابا بخلات المهر فلابجب بالثقة الفاسدة لان مال لا يتطاول اجماع ١٢ عهد له قوله وقد سمي لها مهر ليس المراد
به التسمية في صلب الغير حتى يشكل بما ذكر في السوط وغيره وان المتعة تسبب في التملقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر فلابجب الاستئذان عن المراد التسمية بعد العقد ان تزوجها ولم يسم لها
المهر ثم رافيا على تسمية المتعة لانه ليست بمستوية بل واجبة ثم لا استثنى هذه عارضة التي تزوجها ولم يسم لها مهر الا في صلب العقد بانه مشتقة بطريق الدلالة فلا يشك العمدون لا
الاستئذان ١٢ البهادر ١٥ قوله يجب لكل مطلقة تزواجاً او لطلقات متاع بالموت فقد اوجب المتعة لكل مطلقة ١٢ البهادر ١٦ قوله الابنة اى اى اطلاقها
زواج قبل الدخول وقد سمي لها مهر والنكاح لما التسمية لها في صلب العقد وقد طلقها قبل الدخول فستفاد ١٢ البهادر ١٦

١٥ قوله طريقة التتالي ان نصف المهر يجب بطريق التتالي لان الطلاق منعت في هذه اى لا يوجد ما لها اليها سالما وذلك يعنى سقوط المهر كما في فتح اليبع لكن الشرع
اوجب نصف المهر بطريق التتالي لان التتالي لا يتركه فلا يجب التتالي لانه المطلقه ويجب غيرها ١٢ عهد له قوله ان التتالي في التتالي من المتعة خلف عن مهر المطلقة لوجود مهر
الغنى لان مهر المثل سقط باطلاق قبل الدخول ووجبت المتعة والمال ان العقد يوجب العوض لا يتركه من قبله لان التتالي هو ما يحكم على ما وجبت في الاصل وكان وجوب التتالي مستقلاً
ال عقده مهر المثل ولا ينفق بالثقة الا بالجب بسقوط شيء من ماله لسبب ذلك الشك في التتالي مع الموت فثبت انها خلفت بالثقة لا يباح في الاصل فالتتالي ما تنصحت من مهر المثل
ولا شيئاً منه ١٣ عهد له قوله وهو غيران جواب عن قوله ادونها بالفرق وتفرقة سلنا ادونها بالفرق كما يمكن في الامتناع ما يباله لا يخل ماخذ باذن الشارع فلا يلحقه عزاء
يوجب المتعة كان المتعة يتناول المتاع من سبب الفصل اى الاستحباب ١٢ عهد له قوله ولذا ادوز الاعمال هذا النكاح يسمى كاح الشغار من الشفوع وجوز بيع والاغلا وهو من
النكاح لما يبي ١٣ عهد له قوله يكون احد العقدین الخ لوقال احد ابعضين عوماً عن الاقوال اولى وذلك بان يزوج الرجل بنته او اخته على ان يزوجه الآخر بنته او اخته على
ان يكون بنسب كل منهما الا تزوج ١٢ البهادر

فالعقدان جائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها وقل الشافعي بطل العقدان لانه جعل نصف البضع صدقا
 و نصف منكوحة ولا اشتراك في هذا الباب فبطل الايجاب ولنا انه سمي ملا يصلم صدقا فيصم العقد ويجب
 مهر المثل كما اذا سمي الخمر والخزير ولا شركة بدون الاستحقاق وان تزوج حراً امرأة على خدمته اياها سنة
 او على تعليم القران فلها مهر مثلها وقال محمد بن الحسن لا قيمة لخدمته وان تزوج عبداً امرأة باذن مولاه على خدمته
 سنة جاز ولها خدمته وقل الشافعي لها تعليم القران والخدمة في الزوجين لان ما يصلم اخذ العوض عنه بالشرط
 يصلم مهره عنده لانه بذلك يتحقق المعاوضة وصار كما اذا تزوجها على خدمة مجرداً اخر برضاها وعلى رعي الزوج
 عنهما ولنا ان المشرع انا ما هو الا بغية بالمال والتعليم ليس بمال وكذلك المنافع على اصلنا وخدمة العبد ابتغاء
 بالمال لتضمنه تسليم رقبته ولا ذلك المحرولان خدمة الزوج المحرول يجوز استحقاقها بعقد النكاح لما فيه من
 قلب الموضوع بخلاف خدمة حراً اخر برضاها لانه لا مناقضة وبخلاف خدمة العبد لانه يخدم مولاه معنى
 حيث يخدمها باذنه وامر به بخلاف رعي الاغتنام لانه من باب القيلم بامور الزوجية فلا مناقضة على انه ممنوع
 في رواية ثم على قول محمد بن نجيب قيمة لخدمة لان المال الاله محرز عن التسليم لمكان المناقضة فصارك التزوج
 على عبد الغير وعلى قول ابى حنيفة في يوسف يجب مهر المثل لان الخدمة ليست بمال اذا يستحق فيه بمال
 فصارك تسمية الخمر والخزير وهذا لان تقربها بالعقد للضرورة فاذا لم يجب تسليمه في العقد لا يظهر تقومه فيبقى
 الحكم على الاصل وهو مهر المثل فان تزوجها على الف فقضيتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بهما رجع عليها
 بخمسائة لانه لم يصل اليه بالبيعة عين ما يستوجب لان الدرهم والدنانير لا تتقيان في العقود والفسوخ و

له قوله لا يدخل المهر في الاصل ائنه مذكور في الاخر ومدنا قالوا لا يتحقق ذلك انتفاع بنافع منها فغير النصف
 لخدمته بل هو كمن و النصف بمنزلة المهر فمدرام الاشتراك ١٢ مائة **له** قوله ولا شركة الايجاب الفم وديان ان البضع لا يصلم صدقا لم يتحقق الا اشتراك لان منافع
 البضع للاشياء لا يكون موكداً لاشياء اخرى في نفسنا شرطها و الاصل بالشرط الفاسدة ١٣ مائة **له** قوله وقال محمد قال فراسلامه في شرح الباع الصغرى قال
 الفقيه ابو جعفر بن عيسى ان يكون قول ابى يوسف غل قول محمد قال بعض من اشترى اذ يقول في عشرة ١٢ مائة **له** قوله لها تعليم القران والخدمة في الزوجين اى ايضا اذا كان الزوج حراً
 او مطلقاً كما ان الفم مؤمن من فانه يكون موكداً لاشياء اخرى العوض من تعليم القران والخدمة والادان منه فيجوز ان يكون موكداً لخدمة الفم كذا في قوله الفم مؤمن من فانه عند العقد بالاجماع فيعلم هرا
 ١٤ مائة **له** قوله وذلك المنافع هل صلنا لانا لا يشترط زناين والتولى لخدمة العبد بائنين فلا يكون الا بقره بشرط ما يملكه الفم من نكاح على فم حراً اخر
 حراً الفم ١٣ مائة **له** قوله بتمت النكاح فبدره لانه يجوز استحقاقها بقصد الاجارة فان المرأة لو استأجرت زوجاً وجدها بها ما كان لها طهر الراوية ويكفي لانا ان يرانغ
 الفم في القاطع فيفسد ١٤ الهداد :-

له قوله طه لا يتصور في رواية اى دوايه الاصل والعقرب ان يسلم لها اجماعاً استمد لا لا يقتضى سوى وشيخ فيها السلام وخرقة من قبلنا كما اننا اذا قضى الله رسول بل انكارنا
 قلنا جوهر ان عشقنا في المشرع النكاح بدون المال ماركوك انكار النكاح بما ليس بمال ودرى الا فاما ليس بمال فكان النكاح به منسوخاً ١٢ مائة **له** قوله اذا لا يستحق الفم من
 الوصي لا يستحق الفم من النكاح بمال ولو كان لا لا استحقق الفم من الزوج الفم والعامل من الاصل العنايف الى العمل وانفق المانع ويكون المهر فيرسل ان ذكر بعض الشافعيين ان ساهم
 في ذلك النكاح لم يوجب له الا لا يستحق في جمال ويجوز من لعينين احد ساهن ان يكون كلاً او من قولنا ان الفم ليست بمال وقوله اذا لا يستحق في جمال ولا يسلم طه وجب مهر المثل ويكون الاول
 اشارة على قولنا ان المشرع هو الا يتبادر بالمال والادان انما اشارت على قوله وان خدمة الزوج المحرول يجوز استحقاقها بقصد النكاح والعين الثاني ان قوله اذا لا يستحق في جمال لانه لا يصل
 ان الفم ليست بمال الا بالقياس على الفم وانفق المانع ويكون المهر فيرسل ان يكون النكاح ان النكاح انما لا استحققت في قوله ان الفم ليست بمال وانفق المانع ويكون
 المهر فيرسل ان يكون المانع فيرخص في ذلك بل كونه حقيقياً الى الفم من النكاح انما لا استحقاق في قوله لا يصل الى الفم لان الزوج لا يستوجب
 عليها الرجوع بنصف ما قبضت مهرها بالطلاق قبل الدخول فانه يتصرف الصداق بالنكاح ولا يصل اليه من ما يستوجبها بالبرهان لان الدرهم والدنانير لا تتقيان في الفم والفسوخ
 فاكنت بيشية الفم كبرت الفم اخرى واذا لم يصل اليه من ما يستوجبها كان له الرجوع وكذا اذا كان المهر كلاً او موكداً لاشياء اخرى في قوله ان الفم ليست بمال وانفق المانع ويكون
 جمال بنصف ذلك لعدم الفم والقياس على المهر من ما قبضت مهرها من ما يستوجبها اى بالطلاق قبل الدخول لا لا يستحق نصف المهر الموقوف ليس بهر
 بل هو عوض من ان المهر من الفم والقياس على المهر من ما قبضت مهرها من ما يستوجبها اى بالطلاق قبل الدخول فانه يتصرف الصداق بالنكاح ولا يصل اليه من ما يستوجبها بالبرهان لان الدرهم والدنانير لا تتقيان في الفم والفسوخ
 فلم يسلم طه الرجوع كذا استه وان ١٣ الهداد **له** قوله لا تتقيان في العقود والضوء واما في العقود كذا اذا اشترى شيئاً بدينه ما مضى من الفم من غير الشارلية واما في
 الضوء فكا اذا تسال البعير بدينه ما مضى من غير الشارلية واذا عرضت ذلك فاذا دبت الالف لم تحط ما يستوجب لان سقوطه هو النصف المطلق اعم من ان يكون
 في ضمنه الدرهم ولا يجرى ان ذلك الضمير فيرخص في الاداء ما استوجب ١٤ مائة

فاذا عين يصير كان التسمية وقعت عليه واذا تزوجها على الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها
 اخرى فان وفي بالشرط فلها المسمى لانه صلح مهر او قد تم رضاها به وان تزوج غيرها اخرى او اخرجها فلها مهر
 مثلها لانه سمي ما لها فيه نفع فعند فواته ينعدم رضاها بالالف فيكمل مهر مثلها كما في تسمية الكرامة والهدية
 مع الالف ولو تزوجها على الفين اقامها وعلى الفين ان اخرجها فان اقامها فلها الالف وان اخرجها فلها مهر المثل
 لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الالف وهذا عند ابي حنيفة وقال الشارح ان جميعا جائزان حتى كان لها الالف ان
 اقامها والالف ان اخرجها وقل زفر الشرطان جميعا فاشدان ويكون لها مهر مثلها لا ينقص من الف ولا يزداد
 على الفين واصل المسألة في الاجازات في قوله ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم و
 سببها فيه ان شاء الله ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد فاذا احدى او كسب والاخر ارفع فان كان مهر مثلها
 اقل من او كسبها فلها الاوكس وان كان اكثر من ارفعها فلها الالف وان كان بينهما فلها مهر مثلها وهذا عند ابي حنيفة
 وقاله الاوكس في ذلك كله فان طلقها قبل الدخول ما فلها نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع لها ان المصير
 للمهر المثل لتعد رجايب المسمى وقد امكن رجايب الاوكس اذا اقل متيقن وصار كالحل والاعتراق على مال لا يبي
 حنيفة ان الموجب الاصل مهر المثل اذ هو الاعديل والعدول عنه عند صحة التسمية وقد فسدت لمكان الجمالة
 بخلاف الحل والاعتراق لانه لا موجب له في البديل الا ان مهر المثل اذا كان اكثر من الالف فالمرأة رضية بالحط وان
 كان انقص من الاوكس فالزوج رضى بالزيادة والواجب في الطلاق قبل التسعة ونصف الاوكس
 يزيد عليها في العادة فوجب لاعترافه بالزيادة واذا تزوجها على حيوان غير موصوف بصحة التسمية ولها الوسط
 منهم والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته قال معنى هذه المسألة ان يسمى جنس الحيوان
 وسطا في النصف

له قوله عن ابي حنيفة النكاح بالالف على ما لها يفتق فالتساوي من زمان زمانها بالالف يستعمل في التفرغ في نظر ان كان مهر المثل
 مساويا لله الذي هو الف مثلا او اقل بها لله وذلك الشرط جوهرا ودرايا وكان مهر المثل ازيد كان لها مهر المثل ازيد من ١٢ عهد **له قوله** لا يبي ان الزوج ذكرها ما لها فيه
 فتح قاله ابن نضمان الهيرة مقابل ذلك الف ١٢ عهد **له قوله** كما في تسمية الخنزير كما ذكر في الف ان الك ادا ملك حرة فاذا اذام الف بر كان لها مهر المثل ١٢ عهد
له قوله وذا اذا اذام حرة من الشرط الاول فتح وجب مهر المثل اذام الف بر فغيره وبالشرط ان في ثانيا موجب الشرط الاول وغيره والالف لغيره فبما رض الشرط ان في ثانيا لغيره كما في
 الاشارة ١٣ العهد **له قوله** ما تزان لان في كل من الشرطين فخر او قد سمى باذانه بدلا يجب اعتبار كل منهما تحقيقا مع فخره قال عليه السلام المسلمون عند شروهم ١٣ **له قوله**
 فاسد فان الله يقول انما يريد ان يخرجهم بها فيجب الف ولا فيجب الفان وجب مهر المثل ١٣ العهد ودر الشرح
له قوله لها في الاصل انها يكتفون التسمية اصلا والاما بما يقبل مهر المثل اصلا ١٣ عهد **له قوله** اذا اقل متيقن فيه ان الاقل متيقن فيه ان من ينس في الاقل و
 ليس كذلك لمن صفة الاوكس فان لم تصدق الا الف وانا صح ذلك في الدرهم والديانة فان الاقل منها مندرج في اكثر منها نعم وتقبل بغير الاوكس صح ذلك كنهها لا يفرقان ذلك ١٣ عهد
له قوله وما صار كالف الا في الاصل فانك بغير الالف والزيادة والنقصان بخلاف التسمية لانهما مثلها ١٢ عهد **له قوله** اذا اذام الاول
 لانه لا يشيل الزيادة والنقصان لانهما تفرغ في الف والبيع وتجزئ الف في الاصل والزيادة والنقصان بخلاف التسمية لانهما مثلها ١٢ عهد **له قوله** بخلاف الف
 النكاح فلا يجوز العدول من مائة مائة واذ اعترضت ذلك فكان الاصل بين مهر المثل واما بعد من هذا الاصل فهو التسمية بجمع التسمية لانهما تفرغ في الف والبيع
 التي من الشرط لا يكتفون الف والافاق في شيئا حتى لو اتى فانك اذ امتنك بالاشي كان جميعا بخلاف ما اذا تزوج ١٣ عهد **له قوله** ان مهر المثل الزوج عم ايقال اذا كان
 مهر المثل هو الاصل كان العبد رويها في الاموال الثلاثة وجره ان ذلك الا ان ١٣ مائة **له قوله** والواجب الزوج عم ايقال اذا كان كذلك كان الواجب ان يجب نصف
 الارض فيما رخصت فيه الا في مهر المثل الواجب في الطلاق قبل الدخول نصف المسمى ودره ان الواجب في الاصل قبل الدخول في مثل ذلك وهو ما يكون التسمية في زيادة الف ونصف ١٣
 مائة **له قوله** ونصف الاوكس الزوجين من نصف الاوكس يجب على تقدير مساواة الف في الف اما اذا كان اقل من الف فيجب ونصف الف واما مكانها بنصف الاوكس
 بغير مجرى الغالب فان الغالب زيادة نصف الاوكس على الف ١٣ عهد **له قوله** على حيوان بالتمكيد او لوانا من الف في الف كما اذا قال على فخرس لم يكن لها الاوسط فهو بمنزلة احد
 بزيت العبد ١٣ عهد **له قوله** ميزان شاد انما الاول فلا مائة من درهم ولا ان في فدان مرتبة الاوسط تصرف بالقيمة فيوزعها على بكلا المصين ١٣ عهد **له قوله** ان يسيه ينس
 الحيوان له فومر المراد من فخر الحيوان من يشرك فيه اذ لا يكون المقصود الاصل منها واهل خطه بل الذكر والاشي من الانسان نوعان فاحداهما المتاح منها والآخر الذكر والاشي من غيره
 فالمقصود هو الزوج اولا ثم غيرها وجره ١٣ عهد

البينة في الوجه الاول تقبيل بينهما لانها تثبت الزيادة وفي الوجه الثاني بينته لانها تثبت الحظ وان كان مهر
 مثلها الفاو خمس مائة تحالفا واذ اختلفا تجب الفاق وخمس مائة هذا تخريج الرزني وقال الكرخي ^{في حيا الفان في}
 الفصول الثلاثة ثم يحكم مهر المثل بعد ذلك ولو كان الاختلاف في اصل المسمى يجب مهر المثل بالاجماع لانه
 هو الاصل عندها وعندنا تعذر القضاء بالمسمى فيصار اليه ولو كان الاختلاف بعد موت احدهما فالجواب فيه
 كالجواب في حياهما لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما ولو كان الاختلاف بعد موتها في المقدار والقول
 قول ورثة الزوج عند ابى حنيفة ولا يستثنى القليل وعند ابى يوسف القول قول الورثة الا ان يأتوا بشئ قليل
 وعند همد الجواب فيه كالجواب في حلة الحيوة وان كان في اصل المسمى فعند ابى حنيفة القول قول من انكره
 فلما اصل انه لاحكم لمهر المثل عندها بعد موتها على ما نبينه من بعد ان شاء الله واذ مات الزوجان وقد سمى
 لها مهر فلورثتها ان يأخذوا ذلك من ميراثه وان لم يرسم لها مهر فلا تثنى لورثتها عند ابى حنيفة وقال الورثة
 للمهر في الوجهين معناه المسمى في الوجه الاول ومهر المثل في الثاني اما الاول فلان المسمى دين في ذمته
 وقد تأكد بالموت فيقتضى من تركته الا اذا علم انها ماتت اولاً فيسقط نصيبه من ذلك واما الثاني فوجه قولها
 ان مهر المثل صار ديناً في ذمته كالمسمى فلا يسقط بالموت كما اذا مات احدهما ولا يبى حنيفة ان موتها يتبدل على
 انقراض اقرارها فبمهر من يقدر القاضى مهر المثل ومن بعث الى امرأته شيئاً تقالت هو هدية وقال الزوج
 هو من المهر فالقول قوله لانه هو المملوك فكان اعرف بجهة التملك كيف وان الظاهر انه يسعى في اسقاط الواجب
 قال الابى الطعام الذي يוכל فان القول قولها والمراد منه ما يكون مهياً للاكل لانه يتعارف هدية فاما والخطة

له قوله لانها تثبت الزيادة والزيادة طلت الظاهر كما اذا كان شئ في ذمته وكان له بينة على ذلك فاذ انما شخص آخر
 يقول قول به شخص ما مشى عليه الفدر ^{له} قوله لانها تثبت الطل الطل من المثل والطل من المثل فقلت الظاهر في خبره ان ذلك في نظره ^{١٣} حاشية
 عليه قوله الفاق خمس مائة وان كل يب الاثان تبيته وتكثت وجب الاثان ^{١٤} حاشية قوله هذا تخريج الرازي يعني انها لم يصرف ما يملك كذا راي ذلك موافقاً
 لقوله بما ^{١٥} حاشية قوله يتالفان في الفصول الثلاثة اي فضا اذا اثنى مهر المثل الزوج او الزوج لولم يوافق احد منها وذلك لاقتال ان يظهر له في مهره بوجهه بانسكول ^{١٦}
 به ^{١٧} حاشية قوله ثم يحكم مهر المثل بسدك اي في صورة الرافعة لاحد جهاد في صورة الخالفه كليهما فخير مهر المثل ^{١٨} حاشية قوله في اصل المسألة بان لا يثبت واعد منها له ويقول
 الاخره وكان سدا كان مع تعيين المتدارك بين ما من جهات لان مهر المثل هو الاصل في شتره ما منه فلتقدر الحكم على ما في صورة غير التعيين فظاهر ما في صورة التعيين فسلان مجز
 اعداد واعد منها الهه بذا فريم ^{١٩} حاشية قوله ولكن الاثان سوا كان في التقدير في الاصل بعد موت احد هما فان الجواب في حياهما نعم العمرة الاولى يحكم مهر
 الفل على التسهيل الذي ذكرناه في الجورة في العمرة الشاذية بغير مهر المثل ^{٢٠} حاشية قوله ولا يثنى القليل بمثلات ابى يوسف فاذ اذ ان قال ان القول قول ورثة
 الزوج حاشية قوله بالاسسنا على امره والا ^{٢١} حاشية قوله فذا في حياهما الفاق قول ورثة الزوج لا يقول بالاستسناد ^{٢٢} حاشية قوله وعند محمد بن ابي حنيفة التحكيم وليس مهر المثل كالجواب
 في ما اذا العمرة اي عمرة الحج لعمرة امرها ^{٢٣} حاشية قوله فذا في حياهما الفاق قول من انكره منها يعني مهر المثل والشه قال الشافعي وماك واعد عليه الفاق ^{٢٤} حاشية قوله
 قوله وقد تأكد الموت اي تعذر الموت وذلك لعدم احتمال الضعيف بمثل الموت فاذ يحتمل الضعيف بان يملك قبل الدخول ^{٢٥} حاشية قوله لا اذا لم ينسب اليه
 به العمرة مستثناة لما في خبره العمرة وهو ثلث صواب ما فيها ما قاله ابو القاسم في قوله لا يقول بجمع المهر ^{٢٦} حاشية قوله فيسقط نصيبه من ذلك وهو
 الضعيف من تدوير ان لا يكون لاوله والزوج ان كان له المثل يتكثرت باختلاف اللواتك واذا اقدم الجهد والقرض ابى ذلك الاخره قد رد على
 القاضى الوقت في مهر المثل وقال ابى حنيفة ان كان له ذلك ^{٢٧} حاشية قوله يدل الخبر ان مهر المثل يتكثرت باختلاف اللواتك واذا اقدم الجهد والقرض ابى ذلك الاخره قد رد على
 وقد رد في حياهما استعمل فقال ارايت لودي ورثة على رضى الشتر من رضى الشتر في مهرها ^{٢٨} حاشية قوله على القرض لقرنها وبها يثقل ان وضع المسألة في صورة القسام
 لوقد مهر شلها ما حال حياهما ثم مالوا فخر من تركه اذا الشتره هو تقدير مهر شلها بعد موتها ما لو كان قد قدر حال حياهما فلا تقدر في حياهما ولا تقدر ^{٢٩} حاشية قوله
 اذ في الإثان ذلك شئ في ذمته فاعلم ان مهر المثل هو الاصل في شتره ما منه فلتقدر الحكم على ما في صورة غير التعيين فظاهر ما في صورة التعيين فسلان مجز
 لا يثبت بدي ذلك الظاهر كذا بالرد وقد يقال في هذا الظاهر ميراث من جوارح آخره وان الجهد واجب وان الظاهر جازي في اسقاط الواجب كان القول لانه الملك كان القول لانه جبه
 الضعيف وهو جازي من هذا الظاهر ليس في القوة بحيث يسد جوارح الظاهر المذكور على ما لم يخلف ^{٣٠}

والشعير فالقول قوله لما بيننا وقيل ما يجب عليه من الخمار والدرع وغيره ليس له ان يحتسبه من المهر لان
 الظاهر يكذب والله اعلم **فصل** واذا تزوج النصراني نصرانية على ميتة او على غيره مهر وذلك في دينهم جائز
 ودخل بها او طلقها قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذا لك الحربيان في دار الحرب وهذا
 عند ابي حنيفة وهو قولهما في الحربيين واما في الذمية فلها مهر مثلها ان مات عنها ودخل بها والمتعة ان طلقها
 قبل الدخول بها وقال زفر لها مهر المثل في الحربيين ايضا له ان الشرع ما شرع ابتغاء النكاح الا بالمال وهذا
 الشرع والله عام ما فيثبت الحكم على العموم ولهما ان اهل الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام وولاية الازلام
 منقطعة لتباين الدار بخلاف اهل الذمة لانهم ملتزمون احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالربو والزنا وولاية
 الازلام متحققة لان اتحاد الدار ولاي حنيفة ان اهل الذمة لا يلتزمون احكامنا في الديانات وفيما يعتقدون خلافه
 في المعاملات وولاية الازلام بالسيف او بالمحاجة وكل ذلك منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فاننا امرنا بان نتركهم
 وما يدينون فصاوا كاهل الحرب بخلاف الزنا لانه حرام في الاديان كلها والربو مستثنى عن عقودهم لقوله عليه
 السلام الامن اربي فليس بيننا وبينه عهد وقوله في الكتاب او على غيره مهر محتمل نفى المهر ومحتمل السكوت وقد
 قيل في الميتة والسكوت روايتان والاصح ان الكل على الخلاف فان تزوج الذمي ذمية على خبر او خنزير ثم اسلم
 او اشلم احداهما فلها الخمر والخنزير ومعناه اذا كانا بايعانها والاشلام قبل القبض وان كانا بايعانها فلها في
 الخمر القيمة وفي الخنزير مهر المثل وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر المثل في الوجهين وقال محمد

له قوله لما بيننا اشارة الى قوله ان الظاهر ان يسه في اسقاط الواجب ١٢ عن ابيه
له قوله ما يجب عليه ما يقيد بالوجوب لان اذا ثبت الغف الى المرأة كان لان يمتنع من المهر لان ذلك لا يجب عليه ١٢ عن ابيه **له قوله** لان الظاهر ان يسه اذ هو واجب عليه
 ايضا بل اذا كان تجارة والدرع من جنس عليه ما ان كان اكل ما يجب عليه تا القول قوله ١٢ عن ابيه **له قوله** فصل لما ذكر احكام النكاح في حق المسلمين وهم الاموال في الشرع ذكر من يمتنع
 لهم في المعاملات ومن المعاملات احكام النكاح في الكتاب ١٢ عن ابيه **له قوله** وذلك في ذلك اى النكاح يغير مهر في دينهم ما تزاد الاول للمال ١٢ عن ابيه **له قوله** فليس لها مهر اراد منه
 المهر وما في سنة ١٢ عن ابيه **له قوله** وذلك الحربيان في دار الحرب اى الزوج والزوج في دار الحرب والارملة ولا يجزى فيها حكم ما لم يكن وان ارسلوا اليه الى المسلمين ويجزى
 مقابلة النصراني في دار الحرب يعلم ان الارل النصراني نصراني في دار المسلمين اما بغيره فلم يتوقف الاقسام كلها لزواج اليهود وغيره ولما بغيره يعني من ليس حريا فيشتمل الاقسام
 كلها ١٢ عن ابيه **له قوله** وهذا عن ابي حنيفة ١٢ عن ابيه **له قوله** عدم وجوب المهر في الحربيين ١٢ عن ابيه **له قوله** واما في الذمية ذلك اما تخصيص النصرانية ان جعلت شاملة للحربية
 وغيره او المراء من النصرانية اى الذمة ١٢ عن ابيه **له قوله** لها مهر المثل في الحربيين اى في العمومين ولما في صورة الطلاق قبل الدخول فيشتمل السنة ١٢ عن ابيه **له قوله** وقع ما
 لان النكاح من باب المعاملات واكفها مما يكون من المعاملات ١٢ عن ابيه **له قوله** لا يولد الزنا ما فهم يشتمون ذلك ويقام عليهم ١٢ عن ابيه **له قوله** ولا يولد الا الزنا
 الا يسه ان طرية الزنا ما الما جرت الى الاستدلال بان ثبت وعوانا بالدليل واما السيف بان نقول الزنا هو الا فحق نقول ١٢ عن ابيه **له قوله** فانما امرنا بالجنس لان نترضى فيما
 وافق عقيدتهم وان خالف نديننا ١٢ عن ابيه **له قوله** نقول عليه السلام الا من لاني الا فحق غريب وروى ابن ابي شيبة في مصنف في باب ذكر اهل بخران من الشبي قال
 كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل بخران وهم ضارسة ان من بايع منكم بالربو فلا تمل منه قال ابو عبيد وانا غلط عليهم اكل الربو دون غيره من المسمى
 مع انهم يكونون مما يبيع منكم بالشرك وتزب الفرد اكل الضمير وفرد ذلك لان في منهم من ترك المسلمين من اهل الربو ولا المسلمين كالكافة الربو كزناهم فين العامي ١٢ عن ابيه
له قوله وقد قيل في الميتة والسكوت روايتان ردا على مخالفة الامام وردا على مخالفة الامام وردا على مخالفة الامام وردا على مخالفة الامام وردا على مخالفة الامام وردا على مخالفة الامام
 مهر المثل كما لا بد ان يراعى شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ ولا يجب شئ
 ولا النكاح لكان الاسلام ما نكح ذلك اسلام واحد منها ما نكح المسلم او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح او النكاح
له قوله وهذا يجمع ما ذكر في صورة المسلمين وغير المسلمين وكذا ما في قول محمد بن الوحيين ١٢ عن ابيه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث الامن اربي فليس بيننا وبينه عهد لم يجد بهذا اللفظ وروى ابن ابي شيبة عن مرسل الشبي كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل
 بخران وهم نصراني من بايع منكم بالربو فلا تمل منه ولا تخرج ابو عبيد في الاموال عن مرسل ابن الميحيق الهنفي نحوه مطولا ولفظه ولا تاكلوا الربو فمن اكل
 منه الم الربو فخذ مني منهم بربوية ١٢

لها القيمة في الوجهين وجه قوله ان القبض مؤكده للملك في المقبوض فيكون له شبهة بال عقد فتمتنع
بسبب الاسلام كال عقد وصار كما اذا كانا بخيرا عيانا واذ التقت حالة القبض بحالة العقد فابويوسف يقول
لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر المثل فكذا اهننا ومحمد يقول صحت التسمية لكون المسمى ما لا عديم الا
انه امتنع التسليم للاسلام فجب القيمة كما اذا هلك العبد المسمى قبل القبض ولا يوجب حنيفة ان الملك في
الصداق المعين يتم بنفس العقد ولهذا تملك التصرف فيه وبالقبض ينتقل من ضمان الزوج الى ضمانها
وذلك لا يمتنع بالاسلام كاسترداد الخمر المغصوب وفي غير المعين القبض موجب ملك العين فتمتنع بالاسلام
بخلاف المشتري لان ملك التصرف انما يستفاد بالقبض واذ انعدار القبض في غير المعين لا يجيب القيمة في الخنزير
لان من ذوات القيم فيكون اخذ قيمته ك اخذ عينه ولا كذلك الخمر لانها من ذوات الامثال الاترى انه لو ابيع بالقيمة
قبل الاسلام لم يجزى على القبول في الخنزير دون الخمر ولو طلقتها قبل الدخول بها فمن واجب مهر
المثل او واجب المتعة ومن واجب القيمة او يجب نصفها

باب نكاح الرقيق

لا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما وقال مالك يجوز للعبد ان يملك الطلاق فيملك النكاح ولنا قوله
عليه السلام ايماعيد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر ولان في تنفيذ نكاحها تعيينها اذ النكاح عيب فيها فلا يملك

١ قوله حر ملك الزوج ان القبض بملك ملك كما في البيع فان البيع ما يقبض ليس له التصرف فيا يقبض بملك الملك وكل ما هو مشترك كان له حكم ذلك الشيء فاقبض بملك الملك
قبض الزوج الخنزير ما لا اسلام بزوجه عقد نكاح ميبها حاله الاسلام وهو متعقح فكذا القبض واذ المبيع قبض فابويوسف **٢** قوله يكون ربه الخ من حيث ان
له ملك في النكاح لا يملك الا ان ربه بقوله ولم يشرع من وجه آخر في اشارة للاحكام الشبيهة فيقبح ان يلاحظ الضمان بهذا لتأثير قوله في جانب المهر من ربح امتثال ١٣
مده **٣** قوله وما زاد كما ان لا التام القبس فيما اذا كانا بغير ايمانها في اعادة المبيع والقبض فيها اذا كانا بغير ايمانها من تسليم نفسها كذلك كما ان ايمانها
كانت **٤** قوله والقبض الايمن حيا با التصرف فان اعادة القبض ولعاقبل ان يقول فانه تراها ملك في يدها رزق قيل قبضها كان عليه الضمان بخلاف ما اذا قبضت **٥** قوله
بالامت او بغير ملك وفيه ان كان لان يمتد الى الابد في يد الغائب ليس للغائب من شي على الغائب لا يقتل بعرض المرأة ان مسلما فبمن ذم من الذي ان يأخذ
الضمان من المسلم كما تقول عند الذي الضمان واستراؤه من المسلم ليس الا كونه ذميا والمقبوض بيان ان الاسلام لا يمنع من الاخذ والاستراؤه ولم يجعل اسم الاشارة اشارة ال
المقرب بل ينسخ العلوان المبيع يستفاد حكم التصرف فيه بعد القبض لا قبله والاسلام ما من **٦** قوله فمن لوجب الاغتني العين الا با نصف العين في قول ابن حنيفة
وفي غير العين في الزهراء نصف القير وفي الخنزير با المتعة لان مهر النكاح لا يمتنع بالطلاق قبل الدخول بل في كل موضع كان الواجب مهر النكاح قبل الطلاق فالواجب المتعة بمهر
الطلاق ومنه حر لبا عهد الطلاق نصف القير على كل حال كونه المهورا ومنه لا يوسف با المتعة على كل حال **٧** قوله باب نكاح الرقيق اخبر
هذا الباب من فصل النكاح والسرقة لان فرق من آثار الكفر اذا استرقا ان ابتراد لا يرد على الكافر ولا شك ان الاتر ليقول المؤخر وذكر في الصحاح الرقيق الملوك وقد يطلق
على الامة او على **٨** قوله للبدلة والامة اذ نعت نكاحا نكاح مباح البيع التي هي من الغير **٩** قوله لا يملك العبد النكاح لان ملكه النكاح لا يملك ان الملك ان الملك وقد يطلق
عقلنا ما هو بين المطلق ووجود النكاح اذا الطلاق عبارة من قراره النكاح واذ لا الشئ يستحق سجن وجوه اما لا لا مازة بين ملك المطلق ومك النكاح لا عقلا وهو على ابر
بل العقل يقتضيه الشرع بين ملك النكاح وعك الطلاق اذا المصاح يستحق عز المولى حيث يستحق به رتبة او كسبه والمطلق لا يبتصر في زمان ملك المطلق ولا يملك النكاح ولا يشره لان
اول المتاخره من النزاع ولا شئ من دلالت الشرع يقتضيه الملامزة بينها **١٠** قوله وان قول ابن ابي عمير بنعت المختلف في بيع العبد واما الامة فتشترى ميبها
اذا لم تجوزها **١١** قوله اذ ان كان يجب فيها للولم اشتقا بها نكاح الزوج او الزوجه الاترى ان لو اشتري عبد او كان متزوجا لم يملك مالها ما لا يرد **١٢** مده

ندرية في صحيح حديث الهداية

باب نكاح الرقيق حديث ايماعيد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر للمتذم من حديث جابر
ومحمد وكذا الحكم اخراجها من طريق ابن جرير عن ابن عقيل عنه وتا جبه زهير بن محمد عن ابن عقيل وخالفه القاسم بن عبد الواح عن ابن عقيل فقال
عن ابن عمر بن جابر يخرجها ابن امة ورواه منذ بن يحيى بن سعيد عن ابن جرير عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قاله الدارقطني قال والصب
ما قال ايوب عن نافع عن ابن عمر قوله وكذا قال عبد الرزاق عن ابن جرير انتهى ورواية ايوب بن عبد الرزاق ولحديث ابن عمر طريق اخرى عند ابي داود
من رواية عبد الله العري عن نافع عنه رفعه قال ابو داود والصباب من قول ابن عمر **١٢**

بدون اذن مولاه وكذلك المكاتب لان الكتابة اوجبت فك المجرى في حق الكسب في حق النكاح على حكم
الرق ولهذا لا يملك المكاتب تزويج عبده ويملك تزويج امته لانه من باب الاكتساب وكذا المكاتب لا يملك
تزويج نفسها بدون اذن المولى وتملك تزويج امته المأثرتا وكذلك المدبر وامه الولدان الملك فيها قائم اذا تزوج

العبد باذن مولاه فالمرديين في رقبته يباع فيه لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجود سببه من اهله وقد
ظهر في حق المولى لصدر الازن من جهته فيتعلق برقبته دفعا للضرورة عن اصحاب الديون كما في دين التجارة و
المدبر والمكاتب يسعيان في المهر ولا يباعان فيه لانها لا يحتلان النقل من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة و

التدبير فيؤدى من كسبها الامن نفسها واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها او فارقها فليس
هذا باجازه لانه محتمل الرذلان رد هذا العقد ومثارتته يسمى طلاقا ومفارقة وهو اليق بمجال العبد المتمرد او
هو اذنى فكان الحمل عليه اولى وان قال طلقها تطليقة تملك الرجعة فهذا الاجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون

الا في نكاح صحيح فتعين الاجازة ومن قال لعبدته تزوج هذه الامة فتزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها فانه يباع
في المهر عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابوخذ منه اذا اعتق واصله ان الازن في النكاح ينتظم الفاسد والباطل عند
فيكون هذا المهر ظاهرا في حق المولى وعندهما ينصرف الى الجائز لا غير فلا يكون ظاهرا في حق المولى فيؤخذ به بعد

العتاق لهما ان المقصود من النكاح في المستقبل العفاف والتحصيل وذلك بالجائز ولهذا الوحلف لا يتزوج
ينصرف الى الجائز بخلاف البيعتين وهو ملك التصرفات وله ان اللفظ مطلق فيعبر
على اطلاقه كما في البيع وبعض المقاصد في النكاح الفاسد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة على اشتبا
وجود الوطى ومسألة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة ومن زوج عبدا مديونا ما ذناله امرأة حاز والمراة

اسوة للغرماء في مهرها ومعناه اذا كان النكاح بغير المثل ووجهه ان سبب ولاية المولى ملكه الرقبة على ما
له قوله اوجبت المولى على العبد مجموع كل تصرف فاذا كتب بطل جرمه في الكسب لانه في حق تمثيل المشايخ دون غيره والنكاح تصرف ليس فيه تمثيل انما في
الاشتبا لان هذا الزوج ليس لكاتب المالك بل للتميم والعفة فان مقصود ما من تزويج نفسها حتى آخسرى المالك فيهما تارة وقد عرفت ان اختلاف تزويج اشبا لهما ان يكون مقصود
من المال من المهر والعفة والولد فاذا تزوجت العبد بغير اذن مولاه فانه يباع في حق المولى فيؤخذ به بعد

العتاق لهما ان المقصود من النكاح في المستقبل العفاف والتحصيل وذلك بالجائز ولهذا الوحلف لا يتزوج
ينصرف الى الجائز بخلاف البيعتين وهو ملك التصرفات وله ان اللفظ مطلق فيعبر
على اطلاقه كما في البيع وبعض المقاصد في النكاح الفاسد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة على اشتبا
وجود الوطى ومسألة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة ومن زوج عبدا مديونا ما ذناله امرأة حاز والمراة

اسوة للغرماء في مهرها ومعناه اذا كان النكاح بغير المثل ووجهه ان سبب ولاية المولى ملكه الرقبة على ما
له قوله اوجبت المولى على العبد مجموع كل تصرف فاذا كتب بطل جرمه في الكسب لانه في حق تمثيل المشايخ دون غيره والنكاح تصرف ليس فيه تمثيل انما في
الاشتبا لان هذا الزوج ليس لكاتب المالك بل للتميم والعفة فان مقصود ما من تزويج نفسها حتى آخسرى المالك فيهما تارة وقد عرفت ان اختلاف تزويج اشبا لهما ان يكون مقصود
من المال من المهر والعفة والولد فاذا تزوجت العبد بغير اذن مولاه فانه يباع في حق المولى فيؤخذ به بعد

العتاق لهما ان المقصود من النكاح في المستقبل العفاف والتحصيل وذلك بالجائز ولهذا الوحلف لا يتزوج
ينصرف الى الجائز بخلاف البيعتين وهو ملك التصرفات وله ان اللفظ مطلق فيعبر
على اطلاقه كما في البيع وبعض المقاصد في النكاح الفاسد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة على اشتبا
وجود الوطى ومسألة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة ومن زوج عبدا مديونا ما ذناله امرأة حاز والمراة

نذكر كراهة النكاح لا يلاقى حتى الغرماء بلا بطلان مقصود الا انه اذا صح النكاح وجب الدين بسبب المرد له
فتشابه دين الاستهلاك وصار كالمرضى المديون اذا تزوج امرأة فبمهر مثلها أسوة للغرماء ومن زوجه
فليس عليه ان يبني بيتا لزوجه ولكنها تحتمد المولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطمتمت لان حق المولى
في الاستعداد باق والتبوية ابطال له فان بؤاها معه بيتا فلها النفقة والسكنى والافلالان النفقة تقابل
الاحتباس ولو بؤاها بيتا ثم يده له ان يتخذ مهاله ذلك لان الحق باق لبقاء الملك فلا يسقط بالتبوية كما لا
يسقط بالنكاح قال رضى الله عنه ذكر تزويج المولى عبده وامته ولم يذكر رضاها وهذا يرجع الى مذهبا
ان للمولى اجبارها على النكاح وعند الشافعي لا اجبار في العبد وهو رواية عن ابي حنيفة لان النكاح من خصص
الأدمية والعبد داخل تحت ملك المولى من حيث انه مال فلا يملك النكاح بخلاف الامة لانه مالك منافع
بضعها في ملك تملكها ولنا ان النكاح اصلاح وملكه لان فيه تخصيصه عن الزناء الذي هو سبب الهلاك و
النقصان في ملكه اعتبارا بالامة بخلاف المكاتب والمكاتب لانهما التمتع بالاحرار تصرفا فيشتتر رضاها قال
ومن زوجه امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه المهر لها
اعتبارا بؤاها حنف انهما وهذا لان المقبول ميت باجله فصاركما اذا قتلها اجنبي وله انه منع البديل قبل
التسليم فيجازى بمنع البديل كما اذا ارتد المحرم والقتل في احكام الدنيا جعل اتلافا حتى وجب القصاص الذي
فكذا في حق المهر وان قتلت حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فلها المهر خلافا لفر رحمه الله هو يعتبره
بالردة وبقتل المولى امته والجامع ما بيناه ولنا ان جناية المرء على نفسه غير معتبرة في حق احكام الدنيا
فتشابه موتها حنف انها بخلاف قتل المولى امته لانه يعتبر في احكام الدنيا حتى تجب الكفارة عليه واذا تزوج
امته فالاذن في العزل الى المولى عند ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف وعهد رحمة الله ان الاذن اليها لان
الوطى حقها حتى ثبت لها ولاية المطالبة وفي العزل تنقيص حقا فيشتتر رضاها كما في الحرة بخلاف الامة
المملوكة لانه لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاها وجه ظاهر الرواية ان العزل يحل بمقصود الولد وهو حق المولى

له قوله بانكره له بعد هذه المسئلة بقوله ولنا ان النكاح اصلاح ملك لان فيه تخصيصه من الزناء الذي هو سبب الهلاك
مقصود الا ان المافيز انما تحقق بذلك ولما اذا كان منها فلا معتبره وهما كذلك لان عليه النكاح بالادوية وحق الغرماء لا يلقاها اعناه
منه لا تاديه بل نوزاعه استقامتهم ثم كبرن المتزوج من المرن اعناه قوله ان جوئها يقال بؤت للرجل منزلا او بؤت منزلا اي بؤت منزلا
له قوله ولها نفيس السيد ولاية الخ القبل انه العبد وليس للزوج ان يمتد بها لان السق لزوج ملك الخ لا يغيره الخ الا نهر له قوله اعتبارا بالامة
والجامع في سبب الولاية وهو كرامة وتخصيص ملك من الزناء الموجب له ملك او النقصان اعناه قوله اعتبارا بؤاها كما في الحرة بخلاف الامة
المبيع حيث الميراث بنقصان العيب في قاهر الولاية فلما كان القتل كالموت حقت الفدية ان يزوج كما هو رواية عن ابي يوسف ر
المبيع حيث الميراث بنقصان العيب في قاهر الولاية فلما كان القتل كالموت حقت الفدية ان يزوج كما هو رواية عن ابي يوسف ر
المبيع حيث الميراث بنقصان العيب في قاهر الولاية فلما كان القتل كالموت حقت الفدية ان يزوج كما هو رواية عن ابي يوسف ر
المبيع حيث الميراث بنقصان العيب في قاهر الولاية فلما كان القتل كالموت حقت الفدية ان يزوج كما هو رواية عن ابي يوسف ر

فبعت برضاها وهذا فارق الحرة وان تزوجت بأذن مولاهم أتمت فلهما الخيار حرًا كان زوجها وعبدًا قولته عليه السلام لبريرة حين اعتقت ملكك بضعك فاخترى فالتعليل بملك البضع صدره مطلقا فينتظم الفصلين والشا في رحمه الله يخالفنا فيما إذا كان زوجها حرًا وهو محجوب به ولأنه يزاد الملك عليها عند العلق فيملك الزوج بعده ثلاث تطبيقات فتملك رفع أصل العقد فعلا للزيادة وكذلك المكاتبية يعني إذا تزوجت بأذن مولاهم أتمت عتقت وقال زفر رحمه الله لا خيار لها لان العقد نفذ عليها برضاها وكان المهر لها فلا معنى لثبات الخيار بخلاف الامة لانه لا يعتبر رضاها ولأن العلة ازدياد الملك وقد وجدناها في المكاتبية لان عدهما قران وطلاقها ثنتان وان تزوجت أمة بغير إذن مولاهم أتمت عتقت صح النكاح لانها من اهل العيادة وامتناع النفوذ حتى المولى وقد زال ولا خيار لها لان النفوذ بعد العتق فلا تحقق زيادة الملك كما إذا تزوجت نفسها بعد العتق فان كانت تزوجت بغير اذنه على الف ومهر مثلها مائة قد دخل بها زوجها ثم اعتقها مولاهم فألمهر المولى لانه استوفى منافع مملوكه للمولى وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمهر لها لانه استوفى منافع مملوكه للمولى لان نفاذ العقد بالعتق استند الى وقت وجود العقد فصحت التسمية ووجب المسمى ولهذا المرحوم مهرا خرب الوطى في نكاح موقوف لان العقد قد اتحد باستناد النفاذ فلا يوجب الامهرا واحدا ومن وطى امة ابنه فولدت منه فبي امر ولد له وعليه قيمتها ولا مهر عليه ومعنى المسألة ان يدعيه الاب ووجهه ان له ولاية تملكه ابنته للمحاجة الى البقاء فله تملك جاريتها للمحاجة الى صيانة الماء غير ان المحاجة الى ابقاء نسله وتنهال الى ابقاء

عنه قوله بقوله عليه السلام الجردى ومسلم عن النعام عن مناشة قال كان في بريرة ثلث خصال اراد ان يهبها ويسترها واطلها فذكرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اشترها بما اوتيتها من الولا من العتق وعتقت فخر بارسل الشئ على عبد الله عليه وسلم من زوجها فانخارته نفسها وكان الناس يتصدقون عليها ويهدى لها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال هو عليها صدقة ولها بهدية استهتت **قوله** لبريرة انما تال فاشليل لاسن باب قوله سي نسمة ١٣ عن قوله صدر مطلقا يعني ان ابني على الشئ ويهدى عنه اذ لم يكن جليل مائة ثبوت الازواج **قوله** فاشليل الخ بين ما اذا كان الزوج حرًا وعبدًا ١٣ عن قوله صدر مطلقا يعني ان ابني على الشئ ويهدى عنه اذ لم يكن جليل مائة ثبوت الازواج **قوله** البضع والبضع والبيع والبيع بان كونهما معتبرين بالنسار ثابت بديس قولى ولا زواله دليل مقول ورد بان عدة الطلاق عنه معتبرة بالرجع فلا يزيد عليها الملك اذا كان الزوج حرًا ويشيت للزوج عليها وبذا المعز يترتبها بفساد فزهره في طلاقه فانه يلزم عليها الزيادة اذا عتقت وان كان ١٣ عن قوله وضال الزيادة في دعوى العز زيادة ملك قولته وكذلك المكاتبية سواء كان الزوج حرًا وعبدًا ١٣ عن قوله لانها الخ لوجود المقتضى لعدم الركن الذي هو الالباب والقول من اهل كونه من اهل العيادة وانتهاء المانع لان امتناع الازواج **قوله** وقد زال فان قلت هذا الشكل بالشئ فانها اذا اشترت ثم اعتقها المولى فان الشئ يبطل ثلث انما كان كذلك لان الشئ انقدر موجب الملك للمولى من اشترت فلو نفذت فبها كان موجب الملك لها فيخرج من الركن ولما بهنا فانفذ العقد موجبها بالزوال وانتهى بها به **قوله** على الف الم انما يتصدق من ميرة السنالة بان النسبة الف ومهر الشئ بالزوال من النسبة وان زاد على مهر الشئ فهو مولى اذا كان المولى قبل العتق وكان يشي ان يكون ما يوازي مهر الشئ كونه وما زاد فطره لانا ان مهر الشئ قبيل البضع من كل وجه دون الازواج والبيع ملك المولى فكان قيمة ثلثه لا الازواج بل قيمة ملكه وجره ما ذكر في الكتاب بقوله والارواح ١٣ عن قوله **قوله** ويصنع المسئلة الخ انما قال ويصنع المسئلة ان يدعيه الاب لان محمد لم يذكر الدعوة في الجاه الصحيح ١٣ عن قوله غير ان الازواج ان قيل لو كان صيانة المدا كبتار النفس لما وجب عليه البتة في العتق ايات عنه بقوله غير ان الازواج ١٣ عن

الدرية في تخرىج احاديث الهداية

التشجعي بان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما عتقت قد عتق بضعك معك فاخترى ووصله لدا لقطي من حديث عائشة بلطف ادهي فقد عتقك بضعك وق الصحبيين عن عائشة ان بريدة عتقت في يدها النبي صلى الله عليه وسلم من زوجها واختلفت الروايات في زوجها هل كان حرًا لعبدًا افضلًا لغيره عن الاسود كان حرًا وعبدًا عن ابن عباس كان عبدًا قال وهذا هم ذوى مسلم من طريق هشام بن عروة عن ابنة عن عائشة في قصة بريدة وكان زوجها عبدًا فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حرًا لم يخرها ويمن النسائي في رواية ان هذا كلام عروة وذوى اليهقى باساده صحيح عن صفية بنت ابى عبيد ان زوجها بريدة كان عبدًا ١٣

نفسه فلهذا يتملك البحارية بالقيمة والطعم بغير القيمة ثم هذا الملك يثبت قبل الاستيلاء بشرط أنه
 إذا صح حقيقة الملك اوقفه وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حتى يجوز له التزوج بها فلا يد من تقدّمه فبين
 ان الوطى يلاقى ملكه فلا يلزمه العقر وقال زفر والشافعي رحمهما الله يجب المهر لانهما يتبتان الملك
 حكما لا ستيلا وكما في البحارية المشتركة وحكم الشيء يعقبه والمسألة معروفة قال ولو كان الابن
 زوجا اباه فولد لم يصير أم ولد له ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حوّلانه صحّ التزوج عندنا أخلاقا
 للشافعي لغلوها عن ملك الاب الا يرى ان الابن ملكها من كل وجه فمن الحال ان يملكها الاب مزوجها
 وكذا يملك من التصرفات مالا يبقى معها ملك الاب لو كان فدل ذلك على انتفاء ملكه الا انه يسقط الحد
 للشبهة فاذا جاز النكاح صار ماؤه مصونابه فلم يثبت ملك اليمين فلا تصير ام ولد له ولا قيمة عليه
 فيها ولا في ولدها لانه لم يملكها وعليه المهر لا التزامه بالنكاح وولدها حوّلانه ملكه اخوة فتق عليه بالقرن
قل واذا كانت الحرّة تحت عبد فقالت لمولاه اعتقه عني بالف ففعل ففسد النكاح وقال زفر رحمه الله
 لا يفسد واصله انه يقع العتق عن الامر عند نأحقى يكون الولد له ولو نوي به الكفارة يخرج عن عهدتها و
 عنده يقع عن المأمور لانه طلب ان يعتق المأمور عبدا عنه وهذا محال لانه لا يعتق فيما لا يملكه ابن امه فلم
 يحرم الطلب فيقع العتق عن المأمور ولنا انه امكن تصحيحه بتقدير الملك بطريق الاقتضاء اذ الملك
 شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتق طلب التملك منه بالالف ثم امره باعتاق عبد الامر عنه وقوله
 اعتقت تملكه منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للأمر ففسد النكاح للتناق بين المالكين ولو قالت اعتقه
 عني ولم تسم مالا لم يفسد النكاح والولاء للمعتق وهذا عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله هذا والاول سوا عنه لا يقدّم التملك بغير عوض تصحيحا للتصرفه ويسقط اعتبار القبض كما

له قوله اذا منع الزمناه ان المنع للاستيلاء حقيقة الملك كما هو ظاهر
 الرواية بل هو كما هو مروى من ابى يوسف فان ما للمولى من من الملك في سال ملكه يعني بعمدة الاستيلاء في رواية عنده حتى لو منع من الاستيلاء لم يملكه ملكه كما هو ظاهر
له قوله متى يجوز التملك هذا لا يعلم استملا لان الغنم لا يملكها الا بالقبض لا يجوز تزوج به ابى حنيفة لان ملكه ثابت فيه من غير قبض
له قوله العتق ان استيلاء الجوهرة العتق من الرأب من الشئ وفي الامار مشقة ابى حنيفة منعت من قبضه وقيل في الجواهر في نظر الة منسحل
 ملك البحارية بما لا دور في التزوج في غير النكاح انتقال في رد العتق ١٣ **له** قوله لا يجرى التملك في ملك الاستيلاء ان يسقط الاحتسان بهذا
 الوطى ولو كان في الملك لا يسقط ومرة تاذق والجواب ان تقدم الملك اجباري وكان فيه شبهة يهدى بها الحد ١٣ **له** قوله كان في البحارية المشتركة ابى حنيفة
 والابن فاذا ولدت ولدا فاداه الاب ثبت النسب ويجب العتق تمام تزوج ملك وذلك يدل على ان الملك لم يثبت سابقا على الوطى والجواب
 ان تقدم الملك احترازا من وقوع الاستيلاء في غير الملك محذور في ملك السائل نوع من الملك تام فلا يحتاج ان يقدّم به ١٣ **له** قوله
 قوله والمسائل معروفة في وقوع الاستيلاء في غير الملك محذور في ملك السائل نوع من الملك تام فلا يحتاج ان يقدّم به ١٣ **له** قوله
 لا يجرى العتق عن المأمور لانه لم يملكها وعليه المهر لا التزامه بالنكاح وولدها حوّلانه ملكه اخوة فتق عليه بالقرن
 مسانعة غنط من الحرمة وصيانة الولد من الرق ١٣ **له** قوله غلظا للشافعي قال الشافعي لا يقع ان الاب من الملك في مال ولده عن تولد له من مائة
 مائة بمر شها عليه لم يلزمه المهر من الرق ١٣ **له** قوله غلظا للشافعي قال الشافعي لا يقع ان الاب من الملك في مال ولده عن تولد له من مائة
 لمن دبرها ثبت الابن من ذلك الوجه ١٣ **له** قوله من التصرفات كالبيع والرهن والهبة والعتق ١٣ **له** قوله الا انه يسقط الإيجاب من قول الغنم وولدي
 جارية مالا بمر شها الاول يذكره في الكتاب ١٣ **له** قوله

له قوله اقتصر حتى تقدمه من عبد الذي يتركه في سال بغيره من اياه بطريق الرق ١٣ **له** قوله تملكه من يسكن من يملكه
 يست ملك وامتنع ملك ١٣ **له** قوله تملكه من يسكن من يملكه من اياه بطريق الرق ١٣ **له** قوله تملكه من يسكن من يملكه
 ذلك باستقدا الجبل الذي يجرى ان يسكن من يملكه من اياه بطريق الرق ١٣ **له** قوله تملكه من يسكن من يملكه

اذا كان عليه كفارةٌ ظهر فامر غير ان ^{١٢} يُطعم عنه ولها ان الهبة من شرطها القبض ^{١٣} بالنيص فلا يمكن اسقاطه ولا ثباته اقتضاءً لانه فعل حسي بخلاف البيع لانه تصرف شرعي ^{١٤} وفي تلك المسألة الفقير ينوب عن ^{١٥} الغني ^{١٦} والفقير ينوب عنه ^{١٧}

الامر في القبض اما العبد فلا يقع في يده شيء لينوب عنه

باب نكاح اهل الشرك

لذا تزوج الكافر بغير شهودا وفي عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلما ^{١٨} اقر عليه وهذا عند ابي حنيفة ^{١٩}

وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين الا انه لا يتعرض لهم قبل الاسلام والمرافعة الى الحاكم وقال ابو يوسف ^{٢٠} ومحمد رحما الله في الوجه الاول كما قال ابو حنيفة ^{٢١} وفي الوجه الثاني كما قال زفر رحمه الله لانه الخطاب عامة على ما مر من قبل فتلزيمهم وانما لا يتعرض لهم لانه متهم عارضا لا تقريبا واذا اترفوا واسلموا والحكومة قائمة ^{٢٢} وجب التقريب ولها ان حرمة نكاح المعتدة يجمع عليها فكانوا ملتزمين لها وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيه ولم يلزموا احكاما بجميع الاختلافات ولا في حنيفة ان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا ^{٢٣}

لشرع لانهم لا يخطبون بحقوقه ولا وجهه الى ايجاب العدة حقا للزوج لانه لا يعتقد بخلقها ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد اذ اصح النكاح فحالة الاسلام حال البقاء والشهادة ليست شرطا فيها ^{٢٤}

وكذا العدة لا تنافها كالمكوحه اذا وطئت بشبهة فاذا تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما ^{٢٥}

لا رد فعل حس ولا الفعل الحسي ليس من جنس القول فلا يمكن ان يكون ثابتا في ضمن قوله اعقتت ^{٢٦} عتقته ^{٢٧} قوله وعنتك المأذون في مسألة الامر بالعالم الفقير ينوب عن الامر في التمسك بالفقير في باب الزكاة ينوب قبضه من الشرع تعالى ثم يبيعها بقبض التمسك اما العبد فلا يقع في يده شيء لان الاعتق والاتلاف الملك ^{٢٨} المتى ذكرنا ذلك من همدون منزلة واخص ترتبه منهم وهم اهل الشرك الذين لا كتاب لهم ^{٢٩} انما في عدة كافر وفيه نظر لان كلامنا في اهل الشرك ولا يجوز للمسلم ان يشرك ^{٣٠} من يتزوج في مدته ويجوز بان يصور بان اشركت بعد الطلاق والعيان بالمشهور وهي في عدة المسلم ^{٣١} عتقته ^{٣٢}

ع ^{٣٣} قوله وجب التقريب ولها ان حرمة نكاح المعتدة يجمع عليها فكانوا ملتزمين لها وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيه ولم يلزموا احكاما بجميع الاختلافات ولا في حنيفة ان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا ^{٣٤}

لشرع لانهم لا يخطبون بحقوقه ولا وجهه الى ايجاب العدة حقا للزوج لانه لا يعتقد بخلقها ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد اذ اصح النكاح فحالة الاسلام حال البقاء والشهادة ليست شرطا فيها ^{٣٥}

وكذا العدة لا تنافها كالمكوحه اذا وطئت بشبهة فاذا تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما ^{٣٦}

لا رد فعل حس ولا الفعل الحسي ليس من جنس القول فلا يمكن ان يكون ثابتا في ضمن قوله اعقتت ^{٣٧} عتقته ^{٣٨} قوله وعنتك المأذون في مسألة الامر بالعالم الفقير ينوب عن الامر في التمسك بالفقير في باب الزكاة ينوب قبضه من الشرع تعالى ثم يبيعها بقبض التمسك اما العبد فلا يقع في يده شيء لان الاعتق والاتلاف الملك ^{٣٩} المتى ذكرنا ذلك من همدون منزلة واخص ترتبه منهم وهم اهل الشرك الذين لا كتاب لهم ^{٤٠} انما في عدة كافر وفيه نظر لان كلامنا في اهل الشرك ولا يجوز للمسلم ان يشرك ^{٤١} من يتزوج في مدته ويجوز بان يصور بان اشركت بعد الطلاق والعيان بالمشهور وهي في عدة المسلم ^{٤٢} عتقته ^{٤٣}

ع ^{٤٤} قوله وجب التقريب ولها ان حرمة نكاح المعتدة يجمع عليها فكانوا ملتزمين لها وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيه ولم يلزموا احكاما بجميع الاختلافات ولا في حنيفة ان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا ^{٤٥}

لشرع لانهم لا يخطبون بحقوقه ولا وجهه الى ايجاب العدة حقا للزوج لانه لا يعتقد بخلقها ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد اذ اصح النكاح فحالة الاسلام حال البقاء والشهادة ليست شرطا فيها ^{٤٦}

وكذا العدة لا تنافها كالمكوحه اذا وطئت بشبهة فاذا تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما ^{٤٧}

لا رد فعل حس ولا الفعل الحسي ليس من جنس القول فلا يمكن ان يكون ثابتا في ضمن قوله اعقتت ^{٤٨} عتقته ^{٤٩} قوله وعنتك المأذون في مسألة الامر بالعالم الفقير ينوب عن الامر في التمسك بالفقير في باب الزكاة ينوب قبضه من الشرع تعالى ثم يبيعها بقبض التمسك اما العبد فلا يقع في يده شيء لان الاعتق والاتلاف الملك ^{٥٠} المتى ذكرنا ذلك من همدون منزلة واخص ترتبه منهم وهم اهل الشرك الذين لا كتاب لهم ^{٥١} انما في عدة كافر وفيه نظر لان كلامنا في اهل الشرك ولا يجوز للمسلم ان يشرك ^{٥٢} من يتزوج في مدته ويجوز بان يصور بان اشركت بعد الطلاق والعيان بالمشهور وهي في عدة المسلم ^{٥٣} عتقته ^{٥٤}

الدرادية في تخریج احاديث الهداية

باب نكاح اهل الشرك فيه احاديث لم يذكرها فيها حديث ابن عمر في قصة اليهودي يذبح زنيا متفق عليه وصها حديث ابن عباس رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الاول اخرجها اصحاب السنن الا النسائي واخرج الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدته ردها عليه بنكاح جديد وروى الطحاوي عن طريق الزهري وقادق ان ابا العاص اخذ اسيرا يوم بدر فغاف النبي صلى الله عليه وسلم فردا بنته وروى الشافعي عن جابر ان رجلا في النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلقت امرأتي في الشرك تطليقتين وفي الاسلام تطليقة قاله الطلاق واستاده ضعيف جدا وروى ابن سعد عن معن عن مالك عن الزهري ان امر حكيم بنت الحارث كانت تحت عكرمة فاسلمت يوما الفتح وهرب زوجها الحديث وفيه فقيها على نكاحها وبه ان صفوان بن امية اسلمت امراته بنت الوليد بن المغيرة زمن الفتح فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عندها حتى اسلم صفوان واخرج الطبراني والبيهقي عن ابن عباس ما ولدني شيء من سفاح الجاهلية وما ولدني الا نكاح ككناح الاسلام وفي استاده مقال وروى الواقدي في المغازي عن عائشة مرفوعا خرجت من نكاح غير سقا ^{١٢٠}

لان نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بينهم عندهما كما ذكرنا في المعتدة ووجب التعرض بلا سلام
 فيفرق وعنده له حكم الصحة في الصيغ الا ان المحرمية تنافي بقاء النكاح فيفرق بخلاف العدة لانها لا
 تنافي في ثم بسلام احدها يفرق بينهما و بمرافعة احدها لا يفرق عنده خلافا لها والفرق ان استحقاق
 احداهما لا يبطل بمرافعة صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده اما اعتقاد المصير بال كفر لا يعارض اسلام المسلم
 لان الاسلام يعطى ولا يعطى ولو ترافعا يفرق بالاجماع لان مرافعتها تكفيهما ولا يجوز ان يتزوج المرتد
 مسلمة ولا كافرة ومرتدة لانه مستحق للقتل والامهال ضرورة التأمل والنكاح يشغله عنه فلا يشترع
 في حقه وكذا المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر لانها محبوسة للتأمل وخدمة الزوج تشغلها ولانه لا
 ينتظم بينهما المصالح والنكاح ما شرع لعينه بل لمصلحه فان كان احدا الزوجين مسلما فالولد على دينه
 وكذلك ان اسلم احداهما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه لان في جعله تبعاله نظرا له ولو كان احدا
 كتابيا والاخر محوسيا فالولد كتابي لان فيه نوع نظره اذ الجوسية شرمنه والشافعي يخالفنا فيه للتعارض ونحن
 اثبتنا التوجه واذا اسلمت المرأة وزوجها كافر عرض القاضى عليه الاسلام فان اسلم في امرأته وان ابى
 فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند ابى حنيفة وهمن وان اسلم الزوج وتحتة جوسية عرض عليها الاسلام فان
 اسلمت في امرأته وان ابى فرق القاضى بينهما ولم تكن الفرقة بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون الفرقة
 طلاقا في الوجهين اما العرض فمذهبنا وقل الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه تعرضا لهم وقد ضمننا
 على عرض الاسلام على العرض

له قوله فيما بينهم اي في قتمهم عندهما حتى لا يرتب طهرت ولا يفر ذلك
 من الاسلام لكن انما تنقض ايم بعدة الفتنه فان ما شرع من فاذ الاسلام يطل عقد الدرته فنقض ايم ١٣ عهد له قوله رحم الله في الصحيح بنسب اهل ما ذكرنا ان المرتدة امان يكون
 مشروع او لا يزوج الى آخره وقول في الصحيح امر من قول مشايخ العراق ان رحم العاصد وعنده لا نكاح في البقاء و قوله لان المحرمية الجواب عن هذا
 الشك ١٢ عهد له قوله تعالى بنكاح الكفار كما انها تنافي في عدوته مشال ذلك انه تزوج مغيرة فثبت انها شريرة العين فانها تميز افتراضا عيالا فيبطل
 نكاحها ١٣ عهد له قوله خلافا لهما فان باسلاهما يفرق بينهما بالافتق ولذلك بمرافعة احداهما وطلب حكم الاسلام فمذهبنا لان اسلام احداهما كاسلامها
 في جوار الشرع فكذلك ربح احداهما يكون كغيرها لانه بمرافعة الحكم الاسلام كما ان الاسلام ١٢ عهد له قوله ان استحقاق احداهما اي استحقاق الثابت لهما عقده لا يبطل الفرقة
 عاجزا بل استحقاقه صادر من احدهما لا يفتق الا في حق عم العترة على ما كان كذلك ان كان في الابدان له قوله لان مرافعتها تكفيهما ولو حار جلا وطلبها منه حكم الاسلام
 لان يفرق بينهما فانما على ذلك لعدم دلالة ١٢ عهد له قوله تكفيهما وليس تكفيهما حقيقة اذ ضمنى المرافعة عرض من الاحوال لا لاجل الحكم فليس الفرقة
 تكفيهما ثم يلزمها التكيف ١٣ عهد

له قوله لا يستحق القتل يقتضى بالابن في الممن الذي ظهر زناه بالبيضة او بالاقراء وان يستحق القتل مع ان نكاحه صحيح ١٢ عهد له قوله مستحق للقتل لانه من حيث انه مرتدة بطلان
 فاذا حكم بقتل احد لتمام او للرد فاذ يجوز السوفى الصورة الاو و يجوز ان يزوج الشهود ومن الشهادة ١٣ عهد له قوله والامهال الاى يجوز لتمام الا امهال فاذا اهل يجوز ان
 يرتب عليه صراح النكاح قلنا امهال للقتل في الملائك والنكاح ما شرع من القتل ١٣ عهد له قوله ولا كافر لم يترحم المرتدة اما لانه اذ كان كافرا ولا علم من السابق انه
 لا يجوز المرتدة ان تزوج ١٣ عهد له قوله لانها محبوسة ولا تقتل بل تجس حتى يظهر طيب الدليل او تمت في السنين ١٢ عهد له قوله فان كان احد الزوجين
 لا وكان الزوج المسلما والوجهة من بيته او كانت الزوجية مسلمة والزوج كافر او مودرت انها كان ان لم اسلمت الزوجية بعد الاسلام قبل التفريق ولدت و
 انما يردنا انها كافر ان اولا يجوز ان يكون الزوجية مسلمة والزوج كافر ١٣ عهد له قوله ان اسلم احداهما اي حدثت اسلام احداهما ولا يفرق ان كان له ولد يفر
 ١٣ عهد له قوله والشافعي يخالفنا في ابي جليل المرتدة يبع القتل في التعارض لان مبعلا تيمنا لكتباي يوجب عمل الزبيحة والنكاح وجعل تيمنا للموس يوجب
 حرمة ذلك فوقع التعارض لولا كلف طه واحدة والترجيح للموم ونحن اثبتنا الترجيح وهو قول لان فيه نوع نظر لان قلنا ان تملك على ما ذكرت كل واحد منا ومن
 الفهم ذهب الى نوع ترجيح من ابي جليل الموم تملك الترجيح بغيره بعد وقدمه والبدن اول من الرغ لان من داخ لا يرفع ١٣ عهد له
 ١٤ عهد له قوله وتحتة جوسية قية الزوجات بالجوسية لانها ان كانت كس ابية فلا عرض ولا تفرق ١٣ عهد

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله لان الاسلام يتكلم ولا يعطى هو حديث مرفوع اخرجه الطبراني في الاوسط والبيهقي في الدلائل من حديث عمر بن الخطاب واخرجه
 الدمامي قلني من حديث عائذ بن عمرو واخرجه اسلم بن سهل في تاريخه واسط من حديث معاذ بن جبل ١٣

بصدق الذمة ان لا تعرض لهم لان ملك النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفس الاسلام وبعد
 متأكد فينتقل الى انقضاء ثلث حيض كما في الطلاق وكذا ان المقاصد قد فاتت فلا يد من سبب يبتنى
 عليه الفرقة والاسلام طاعة لا يصلم سبباً لهم فيعرض الاسلام ليحصل المقاصد بالاسلام ويثبت الفرقة
 بالاباء وجه قول ابى يوسف ان الفرقة بسبب يشترك فيه الزوجان فلا يكون طلاقاً كالفرقة بسبب الملك
 ولهما ان بالاباء امتنع عن الامساك بالمعروف مع قدرته عليه بالاسلام فينوب القاضى منابه في التسريح
 كما في الحب والعنة اما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينوب منها عندنا باؤها ثم اذا فرق القاضى بينها
 بابائها فلها المهران كان دخل بها لتكدي بالدخول وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها لان الفرقة من قبلها
 والمهر لم يتأكد فاشبه الردة والمطوعة واذا اسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافراً واسلم للحرب وتحت
 جوسية لم يقم الفرقة عليها حتى تحيض ثلث حيض ثم تبين من زوجها وهذا لان الاسلام ليس سبباً
 للفرقة والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية ولا بد من الفرقة فعلاً للفساد فاقماً شرطها وهو مضى
 الحيض مقام السبب كما في حفر المبر ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والشافعي يفصل كما مر
 له في دار الاسلام واذا وقعت الفرقة والمرأة حربية فلا عدة عليها وان كانت هي المسلمة فكذلك عند ابى حنيفة
 خلافاً لها وتساويةك انشاء الله تعالى واذا اسلم زوج الكتابية فما على نكاحها لانه يصح النكاح بينهما ابتداءً
 فلان يبقى اولى قال واذا اخرج احد الزوجين اليان من دار الحرب مسلماً وقعت البينونة بينهما وقال الشافعي
 لا تقع ولو سبى احد الزوجين وقعت البينونة بينهما بغير طلاق وان سبياً معاً لم يقع البينونة وقال الشافعي
 وقعت فالخاصل ان السبب هو التباين دون السبى عندنا وهو يقول بعكسه له ان التباين اثره في انقطاع
 الولاية وذلك لا يؤثر في الفرقة كالحربي المستامن والمسلم المستامن اما السبى فيقتضى الصفاء للسبى ولا
 يثبتها

له قوله ثلث حيض قال الشارح هذا خطأ والصواب
 ثلث ايام لان العدة عنده بالا طهر وقيسل معناه كان الشافعي يقول فيمنع ان يتاحل متدكم الى انقضائها ثلث حيض ١٣ بنها ١٤ قوله كافي الطلاق وان
 الطلاق يسلم الدخول لا يرفع الابطال انقضائها العدة ١٣ بنها ١٤ قوله لا يصح سبباً لها لان سبب الانكاحات المعصية وتأكيد الملك به ١٣ بنها ١٤ قوله ان الفرقة
 الا بينان سبب هذه الفرقة يشترك فيه الزوجان على معنى ان يتحقق منهما وهو الاباء والردة مثل هذه الفرقة يحق بغير طلاق كالفرقة الواقعة بالهرمة وملك احد الزوجين صاحبه
 ١٣ بنها ١٤ قوله كافي في الجب الجب الطلوع ومن الجب الجب الذي استعمل ذكره وضفاه ١٣ مغرب
 ١٤ قوله والمطاعة قال الا تنزاري في غاية البيان ان المطاعة من بطن الواو لا كسر اى مطاعة المرأة بين زوجها قلت يجوز ذكر الواو ويجوز ان اسم العامل من ط واو ١٣ بنها ١٤
 ١٤ قوله قالنا شرطها ان الانسان انقضائها ثلث حيض شرط البينونة في الطلاق لا في الحيض وشرط انقطاع مطلق النكاح
 في الطلاق البينان ١٣ بنها ١٤ قوله كافي في حفر البير فان الاصل ان يضاف التلغ في الوقوع الى النقل لان هو العلة للقسوة والحفر شرط لان الارض كانت مسكة
 مانعاً عن النقل فيا لغز الال ان فعل النقل عمل ماضٍ به ان شرطاً لكن العلة ليست بعلم الحكم لان النقل ليس لاقصد فيه والشيء مباح لا يشبهت فيه فلم يعلم المشى عليه
 لولا سلك النقل واذا لم يرض الشرط ما جوزت وللشرط غير العلة لا يتصل به من رجوع الحكم اتم مقام العدة في ضمان النفس والا موال فيما كذا ذكره فخر الاسلام
 في المول النقطة ١٣ بنها ١٤ قوله والشافعي يفصل اى بين الدخول بها وبغير الدخول بها حيث يقول ان كان قبل الدخول يقع الفرقة باسلام احد هادان كان بعد الدخول
 يتوقف على انقضائها العدة وهذا الحكم منه لا يختلف براد الحرب وادالاسلام كما مر كذا في لاشافعي وهو قوله لان ملك النكاح قبل الدخول فينترشك ١٣ بنها ١٤ قوله
 وسببها كافي في سلة المياطرة وقال الا نزاري يبرئ نفسه بشرطه وقال الملك كافي في باب العدة والاول هو الاصل ١٣ بنها ١٤ قوله اول لان التبادر اسهل من الابتداء ١٣ بنها ١٤
 ١٤ قوله كافي للحربي المستامن الاى كافي الا دخل وانا ما ان ضمان ولا يترشده سقطت اذا المراد بانقطاع الولاية سقوط ما كثره من نفسه وانه كالمسلم اذا دخل دار الحرب بلان خان
 ولا يترشده ولم يترشده في العسرة وهذا البطلان دليل القهم ١٣ بنها ١٤

يتحقق الا باقضاء النكاح ولهذا يسقط الدين عن ذمة السببي ولئان مع التباين حقيقة وكملا لا ينظم
المصالح فشا به المحرمية والسببي يوجب ملك الرقبة وهو لا ينافي النكاح ابتداءً فكذلك بقاء قضاء كاشراء
تموه يقتضى الصفاء في محل عمله وهو المال لافي محل النكاح وفي المستامن لغير تباين الدار كما لقصد
الرجوع واذا خرجت المرأة اليها حرة جازان تزوج ولا عدة عليها عند ابى حنيفة وقال عليها العدة لان الفرق
وقعت بعد الدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم الاسلام وابي حنيفة انها اثر النكاح المتقدم وجبت اظها
لخطرة واخطر لملك الحر في ولهذا الاتيم العدة على السببية وان كانت حامل لم تزوج حتى تضع حملها
وعن ابى حنيفة انه يصح النكاح ولا يقربها زوجها حتى تضع حملها كما في الجعلي من الزنا وجه الاول انه ثابت
النسب فاذا ظهر الفراش في حق النسب يظهر في حق المنع من النكاح احتياطاً قال واذا ارتد احد الزوجين
عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال هما ان كانت الردة من الزوج
في فرقة بطلاق هو يعتبر بالاباء والجامع ما بيناه وابى يوسف ممر على ما اصلنا له في الاباء وابى حنيفة فرق
بينهما ووجهه ان الردة متافية للنكاح لكونها متافية للعصمة والطلاق رافع فتعدان تحجلاً طلاقاً بخلاف الراء
لانه يفوت الامساك بالمعروف فيجب التسريح بالاحسان على ما مر ولهدا تتوقف الفرقة بالاباء على القضاء و
لا تتوقف بالردة ثمان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهران دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها وان كانت
هي المرتدة فلها كل المهران دخل بها وان لم يدخل بها فلا مهر لها ولا نفقة لان الفرقة من قبلها قال واذا
ارتد امعاً ثماً مسلماً معافها على نكاحها استحساناً وقال زفر يطل لان ردة احداهما متافية وفي ردتها ردة احدها
ولنا ما روى ان بنى حنيفة ارتدوا ثماً اسلموا ولم يأمرهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين بتجديدا لانكحة
والارتداد منهم واقع معالجها لالتاريخ ولو اسلم احدها بعد الارتداد فسد النكاح بينهما الا اصر الاخر على الردة لان من كان متافاً
عنه يرد النكاح

له قوله مع التباين حقيقة ومكان الراد بالتحقق تباينها شخصاً و بالكنى ان لا يكون في الدار التي دخلها
على سبيل العراء بل يكون على سبيل القراد السكنى وقوله كما جواب عن قوله كما في التام والمسلم المتام لان الحر المتام وان كان في دار الاسلام حقيقة
وكن يوفى ولا حرب كما لا بد من الردة فذلك لم يترتب عليه التباين وكذلك المسلم المتام حتى وان انقلبت فيه الرجوع كما حكم التباين ناجا في حق ١٢ من قوله فصار الى
كالشراء من حيث ان النكاح لا يفسد بالشراء كذلك بالسبي لعدم الطاقات ١٢ من قوله ثم بوال امرى سلنا ان السبي يقتضى الصفاء لمن في محل مملد وحوال الى نبت الملك
في رقية السبي لسا في محل الصفاء وهو ما يقع البضخ لان ذلك ليس في محل عدلان ذلك من خصائص الامرية لا السالية وقدر اندرج في هذا الجواب عن قوله ولهدا يسقط الدين
من ذمة السببي لان الدين في الذمة من محل عدلانا هي الرقبة ١٣ من قوله وفي المتامن الإجابة عن قوله كالحرفي المتامن والمسلم المتامن ١٢ من قوله
وه قوله ان كانت الابان كانت من المرأة بغير طلاق هو يعتبر بالاباء والاباء بايناه يعني قوله استنتج من الاساك بالمعروف ١٢ من قوله ثم على ما اصلنا وهو ان
الفرقة يسبب يشترك فيه الزوجان والطلاق ما يشتر بزوج ١٣ من قوله ولا يغيره الا في العينة فرق بين الاباء والارتداد فيمثل العدة باء الاوجة طلاقاً دون الردة ووجه الردة
حقيقة لانكاح كونها متافية للعصمة لانها تنج النفس والمال ويطل الملك والطلاق ليس بنات للنكاح لان ردة لا يرد تحققت متبناً عنه والسبب عن الشيء الراجح لا يثبت فلا يكون
الردة طلاقاً بطلان الاباء لا ينفوت الاساك بالمعروف وليس بنات للنكاح فيجب التسريح بالاسان ١٢ من قوله ولها اي كون الردة متافية للنكاح دون الاباء
١٢ من قوله ولا نفقت ان قيل فلما استتبع فانها ذكر ولا نفقة اذا سلمت اذا كانت من غير مخرجه بها ودعت العدة لا تجب النفقة على زوجها بل لا يرتاب
اصدته عدم وجوب النفقة في الرتبة اذا كانت غير مخرجه بل كانت في رتبة راجع الماد كرجسه وهو قوله وان كانت هي الرتبة فلها كل المهران دخل بها اي يمكن لا نفقة لها
لان العدة من قبلها ١٢ من قوله ان بنى حنيفة هم من العرب ارتدوا مع الزكاة وبيت اليوم والوكرا بعد بني الجيوش فاسلموا ١٢ من قوله والارتداد لا يوجب سوال
وهو ما ذكره في الاسلام في سبيله بجزلان فيمثل ان ارتداد ما كان جملة بالاجماع كتحقق الاستدلال به فكذلك عندنا لارتداد النكاح بالتقدم والتاخر فيمثل في
الم كانه وجه جملة ١٢ من قوله

الدراية في تخرجه احاديث الهداية

قوله روى ان بنى حنيفة ارتدوا ثماً اسلموا ولم يأمرهم الصحابة بتجديدا لانكحة قلت هو ما اخذ بالاستقرار ١٢

باب القسم

واذا كان لرجل امرأتان حرتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين كانتا او ثيبين او احدهما بكرًا والاخرى ثيبًا لقوله عليه السلام من كانت له امرأتان ومال الى احدهما في القسم جاء يوم القيمة وشقه ماثل وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يعدل في القسم بين نسائه وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تواخذني فيما لا املك يعني زيادة المحبة ولا فصل فيما روينا والقديمة والجديدة سواء لا يطلق ما روينا ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقها والتسوية في البيوتة لاقى الجامعة لا يهتد بتبني على النشاط وان كانت احدهما حرة والاخرى امة فلحرة الثلثان من القسم وللامة الثلث كذلك ورد الاثر ولان حل الامة انقص من حل الحرة فلا بد من اظهار النقصان في الحقوق والمكاتبه والمدبره وام الولد بمنزلة الامة لان السرق فيهن قاتم قال ولا حق لهن والقسم حالة السفر فيسافر الزوج بمن شاء منهن والاولى ان يقرع بينهما فيسافر من خرجت قرعها وقال الشافعي القرعة مستحقة لما روي ان النبي عليه السلام كان اذا اذ لسفرا قرع بين نسائه الا ان تقول ان القرعة لتطيب قلوبهن فيكون من باب الاستحباب وهذا لانه لاحق للمرأة عند مسافرة الزوج الا يرى ان له ان لا يستصحب واحدة منهن فكذلك ان يسافر بواحدة منهن ولا يحتسب عليه بتلك المدة وان رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبها جاز لان سورة بنت زعبة رضي الله عنها سالت رسول الله عليه السلام ان يراجعها وتجعل له قوله باب القسم ما ذكر جواز نكاح مدوم من النساء لم يكن يدوم بيان العمل الواردة من الشارع في حقهن وهذا ما يروى عن ابن عباس انهما كانا يمشيان في الغمامين الى امر الفروج وخرهما وجب تاخيرهما والقسم بالفتح مصدر قسم انقسام المال بين الشركاء فزوجة بينهم وبين نسايتهم وقسم من النساء وقسم بالفتح النصب على منعت فمنازل لمن الرقبة والقسمة من القسمة والقسم كذا في الصحاح والمغرب ١٢ نهاره قوله القسم مال الا تبارى في فتح القامات مصدر وهو الرديان من شيوخنا قلت هذا يجب لا يتجاءل الى رواية عن شيوخنا كل من كان له امرت من ان القسم في باب التمدد في النكاح ١٢ نهاره قوله سواء وقال الشافعي ان كانت البديعة بمراستها بسبع لسان وان كانت ثيبا فثلث ثم التسوية بعد ذلك ١٢ نهاره قوله الزوج اي الزوج ان يعمل لكل واحدة منها ليلة او ليلتين ليلتين او اكثر ١٢ نهاره قوله دون غيرها اي ليس المرأة ان تقبل ببلال ولا ليلتين ولا ابوزان ثيبين منى يليلتين ومنه باليلتين ١٢ نهاره قوله لا يثبت على النشاط فلا يقدر الزوج على السادة فيد بوظن الحية بالقلب ١٢ نهاره قوله بذلك ولا اثر لثوبى ليعتبه ثوبه عن ابن السيب ومن سليمان بن يسار ان المرأة ان اقامت على فترات فلها ان تطلب ما تطلب من الاقسام قوله انفس الزوجين ليلتين لا يسئل نكاح الا من حل الحرة ولا يسئل با وانا يعمل قبلها ١٢ نهاره قوله فلا بد من الرقبة ان سئل عن القسم المثل الشايت بالنكاح وحل الا من سئل النصف من حل الحرة وقد اعترضوا بالانقص في حق من عمل النكاح فاعترضه في الحق كذا في الكافي ١٢ نهاره قوله ولا يثبت على الاى لا يكون تك المدة عمرة من فوجها ١٢ نهاره قوله سالت رسول الله الزوجه التي يبيعت في سنة من حريث احمد بن محمد الجبار العطاردي ثنا حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن عروة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خرج الى العملاء اسكت بخره فقاتلته والسرة الى الرجل من ما جده ولكن اريد ان احضر في اذواجك قال فراجعها وجعل زوجها لعائشة لثيبه وجمهوره ١٢ نهاره

الدراية في تخريج احاديث الهداية

باب القسم حديث من كانت له امرأتان فقال الى احدهما في القسم جاء يوم القيمة وشقه ماثل اصحاب السنن والزيار عن ابي هريرة مرفوعاً من كان له امرأتان فقال الى احدهما جاء يوم القيمة وشقه ماثل وسجله ثقات وصححه ابن حبان والحاكم الا ان البخاري صوب انه من رواية حماد عن ايوب عن ابي قلابة مرسلًا وفي الباب عن انس عند ابي بصير في تاسير اصبيهان في ترجمة محمد بن احمد ابن حشيش المعدل قال فكان ثقة حديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعدل في القسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تهنئي فيما لا املك يعني القلب احمد والاسابعة واسحق والزيار وابن حبان والحاكم من حديث حماد بن سلمة عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة بهذا قال الترمذي اسئل حماد بن زيد وهو اصح وقال الدارقطني اسئل ايضاً عبد الوهاب وابن علية وهو اولى ومن احاديث القسم ما اخبره الستة من حديث السنن اذ تزوج البكر اقام عندها سبعاً واذا تزوج الثيب اقام عندها سبعاً وعن امرسلة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلاثاً الحديث اخرج مسلو قوله للحرة الثلثان من القسم وللامة الثلث بذلك وسدا لا ترقدهم من قول علي غير مرفوع حديث كان صلى الله عليه وسلم اذا اهاد سفرا قرع بين نسائه متفق عليه عن عائشة حديث ان سورة سالت النبي صلى الله عليه وسلم ان يراجعها وتجعل يوم نوبتها لعائشة لم اجدها هكذا ولما رقت في خبر قطان سورة طلق الاما امرأة العطاردي في زيادة السيرة عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن ابيه ان

يوم نوبتها لعائشة عنها ولها ان ترجع في ذلك لانها استقطت حقا لم يجب بعد فلا يسقط

كتاب الرضاع

قال قليل الرضاع وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع يتعلق به التحريم وقال الشافعي لا يثبت التحريم

الا بخمس رضعات لقوله عليه السلام لا تحرم المصّة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان وكلنا قوله

تعالى وامها تكمل الا ان ارضعتهك الاية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل لان

الحومة وان كانت لشبهة البهنية الثابتة بنشور العظم وانبات اللحم لكنه امر مبطن فتعلق الحكم بفعل الارضاع

وما رواه مردود بالكتاب او منسوخ به وينبغي ان يكون في مدة الرضاع لما بين ثم مدة الرضاع ثلثون

شهر اعند ابي حنيفة وقال استنتان وهو قول الشافعي وقال زفر ثلثة احوال لان الحول حسن القول من

حال الى حال ولا بد من الزيادة على الحولين لما تبين فيقدر به ولها قوله تعالى وحمله وفضاله ثلثون شهرا

ومدة الحمل ادناها ستة اشهر فيبقى للفصل حولان وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه

له قوله فلا يسقط لان الاستاظهار انما يتحقق في العام ثم يكون رجوعها انما ما ضار بمنزلة الدراية والبران يخرج سنة شارسا لانتك كليلة كذلك يمسوق فلا سلام ١٢ نهاية

له قوله كتاب الرضاع لم يذكر ما سأل الرضاع في فضل الحمرات وانما يتكسب بالمدونة لان له كما لم يمتنع به لايضا كغيرها في غيره والرضاع ينعج الاراد وهو الامل

وبجراد برولفه في من السنين من الثدي وفي الرضاعة عبارة من من نخوس ودوران يكون ميارضعا من ثدي نخوس وهو ثدي الاربعة في وقت نخوس على ما يذكر ١٣ غصاية

له قوله لا يثبت الحليب ما نشأ به من الثدي ما كانت في الغدة ان عشر رضعات معلومات بغير نخفست نخس رضعات معلومات بغير من

وكان ذلك مما يتولى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف لان نوح الشلادة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز ١٤ البعاد

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

له قوله قول عليه السلام ان دم الميت يضره الرضاعة ويمنه فسد رضعات ١٥ نهاية له قوله التحريم انما هو في ما بين من الثدي من غير رضعات مذبذبة في صدره

الدراية في تخريج احاديث الهداية المطلقة ص ٣٦٨

رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق سودة فلما خرج الى الصلوة امسكت بثوبه فقالت والله مالي في الرجال من حاجة ولكني اريد ان احسرتني واتوا بك قال فرجعها وجعلت يومها لعائشة وهذا امر سلم اخرجه البيهقي والآدي في الصحيحين عن عائشة ما روايت امرأة احب الى ان تكون في مسلاخها من سودة فلما كبرت قالت قد جعلت يومى منك يا رسول الله لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة وتروا الحاكم من وجه اخر عن عائشة قالت لما اسنت سودة وقربت ان يقامرهما النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله يومى لعائشة فقيل ذلك منها:

الدراية في تخريج احاديث الهداية

كتاب الرضاع ، حديث لا تحرم المصّة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان مسلم عن عائشة مرفوعا لا تحرم المصّة ولا المصتان وله من حديث ام الفضل لا تحرم الاملاجة والاملاجاتان وفي لفظ الرضعة والرضعتان واخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير عن ابيه بلغف الباب وفي الباب عن عائشة قالت انزل في القرآن عشر رضعات معلومات فتسخ من ذلك خمس وصار الى خمس رضعات فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرعى ذلك اخرجه مسلم حديث يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب متفق عليه من حديث عائشة حديث لا رضاع بعد الحولين الدمار قطنى من حديث ابن عباس بلغف لارضاع الاماكان في الحولين واخرجه ابن عمادى وقالوا ان الميثم بن جميل تقدر برقه عن ابن عيينة وان اصحاب ابن عيينة وقوة وهو الصواب وكذا لك اخرجه ابن ابي شيبة و عبد الرزاق وسعيد بن منصور واخرجه ابن ابي شيبة موقوفان على واين مسعود وتروى الدمار قطنى عن عمر لارضاع الا في الحولين في الصغير

الاية ووجهه انه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما امدة فكانت لكل واحد منهما بما كالا لاجل المضروب للدينين
 الا انه قام المنقص في احدهما بقى الثاني على ظاهره ولا نه لا يد من تغير الغذاء لينقطع الانبات باللبن ذلك
 بزيادة امدة يتعود الصبي فيها غير فقدرت با دى مدة الحمل لانها مغيرة فان غذاء الجنين يغير غلظ الرضيع
 كما يغير غذاء الفطيم والحديث محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل النص المقيد بحولين في الكتاب
 قال واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال ولا ز الحومة
 باعتبار النشو وذلك في المدة اذ الكبير لا يتربى به ولا يعتبر الفطام قبل المدة الا في رواية عن ابي حنيفة اذا استغنى
 عنه ووجهه انقطاع النشو بتغير الغذاء وهل يباح الرضاع بعد المدة قد قيل لا يباح لان اباحتها ضرورية لكونه
 جزء الادمي قال ويجوز من الرضاع ما يجوز من النسب للحديث الذي روينا الامراخته من الرضاع فانه يجوز
 ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امراخته من النسب لانها تكون امه او موطوءة ابيه بخلاف الرضاع ويجوز تزوج
 اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه لما وطى امها حرمت عليه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع
 وامرأة ابيه وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك من النسب لما روينا وذكر الاصحاب في
 النص لاسقاط اعتبار التبني على ما بيناه ولين الفحل يتعلق به التحريم وهوان ترضع المرأة صبية فعهر هذه
 الصبية على زوجها وعلى ابائه وابنائهم ويصير الزوج الذي نزل لها منه اللبن ابا للرضعة وفي احد قولي الشافعي
 لبن الفحل لا يجوز لان الحرمة للشبهة البعضية واللبن بعضها لا بعضه ولنا ما روينا والحرمة بالنسب من الجانبين

له قوله كلابن العزوب للدينين مثل ان يقول فلان على العت ودم خمسة
 اشهره مثلا يكون الشهران اجلا لكل واحد من الدينين بحال ١٢ غنابه ٤٤ قوله الا انه قام النقص وهو حديث ما نشره من الش منها الولد لا يبيح في لبن امه اكثر من ستين
 ولو بظلمة مغزول ١٢ غنابه ٤٤ قوله ولا لا لبا لا لى لانه لا بد من تغير النصار يتنقل الانبات باللبن ويحصل تغيره بغيره بغيره لانه لا بد من زيادة مدة يتعود الصبي فيها
 غيره لان القطع من اللبن وفرضه من غير ما يهلك وبها هو الذي وعده المصنف لانه لو كان في اللبن وقدره في مدة الحمل لا نها مغيرة فان غذاء الجنين يغير غلظ
 الرضيع فان غذاء الجنين كان في زيادة امره ثم يغيره فخالصا كان غذاء الرضيع يغير غلظ الفطيم لان غذاء الرضيع اللبن وغذاء الفطيم اللبن مرة والعام اخرى لا يظلم تدريجا
 فكان الحاصل ان لا بد من تغير الغذاء وتغير الغلظ من ستة اشهر ١٢ غنابه ٤٤ قوله محمول على مدة الاستحقاق قالوا لانه لا بد من الرضاع في حق الاستحقاق الا جز على الاب مقدره بحولين عندنا
 بعد الحولين وقال بعضهم المراد من الحديث نفي استحقاق الاجرة وقال في الوطى كثير من المشايخ قالوا لان مدة الرضاع في حق الاستحقاق الا جز على الاب مقدره بحولين عندنا
 لا يستحق المطلقة اجرة الرضاع بعد الحولين بالاجماع وتصح في الحولين بالاجماع ١٢ غنابه ٤٤ قوله وعليه اى على الاستحقاق يحمل النص المقيد بحولين في
 الكتاب يبيح قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن بحولين كما بينه بدليل قوله لانه فان ارادوا فضلا عن تزواجهن فانه حرمت الفداء مسلما بالتزاحم ولو كان الرضاع
 بعد حرا ما يبيح به لانه لا اثر للترحم في ازالة الحرما شرعا ١٢ غنابه ٤٤

له قوله ولا يبيح لانه اذا ظلم قبل المدة لم يعتبر الفطام الا في رواية عن ابي حنيفة حتى وضعت قبل الحولين او قبل ثلثين شهرا من ابي حنيفة ثم ارسلته امرأة فقيل ان يبيح عليها مدة
 الرضاع تنقضي التحريم في حاله بل لا بد من ما ينقضه من ١٢ غنابه ٤٤ قوله من الرضاع ما كان متعلقا بالاعتق مثل ان يكون للرمل اخت من الرضاع ولها من النسب وما كان
 يتعلق بالام مثل ان يكون للاخت من النسب ولها من الرضاع وما كان يتصلق بها جميعا مثل ان يتجمع الصبي والصبية الاجيبان على ثدي امرأة اجيبية وللصبية ١١ اخرى من الرضاع ١٢ غنابه
 ٤٤ قوله ولا يجوز ذلك من النسب لان اخت من النسب ان كانت من جنس بنته وان لم تكن من جنس ابنته فان كان من جنس ابنته والصبية بالبدول ولم يولد لها من النسب في الرضاع حتى
 لو لم يوجد بعد يدين الدينين في النسب بان كانت امره مشترك بين اثنين فادعاه حتى ثبت النسب منها وكل منهما بنت من امرأة اخرى جاز ذلك واحد من الحولين ان
 يتزوجون بنت شريكه ان كان كل من الحولين تزوجا با بنت من النسب ١١ ١٢ غنابه ٤٤ قوله لا بد ان يشاره الى قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 ١٢ غنابه ٤٤ قوله لاسقاط الفصال لان لبنه لا يبيح ما حرمه الفصال لان الفطام في الرضاع نشأ بغيره بالعرف المشهور وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع
 الحديث ١٢ غنابه ٤٤ قوله ولين العمل من باب امتناع الشئ الى سبيل لان سبب اللبن انما هو العمل ١٢ غنابه ٤٤ قوله ويوان التناذير تنبها على ان ليس
 الراديين الفحل وهو ان ينزل اللبن فارضع ميتها لا يرضعها لا يتصلق التحريم بالامماع ١٢ غنابه ٤٤

له قوله كلابن العزوب للدينين مثل ان يقول فلان على العت ودم خمسة
 اشهره مثلا يكون الشهران اجلا لكل واحد من الدينين بحال ١٢ غنابه ٤٤ قوله الا انه قام النقص وهو حديث ما نشره من الش منها الولد لا يبيح في لبن امه اكثر من ستين
 ولو بظلمة مغزول ١٢ غنابه ٤٤ قوله ولا لا لبا لا لى لانه لا بد من تغير النصار يتنقل الانبات باللبن ويحصل تغيره بغيره بغيره لانه لا بد من زيادة مدة يتعود الصبي فيها
 غيره لان القطع من اللبن وفرضه من غير ما يهلك وبها هو الذي وعده المصنف لانه لو كان في اللبن وقدره في مدة الحمل لا نها مغيرة فان غذاء الجنين يغير غلظ
 الرضيع فان غذاء الجنين كان في زيادة امره ثم يغيره فخالصا كان غذاء الرضيع يغير غلظ الفطيم لان غذاء الرضيع اللبن وغذاء الفطيم اللبن مرة والعام اخرى لا يظلم تدريجا
 فكان الحاصل ان لا بد من تغير الغذاء وتغير الغلظ من ستة اشهر ١٢ غنابه ٤٤ قوله محمول على مدة الاستحقاق قالوا لانه لا بد من الرضاع في حق الاستحقاق الا جز على الاب مقدره بحولين
 بعد الحولين وقال بعضهم المراد من الحديث نفي استحقاق الاجرة وقال في الوطى كثير من المشايخ قالوا لان مدة الرضاع في حق الاستحقاق الا جز على الاب مقدره بحولين عندنا
 لا يستحق المطلقة اجرة الرضاع بعد الحولين بالاجماع وتصح في الحولين بالاجماع ١٢ غنابه ٤٤ قوله وعليه اى على الاستحقاق يحمل النص المقيد بحولين في
 الكتاب يبيح قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن بحولين كما بينه بدليل قوله لانه فان ارادوا فضلا عن تزواجهن فانه حرمت الفداء مسلما بالتزاحم ولو كان الرضاع
 بعد حرا ما يبيح به لانه لا اثر للترحم في ازالة الحرما شرعا ١٢ غنابه ٤٤

له قوله كلابن العزوب للدينين مثل ان يقول فلان على العت ودم خمسة
 اشهره مثلا يكون الشهران اجلا لكل واحد من الدينين بحال ١٢ غنابه ٤٤ قوله الا انه قام النقص وهو حديث ما نشره من الش منها الولد لا يبيح في لبن امه اكثر من ستين
 ولو بظلمة مغزول ١٢ غنابه ٤٤ قوله ولا لا لبا لا لى لانه لا بد من تغير النصار يتنقل الانبات باللبن ويحصل تغيره بغيره بغيره لانه لا بد من زيادة مدة يتعود الصبي فيها
 غيره لان القطع من اللبن وفرضه من غير ما يهلك وبها هو الذي وعده المصنف لانه لو كان في اللبن وقدره في مدة الحمل لا نها مغيرة فان غذاء الجنين يغير غلظ
 الرضيع فان غذاء الجنين كان في زيادة امره ثم يغيره فخالصا كان غذاء الرضيع يغير غلظ الفطيم لان غذاء الرضيع اللبن وغذاء الفطيم اللبن مرة والعام اخرى لا يظلم تدريجا
 فكان الحاصل ان لا بد من تغير الغذاء وتغير الغلظ من ستة اشهر ١٢ غنابه ٤٤ قوله محمول على مدة الاستحقاق قالوا لانه لا بد من الرضاع في حق الاستحقاق الا جز على الاب مقدره بحولين
 بعد الحولين وقال بعضهم المراد من الحديث نفي استحقاق الاجرة وقال في الوطى كثير من المشايخ قالوا لان مدة الرضاع في حق الاستحقاق الا جز على الاب مقدره بحولين عندنا
 لا يستحق المطلقة اجرة الرضاع بعد الحولين بالاجماع وتصح في الحولين بالاجماع ١٢ غنابه ٤٤ قوله وعليه اى على الاستحقاق يحمل النص المقيد بحولين في
 الكتاب يبيح قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن بحولين كما بينه بدليل قوله لانه فان ارادوا فضلا عن تزواجهن فانه حرمت الفداء مسلما بالتزاحم ولو كان الرضاع
 بعد حرا ما يبيح به لانه لا اثر للترحم في ازالة الحرما شرعا ١٢ غنابه ٤٤

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث لا رضاع بعد الفصال الطبراني في الصغير من حديث علي بلفظ لا رضاع بعد فصال ولا يثم بعد حلمه واخرجه عبد الرزاق وايسر
 عدى من وجه اخر عن علي وهو ضعيف وفي الباب عن جابر اخرجه ابو داود الطيالسي باسناد واه ١٢

فكذا بالرضاع وقوله عليه السلام لما أنشأه رضى الله عنها ليلى عليك افلم فانه عمك من الرضاعة ولانه سبب لتزول
 اللبن منها فيضاف اليه في موضع الحرمة احتياطاً ويجوز ان يتزوج الرجل بأخت اخيه من الرضاع لانه يجوز ان
 يتزوج بأخت اخيه من النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كانت له أخت من امه بخلاف اخيه من ابيه ان يتزوجها
 وكل صبيين اجتماعاً على ثدى امرأة واحدة لم يجز لأحد هما ان يتزوج بالأخرى هذا
 هو الاصل لان امهما واحدة فهما أخ وأخت ولا يتزوج المُرْضِعَةُ أحدًا من ولد التي ارضعت لانه اخوها
 ولا ولده ولدها لانه ولداخيهما ولا يتزوج الصبي المُرْضِعُ أخت زوجه المُرْضِعَةُ لانهما عمته من الرضاع واذا اختلط اللبن
 بالماء واللبن هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم خلافاً للشافعي هو يقول انه موجود
 فيه حقيقة ونحن نقول المغلوب غير موجود حكماً حتى لا يظهر بمقابلة الغالب كما في اليهين وان اختلط بالطعام
 لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالباً عند ابي حنيفة وقالا اذا كان اللبن غالباً يتعلق به التحريم قال قولهم ايها اذا
 لم تميزه النار حتى لو طبخ بها لا يتعلق به التحريم في قولهم جميعاً لهما ان العبرة للغالب كما في الماء اذا لم يغيره شيء عن
 حاله ولا ابي حنيفة ان الطعام اصل واللبن تابع له في حق المَقْصُودِ فَمَا كَانَ مَغْلُوباً وَلا مَعْتَبَرٌ بِتَقَاطُرِ اللَّبَنِ مِنَ الطَّعَامِ
 عندنا هو الصحيح لان التغذية بالطعام اذ هو الاصل وان اختلط بالداء واللبن غالب تعلق به التحريم لان اللبن يبقى
 مقصوداً فيه اذ الداء واء لثوقيته على الوصول واذا اختلط اللبن بلبن الشاة وهو الغالب تعلق به التحريم وان غلب لبن
 الشاة لم يتعلق به التحريم اعتباراً للغالب كما في الماء واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما عند ابي يوسف
 لان الكل صار شيئاً واحداً فيجعل الأقل تابعاً للأكثر في بناء الحكم عليه وقال محمد وزفر تعلق التحريم بهما ان الجنس
 لا يغلب الجنس فان الشئ لا يصير مستهلكاً في جنسه لاتحاد المقصود وعن ابي حنيفة في هذا روايتان واصل المسألة
 في الايمان واذا نزل اللبن ان يرضعت صبياً تعلق به التحريم لاطلاق النص ولانه سبب النشويثبت به شبهة

له قوله وقول عليه السلام لما أنشأه الرضاعة اخبر الامم المتحدة من كتبهم ما نشأه
 قالت وعمل على الخمين ابى القيس فاسترت من فقال شتر من داء عمك كالت قلمت من ابن قال ارضعت امرأة اشني قالت انما ارضعت المرأة ولم ير ضغن الرجل فدخل
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرته فقال انه عمك خليلي عليك الله اخبرني جازم الا انك لا ترضع
 كذا في المبسوط ۱۲ ثانياً له قوله وكل صبيين الزغب العيني على العبيره كما في الفرح والشمس والعرق ۱۲ ثانياً له قوله ولا يتزوج المرضعة بغيره اسم النعول وبالرفعة على
 الاعاوية ونصب احد على الغضولية ومن دلالتي ارضعت على طرفي الامانة بها اولامل من النسخ ومنه سنة اخرى ولا يتزوج المرضعة امر من ولد التي ارضعت بمس الا اوله في
 الاعاوية والغضولية وبها ايضا صحيح كان كلاهما بظنيته وهو مستحان اخرايين ليشابيمجهين وجاهد ميفة اسم الغافل في المرضة كونها فانها على الغضولية على ما ذكرنا وكنت من نهدين القدرين
 لا يدان يكون قومن الولد للرضعة فالامام ۱۲ ثانياً به

له قوله فلما انشأه عنه اذا اشتد مقدار ما فعل بغير رضعت من اللبن في حب من الماء فشر به اليه ثبت به الحرمة يقول ان موجوداً حقيقة فيكون معتبراً لان الموس
 لا يجر ۱۲ عا له قوله كان في اليهين حلف لا يشرب فيما شر به بنا مخلوطاً بالدار والدار غالب على اللبن لا يمت ۱۳ عا له قوله فلو لم يرضع من لبنها يرضع من لبنها
 او مخلوطاً بالدار اذا كان مخلوطاً بالدار واذا كان غالباً بالماء والماء غالب على اللبن لا يمت ۱۳ عا له قوله فلو لم يرضع من لبنها يرضع من لبنها
 بعضهم في قوله ليس يرضع من لبنها وان ذلك عنده اذ لم يتطهر اللبن من الطعام غير مضمحل المقتدر اما اذا كان يتطهر من يثبته به الحرمة من هذه النقطه من اللبن اذا دخلت حلق الصبي كانت
 كاذبة في نجات الحرمة والواجب ان لا يثبت على كل حال منده لان التغذية بالطعام لان هذا اصل دون اللبن والحبر ما يقع به التغذية الوجوب لانها تنبت الحميم ۱۳ عا له قوله اذا لدوا
 فتوتبه الزنا يجعل فيه يسلم به اسله بالماء يسلم بغيره وبما من الجمريات والجمرية قوتت من الغالب ۱۳ عا له قوله اذا ارضعت من لبنها يرضع من لبنها
 سعة رواية قوله يقول ابى يوسف وبه قال الشافعي في قول دونه رواية تقول محمد بن فرود ۱۳ عا له قوله سعة الرايين فيها اذا حملت لا يشرب من لبن هذه البقرة فخلط
 لبنها بلبن بقرة اخرى وبه غالب فشر به فهو سعة هذا الاختلاف منه ليع يوسف ۱۶ لا يمت لان الغلوب لا يستهلك وعنه حمود يبحث لان الشاة يكثر من لبنها ولا يرضع منها
 ۱۲ عا

الدراية في تخرىج احاديث الهداية حديثك عليك افلم فانه عمك من الرضاعة متفق عليه من حديث عائشة ۱۲

البعضية واذا حبل لبن المرأة بعد حملها فواجب الصبي تعلق به التحريم خلافاً للشافعي وهو يقول الاصل في ثبوت
 الحرمة انها هو المرأة ثم تتعدى الى غيرها بواسطتها وبالموت لم يتبق محلاً لها ولهذا لا يوجب وطئها حرمة للصاهرة
 ولنان السبب هو شبهة الجزئية وذلك في اللبن لمعنى الانشاء والانبات وهو قائم باللبن وهذه الحرمة تظهر
 في حق الميتة دفناً وتيمماً اما الجزئية في الوطئ لكونه ملائماً محل الحث وقد زال بالموت فافتراقا واذا احتقن الصبي
 باللبن لم يتعلق به التحريم وعن محمد انه ثبت الحرمة كما يفسد به الصوم ووجه الفرق على الظاهر ان المفسد في
 الصوم اصلاح البدن ويوجد ذلك في الدواء فاما المحرم في الرضا معنى النشو ولا يوجد ذلك في الاحتقان لان المقد
 وصوله من الاعلى واذا نزل للرجل لبن فارضع صبياً لم يتعلق به التحريم لانه ليس بلبن على التحقيق فلا يتعلق به
 النشو والنحو هذا لان اللبن انما يتصور منه الولادة واذا شرب صبياً من لبن شاة لم يتعلق به التحريم لانه لا ينجس
 بين الادمي والبهايم والحرمة باعتبارها واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج
 لانه يصير جامعاً بين الادمي والبنت رضاعاً وذلك حرام كالجمع بينهما نسباً ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها لان
 الفرقه جاءت من قبلها قبل الدخول بها وللصغيرة نصف المهر لان الفرقه وقعت لامن جهتها والارتضاع وان كان
 فعلا منها لكن فعلها غير معتبر في اسقاط حقه كما اذا قتلت مورثها ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعدت به
 الفساد وان لم تتعد فلا شيء عليها وان علمت بان الصغيرة امرأته وعن محمد انه يرجع في الوجهين والصحيح ظهور الرواية
 لانها وان الكدت ما كان على شرف السقوط وهو نصف المهر وذلك يجري الاجراف لكونها مسبية فيه اما الارضاع
 ليس بافساد النكاح وضعاً وانما يثبت ذلك باتفاق الحال اولان فساد النكاح ليس بسبب الارضاع المهريل هو سبب
 لسقوطه لان نصف المهر يجب بطريق المتعة على ما عرف لكن من شرطه ابطال النكاح واذا كانت مسبية يشترط
 فيه التعدى كحرف البير ثم انما تكون متعدية اذا علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع الفساد اما اذا لم تعلم بالنكاح او

له قوله بعد موتها قبل الموت لانه لو علم قبل الموت ولو بعد الموت لان قوله لولا على الامر ١٢ عتايه ٤٤ قوله فادرج لعله وجود الروايات
 يسبب في وسط العلم يقال اوجرت دورته ١٢ نهايه
 له قوله وهو قائم باللبن لان الموت لم يخرجه من كونه متفقاً لما كان بمنزلة من ذلك والغائبة لم تخبر في امور الحرمة فيما بل تظهر في الميتة وفنا ديمها بان كان لهذه المرثعة التي
 اوجر حين هذه الميتة في فها زوج فان لم يزل الزوج ان يدفن ونسب باليتيم لانه صادر محرم باليهيصف صادت امره ١٢ عتايه ٤٤ قوله لانا البزيمه المحرم من قوله ولها لا يوجب وليس
 حرمة المعاهرة ليعنى ان حرمة المعاهرة بالوطئ انما تثبت بطلاقه من الحمل الحرث يثبت به الجزئية وحمل الحرث قد زال بالموت فانز تا ١٢ عتايه ٤٤ قوله ليس بلبن على التحقيق ثم تيسر
 لبنا قوله واذا نزل للرجل لبن فتصوره بموتة اللبن كما يقال دم السمك ان لم يدس على التحقيق فتصوره بموتة اللحم ١٢ عتايه ٤٤ قوله لم يتعلق الحرث في الميسولة بذا كناية وهي
 ان محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الاخبار كان يقول بيشة حرمة الرضا فان دخل الجناري في زمن الشيعه ابي حفص الكيرم وجعل يفتي فقال لا تشفع لا تشفع فبناك
 نال ان يقبل نصيحة من الشيعه عن هذه المسئلة فاختفى فموت الحرث اجتمعوا وخرجه من بخارا ١٢ عتايه ٤٤ قوله فارضعت الكبيرة ليعنى بلبن هذا الزوج او بلبن زوج آخره ما شئت
 طاب البراءة له قوله حرمة اللبن الكبيرة فان رتبها كبرية وكذلك العذرة ان كان دخل بالكبيرة وان لم يدخل بها جازا تزوج بالصغيرة لا تنهار بيته لم يدخل بها ١٢ عتايه ٤٤
 قوله والارضاع الالسه فان قيل العمل للمرثعة الانتضاع وهي فبها لم تنصف العزلة اليها ملك عند تولد الارضاع ١٢ عتايه ٤٤ قوله وان لم يتعد بان قد يفسد النكاح ١٢ عتايه ٤٤
 له قوله يرجع في الوجهين لان من اصلها السبب لا يخرجه بل يوصل فتح باب الفحص والاصطبل وحل قيد الاثني موجباً للفحص على ما عرفت في الاصل وفي اللباسة التصدي
 وحرثه سوا كذا فكذلك في التسبب ١٢ عتايه ٤٤ قوله قوله ليس بافساد النكاح وفساد النكاح لا يفسد الصغيره لانا فساد النكاح وانما يثبت الافساد باتفاق الحال بتأدية
 لعله بلبن على الام والابنت على ملك رجل كما صا ١٢ عتايه ٤٤ قوله ليس بسبب الارضاع غير ممنون بالاطلاق بل هو غير ممنون في نفسه انه لا يفسد ملك ميم ولا متصفه على التحقيق
 ولها لا يقدر على بيعه وبينه وجماره وانما هو ملك مزوري فبخره من الاستيفاء بل بسبب سقوطه لان ما يوثق به البديل يوثق به البديل ايضاً فان قيل اذا لم يكن رسبا
 لا ارثه كيف وجب على الزوج نسيب المهر اياك عن بقوله لان نصف المهر يجب بطريق المتعة على ما عرفت في باب المهر المتعة يجب بالنسب ايضاً بقوله فان قيل وتزوجون لان
 المعقود عليه ما دلها ما لم يكن من شرطه لعله وجب نصف المهر بطريق المتعة ابطال النكاح كانت صاحبة شرطه فبخره ميتة ١٢ عتايه ٤٤ قوله كلف المهر فان افسد سبب
 لسقوط من سقطت في المهر فلو كان المهر في النكاح العام فبخره فبخره التسبب ويجب الفحص وان كان في ارض نفسه فليس يتعد ظاهراً لهذا التسبب ١٢

علمت بالنكاح ولكنها قصدت دفع الجوع والمهلك من الصغيرة دون الافساد لا تكون متعدية لانها ما مورثة بذلك ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون متعدية ايضاً وهذا مما اعتبر بالجهل لدفع قصد الفساد لدفع الحكم ولا يقبل في الرضاع شهادة النساء منقرات وانما يشهد بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال مالك ثبت بشهادة امرأة واحدة اذا كانت موصوفة بالعدالة لان الحرمة حتى من حقوق الشرع فيثبت بخبر الواحد كمن اشترى لحماً فلخبرة واحدة ذميمة الجوسى ولنا ان ثبوت الحرمة لا يقبل الفصل عن زوال الملك في باب النكاح ابطال الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بخلاف الحمل لان حومة التناول ينفك عن زوال الملك فاعتبر المرادينيتا والله اعلم

كتاب الطلاق باب طلاق السنة

قال الطلاق على ثلاثة اوجه حسن واحسن وبدعي فالحسن ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها ان الصحابة كانوا يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة وان هذا افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلاثاً عند كل طهر واحدة ولانه ابعد من النية واقل ضرراً بالمرأة واخلاف لاحد في الكراهة والحسن هو طلاق السنة وهو ان يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة اطهار وقال مالك انه بدعة ولا يباح الا الواحدة لان الرصل في الطلاق هو المحظر والاباحة لمحااجة الخلاص وقد اندفعت بالواحدة ولنا قوله عليه السلام في حديث ابن عمر عن النبي ان يستقبل الطهر استقبالا فيطلقها

له قوله وبما اتانا الحسن فان قيل الجهنم الشرع في دار الاسلام ليس بعذر فكيف جعل جهل المرأة بفساد النكاح عذراً في حق عدم وجوب العنان عليها ايجاب بتولده وبما اتانا اعتبار الجهل لدفع العناد والدفع الحكم شرعي وهو وجوب العنان يشهد التدرى والتدرى انما يحصل بقصد النساء والتقدير انما يتحقق منه العلم بالفساد فاذا اتفق قصد الفساد كان اعتبار الجهل لدفع قصد العناد لا دفع الحكم فان قلت دفع قصد الفساد يستلزم دفع الحكم وكان اعتبار الجهل لدفع الحكم يفتقر الى ذلك من غير خلاف معتبر به **قوله** منوات اي من الرجال اجنبت كن او اجنبت احد الزوجين واحدة كانت او اكثر **قوله** فافهمه واحداً الانسان لا يشبه المسلم ان ياكل ويطلع غيره لان الزمزمه بجزء العيس ويطلان الملك فيثبت الحرمة مع بقائه الملك ثم لا يثبت الحرمة بهما مع بقائه الملك لا يثبت الرعدة بالزوجين من الباش كانه في ذاتي تاثيران **قوله** لا يقبل الزنا بقا الملك لا يقبل الرعدة بالزوجين من الباش كانه في ذاتي تاثيران **قوله** لا يقبل الزنا بقا الملك لا يقبل الرعدة بالزوجين من الباش كانه في ذاتي تاثيران **قوله** لا يقبل الزنا بقا الملك لا يقبل الرعدة بالزوجين من الباش كانه في ذاتي تاثيران

قوله وقد اندفعت بالواحدة اذ لا يقع والعدت العدة حصل للعدو **قوله** وان قرله عليه السلام الجرداء الدارطني في سنة من حديثه عن ابن عمر عن النبي ان يطلق امرأته تطليقة وهي ما نض ثم اراد ان يتبعها تطليقتين اثنتين عند الفرض يبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فتال يا ابن عمي بلكن اترك الشدة قد اخطأت السنة والسنة ان تستقبل الطهر فيطلق لكل قران في ذمها فتال اذا هي طهرت فطلق عند ذلك او امك فقلت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثاً ما كان كل لي ان ارجعها فتال لا كانت تحمين مك وكانت مسمية انتهى **قوله**

الدراية في تخرج احاديث الهداية

كتاب الطلاق قوله **قوله** منوات اي من الرجال اجنبت كن او اجنبت احد الزوجين واحدة كانت او اكثر **قوله** فافهمه واحداً الانسان لا يشبه المسلم ان ياكل ويطلع غيره لان الزمزمه بجزء العيس ويطلان الملك فيثبت الحرمة مع بقائه الملك ثم لا يثبت الحرمة بهما مع بقائه الملك لا يثبت الرعدة بالزوجين من الباش كانه في ذاتي تاثيران **قوله** لا يقبل الزنا بقا الملك لا يقبل الرعدة بالزوجين من الباش كانه في ذاتي تاثيران **قوله** لا يقبل الزنا بقا الملك لا يقبل الرعدة بالزوجين من الباش كانه في ذاتي تاثيران

لكل قرء تطليقة ولأن الحكم يدار على دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر
فالحاجة كالمكررة نظراً الى دليلها ثم قيل الاول ان يحوز الايقاع الى اخر الطهر احترازاً عن تطويل العدة والاظهار
ان يطلقها كما ظهرت لانه لو اخرج ريباً بما يجامعها ومن قصده التطليق فيستلزم بالابقاع عقيب الوقاع وطلاق البدعة

ان يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة او ثلاثاً في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً وقال الشافعي كل طلاق
مباح لانه تصرف مشروع حتى يستفاد به الحكم والشرعية لا تجامع الحظر بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان
المحرم تطويل العدة عليها لا الطلاق ولنا ان الاصل في الطلاق هو الحظر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به

المصالح الدينية والنيابية والراحة للحاجة الى الخلاص والحاجة الى الجمع بين الثلث وهي في المقرق على اظهار
ثابتة نظراً الى دليلها والحاجة في نفسها باقية فمكن تصوير الدليل عليها والمشتروعية في ذاته من حيث انه ازالة
الرق لا تنافي الحظر لمعنى في غيره وهو ما ذكرناه وكذا ايقاع الثلثين في الطهر الواحد بدعة لما قلنا واختلفت

الرواية في الواحدة البائسة قال في الاصل انه اخطأ السنة لانه لا حاجة الى اثبات صفة زائدة في الخلاص وهي البنية
وفي رواية الزيادات انه لا يكره للحاجة الى الخلاص تاجزوا السنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في

العدد فالسنة في العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد ذكرناها والسنة في الوقت ثبتت والمدخول بها خاصة و
هو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لان المرعى دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة و
هو الطهر الخالي عن الجماع اما زمان الحيض زمان النفرة وبالجماع مرة في الطهر فتفتر الرغبة وغير المدخول بها يطلقها

في حالة الطهر والحيض خلافاً لفرقوه وهو يقيسها على المدخول بها ولنا ان الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تقل
له قوله ولان الحكم الإجمالي ان الجماع يرضح وفي الامر المبين يتسام الدليل مقامه والادليل بهنا

الاعتدال على الطلاق في وقت الرغبة وذلك الوقت وقت الطهر واما وقت الحيض فوقت الرغبة عنهما فاطلاقه يرضح لتفتر عنها لانها تسول معاصج النكاح ١٣ عهده قوله
احترازاً عن تطويل فانه لو جامعها كان ينقضه لان هذا الطهر مشتمل على ايام العدة وهي ايام الحيض ١٣ عهده قوله لان لو اخرجنا ان قلت مزود تطويل العدة بالتبجيل ممتنع
والاستسلام بالوقاع موقوف والاحتراز من الضرر الممتنع اولى من الاحتراز من المجرم المتبجح بان مرد باءدوي وهزله ودمي والموجود من العذر الذي اشد من العذر الموجود اليوم الدعوى ١٣

استدل عليه ترتب اثر مشروع عليه فان كل ما ترتب عليه اثر مشروع فهو مشروع واهل العدة في الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله فترت مشروعاً في الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
لان ما لا يبيح من الطلاق الحكم ١٣ ب عهده قوله بثلاث الطلاق الرجوع سواك وهو ان الطلاق ما لا يبيح غير مشروع مع انه ترتب عليه حكم شرعي وجواب ان الطلاق
مشروع والمحرر فعل لازم له وهو تطويل العدة وفيه ان القول بوجود فعل ودرا التطبيق يترتب عليه ١٣ عهده قوله في ما لا يبيح من الطلاق ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
تليق بالعدو في العدة لانها حال فقتة بوضع المحل او ما كل فقتة بالافراد كما ان الكافي ١٣ عهده قوله هو الحظر لان من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية
من تعين العزم من الزنا المحرم في جميع الاوقات والدعوى من السكن والادراج والنكاح الولدان وكل ما يولدك فينبغي ان لا يجوز وقدم في الشرع الى اذ يبيح من الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول

تقدم ولا حاجة الى الجمع بين الثلث فان قيل وكما ما عدا ١٣ عهده قوله فقتة بوضع المحل او ما كل فقتة بالافراد كما ان الكافي ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
نظراً الى دليلها وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر الخالي عن الجماع اما زمان الحيض زمان النفرة وبالجماع مرة في الطهر فتفتر الرغبة وغير المدخول بها يطلقها
في حالة الطهر والحيض خلافاً لفرقوه وهو يقيسها على المدخول بها ولنا ان الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تقل

له قوله ولان الحكم الإجمالي ان الجماع يرضح وفي الامر المبين يتسام الدليل مقامه والادليل بهنا
الاعتدال على الطلاق في وقت الرغبة وذلك الوقت وقت الطهر واما وقت الحيض فوقت الرغبة عنهما فاطلاقه يرضح لتفتر عنها لانها تسول معاصج النكاح ١٣ عهده قوله
احترازاً عن تطويل فانه لو جامعها كان ينقضه لان هذا الطهر مشتمل على ايام العدة وهي ايام الحيض ١٣ عهده قوله لان لو اخرجنا ان قلت مزود تطويل العدة بالتبجيل ممتنع
والاستسلام بالوقاع موقوف والاحتراز من الضرر الممتنع اولى من الاحتراز من المجرم المتبجح بان مرد باءدوي وهزله ودمي والموجود من العذر الذي اشد من العذر الموجود اليوم الدعوى ١٣

استدل عليه ترتب اثر مشروع عليه فان كل ما ترتب عليه اثر مشروع فهو مشروع واهل العدة في الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله فترت مشروعاً في الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
لان ما لا يبيح من الطلاق الحكم ١٣ ب عهده قوله بثلاث الطلاق الرجوع سواك وهو ان الطلاق ما لا يبيح غير مشروع مع انه ترتب عليه حكم شرعي وجواب ان الطلاق
مشروع والمحرر فعل لازم له وهو تطويل العدة وفيه ان القول بوجود فعل ودرا التطبيق يترتب عليه ١٣ عهده قوله في ما لا يبيح من الطلاق ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
تليق بالعدو في العدة لانها حال فقتة بوضع المحل او ما كل فقتة بالافراد كما ان الكافي ١٣ عهده قوله هو الحظر لان من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية
من تعين العزم من الزنا المحرم في جميع الاوقات والدعوى من السكن والادراج والنكاح الولدان وكل ما يولدك فينبغي ان لا يجوز وقدم في الشرع الى اذ يبيح من الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول

تقدم ولا حاجة الى الجمع بين الثلث فان قيل وكما ما عدا ١٣ عهده قوله فقتة بوضع المحل او ما كل فقتة بالافراد كما ان الكافي ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
نظراً الى دليلها وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر الخالي عن الجماع اما زمان الحيض زمان النفرة وبالجماع مرة في الطهر فتفتر الرغبة وغير المدخول بها يطلقها
في حالة الطهر والحيض خلافاً لفرقوه وهو يقيسها على المدخول بها ولنا ان الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تقل

له قوله ولان الحكم الإجمالي ان الجماع يرضح وفي الامر المبين يتسام الدليل مقامه والادليل بهنا
الاعتدال على الطلاق في وقت الرغبة وذلك الوقت وقت الطهر واما وقت الحيض فوقت الرغبة عنهما فاطلاقه يرضح لتفتر عنها لانها تسول معاصج النكاح ١٣ عهده قوله
احترازاً عن تطويل فانه لو جامعها كان ينقضه لان هذا الطهر مشتمل على ايام العدة وهي ايام الحيض ١٣ عهده قوله لان لو اخرجنا ان قلت مزود تطويل العدة بالتبجيل ممتنع
والاستسلام بالوقاع موقوف والاحتراز من الضرر الممتنع اولى من الاحتراز من المجرم المتبجح بان مرد باءدوي وهزله ودمي والموجود من العذر الذي اشد من العذر الموجود اليوم الدعوى ١٣

استدل عليه ترتب اثر مشروع عليه فان كل ما ترتب عليه اثر مشروع فهو مشروع واهل العدة في الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله فترت مشروعاً في الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
لان ما لا يبيح من الطلاق الحكم ١٣ ب عهده قوله بثلاث الطلاق الرجوع سواك وهو ان الطلاق ما لا يبيح غير مشروع مع انه ترتب عليه حكم شرعي وجواب ان الطلاق
مشروع والمحرر فعل لازم له وهو تطويل العدة وفيه ان القول بوجود فعل ودرا التطبيق يترتب عليه ١٣ عهده قوله في ما لا يبيح من الطلاق ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
تليق بالعدو في العدة لانها حال فقتة بوضع المحل او ما كل فقتة بالافراد كما ان الكافي ١٣ عهده قوله هو الحظر لان من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية
من تعين العزم من الزنا المحرم في جميع الاوقات والدعوى من السكن والادراج والنكاح الولدان وكل ما يولدك فينبغي ان لا يجوز وقدم في الشرع الى اذ يبيح من الطهر ما عدا ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول

تقدم ولا حاجة الى الجمع بين الثلث فان قيل وكما ما عدا ١٣ عهده قوله فقتة بوضع المحل او ما كل فقتة بالافراد كما ان الكافي ١٣ عهده قوله يستفاد بغير المدخول
نظراً الى دليلها وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر الخالي عن الجماع اما زمان الحيض زمان النفرة وبالجماع مرة في الطهر فتفتر الرغبة وغير المدخول بها يطلقها
في حالة الطهر والحيض خلافاً لفرقوه وهو يقيسها على المدخول بها ولنا ان الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تقل

له قوله ولان الحكم الإجمالي ان الجماع يرضح وفي الامر المبين يتسام الدليل مقامه والادليل بهنا
الاعتدال على الطلاق في وقت الرغبة وذلك الوقت وقت الطهر واما وقت الحيض فوقت الرغبة عنهما فاطلاقه يرضح لتفتر عنها لانها تسول معاصج النكاح ١٣ عهده قوله
احترازاً عن تطويل فانه لو جامعها كان ينقضه لان هذا الطهر مشتمل على ايام العدة وهي ايام الحيض ١٣ عهده قوله لان لو اخرجنا ان قلت مزود تطويل العدة بالتبجيل ممتنع
والاستسلام بالوقاع موقوف والاحتراز من الضرر الممتنع اولى من الاحتراز من المجرم المتبجح بان مرد باءدوي وهزله ودمي والموجود من العذر الذي اشد من العذر الموجود اليوم الدعوى ١٣

بالحيض مالم يحصل مقصودة منها وفي المدخول بها تتجدد بالطهر قال واذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبرها

فادان يطلقها ثلاث السنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض قال

الله تعالى وللأئي يتسن من الحيض الى ان قال وللأئي لم يحضن والاقامة في الحيض خاصة يقدر بالاستبراء في

حقها بالشهر وهو بالحيض لا بالطهر ثمان كان الطلاق في اول الشهر يعت بر الشهور بالاهلة وان كان في وسطه فيا ليام

في حق التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابى حنيفة وعندهما يكمل الاول بالآخر والمتوسطان بالاهلة وهي

مسألة الاجارات قال ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان وقال زفر بن حفص بينهما اشهر لقيامه

مقام الحيض ولان بالجماع تفتقر الرغبة وانما يتجدد بزمان وهو الشهر ولنا انه لا يتوهم الحبل فيها والكراهية في ذوات

الحيض باعتبارها لان عند ذلك يشتمه وجه العدة والرغبة وان كانت تفتقر من الوجه الذي ذكر لكن تكثر من وجهه

اعرلانه يرغب في وطئ غير معلق فراوعن مؤمن الولد فكان الزمان زمان الرغبة فصارك زمان الحبل وطلاق

الحامل يجوز عقيب الجماع لانه لا يؤدي الى اشتباه وجه العدة وزمان الحبل زمان الرغبة في الوطئ لكونه غير

معلق او فيها الممكن ولد منها فلا يقل الرغبة بالجماع ويطلقها السنة ثلاثا يفصل بين كل تطبيقين بشهر عند

ابى حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يطلقها السنة الا واحدة لان الاصل في الطلاق الحظر وقد ورد الشرع بالتفريق

على فصول العدة والشهر في حق الحامل ليس من فصولها فصارك الممتدة طهرها ولها ان الاباحة لعله الحاجة

والشهر دليلها كما في حق الأئسة والصغيرة وهذا لانه زمان تجدد الرغبة على ما عليه الجملة السلية فصله علما ودليلا

بخلاف الممتدة طهرها لان العلم في حقها انما هو الطهر وهو موحد فيها في كل زمان ولا يربط مع الحبل واذا طلق

الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق لان النبي عنه لمعنى في غيره وهو ما ذكرنا فلا ينعدم مشروعه وعينه لا يستحب

الشهر لاشارة ببعض اجزاء الحيض لان الكل حيض لعدم الاستباح الية ذلك الامتياز بل هو محل من وجها لوجعل الكل حيضا لان يكون الطلاق فيه بدعة وليس كذلك

قوله قال الله تعالى والان يسن من الحيض من سائكم ان يرتد حتى تنقضي اشهره والى ان لم يحض يلع ان اشكل عليكم حال استوائها بين الطائفتين فلهن هذا وقوله والى ان لم يحض يستدار

نجره موقوف الى والى ان لم يحض فدهن ثلثة اشهر ع ٤٤ قوله والاقامة الإيجاب سوال ما كل السؤال ان اشهر ثلثة اشهر باختيارها المار كما ذهب اليه اثنان في باختيارها

حيض فلا يشتر الدق اختيار الاشهر اي ما حاصل الحيض في الاشهر ثلثة اشهر في الاشهر ليس بالابا اختياره ع ٤٥ قوله فاليال كما كانا بين الشئنا وانا النزاع في العدة ١٣ جسد ٥٥

قوله وي سالت قال صاحب الهداية في الاجارات ثم ان كان العقد بين يهل البهلاء فشهوا السنة كلها بالابا وان كان في اثنا اشهر فاكل بالايام عند ابى حنيفة وهو رواية عن ابى يوسف و

تدغم وهو رواية عن ابى يوسف الاول بالايام والى ان لا يله ١٣ قوله ان يطلقها اي امرأة لا تحيض من سنين او كبر ١٣ جسد ٤٥ قوله لقيامه الجنبه لا يدان من العسل بين

الوطئ والطلاق والحيض واقام مقام الحيض ١٣ جسد الغور ٤٥ قوله يشتمه وجه العدة وجه العدة لان في الكشاف وجه العدة متفصلا بختيار سكن الماظر وانقطاع التزود ولا يلو كنف

الاربا تسيما التزود زرع آخر على حسب ما علم من القضاء العدة فلا يشتم الامرا لقطع عنها بزه الغاير وكله من مرزا ١٣ جسد ٤٥ قوله فصارك زمان الحيض ان طلاق المسام

ما ترتقب الجماع لا لا لا يؤدي الى التيسر وجه العدة ولا زمان الرغبة لا يفرح معلق لكونه وطئ غير معلق لمعول الحبل ١٣ جسد ٤٥ قوله اذها علف على الوطئ الى الرغبة

في المرأة لانهما عادت ١٣ جسد ولها زيادة العدة وزيادة العدة من زيادة العدة لثقتها اسلا الورى ١٣ جسد

قوله وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول العدة يعني قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس لانهما عادت من فصول العدة التي في ذوات الاقرا فترق على الطهارة في السنة والعنفرة

على الاشهر لانها في حقها لا يفرق في ذوات الحيض والشهيرة من الحامل ليس من فصول العدة لانه الحمل وان حالت ظهورها حقيقة وحكما لا تيسر ان انقضاء العدة لا يتصل برضا

كالتمتع بل باذن الشهر شهر او فصل واحد لا يفرق انطلقا لانه ١٣ جسد ٤٥ قوله على فصول العدة شهرون والمرام من الفصول ما بعده المرة التي الشهر ١٣ جسد ٤٥

قوله لا يدان جسد الرغبة قيد عشت لان تمجد الربذة في حق الحامل موقوف على منتهى الشهر اذ ان لا يطلقها في الشهر المتصل بالوطئ على ان فلا يكون تمجد الرغبة موقوتا

على منتهى الشهر ١٣ جسد ٤٥ قوله نفع طهارة ليلها ولم يبارع ليلها فاذا اوجدها ما ارجع لاطار الطلاق فيكون ما ما ١٣ جسد ٤٥ قوله بخلاف لخدمة الاجواب من قياس قول محمد

بالعرق بلن باك لا يصح الشهران يكون علما لان العلم على ما اجب في حقها الطهر لانه تمجده وهو جوبها في كل زمان لا يمكن ان تحيض فطهره ولا يربط تمجد الطهر مع الحمل لان المسام

لا تحيض ١٣ جسد ٤٥ قوله لان الجنبه لا ينقل صاحب البهية من غير ان المراد النبي المذكور في قوله منتهى الشهر على كل وجه لا يربط طهرها مع الحمل لان الحنفية التي يقع فيها الطلاق

الواقع في حال الحيض لا بل الحيض كان نهيها من ايضار من حال الحيض ١٣ جسد ٤٥ قوله وهو ما ذكرنا يعني من قوله لان الحرم تطويل العدة لان الحنفية التي يقع فيها الطلاق

لا تكون مصرية منها تتطول العدة عليها ١٣ جسد عتايه

له ان يراجعها لقوله عليه السلام لم يهرأ بك فليراجعها وقد طلقها في حالة الحيض وهذا يفيد وقوع الحث على الرجعة ثم الاستصحاب قول بعض الشائخ والاصح انه واجب عملا بمحقة الامر ورفعا للمعصية بالقد للملك برفع اثره وهي العدة ودفع الضرر بتطويل العدة قال فاذا طهرت وحاضت ثم طهرت فان شاء طلقها وان شاء لمساها قال وهكذا ذكر في الاصل وذكر الطحاوي انه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة الاولى قال ابو الحسن الكرخي ما ذكر الطحاوي قول ابي حنيفة وما ذكر في الاصل قولها ووجه المذكور في الاصل ان السنة ان يفصل بين كل طلاقين بحيضة والفصل ههنا بعض الحيضة فتكمل بالثانية ولا تجزئ فتكامل واذ اكملت الحيضة الثانية فالطهر الذي يليه زمان السنة فامكن تطليقها على وجه السنة ووجه القول الاخر ان اثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة فضا كانه لم يطلقها في الحيض فيسن تطليقها في الطهر الذي يليه ومن قال لامرأته وهي من ذوات الحيض وقد دخل بها انت طالق ثلاث السنة ولانية له فمى طالق عند كل طهر تطليقة لان الامر فيه للوقت ووقت السنة طهر لاجتماع فيه وان نوى ان تقع الثلث الساعة او عند رأس كل شهر واحدة فهو على ما نوى سواء كانت في حالة الحيض او في حالة الطهر وقال زفر لا تصم نية الجمع لانه بدعة وهي ضد السنة ولاننا محتمل لفظه لانه سنى وقوعا من حيث ان وقوعه بالسنة لا يقاها فلم يتبا وله مطلق كلامه ويتظلم عند نيته وان كانت ائمة او من ذوات الاشهر وقعت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى لان الشهر في حقها دليل الحاجة كالطهر في حق ذوات الأقواء على ما بينا وان نوى ان يقع الثلث الساعة وقعن عندنا قلنا بخلاف ما اذا قال انت طالق السنة ولم ينص على الثلث حيث لا تصم نية الجمع فيه لان نية الثلث انما صحت فيه من حيث ان الامر فيه للوقت فيفيد تعميم الوقت بضرورة تعميم الواقع فيه فاذا نوى الجمع بطل تعميم الوقت فلا تصم نية الثلث فصل ويقع طلاق كل زوج اذا كان اقلا

سنة قوله قول بعض الشائخ دوران اذ سنة الاصل استصحاب نية الرجعة ان الرجعة حتى لو ادعى زوج على الانسان ايضا هو سنة قوله قوله ابو داود في الرجعة والبرء في الرجعة واما المذكور في ١٣ سنة قوله قوله ورفعا للمعصية يعني ان ذلك الطلاق لا كانت معصية لان بيننا يرفع نفسا لم يبع دفعها كان المناسب ان يرفع اثره اسل العدة وذلك بقدر ما يقابلها بالعدالة في السنة الـ ١٣ سنة قوله ذكر في الاصل لان ذكره فاذا طهرت من حيضة اخرى طهرت واحدة تبيل المراء وهذا يدل على ان الطهر الذي يقع فيه الطلاق هو الطهر الذي بعد حيضة اخرى لا اللم بعد حيضة ارفع فيها الطلاق ١٣ نياره سنة قوله قوله وقد نقل بهسنا لان لو قال لغيره ادخل بها انت طالق ثلث السنة يقع في الحال واحدة سواء كانت ما نعتنا او طاهرة وتتعلق الشائخ بالتزوج ثانيا والثالث بالتزوج ثالثا لان الطلاق السنة المترتب في حق غير المقول بها لا يتصور الا على هذا الوجه ١٣ ما شئير طاهر بعد رجعتها تعالى

سنة قوله قوله للوقت وذلك لان التبادر من السنة الطلاق الذي في مقابلة الرجعة واذا تبادر منه ذلك تبادر لام الوقت ولان عمل الام على العمل تكلف بحسب المعنى ١٣ سنة قوله قوله مثل فظ من اشلام رجوعها لو كانت ان احتمال رجوعها ممنوعة عمل على ما هو التبادر والافان سنة اولها لم يرد خلاف الواضع فانهم يقولون لا يبع الثلث وفسه ١٣ سنة قوله او من ذوات الاشهر مطلق العام على الامس وان كان يجوز رجوع الواضع رجوعه بحدوث الويل والى ان يجعل بينه والواضع ١٣ سنة قوله على ما بينا اشارة الى ما ذكر قبله ووجه قوله ان الشهر في حقها ما تمام الحيض ١٣ سنة قوله ومن مردد في تيمم الواقع في الراجح الوقت فلما اوردت وذكرها لظروف تذكرها لظروف واذا نوى المثل بطل تيمم الوقت فبطل تيمم الواقع فيرجح ان يطل بان يطلان المستصحب فيجب بطلان المستصحب فلا يبع نية الثلث بخلاف ما اذا ذكرنا لان الثلث مذكور في بيان وضع نية ١٣ نياره سنة قوله فصل ما ذكر في الاصل في تزوية الطلاق طلاق السنة وذكر ايضا ما يقابل من طلاق البهتة تحقيقا للمقابل لا اما ان شرع في بيان انواع الطلاق التي تقع اولها تقع وما يملك به كل الورد والى ملك ١٣ نياره سنة قوله قوله ولذا كان ما قلنا المراد بالعاقل من تزوية على عملة الاثر ووجه التميز فخرج العلم ١٣

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمرص ابنك فليراجعها وكان قد طلقها في حالة الحيض متفق عليه من حديث ابن عمر مطولا ١٣ له واللفظ للبخاري قال ابو داود الاحاديث كلها على خلاف هذا يعني انها حجت عليه تطليقة وقد رواه البخاري مصححا بذلك وسلم نحوه لكن لم ينفرد ابو الزبير فقد رواه عبد الوهاب الخشعي عن عبيد الله عن نافع ابن عمر قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر لا يعتد بذلك اخرجه محمد بن عبد السلام الخشعي عن بندي عنه واسناده صحيح لكن يجعل قوله لا يعتد بذلك على معنى انه خالت السنة لا على معنى ان الطلقة لا تحسب جميعا بين الروايات القوية والله اعلم ١٣ تلخيص ١٣

بأنها ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون ولا زهلية بالعقل المميز وهما عديم العقل والنائم عديم الاختيار وطلاق المكره واقع خلافاً للشافعي وهو يقول ان المكره يجامح الاختيار وبه يعتبر التصرف الشرعي بخلاف الهائل لانه مختار في التكلم بالطلاق ولنا انه قصد ايقام الطلاق في منكوحة في حل اهلتيه فلا يعرى عن قضيته دفعا لما حجتهم اعتبارا بالباطم وهذا لانه عرف الشرع واختار هو بها وهذا آية القصد والاختيار لانه غير راض بحكمه وذلك غير محل به كالهائل وطلاق السكران واقع اختيار الكرخي والطحايي انه لا يقع وهو احد قولي الشافعي لان صحة القصد بالعقل وهو زائل العقل فصار كزواله بالنفخ والدماء ولنا انه زال بسبب هو معصية فنجعل باقيا حكاما جزا له حتى لو شرب فصدق وزال عقله بالصداع نقول انه لا يقع طلاقه وطلاق الاخرس واقع بلاشارة لانها صارت معهودة فاقامت مقام العبارة دفعا للحاجة و ستأتيك وجوه في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى وطلاق الامة ثنتان حرمان زوجها او عبدا وطلاق الحرثة ثلثا حرا كان زوجها او عبدا وقال الشافعي عدد الطلاق معتبر بحال الرجال لقوله عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة نفق الرجل والحرث والامانة

١٤ قوله كل طلاق انزلت حديثه ضرب واماره المصنف في المبرم بلغة المعنوه عن المجنون واخرج الترمذي عن ابن هزيمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق باطل الاطلاق المعنوه الغلوب على عقله حتى قال هذا حديث لا يروى في الاصل وهو ضعيف فذهب الحديث الصحيح ورد في ابن ابي شيبة في مصنف من ابن عباس قال لا يجوز طلاق الصبي حتى ١٢ ثم روي في ١٣ قوله بائنه نافذ وانما شرطه ان لا يات به ١٣ عبد الغفور **١٥** قوله دفعا لما جازى ويمنع من التمسك من التمسك او تلف المعنوه عبد الغفور **١٦** قوله وطلاق السكران المراد من السكران في هذا المقام من له نهاية السكر حتى ان لا يعرف الا من من السام **١٧** عبد الغفور **١٨** قوله فصار كزواله بالنفخ هذا يعني على ما ذهب اليه المتقدمون من ان الكليس معصية ولكن المشاخرين ذهبوا الى انه حرام من غير كسر **١٩** ما شير عبد الغفور من الشرط **٢٠** قوله بالنفخ بالنفخ بالغ ضرب برك كرمين درخت خراسان في احوال من ست واكر جرتا من بنو اهدكج ضرب برك كرمي بركي يكون ياشد بكونه ليس در استعمال الطابع احوال خراسان ست واين برك واكر بعض مردم باب ساينده مي نوشند الهارد فتمت برك ميكون بندي بنج اذ رساله سر مرات صاحب رشيدى ١٣ غياث **٢١** قوله ان لا يقع طلاق لان الصراع ليس من اولادهم **٢٢** عبد **٢٣** قوله الطلاق بالرجال قلت غريب مرفوعا وراه ابن ابي شيبة في مصنف موقوف على ابن عباس وراه الطبراني في معجم موقوف على ابن مسعود **٢٤** قوله بالرجال ولا يعني ان التبادر من اذ صلا الاشارة فيكون ما علم ان مراتب الطلاق تتفاوت بتايد البرية والبرية من ايضاع الطلاق والالكان للرجال بدل بالرجال كما لا يخفى على المتدرب في التزاوي **٢٥** عبد

الدرر البهية في تصحيح احاديث الهداية

حديث كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمجنون لم اجدها وانما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس موقوفا لا يجوز طلاق الصبي واخرجه عن علي باسناد صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعنوه وروى هذا مرفوعا عن ابى هريرة اخبره الترمذي وفي اسناد عطاء بن عجلان وهو متروك وروى عبد الرزاق من وجه اخر عن علي لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم وفي الباب عن عائشة مرفوعا الاطلاق وكا عناق في اخلاق اخرجه ابو داؤد وصححه الحاكم وفي الموطا عن ابن عمرو وابن الزبير انهما قالا في الاكراه ليس يطلق وروى البيهقي عن عمرانه مرد طلاق المكره ولابن ابي شيبة عن ابن عباس ليس للمكره طلاق واخرجه عن علي وعمرو وابن الزبير وعمرو بن عبد العزيز والحسن وعطاء و الضحاك ويعارضه ما روى القليل عن صفوان ابن عمرو الطائي ان رجلا كان نائما فقامت امرأته فاخذت سكينها فجلست على صدره فقالت لتطلقني ثلاثا ولا ذبحناك فطلقها ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال لا تقول في الطلاق واخرجه من وجه اخر عن صفوان الطائي عن رجل من الصحابة ان رجلا كان نائما قال البخاري صفوان في طلاق المكره منكر الحديث وروى عبد الرزاق عن ابن عمرانه اجازة طلاق المكره وعن الشعبي والنخعي وابى قلابية والزهرى وقتادة انهم اجازوه واخرجه ابن ابي شيبة عن الثلاثة الاولين وابن المسيب وشريح فصل اخرجه ابن ابي شيبة ان عمرا اجاز طلاق السكران بشهادة نسوة واخرجه عن عطاء ومجاهد وابن سيرين والحسن وابن المسيب وعمرو بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والنخعي والشعبي والزهرى قالوا لا يجوز طلاقه وعن الحكم ان كان في سكر من الله فليس طلاقه بشيء وان كان من الشيطان فطلاقه جائز وعن عثمان انه كان لا يجيز طلاق السكران

وعن جابر بن زيد وعكرمة وطاوس نحو **١٣** حديث الطلاق بالرجال والعدة بالنساء لم اجدها مرفوعا واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عباس باسناد صحيح واخرجه الطبراني عن ابن مسعود موقوفا واخرجه عبد الرزاق موقوفا ايضا على عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس وروى عبد الرزاق والطبراني عن اقر سلمة ان غلاما لها طلق امرأة له حرة تطليقتين فقد حرمت عليه وعدة الحرة ثلث حبس والامة حبستان اخرجه مالك عن نافع عنه

له وخرج البخاري في تليقاته عن علي وروى ايضا عن عثمان انه قال ليس لمجنون ولا لسكران طلاق **١٤** فتح القدير **١٥** اخرجه الحاكم من طريق محمد بن عبيد بن ابي صالح وقال على شرط مسلم قال الذهبي كذا ومحمدا لم يصح به مسلم وقال ابو حاتم ضعيف واخرجه ايضا من طريق نعم بن حماد قال الذهبي نعيم صاحب منكر **١٦**

بالنساء ولان صفة المالكية كرامة والادمية مستدعية لها ومعنى الادمية في الحراكمل فكانت ما ليته ابغ واكثر
لنا قوله عليه السلام طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان ولان حل المحللة نعمة في حقها والرقق اشر في تنصيف
النعم لان العقد لا يتجزى فتكامل عقدتان وتاويل ما روى ان الايقاع بالرجال اذا تزوج العبد امرأه باذن مولاه
وطلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته لان ملك النكاح حتى العبد فيكون الاسقاط اليه دون المولى

باب ايقاع الطلاق

الطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي
هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحا وانه يعقب الرجعة بالنص ولا يقتصر الى النية
لانه صريح فيه لغلبة الاستعمال وكذا اذا نوى الابانة لانه قصد تعيين معلقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه ولو نوى
الطلاق عن وثاق لم يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لا يحتمله ولو نوى به
الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق لرفع القيد وهو غير مقيد بالعمل
عن ابي حنيفة انه يدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه يستعمل للتخلص ولو قال انت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون
طلاقا الابانية لانها غير مستعملة فيه عرفا فلم يكن صريحا قال ولا يقع به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك قال
الشافعي يقع ما نوى لانه محتمل لفظه فان ذكر الطالق ذكر الطلاق لانه اكثر من ذلك قال

ابوداؤد الرمزي وابن ماجه عن عائشة من البني على المير عبد الله على ارض سلم قال سئل طلاق الامة تطلقتان وقروها حياضتان انتهى ١٢
الجنس يكون طلاق الامة التي قسمت المرتنتين وفيه نزاع ١٣ **قوله** لان العقد الا للربا بالعقده المطلقة الملقا لاسم السبب على السبب بين ان الطلاق يفتقر
يقتضى على الحل وحلها على النصف من حل المرة يقتدر بعقد النكاح لان الطلاق لا يتجزى فيحل من طلقين مزدوة ١٤ **قوله** وتاديل ما روى ان الرجل ان تيسر يتصل
على انشأه تلتك بذا السلام جرى مجرى العادة اذ نكاح المرأه لا يكون مع طول الحرة منه وبنها نادوا ورقرع ١٥ **قوله** ان الايقاع بالرجال اى هو محتمل لمجاز ان يراد
ايقاع الطلاق او ايقاع الطلاق والمراد الاول بقرينه ما روى ١٦ **قوله** باب ايقاع الطلاق لانه اصل الطلاق وهو من ايقاعه في ان تزوجه ١٧
قوله الطلاق اى الفاظ لوج به الطلاق باللفظ وانما لولت العيازة لان العزم والى كانه يمتنع لالفاظ ١٨ **قوله** ولا يعقب الرجعة
اى يصحبها ولية لم يقل بوجها و علم ان للصرح حكيم اهد بها اذ لا يستباح الى الفرية وتاثيرها اذ طلاق يصح به الرجعة من غير تجديد النكاح ١٩ **قوله** بالنس وهو قوله
تعالى وجعلت لهن احق بردين ساه بسلايد الطلاق وهو الزوج وان قيل لفظ الرد مشعر بزوال الملك قلنا جعلنا الرد مجازا بقرينه قوله فاساك معروف او تسرع باصان
اذ الاساك لا يصور الا بقاء الملك ٢٠ **قوله** لانه لا يسهل ان الشارع اعتبر في الطلاق ان يحصل البيوتة بمضى العدة حيث قال او تسرع باصان وهو
البيوتة في الحال ٢١ **قوله** من وثاق بغير الولد وهو القيد والكسرية لانه لم يرد في القضاء اى لم يصدق وتيقنته وبت الرسل تدريها وتولد وذا يقع به الطلاق الرجعي اى
٢٢ **قوله** من وثاق بغير الولد وكسر اللسان واللفظ افع يبنى لولوى الطلاق عن قديم ليعقد قضاء ٢٣ **قوله** لانه محتمل بسلامة ما اذا لم يحتمل العيازة
كما اذا قال طلاقها فان وثاقتا وانما كلامه بغير نص فصار نية كما نية ٢٤

٢٥ **قوله** لان الطلاق الرجعي انما يقع بانقضاء العدة فيرد عليه ولو نوى
الطلاق عن وثاق لم يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لا يحتمله ولو نوى به
الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق لرفع القيد وهو غير مقيد بالعمل
عن ابي حنيفة انه يدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه يستعمل للتخلص ولو قال انت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون
طلاقا الابانية لانها غير مستعملة فيه عرفا فلم يكن صريحا قال ولا يقع به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك قال
الشافعي يقع ما نوى لانه محتمل لفظه فان ذكر الطالق ذكر الطلاق لانه اكثر من ذلك قال

ابوداؤد الرمزي وابن ماجه عن عائشة من البني على المير عبد الله على ارض سلم قال سئل طلاق الامة تطلقتان وقروها حياضتان انتهى ١٢
الجنس يكون طلاق الامة التي قسمت المرتنتين وفيه نزاع ١٣ **قوله** لان العقد الا للربا بالعقده المطلقة الملقا لاسم السبب على السبب بين ان الطلاق يفتقر
يقتضى على الحل وحلها على النصف من حل المرة يقتدر بعقد النكاح لان الطلاق لا يتجزى فيحل من طلقين مزدوة ١٤ **قوله** وتاديل ما روى ان الرجل ان تيسر يتصل
على انشأه تلتك بذا السلام جرى مجرى العادة اذ نكاح المرأه لا يكون مع طول الحرة منه وبنها نادوا ورقرع ١٥ **قوله** ان الايقاع بالرجال اى هو محتمل لمجاز ان يراد
ايقاع الطلاق او ايقاع الطلاق والمراد الاول بقرينه ما روى ١٦ **قوله** باب ايقاع الطلاق لانه اصل الطلاق وهو من ايقاعه في ان تزوجه ١٧
قوله الطلاق اى الفاظ لوج به الطلاق باللفظ وانما لولت العيازة لان العزم والى كانه يمتنع لالفاظ ١٨ **قوله** ولا يعقب الرجعة
اى يصحبها ولية لم يقل بوجها و علم ان للصرح حكيم اهد بها اذ لا يستباح الى الفرية وتاثيرها اذ طلاق يصح به الرجعة من غير تجديد النكاح ١٩ **قوله** بالنس وهو قوله
تعالى وجعلت لهن احق بردين ساه بسلايد الطلاق وهو الزوج وان قيل لفظ الرد مشعر بزوال الملك قلنا جعلنا الرد مجازا بقرينه قوله فاساك معروف او تسرع باصان
اذ الاساك لا يصور الا بقاء الملك ٢٠ **قوله** لانه لا يسهل ان الشارع اعتبر في الطلاق ان يحصل البيوتة بمضى العدة حيث قال او تسرع باصان وهو
البيوتة في الحال ٢١ **قوله** من وثاق بغير الولد وهو القيد والكسرية لانه لم يرد في القضاء اى لم يصدق وتيقنته وبت الرسل تدريها وتولد وذا يقع به الطلاق الرجعي اى
٢٢ **قوله** من وثاق بغير الولد وكسر اللسان واللفظ افع يبنى لولوى الطلاق عن قديم ليعقد قضاء ٢٣ **قوله** لانه محتمل بسلامة ما اذا لم يحتمل العيازة
كما اذا قال طلاقها فان وثاقتا وانما كلامه بغير نص فصار نية كما نية ٢٤

الدرية في تخريج احاديث الهدية

حديث طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان ابوداؤد والترمذي وابن ماجه عن عائشة مرفوعا طلاق الامة تطلقتان وقروها
حيضتان وصححه الحاكم وفيه مظاهرين اسلم وهو ضعيف وقال الخطابي الحديث حجة لاهل العراق ولكن اهل الحديث ضعفوه
ومنهم من تأوله على ان يكون الزوج عبدا انتهى وروى الدار قطني من طريق يزيد بن اسلم قال سئل القاسم بن محمد عن عداة الامة
فقال الناس يقولون حيضتان وانما لانعلم ذلك في كتاب ولا سنة انتهى واسناده صحيح وهو يبطل حديث القاسم بن محمد عن عداة الامة
القاسم بن محمد في الباب عن ابن عمر اخبره ابن ماجه والدار قطني مرفوعا واسناده ضعيف وهو في الموطا موقوف كما تقدم وروى
الباب عن ابي الحسن بن نوفل انه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحتها مملوكة فطلقها تطلقين ثم عتقها بعد ذلك هل يصلح له
ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبره الاربعة الا الترمذي وعن عمر قال يتكلم العبد امرأتين ويطلق
تطلقين وتعد الامة بحيضتين وان لم تكن تحيض فشهدين او شهرا ونصفا ١٢

العدديه فيكون نصاً على التفسير ولنا انه نعت فرد حتى قيل للمثنى طالقان ولثلث طواق فلا يحتمل العدد لانه
 ضده وذكر الطالق ذكر طلاق هو صفة للمرأة لا لطلاق هو تطبيق والعدد الذي يقترون به نعت المصدر
 محذوف ومعناه طلاقاً فثالثاً كقولك اعطيتك جزيلاً ولو قال انت طالق او انت طالق الطلاق
 او انت طالق طلاقاً فان لم تكن له نية او نوى واحدة او اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلثاً فثلث ووقوع

الطلاق باللفظة الثانية والثالثة ظاهر لانه لو ذكر النعت وحده يقع به الطلاق فاذا ذكره وذكر المصدر معه وان يزيد
 وكادة اولى واما وقوعه باللفظة الاولى فلان المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال رجل عدل اي عادل فصار بمنزلة
 قوله انت طالق وعلى هذا لو قال انت طالق يقع الطلاق به ايضاً ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعياً ما بينا انه
 صحيح الطلاق لغلبة الاستعمال فيه وهم نية الثلث لان المصدر يحتمل العموم والكثرة لانه اسم جنس فيعتبر
 يسانس اسماء الاجناس فتتأول الادنى مع احتمال الكل ولا تصح نية الثلثين فيها خلافاً لفرقوه يقولون ان الثلثين
 بعض الثلث فلما صح نية الثلث صح نية بعضها ضرورة ونحن نقول نية الثلث انما صحمت لكونها جنساً حتى
 لو كانت المرأة امة تصح نية الثلثين باعتبار معنى الجنسية اما الثلثان في حق الحرة عدداً واللفظ لا يحتمل العدد وهذا
 لان معنى التوحيد مراعى في الفاظ الوحدان وذلك بالفريضة او الجنسية والشئ بمعزل منهما ولو قال انت طالق الطلاق
 وقال اردت بقولي طالق واحدة ويقولى الطلاق اخرى يصدق لان كل واحد منهما صالح للايقاع فكانه قال انت طالق
 وطاق فقطم رجعيان اذا كانت مَدْخُولاً بها واذا اضاف الطلاق الى جملتها او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق لانه
 اضيف الى محله وذلك مثل ان يقول انت طالق لان التاء ضمير المرأة او يقول رقبته طالق او عنقك طالق او رأسك
 طالق او روحك او بدنك او جسدك او فركك او وجهك لانه يعبر بها عن جميع البدن اهما الجسد والبدن فظاهر و

له قوله فلا يحتمل العدداً يصلح ويسلم على نفي اعادة الثلث بقول انت طالق لما سياتي ان الثلث في حق
 المرأة والثلثين في حق الامر كل الجنس وكل الجنس فرداً واحداً صحمت نية الثلث من هلق نفسك ١٣ البهادر ٢٥ قوله لا يطلق الزوجان المحتمل للتعذر وانما
 هو الطلاق الذي هو فعل الزوج وهو التطلق وان غير ذلك كقولك بقرت بقرتك بالاعتقاد لا يتقبل النية لانه ليس بلغوا فيها وراعي الجمع الكلام والنية انما تقع في المفنوط واما
 الطلاق الذي هو صفة المرأة بمعنى ان الطلاق قولاً لا يحتمل التعذر لان الطلاق انما يكون من القيد ولا قيد في المرأة الا واحد فلا يتصور فيه الا طلاق واحد بهذا الية في نطقه فان
 المذكور في التطبيق الذي هو فعل الزوج وان يحتمل التعذر ١٣ البهادر ٢٥ قوله فصار بمنزلة الجمع قولك انت طالق اما بإعادة الاسم من المصدر اي انت طالق واما بغير
 المعنات اي ذات طلاق واذ انوى الثلث يحمل على النفا في تحقيقاً لا نوى والاصل الاول اذا لماز اهدون من العذت ١٣ البهادر ٢٥ قوله وعلى هذا لو قال الاى جعل
 المصدر بمعنى الفت كما في صودة المعروف يقع في صودة المكل لا يحتمل العذت ١٣ البهادر ٢٥ قوله فتشاوروا الفتك نعم ولكن المصدر الذي هو صفة الزوج بمعنى التطلق لا المصدر
 الذي هو صفة المرأة المذكور في انت الطلاق في صفتها لا صفتها فلا يتقبل نية العزم كيف دلوج نية فيها يصح في قولك انت طالق ايضاً لانها ذكرت الطلاق الذي هو صفة المرأة ١٣ البهادر ٢٥
 قوله صحمت نية بعضها لان صحيح اعادة الكل وهو صفة صدق الجنس وهو موجود بالنسبة الى الثلثين ١٣ ما سيشية طاعة الغفور رحمة الله تعالى ١٣

٢٥ قوله وذلك بالنية الواحدة والجنس هو الواحد والجنس من حيث ان كل واحد من الجنس من حيث الوجود في الخارج وذلك لان الجنس وان كان لو بغير تمام في كل فرد فهو
 بغير تمام لان الوجود في فرداً واحداً هو الجنس وكل في الخارج جميع الوجودات الخارجية والكل من حيث هو كل واحد فاما الافراد المتمثلة فليس لكل الجنس لان حيث صادق عليه لانه ليس صادق على الجميع
 من حيث هو مجموع بل على كل فرداً من حيث هو مجموع وجود الجنس لا لزوجوداً في فرداً واحداً فليس كذلك بل هو من حيث الوجود في الخارج فلا يصح ان يراد باللفظ
 الواحد لوجوب التوحيدي في معنى الفاظ الوحدان فان قلت الثلثان في حق المرأة وان لم يكن كل الجنس حقيقة فهو كل كما لا نرى الثلث الذي هو كل الجنس ولا نرى حكم الكل اجيب بان لكل
 التثني فهو كل ولو اجبر ان ذكر الثلث في حكمه لا اعتبار الحكم في الحكم المتبادر شبهة الشبهة وانها غير مجبرة ١٣ البهادر ٢٥ قوله انت طالق العسلان بارخ على ان ذكرها لا ينسب مصدر لعل مقدر
 او على احتمال ان العسلان لا يفرق بين النسب والارش فيكون فرداً ١٣ البهادر ٢٥ قوله اذا كانت مدخولاً بها اما اذا لم يكن مدخولاً بها فتصح واحدة بانته ١٣ البهادر ٢٥ قوله ادراك
 طالق اني بالغا لانه لو قال الاس ملك طالق لا يطلق ١٣ البهادر ٢٥ قوله من يبيع البدن الا انه يرد البدن المتخلف اذا تكلم من ان البدن قمبر من كل ١٣ البهادر

كذا غيرها قال الله تعالى فتنها ^{شأنها} برقة وقال فظلت ^{انما كانت} اعناقهم وقال عليه السلام لعن الله الفروج ^{منه} على السروج ويقال
 فلان رأس القوم ووجه العرب وهلك روحه بمعنى نفسه ومن هذا القبيل الدر في رواية يقال دمه هدر ^{منه} ومنه
 النفس وهو ظاهر وكذلك ان طلق جزء شأنا ^{منه} مثل ان يقول نصفك او ثلثك طالق لان الجزء الشائع محل لسائر
 التصرفات كالبيع وغيرها فكذا يكون محل الطلاق الا انه لا يتجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة ولو قال يدك
 طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق وقال زفر والشافعي يقع وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به عن جميع
 البدن لها انه جزء متمم بعدد النكاح وما هذا حاله يكون محل الحكم النكاح فيكون محل الطلاق فيثبت الحكم
 فيه قضية للاضافة ثم يسري الى الكل كما في الجزء الشائع بخلاف ما اذا اضيف اليه النكاح لان التعدى متمم
 اذ المحرمة في سائر الاجزاء تغلب الحل في هذا الجزء وفي الطلاق الامر على القلب ولنا انه اضاف الطلاق الى
 غير محله فيلغو كما اذا اضافة الى ريقها وظفرها وهذا ان محل الطلاق ما يكون فيه القيدي لانه يشي عن رفع القيدي
 لا قيدي اليده ولهد الاصح اضافة النكاح اليه بخلاف الجزء الشائع لانه محل للنكاح عندنا حتى تصح اضافة اليه
 فكذا يكون محل الطلاق واختلغا في الظهر والبطن والاطهر انه لا يصح لانه لا يعبر بها عن جميع البدن وان طلقها
^{منه} اذ كان فمرق طالق او يملك طالق ^{منه}

نصف تطليقة او ثلث تطليقة كانت طالقا تطليقة واحدة لان الطلاق لا يتجزى وذكر بعض ما لا يتجزى كذا ذكره
 الكل وكذا الجواب في كل جزء سواء لم يبين او قال لها انت طالق ثلثة انصاف تطليقتين فهي طالق ثلث لان نصف
 التطليقتين تطليقة فاذا جمع بين ثلثة انصاف تكون ثلث تطليقات ضرورة ولو قال انت طالق ثلثة انصاف
 تطليقة قيل يقع تطليقتان لانها طالقة ونصف فتكامل وقيل يقع ثلث تطليقات لان كل نصف يتكامل في نفسها
 فيصير ثلثا ولو قال انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين فهي واحدة وان قال من واحدة
^{منه}

قوله فظلت اعناقهم لها غرضين ولم يرد الاعتاق بينها حيث لم يشك ما منعه ^{منه} ١٢ اعبار ١٢ قوله من اشرا الفروج على السروج قلت غرض من اشرا الفروج ان يرى في الكمال من
 ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ذات الفروج ان يركن السروج ^{منه} ١٢ است ١٢ قوله فلان رأس القوم زيادة تحسية ليدل على استنساخه في حق من استعمل في
 الادمان فممن من باب استعمال الجز، في الكل اذ جعل القوم بمنزلة البدن وذلك الشخص بمنزلة رأس ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله في رواية دوى رواية كتاب الفلانة فانه لكل يد انسان يمسح و
 اشار في كتاب العتاق ان اعنائه الطلاق الى الكمال لا يصح فانه لو قال ذلك جازي ^{منه} وانما قال من هذا القبيل لان القدودي لم يذكر هذا ^{منه} ١٢ است ١٢ قوله دمر بهداى لا يترتب عليه
 قساص ولا يد لا يقال يجوز ان يراد منه الجاهل بالحق لا يقول مسح بذال مني فيما لم يكن يملكه كما فعل بالحق ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله ملل والسر فيه ان الجزء الشائع في حكم الكل لا يترتب
 وجوده ^{منه} ١٢ بعد الفجر ^{منه} ١٢ قوله والطلاق لا يد لا يبر من جميع البدن حتى لو عبر باليد عن الثابت عند قولها بالاعنائه ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله يكون محل الحكم النكاح وهو الاستتاع يكون
 محل الطلاق اي كرفان الطلاق والنكاح انما يقصدان آثارهما ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله قضية لا مانع ^{منه} ١٢ است ١٢ قوله لامانعة الطلاق ^{منه} ١٢ بعد ١٢
 ١٢ قوله تغلب لان المرز في اكثر الاجزاء وفيه اند لو ذكر اكثر الاجزاء وكان يشيخه ان يصح النكاح ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله امر السر القبول لان جزء واحد ما راجع انما والشان طلال
 وهي يصح المسال والحرام غلب الحرام ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله ولا قيدي في القيد في المجموع وذلك القيد مثل عدم الفروج وغيره من الاحكام ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله كذا
 انك ميانه كلكا من العائل عن الاعنائه وتقليد الحرم على البيع واعمال اللذين بالقيد ^{منه} لان اذ اقام الدليل على بعض وهو لا يتجزى فلو لم يرد الى ابطال الدليل ^{منه} ١٢ بعد ١٢
 ١٥ قوله هي طالق ثلثا وهو ظاهر لعدله لانه لا يقابل له ^{منه} انما تجزى ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله لا يملك طالقة ونصف لان كل نصف تطليقة تطليقة ^{منه} ثلثا ثلثا تطليقة
 طالقة ونصف فكانت طالقة ونصف ^{منه} ١٢ بعد ١٢ قوله يكامل الخوذ ^{منه} ان التكامل انما يجب اذ لم يصح النكاح لو جرد اذ لم يكن ^{منه} ١٢
 ١٨ قوله اوما بين واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين ^{منه} الاول بينه والتمارين بحسب اللفظ ^{منه} ١٢ بعد الفجر

الدرية في تخرىج احاديث الهداية

حدديث لعن الله الفروج على السروج ثم اجدها واكتشف استدل به على الفرج عن الاعضاء التي يعبر بها عن جملة الشخص كالوجه
 والذى وجدناه من حديث ابن عباس رفعه نهى ذات الفروج ان يركن السروج اخبره ابن عدى باسناد ضعيف وليس في لفظه
 المقصود ١٢

الى ثلث او مابين واحدة الى ثلث فهي ثنتان وهذا عند ابى حنيفة وقال في الاولى هي ثنتان وفي الثانية ثلث وقال
 زفر في الاولى لا يقع شئ وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس لان الغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية كما لو
 قال بعث منك من هذا الحائط الى هذا الحائط وجه قولها وهو الاستحسان ان مثل هذا الكلام متى ذكر في العرف
 يراد به الكل كما تقول لغيرك خذ من مالي من درهم الى مائة ولا بى حنيفة ان المراد به الاكثر من الاقل والاقول
 من الاكثر فانهم يقولون سئتي من ستين الى سبعين ومابين ستين الى سبعين ويريدون به ما ذكرناه و
 اردت الكل فيما طريقه طريق الاباحة كما ذكرنا والاصل في الطلاق هو المحظر ثم الغاية الاولى لابدان تكون موجودة
 لترتب عليها الثانية ووجودها بوقوعها بخلاف البيع لان الغاية فيه موجودة قبل البيع ولونوى واحدة يد تزويج
 لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب اوله تكن
 له نية قهري واحدة وقال زفر تقع ثنتان لعرف الحساب وهو قول حسن بن زياد ولنا ان عمل الضرب في تكتير الاجزاء
 لا في زيادة المضروب وتكتير اجزاء التطبيق لا يوجب تعددا فان نوى واحدة وثلثين فهي ثلث لانه لا يحتمل له فان
 حرف الواو الجمع والظرف يجمع الى المظروف ولو كانت غير مدخول بها يقع واحدة كما في قوله واحدة وثلثين وان
 نوى واحدة مع ثنتين يقع الثلث لان كلمة في تأتي بمعنى مع كما في قوله تعالى فادخل في عبادي اى مع عبادي
 ولو نوى الظرف يقع واحدة لان الطلاق لا يصلح ظرفا فيلغو ذكر الثاني ولو قال اثنتين في اثنتين ونوى الضرب و
 الحساب فهي ثنتان وعند زفر ثلث لان قضيتها ان يكون اربعا لكن لمزيد للطلاق على الثلث وعندنا الاعتدال المذكور
 الاول على ما بينا ولو قال انت طالق من ههنا الى الشام في واحدة يملك الرجعة وقال زفر هي بائنة لانه وصف

القول من الاسلام ان اسمه بولدي ج زفر على باب الرشيد قال ما تقول لمن قال لامرأة انت طالق مابين واحدة الى ثلث قال تطلق واحدة لان كل كلمة مابين لا تتناول المدة
 فقال ما تقول في الرجل قيل له لمك فقال مابين ستين الى سبعين ويكون ابن تسعة فغير زفر ١٢ عاير ٢٤ قوله لان الغاية الى الثنتين يجسا بين مدخل من والى ١٣ عاير الغفور
 ٢٥ قوله كما تقول الخزي ان السادة الكلام انشبه بالخزي لان العمل على التثنية ١٣ عاير الغفور ٢٦ قوله ان المراد به الاكثر من الاقل ١٤ استعمال التثنية بين والام غير
 صحيح لان يكلف يتقدم الخزي في ظاهر الاستدلال بحيث انهما لا يجزى فيما قال من واحدة الى ثنتين اذ ليس هناك الاكثر من الاقل ١٥ عاير ١٢ قوله الاكثر من الاقل منه اذا كان
 فيها مكد في قول من واحدة الى الثلث وقول من ستين الى سبعين والاقول من الاكثر منه اذا لم يكن فيها ذلك كما في قوله من واحدة الى ثنتين وعلى هذا العراض ساقط ١٢ عاير ١٠
 ١٦ قوله ما ذكرناه اى الاكثر من الاقل بين الستين الاقل من الاكثر اى السبعين بين ما بيننا ١٣ عاير ١٦ قوله لترتب الجلاذ في الاثنية والاثنية قبل الاولى فليده العزوة قلت
 الغاية الاولى ولا عزوة في الغاية الثانية لان ايقاع اثنية يقع بلا ايقاع الاولى فاخذنا فيه بالقياس كذا في ١١ عاير ١٦ قوله ولو نوى في قول من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة
 الى ثنتين واشياها واحدة صدق ويا نية لا تدخل كلامه لا قضاء لان خلاف الظاهر لا ذكرنا ان مثل هذا الكلام يعاد به الاكثر من الاقل والاكل من الاكثر ١٧ عاير ١٦ قوله نوى واحدة
 فان قيل وجب ان يستند كل نية بين مع كما في قوله انت طالق في دوكل الدار ليعاير الكلام عن الاثنية قلت انما يقال في الكلام على الاثنية انى من مدخل من والى ١٣ عاير ١٦ قوله نوى واحدة
 المتعلقة قولنا في دوكل الدار بل يرمي به الكلام التخيير الذي هو انما في التثنية ١٣ عاير ١٦ قوله صرف الحساب وهذا السنن هو التبادر ولو يده ما يقال في الغاية مثل عشرة اذ عرفت في
 عشرة ١٢ عاير ١٦ قوله على العزب بين فليس لرول وعرف وعرف اما في المسومات بين بال طول وعرف فمن فيكون لبيان كنية العزوب ١٣ عاير ١٦ قوله في تكتير
 الاجزاء اصله ان كل العزوب يجزى بعد اجزاء الاكثر فاذا قيل مثلا واحدة في ثنتين كان السنن الواحد يجزى بجزئين اى نصفين وكل منهما واحد اعتبارا واذ قيل واحد في عشرة كان منه
 ان الواحد يجزى بعشرة اجزاء كل جزء واحد اعتبارا ١٣ عاير ١٦ قوله لاني زيادة العزوب اذ حصل من العزوب الزيادة لم من ضرب درهم في مائة العت درهم ثم يعزب ثم تصوره
 والتصوير لا يستلزم وقوع ١٣ عاير ١٦ قوله اجزاء التطبيقية كما لو قال انت طالق عشرة واربعها واربعا لم يقع الواحدة ١٣ عاير ١٦ قوله ليجب ليس المراد من المقارنة
 بل العمدة في الحكم والظرف يقاد المظروف فزعم مقارنته وجمية فكان لفظه في مستفادته بين الواو ١٣ عاير ١٦ قوله سئع الثلث سواء كانت مدخولا بها او لا بل ان احد الصديقين
 لا يصلح عرفا الاخرين والظروف من العمدة فاستقير ١٣ عاير ١٦ قوله سئع قال صاحب الكشاف ليس بينا سئع بيني مع اذ لو كان كذلك لما قيل ولدعني بيني بل في
 الحقيقة اى ادعني في جملة عبادي ١٣ عاير ١٦ قوله على ما بينا من ان عمل العزوب في كنية الاجزاء لاني زيادة العزوب ١٣ عاير ١٦ قوله اى انضمام قال الاجزاء انما يكون
 الهزة اسم ليدل على ليس كذلك بل هو اسم يجمع بين طارا كثيرة واغلبا دمشق ١٣ عاير ١٦ قوله لانه وصفت الطلاق بال طول في حث اذ لو قال طالق طويل يكون رجعا عنه
 فانما يصح بان المقصود من تلك العبارة ليس الطويل فقط بل الطول والعرض فانه اذا طلقا مما يجمع بين الاثنية الواحدة من ههنا الى الشام ولا يبر من وقوع الطلاق بوصف الطول
 والعرض وقوعه بوصف الطول ١٣ عاير ١٦

الطلاق بالطول قلنا لا بل وصفه بالقصر لانه متى وقع وقع في الامكان كلها ولو قال انت طالق بمكة اوفى مكة ففى طالق في الحال في كل البلاد وكذلك لو قال انت طالق في الدار لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان ان عني به اذا ثبت مكة يصدق ديانة لا قضاء لانه نوى الاضهار وهو خلاف الظاهر ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لانه علقه بالدخول ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل لمقارنة بين الشترط والنظر فحمل عليه عند تعذر الظرفية **فصل** في اضافة الطلاق الى الزمان ولو قال انت طالق غداً وقع عليها الطلاق بطول الفجر لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه في اول جزء منه ولو نوى به الاخر النهار صدق ديانة لا قضاء لانه نوى التخصيص في العموم وهو يمتله وكان محالاً للظاهر ولو قال انت طالق اليوم غداً اليوم فانه يصدق بأول الوقتين الذي تقوى به فيصح في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد لانه لما قال اليوم كان تقييداً للمعنى لا يمتثل الاضافة ولو قال غداً كان اضافة والمضاف لا يتجزأ فانه من ابطال الاضافة فلغا اللفظ الثاني والفصلين ولو قال انت طالق في غد وقال نويت الاخر النهار ديتن في القضاء عند ابي حنيفة وقال لا يدين في القضاء خاصة لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد فصار بمنزلة قوله غداً على ما بينا ولهذا يقع في اول جزء منه عند عدم النية وهذا لان حذف في واثباته سواء لانه ظرف في الحالين ولا يي حنيفة لانه نوى حقيقة كلامه لان كلمة في للظرف والظرفية لا تقتضى الاستيعاب وتعين الجزء الاول ضرورة عدم المزاحم فاذا عين الاخر النهار كان التعيين القصدى اولى بالاعتبار من الضروري بخلاف قوله غداً لانه يقتضى الاستيعاب حيث وصفها بهذه الصفة مضافاً الى جميع الغد نظيرة اذا قال والله لا صوم من عمري ونظير الاول والله لا صوم من عمري وعلى هذا الدهر وفي الدهر ولو قال انت طالق امس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء لانه اسنده الى حالة معهودة منافية لما لكية الطلاق فيلغو كما اذا قال انت طالق قبل ان اخلق ولانه يمكن تصحيحه اخباراً عن عدم النكاح او عن كونها مطلقة بتطليق غيره من الازواج ولو تزوجها اول من امس وقع الساعة لانه ما اسنده الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخباراً ايضا فكان انشاء والانشاء في الماضي انشاء في الحال فيقع الساعة ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع

له قوله لا يتخصص بمكان دون مكان فوعى في بعض الاجاز استلزم وقوعه في المكان ١٢ عميد
 له قوله مقارنة الإمامة من الاصل هو الطهرت والذوال لا يصح ان يكون ظرفاً والشرط مناسب له حمل عليه ١٣ عميد ١٤ قوله حمل عليه ضار قوله في دخولك بين الشرط وقتك على الدخول ١٥ طاهره اورد له قوله فمثل ان شرع في باب ايصاح الطلاق اورد فيه ضموماً لانه من اضافة الطلاق فوعى في كسبه ١٦ انهاره ١٧ قوله لانه نوى الاضافة التخصيص في العموم كما لو قال لا اكل طعاماً ونسيت طعاماً دون طعام ١٨ كافي ١٩ قوله قلنا اللفظ الثاني اذا عزم من ان لا يعمل خلافه الطلاق آخر ابي حنيفة باذنه ان الى نقد يراد طالق والاصل خلافه فلا يصح ان يبرم موشح الضرورة ٢٠ عن ابي حنيفة قوله على ما بينا الاشارة الى قوله لا نوى التخصيص في العموم وهذا يحمل من اضافة الظاهر ٢١ انهاره ٢٢ قوله بخلاف قوله هذا الاذلة في ان قوله هذا ظرف ضرورة لان الظرفية تثبت فيه لا بلغظ يدل عليها وفي قوله في غد بلغظ يدل عليها كما ثبت بدو كذا في الشرح وفيه ان يقتضى ان لا يصح نية آخر النهار في قوله هذا ما في بيده وبين الله تعالى ايضا لان ما ثبت بدون اللفظ لا يحمل الية الارى ان لا يصح نية التخصيص في المقتضى لا اذ ان لا قضاء لانه ليس بلفظ ٢٣ البه اد ٢٤ قوله الى ماله معهودة الاذلة يشك بان المذكور هنا هو امس والامسية لانت في ما كره الطلاق ان المنان لها كونه قبل الزوج وان غير مذكور ٢٥ البه اد ٢٦ قوله ولا يمكن تصحيحه اخباراً لانه خبر بصحة وانما جعل انشاء لتعذر جعل خبراً لانها اذ كانت حقيقة اخباراً لا يعمل انشاء كذا في الكافي ٢٧ ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله تعالى ٢٨ قوله ولا يمكن تصحيحه اخباراً لانه في حق نفسه ولا في حق غيره ٢٩ البه اد

سئى لانه اسنده الى حالة منافية فصار كما اذا قال طلقك وانا صبي وانا ثم اويهم اخبارا على ما ذكرنا ولو قال انت تطلق
 مالم اطلقك او متى لم اطلقك ومتى مالم اطلقك وسكت طلقته لانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التطلق
 وقد وجد حيث سكت وهذا لان كلمة متى ومتى ماصريح في الوقت لانها من ظروف الزمان وكذا كلمة مالم يطلق
 قال الله تعالى مادمت حياى وقت الحيوة ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت لان العهدة لا يتحقق
 الا بالياس عن الحيوة وهو الشرط كما في قوله ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت عند ابي حنيفة ^{فان قلت} لو قال انت طالق

اذ لم اطلقك او اذا مالم اطلقك لم تطلق حتى يموت عند ابي حنيفة ^{فان قلت} لو قال تطلق حين سكت لان كلمة اذا الوقت قال
 الله تعالى اذا الشمس كورت وقال قائلهم **شعور** واذ تكون كرهية ادعى لها: واذ ايجاس الجحس يدعى جتدبه
 فصار بمنزلة متى ومتى ما ولهذا لو قال لامرته انت طالق اذا شئت لا يخرج الامر من يدها بالقيام من المجلس كما في
 قوله متى شئت ولاي حنيفة ^{انه يستعمل في الشرط ايضا قال قائلهم شعور واستغن ما اعناك ربك بالغنى: واذ}
 تصبك خصاصة فتجمل: فان اريد به الشرط لم تطلق في الحال وان اريد به الوقت تطلق فلا تطلق بالشك و
 الاحتمال بخلاف مسالة المشية لانه على اعتبار انه للوقت لا يخرج الامر من يدها وعلى اعتبار انه للشرط يخرج
 والامر صار في يدها فلا يخرج بالشك والاحتمال وهذا الخلاف فيما اذا لم تكن له نية اما اذا نوى الوقت يقع في
 الحال ولو نوى الشرط يقع في اخر العمران اللفظي يحتملها ولو قال انت طالق مالم اطلقك انت طالق فربي طالق هذه

التظليقة معناه قال ذلك موصولا به والقياس ان يقع المضاف فيقعان ان كانت مدخولا بها وهو قول زفر لانه
 وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله انت طالق قبل ان يفرغ منها وجه الاستحسان ان زمان البرمستنة
 عن اليمين بدلالة الحال لان البر هو المقصود ولا يمكنه تحقق البدلان يجعل هذا القدم مستثنى واصله منخلف
 لا يسكن هذه الدار فاشتغل بالنقطة من ساعته واخواته على ما ياتي في الايمان ان شاء الله تعالى ومن قال مرة

له قوله اوبع اخبارا لانه انما قلت متى اسكن التبعح وجب ان لا يلحق تبيين الوجه الثاني وهو التبعح
 اجبا نكحت قلت انت طالق انشاء اخبارا صيغة فالاعاد بالنظر اكون اخبارا ١٢ الهدى **له** قوله مادمت حيا قال الشرط كما في حكاية من عصى وادمى
 بالصلوة والاكولة مادمت حيا اى مدة ودوام حيا **له** قوله الاباياس عن الحيوة وكوني زمان لا يسع فيه تمام انت طالق ١٢ عهده **له** قوله وموتها بمنزلة
 مودة اى يقع الطلاق قبل موتها ايضا هو الصحيح احتراز عن رواية النوادر فانه قال في النوادر لا يقع الطلاق بموتها لان الزوج قادر على الايقاع كما اذا قال ان لم ادمس
 العارفات طالق يقع الطلاق بجمته ولم يقع بموتها يمكن دخول العارفات يتحقق الياس فلا يقع ١٢ نهاية **له** قوله اذا الشمس كورت التكمير
 ودم **له** قوله ما يرد به حاله منه وجود باب منوبه بالقرينة ما بعد ما يقع قوله واذ النجوم اكعدت ١٢ عهده **له** قوله وقال قائلهم انا انى الضمير العسب
 ليبرشا هذا ١٢ عهده **له** قوله واذ يكون لمهين المعنى قائلة وقال الكافي قاله عترة العيسى وليس صحيح وعزاه سيبويه الى رجل من مدح وقال ابو رباح شمس قائلة
 بما ١٢ مرة او حش من مرة قائلة كليب **له** قوله ابن العزلى ان المرسل من بنى عهده ماتت قبل الاسلام حش ما تدهام وكشيت هذا البيت مع بيان انفسه واعرله ذكرت
 في الكتاب الذى مشتهر ومشتهر بالمفاصل الخيرية في شرح شوهد شرح الفقيه ١٢ نهايه **له** قوله لا يخرج الامر من يدها لانه لو كان يمين ان يخرج الامر من يدها بالقيام عن
 المجلس كما في ١٢ مناهير **له** قوله واستغن الاستغناء من الخن بالقرينة كرهى ودمستاه ما اعناك ربك بالغنى متعلق بقوله اعناك والاصامة بربيدن وانفصاحة
 بالفتح ورد في قول فليل انما بالجم كاختاره صاحب التنوير فالقن اظهر من نفسك بالترزين والتكلف الجليل كيدا يقف على احوالك انى ساد وكل الجليل وهو التزم الغلاب
 تشددا كما قال على القسارى ولما بالجار الهللة فموسن التحمل اى احتمال المشية كذا في المصراع ١٢ قرالا قمار لوزان اوارس **له** قوله فلا تطلق بالشك والاحتمال لان الطلاق
 منبذوع وهو بمرور واقع لا يقع بالشك لان الشك باليقين لا يقع بالشك بخلاف مسالة المشية فان امرها فرض اليقينية التوضيح تعلقا بالشك لا يزول ١٢ عهده الغفور
له قوله لا يخرج الامر من يدها بالقيام عن المجلس لانى حش كقولنا لا يخرج الامر من يدها لانه لو كان يمين ان يخرج الامر من يدها بالقيام عن
 الوقت والحق يتجه بالجلس والاصار بهد فلا يخرج بالشك ١٢ طاله الهدى ودمر الشرط **له** قوله واخواته وبنى نحو قوله لا يسع فيه هذا الثوب و بنى
له قوله وموتها لانه اذا قال ذلك مفصلا وقتا قياسا واستحسانا لا يدر الزمان السان عن التطلق ١٢ مناهير **له** قوله واخواته وبنى نحو قوله لا يسع فيه هذا الثوب و بنى
 لا يسر اذ لم يركب هذه الباية وهو كغيره في الحال ودل منها لا يحنث وان كان اللبس التقليل والركب التثليل لو جهد وقت اشتغاله بالزنى ١٢ نهايه

يوم تزوجك فانت طالق فتزوجها ليلا طلقت لان اليوم يذكر ويراد به بياض النهار فيحمل عليه اذا قرن به بفعل
 يمتد كالصوم والامر بالبدلانه يراد به المعيار وهذا اليق به ويذكر ويراد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومنزلهم
 يومئذ دبره والمراد به مطلق الوقت فيحمل عليه اذا قرن بفعل لا يمتد والطلاق من هذا القبيل فينتظم الليل والنهار
 ولو قال عنيت به بياض النهار خاصة دين في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه والليل لا يتناول الا السواد والنهار لا
 يتناول الا البياض خاصة وهو اللغة فصل ومن قال لامرأته انامك طالق فليس بشئ وان نوى طلاقا
 لو قال انامك بائن او عليك حره تنوى الطلاق في طالق وقال الشافعي يقع الطلاق في الوجه الاول ايضا اذا نوى
 لان ملك النكاح مشترك بين الزوجين حتى ملكت المطالبة بالوحي كما يملك هو المطالبة بالتمكين وكذا الحل
 مشترك بينهما والطلاق وضع لان التهما فيصير مضافا اليه كما يصير مضافا اليها كما في الابانة والتعريض ولان الطلاق والالة
 القيد وهو فيها دون الزوج الا ترى انها هي المتنوعة عن التزوج بزوجه واخره والخروج ولو كان لازالة الملك فهو عليها
 لانها مملوكة والزوج مالك ولهذا اسميت منكوحه بخلاف الابانة لانها لازالة الوصلة وهي مشتركة وبخلاف التزوج
 لانه لازالة الحل وهو مشترك فصحت اضافتها اليها ولا تصح اضافة الطلاق اليها ولو قال انت طالق واحدة اولاد
 فليس بشئ قال رضي الله عنه هكذا ذكر في الجامع الصغير من غير خلاف وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف اخر
 وعلى قول محمد وهو قول ابي يوسف اولاد تطلق واحدة رجعية ذكر قول عمر في كتاب الطلاق فيما اذا قل لامرأته انت
 طالق واحدة ولا شئ ولا فرق بين المسألتين ولو كان المذكور ههنا قول الكل فعن محمد روايتان له انه ادخل
 الشك في الواحد لثول كلمة او بينهما وبين النفي فيسقط اعتبار الواحده ويبقى قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق

الاقرن بفعل يترجم الحامل ان الطرف النسوي يكون ميبا لفاذا كان الفضل الذي يتعلق به الطرف عمدرا كان المناسب ان يحل شئ يعبر معياره وهو الزنا في جملة
 بناءوا اذا لم يكن متزايا يصح ان يحل الزنا مع ميبا لا يحل على المطلق لان ميبا مشتركه وان التحقيق ان امتداد الفعل وعدمه ان يربوا بالنظر الى مقتضى الطرف لا بالنظر الى مقتضى
 المير للطرف واعرف يظهر ايضا ان الامتداد اليه والمتعلق متوافقين بحسب الامتداد وعدمه ١٣ عهد له قوله ومن لم يولد من ذراعه ابن ابي مائة والواشع من سعيد بن
 جبير في قوله تعالى ومن يولد يومئذ دبره قال يوم يولد مضمنا لا يخرج من البطن يعني مستورا ويراد به المكرة على المسلمين او يخرج الى الفريسي او يمتد الى الامه من بئر بركة فبعضه يعني
 استورا جوا استخفا من الله وما داه جهنم وبئس المصير لهذا اليوم بعد زمانه كان شدة على المؤمنين ليقتلوا ابا بكر بن ١٣ وغيره ومنشور العلامة جلال الدين السبكي ٢ عهد له قوله
 والطلاق من هذا القبيل يترجم على المراد بالفضل القرون هو العاقل دون المعنات اليه ١٣ الهداد عهد له قوله لان نوى حقيقة كلامه اشارة الى ان نوى حقيقة الكلام يصدق
 قضاء ١٣ الهداد عهد له قوله وهو اللفظ ارادته مني يشمل اصل اللفظ وعرفها ١٣ عهد له قوله فصل لا انما نية الطلاق الى النسيان من انما نية الارجال
 ذكره في فصل على عدة ذكره من اجل آخر متواتر عن ان حقيقة ان يذكر في مسائل شتى ١٣ عتار عهد له قوله ولان ملك النكاح الحلال لا يقبل في شئ من لا يحتاج
 الى النية لانا نقول بنوا ان كان معناه الحقيقة لكن لا يمكن في الفروع ذلك بل يجب التبادر ولا يخفى ان الطلاق اشهر في جانب الزوجية ١٣ عهد الغفور عهد له قوله لان نية
 القيد اي لا لازالة الملك والحل كما قال الشافعي ١٣ ما شئته ملاعبه الغفور رحمه الله تعالى
 عهد له قوله بي المتنوعة من الزوج ايضا متنوع عن شئ وهو تزوج الاربعة ودونها ١٣ عهد له قوله ولو كان المراد من سلطان لازالة الملك كما قاله فتقول ان الملك واقع
 على المرأة وما حق المطالبة فلا يفتقر الى النية والاربعون لا يلزم ان يكون مملوكا ١٣ عهد له قوله ولما سميت الاربعة على ما علم انها مملوكة لم يرد تسميتها بالملكوت لان سبب
 الملك يوجب الطلاق المنقول كان سبب الملك اذا كان ميبا يعلق البيع على المملوك كما في نية من سبب الملك بوالنكاح طالع اسم المنقول على المملوك والقبول
 بيان كية المملوكية ١٣ عهد له قوله الا اليها اذا دلج لاصانة اليه لا حقيقة وهو ظاهر ولا يمانا اذا طلق الرجل من المرأة منتهى من سبب لئلا يصار اليه عند تقصده
 الحقيقة ١٣ الهداد عهد له قوله ذكر قول عمر في حصة الاربعة من العورة المذكورة ان يقع طلاق رجعي ولا فرق بين هذه وما ذكرناه من قولنا في الوقوع فاذا كان نوا عابا شبهة
 فتقدم وقوع الطلاق فيصير امره فا طلاق الحامع من غير خلافات غير صحيح وتوجهه اما ان يقال ان حملوه رواتين او يقال ان اطلاق مقصد ١٣ عهد له قوله ولا فرق
 بين المسألتين يعني بين قوله انت طالق واحدة اولاد وبين قولك انت طالق واحدة اولاد شئ في حق الشك في الايقاع اذ في الوقوع ١٣ عهد له قوله ولا فرق
 بينا في الجامع الصغير قول الكل من محمد رحمه الله روايتان لان م يذكر الخلاف في وضع الجامع الصغير في اذ لا يقع شئ كان عند محمد ايضا لا يقع شئ نهار

اولا لانه ادخل الشك في اصل الايقاع فلا يقع ولهما ان الوصيف متى قرئن بالعدد وكان الوقوع بذكر العدد لا يترى انه
 لوقال لغير المدخول بها انت طالق ثلثا تطلق ثلثا ولو كان الوقوع بالوصف لغير ذكرك التثنية وهذا لان الواقع في الحقيقة
 انها هو النوع المحذوف معناها انت طالق تطليقة واحدة على ما مر واذا كان الواقع بها كان العدد نعتا له كان الشك
 داخل في اصل الايقاع فلا يقع شئ ولو قال انت طالق مع موق او مع موتك فليس بشئ لانه اضاف الطلاق الى
 حالة منافية له لان موته يناه في الاهلية وموتها يناه في المحلية ولا بد منها واذا ملك الزوج امراته او شقصا منها او ملكت
 المرأة زوجها وشقصا منه وقعت الفرقة لمنافاة بين المملكين اما ملكها اياه فلا حاكم بين المالكية والمملوكية
 واما ملكه اياها فلان ملك النكاح ضروري ولا ضرورية مع قيام ملك اليهن فينتفى ولو اشترها ثم طلقها لم يقع شئ
 لان الطلاق يستدعي قيمه النكاح ولا بقاء له مع المناه في الامن وجهه ولا من كل وجه وكذا اذا ملكته او شقصا
 منه لايقيم الطلاق لما قلنا من المناه وعن محمد انه يقع لان العدة واجبة بخلاف الفصل الاول لانه رخصة هناك
 حتى حل وطها له وان قال لها وهي امة لغيره انت طالق ثنتين مع حقوق مولايك اياك فاعتقها ملك الزوج الرجعة لانه
 علق التطليق بالاعتق والعتق لان اللفظ ينظمها والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود والحكم تعلق به و
 المذكور بهذه الصفة والمعلق به التطليق لان في التعليقات يصير التصرف تطليقا عند الشرط عندنا واذا كان التطليق
 معلقا بالاعتق والعتق يوجب بعده ثم الطلاق يوجد بعد التطليق فيكون الطلاق متأخرا عن العتق فيصا فيها و
 هي حرة فلا تحرم حرمة غليظة بالثنتين يبقى شئ وهو ان كلمة مع القران قلنا قد يذكر للتاخر كما في قوله تعالى وان
 مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فيعمل عليه يدل ما ذكرنا من معنى الشرط ولو قال اذا جاء عذو فانيت طالق ثنتين
 وقال الموالي اذا جاء عذو فانيت حرة فجاء العدم لتحل له حتى تنكح زوجا غيره وعتها ثلاث حيض وهذا عند ابو حنيفة
 فان مطلقا وقع قبل الثنتين

سئل قوله ان الوصيف
 حتى قرن بالعدد اي قوله انت طالق حتى قرن بالوصيف فانما هو الوصيف اسم العدد على الواحدة لانها اصل العدد حتى ان الوصيف من قرن بالعدد كان كما واو اعراض في الايقاع في كان
 الشك داخل في الواحدة واخلى في الايقاع في غير نظر قوله طان اولاد ينكح لا يقع شئ بالايمان قلنا هي ١٢ نهار **سئل** قوله حتى قرن الحدائق ان يقول نعم متى قرن
 بالعدد وكمن القران لم يثبت حتى لو نزل كذا الشك عليه فكان الايقاع بصيغة الوصيف وهو طالق ١٢ **سئل** قوله على ما مر اولا في قوله ان الوقوع بذكر العدد ١٢ عن ابي
سئل قوله لان اصناف الايمان لان كل من اذقرت بالمصدر نحو من بعرك فانك ح طالق مع نكاحك ١٢ البلاد

سئل قوله مزور اذا لا اصل الايمان المرة مملوكا ولا يصحها فبذل الملك يلزم كونه مزورا فاذا اعلم لم يمتك بصفته العزوة وانما اذم الايام يستلزم اعتبار الملزم الايقاع
 هذا اذ ملك تماها اما اذا ملك بصحفا فلا انا تقول زال الملك العزوري من اليمن فان يقع بالنسبة اليه ملك النكاح واذا ارتفع النكاح عن يمين او وقع من الكلي فمحل يوصل الى ان يلزم
 الوطى بغير الحكومة بغير ملك تماها ١٢ **سئل** قوله بخلاف الفصل الاول ثم فهداه المنصف من الفرق بين المتصلين في ترجم محمد انشاء بان خلاف محمد انما هو في الفصل
 الثاني دون الاول ويظهر ان ما ذكر في نزل الدقائق من اليمن اي على طاعة خلافت محمد في قوله فاشترها وطلقتها لم يقع من كماله عند قوله لم يقع من قوله وعند محمد لم يقع
 ان خلافت محمد فاشترها او باءا او اطلاقا فاشترها المارة على ما مضى به المنصف والنام ما حافظ الملة والدين في الكافي واجب منما وقع في شرح الكفر لولا ما جى النصف باءى من قوله
 لم يقع اي في ظاهر الحديث وعند محمد في كذا في البها ١٢ البلاد **سئل** قوله لعدة ينكح اي في حق مولاي الذي كان زوجها اي لا يظهر اثر عدتها في حد يدين مل وطها واما العدة فواجبة
 في نفسها حتى اذا ولو انها ليس بها ان تزوج بآخر فحل انقضائها عدتها كذا في الام الجوزي ٣١ **سئل** قوله لان النسخة ينسخها بغير قبضتها انهما ان يجعل العتق بمعنى الاتاق او ما يرتب طردج
 لا يبرهن نقيرا اي حتى جعل باعق مولايك اياك فيكون من الانظام امتثال المتصلين وثانها ان يجعل العتق بمعنى الاتاق والنقصو تطبيق الحكم اياها اعتبارا لنزاهة
 العتق ١٢ **سئل** قوله والشرط ما يكون معدوما على قول محمد لتعتق بقرع ١٢ **سئل** قوله والمذكور بيده الصفة اي لو جرد فاذا كان من سنة الشرط ١٢ **سئل** قوله
 قوله والسكن بر التطليق وذلك لان تعليق الحكم يقتضي تعليق سببه فاذا علم الطلاق باسمه يقتضي تعليق التطليق بره فان السكينة يقتضي عتق الشرا بخلاف ان السكينة يفتقر اليه
 لان الحكم سائر ١٢ **سئل** قوله لو جرد به لعدة العتق لان الحلقا متأخرا عن التطليق وهو ان العتق ولو قلنا ان العتق في وقت الاتاق والتطليق بعده فيكون
 تعليق السكينة بغيره بل يملك من سنة الشرط **سئل** قوله يدل على ان من الشرا يبت لعدة الا لو يجر اعمل مع على التاخر ولامزورة فيهم الايقاع ان يبينهم من هذا الكلام ثم يحسب مزورة
 عنهم على ان يبر ١٢ **سئل** قوله ولو قال انما عدل من تعليق اللامة وعتاقها بسنة واحد ١٢

وابي يوسف وقال محمد زوجها يملك الرجعة لان الزوج قرن الإيقاع باعتاق المولى حيث علقه بالشرط الذي علق به المولى العتق وإنما ينعقد المعلق سبباً عند الشرط والعتق يقارن الاعتق لان علقه أصله الاستطاعة مع الفعل فيكون التطبيق مقارناً للعتق ضرورة فتطلق بعد العتق فصار كالمسألة الاولى ولهذا يقدر عدتها بثلاث حيض ولها ان علق الطلاق بما علق به المولى العتق ثم العتق يصادقها وهي امة فكذا الطلاق والطلاقان تحترمان الامتحرمة غليظة بخلاف المسألة الاولى لانه علق التطبيق باعتاق المولى فيقع الطلاق بعد العتق على ما قررناه وبخلاف العدة لانه يوخذ فيها بالاحتياط وكذا الحرمة الغليظة يوخذ فيها بالاحتياط ولا وجه الى ما قال لان العتق لو كان يقارن الاعتق لانه علقه فالطلاق يقارن التطبيق لانه علقه فيقتربان **فصل** في تشبيه الطلاق ووصفه ومن قال امرأته

انت طالق هكذا يشير بالابهام والسبابة والوسطى فهي ثلاث لان الاشارة بالابهام تقيد العلم بالعدد في مجرى العادة اذا اقتربت بالعدد المبهم قال عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وهكذا الحديث وان اشار بواحدة فهي واحدة وان اشار بالثنتين فهي ثنتان لما قلنا والاشارة تقع بالمنشورة منها وقيل اذا اشار بظهورها في المضمومة منها وكان تقيد لاشارة بالمنشورة منها فلونى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لقضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى يقع في الاولى ثنتان ديانة وفي الثانية واحدة لانه يحتمله لكنه خلاف الظاهر ولولم يقل هكذا يقع واحدة لانه لم تقترب بالعدد المبهم فبقى الاعتبار كقولها انت طالق واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان باثنا مثل ان يقول انت طالق باثنى او البتة وقال الشافعي يقع رجعياً اذا كان بعد الدخول لان الطلاق شرع مقبلاً للرجعة فكان وصفه بالبينونة خلاف المشروعة فيلغو كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك ولنا انه وصفه بما يحتمل لفظه الاترى ان البينونة قبل الدخول وبعد العدة تحصل به فيكون هذا الوصف ليعين احد المحتملين ومسألة الرجعة ممنوعة فتقع احدها بائمة اذا لم تكن له نية او نوى الثنتين اما اذا نوى الثلث فثلث لما مر من قبل ولو عني بقوله انت طالق واحدة بقوله

له قوله لان الزوج الإنمالي في الكافي قال محمد رحمه الله العتق يقارن الاعتاق لان كلا معلق بشرط واحد والعق بالشرط الواحد مستقر سبباً عنده والعتق يقارن الاعتاق لانه معلول فيكون الطلاق مقارناً للاعتاق فيكون مقارناً للعتق ضرورة ويكون واقعاً على العدة فيملك الرجعة ١٣ ما شرطه طاهر طاهر رحمه الله **قوله** اصل ما ذكرنا وقاعدتان الاستطاعة على القدرة مع جميع ما توقفت عليه ان غير يقارن الفصل ١٣ بعد **قوله** فيكون الجزان التطلق مقارن للاعتاق مع ما ذكرنا والا اعتاق مقارن للعتق لما ذكرنا من ذلك لا ياتر خلفها العلول فالتطبيق يقارن العتق ١٣ ما ياتر **قوله** فصل الجزان فصل وصف الطلاق بعد ذكر اصل الطلاق وتنبؤه لان الوصف تابع ينتج موصوفه ١٣ نهاية **قوله** الشهر كذا في انونها عن ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهر كذا وكذا او كذا عشر وعشرا وتسا لنته ١٣ **قوله** لما قلنا الاشارة الى قولنا الاشارة بالاصح تقيد العلم بالعددي في مجرى العادة لانا اقتربت بالعدد ١٣ ما ياتر **قوله** وقيل اذا اشار الى بين الا فرق بين الاشارة بالاصح الى ابي اعتبار الناس الاشارة بجاهد بين الاصح الى الخول في النوازل التبرية وقيل اذا اشار بظهورها في المنشورة منها يعني به اذا جعل بالهن المكف اليها كما اذا جعل ظهر المكف اليها بطون الاصح الى نفس تيمر المنشورة منها ١٣ نهاية **قوله** ١١ اشار الى فان اشار بظهورها بان يجعل بالهن المكف اليها تيمر بالاصح المنشورة وان اشار بظهورها بان يجعل بالهن المكف الى نفس تيمر المضمومة ١٣ مجمع الا نه **قوله** واحدة من القاضي يغير الاشارة بالاصح دون المكف ١٣ ما شرطه طاهر رحمه الله تعالى **قوله** وان ادخلت وصف الطلاق البيوتية بقوله انت طالق بان والطلاق يحل البيوتية الاترى ١٣ نهاية **قوله** عمل به اي بالتطبيق لانه لا ياتر للاجمل في ثبوت البيوتية والفرق في الاصل يوجب البيوتية في الال لانه شرع لرفع قيد النكاح وتلفه والاصل ان السبب اذا افسد فحمله على ان المنسود بان عمل العدة في مخرج الطلاق اذا لم ينصف بالبان خيفة ما عداه على ما اقتضت القياس ١٣ ما شرطه طاهر رحمه الله فلو نوى رحمه الله تعالى **قوله** لان من قبل وهو ان يسهل انما صحت كونه منشا الى آخر ما ذكر في اول باب ايقاع الطلاق كما ذكر في الشرح ١٣ طاهر

الدرية في تخريج احاديث الهداية

حديث الشهر هكذا وهكذا وهكذا متفق عليه من حديث ابن عمرو في اخره وخمس الابهام في الثالثة وفي رواية يعنى عشر او عشر او تسعا ولمحمد عن سعد بن ابي وقاص نحوه وللحاكم عن عائشة الشهر هكذا وهكذا وامسك الابهام في الثالثة ١٣

بائن او البتة اخرى يقع تطليقتان بائنتان لان هذا الوصف يصلح لابتداء الايقاع وكذا اذا قال انت طالق لغش
الطلاق لانه انما يوصف بهذا الوصف باعتبار اثره وهو البينونة في الحال فصارك قوله بائن وكذا اذا قال اخبث
الطلاق واسوأه لما ذكرنا وكذا اذا قال طلاق الشيطان او طلاق البدعة لان الرجعي هو السنة فيكون البدعة و
طلاق الشيطان بائناً وعن ابي يوسف في قوله انت طالق للبدعة انه لا يكون بائناً الا بالنية لان البدعة قد تكون
من حيث الايقاع في حالة حيض فلا بد من النية وعن محمد انه اذا قال انت طالق للبدعة او طلاق الشيطان
يكون رجعيًا لان هذا الوصف قد يتحقق بالطلاق في حالة الحيض فلا يثبت البينونة بالشك وكذا اذا قال كالجبل
لان التشبيه به يوجب زيادة الاحالة وذلك باثبات زيادة الوصف وكذا اذا قال مثل الجبل لما قلنا وقال ابو يوسف
يكون رجعيًا لان الجبل شئ واحد فكان تشبيهه به في توحده ولو قال لها انت طالق اشهد الطلاق او كالف او من البيت
فهي واحدة بائنة الا ان ينوي ثلثا اما الاول فلانه وصفه بالشدة وهو البائن لانه لا يحتمل الانتقاض والارتفاع اما
الرجعي فيحتمله وانما تصم نية الثلث لذكر المصدر واما الثاني فلانه قد يراد بهذا التشبيه في القوة تارة وفي العدد
اخرى يقال هو الف رجل ويراد به القوة فيصم نية الامرين وعند فقهاء اهل ما قبلنا ثبتت اقلهما وعن محمد انه يقع الثلث
عند عدم النية لانه عدد فيراد به التشبيه في العدد ظاهرًا فصارك كما اذا قال انت طالق كعد الف واما الثالث
فلان الشئ قد يملأ البيت لعظمة في نفسه وقد يملأ كثرته فأي ذلك نوى صحت نيته وعندنا معلومة بالنية ثبت
الاقول ثم اصل عند ابي حنيفة انه متى شبه الطلاق بشئ يقع بائناً أي شئ كان المشبه به ذكر العظم او لم
يذكر كما مر ان التشبيه يقتضي زيادة وصف وعند ابي يوسف ان ذكر العظم يكون بائناً والا فلا أي شئ كان المشبه
به لان التشبيه قد يكون في التوحيد على التوحيد اما ذكر العظم فللزيادة الاحالة وعند زفران كان المشبه به ميا يوصف
بالعظم عند الناس يقع بائناً والافنور جعي وقيل محمد مع ابي حنيفة وقيل مع ابي يوسف وبيانه في قوله مثل رأس
الابرة مثل عظم رأس الابرة ومثل الجبل مثل عظم الجبل ولو قال انت طالق تطليقة شديدة او عريضة او طويلة
فهي واحدة بائنة لان ما لا يمكن تداركه يشهد عليه وهو البائن وما يصعب تداركه يقال لهذا الامر طول وعرض
وعن ابي يوسف انه يقع بها رجعية لان هذا الوصف لا يلبق به فيبلغ ولو نوى الثلث في هذه الفصول صحت نيته

له قوله يقع تطليقتان بائنتان على ان
التركيب محمول على ان هذا الوصف يصلح لابتداء الايقاع بان يقول انت بائن او انت بئنة ذوى ير الطلاق يقع وهما طلق قرينة فاستغنى عن البينة فلم يجز اليها كما يجز ال البتة لو
افترق بئنة الاول في مزودة بئنة الشئ من الرجعي كذا يجب فيك وجهها وذلك منتف بتاتل البائنة فيبطلان فانه في وصفها بالرجع وكل كذا قرئت بطلان بحري فيها ذلك
يقع تحتان بائنتان مع القرينة قوله بانما على قوله الامل المستقيم لان البائن ليس على رواية اما على رواية الزيادات من ان البائنة الواحدة لا يكره تبينين من لا يتبين
الباين بقوله طلاق الشيطان الواحدة ١٢ الهلاد وسه قوله بالاربعين فيمثل الى الانتقاض بالرجع ومع موجبه من التجوز ١٢ اما في مثل الهلاد ورحم الشئ تعلقه به
سه قوله اي شئ كان المشبه به محمول من قول زفران فان لوقوع البينونة عنده يشترط ان يكون المشبه به عظيم والا فهو رجعي وفي قوله ذكر العظم اولى بذكر امر من قول ابي يوسف فانه
يشترط للبينونة عنده ذكر العظم لا يخرج من رواية هذا الكتاب ١٣ سه قوله مثل رأس الابرة يقع البائن عندا في حيفه رضي الشئ خاصة على تقدير ان يكون محرم الى يوسف
ممثل عظم رأس الابرة يكون بائناً عندا في حيفه والى يوسف مثل الجبل يكون بائناً عندا في حيفه وزفره مثل عظم الجبل يكون بائناً بالاجماع المركب فعند ابي حنيفة لوجود التشبيه وعند ابي يوسف
الوجود ذكر العظم وعند زفران الجبل عظيم عن الناس ١٣ نهاية سه قوله ولو نوى الثلث في هذه الفصول صحت نيته الزيادة بالفصول ما ذكره من قوله ان بائن او البتة او غش
الطلاق لو اجتمع او اسواه او طلاق الشيطان او البتة او اشدها او كالف وطلأ البيت ومثل رأس ابرة ومثل الجبل وطلأ تطليقة شديدة او عريضة او طويلة لانها كلها بائن و
البينونة تتشوع في حيفه وفيلظن ١٣ مع القرينة

لتنوع البيوتنة على ما لم يواقع بها بائن **فصل** في الطلاق قبل الدخول واذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول
 بها وقعن عليها لان الواقع مصدر محذوف لان معناه طلاقا ثلثنا على ما بيناه فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على
 حدثة فيقعن جملة فان فرق الطلاق بانته بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل ان يقول انت طالق
 طالق طالق لان كل واحد ايقاع على حدثة اذ لم يذكر في اخر كلامه ما يغير صيغة حتى يتوقف عليه فقعه الاول
 في الحال تصادفها الثانية وهي مبانة وكذا اذا قال لها انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كما ذكرنا انها
 بانت بالاولى ولو قال لها انت طالق واحدة فماتت قبل قوله واحدة كان باطلا لانه قرن الوصف بالعدد فكان
 الواقع هو العدد فاذا ماتت قبل ذكر العدد فالتحليل قبل الايقاع فبطل وكذا اذا قال انت طالق ثنتين او ثلثا لما
 بينا وهذه تجانس ما قبلها من حيث المعنى ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة وقعت واحدة
 والاصل انه متى ذكر شيئين وادخل بينهما حرف الظرف ان قرنها بهاء الكناية كان صفة للمذكور اخر ايقاعه جاء في زيد
 قبله عمرو وان لم يقرنها بهاء الكناية كانت صفة للمذكور ولا يقوله جاء في زيد قبل عمرو وايقاع الطلاق واللفظ
 ايقاع في الحال لان الاستناد ليس في وسعه فالقبلية في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى فتبين
 بالاولى فلا تقع الثانية والبعدي في قوله بعدا واحدة صفة للاخيرة فصلت الاية بالاولى ولو قال انت طالق
 واحدة قبلها واحدة تقع ثنتان لان القبلية صفة للتانية لان اتصالها بحرف الكناية فاقضى ايقاعها واللفظ ايقاع الاول والآخر
 ان ايقاع في الماضي ايقاع في الحال ايضا فتقتربان فتقعان وكذا اذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة تقع ثنتان
 لان البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الواحدة في الحال وايقاع الاخرى قبل هذه فتقتربان ولو قال انت طالق واحدة
 مع واحدة او معها واحدة تقع ثنتان لان كلمة مع القران عن ابي يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة لان الكناية تقصو سبق
 المكني عنه الاحالة وفي المدخول بها تقع ثنتان في الوجهة كلها لقيام المحلية بعد وقوع الاول ولو قال لها ان دخلت البلاد
 فانت طالق واحدة واحدة فدخلت وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة وقال تقع ثنتان ولو قال لها انت طالق

له قوله ما مر اشار به ان قوله قبل مفرد يقع واحدة بانته اذ لم يكن له ريب او لوى الشقين اما ان لوى انقضت ثلثا **له قوله** لان الواقع الم
 فصل في الم لما كان النكاح الدخول كان الطلاق بعده على الاصل لان حصول عرض الشيء بعد وجوده وقيل بالعوارض تقدم ما بالاصل على ما بالعوارض **له قوله** لان الواقع الم
 وذلك لان العود واخرن بالكلية كان هو التصور بالكلية لا يغير للفظ كما قبل النكاح **له قوله** معمد محذوف لانه المعدل الذي يستعمله في ذكر الثلث
 انما ذكره لانه العول من يقول ان قولها انت طالق ما لم ينقض فبقيت والمرأة غير مخرجة فيلزم ذكر الثلث لانها بانت لاني مرة فقال لاني الواقع ذكر العود كما كان العود متوقفا على ثلث
 طاق انهما **له قوله** ايقاع على حدثة وذلك لان الاول عمل الكلام على التام وليس دون التام كما في ما شرا عمير الغفور والمراد تعالى .
له قوله كان ما طلق اي لا يقع شيء بخلاف ما اذا مات الرجل قبل قولها انت طالق قبل ثلثي طاق وصدلان الودع من صل الطلاق بذكر العود فيها اذا مات المرأة وكان السائل هو العود
 وذكر العود مع بعد موتها فاذا مات الرجل فلفظ الطلاق بهننا يتصل بذكر العود حتى قولها انت طاق وهو ما لم ينقض **له قوله** لان قرن الوصف الم لا يقع ال
 انت طاق مستقل في تطبيقه واحدة يجب ان تقع واحدة لانا نقول انت طاق انما يغير ذلك اذا لم يبين فاما اذا بين بقوله طلاقا واعدانا فذلك لانها لا يبين لاني ان
 قول واحدة ليس معتبرا وانما يعتبر احكام الكلام اذا كانا مستترا لانا نقول لاسر العسر **له قوله** وبذنه جانس اي بهما المثل الثلث وهي قوله انت طاق واحدة
 فانت قبل قول واحدة ذكر الوما تت قبل قول ثنتين او ماتت قبل قول ثلثا في ما قبلها وهو قولها ولذا طلق امرأتها قبل الدخول بها من حيث الرسل وهو ان الواقع فيها بحيث
 ذكر العود لا ذكر الوصف وهذه اما ان الحكم اختلف بينها لان ذكر العود الذي هو الواقع في بهما المثل ما صفت المرأة وهي مبررة بل يقع الطلاق بذكر الوصف نفسه بل بالعدد وفيها
 قبل ما صفت المرأة العود وهي محكومة بفتح الثلث يكون الواقع هو العود والاشارة الى العودين للعدد لا للوصف **له قوله** واقاع الطلاق في الإجماع انه اذ وقع
 الطلاق في الماضي وليس ذلك في وسعه فثبتنا لانه لا يرد في الحال ليلو كلامه **له قوله** عند الغفور **له قوله** تتحقق سبعين الممكن مررتنا نم كون
 في الزك في الوجوه **له قوله** ما مر اشار به ان قوله قبل مفرد يقع واحدة بانته اذ لم يكن له ريب او لوى الشقين اما ان لوى انقضت ثلثا **له قوله** لان الواقع الم

واحدة وواحدة ان دخلت الدار فدخلت طلقت ثنتين بالاجماع ^{١٤} لهما ان حرف الواو والجمع المطلق فتعلقن جملة كما ^{١٥} اذا نقض على التنتين او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل القران والترتيب فاعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى اعتبار الثاني لا تقع الواحدة كما اذ بلغ هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغير صدر الكلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغير فيما اذا قدم الشرط فلم يتوقف ولو عطف بحرف الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق لان الفاء للتعقيب وهو الاصح وماما الضرب الثاني وهو الكنايات لا يقع بها الطلاق الابالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من التعيين ^{١٦} او دلالتهم ^{١٧} قال وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها طلاق رجعي ولا تقع بها الواحدة وهي قوله اعتدتي استبرحتي ^{١٨} رجك وانت واحدة ما الاولى فلانها تحتمل الاعتداء عن النكاح وتحتمل اعتداد نعم الله تعالى فان نوى الاول تعيين نية فيقتضى طلاقا سابقا والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية فلانها تستعمل بمعنى الاعتداد لانه تصريح بما هو المقصود منه فكان بمنزلة وتحمّل الاستبراء ليطلقها واما الثالثة فلانها تحتمل ان تكون تعال مصدر محذوف ومعناه تطلقه واحدة فاذا نواه جعل كانه قاله والطلاق يعقب الرجعة وتحتمل غيره وهو ان تكون واحدة عنده وعند قوله ما احتملت هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى النية ولا يقع الواحدة لان قوله انت طالق فيها مقتضى او مضمر ولو ^{١٩} كل مظهر لا يقع بها الا واحدة فاذا كان مضرا اولى وفي قوله واحدة ان صار المصدر مذكورا لكن التتبع على الواحدة يتأني نية الثالث ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة المشائخ وهو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب ^{٢٠} قال وبقية الكنايات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا كان ثلثا وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة وهذا مثل قوله انت بائنة وبتة وحرام ^{٢١} وجلك على غار بك والحقي باهلك وخليته وبرية وهبتك ^{٢٢}

١٤ قوله لهما حرف الجزم ان الواو والجمع المطلق وتوقف بين الجزم فيجب غيرها فيقعن جملة ووزن جملا كما اذا قال ان دخلت الدار فان طاق ثلثا لان الجمع يواو الجمع بالجمع بلنظ ^{٢٣} الخ كما لو اشترط ان تاخره لا يغير موجب الكلام ^{٢٤} عايناه ^{٢٥} قوله لم يجمع المطلق اي من غير تعرض للترتيب والقران فضحت ما هو موجب كما مر متعلقن جملة ^{٢٦} البسداد ^{٢٧} قوله كل اذا نجز المعنى كما في غير من وجود الشرط كما هو معلوم في قوله شرط تنق الا في اوسطة اللول فمثل عند وجود الشرط كذلك بخلاف صودة تاخر الشرط فان لم يوجد المقتضى بغير الشرط ابتداء ^{٢٨} عايناه ^{٢٩} قوله فينا ذكر في فاعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى اعتبار الثاني لا تقع الواحدة كما اذا بلغ هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغير صدر الكلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغير فيما اذا قدم الشرط فلم يتوقف ولو عطف بحرف الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق لان الفاء للتعقيب وهو الاصح وماما الضرب الثاني وهو الكنايات لا يقع بها الطلاق الابالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من التعيين ^{٣٠} او دلالتهم ^{٣١} قال وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها طلاق رجعي ولا تقع بها الواحدة وهي قوله اعتدتي استبرحتي ^{٣٢} رجك وانت واحدة ما الاولى فلانها تحتمل الاعتداء عن النكاح وتحتمل اعتداد نعم الله تعالى فان نوى الاول تعيين نية فيقتضى طلاقا سابقا والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية فلانها تستعمل بمعنى الاعتداد لانه تصريح بما هو المقصود منه فكان بمنزلة وتحمّل الاستبراء ليطلقها واما الثالثة فلانها تحتمل ان تكون تعال مصدر محذوف ومعناه تطلقه واحدة فاذا نواه جعل كانه قاله والطلاق يعقب الرجعة وتحتمل غيره وهو ان تكون واحدة عنده وعند قوله ما احتملت هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى النية ولا يقع الواحدة لان قوله انت طالق فيها مقتضى او مضمر ولو ^{٣٣} كل مظهر لا يقع بها الا واحدة فاذا كان مضرا اولى وفي قوله واحدة ان صار المصدر مذكورا لكن التتبع على الواحدة يتأني نية الثالث ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة المشائخ وهو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب ^{٣٤} قال وبقية الكنايات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا كان ثلثا وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة وهذا مثل قوله انت بائنة وبتة وحرام ^{٣٥} وجلك على غار بك والحقي باهلك وخليته وبرية وهبتك ^{٣٦}

١٤ قوله لهما حرف الجزم ان الواو والجمع المطلق وتوقف بين الجزم فيجب غيرها فيقعن جملة ووزن جملا كما اذا قال ان دخلت الدار فان طاق ثلثا لان الجمع يواو الجمع بالجمع بلنظ الخ كما لو اشترط ان تاخره لا يغير موجب الكلام عايناه قوله لم يجمع المطلق اي من غير تعرض للترتيب والقران فضحت ما هو موجب كما مر متعلقن جملة البسداد قوله كل اذا نجز المعنى كما في غير من وجود الشرط كما هو معلوم في قوله شرط تنق الا في اوسطة اللول فمثل عند وجود الشرط كذلك بخلاف صودة تاخر الشرط فان لم يوجد المقتضى بغير الشرط ابتداء عايناه قوله فينا ذكر في فاعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى اعتبار الثاني لا تقع الواحدة كما اذا بلغ هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغير صدر الكلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغير فيما اذا قدم الشرط فلم يتوقف ولو عطف بحرف الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق لان الفاء للتعقيب وهو الاصح وماما الضرب الثاني وهو الكنايات لا يقع بها الطلاق الابالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من التعيين او دلالتهم قال وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها طلاق رجعي ولا تقع بها الواحدة وهي قوله اعتدتي استبرحتي رجك وانت واحدة ما الاولى فلانها تحتمل الاعتداء عن النكاح وتحتمل اعتداد نعم الله تعالى فان نوى الاول تعيين نية فيقتضى طلاقا سابقا والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية فلانها تستعمل بمعنى الاعتداد لانه تصريح بما هو المقصود منه فكان بمنزلة وتحمّل الاستبراء ليطلقها واما الثالثة فلانها تحتمل ان تكون تعال مصدر محذوف ومعناه تطلقه واحدة فاذا نواه جعل كانه قاله والطلاق يعقب الرجعة وتحتمل غيره وهو ان تكون واحدة عنده وعند قوله ما احتملت هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى النية ولا يقع الواحدة لان قوله انت طالق فيها مقتضى او مضمر ولو كل مظهر لا يقع بها الا واحدة فاذا كان مضرا اولى وفي قوله واحدة ان صار المصدر مذكورا لكن التتبع على الواحدة يتأني نية الثالث ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة المشائخ وهو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب قال وبقية الكنايات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا كان ثلثا وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة وهذا مثل قوله انت بائنة وبتة وحرام وجلك على غار بك والحقي باهلك وخليته وبرية وهبتك

لاهلك وسترحتك و فارقتك وامرك بيدك واختارى وانت حرة وتقبلي وتخبري واستورى واغربي واخرجي اذ هي
قوى وابتغى الزواج لانها تحتل الطلاق وغيرها فلا يد من النية قال الا ان يكون في حالة مذكرة الطلاق فيقع

بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان ينويه قال سوي بين هذه الالفاظ وهذا فيما لا يصلح
ردا والجملة في ذلك ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقه وهي حالة الرضاء وحالة مذكرة الطلاق وحالة الغضب ولكنايات

ثلاثة اقسام ما يصلح جوابا وردا او ما يصلح جوابا ويصلح سببا وشيئة ففي حالة الرضاء لا يكون شئ منها طلاقا
الا بالنية والقول قوله في انكار النية لما قلنا وفي حالة مذكرة الطلاق لم يصدق فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد في القضاء

مثل قوله خلية وبرية بائن بته حرام اعتدى امرك بيدك اختارى لان الظاهر ان مرادة الطلاق عند سوال الطلاق
ويصدق فيما يصلح جوابا وردا مثل قوله اذ هي اخبري قومي تقبلي تخبري وما يجري هذا الجري لانه يحتمل الردو

هو الالذني حمل عليه وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك احتمال الردو والسبب الا فيما يصلح الطلاق ولا يصلح الردو
والشتم كقوله اعتدى واختارى وامرك بيدك فانه لا يصدق فيها لان الغضب يدل على ارادة الطلاق وعن اذ هو

في قوله لاملك لى عليك ولا سبيل لى عليك وخليت سبيلك وفارقتك انه يصدق في حالة الغضب لما فيها من
احتمال معنى السبب ثم وقوع البائن بما سوى الثلاثة الاول مذهبا وقال الشافعي يقع بها رجعي لان الواقع بها

طلاق لانها كبايات عن الطلاق ولهذا تشترط النية وينتقص بها العدد والطلاق معقب للرجعة كالصريح ولان
تصرف الابانة صدر من اهله مضافا الى محله عن ولاية شرعية واخفاء في الاهلية والمحلية والدلالة على الولاية ان

الحاجة ماسة الى اثباتها كيلا ينسد عليه باب التدارك ولا يقع في عهدتها بالرجعة من غير قصد وليست بكبايات
على التحقيق لانها عوامل في حقاقتها والشرط تعيين احد نوعي البيونة دون الطلاق وانتفاض العدد لثبوت الطلاق

الزوج الاخر لزوجات او الطيبى الزوج لزوج ١٢ عهد ١٢ قوله الا ان ينويه ما عاينته الا ان لا يحل قوله ولا يقع المصطوفنا قول من يقع بها الطلاق على من ما قبله ١٢
عنه ٣٥ قوله سوي الزوجين ان التردد سوى بين الفاء والكبايات في وقوع الطلاق بلا نية مال مذكرة الطلاق وليس على المطلق بل ما ذك فيما لا يصلح
رواها يد من بيان وسين بقوله والجملة ١٢ عناه ٣٥ قوله والجملة في ذلك اى الامر الجمل والتاعمة في ذلك قوله الكبايات اى مطلق الكبايات
سواء تقع بها البائن والرجعي ١٢ عهد ٣٥ قوله ما يصلح جوابا وردا هو سببته اخرى اذ هي اخبري قومي تقبلي استورى تخبري اما صلحيتها بهذا المعنى لرد ان يرده الزوج بقوله اخرى
اتركى سوال الطلاق وكذلك اذ هي واخرى قومي وما تقضى عن الفتاة دقيل من القناع وهو المخلد من الردود وهو ان ينوي التقى بما ذك الشئ من امر العيشة واتركى سوال
الطلاق واشغلي بالفتن الذى هو ايم كمن سوال الطلاق وكذا قوله استورى وتخبري لانها من السر والنجار ١٢ عناه ٣٥ قوله وما صلح جوابا لرد الثانية الفاعل خلية برية بائن
بته ١٢ عهد امرك بيدك اختارى والجملة الاولى تنفع لسبب والشتم ايضا ١٢ عهد ٣٥ قوله ما قلنا ان هذه الاعمال تحتل الطلاق وخبره فلان من النية تعيين احد المصطلحين ١٢ عهد
٣٩ قوله ويصدق فيها صلح جوابا وردا وجوابا وشتما وذلك لان مال مذكرة الطلاق يقتضى نعم او لاوا دشتم لا يشتم الى الجواب ١٢ عهد ١٢

٣٩ قوله لا يفي من احتمال معنى السب فان قوله لملك لى عليك تحيل ان يكون معناه لملك اقل من ان تقبلى الى ملكى انا سب ايك بالملك ولا سبيل لى عليك سببته
واجتماع انواع الشريك وخليت سبيلك لعداوتك فذاتك في المصنع لردك وعدم نظامك ١٢ عناه ٣٥ قوله لانها كبايات عن الطلاق بين انها مستقلة في مفهوم
الطلاق كمن لا يطرق العزق واليه الاى لا حل كوز كبايات تشتروا النية فيكون الطلاق مراد او يقتضى بها العدوى ايقيل العدوان بغير مالها يقتضيتن ليدان كان مالها شتمه وذلك
يقضى ارادة الطلاق ١٢ عهد ٣٥ قوله ولا تضار في الالبية الا ما لا يلبه فخلان الزوج ما قل بائع واما المحلقة فخلان المرأة مملوكه بملك النكاح والردالة على الولاية ان الحب
ما اليه واذا صارت الحابة ماسة اليه كان الولاية فيه لان الشترت الى جوز التعريفات فيما يحتاج ١٢ عهد ٣٥ قوله كما يشتم الزوجين ان الرجل قد يكون نافرعا من المرأة بسبب من
السباب فغيره فزجها على وجه لا يحل للزوج ثم يمدد فلولم يوجد الواحد بائن فلحقا نشا ولا ربحي باستعمال فبند باب التدارك والماد او عهد ذلك فبند ذلك فبند
النكاح ١٢ عناه ٣٥ قوله ولا يقع الزمان لم يقع البيونة عند نية عن وقوع المرأة عليها نفسها وقلته بشهوة فبنت الرجعة والزوج يرده فزجها ١٢ عناه ٣٥ قوله والزوجين
الزوجين عن قوله ولما يشترط في الزوجين ان يشترط النية لو كان لا يحل الطلاق كان دليلا على ما ذك وليس كذلك بل هو لتعيين احد نوعي البيونة الحقيقية والغيرية للطلاق ١٢
عناه ٣٥ قوله وانتفاض العدد والجملة لا تنفع لانها ماسة بين نقص العدد والطلاق البائن وكان التقضى من حيث كونه طلاقا بائنا ١٢ عناه

له قوله وابتغى الزواج معنى انظر الى
الزوج الاخر لزوجات او الطيبى الزوج لزوج ١٢ عهد ١٢ قوله الا ان ينويه ما عاينته الا ان لا يحل قوله ولا يقع المصطوفنا قول من يقع بها الطلاق على من ما قبله ١٢
عنه ٣٥ قوله سوي الزوجين ان التردد سوى بين الفاء والكبايات في وقوع الطلاق بلا نية مال مذكرة الطلاق وليس على المطلق بل ما ذك فيما لا يصلح
رواها يد من بيان وسين بقوله والجملة ١٢ عناه ٣٥ قوله والجملة في ذلك اى الامر الجمل والتاعمة في ذلك قوله الكبايات اى مطلق الكبايات
سواء تقع بها البائن والرجعي ١٢ عهد ٣٥ قوله ما يصلح جوابا وردا هو سببته اخرى اذ هي اخبري قومي تقبلي استورى تخبري اما صلحيتها بهذا المعنى لرد ان يرده الزوج بقوله اخرى
اتركى سوال الطلاق وكذلك اذ هي واخرى قومي وما تقضى عن الفتاة دقيل من القناع وهو المخلد من الردود وهو ان ينوي التقى بما ذك الشئ من امر العيشة واتركى سوال
الطلاق واشغلي بالفتن الذى هو ايم كمن سوال الطلاق وكذا قوله استورى وتخبري لانها من السر والنجار ١٢ عناه ٣٥ قوله وما صلح جوابا لرد الثانية الفاعل خلية برية بائن
بته ١٢ عهد امرك بيدك اختارى والجملة الاولى تنفع لسبب والشتم ايضا ١٢ عهد ٣٥ قوله ما قلنا ان هذه الاعمال تحتل الطلاق وخبره فلان من النية تعيين احد المصطلحين ١٢ عهد
٣٩ قوله ويصدق فيها صلح جوابا وردا وجوابا وشتما وذلك لان مال مذكرة الطلاق يقتضى نعم او لاوا دشتم لا يشتم الى الجواب ١٢ عهد ١٢

٣٩ قوله لا يفي من احتمال معنى السب فان قوله لملك لى عليك تحيل ان يكون معناه لملك اقل من ان تقبلى الى ملكى انا سب ايك بالملك ولا سبيل لى عليك سببته
واجتماع انواع الشريك وخليت سبيلك لعداوتك فذاتك في المصنع لردك وعدم نظامك ١٢ عناه ٣٥ قوله لانها كبايات عن الطلاق بين انها مستقلة في مفهوم
الطلاق كمن لا يطرق العزق واليه الاى لا حل كوز كبايات تشتروا النية فيكون الطلاق مراد او يقتضى بها العدوى ايقيل العدوان بغير مالها يقتضيتن ليدان كان مالها شتمه وذلك
يقضى ارادة الطلاق ١٢ عهد ٣٥ قوله ولا تضار في الالبية الا ما لا يلبه فخلان الزوج ما قل بائع واما المحلقة فخلان المرأة مملوكه بملك النكاح والردالة على الولاية ان الحب
ما اليه واذا صارت الحابة ماسة اليه كان الولاية فيه لان الشترت الى جوز التعريفات فيما يحتاج ١٢ عهد ٣٥ قوله كما يشتم الزوجين ان الرجل قد يكون نافرعا من المرأة بسبب من
السباب فغيره فزجها على وجه لا يحل للزوج ثم يمدد فلولم يوجد الواحد بائن فلحقا نشا ولا ربحي باستعمال فبند باب التدارك والماد او عهد ذلك فبند ذلك فبند
النكاح ١٢ عناه ٣٥ قوله ولا يقع الزمان لم يقع البيونة عند نية عن وقوع المرأة عليها نفسها وقلته بشهوة فبنت الرجعة والزوج يرده فزجها ١٢ عناه ٣٥ قوله والزوجين
الزوجين عن قوله ولما يشترط في الزوجين ان يشترط النية لو كان لا يحل الطلاق كان دليلا على ما ذك وليس كذلك بل هو لتعيين احد نوعي البيونة الحقيقية والغيرية للطلاق ١٢
عناه ٣٥ قوله وانتفاض العدد والجملة لا تنفع لانها ماسة بين نقص العدد والطلاق البائن وكان التقضى من حيث كونه طلاقا بائنا ١٢ عناه

٣٩ قوله لا يفي من احتمال معنى السب فان قوله لملك لى عليك تحيل ان يكون معناه لملك اقل من ان تقبلى الى ملكى انا سب ايك بالملك ولا سبيل لى عليك سببته
واجتماع انواع الشريك وخليت سبيلك لعداوتك فذاتك في المصنع لردك وعدم نظامك ١٢ عناه ٣٥ قوله لانها كبايات عن الطلاق بين انها مستقلة في مفهوم
الطلاق كمن لا يطرق العزق واليه الاى لا حل كوز كبايات تشتروا النية فيكون الطلاق مراد او يقتضى بها العدوى ايقيل العدوان بغير مالها يقتضيتن ليدان كان مالها شتمه وذلك
يقضى ارادة الطلاق ١٢ عهد ٣٥ قوله ولا تضار في الالبية الا ما لا يلبه فخلان الزوج ما قل بائع واما المحلقة فخلان المرأة مملوكه بملك النكاح والردالة على الولاية ان الحب
ما اليه واذا صارت الحابة ماسة اليه كان الولاية فيه لان الشترت الى جوز التعريفات فيما يحتاج ١٢ عهد ٣٥ قوله كما يشتم الزوجين ان الرجل قد يكون نافرعا من المرأة بسبب من
السباب فغيره فزجها على وجه لا يحل للزوج ثم يمدد فلولم يوجد الواحد بائن فلحقا نشا ولا ربحي باستعمال فبند باب التدارك والماد او عهد ذلك فبند ذلك فبند
النكاح ١٢ عناه ٣٥ قوله ولا يقع الزمان لم يقع البيونة عند نية عن وقوع المرأة عليها نفسها وقلته بشهوة فبنت الرجعة والزوج يرده فزجها ١٢ عناه ٣٥ قوله والزوجين
الزوجين عن قوله ولما يشترط في الزوجين ان يشترط النية لو كان لا يحل الطلاق كان دليلا على ما ذك وليس كذلك بل هو لتعيين احد نوعي البيونة الحقيقية والغيرية للطلاق ١٢
عناه ٣٥ قوله وانتفاض العدد والجملة لا تنفع لانها ماسة بين نقص العدد والطلاق البائن وكان التقضى من حيث كونه طلاقا بائنا ١٢ عناه

٣٩ قوله لا يفي من احتمال معنى السب فان قوله لملك لى عليك تحيل ان يكون معناه لملك اقل من ان تقبلى الى ملكى انا سب ايك بالملك ولا سبيل لى عليك سببته
واجتماع انواع الشريك وخليت سبيلك لعداوتك فذاتك في المصنع لردك وعدم نظامك ١٢ عناه ٣٥ قوله لانها كبايات عن الطلاق بين انها مستقلة في مفهوم
الطلاق كمن لا يطرق العزق واليه الاى لا حل كوز كبايات تشتروا النية فيكون الطلاق مراد او يقتضى بها العدوى ايقيل العدوان بغير مالها يقتضيتن ليدان كان مالها شتمه وذلك
يقضى ارادة الطلاق ١٢ عهد ٣٥ قوله ولا تضار في الالبية الا ما لا يلبه فخلان الزوج ما قل بائع واما المحلقة فخلان المرأة مملوكه بملك النكاح والردالة على الولاية ان الحب
ما اليه واذا صارت الحابة ماسة اليه كان الولاية فيه لان الشترت الى جوز التعريفات فيما يحتاج ١٢ عهد ٣٥ قوله كما يشتم الزوجين ان الرجل قد يكون نافرعا من المرأة بسبب من
السباب فغيره فزجها على وجه لا يحل للزوج ثم يمدد فلولم يوجد الواحد بائن فلحقا نشا ولا ربحي باستعمال فبند باب التدارك والماد او عهد ذلك فبند ذلك فبند
النكاح ١٢ عناه ٣٥ قوله ولا يقع الزمان لم يقع البيونة عند نية عن وقوع المرأة عليها نفسها وقلته بشهوة فبنت الرجعة والزوج يرده فزجها ١٢ عناه ٣٥ قوله والزوجين
الزوجين عن قوله ولما يشترط في الزوجين ان يشترط النية لو كان لا يحل الطلاق كان دليلا على ما ذك وليس كذلك بل هو لتعيين احد نوعي البيونة الحقيقية والغيرية للطلاق ١٢
عناه ٣٥ قوله وانتفاض العدد والجملة لا تنفع لانها ماسة بين نقص العدد والطلاق البائن وكان التقضى من حيث كونه طلاقا بائنا ١٢ عناه

٣٩ قوله لا يفي من احتمال معنى السب فان قوله لملك لى عليك تحيل ان يكون معناه لملك اقل من ان تقبلى الى ملكى انا سب ايك بالملك ولا سبيل لى عليك سببته
واجتماع انواع الشريك وخليت سبيلك لعداوتك فذاتك في المصنع لردك وعدم نظامك ١٢ عناه ٣٥ قوله لانها كبايات عن الطلاق بين انها مستقلة في مفهوم
الطلاق كمن لا يطرق العزق واليه الاى لا حل كوز كبايات تشتروا النية فيكون الطلاق مراد او يقتضى بها العدوى ايقيل العدوان بغير مالها يقتضيتن ليدان كان مالها شتمه وذلك
يقضى ارادة الطلاق ١٢ عهد ٣٥ قوله ولا تضار في الالبية الا ما لا يلبه فخلان الزوج ما قل بائع واما المحلقة فخلان المرأة مملوكه بملك النكاح والردالة على الولاية ان الحب
ما اليه واذا صارت الحابة ماسة اليه كان الولاية فيه لان الشترت الى جوز التعريفات فيما يحتاج ١٢ عهد ٣٥ قوله كما يشتم الزوجين ان الرجل قد يكون نافرعا من المرأة بسبب من
السباب فغيره فزجها على وجه لا يحل للزوج ثم يمدد فلولم يوجد الواحد بائن فلحقا نشا ولا ربحي باستعمال فبند باب التدارك والماد او عهد ذلك فبند ذلك فبند
النكاح ١٢ عناه ٣٥ قوله ولا يقع الزمان لم يقع البيونة عند نية عن وقوع المرأة عليها نفسها وقلته بشهوة فبنت الرجعة والزوج يرده فزجها ١٢ عناه ٣٥ قوله والزوجين
الزوجين عن قوله ولما يشترط في الزوجين ان يشترط النية لو كان لا يحل الطلاق كان دليلا على ما ذك وليس كذلك بل هو لتعيين احد نوعي البيونة الحقيقية والغيرية للطلاق ١٢
عناه ٣٥ قوله وانتفاض العدد والجملة لا تنفع لانها ماسة بين نقص العدد والطلاق البائن وكان التقضى من حيث كونه طلاقا بائنا ١٢ عناه

بناءً على زوال الصلوة كما يصح نية التلوة فيها لتتويع البيونة الى غليظة وخفيفة وعندنا تعدام النية يثبت الادنى ولا يصح نية الثلثين عندنا خلافاً للفرقة لانه عدد وقد بيناه من قبل وان قال لها اعتدى اعتدى اعتدى وقال نويت بالاولى طلاقاً وبالباقي حيضاً دين في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولانه يامر امرأته في العادة بالاعتداء بعد الطلاق فكان الظاهر شاهداً له وان قال لم انوي بالباقي شيئاً فمى ثلث لانه لما نوى بالاولى الطلاق صار الحال حال مذكورة الطلاق فتعين الباقيان للطلاق بهذه الدلالة فلا يصدق في نفى النية بخلاف ما اذا قال لم انوي بالكل الطلاق حيث لا يقع شيء لانه لا ظاهر يكذب به وبخلاف ما اذا قال نويت بالثلاثة الطلاق دون الاولين حيث لا يقع الواحدة لان الحال عند الاولين لم تكن حال مذكورة الطلاق وفي كل موضع يصدق الزوج على نفى النية انما يصدق مع اليمين لانه

امين في الاخبار عما في ضميره والقول قول اليمين مع اليمين

باب تفويض الطلاق

فصل في الاختيار واذا قال امرأته اختارى يتوى بذلك الطلاق او قال لها طلقى نفسك فلها ان تطلق نفسها كما دامت في مجلسها ذلك فان قامت منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها لان المختارة لها المجلس بالجماع الصحابة عنهم اجمعين ولانه تمليك الفعل ومنها والتليكات تقتضى جواباً في المجلس كما في البيع لان شاعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة الا ان المجلس تارة يتبدل بالذهاب عنه ومرة بالاستتعال بعمل اخر او مجلس الاكل غير مجلس

المناظرة ومجلس القتال غيرها ويطلب خيارها بمجرد القيام لانه دليل الاعراض بخلاف الصرف والسلم لان للمفسد هناك الافتراق من غير قبض ثم لا يرد من النية في قوله اختارى لانه يحتمل تخييرها في نفسها ويحتمل تخييرها في تصرف اخر غيره فان اختارت نفسها في قوله اختارى كانت واحدة بائنة والقياس ان لا يقع بهذا شيء وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يملك الريقاء هذا اللفظ فلا يملك التفويض الى غيره الا انا استحسنناه لاجماع الصحابة رضي الله عنهم ولانه بسبيل من ان يستديم نكاحها ويفارقها فيملك اقامتها مقام نفسه في حق هذا الحكم ثم الواقع بها يائس الاختيارها نفسها بثبوت اختصاصها بها وذلك في البائن ولا يكون ثلثاً وان نوى الزوج ذلك لان الاختيار لا يتويع بخلاف

الابانة لان البيونة قد تتويع قال ولا يرد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها حتى لو قال لها اختارى فقالت قد اخترت فهو باطل لانه عرف بالاجماع وهو في المفسر من احد الجانبين ولان المبهمل لا يصلح تفسيراً للمبهمل لاعتين

له قولهم وانما صح بينه الثلث المزوج ابناً وبه ان لفظ البائن لو كان مطلقاً ما صح نية الثلث منكم كما لا تقع نية الثلث في قول انت فاق منكم لانه ما لم يفسر قلنا صح نية الثلث لم يتشأن من انه ما لم يفسر بل نشأت من تنوع البيونة الى غليظة وخفيفة ١٣ نهار ٤ قوله لتتويع البيونة المراد الاى امر نوى المرته نعمت نيته ١٣ بر بان في سلم قوله وقد بيناه الاشارة الى قوله في الاصل باب ابتاع المطلقا وعن قول نية الثلث انما صح كونها جذا الجز ١٣ نهار ٥

قوله باب تفويض المانعة من تصرف نفس الاصل في بيان الصرف الماصل فيه من غيره في باب صلة عدله واخره لان الاصل تعرفت المرأ بنفسه ١٣ عباد به قوله لا يملك المانعة من ذلك وفيه امانة الاكبر ١٣ الهداية ٤ قوله الامتات الجدول على مفهوم الكلام اى لا يبرأ بفعل الجواب من التنيك حال المجلس لو تصرف لان سامات المجلس اعترت سامة واحدة وذلك لان قوله جواباً عن اليمين يدل على انه لا يبرأ بفعل الجواب ١٣ الهداية ٤ قوله بمجرى القيام اى قيامها وتنهيب لادليل الاعراض لان المجلس يتبدل به لانه لا يتبدل بمجرى القيام حتى لا يتكرر عليه سمة التلاوة ١٣ الهداية ٤ قوله تخلت العرف الزمان في العرف يشترط تقاضى الدين قبل ان يتفرقا وفي السلم يشترط قبض رأس المال قبل التفرق وان تحقق القبض برد القيام عن المجلس قبل التفرق ايضا يجوز ١٣ نفس الواشى ٩ قوله خبرنا بل قلت هذا المريد بعدتها الزوج انها اختارت نفسها اى اذا صدقها فان يقع المطلق بتصادمها وان خرج الكلام محلاً منها كذا في الشافى وكذا نظرنا لانه عرف الا يقتضى ان لا يقع المطلق في اليهم وان صدقها الزوج لان اليهم ليس من الغااة المطلق اللهم الا ان يبرأ بتصادم تفسير ١٣ مائة شية ط الهداية ٥

الاية لان البيونة قد تتويع قال ولا يرد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها حتى لو قال لها اختارى فقالت قد اخترت فهو باطل لانه عرف بالاجماع وهو في المفسر من احد الجانبين ولان المبهمل لا يصلح تفسيراً للمبهمل لاعتين

له قولهم وانما صح بينه الثلث المزوج ابناً وبه ان لفظ البائن لو كان مطلقاً ما صح نية الثلث منكم كما لا تقع نية الثلث في قول انت فاق منكم لانه ما لم يفسر قلنا صح نية الثلث لم يتشأن من انه ما لم يفسر بل نشأت من تنوع البيونة الى غليظة وخفيفة ١٣ نهار ٤ قوله لتتويع البيونة المراد الاى امر نوى المرته نعمت نيته ١٣ بر بان في سلم قوله وقد بيناه الاشارة الى قوله في الاصل باب ابتاع المطلقا وعن قول نية الثلث انما صح كونها جذا الجز ١٣ نهار ٥ قوله باب تفويض المانعة من تصرف نفس الاصل في بيان الصرف الماصل فيه من غيره في باب صلة عدله واخره لان الاصل تعرفت المرأ بنفسه ١٣ عباد به قوله لا يملك المانعة من ذلك وفيه امانة الاكبر ١٣ الهداية ٤ قوله الامتات الجدول على مفهوم الكلام اى لا يبرأ بفعل الجواب من التنيك حال المجلس لو تصرف لان سامات المجلس اعترت سامة واحدة وذلك لان قوله جواباً عن اليمين يدل على انه لا يبرأ بفعل الجواب ١٣ الهداية ٤ قوله بمجرى القيام اى قيامها وتنهيب لادليل الاعراض لان المجلس يتبدل به لانه لا يتبدل بمجرى القيام حتى لا يتكرر عليه سمة التلاوة ١٣ الهداية ٤ قوله تخلت العرف الزمان في العرف يشترط تقاضى الدين قبل ان يتفرقا وفي السلم يشترط قبض رأس المال قبل التفرق وان تحقق القبض برد القيام عن المجلس قبل التفرق ايضا يجوز ١٣ نفس الواشى ٩ قوله خبرنا بل قلت هذا المريد بعدتها الزوج انها اختارت نفسها اى اذا صدقها فان يقع المطلق بتصادمها وان خرج الكلام محلاً منها كذا في الشافى وكذا نظرنا لانه عرف الا يقتضى ان لا يقع المطلق في اليهم وان صدقها الزوج لان اليهم ليس من الغااة المطلق اللهم الا ان يبرأ بتصادم تفسير ١٣ مائة شية ط الهداية ٥

مع الإيهام ولو قال اختارى نفسك فقالت اخترت تقم واحدة بأثمة لان كلامه مفسر وكلامها خروج جوابا له فيضم^١
 اعادته وكذا لو قال اختارى اختيارة فقالت اخترت لان الهاء في الاختيارة تنبئ عن الاتحاد والانفراد واختيارها لنفسها
 هو الذي يتحد مرة ويتعدد اخرى فصار مفسرا من جانبه ولو قال اختارى فقالت اخترت نفسى يقع الطلاق اذا نوى
 الزوج لان كلامه مفسر ومناوأة الزوج من محتملات كلامه ولو قال اختارى فقالت انا اختارت نفسى فمى طالق والقياس
 ان لا تطلق لان هذا مجرد وعدا ويحتمل فصار كما اذا قال لها طلقى نفسك فقالت انا اطلق نفسى وجه الاستحسان
 حديث عائشة رضی الله عنها فانها قالت لابل اختار الله ورسوله واعتبره النبي عليه السلام جوابا منها ولان هذه
 الصيغة حقيقة في الحال وتجزؤ في الاستقبال كما في كلمة الشهادة واداء الشهادة بخلاف قولها اطلق نفسى لانه تعدد رحمله
 على الحال لانه ليس بحكاية عن حالة قائمة ولا كذلك قولها انا اختار نفسي لانه حكاية عن حالة قائمة هو اختيارها
 نفسها ولو قال لها اختارى اختارى اختارى فقالت اخترت الاولى والوسطى والاخيرة طلقت ثلثا في قول ابن حنيفة ولا
 يحتاج الى نية الزوج وقال تطلق واحدة وانما يحتاج الى نية الزوج لدلالة التكرار عليه اذا الاختيار في حق الطلاق هو
 الذي يتكرر لهما ان ذكر الاولى وما يجرى مجراه ان كان لا يفيد من حيث الترتيب ولكن يفيد من حيث الافراد فيعتبر
 فيما يفيد وله ان هذا وصف لغو لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من
 ضروراته فاذا الغافى حق الاصل لغا في حق البناء ولو قالت اخترت اختيارة فمى ثلث في قولهم جميعا لانها المرة فصارت
 كما اذا صرحت بها ولان الاختيارة للتأكيد وبدون التأكيد يقع الثلث فمع التأكيد اولى ولو قالت قد طلقت نفسي او
 نفسي

له قوله فيضمن اعلاوة اعلاوة كلامها قالت اخترت ما مر من باختياره وهو النفس ١٣ عتار ٢٥ قوله ان الهداية في الاختيارة ينبئ عن الاتحاد وكذا للمرة
 والاتحاد ما يكون في اختيارها لنفسها لا بتعدد مرة بان قال لها اختارى نفسك بتطليقة ويتعدد اخرى بان قال لها اختارى نفسك بما شئت او بثلثت فصار مفسرا من جانب بجملة
 اختيارها بالزوج فانه لا يتعدد كجواز عبارة عن ابقاء النكاح وهو غير متعدد ١٣ ع ٤٤ قوله حديث عائشة انكحني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على الشدة عليه وعلى آله وسلم بتغيره واداءه برأى في فقال اني ذاكك امر اضلا عليك ان لا تجعلي حتى تستامري اليك وقد علم ان الولي لم يكونا ساريا بقرائه ثم قال انك تسماني قال لي يا ابا النبي كل
 لا زواجك ان كنت تردن الرجعة الدنيا لي قوله اجرا عليها فقلت نعمي هذا ما امر الولي فاني اريد الشدة ورسوله والدار الآخرة ثم فعل الزوج النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم فعل الذي فعلت
 النبي وفي لفظ المسلم على اختيار الشدة رسول ١٣ ع ٤٤ قوله حقيقته في الال والحقيقة يمكن ان تكون مرادة كما في كونه الشهادة فان الرجل اذا قال اشهدان لا الاله الا الله واشهدان محمد اميره
 ورسوله بغير ذلك ايمانا لا عدلا لا ايمانا وكذا الشهادة اذا قال اشهد بكذا اظا يصار الى الجواز ١٣ ع ٤٤ قوله وتجوز ان يكتب الخشونة بان فيه ثلاث احوال قيل هو مشترك وقيل
 هو حقيقته في الال بما زنه في الاستقبال وقيل بالعكس والاصح هو القول الثاني ولذا اخاره المصنف ١٣ ع ٤٤ قوله لا يبرئ بكتابة الجواز التطبيق نقل اللسان دون القيد
 ولا كذلك اختياره الا اختيار فعل القيد فيكون الذكر باللسان عبارة عن امتزاج في القلب كقولنا اشهد كذا في المكان ١٣ ع ٤٤ قوله ان كان لا يبيحها فان الاول والوسلي بلا فقرة
 كل منها اسم لغو مرتب وليس العمل على ترتيب بلوغ الترتيب ويصح الافراد كما قالت اخترت التلوية الاولى لان معنى قولها اخترت التلوية الاولى اخترت باصاري بالملك
 الاول والذوي صاريها بالملك الاول تطليقة كما نها صرحت بذلك وفي ذلك يقع وامرعة فكذا هي بنا ١٣ ع ٤٤ قوله ودان هذا الذي لا يبيحها فان الاول والذوي صاريها بالملك
 الملك لا ترتيب فيه كما يجمع في المكان فان العزم اذا اجتمعت في مكان لا يقال هذا اول وهذا آخر وانما الترتيب في فعل الاعيان يقال هذا اول وهذا جاد آخر اول بالترتيب فيه
 بلوغه في الكلام الذي هو الترتيب وهو الاول واخرها واذا فعلت اللفظ من حيث الترتيب بلوغ من حيث الافراد ايضا لان الترتيب فيه اصل بدلالة الاشتقاق والافراد من ضرورة طرا
 لفي في حق الاصل لفي من السبب واذا لفي في مقها لفي قولها اخترت وهو يصح جوابا لكل يقع الثلث ١٣ ع ٤٤ قوله لان المجتمع في الملك الجرمين ان العلاقات
 الثلث قد اجتمعت في كلها يقع الثلث بملء باختيارها ١٣ ع ٤٤

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث قالت عائشة لابل اختار الله ورسوله متفق عليه من حديث عائشة لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخييل
 امرواجه بدأه الحديث وفيه وانى امره الله ورسوله والدار الآخرة ١٣

فقد مفلان ولم تعلم بقدمه حتى جئ الليل فلا خيار لها لان الهجر باليد مما يمتد فيحمل اليوم المقرون به على بياض النهار وقد حققناه من قبل فنبوت به ثم ينقضى بانقضاء وقتها اذ جعل مهرها بيدها واخيرها لم تكن يوم او لم تقم فالامر في يدها

مالم تأخذ في عمل اخلران هذا تمليك التطلق منه لان المالك من يتصرف برأى نفسه وهي هذه الصفة والتمليك يقتصر على المجلس قد بيناه من قبل ثم اذا كانت تسمع يعتبر مجلسها ذلك وان كانت لا تسمع فمجلس علمها او بلوغ الخبر

اليهان هذا تمليك فيه معنى التعليق فيتوقف على ما وراء المجلس ولا يعتبر مجلسه لان التعليق لازم في حقه بخلاف البيع لانه تمليك محض ولا يشوبه التعليق واذا اعتبر مجلسها فالمجلس تارة يتبدل بالتحويل مرة بالاختار في عمل الخرج على ما بيناه في

الخيار ويخرج الامر من يدها بمجرد القيام لانه دليل للاعراض اذ القيام يفرق الراى بخلاف ما اذا مكثت يوما لم تقم لم تأخذ في عمل اخلران المجلس قد يطول وقد يقصر فيبقى الى ان يوجد ما يقطعها او يدل على الاعراض وقوله مكثت يوما ليس

للتقدير به وقوله مالم تأخذ في عمل اخلران به عمل يعرف انه قطع لما كانت فيه لامطلق العمل ولو كانت قائمة فجلست فهي على خيارها لانه دليل الاقبال فان القعود اجمع للراى وكذا اذا كانت قاعة فاكنت او متكة فقدعت لان هذا انتقال من

جلسة الى جلسة فلا يكون اعراضا كما اذا كانت محتبة فترعت قال عنه وهذا رواية الجامع الصغير وذكر في غيرها انها اذا كانت قاعة فاكنت الاختيار لها لان الايماء اظهرتها وانها بالامر فكأن اعراضا والاول هو الاصح ولو كانت قاعة فاضطجعت ففيه

روايتان عن ابى يوسف ولو قالت ادعواي استشيروا شهودا شهدتهم فهي على خيارها لان الاستشارة للتحري الصواب والاشهاد للتحري عن الانكار فلا يكون دليل الاعراض وان كانت تسير على دابة او في حمل فوقفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها

لان سير الدابة ووقوفها مضاف اليها والسفينة بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى راكبها الا ترى انه لا يقدر على ايقافها وراكب الدابة يقدر فصل في المشية ومن قال لامرأته طلقى نفسك ولانية له او نوى واحدة فقالت طلقت نفسي

فهي واحدة رجعية وان طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقنع عليها وهذا لان قوله طلقتي معناها اضل فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع على الادي مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس فلنذا تحمل فيه نية الثلث وينصرف الى واحدة عند عدلها

له قوله من الليل اي ان لم يعلم بجل من عليه جزوا جدا الليل اثنى عشر اية قوله وقد حققنا من قبل اي في آخر فصل اساندة السلاق ١٣ عن اية ١٣ قوله فالامر في يدها الخ قوله في نظر لانه قال بئس هذا اذا قال امرك بترك اليوم وهذا يدل على ان ذلك وبقية يقتضى ان الامر يعود بالبيطل في يمين وان قامت عن المجلس لانه لو بطل بالقيام

من المجلس لما كان للتعديل يمين فانه لان المرأة اذا لم تقم عن مجلسها يوما او اكثر لا يفسد امر من يدها فهذا يقتضى ان يقتصر على المجلس وبينها ثنات ١٣ عن اية ١٣ قوله وقد بيناه من قبل اي في فصل الافتياد من قوله والتملكات تقتضى جوابا في المجلس كما في البيع ١٣ عن اية ١٣ قوله فيتوقف على ما وراء المجلس كما لو قال ان دخلت المراكبات طالق

وهذا لان معنى امرك بترك ان ادوت طلاقك فانك طالق ١٣ عن اية ١٣ قوله ولا يجزى مجلس حتى لو قام وهي جالسة فالاختيار بان لان التعليق لازم في حقه حتى لا يعلل بالرجوع كونه تصرف يمين من جانه بخلاف البيع حيث لا يجزى مجلسا جميعا فانه ما قام من المجلس قبل قول الاخر بطل البيع لا تمليك محض لا يشوبه التعليق ولهذا الوردع اعد بها عن كل ما قبل قول الاخر ١٣ عن اية ١٣ قوله ليس للتقدير به اي باليوم لانه لو قال ذلك ولم يوجد منها ما يدل على الاعراض فجويا ١٣ عن اية ١٣ قوله حتمية يقتضى ان المجلس اذا جمع لغيره وساقية لهما ما او يده

١٣ عن اية ١٣ قوله بوجه لا يخل ويحرق فزعم دهر الروايتين مندوح فيما ذكرنا قبل ١٢ عن اية ١٢ قوله بمنزلة البيت يريد به ان السفينة متى سارت لا يبطل التخيير بخلاف الدابة اذا سارت حيث يبطل التخيير ١٣ عن اية ١٣ قوله فصل في المشية قد تقدمت وجه تقديم الافتياد وبعده السؤال من تقدم الامر باليرود المشية دورى فيسقط ١٢ عن اية ١٢ قوله ومن قال لامرأته طلقى نفسك فانك طالق ١٣ عن اية ١٣ قوله ومن عليها سوا طلقت جملوا مشقة ١٢ عن اية ١٢

الدراية في خروج احاديث الهداية

قوله سروي ان الصحابة اجمعوا على ان المخيرة لها الخييار ما دامت في مجلسها عند الرزاق عن ابن مسعود واخرجه الطبراني والبيهقي من طريقه ورجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا ولفظه اذا ملكها امرها فتنفرا تقبل ان يقتضى يشي فلا امر لها وعن جابر اذا خير الرجل امرأته فلم تحترق في مجلسها ذلك فلا خيار لها اخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح وروى عبد الرزاق وابن ابى شيبة عن عمرو عثمان نحوه وفي اسناده ضعف وروى ابن ابى شيبة عن عبد الله بن عمر ونحوه ١٢

وتكون الواحدة رجعية لان المقوض اليها صريح الطلاق وهو حرجي ولو نوى الثنتين لا يصح لانه نية العدة اذا كانت
المنكحة امة لانه جنس في حقها وان قال لها طلقي نفسك فقالت ابنت نفسي طلقت ولو قالت قد اخترت نفسي لم تطلق
لان الابانة من الفاظ الطلاق الا ترى انه لو قال ابنتك ينوي به الطلاق او قالت ابنت نفسي فقال الزوج قد اجزت ذلك
بانته فكانت موافقة للتقويض في الاصل الا انها اذادت فيه وصفا وهو تعجيل الابانة فيلغو الوصف الزائد ثبت الاصل كما
اذ قالت طلقت نفسي تطليقة بائنة وتبين ان يقع تطليقة رجعية بخلاف الاختيار لانه ليس من الفاظ الطلاق الا ترى
انه لو قال امرأته اخترتاك واخترتيني الطلاق لم يقع ولو قالت ابتداء اخترت نفسي فقال الزوج اجزت لا يقع شيء الا انه
عرف طلاقا بالاجماع اذا حصل جوابا للتغيير وقوله طلقي نفسك ليس بتغيير فيلغو وعن ابي حنيفة انه لا يقع شيء بقولها
ابنت نفسي لانها اتت بغير ما فوض اليها اذا ابانة بتغيير الطلاق وان قال طلقي نفسك فليس له ان يرجع عنه لان فيه
معنى اليمين لانه تعليق الطلاق بتطليقها واليمين تصرف لا تزور ولو قامت عن مجلسها بطل لانه تمليك بخلاف ما اذا قال
لها طلقي مرتك لانه توكيل وانابة فلا يقتصر على المجلس ويقبل الرجوع وان قال لها طلقي نفسك متى شئت فلها ان
تطلق نفسها في المجلس وبعده لان كلمة متى عامة في الاوقات كلها فصار كما اذا قال في اي وقت شئت واذا قال لرجل طلق
امرأتي فله ان يطلقها في المجلس وبعده وله ان يرجع لانه توكيل انه استعانة فلا يلزم ولا يقتصر على المجلس بخلاف قوله
لامرأته طلقي نفسك لانها عاملة لنفسها فكان تمليكا لا توكيلا ولو قل لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة
وليس للزوج ان يرجع وقال زفر رحمه الله هذا الاول سواء لان التصريح بالمشية كعدمه لانه تصرف عن مشيئته
فصار كالوكيل بالبيع اذ قيل له بعه ان شئت ولانها تمليك لانه علقه بالمشية والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته
والطلاق يحتمل التعليق بخلاف البيع لانه لا يحتمل ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة فهي واحدة لانها ملكت
ايقام الثلث فتملك ايقام الواحد ضرورة ولو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلثا لم يقع شيء عند ابي
حنيفة وقال لا يقع واحدة لانها اتت بما ملكته وزيادته فصار كما اذا اطلقها الزوج الفاولي حنيفة انها اتت بغير ما فوض
اليها فكانت مبتدأة وهذا لان الزوج ملكها الواحدة والثلث غير الواحدة لان الثلث اسم لعدد مركب مجتمعه والواحد فرد

١٤ قوله لا رجس اي ان الاثنين كل الجنس في حق الاثمة فانها يحون منفظة بالاثنتين ١١٢
١٥ قوله وثبت الاصل فيه نوع اشكال لا تقدم في اكتابات ان جموت الطلاق في انت بائن مثلا بنا على زوال الوصلة فيجب ان لا يثبت ههنا لانه لا يزول الوصلة
١٦ الهداية قوله ويثبت الزنا شرح الطلاق جواب حمود بقوله طلقت فان حمود لم يترجم لموضع الابانة فكان رجعيا نظرا الى الطلاق وهو اليقين ١٢ ههنا يسهل
قوله بخلاف الافتقار لشرط يزول لان الابانة من الفاظ الطلاق الى آخره ١٢ ههنا قوله اذا ابانة بتغيير الطلاق حقيقة وكما كان هذا اعراضا فلا يقع شيء وخروج الامر من يد
لاشتغال بالابانة ١٣ الهداية قوله ان شئت والمراد بالمشية في قولها ان شئت هو المشية بمعنى ردية المشية في الفعل والترك اي طلق ان رايت المصلحة
فيه ١٣ الهداية قوله والمالك الجنان تمليك الطلاق في معنى اليمين وفي قوله طلقها ان شئت تمليك في تعليق الطلاق بالمشية والطلاق يحتمل ذلك والبيع
لا يحتمل ذلك الشئط بالشروط فيلغو ذكر المشية فيه ١٣ طعن الحواشي
١٤ قوله والطلاق الجواب عن تيسر زفر حجة النزاع على البيع فان قيل به التوكيل البيع نفسه والتوكيل بر قابل للتطبيق ابيب بان اعتر التوكيل البيع باصل البيع ١٣ عن ابي
١٥ قوله فنحك ايتاعه الا لان ماك المل كالمزاجها وهذه المسألة مذكرة من غير خلافت وهو يشكك بما ذهب اليه ابو يوسف وحمود اذا قال اختارت ايتاعه وايتاع
فكانت اجزت الا ان الواسط لا يقع شيء عندها لا فوض اليها اختيار الثلث وقد اختارت واحدة فلا يقع شيء عندها كذا في الكافي في فضل الامر باليه ووجه الاشكال ظاهر به
١٦ قوله ولا يبي حنيفة الحاصل انما اشتدلت بغير ما فوض اليها اعرضت عن تمكين ارادة التقويض ولما ردته فخرج الامر من يده وادام حتى ما كره للطلاق فلا يقع ايتاعها الا قصد اول
منها ١٣ الهداية قوله فكانت مبتدأة كما لو قال لها طلقي نفسك فطلقت مرتها فيترقت في اعيانها ١٣ عن ابي

لا تركيب فيه فكانت بينهما مغايرة على سبيل المضادة بخلاف الزوج لانه يتصرف بمحكم الملك وكذا هي في المسئلة
الاولى لانها ملكت الثلث اما ههنا لم تملك الثلث وما اتت بما فوض اليها فلغا وان امرها بطلاق يملك الرجعة فطلقت بائنة

وامرها بالبائنة فطلقت رجعية وقم ما امر به الزوج فمعنى الاول ان يقول لها الزوج طلق نفسك واحدة امملك الرجعة

فتقول طلقت نفسي واحدة بائنة فتقع رجعية لانها اتت بالاصل وزيادة وصف كما ذكرنا فيلغو الوصف ويبقى الاصل مغز

الثانية ان يقول لها طلق نفسك واحدة بائنة فتقول طلقت نفسي واحدة رجعية فتقع بائنة لان قولها واحدة رجعية

لغومنها لان الزوج لما عين صفة المفوض اليها فاجتهد بعد ذلك الى ايقاع الاصل دون تعيين الوصف فصارت كما انها اقتضت

على الاصل فيقع بالصفة التي عينها الزوج بائنا ورجعيا وان قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لم يقع

شئ لان معناها ان شئت الثلث وهي بايقاع الواحدة ما شاءت الثلث فلم يوجد الشرط ولو قال لها طلق نفسك واحدة ان

شئت فطلقت ثلاثا فكذلك عند ابى حنيفة لان مشية الثلث ليست بمشية للواحدة كما يقاها

وقال يقع واحدة لان مشية الثلث مشية للواحدة كما ان ايقاعها ايقاع للواحدة فوجد الشرط و

لو قال لها انت طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت فقلت شئت نوى الطلاق بطل الامر لانه علق طلاقها بالمشية

المرسلة وهي اتت بالمعلقة فلم يوجد الشرط وهو اشتغال بالامر يعنيها فخرج الامر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله شئت

وان نوى الطلاق لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شائئا طلاقها والنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال

شئت طلاقك يقع اذا نوى لانه ايقاع مبتدأ اذا المشية تنبئ عن الوجود بخلاف قوله اردت طلاقك لانه لا ينبئ عن الوجود

وكذا اذا قالت شئت ان شاء ابى او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد لما ذكرنا ان الماتى به مشية معلقة فلا يقع الطلاق

ويطل الامر وان قالت قد شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلقت ان التعليق بشرط كائن تمييز ولو قال لها انت طالق اذا

شئت او اذا ما شئت او متى شئت او متى ما شئت فردت الامر لم يكن ردًا ولا يقصر على المجلس اما كلمة متى ومتى ما فلا نها

لوقت وهي عامة في الاوقات كلها كانه قال في ابى وقت شئت فلا يقصر على المجلس بالاجتماع ولوردت الامر لم يكن ردًا لانه

ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يكن تمليكا قبل المشية حتى يرتد بالرد ولا تطلق نفسها الا واحدة لانها تعمل الا زمان

دون الافعال فتملك التطلق في كل زمان ولا تملك تطبيقا بعد تطبيق واما كلمة اذا واذا ما فهي متى سواء عندا هم وعند ابى

حنيفة ان كان يستعمل للشرط كما يستعمل للوقت لكن الامر صار بيدها فلا يخرجه بالشك وقد مر من قبل ولو قال لها انت طالق

له قوله لا يتصرف الزوج ان تعلم بالطلاق

وهرن حيث ان ملك الطلاق يملك ما شاء من العدد الا ان لا يتخذ الا بقدر العمل فان العمل شرط الفنازل شرط الاجاب واذا كان كذلك صح جناب اللب فثبت ما في ضمها

من اجاب الثلث ايضا ويتخذ بقدر العمل كذا في المكان ١٣ ما مشية ملا الهود ورمه الله له قوله نعم الاول ان يقول الا ان قال بانه اذا قال طلق فثبت ما في ضمها

نفسى يقع رجعية لان فيه اختلاف الرواية وعن ابى حنيفة ٢١ ان يقول ابنت نفسي في جواب قول طلق نفسك لم يقع شئ والاختلاف فيها امرها بالطلاق يملك الرجعة فطلقت بائنة

فلا بيان يضر ما لا اختلاف فيه كذا قيل وفيه نظر لانه اذا قال طلق نفسك فطلقت نفسي بائنة وقع رجعية بائنا والاختلاف فيها امرها بالطلاق يملك الرجعة فطلقت بائنة

نفسى ١٣ الهود ١٣ قوله رجع اذا نوى فيه بحيث فاذا قال شئت طلاقك انى بلفظ موع الطلاق فيشئ ان لا يحتاج الى البينة واجب بان قوله شئت طلاقك قد يقصد وجوده وكذا قد لا يوجد

وجوده ايضا ما لا بد من البينة لتبين جهة الوجود وقوما ١٤ قوله اذا البينة تجزى من الوجود ويطلب لان البينة تفرق الامم بالحدوث من الشئ ويبراه بوجوده فكان قوله شئت مخرجى لوجهه بحيث

والبينة الطلاق بايقاع بفسلثة المأذاة فانها في اللفظ عبارة عن الطلب قال صلى الله عليه وآله وسلم الحى رانه الموت اى ما ليس فان قيل ذهب علان انه اصول الدين الى ان

الارادة والمشية واحدة فانها العزيمة فالجواب ان يجوز ان يكون بينهما تفرقة بالنسبة الى العباد وتسوية بالنسبة الى المشركين لان ما شاء الله تعالى ان لا يملكه ولا يملكه غيره بخلاف

العباد ١٤ قوله فلا يخرج بالشك بين ونظرا الى كون الوقت لا يخرج فلا يخرج بالشك ١٣ متا ١٤ قوله وقد مر من قبل لى في فصل امانته الطلاق الى الزمان ١٣ متا ١٤

كلما شئت فله ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا لان كلمة كلما توجب تكرار الافعال الا ان التعليل ينصرف الى الملك القائم حتى لو عادت اليه بعد زواج اخر وطلقت نفسها لم يقع شيء لانه ملك مستودع وليس لها ان تطلق نفسها

ثلاثا في كلمة واحدة لانها توجب عموم الافراد لا عموم الاجتماع فلا تملك الايقاع جملة وجمعا ولو قال لها انت طالق حيث شئت

او اين شئت لم تطلق حتى تشاء وان قامت من مجلسها فلا مشية لها لان كلمة حيث واين من اسماء المكان والطلاق لا

تعلق له بالمكان فيبلغ ويبقى ذكر مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان لان له تعلقا به حتى يقع في زمان

دون زمان فوجب اعتبار خصوصها وادان قال لها انت طالق كيف شئت طلقت تطليقة يملك الرجعة معناه قبل المشية

فان قالت قد شئت واحدة بائنة او ثلاثا وقال الزوج ذلك نويت فهو كما قال لان عندك ثبتت المطابقة بين مشيتها وارادته

اما اذا اردت ثلاثا والزوج اراد واحدة بائنة او على القلب تقع واحدة رجعية لانه لغا غير فها لعدم الموافقة ففي ايقاع الزوج و

ان لم تحضره النية يعتبر مشيتها فيما قال واجري على موجب التغيير قال رضي الله عنه قال في الاصل هذا قول ابى حنيفة وعندهما

لا يقع ما لم توقع المرأة فتشأ رجعية او بائنة او ثلاثا وعلى هذا الخلاف العتاق لهما انه فوض التلطيح اليها على ان

فلا بد من تعلق اصل الطلاق بمشيتها ليكون لها المشية في جميع الاحوال اعني قبل الدخول بعدة ولا في حنيفة ان كلمة كيف

لا استتصاف يقال كيف اصيبت والتفويض في وصفه يستدعي وجود اصله ووجود الطلاق بوقوعه وان قال لها انت طالق

كمر شئت واما شئت طلقت نفسها ما شاءت لانها يستعملان للعد ففوض اليها اي عند شاءت فان قامت من مجلس

يطلق وان دت الامركان رد لان هذا امر واحد وهو خطاب في الحال فيقتضي الجواب في الحال وان قال لها طلقتي نفسك

من ثلثي ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين ولا تطلق ثلاثا عند ابى حنيفة وقالوا تطلق ثلاثا ان شاءت لان

كلمة ما حكمة في التعميم وكلمة من قد تستعمل للتمييز فيحمل على تمييز الجنس كما اذا قال كل من طعاهي ما شئت

او طلق من نسائي من شاءت ولا في حنيفة ان كلمة من حقيقة للتبعض بها التعميم فيعمل بها وفيما استشهدا به ترك

التبعض للدلالة اظهار السماحة او لعدم الصفة وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلاف

له قوله فلا شك الايقاع جملة ودعا قيل منها جاود وقيل الجوز هو ان يقول طلقت نفسي ثلاثا والجمع ان يقول طلقت واحدة وواحدة ودعا وهذا هو الظاهر اعني

له قوله فخلو فان قيل لا تذكر الا ان يعنى قوله انت طالق شئت فخلو ان يزوج في الحال كما قال انت طالق دخلت الدار قلنا نحبها على الشرط للتاسب بين الشرط والظرف

لان كذا في غير مزيان من التامير محله عليه مجازا من ان اولي من جعلها مجازا من اذا او حتى لان ان حوت الشرط بخلاف غيرا فان المجاز عن اولي كدر في الكافي فصل هذا لوقال كان قوله فخلو يجعل مجازا

من الشرط كان اولي الابداء قوله لان لا اله الا لان مطلقا فقلنا بوقوعه في زمان دون زمان ولما اذا كان واقفا في مكان كان واقفا في جميع الامكنة فوجب اعتباره اي

اعتبار الزمان خصوصا كما لو قال انت طالق هذا وعمرها كما لو قال انت طالق في اي وقت شئت ١٣ ع ١٤ قوله قال رضي الله عنهما قال في الاصل الخ انما قال في كتاب

قال في الاصل بذا قول ابى حنيفة لان المدركة في هذا الفصل من مسائل الجامع الصغير وليس في ذكر قولها وانما ذكر الرواية فيه في قول ابى حنيفة زور فذكره يمين ان ما ذكره في الجامع الصغير انما

هو قول يبريل ما ذكر في الاصل ١٣ ع ١٥ قوله لا يقع الا في لشيء شئت قبل الدخول ولا بد منه حتى تتشأ فاذا شئت او دعت ما شئت من الرجعي والباين والثالث ١٣ ع ١٦

له قوله وهل هذا الخلف السائق حتى اذا قال لعبد انت حر فقلت عمن عند ابى حنيفة زور ولا مال للعتق يوضع عليه وعند ابى حنيفة حتى يشأ ١٣ ع ١٧ قوله

ولا في حنيفة زور ان الجهتسا سوال مشهور هو ان الفوض لا يحتاج الى نية الزوج لانه لا فوض المراد ان تستعمل بايات ما فوض اليها اعتبارا بامانة التفويضات وجوابه انه فوض اليها

سال الطلاق وهو مشترك بين الحكم والكيف يعني العود واليه نية فيحتاج الى النية للتعين امرها ١٣ ع ١٨ قوله لانها يستعملان الخ فان قيل بانه لم يسم كمالا في ما هي مستعمل للوقت

ولا يستعمل للعدد قال الله تعالى ما دامت حيا فروع الشك في تفويض العود اليها ثابت العود بالشك ايجاب بان جانب العود مع ما يمل آخرو هو ان هذا قول يمين يعني الشك

لان تفويض الامة يان نفسها والتمسك تستقر على المجلس وذلك انما يكون ان لو كانت مملوذة يعني العود لا يمين الوقت ١٣ ع ١٩ قوله بطل ما ذكرنا انك

والتمسك يقتصر على المجلس ١٣ ع ٢٠ قوله قد يستعمل للتمييز بين لبيان كمال قوله تعالى فا جنبا الرجس من الاذنان وقد يكون التبعض وقد يكون غيره كما عرفت انك ما جئت في كالم الحكم والمحمول فعمل المحتل على الحكم ويجعل

بينا ١٣ ع ٢١ له قوله لدا لان في العرف يراد بيشن بذا الكلام الجار السام والكرم ١٣ ع ٢٢ له قوله او لعموم الصفة وهي المشية فان اشكره اذا انصفت بصفة مائة

تم ك عرفت وهبنا كذلك حتى لو قال من شئت كان على الخلف ١٣ ع ٢٣ له قوله كان على الخلف فان قلت كما ان صفة الفاعل عاين في قول من شاركت وقد اشتهر

عربا فيهم من كمال من الفاعل من قول من شئت فويل من غير ان يكون قلت ان من غير الفاعل في كماله والاشياء بالعودة لا يميز في العدم

باب الأيمان في الطلاق

وإذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانك طالق وكل امرأة تزوجها
فهي طالق وقال الشافعي لا يقع لقوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح وكنا ان هذا تصرف يبين لوجوه الشرط والجزاء

فلا يشترط لصحته قيام الملك في الحال لان الوقوع عند الشرط والملك متيقن به عنده وقبل ذلك اثره المنع وهو كقول المتصرف
والحديث محمول على نفى التجيز والمحمل ما تورثه السلف كالشعبي والزهري وغيرها وإذا اضافة الى شرط وقع عقيب
الشرط مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ولهذا بالاتفاق لان الملك قائم في الحال والظاهر بقاءه الى وقت

وجود الشرط فيصير ميمناً وايقاعاً ولا تصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف مالكا وبيضيفه الى ملك لان الجزء لا بد
ان يكون ظاهر الوجود لا يكون محيياً فيحقق معني اليمين وهو القوة والظهور بأحد هذين والاضافة الى سبب الملك بمنزلة الاتفاق

اليه لانه ظاهر عند سببه فان قال لا تحببني ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق لان الحالف
ليس بمالك وما اضافة الى الملك وسببه ولا بد من واحد منهما والفاظ الشرط ان واذا واما وكل وكلما ومتى ومتى
لان الشرط مشتق من العلامة وهذه الالفاظ مابليها افعال فتكون علامات على الحدث ثم كلمة ان صرف للشرط لانه
ليس فيها معنى الوقت وما وراءها ملحقة بها وكلمة كل ليس شرطاً حقيقة لان ما يليها اسم والشرط ما يتعلق بالجزء

والاجزائية تتعلق بالافعال لانه الحقت بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها مثل قولك كل عبد اشتريته فهو حر
لما يقع على الحلف بالشرط والركب فرع على المردود لانه ليس بمردود في الحال لغرض حرف الشرط والاصل عدمه ثم اعلم ان اسم اليمين
والسكاح الصحيح لا يوجب الملك يقيناً الا في الإسلام **٣٠** قوله وكل ذلك اي يبين وجود الشرط اذ المنع وهو قائم بالتمتع والمردود الحالف فلا يكون شرطاً في ذلك
الوقت **٣١** قوله اثرة ولا اترقي في الحال قبله عدم اتمام الاطلاق بشرط قيام الملك فيه في الحال **٣٢** **٣٣** قوله كقولك محمول على نفى التجيز لانه نفى التعلق والتيقن ليس
بتعلق حتى لو علمت لا يعلق بخلق طلاقاً لا يثبت قبل وجود الشرط لانه لم يعلق بعد في هذا الزمان مناه نفى التجيز كان اولى فذكره قال محمول بطريق التسليم **٣٤** **٣٥** قوله باليه
المعنى قال تولى السواقي واليا على يس تجرد لم يلجأ بما يرد بل يجرد عن ان يكون شرطاً في ذلك نفعاً **٣٦** قوله بالاتفاق امرأته من السنن المتقدمه اعني قران تزوجك فانك طالق
لان فيها اختلاف الشافعي وقال الا نزاري يجوز ان يكون امرأته التي بعد ما اعني قوله لا تجزيه ان دخلت الدار ان كان فيها خلاف اي ان يسهل **٣٧** **٣٨** قوله
قوله ليس ميمناً يعني من انما على ما و ايماً ما يعني من انما في فان منعه كونه طلاقاً ممنوعاً لا التعلق كان ايقاعاً في الحال ومكن لا يثبت بغيره **٣٩** قوله يكون اي
الامانة الى الشرط فيخاف من ارتكاب الشرط فانه لا يكون فيخاف اذا كان الجزاء نازلاً او غالب النزول عند وجود الشرط ولا يكون كذلك الا ان يكون الحالف مالكا وبيضيفه
الى ملك **٤٠** **٤١** قوله والاتصاف الى سبب الملك كقولنا اذا اشتريتك فانك حر من زمانه الامانة الى الملك كقولنا ان ملكك فانك حر **٤٢** **٤٣** قوله
٤٤ **٤٥** قوله مشتق من العلامة قال في السماع الشرط بالتركيك العلامة واشترطنا السبع ملامتها فهي هذا يكون من اذ كان الشرط مشتق من الشرط الذي هو بمنى العلامة لان المراد من
الاشتراق هو الاشتقاق الكبير وهو ان تجد بين العنتين تناسباً للفظ والمعنى وليس بين الشرط والعلامة تناسب لفظي فيقدر ذلك فيستقيم **٤٦** **٤٧** قوله وهذه الالفاظ
ما ييسر افعالها في كل ما ينفقها من افعالها ولا يستلزمها ان يكون لها في الشرط مغزى وليس ذلك طريق معرفتها وانما طريق ذلك السماع وهذه الالفاظ سمعت مستقله في مواضع الشرط فقامت به الى
الاستدلال والشرح الاستدلال قد زيد به هنا لا يفتيد مطلوبه لان مطلوبه ان هذه الالفاظ مشروطه ودليل ان الشرط مشتق من العلامة وهو مسلم على الوجه الذي قرره ان هذه الالفاظ ما يليها
افعال وهذا ايضا مسلم ولكن قوله تكون علامات على الحدث ليس ملازم للقدمين وهو ظاهر **٤٨** **٤٩** قوله فتكون الزواجر ان يكون وجود الالفاظ ملازمات على الحدث
والخلف هو وقوع الزواجر **٥٠**

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث لا طلاق قبل نكاح ابن ماجه من حديث النسور ومن حديث علي وآلها حكم من ابن عمر عائشة ومعاذ وجابر وابن عباس
واخرجه الدارقطني من حديث ابى ثعلبة واقواها حديث عمرو بن شعيب عن ابييه عن جده رافعه لان ابن ماجه ادره فيما لا يملك ولا
طلاق له فيما لا يملك صححه الترمذي ونقل عن البخاري انه اصح شي في الباب قوله والحديث محمول على نفى التخيير وهذا المحل
ما تورثه عن السلف كالشعبي والزهري وغيرها عبيد الرزاق عن معمر بن الزهري انه قال في رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق
هو كما قال فقال له معمر اليس قد جاء لا طلاق قبل نكاح قال انما ذلك ان يقول امرأة فلان طالق واخرجه ابن ابي شيبة عن الشعبي و
النجعي والزهري وسالم والقاتس وغيرهم عبيد العزيز ومكحول والاسود وابى بكر بن حزم وابى بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد
الرحمن في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق هو كما قال **٥١**

حمل عليه في حديث الاستبراء وكما لها بانها همها وذلك بالطهر واذا قال انت طالق اذا صمت يوما طلقت حين تغيب

الشمس في اليوم الذي تصور لان اليوم اذا قرنت بفعل ممتد يراده بياض النهار بخلاف ما اذا قل لها اذا صمت لانه لم

يقدرة بمعيار وقد وجد الصوم بركنه وشرطه ومن قال لامرأته اذا ولدت غلاما فان طالق واحدة واذا ولد تجارية

فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية ولا يدرى ايها اول لزومه في القضاء تطليقة وفي التنزة تطليقتان وانقضت

العداة لانها ولو لدت الغلام ولا وقعت واحدة وتنقض عدتها بوضع الجارية ثم لا تقم اخرى به لانها حال انقضاء العداة

ولو لدت الجارية او اودعت تطليقتان وانقضت عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء اخر به لما ذكرنا ان حال الانقضاء

فاذا في حال يقع واحدة وفي حال يقع ثنتان فلا يقع الثانية بالشك والاحتمال والاولى ان تاخذ بالثنتين تانها واحتمالها

والعداة منقضية بيقين لما بينا وان قال لها ان كلمت ابا عمرو و ابا يوسف فان طالق ثلثا ثم طلقها واحدة فان انت انقضت

عدتها فكلمت ابا عمرو ثم تزوجها فكلمت ابا يوسف في طالق ثلثا مع الواحدة الاولى وقال زفر لا يقع وهذه على وجوه اما

ان وجد الشرطان في الملك فيقع الطلاق وهذا ظاهر او وجد في غير الملك فلا يقع او وجد الاول في الملك والثاني في غير

الملك فلا يقع ايضا لان الجزء لا ينزل في غير الملك فلا يقع او وجد الاول في غير الملك والثاني في الملك وهي مسألة الكتاب

الخلافة له اعتبار الاول بالثاني اذ هما في حكم الطلاق كثنى واحد ولما ان صحة الكلام باهلية المتكلم الا ان الملك يشترط

حالة التعليق ليصير الجزء غالب الوجود لاستصحاب الحال فيصم اليمين وعند تمام الشرطين ينزل الجزاء لانه لا ينزل الا في

الملك وفيما بين ذلك الحال حال بقاء اليمين فيستغنى عن قيام الملك اذ بقاءه محله هو الزمة وان قال لها ان دخلت الدار

فانت طالق ثلثا فطلقها ثنتين وتزوجت زوجا اخر ودخل بها ثم عدت الى الاول فدخلت الدار طلقت ثلثا اعتبارا بحقيقة

وابن يوسف وقال عهدى طالق ما بقي من الطلقات وهو قول زفر واصله ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلث عندها

فتعد اليه بالثلث وعند عهدى زفر لا يهدم ما دون الثلث فتعد اليه بما بقي وسنين من بعد ان شاء الله تعالى وان قال

لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم قال انت طالق ثلثا فتزوجت غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم

له قوله في حديث المنزلة ابو داود في سنة من شريك عن تيس بن وهب عن ابو داود عن ابن مسعود عن النبي ان النبي

صلى الله عليه وسلم قال من سبى اوطاس لا تؤمها فامل حتى تضع ولا خير ذات حل حتى تحيض خمسة اشهر ١٣ له قوله اذا زن بعض من الرجل مشكلا بامر من ان

ادى مرة ولذا قالوا ان العيس منسوبة لبيع فخرت المدة والعصم منسوبة لبيع فخرت المدة ١٢ الهادى قوله بخلاف ما اذا قال لها اذا صمت حتى تضامت ساعة مقروبة بالنية

طلقت كذا ذكره الامام الشافعي ١٢ نهاية له قوله لمر في القضاء تطليقة لان اليقين فيها وفي انما يشك فيها بينه وبين الله تعالى فيشفي ان تاخذ بالتطليقين حتى اذا كان

علقها بثلثا واحدة فلا يشفي لان تزوجها حتى تنكح زوجها بغيره لا احتمال انها مطلقة ثلثا ١٢ نهاية به

فه قوله لان حال انقضاء العدة وحال انقضاء ما حال زوال النكاح والمزني لا يملك مال الزوج الا اذا كان في ١٢ الهادى قوله تنسب بالمراد بالتمسك التام من السوء ١٢ نهاية

له قوله كذا واحد يمين من حيث ان الطلاق لا يقع الا بها مدار الشرطان بمنزلة شرط واحد ولو كان شرطا واحدا لا يقع بدون الملك فكذلك هذا ١٢ الهادى قوله وان منعت

الجزء من هذا الكلام الذي يبرهن بانها بطلت وهي قائمة بكون مستمرة قائمة بان يكون محملا ولما لا يحتاج الى ملك كمن شرطنا الملك حاله التعليق ١٢ نهاية له قوله لان الملك

الزوج سوال مقدر هو ان يقال لما كان محل اليمين الذي يشفي ان لا يشترط الملك عند وقت تعليق اليمين فاقاب عند وقال انما يشترط الملك وقت التعليق ليكون الجواز غالب الوجود لان الملك اذا كان موجودا وقت التعليق فالظاهر بقاؤه باستصحاب الحال اللى وقت وجوده بشرط وادام لوجود الملك وقت التعليق لا يكون الجواز غالب الوجود ولا يغير اليمين فانه تها وهي المنع من الاقدام على وجوب الشرط الذي يلزم من زوال الجزاء ١٢ نهاية به

الدرادية في تخرج احاديث الهداية

قوله لحديث الاستبراء كانه يشير الى حديث ابن سعيد في سبيا اوطاس لا تؤمها فامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض اخرجه ابو داود والحاكم مرفوعا عن ١٢ ويصح ابن ثابت مرفعه لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقع على امرأته من السبي حتى يستبرأ بها بحضرة اخرجه ابو داود واخرجه ابن ابي شيبة عن علي بن فضال حديث ابن سعيد واستاده ضعيف ١٢

يقع شئ وقال زفر^١ يقع الثلث لان الجزء^٢ ثلث مطلق لاطلاق اللفظ وقد بقي احتمال وقوعها فيبقى اليمين ولان الجزء^٣ طلقات هذا الملك لانها هي المانعة لان الظاهر عدم ما يحدث واليمين تعقد السنه والحمل اذا كان الجزء ما ذكرناه وقد^٤ فان تبخير الثلث السبيل للمحلية فلا يبقى اليمين بخلاف ما اذا اياها لان الجزء باق لبقائه عليه ولو قال لامرأته ذلحامتها^٥ فانت طالق ثلاثا في معها فلما اتى الحتانان طلقت ثلاثا وان لبث ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجته ثم ادخله وجب^٦ عليه المهر وكذا اذا قال لامرأته اذ احامعتك فانت حرة وعن ابي يوسف^٧ انه اوجب المهر في الفصل الاول ايضا لوجوه الجماع^٨ بلذا مر عليه الا انه لا يجب عليه الحد للاتحاد وجه الظاهر ان الجماع ادخال الفرج في الفرج ولادوام الادخال بخلاف ما اذا اخرج^٩ ثم ادخله لانه وجد الادخال بعد الطلاق لان الحد لا يجب لشبهة الاتحاد بالنظر الى المجلس المقصود واذا لم يجب الحد يجب^{١٠} العقد الوطى لا يخلو عن احدهما ولو كان الطلاق رجعي^{١١} يصير رجعا بالثابت عند ابي يوسف بخلاف الجهم^{١٢} لوجوه المساس ولو^{١٣} نزع ثم اوجر صار مرجعا بالاجماع لوجوه الجماع^{١٤} فصل في الاستثناء واذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله تعالى^{١٥} متصلا لم يقع الطلاق لقوله عليه السلام من حلف بطلاق او عتاق وقال ان شاء الله تعالى متصلا به لاحث عليه ولانه^{١٦} ان بصورة الشرط فيكون تعليقا من هذا الوجه وانه اعلام قبل للشرط والشرط لا يعلم فهنا فيكون اعدا ما من الاصل

قوله لان الزنا ثلث مطلق لاطلاق اللفظ لا يقيده بطلقات في ملك دون ملك فلا يتقيد وقد بقي احتمال وقوعها اي انها كانتا بعد تزوجها بزواج آخر فيبقى فاذا دوما العمل بغير الجزاء^{١٧}
قوله طلقات هذا الملك لان الملك المطلق يتقيد بدلائل الحال فينصرف بهذا الاطلاق الى الطلقات المملوكة لا الطلقات المستتمرة بعد التزوج بزواج آخر لان الطلقات الثلث مانعة بان دخول المرأة يتحقق التزوج الثاني ولا العود الى الاول ثانيا فيكون المراد من الطلقات هو الطلقات المملوكة من حيث الظاهر^{١٨} **قوله** لانها هي المانعة وكل ما كان مانعا من وجود الشرط وما لا عليه فهو الجزاء لان اليمين تقدر للتحقق او المحل ووجوده فيكون الجزاء طلقات هذا الملك^{١٩} **قوله** للتحقق للمحل واعتراض بان قضاء^{٢٠} اليمين لا يضر في المنع والمحل لا يمنع ان يقال ان حلفت فانت طالق لا يلزم تصور منعه ولا عمل يكون اليقين مادام سار باد الجواب ان المراد للمحل والمنع فيما بينها من تصور ان^{٢١} **قوله** فلا يبقى اليمين فان بعد اليمين بالشرط والجزاء وقتها والجزاء الذي يقتضي بانفسه جزاءه^{٢٢} **قوله** بخلاف الجماعات بقوله وقد نالت تبخير الثلث اي نالت الجزاء تبخير الثلث السبيل^{٢٣} للمحلية بخلاف ما لا اياها بانها طلقة او طلقتين حيث لا يفرق الجزاء بقا للمحل ولبذا اذا اعدت اليه بعد زواج آخر ما ت جئت طلقات غدا في حفرة والي يوسف وبه مسلمة الهم^{٢٤} **قوله** **قوله** لوجوه الجماع الخمسة اجماع الهمام على اليقين بعد القول بمنزلة الدخول الا بتر في^{٢٥} **قوله** ولادوام الادخال متناه للمعدم مع الاستدراك فادوام^{٢٦} الجماع بوجوه الادخال ولادوام^{٢٧} **قوله** ويجب العتق قال في رويان الادب العتق به النكاح اذا طويت بشبهة والمراد به مهر النكاح وبقية الامام المتا في العتق في شرح^{٢٨} الجامع الصغير^{٢٩} **قوله** بالثابت يشترط ان يكون له ثلثا ولو كان له ثلثا في كسباب^{٣٠} **قوله** واليمين كغيره^{٣١} **قوله** في مسائل^{٣٢} **قوله** في مسائل^{٣٣} **قوله** في مسائل^{٣٤} **قوله** في مسائل^{٣٥} **قوله** في مسائل^{٣٦} **قوله** في مسائل^{٣٧} **قوله** في مسائل^{٣٨} **قوله** في مسائل^{٣٩} **قوله** في مسائل^{٤٠} **قوله** في مسائل^{٤١} **قوله** في مسائل^{٤٢} **قوله** في مسائل^{٤٣} **قوله** في مسائل^{٤٤} **قوله** في مسائل^{٤٥} **قوله** في مسائل^{٤٦} **قوله** في مسائل^{٤٧} **قوله** في مسائل^{٤٨} **قوله** في مسائل^{٤٩} **قوله** في مسائل^{٥٠} **قوله** في مسائل^{٥١} **قوله** في مسائل^{٥٢} **قوله** في مسائل^{٥٣} **قوله** في مسائل^{٥٤} **قوله** في مسائل^{٥٥} **قوله** في مسائل^{٥٦} **قوله** في مسائل^{٥٧} **قوله** في مسائل^{٥٨} **قوله** في مسائل^{٥٩} **قوله** في مسائل^{٦٠} **قوله** في مسائل^{٦١} **قوله** في مسائل^{٦٢} **قوله** في مسائل^{٦٣} **قوله** في مسائل^{٦٤} **قوله** في مسائل^{٦٥} **قوله** في مسائل^{٦٦} **قوله** في مسائل^{٦٧} **قوله** في مسائل^{٦٨} **قوله** في مسائل^{٦٩} **قوله** في مسائل^{٧٠} **قوله** في مسائل^{٧١} **قوله** في مسائل^{٧٢} **قوله** في مسائل^{٧٣} **قوله** في مسائل^{٧٤} **قوله** في مسائل^{٧٥} **قوله** في مسائل^{٧٦} **قوله** في مسائل^{٧٧} **قوله** في مسائل^{٧٨} **قوله** في مسائل^{٧٩} **قوله** في مسائل^{٨٠} **قوله** في مسائل^{٨١} **قوله** في مسائل^{٨٢} **قوله** في مسائل^{٨٣} **قوله** في مسائل^{٨٤} **قوله** في مسائل^{٨٥} **قوله** في مسائل^{٨٦} **قوله** في مسائل^{٨٧} **قوله** في مسائل^{٨٨} **قوله** في مسائل^{٨٩} **قوله** في مسائل^{٩٠} **قوله** في مسائل^{٩١} **قوله** في مسائل^{٩٢} **قوله** في مسائل^{٩٣} **قوله** في مسائل^{٩٤} **قوله** في مسائل^{٩٥} **قوله** في مسائل^{٩٦} **قوله** في مسائل^{٩٧} **قوله** في مسائل^{٩٨} **قوله** في مسائل^{٩٩} **قوله** في مسائل^{١٠٠}

الدرية في تحريج احاديث الهداية

حاديث من حلف بطلاق او عتاق وقال انشاء الله متصلا به فلا حث عليه ثم اجدها وروى اصحاب السنن عن ابن عمر رقعته من حلفت على يمين فقال انشاء الله فلا حث عليه قال الترمذي حديث حسن وقد روى موقوفاً وروى الامريضة الا ابا داود عن ابي هريرة مشدداً ورجاله ثقات الا ان الترمذي سكت عن البخاري قال ان عبد الرزاق اختصره من الحديث الذي في قصة سليمان بن داود عليها الصلوة والسلام في قوله لا طوقن الليلة الحديث وحدثنا ابن عدي من حديث ابن عباس رقعته من قال لامرأته انت طالق انشاء الله تعالى اول غلامه انت حر او قال على المشي الى بيت الله انشاء الله فلا شيء عليه وفيه اسحق بن ابي نعيم الكعبي وهو ضعيف وعن معاذ بن جبل رقعته ما خلق الله احب اليه من العتاق ولا يفض اليه من الطلاق فمن اعتق واستثنى فالعبد حر ولا استثناه له واذا طلق واستثنى فله استثناءه ولا طلاق عليه اخرجها الدار قطني وفيه ضعف وانقطاع^{١٠٠}

قالت طلقني الرجعة فطلقها ثلثا وثبتلان الطلاق الرجعي لا يزول النكاح فلم تكن بسواها راضية بطلان حقها وان
قال لها في مرض موته كنت طلقتك ثلثا في صحتي وانقضت عدتك فصدقته ثم اقر لها بالدين او اوصى لها بوصية فلها
الاقبل من ذلك ومن الميراث عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف وعهد محمد بن اقراره ووصيته وان طلقها ثلثا في مرضه بامرها ثم
اقر لها بالدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا الا على قول زفران لها جميع اوصى
وما اقر به لان الميراث لما بطل بسواها زال لما منع من صحة الاقرار والوصية وجه قولها في المسألة الاولى انهما لما تصادقا
على الطلاق وانقضاء العدة صارت اجنبية عنه حتى جازله ان يتزوج اختها فانعدمت التهمة الا ترى انه تقبل شهادته لها
ويجوز وضع الزكوة فيها بخلاف المسألة الثانية لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم يدار على دليل التهمة ولم يدار على
النكاح والقربة ولا عدة في المسألة الاولى ولا ابى حنيفة في المسألتين ان التهمة قائمة لان المرأة قد تختار الطلاق لينفخ
باب الاقرار والوصية عليها فيزيد حقها والزوجان قد يتواضعان على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة لئلا يبرأها الزوج بماله
زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فرودها بلا تهمة في قدر الميراث فصحة عهده ولا مواضعة عاده في حق الزكوة
والتزويج والشهادة فلا تمة في حق هذه الاحكام قال ومن كان محصوا او في صف القتال فطلق امرأته ثلثا لم ترتب
وان كان قد بارز رجلا او قديا لم يقتل في قصاص او رجمو ورثت ان مات في ذلك الوجه او قتل اصله ما بين ان امرأته الفار
توث استحسنات او ما ثبتت حكم الفرار بتعلق حقها بماله وانما يتعلق بمرض يخاف منه الهلاك غالباً كما اذا كان صاحب
الفرش وهو ان يكون بحال لا يقوم بحراجه كما يعتاده الاصحاء وقد ثبتت حكم الفرار بها في معنى المرض وتوجه
الهلاك الغالب ما يكون الغالب منه السلامة لا يثبت به حكم الفرار بالمحصو والذي في صف القتال الغالب منه السلامة
لان الحصن لدفع بأس العدو وكذا النبعة فلا يثبت به حكم الفرار والذي بارز او قديا لم يقتل الغالب منه الهلاك او فحقق
به الفرار ولهذا اخوات تخرج على هذا الحرف وقوله اذا مات في ذلك الوجه او قتل دليل على انه لا فرق بين ما اذا مات بذلك

له قوله الاقل من ذلك الخ من لبيان والواو بين اولان الاقل امرها بعد ويجوز ان يكون الواو
بمعناه على التقسيم الى الاقل قد يكون نهاد قد يكون ذلك ١٢ عهده قوله فاخذت التهمة اي تهمة تفصيل امرها ورثت على الاخر ١٢ عهده قوله وبى سبب التهمة
اي السدة سبب تهمة ايشارة الزوج الزوجه على سائر الودعة بزيادة نصيب يابا كما في حقيقة الزوجية والحكم وهو عدم صحة الاقرار والوصية يدار على دليل التهمة ولهذا يدار الحكم
المذكور على النكاح والقرابة حيث لا يجوز وميمته ولا اقراره لمكروه وذو قرابتة وتحقيق هذا ان الانسان قد يختار الطلاق لينفخ عليه باب الوصية والقرار وكذا قد يتواضع
مع بعض قرابتة يدعى ايشارة الرضى كسائر المصلحين ولا سبب ظاهر وهو النكاح والقرابة فانامة الشرع مقامه ولم يجز الاقرار والوصية لمكروه وذو قرابتة فكذلك في العدة لان العدة
من اسباب التهمة ولا عدة في المسألة الاولى تصادقها على انقضاءها ١٢ عهده قوله ولهذا يدار على النكاح والقرابة وان لم يكن المقصود وتفصيل بعض الودعة بل ليس المقصود
لا اقرت الزوج الا لا علة الا الاقرب عادلا لا يتردك لان السبب قائم مقام المسبب كما في السفر والمشتقة ١٢ عهده قوله في الزيادة لان التهمة في وصية قرأتها قد اقرت واما
في الاقل فما لا يلى ١٢ عهده قوله ولا مواضعة الخ جواب عما يقال في التهمة من جهة الاقره لا يبرأ منها ولا يبرأ منها ولا يبرأ منها ولا يبرأ منها ولا يبرأ منها ولا يبرأ منها
ولما عبرت التهمة شرعا لا تعتبر في حق هذه الاحكام ١٢ طالع البهلا ودرست عليه

له قوله الاقل من ذلك الخ من لبيان والواو بين اولان الاقل امرها بعد ويجوز ان يكون الواو
بمعناه على التقسيم الى الاقل قد يكون نهاد قد يكون ذلك ١٢ عهده قوله فاخذت التهمة اي تهمة تفصيل امرها ورثت على الاخر ١٢ عهده قوله وبى سبب التهمة
اي السدة سبب تهمة ايشارة الزوج الزوجه على سائر الودعة بزيادة نصيب يابا كما في حقيقة الزوجية والحكم وهو عدم صحة الاقرار والوصية يدار على دليل التهمة ولهذا يدار الحكم
المذكور على النكاح والقرابة حيث لا يجوز وميمته ولا اقراره لمكروه وذو قرابتة وتحقيق هذا ان الانسان قد يختار الطلاق لينفخ عليه باب الوصية والقرار وكذا قد يتواضع
مع بعض قرابتة يدعى ايشارة الرضى كسائر المصلحين ولا سبب ظاهر وهو النكاح والقرابة فانامة الشرع مقامه ولم يجز الاقرار والوصية لمكروه وذو قرابتة فكذلك في العدة لان العدة
من اسباب التهمة ولا عدة في المسألة الاولى تصادقها على انقضاءها ١٢ عهده قوله ولهذا يدار على النكاح والقرابة وان لم يكن المقصود وتفصيل بعض الودعة بل ليس المقصود
لا اقرت الزوج الا لا علة الا الاقرب عادلا لا يتردك لان السبب قائم مقام المسبب كما في السفر والمشتقة ١٢ عهده قوله في الزيادة لان التهمة في وصية قرأتها قد اقرت واما
في الاقل فما لا يلى ١٢ عهده قوله ولا مواضعة الخ جواب عما يقال في التهمة من جهة الاقره لا يبرأ منها ولا يبرأ منها ولا يبرأ منها ولا يبرأ منها ولا يبرأ منها ولا يبرأ منها
ولما عبرت التهمة شرعا لا تعتبر في حق هذه الاحكام ١٢ طالع البهلا ودرست عليه

السبب او بسبب الخوك صاحب الفراش بسبب المرض اذا قتل اذا قال للرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر او اذا دخلت الدار واذا صلى فلان الظهر واذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الاشياء والزوج مريض لم تترت وان كان القول في المرض رثت الا في قوله اذا دخلت الدار وهذا على وجه امان يعلى الطلاق بمجيء الوقت او يقبل الاجنبى او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين امان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض او كلاهما في المرض اما الوجهان الاولان وهو امان كان التعليق بمجيء الوقت بان قال اذا جاء رأس الشهر فانت طالق وبفعل الاجنبى بان قال اذا دخل فلان الدار او صلى فلان الظهر وكان التعليق والشرط في المرض فلها الميراث لان القصد الى الفرار قد تحقق منه بمباشرة التعليق في حال تعليقه حقها بما لان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تترت وقال زفر تترت لان المعلق بالشرط ينزل عند وجوب الشرط كالمنجز فكان ايقاعا في المرض لئان التعليق السابق يصير تطبيقا عند الشرط حكما لا قصدا ولا ظملا لاعتقاد قصد فلا يرد تصرفه فاما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فسواء كان التعليق في الصحة والشرط في المرض او كباقي المرض والفعل مباله منه بئد او لا بئد له منه فيصير فاق الوجود قصد الابطال ما بالتعليق او بمباشرة الشرط في المرض ان لم يكن له من فعل الشرط بئد فله من التعليق الفبئد فيرد تصرفه دفعا لضررها واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط في المرض الفعل مباله منه بئد ككله زيد ونحوه لم تترت لانها راضية بذلك وان كان الفعل لا بئد لها منه كاكل الطعام وصلوة الظهر وكلام الاربين تترت لانها مضطرة في المباشرة لمالها في الامتناع من خوف الهلاك في الدنيا وفي العقبي لراضاء مع الاضطراب واما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض ان كان الفعل مباله منه بئد فلا اشكال انه لاميراث لها وان كان مباله لا بئد لها منه فكذلك الجواب عند محمد وهو قول زفر لانه لم يوجد من الزوج صنع بعدما تعلق حقها بما له وعند ابى حنيفة وابى يوسف تترت لان الزوج لمالها الى المباشرة فينتقل الفعل اليه كأنها الله له كما في الاكراه قال واذا طلقها ثلثا وهو مريض ثم صرح ثم مات لم تترت وقال زفر تترت لانه قصد الفرار حين اوقع في المرض قدمات وهي في العدة ولكنها تقول المرض اذا تعقبه بركفه بموازاة الصحة لانه

عنايه قوله هذه الاشياء اي مجيئ رأس الشهر ودخول المرأة الدار وصلوة حلاان الظهر ودخول فلان الدار ١٢ معنى العلم ارم امرته صحيح الشرط على اول الروسم ١
 قوله في حال تحقق الزوج وحوال المرض الذي يخاف من الهلاك ولذا لا يجوز ان لا يولى بالزمن الثلث الا بما جازته ٢ معنى قوله يصير تطبيقا اي يطبقها على
 احدتها ان لا يطبق امرات طلاق بالشرط ثم وجوده هو مجنون فانه يقع مع ان طلاق المجنون جزوا يقع قول على ان ليس بتعليق تصدوا ان يتبين الرجل اذا علق امرات بشرط ثم هلعت ان لا يطبق امرات ثم وجد الشرط لا يمش فلها ان تطبيقا قصد المقت ١٢ عايه هه قوله مكانا بين من حيث الحكم لا من حيث القصد يعني يسلم قول زفر ليس كالمنجز حكما لا قصدا اي معنى
 قوله فلان لم يمش ولم يتحقق عنها بالشرط لم يوجد من حيث منع وجود الشرط فلا يقدر على ابطال التعليق ولا يمنع الا اجنبى عن ايجابها بالشرط ١٢ معنى هه قوله اولاد له منه كالاكل والصلوة ونحو ذلك ١٢ معنى هه قوله لا لها ولا ميراثه بذلك بين عار كانه طلقها بسواها لان الامتناع بالشرط في بالشرط ١٢ عايه هه قوله اي باسقاطها عنها حيث باشر الشرط ١٢ معنى هه قوله او في العقبي كالصلوة المكتوبة وكلام الاربين ١٢ معنى هه قوله لان زوجه من طلاق من كان في حالها حتى تلا يتيم بالصدق الى الفرار ولم يوجد بعد ذلك من صنع نافية في ابيان ابن جهم ربما او فعلها باعتبار انها لا تجوز بئد فيكون بئد كالتعليق بفعل اجنبى او مجيئ الشهر وقد بينا ان هناك لا تترت اذا كان التعليق في الصحة
 فكذلك ههنا لان الزوج لم يباشر العلة ولا الشرط في مرضه فلما يكون غارا فان قيل في بذاتها مقدره من جانب زفر لان تمال فيما تقدمه فان الشرط لم يكن فعلها يخرج خلع من غير الاختيار ١٢ عايه هه قوله الى لم يوجد من الزوج منع بعد ما تحقق عنها بالشرط من غير ان الشرط لما كان معها جعل منع الزوج كما صنع بملكات ما تقدمه فان الشرط لم يكن فعلها يخرج خلع من غير الاختيار ١٢ عايه هه قوله الى المباشرة اي الى حال فعلها الذي لا يدها من علة لا اسقاطا عنها ١٢ عايه هه قوله فينتقل الاضرار كاشغل الشرط في مرض موت فترثت كون فلا ١٢ معنى هه قوله كما في الاكراه يعني اذا ذكره زيد على طلاق فلان مال الفريضة مضمون زيد لان المكة يلحق الارامد كانه لغيره بجر الرار فينتقل المكة الى المكة ١٢ معنى هه قوله قال اي قال عمر في الباطح الصريح وغيره في غير من النسخ لفظ قال ١٢ معنى ١

ينعدم به مرض الموت فتبين انه لاحق لها يتعلق بماله فلا يصير الزوج فارقاً ولو طلقها فارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت
 ثم مات من مرض موته وهي في العدة لم ترث وان لم ترث بدل طاعت ابن زوجها في الجماع ورثت وجه الفرق انها بالزينة
 ابطلت اهلية الارث اذ المرتد لا يرث احداً ولا بقاء له بدن الاهلية وبالطواعة ما بطلت الاهلية لان المحرمية لا تنافي
 الارث وهو الباقي بخلاف ما اذا طاعت في حال قيام النكاح لانها تثبت الفرقة فكون راضيةً ببطان السبب بعد الطلقة
 الثلث لا تثبت الجرمه بالمطوعة لتقدمها عليها فاتفقوا ومن قيد امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض ترثت وقال
 محمد لا ترثت وان كان القذف في المرض ورثت في قولهم جميعاً وهذا المصنف بالتعليق بفعل الابدالها منه اذ هي مبرأة الى
 الخصومة لدفع عار الزنا عن نفسها وقد بينا الوجه فيه وان ائلى امرأته هو صحيح ثم رأت بالايلاء وهو مريض لم ترث وان
 كان اليلاء ايضاً في المرض ورثت لان اليلاء في معنى تعليق الطلاق بمضى اربعة اشهر خال عن الواقع فيكون ملحقاً
 بالتعليق في الوقت وقد ذكرنا وجهه قال رضي الله تعالى عنه والطلاق الذي يملكه فيه الرجعة ترث به في جميع
 الوجوه ما بيننا انه لا يزيل النكاح حتى يحل الوطى فكان السبب قائماً وكلما ذكرنا انها ترث انما ترث اذا ماتت في العدة وقد بيناه
 في الطلاق الرجعي

باب الرجعة

واذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في عدتها نصبت بذلك او لم ترض لقله تعالى
 فامسكوهن بعروف من غير فصل ولا بد من قيام العدة لان الرجعة استئامة الملك الاتري انه سمي مسياً كاهو الابقاء
 وانما تحقق الاستئامة في العدة لانه لملك بعد انقضاءها والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأتي وهذا صحيح في الرجعة
 بخلاف بين الائمة قال اويطأها ويقبلها او يمسها بشهوة او ينظر الى فرجها بشهوة وهذا عندنا وقال الشافعي لا تقم الرجعة
 الا بالقول مع القدرة عليه لان الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح حتى يحرم وطئها وعندنا هو استئامة النكاح على ما بيناه وسنقره
 في الطلاق الرجعي

له قول ولو طلقها اي لوليتها ثلثاً او باثنائها فان لم يظهر اثر الثلث والنجورة في الابدان يظهر فيها ذكره بمنازلة من مسانلة المطوعة بعد البيزوت وما اذا طاعت ابن زوجها حال قيام
 النكاح او بعد الطلاق الرجعي طاعتت لزوج العدة بالمطوعة ١٢ عتار **له قول** لم ترث لان الردة ثانية الارث ١٢ حتى **له قول** لثاني الثلث من ثلثي الثلث كان الام والابنت ١٢
 عتار **له قول** لا ترث قيل لان المطلق انما يتبع بلها لانه اخر الصائين وكان اخر المدبرين ووجه قولها ان العدة وان كانت تقع بلها الا انها مضطرة في ذلك لاستفاد العار من
 نفسها فكان ثلثها بطل لانه لا بد لها من ١٢ عتار **له قول** وقد بينا الوجه في ان الفحل الذي لا بد لها منه وهو قولها لانه مضطرة في الباشرة ١٢ عتار **له قول** لم ترث لان البيزوت
 مسانلة الى ايلاد الودج وقد وقع ذلك في حال العدة ولم يوجد من الودج في المرض شئ اخر من مباشرة علة او شرط فلا يكون فارقاً ١٢ عتار **له قول** يكون الجنان قيل لان المسلم الايلاء
 تغير تطبيق الطلاق بمجي الوقت ان كان الايلاء في العدة لا يستحق من ابطال الايلاء بل يقع فاذا لم يطل في حال المرض صار كانه انشاء الايلاء في المرض وهناك ترث فكذلك بينا ان كان
 فغيره وكل وكسبها بالطلاق في مسرة وطلقها الوكيل في المرض ان نارا للمؤمن من العزل فاذا لم يعزل حمل كانه انشاء فكذلك بينا يجب بان الفرق بينها ثابت وهو لا يملك ابطال الايلاء
 الا بعد يورثه من ثلثها مطلقاً بمثلت سأل الوكيل ١٢ عتار **له قول** وقد ذكرنا وجهه برؤية قولها وان التعيين السابق يغير تطبيقها ١٢ عتار **له قول** في جميع الوجوه بين
 سوادك المطلق بسواها او بغير سواها وسوادك كان التعلق بغيرها او بغير سوادك الفحل مما لها منه براد لم يكن ١٢ عتار **له قول** وقد بيناه في اول الباب بقوله اذا طلق الرجل
 امرأته في مرض موته طلقاً بائناً فان مات وهي في العدة ومثرت وان مات بعد انقضاء العدة فلا يرث لها ١٢ عتار **له قول** باب الرجعة لما كانت الرجعة شارة عن الطلاق طبعاً اخرها
 وهذا يناسب الوضع ١٢ عتار **له قول** بقوله تعالى في نكاح من سبق قولها واذا طلقتم النساء فليعلنن انهن لم يمسوا فليسكنن من غير فصل
 بين الرضاد ودمر امي لم يشترط معار المرأة ١٢ عتار **له قول** استامه الملك والدليل على بقاء الملك بعد الطلاق الرجعي ان يملك الامتياز من لا يبرجهاد الملك ١٢ عتار
 الامتياز لا يكون الا بوجهاء الملك ١٢ عتار

له قول راجعتك ان كان في حضرتها ادرجت امرأتها في النجاسة بشرط الامام في العدة ايضاً ١٢ عتار **له قول** مع القدرة عليه اي على القول بان لم يكن اخرس او مستقل اللسان
 اما اذا كان كذلك فيصح بالاشارة ١٢ عتار **له قول** بمنزلة استراء النكاح بثبوت الحمل به او بتردها ١٢ عتار **له قول** في ابتداء النكاح ١٢ عتار **له قول** لم يبينها وهو طلاق
 ان قولها لا يبري اذ هي اسما كاد ويؤاخذ به ١٢ عتار **له قول** وسنقره اشارة الى ما ذكر في آخره الباب وهو قولنا انها تارة حتى يملك رجعتها ١٢ عتار

ان شاء الله تعالى والفعل قد يقع دلالة على الاستقامة كما في اسقاط الخيار والدلالة فعل يخلص بالانكاح وهذه الافاعيل
 تخلص به خصوصاً في حق الحرة بخلاف المس والنظر وغيره شمولاً له قد يجعل بدن النكاح كما في القابلة والطيب وغيرهما و
 النظر الى غير الفرج قد يقع بين المساكين الزوج يساكنها في العدة فلو كان رجعة لطلقتها فيطول لعدة عليها **قال** ويستحب
 ان يشهد على الرجعة شاهدين فان لم يشهد صححت الرجعة **وقال** لسأفح في احد قوليه لا يصح وهو قول مالك لقوله تعالى
واشهدوا وذووى عدل منكم والاهل للايجاب وكنا اطلاق المصوص عن قيد الاشهاد ولانه استدامة للنكاح والشهادة ليست شرطاً
 فيه في حالة البقاء كما في الفتي في الايداء الا انها تستحب لزيادة الاحتياك ليجري التنكر فيها وما تلاه محمول عليه الاتروانه
 قرنها بالمفارقة وهو فيها مستحب يستحب ان يعلمها كيلا تقع في المعصية واذا انقضت العدة فقال كتب رجعتها في العدة
 فصداقة فمى جعة وان كذبته فالقول قولها لانه اخبر بما لا يملك ان شاء في الحال فكان منها الا ان بالتصديق ترتفع
 التهمة ولا يمين عليها عند ابى حنيفة وهي مسألة الاستحلاف في الاشياء الستة وقد مر في كتاب النكاح واذا قال الزوج قد اجعتك
 فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم يصح الرجعة عند ابى حنيفة **وقال** تصح لانها صادفت العدة اذ هي باقية ظاهراً الى ان تحبر
 وقد سبقته الرجعة ولهذا القول لها طلقك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي يقع الطلاق ولا بى حنيفة لانها صادفت حالة
 الانقضاء لانها امينة في الاخبار عن الانقضاء فاذا اخبرت دل ذلك على سبق الانقضاء واقرب احواله حال قول الزوج مسألة
 الطلاق على الخلاف ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد الانقضاء والمرجع لا يثبت به واذا قال زوج الاممة
 بعد انقضاء عدتها قد كنت رجعتها وصداقه المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند ابى حنيفة **وقال** القول قول المولى لان
 بضحاها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشا به الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
 في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندهما القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
 في الحال قد ظهر ملك المتعة المولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

له قوله
 كما في اسقاط الخيار فان من باع جارية من امة جارية ثم وليها سقط الخيار كما اذا اسقطها بالقول ١٢ عن ابى حنيفة
 والقيل بشهوة ١٢ يعني **له** قوله خصوصاً في حق الحرة فان على الاستماع بها ليس بالانكاح واما الامتة فتعمل به وبملك الميمون ايضاً ١٢ عن ابى حنيفة
 تنكح الواقع ١٢ يعني **له** قوله لقول لقمان واخذوا ما بلغن امهين فاسكنوهن من حيث يريدن واخذوا ما بلغن امهين فاسكنوهن من حيث يريدن
 اطلاق المصوص وهو قول مالك في الطلاق وان ناسك بحدوثه وقول لقمان واخذوا ما بلغن امهين فاسكنوهن من حيث يريدن
 قوله كما في الفتي في الايداء فان الشهادة ليست بشرط كما في حاله البقاء ١٢ عن ابى حنيفة **له** قوله محل عليا من الاستحباب وضحا لتناكر كان الادرار ضا الى ما هو الاذن كما في قوله تعالى
 واشهدوا الا انتم يرضون فخرها بالمفارقة حيث قال اوفاد قرين بحدوثه واشهدوا وبجواب الا اشهاد فيها اي في المفارقة مستحب كذا في الرجعة ١٢ عن ابى حنيفة **له** قوله ويستحب
 يسلبها بالرجعة لانه لم يعلها لراثة فتع المرأة في العصية فانها قد تزوجت بها على زوجها ان يزوجها وقد انقضت عدتها ويطلب بالادراج الشا في فكاك حامية وكان زوجها الذي
 اوقعتها غير سنيها برك الامام ويكن مع ذلك ولم يعلها صححت الرجعة لانها استدامة للقاء لم وليست باظهار فان الادراج الرجعة مضمرة في فاكس حقه وتصرف الانسان من
 غامض حقه لا يتوقف على علم الغير ان قيل كيف تكون حامية بغير طيب اجيب بانها اذا تزوجت بغير سوال وتعتت في المعصية لان التخصير ما من جهتها ١٢ عن ابى حنيفة
 قوله وقد مر في كتاب النكاح ما بين هذه المسألة في كتاب النكاح بل قال في مسألة لا وهو السكوت على البكر فلا يثبت عليها عند ابى حنيفة وهي مسألة الاستحلاف
 في الاشياء الستة ثم قال وديانتك في الدعوى وبطل هذا الايقال لانه لم يكن ثم الرجعة اقر ١٢ يعني :-
له قوله لانها امينة في الاخبار عن الانقضاء اذا لم يعلم ذلك بالاخبارها وقد اخبرت بذلك والاخبار يقتضي سبق الجزم ولا دليل على مقدار رضى واقرب احواله حال قول الادراج
 واذا صادفت حالة الانقضاء لا تكون مستبرة ١٢ عن ابى حنيفة **له** قوله يقع باقراره بعد الانقضاء اي بعد انقضاء العدة ان قلها في العدة ١٢ يعني **له** قوله والرجعة لا يثبت
 به اي بالقرار بعد الانقضاء فان فيه شبهة لا تصرف على حق الغير ١٢ يعني **له** قوله فشا بالقرار عليها بالنكاح بان يقربها بزوج ادر من فلان ١٢ عن ابى حنيفة **له** قوله وهو يقول
 الزود يترك الجواب عن الاقرار بالزوج لظهوره وذلك لانها مستدرة في الرجعة لم يبق رضى في منافع بعضها فان يكون اقربها بما هو فاسق حقه بخلاف الاقرار بالزوج فساد اقرار
 بذلك وكان العزق فيما ١٢ عن ابى حنيفة **له** قوله ولو كان له لو كان الامراء والخلاف على انفس بان مستدرة الامتة وكذبته المولى ١٢ يعني **له** قوله قول المولى لان منافع
 المصنوع فاسق حقه والادراج يدعيها عليه وبه يشهد ١٢ عن ابى حنيفة

بقيام العدة عندها ولا يظهر ملكه مع العدة وان قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض عدتك قال قول قولها
 لانها امينة في ذلك ادعى العالمية به واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقطعت الرجعة وان لم تنقض ان انقطع
 لاقبل من عشرة ايام لم ينقطع الرجعة حتى تغسل ويبيض عليها وقت صلوة كامل لان الحيض لا يزيد على العشرة فيجوز
 الانقطاع خرجت من الحيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة وفيما دون العشرة تحتل عود الدم فلا بد ان يعتصموا لانقطاع
 بحقيقة الاغتسال أو بلزوم حكم من احكام الطهارات بمضى وقت الصلوة بخلاف ما اذا كانت كتابية لانه لا يتوقع وقوعها
 اماراة زانية فاكفي بالانقطاع ونقطع اذا تيممت وصلت عند ابى حنيفة وابى يوسف وهذا استحسان وقال محمد اذا تيممت
 انقطعت وهذا قياس لان التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة حتى يثبت به من الاحكام ما يثبت بالاغتسال فكان بمنزلة
 ولها انه مكوّن غير مطهور وانما اعتبر طهارة ضرورية وان امتناع الواجبات وهذه الضرورية تحقق حل اداء الصلوة لا فيما قبلها
 من الاوقات والاحكام الثابتة ايضا ضرورية اقتضائية تم قيل تنقطع بنفس الشروع عندها وقيل بعد الفراغ ليتقرر حكم
 جواز الصلوة واذا اغتسلت ونسيت شيئاً من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضواً فما فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل
 من عضو انقطعت قال وهذا استحسان والقياس في العضو الكامل ان لا تبقى الرجعة لانها غسلت الاكثر والقياس فيما دون
 العضوان تبقى لان حكم الجنابة والحيض لا تجزى ووجه الاستحسان وهو الفرق ان ما دون العضو يتسارع اليه الجفأ
 لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه فقلنا انه تنقطع الرجعة ولا تحل لها التزويج اخذ بالاحتياط فيها بخلاف العضو
 الكامل لانه لا يتسارع اليه الجفوف ولا يعفل عنه عادة فاقترا وعن ابى يوسف ان ترك المضمضة والاستنشاق ترك
 عضو كامل عنه وهو قول محمد بمنزلة ما دون العضوان في فرضيته اختلافاً بخلاف غيره من الاعضاء ومن طهر امرأة
 وهي حامل اولدت منه وقال لها ما عهده الرجعة لان الحمل متى ظهر في مده يتصور ان يكون منه جعل منه لقوله
 عليه السلام الولد للفرش وذلك دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل واطيا واذا ثبت الوطى
 انما هو الاكراهية من حديث شيبان بن شيبان

له قوله كامل بالرجح لازم مدة الوقت ١٢ عني **له قوله** يرضى وقت الصلوة بين الوقت اذا سجدت
 الصلوة بنا في زتها وبر من احكام الطهارات ١٣ عناه **له قوله** فانكته بالانقطاع اي مجرد الانقطاع لانها لا يتكلف بالانتقال ولا تجب عليها الصلوة ١٢ عني :
له قوله من الاحكام اي به رد دخول المسجد والمسحوف وقراءة القرآن وابتداء الصلوة وسجدة التلاوة ١٣ عناه **له قوله** ان طهرت بها الحجاب والغالب وان كان يجوز
 بالجمهر الا من عدل في غير ١٢ والرل بالانقطاع ولا غبار ثم ولا تلويح ١٢ عني **له قوله** مردودة ان لا تتعاضف الواجبات لانه لو لم يطهر حتى يجرد الماء كان معنى اوقات
 صلوات محدودة يحصل الغرض ١٢ عني **له قوله** والاحكام التي بها جواز عن طرف الغم لقوله حتى يثبت به من الاحكام الا ١٢ **له قوله** مردودة ان يرضى ان يبروت
 به الاحكام من مردودة جواز الصلوة بالجمهر والقرآن فلا يبارك في الصلوة وما السجدة فلان مكان الصلوة والاسجدة المستلادة فهي من لواج القرارة فانه يجوز ان يقر في مسلماتها
 آية السجدة ١٢ عناه **له قوله** والقياس انما هو مردود لان من لم يركب في كبر موضع القياس بل هو معوضا فخر او مردودا وروى ان عبد الله بن يوسف في العضو فخر وان
 القياس ان تنقطع الرجعة لانها خلفت اكثر البدن ولا كذا من اكل فلانها امام الماء يجمع البدن وفي الاستحسان لا تنقطع لان العدة باقية لعدم الطهارة وعند محمد يرضى دون فان
 القياس ان يرضى الرجعة لبقاء الحدث والاستحسان ان تنقطع لان ما دون العضو يتسارع اليه الجنابت لعقد فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه ١٢ عناه **له قوله** فلا يتيقن الخ
 حتى يتيقن بعدم وصول الماء اليه بان منعت فسد المنقطع الرجعة ١٢ عناه **له قوله** لانه لا يتسارع الخ لانه لم يكن مبولاً لانه لم يصبه الماء لعدم الغفلة عن عذوبة فلا تنقطع
 الرجعة ١٢ عناه **له قوله** ترك عضو كامل وذلك لان عم الحيض باق في غيرها فرضين في الجنابة ١٢ عناه **له قوله** لان في فرضية اختلافاً فان المضمضة والاستنشاق سنتان
 في الغسل مند ما كوالا وانما في ذلك كان التيقن في انقطاع الرجعة بل كان من اسانفاً فالظن المصنف في ١٢ عناه **له قوله** اولدت من الخ اي اولدت منه ثم طهرت اياها ثم اداد
 الرجعة فلذلك ولا يجوز قول لم اباها ١٢ عناه **له قوله** فلا بد ان قيل لم اباها صرح في عدم الجماع ولا دلالة جبروت النسب لم يكن حرمها في وجود الجماع والعرض اذا
 اتيته مع غير العدة اولئك الدلائل من الشارح اقوى من العزم الصادر من العبد لان الحمل الكذب من العبد ومن احتمال الشرح ١٢ عناه **له قوله** متى ظهر الخ لانها اذا كانت معاً ما يلزم
 لولا الطلاق ولغير ذلك بان ولدت من لامل من سنة اشهر فصلا النسب ثابتاً من ١٢ عني :
الدراية في خروج احاديث الهداية

ياك الرجعة حديث الولد للفرش متفق عليه من حديث ابى هريرة ورواه للحجر ومن حديث عائشة وفي روايتها قصة بائنة
 سودة بنت زمعة وولاي داود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جداه اذ دعوا في الاسلام فذهب امر الجاهلية الولد للفرش
 والجاهل الحجر ومن حديث علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفرش وفيه قصة قتلة الترمذي من احاديث ابى امامة

تأكد الملك والطلاق في ملك متأكد يعقب الرجعة ومطل زعمه بتكذيب الشرع الا يرى انه يثبت هذا الوطى الاحتكا فلان ثبتت به الرجعة اولى وتاويل مسألة الولادة ان تلد قبل الطلاق لانها ولدت بعدة تنقضي العدة بالولادة فلا

تصور الرجعة فان خلاهما واغلق بابا وارخى سترا وقال لمرجاها ثم طلقها لم يملك الرجعة لان تأكدا الملك بالوطى وقد اقر بعد ما يفسد في حق نفسه والرجعة حقه ولم يقصر مكذبا بشرعا بخلاف المهر لان تأكدا للمهر المسمى يبتنى على تسليم المبدل لاعلى القبض بخلاف الفصل الاول فان راجعها معناه بعد ما خلاها وقال لمرجاها ثم جاءت بولد لا يقل

من سنتين بيوم صحت تلك الرجعة لانه ثبت النسب منه اذ هي لم تقرب بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فانزل واطيا قبل الطلاق دون ما بعد لان على اعتبار الثاني بزول الملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيرجع الوطى والمسلم لا يفعل الحرام فان قال لها اذا ولدت فانك طالق فولدت ثم اتت بولدا اخر فرب رجعة معناه من بطن اخر وهو

ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ لم تقرب بانقضاء العدة لانه وقع الطلاق عليها بالولادة الاول وجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق حادث منه والعدة لانها لم تقرب بانقضاء العدة فيصير مرجعا وان قال كما ولدت ولدا فانك طالق فولدت ثلثة اولاد في بطون مختلفة فالولادة الاول طلاق والولد الثاني رجعة وكذا الثالث لانها اذا جاءت بالولادة الاول وقع الطلاق

وصارت معتدة وبالتالي صار مرجعا لما بينا انه يجعل العلوق بوطى حادث في العدة ويقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقوبة بكلمة كما وجبت العدة وبالولادة الثالث صار مرجعا لما ذكرنا وتقع المطلقة الثالثة بولادة الثالث وجبت العدة بالاقراء لانها حامل من ذوات الحيض حين وقع الطلاق والمطلقة الرجعية تنشوق وتترين لانها حلال للزوج اذ

النكاح قائم بينهما ثم الرجعة مستحبة والترين حامل عليها فيكون مشروعا ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يفرغها او يسميها حتى يعليه معناه اذ لم تكن من قصدة المراجعة لانها ربما تكون مجررة فيقع بصرة على موضع يصير به مرجعا ثم يطلقها فتطول عليها العدة وليس له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وقال زفره ذلك لقيام النكاح ولهذا له ان يشاهدا عندنا ولنا قوله تعالى ولا تخزوهن من بيوتهن الاية ولان تراخي عمل المبتلى لما حجت الى المراجعة فاذا لم يرجعها حتى

له قوله اول بيان الاول بين الرجعة ليست فيها جهة العقوبة اولى والاخصان لم يدخل في وجود العقوبة ١٣ عناء قوله ولم يركبها الاى فان قيل قد مر كذا شرعا وجوب كمال المهر ولا يجب المهر كما لا اذا كان الطلاق بعد الدخول اجاب بقوله ولم يركبها بشرح ما لا نكح الزوج معناه اذ انما يركبها بشرح ما لو كان كمال المهر مستورا للقبض وهو الوطى وليس كذلك وانما هو مستلزم تسليم الميرل وقد فصل بالخلوه الصحيح اذ التسليم عبارة عن دفع الموانع بين المسلم والمسلم اليرد ويقدر السلم اليه على ان يقبضه فقد عد ذلك التسليم غير مستلزم للقبض فلا يلزم التكرير بخلاف الفصل الاول ان الحمل وثبوت النسب يستلزم القبض فيلام التكرير ١٢ عناء قوله لاقبل من سنتين اى من ولد الطلاق لان يوم الرجعة ١٢ ميني قوله قبل الطلاق ولذا كان بولادة الطلاق لان الحمل بعد الدخول وذلك يعقب الرجعة كانت الرجعة مبيحة ١٢ عناء قوله وهو ان يكون الإختصاص لم يكن بين الولدين ستة اشهر بالولادة الشاينة لا يكون ويسهل الرجعة فيكون الطلاق قد وقع بالولادة الاول وانقضت العدة بالولادة الثاني وما تمرد حمل على ان يولد بعد

الولادة الاول فلا تثبت الرجعة ١٢ عناء قوله وان كان اكثر الاى لما كان بين الولدين ستة اشهر لتعادت بعدهم بين ان تكون الولادة الشاينة في اقل من سنتين وبين ان تكون اكثر من ذلك في ثبوت الرجعة لان الولد الثاني منصف الى علوق حادث لا مما ولد وهو الوطى بعد الطلاق فكان رجعة ١٢ عناء قوله لم يركبها اى حتى تقضي نكاحا ويرجع عنه نكاحا بشرط ١٢ ميني قوله ما ذكرنا الاشارة الى قوله لا يزوج الطلاق عليها بالولادة الاول ١٢ ميني قوله تنشوق العشوات خاص في الوجود والترين مام لفعل من شئت الشئ جلوت اى جعلته معلوما ودرنا مشوف اى مجلوج وهو ان تجوارها وجهها وتصل فخرها ١٣ عناء قوله قائم بينهما يدل على ان التوارث قائم بينهما وكذلك جميع احكام النكاح قائم بينهما والى ان المرأة في طاق قد دخل بده المطلقة فيرد وقع عليها الطلاق فان قيل لو كان النكاح قائما لكان باخرها كما هي في نكاحه وليس كذلك اجيب بان ما اشغق بالمشغور بولده تطلق لا تخزوهن من بيوتهن فان نزل في الطلاق الرجعي ١٣ عناء :-

له قوله ولا تخزوهن الا يزوجهن في الطلاق الرجعي بالمشغور بالمشغور من بيوتهن حتى تتفق عتد من بيوتهن من ما كتبت التي تسكنها قبل العدة وهي بيوت الانواع واخضفت اليهن لاشتماسا بها من حيث السكني ١٢ ميني قوله ولان تراخي الدخول معقول على عدم جواز السانة بها قبل الرجعة وقصر عن تراخي عمل المبتلى وبمو الطلاق لما جاز الزوج الى الرجعة ولما جاز له اليها فتراخي امان الزاني لذلك فقد علم ما تقدم واما عدم حاجته اليها فلا اذ لم يركبها حتى انقضت العدة فلهذا لما جاز له اليها فتراخي نكحها كما مر على ان السافرة لا تجوز اذا انقضت العدة ولم يركبها واذا سافر بها من السنة فليس فيه ولذا لم على عدم جواز ذلك وكلام فيه اجيب بان انما يريد ان لو كان المراد بالعدة العدة واما اذ يريد بهادة العدة فلا يرد فيه نكحها على المبتلى اخرالى انقضت العدة بالايجاع دون مدة الاقامة ١٣ عناء

وهو شرط بالنص مالك يخالفنا فيه والحجة عليه ما بيناه وقتصر في الجامع الصغير وقال غلام لم يبلغ ومثله يجامع جامع
امرأة وجب عليها الغسل اهلها على الزوج الاول معنى هذا الكلام ان يتحرك الته ويشتمى انما وجب الغسل عليها لا لتقاء
الختانين وهو سبب لنزول ماؤها والحاجة الى الايجاب في حقها اما الغسل على الصبي ان كان يعمر به تخلفا قال وطى المولى

امته لا يحلها ان الغاية نكاح الزوج واذا تزوجها بشرط التحليل فالتكاح مكروه لقوله عليه السلام لعن الله المحلل للمحلل وهذا
هو عمله فان طلقها بعد وطئها حلت للاول لوجوه الدخول في نكاح صحيح اذا النكاح لا يبطل بالشروط وعن ابي يوسف انه يقصد

النكاح لانه في معنى الموقت فيه ولا يحلها على الاول لفساده وعن محمد انه يصح النكاح لها بيتا ولا يحلها على الاول لانه استعمل
ما اخره الشرع فيجازى بمنع مقصوده كما في قتل المورث واذا طلق المحرقة تطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج

اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلث كما يهدم الثلث وهذا اعتدائي خفيفة
وابي يوسف وقال محمد لا يهدم مادون الثلث لانه غاية للحرمة بالنص فيكون منتهيا ولا انتهاء العروة قبل الثبوت ولما قوله عليه

السلام لعن الله المحلل للمحلل له ساءة محلا وهو الثبوت للحل اذ طلقها ثلثا فقالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي
الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحتلك لك جاز للزوج ان يصدقها اذا كان في غالب ظنه انها صادقة لانه معاملة وامر الله

ديني لتعلق الحل به وقول الواحد فيها مقبول وهو غير مستنكر اذا كانت المدة المحتملة اختلفت في اذهن المدا وثنيتها في باب العدة
لم يكن ولا تحرم المدة الغليظة الا اذا طلقها ثلثا جمعا او فرأى ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما كان من الزوج الاول وتحرم المدة الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عن ابن
الشرع قال فان طلقها فلا تملك لمن يهدى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نكاحه محرمة فهو منتهيا لان الغيا يتبين بالانابة فيكون الزوج الثاني منتهيا للمحرمة ولا انتهاء
ليست بخاصة بل وقوع الثلث ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح عند العرف يقتضي الحل للاول بدموت ان في فطره التحليل يبرئ من كل ما قبله من النكاح لا يبطل بالشروط
اي كما اذا نكح شخص مورثة فان تزوج الميراث لانه استعمل ما اخره الشرع ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما كان من الزوج الاول وتحرم المدة الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عن ابن
الشرع قال فان طلقها فلا تملك لمن يهدى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نكاحه محرمة فهو منتهيا لان الغيا يتبين بالانابة فيكون الزوج الثاني منتهيا للمحرمة ولا انتهاء
ليست بخاصة بل وقوع الثلث ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح عند العرف يقتضي الحل للاول بدموت ان في فطره التحليل يبرئ من كل ما قبله من النكاح لا يبطل بالشروط
اي كما اذا نكح شخص مورثة فان تزوج الميراث لانه استعمل ما اخره الشرع ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما كان من الزوج الاول وتحرم المدة الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عن ابن
الشرع قال فان طلقها فلا تملك لمن يهدى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نكاحه محرمة فهو منتهيا لان الغيا يتبين بالانابة فيكون الزوج الثاني منتهيا للمحرمة ولا انتهاء
ليست بخاصة بل وقوع الثلث ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح عند العرف يقتضي الحل للاول بدموت ان في فطره التحليل يبرئ من كل ما قبله من النكاح لا يبطل بالشروط
اي كما اذا نكح شخص مورثة فان تزوج الميراث لانه استعمل ما اخره الشرع ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما كان من الزوج الاول وتحرم المدة الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عن ابن
الشرع قال فان طلقها فلا تملك لمن يهدى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نكاحه محرمة فهو منتهيا لان الغيا يتبين بالانابة فيكون الزوج الثاني منتهيا للمحرمة ولا انتهاء
ليست بخاصة بل وقوع الثلث ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح عند العرف يقتضي الحل للاول بدموت ان في فطره التحليل يبرئ من كل ما قبله من النكاح لا يبطل بالشروط
اي كما اذا نكح شخص مورثة فان تزوج الميراث لانه استعمل ما اخره الشرع ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما كان من الزوج الاول وتحرم المدة الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عن ابن
الشرع قال فان طلقها فلا تملك لمن يهدى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نكاحه محرمة فهو منتهيا لان الغيا يتبين بالانابة فيكون الزوج الثاني منتهيا للمحرمة ولا انتهاء
ليست بخاصة بل وقوع الثلث ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح عند العرف يقتضي الحل للاول بدموت ان في فطره التحليل يبرئ من كل ما قبله من النكاح لا يبطل بالشروط
اي كما اذا نكح شخص مورثة فان تزوج الميراث لانه استعمل ما اخره الشرع ١٢ عن ابن

الدرية في تخريج احاديث الهداية

حاديث لعن الله المحلل للمحلل له التمهيد والنسائي عن ابن
مسعود ومرواته ثققت ولاني داود والترمذي وابن ماجه واحمد عن علي بن محبوب وفيه الطرث الاعور وعن جابر وفيه مجالدين السعيد والابن

عنه قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما كان من الزوج الاول وتحرم المدة الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عن ابن
الشرع قال فان طلقها فلا تملك لمن يهدى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نكاحه محرمة فهو منتهيا لان الغيا يتبين بالانابة فيكون الزوج الثاني منتهيا للمحرمة ولا انتهاء
ليست بخاصة بل وقوع الثلث ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح عند العرف يقتضي الحل للاول بدموت ان في فطره التحليل يبرئ من كل ما قبله من النكاح لا يبطل بالشروط
اي كما اذا نكح شخص مورثة فان تزوج الميراث لانه استعمل ما اخره الشرع ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما كان من الزوج الاول وتحرم المدة الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عن ابن
الشرع قال فان طلقها فلا تملك لمن يهدى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نكاحه محرمة فهو منتهيا لان الغيا يتبين بالانابة فيكون الزوج الثاني منتهيا للمحرمة ولا انتهاء
ليست بخاصة بل وقوع الثلث ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح عند العرف يقتضي الحل للاول بدموت ان في فطره التحليل يبرئ من كل ما قبله من النكاح لا يبطل بالشروط
اي كما اذا نكح شخص مورثة فان تزوج الميراث لانه استعمل ما اخره الشرع ١٢ عن ابن

عنه قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما كان من الزوج الاول وتحرم المدة الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عن ابن
الشرع قال فان طلقها فلا تملك لمن يهدى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نكاحه محرمة فهو منتهيا لان الغيا يتبين بالانابة فيكون الزوج الثاني منتهيا للمحرمة ولا انتهاء
ليست بخاصة بل وقوع الثلث ١٢ عن ابن

باب الايلاء

واذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك او قال والله لا اقربك اربعة اشهر فهو مول لقوله تعالى للذين يؤولون من نسائهم

ترخص اربعة اشهر الالية فان وطئها في الاربعة الاشهر حنث في يمينه ولزمته الكفارة ^{التي ذكرها ابن} ^{١٢} الحنث سقط الايلاء ^{اليمين}

ترتفع بالحنث وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطبيقه وقال الشافعي ^{١٢} تبين بتفريق القاضي لانه لم يحقها

في البصاء فينوب القاضي من ابه في التسريح كما في ^{١٢} الحديث العنة ولنا انه ظلمها بمنع حقها فجازاه الشرع بزوال نعمة النكاح عند

مضى هذه المدّة وهو المأثور عن عثمان وعلى العادة الثلاثة وزيد بن ثابت رضوان الله عليهم اجمعين وكفى بهم قدوة ^{١٢} ولانه

كان طلاقا في الجاهلية فاجعله في انقضاء المدّة فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت اليمين لانها كانت

موقوتة به وان كان حلف على الابد فاليمين باقية لانهما مطلقة ولم يوجد الحنث لترتفع به الا انه لا يتكرر الطلاق

قبل التزوج لانه لم يوجد من الحق بعد البيتونة فان عاد فتزوجها عاد الايلاء فان وطئها او وقعت بمضى اربعة

اشهر تطبيقه اخرى لان اليمين باقية لاطلاقها بالتزوج ثبت حقها فتمحق الظلم باعتبار ابتداء هذا الايلاء من وقت التزوج

فان تزوجها ثانيا عاد الايلاء ووقعت بمضى اربعة اشهر اخرى ان لم يقربها ما يبنيها فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع

بذلك الايلاء لانه لا يتعدى بطلاق هذا الملك وهي فرع مسألة التخيير الخلافية وقد مر من قبل اليمين باقية لاطلاقها

وعدم الحنث فان وطئها كفر عن يمينه لوجوه الحنث فان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مولا لقول ابن عباس لا

ايلاء فيما دون اربعة اشهر ولان الامتناع عن قربانها في اكثر المدّة بلا مانع وبمثلها لا يثبت حكم الطلاق فيه ولو قال الله

ان يذكر التلع قبل الايلاء لان التلع نوع من الطلاق الا انه لا كان يفرق بينه وبين الطلاق فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

الطلاق والمانع من التلع اقرب الى المانع من العبادات ويطلب ان سبب اللعان وهو اللعان وفي الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان الحكومة اربعة اشهر فاعرف من الايلاء وقدم على النكاح لان النكاح من العبادات كذا في

لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مولا لان جماع بينهما يحرف الجماع فصار كجماعه بلفظ الجماع ولو مكث يوماً ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مولياً لان الثاني ايجاب مبتدأ وقد صار مبتدأ بعد الاولى شهرين وبعد الثانية اربعة اشهر الا يوماً مكث فيه فلم يتكامل مدة المنع ولو قال والله لا اقربك ستة الايام لم يكن مولياً خلافاً للزفر وهو يعرف الاستثناء الى اخرها باعتبارها بالاجارة فقط مدة المنع ولنان المولى من لا يمكنه القربان اربعة اشهر لا يشي يلزمه ويمكنه ههنا لان المستثنى يوم متكرر بخلاف الاجارة لان الصرف الى الاخر لتصبحيها فانها لا تصمم التكرار ولا كذلك اليمين لقربها في يوم والباقي اربعة اشهر واكثر صار مولياً لسقوط الاستثناء لوقال هو بالصحة والله لا ادخل الكوفة وامراته بها لم يكن مولياً لانه يمكنه القربان من غير شئ يلزمه بالاجراء من الكوفة قال ولو حلف نحو او صوم او بصدقة او عتق او طلاق فهو مولى لتحقق المنع باليمين وهو ذكر الشرط والمجزأة هذه الاجزائية مانعة كما فيها من المشقة وصورة الحلف بالعنق ان يعلق بقرى ياتها عتق عبداً وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول يمكنه البيع ثم القربان فلا يلزمه شئ وهما يقولان البيع موهوم فلا ينعى المأنيعة فيه والحلف بالطلاق ان يعلق بقرى ياتها طلاقاً او طلاقاً صاحبها وكل لك مأمم وان الى من المطلقة الرجعية كان مولياً وان الى من البائنة لم يكن مولياً لان الزوجية قائمة في الاولى والثانية ومحل الايلاء من تكون من نسائها بالنص فلوا انقضت العدة قبل نقضاء مدة الايلاء سقط الايلاء لغوات المحلية ولو قال لاجنبيه والله لا اقربك وانت على كظها هي ثم تزوجها لم يكن مولياً ولا مظاهراً لان الكلام في مخرجه وقع باطلاً لان اعلام المحلية فلا يتقبل صحياً بعد ذلك وان قريبها لم يتحقق الحنت اذا اليمين منعقة في تحقه ومدة ايلاء الامة شهران لان هذه مدة ضررت اجلاً للبيتة فتستنفذ بالرق كمدة العدة وان كان المولى مريضاً لا يقدر على الجماع او كانت مريضة او رتقاء او صغيرة لا تنجامح او كانت بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلاء ففيه ان يقول بلسانه فنتت اليها في مدة الايلاء فان قال ذلك سقط الايلاء وقال المشافعي في الايلاء لم يذهب الطوائى لانه لو كان فيئا لكان حنتاً ولنا انه اذاها بذكر المنع فيكون رضاً لها بالوعد باللسان اذا ارتفع الظلم لا يجازى بالطلاق ولو قدر على الجماع في المدة بطل ذلك الفئ وصار فيه بالجماع لانه قد على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف واذا قال لامراته انت علي حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال لانه نوى حقيقة كراهية

له قوله احباراً بالايجارة اي كما لو قال اخرجت دارى هذه ستة الايام ا عتابة قوله يوم مكر فانه يوم مر عليه بعد بعينه لا ويمكنه بان يجعل اليوم المشتمل بقربها من غير شتم يلزمه ولا يجوز صرفه الى آخر السنة لانه من كان تغيير الكلام من المكر الى العيين تغيير ما جاز لان الجهالة لا تمنع انقضاء اليمين ا عتابة قوله نج ان تزكيت حليلج البيت او يجمع بان قال ان تزكيت حليلج موم ستة اوبعدتة او حنن بان قال ان تزكيت حليلج عتق او طلاق بان قال ان تزكيت حليلج طمانين ا عتابة قوله وصورة العتق الإناجين بيان صورة العتق بغير بيان المراد بتمت عهده لان فيه خلافاً لا يوسعت ا عتابة قوله فلا ينعى الا يمكن ان يداع العبد سقط الايلاء عند ما يملك قربانها من غير ان يلزم شئ فان اشتره بلا مال الا بدار من وقت الشراء لا يصرح بان لا يملك قربانها الا باليمين يلزمه ا عتابة قوله في حق العتق اي في حق المشتل لان اليمين بغير تصور الفعل الموقوف عليه صلا ولا ينعى له ولا حرمة الاري ان لو قال ان اشترى الحرفي بهذا اليوم ومنى اليوم ولم يشرب حنث وان كان العتق حراماً بمقتضى عتابة قوله ولو اشتد اى بغير الرقي ليعني لم يكن لها فرق الى الابد ا عتابة قوله وكان حنثاً لان العتق يستلزم يمكن وجوب الكفارة وانتقل العتق ثم العتق باللسان لا يخبر في امد اليقين وهو الكفارة فلذلك في الاخر ا عتابة قوله اذا ما يذكر المشرك لان الزوج اذا كان عاجزاً عن الجماع مال الايلاء لم يكن قصده الا ارضاع عنها في الجماع لولا حنث لما جرح وانما قصده الا ارضاع باللسان وحثل ذلك علم برفع اللسان واذا ارضع باللسان ارتفع التسليم لان التولية يجب الجماع فلهذا يمازى بالطلاق ولا يلزم من كونها نبطاً على اية الوصية ان يحسب الكفارة لها جزاء الحنث والشك لا يتحقق بالفئ باللسان ا عتابة قوله فهو كما قال اي لا يرضع الطلاق ولا يوجب ايلاد ولا كراهية لانه نوى حقيقة كراهية المرأة كانت عملاً لا قولاً حراماً غير ليس عملاً لو واقع فيكون كذا ا عتابة الله

وقيل لا يصدق والقضاء لانه يمين ظاهر وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة بائنة الا ان ينوي التلث وقد ذكرناه بالكنايات
وان قال اردت الظهار فهو ظهار وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ليس بظهار لان عدم التشبيه بالحرمه وهو الركن
فيه ولها مائة اطلق الحرمه وفي الظهار نوع حرمه والمطلق يحتل المقيد ان قال اردت التحريم ولم ارد به شيئاً فهو يمين بصد

به مولي الا ان الاصل في تحريم الحلال انما هو يمين عندنا وسند ذكره في الايمان ان شاء الله ومن المشايخ من
يصر لفظه التحريم الى الطلاق من غير نية بحكمه العرف والله اعلم بالصواب

بصرف لفظه التحريم الى الطلاق من غير نية بحكمه العرف والله اعلم بالصواب

باب الخلع

هو الشريعة جارة من نكاح بالمرأة بالمال كالتامح كالمهر

واذا اشاق الزوجان وخافان الا يقيا احد ود الله فلا يأس بان تفدى نفسها منه بمال يخلعها به لتوثق له فلا جناح عليها
فيما اقتدت به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة بائنة ولو بها المال لقوله عليه السلام تطليقة بائنة ولا يخلع الا
حتى صار من الكنايات والواقع بالكنايات بائن الا ان ذكر المال غنى عن النية هنا ولا نهال لتسلم المال لا لتسلم لها نفسها و

ذلك بالبيونة وان كان النشوز من قبله يكره له ان ياخذ منها عوضاً لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الا ان قال فلا
تاخذ ولمنه شيئاً ولانه وحشها بالاستبدال فلا يزيد في وحشتها باخذ المال ان كان للنشوز منها كرهنا له ان ياخذ منها اكثر
مما عطاها وفي رواية الجامع الصغير طاب الفضل ايضا الاطلاق ما تلونا بدأ ووجه الاخرى قوله عليه السلام في امرأة ثابت

له قوله بني تطليقة بائنة ان لم يرضيها من العسر او ذي واحة او اثنين ١٢ مائة ٤٤ قوله اطلق الحرمة وهي ينزل الوعاود الظاهر نوع منها فيكون من محرمات مطلق الحرمة ومن لوى
ممن لا يردق ١٢ مائة ٤٤ قوله فبينهم الزمان قريبها كقربها لم يقربها حتى صفت اربعة اشهر بائنت من بالاطلاق ١٣ مائة ٤٤ قوله انا يمين من نكحها لم يخلعها
يا ايها النبي تمزها اصل الشرك الى قوله من نكحها لم يخلعها الا انك ١١ مائة ٤٤ قوله من يعرف الإلانة العادة جرت بين الناس في زماننا انها تم بربودون الطلاق بهذا قال الفقير ابو
الخير و ب تاخذ ١٢ مائة ٤٤ قوله باب التلغ انما التلغ عن الاطراف لعينين احدهما ان الاطراف تجرد من المال كان اقرب الى الطلاق بملفات التلغ فان فيه معنى العادة من جانب المرأة
وان في من الاطراف نشوز من قبل الزوج والتلغ نشوز من قبل المرأة غالباً فقدم ما بالربل على المرأة ١٣ مائة ٤٤ قوله التلغ التلغ بالفتح النزاع يقال تلغ تو عن به ذم
نوع وقالعت زوجها اذا فدت من بابها والاسم التلغ بالضم ١٢ مائة ٤٤ قوله فلما جرح على الرجل نكاحاً فادخلها في المرة فبما اعطت سعى الله تعالى ما اعطت فزار من
فراه من الامراء استتده لان النساء عوان عند الزواج بالمدريث فكان المال الذي يتلغ في تخليصه فزار ١٣ مائة ٤٤ قوله حتى صار من الكنايات فاذا اتان فالنكح
لم يذكر العوض و لوى به المطلق ١٢ مائة ٤٤ قوله الا ان الراي فان قيل لو صار من الكنايات كانت الزينة شرطاً وليست بجزء ايجاب عنه بقوله الا ان الإجماع
له قوله وان كان النشوز في الزنا يقال نشزت المرأة على زوجها فيما نشزة اذا استقصت عليه والنشوز من الزنا جاح النشوز يكون من الزنا ومن دبراً بكل واحد منها صاحب ١٣
مائة ٤٤ قوله لا طلاق ما تلونا بدأ لى اولاً يعني قوله تعالى طاب جناح عليها ايضا فدت برفاد لا يتصل بين النفل وغيره ١٢ مائة ٤٤ قوله عليه السلام انما يخرج
الروقتي في سنة من جراح عن ابن جريح قال اظن ابى الزبير بن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن ابي سؤل وكان صداقتها مديونة فمكر به فقتل
الحي على الشر عليه وسله اكره سلم اقرين عليه مديونة التي اعطاك قالت نعم وداودة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكره سلم اما الزيادة فلا ولكن مديونة فانها وعلى سببها انتهى
١٢ مائة

الدراية في تخرىج احاديث الهداية

باب الخلع حديث الخلع تطليق بائنة الدار قطنى وابن عدى من حديث ابن عباس قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الخلع تطليقة بائنة وفيه عبادين كثير التثقي وهو واه وقد صح عن ابن عباس الخلع فرقة وليس يطلق اخرجها الدار قطنى واخرج عبد
الرزاق عنه اذا طلق امرأته تطليقتين شرأختلعت منه حل له ان يتكحها ويعدن الى داود والتمذنى من وجه اخر عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم امر امرأته ثابت بن قيس ان تعتد بحيضة وهذا يدل على ان الخلع ليس يطلق وفي الباب عن سعياً المسيب مثل
الاول اخرجها عبد الرزاق بسند صحيح وفي مؤطا ان عثمان قال هي تطليقة الا ان تكون سميت شيئاً وفيه جهران الاسلى وهو مجهول وفيه
ان ابن عمرو قال عدة المختلعة عدة المطلقة قوله وكان النشوز من امرأة ثابت بن قيس ولذلك قال لها اما الزيادة فلا ابوداؤد في المراسيل
وعبد الرزاق وابن ابي شيبة عن عطاء جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشتكى زوجها فقال اتريدين عليه حد يقته التي
اصدقك قالت نعم وزيادة قال اما الزيادة فلا ووصله الدار قطنى يذكر ابن عباس فيه وقال المرسل اصح واخرج ابن ماجه والطبرانى
من وجه اخر صحيح عن ابن عباس ان جميلة بنت سلول فذكر القصة وفيها فامرة ان ياخذ منها حد يقته ولا يزيد اوصله في البخارى
بداون الزيادة واخرج الدار قطنى من طريق ابى الزبير ان زينب بنت عبد الله ابى كانت عند ثابت بن قيس فذكره نحوه كذا سماها
١٢ مائة

بن قيس بن شماس اما الزيادة فلا وقد كان التشوئتها ولو اخذ الزيادة جاز في القضاء وكذلك اذا اخذ والنشوء منه لا مقتضى
 ماتلوه شيئا ان الجواز حكما والاباحة وقد ترك العمل في حق الاباحة لمعارض فبقى معمول في الباقي وان طلقها على ما لقيت
 وقع الطلاق ولزمها المال لان الزوج يستبد بالطلاق تخييرا وتعليقا وقد علقه بقبولها والمرأة تملك التزام المال لو ايتها على
 نفسها وملك النكاح مما يجوز الاعتياض عنه وان لم يكن مالا لا لقصاص^{١٢} كان الطلاق بائنا مائتا^{١٣} ولانه معاوضة للمال بالنفس
 وقد ملك الزوج احد البدلين فتملك هي الاخر وهو النفس تحقيقا للمساواة **قال** وان بطل العوض في الخلع مثل زوال
 المسلم على خمر او خنزير او ميتة فلا شئ للزوج والفرقة بأئمة وان بطل العوض في الطلاق كان رجعا فوفوع الطلاق في الوجهين
 للتحقيق بالقبول واقتراحهما في الحكم لانه لما بطل العوض كان العامل في الاول لفظ الخلع وهو كناية وفي الثاني الصريح و
 هو يعقب الرجعة وانما لم يجب للزوج شئ عليها لانها ما سمتت مالا متقوما حتى تصير غائبة له ولانه لا وجه الى ايجاب المسمى
 للاسلام ولا الى ايجاب غيرها لعدم الالتزام بخلاف ما اذا خالع على خيل بعينه فظهر انه خمر لانها سمتت مالا فصار مغرورا وبغلا
 ما اذا كاتب او اعتق على خمر حيث تحب قيمة العبد لان ملك المولى فيه متقوم ما رضى بزواله^{١٤} كما ان ملك البض في حالة الخلع
 غير متقوم على ما ذكر وبخلاف النكاح لان البض في حالة الدخول متقوم والفقهاء انه شريف فلم يشرع تملكه الا بعوض
 اظهر الشرفه فاما الاسقاط فنفسه شريف فلا حاجة الى ايجاب المال **قال** وما جاز ان يكون مهر اجزان يكون بدلا
 في الخلع لان ما يصلح عوضا للمتقوم ولو ان يصلح لغير المتقوم فان قلت له خالعتي على ما في يدي فخالعها ولو يكن
 في يدها شئ فلا شئ عليها لانها لم تغر بتمسية المائل ان قلت خالعتي على ما في يدي من مال فخالعها فلم يكن في يدها
 شئ ردت عليه مهرها لانها لم سمتت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال لا بعوض ولا وجه الى ايجاب المسمى قيمته الجماله و
 لا الى قيمة البض اعني مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين ايجاب ما قالم به على الزوج دفعا للضرر عنه ولو قالت
 خالعتي على ما في يدي من دراهم او من درهم ففعل فلم يكن في يدها شئ ضلها ثلثة دراهم لانها سمتت المجمع واقله

له قوله لان مقتضى ما تناهوا قوله تعالى فلا جناح عليها ان تدرت به شيئا ان الجواز حكما والاباحة في القضاء والاباحة في الزيادة والاباحة في الزيادة والاباحة في الزيادة والاباحة في الزيادة
 في حق الاباحة معارض وهو قوله صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا يقتضي معمول في الباقي وهو الجواز في غير محتم فان الحديث خبر واحد وهو لا يعارض الكتاب والجواب ان
 ان يعارض بالجزء فان الحديث معارض للكتاب بعد معارضه الكتاب بالكتاب فان كانت جائزة ١٢ عتبار **له قوله** وقد علقه بقبولها به لانه مقام المعاوضة فان الحكم
 يتعلق فيه بالقبول ١٣ عتبار **له قوله** لا نقصاص فانه ليس بالانفاذ العوض عن الزواج وجود التزام من المهر ١٢ عتبار **له قوله** لا يباينها لا تسلط المال الا تسلط لها
 نفسها ١٣ عتبار **له قوله** فزوج المطلان في الوجهين اي بطلان العوض في الخلع وبطلان العوض في الطلاق وبطلان العوض في الطلاق وبطلان العوض في الطلاق
 ١٢ عتبار **له قوله** وهو كناية كما تقدم والواقع جهات من اذالم يكن من الاتفاق الاثنته وهذه النقلة ليست منها ١٣ عتبار **له قوله** لا اسلام اي لا امتناع السلم من تسليمه وتسلمه
 ١٣ عتبار **له قوله** فظهر انه خمر فان لم يملكها او المهر الذي اخذته عن ابني حبيزة^{١٤} وعندهما ليل مثل ذلك من خل وسط لانها سمتت مالا او غر بترك فكانت مائة لان العتبار
 في ضمن العقد لوجب الصانع ١٣ عتبار **له قوله** وما رضى بزواله مما خالعتي على تسليم البطل لعدم تقويمه لمرقة الميرل وهو التوبة المتقومة ١٣ عتبار **له قوله** وملك
 النكاح الا اشارة الى الفرق بينه وبين الخلع حيث يقع النكاح ويجب مهر المثل ويصح الخلع ولا يجب شئ ١٢ عتبار **له قوله** فخره شريف قال السنن قال فخره شريف اي شرف
 المرأة حيث تعود ما يكره من نفسها من كل وجه كما كانت فذلك من يجب على الزوج شئ ١٢ عتبار **له قوله** وما جاز ان يكون الجواز ان لم يترك كسر حيث لم يقبل ولا يجوز ان
 يكون مهرها لا يجوز ان يكون بدلان الخلع لان من الاثني او مالا يصلح للمهر ويصلح ليرل الثلث كعدمه الى تسعة دراهم ١٢ عتبار
له قوله لانها تغر والان كلمة ما سمتت تناول المال وغيره ١٣ عتبار **له قوله** لبيان اي جهالة المسمى واذ كان المسمى مجهولا كانت القيمة اكثر جهالة ١٣ عتبار

ثلاثة وكلمة من ههنا للصلة دون التبويض لان الكلام مختل بدونه وان اختلعت على عبد لها اتي على انها بريئة من ضمانه
 لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد المعاوضة فيقتضى سلامة العوض واشترط البراءة
 عنه بشرط فاسد فيبطل الا ان الخلع لا يبطل بالشروط الفاسدة وعلى هذا النكاح واذا قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها واحداً
 فعليها ثلث الالف لانها ما طلبت الثلث بالف فقد طلبت كل واحدة بثلث الالف وهذا ان حرف الباء تصعب الاعراض و
 العوض ينقسم على المعوض والطلاق بائن لو جوب المال وان قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها واحداً فلا شيء عليها
 عند ابي حنيفة ويملك الرجعة وقال ابي وحده بائنة ثلث الالف لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات حتى ان
 قولهم احمل هذا الطعام بدرهم وعلى درهم سواء وله ان كلمة على للشرط قال الله تعالى **يَا بَعْثَكَ عَلَىٰ** ^{١١} **لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ**
شَيْئًا ومن قال لامرأة انت طالق على ان تدخل الدار كان شرطاً وهذا الالف للزوم حقيقة واستيعاب الشرط لانه يلازم
 الجزاء واذا كان للشرط فلا يتوزع على اجزاء للشرط بخلاف الباء لانه للعوض على ما مر واذا لم يجب المال كما هيئداً
 فوقع الطلاق ويملك الرجعة ولو قال الزوج طلق نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت نفسها واحداً لم يقع شيء لان الزوج
 ما رضى بالبيئونة الا يسلم الالف كلها بخلاف قولها طلقني ثلثا بالف لانها ما رضيت بالبيئونة بالف كانت بعضها
 ارضى ولو قال انت طالق على الف فقبلت وعلها الالف وهو كقوله انت طالق بالف ولا يد من القبول في الوجهين لان
 معنى قوله بالف بعوض الف فيجب لي عليك ومعنى قوله على الف على شرط الف يكون لي عليك والعوض لا يجب بدونه
 والمعلق بالشرط لا ينزل قبل جزؤه والطلاق بائن لما قلنا ولو قال لامرأة انت طالق عليك الف فقبلت او قال لعبد
 انت سرو عليك الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليها عند ابي حنيفة وكذا اذا لم يقبل او قال على كل واحد منها
 الالف اذا قبل واذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعتاق لهما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قولهم احمل هذا
 المتاع والى درهم بمنزلة قولهم بدرهم وله انه جملة تامة فلا ترتبط بما قبله الا بدلالة اذا الاصل فيها الاستقلال لادلالة
 لان الطلاق والعتاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والهبة لانهما لا يوجدان دونه ولو قال انت طالق على الف على اني بالخيار
 او على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فالخيار باطل اذا كان للزوج وهو جائز اذا كان للمرأة فان ردت الخيار في الثلث بطل
^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

له قوله د
 كونه ههنا للصلة اي البيان دون التبويض لان الكلام يمثل بدونه اي بدون من لنها لو قالت فالتحق على ما في يدى ورام كان الكلام مختلا وكان صلا ويتحقق لفظ الجمع فيلزم ان يبرأ من
 بين قوله للصلة كاد او يوجد صلا ان يكون للبيان على اصطلاح الخوئين ١١ عن ايه **له** قوله يمثل بدونه كل موضع يبيح الكلام بدونه يكون للتبويض كما في مسألة
 الجاح ان كان في يدى من الدرهم فهدى ...
 مسألة الجاح يكون صلا لان قوله فالتحق على ما في يدى ورام بدون من يكون مختلا لان الوضع للتبويض فزفت من ههنا يمثل بالمقصود بخلاف مسألة الجاح فان الكلام
 فيها لا يمثل بدونه فاذا جعل التبويض ليعمل فائدة جديدة ١٢ كناية **له** قوله على انها بريئة من ضمانه يعني ان لا تقابل تبصيله وتسليمه بل ان حصل تسليمه والى فلا شيء
 عليها ١٣ عن ايه **له** قوله وعلى هذا النكاح يعني اذا تزوج امرأة فهدى ...
 قوله بمنزلة الباء لانه معاوضة وكلمة على بمنزلة الباء في تقسيم اجزاء العوض على اجزاء العوض ١٤ عن ايه **له** قوله كذا على الشرط اي يستعمل للشرط ان اصله للزوم
 فاستيعاب الشرط لا يلزم الجزاء ١٥ كناية **له** قوله ومن قال بذه المسألة لا يستشاهد على ان على الشرط وليست هى بمسألة ابتداء ١٦ يعني
له قوله لا يتوزع على خمسة الجهورل يقال فزاد اذا انقسموا على اجزاء الشرط لان الشرط لا يوجد الا مع وجود الشرط والشرط عبارة عن جميع الاجزاء فلا يقع جزء من الشرط بوجود
 جزء من الشرط لعدم وجود الشرط ١٧ معنى **له** قوله على ما مر اربا في قوله لان حرف الباء تصعب الاعراض ١٨ عن ايه **له** قوله واذا لم يجب المال اي في مسألة
 المذكورة دس قولها طلقني ثلثا على الف ١٩ معنى **له** قوله لانها ابى في اول هذه الباب من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المعلق تطلقته بثلثة د من
 المعقود وهو قوله طاهنا لا تسلم المال الا تسلم لاهنسا ١٢ عن ايه **له** قوله للمعاوضة والمعلق معاوضة تجعل الاصل منى الباء بدلالة مال المعاوضة كما قال انت طالق
 بالف درهم فقبلت ١٣ عن ايه **له** قوله لنها لا يوجدان بدونه اي دون المال كونها معاوضة فحقت فيصعب ان يكون مال المعاوضة ويسلم ١٤ عن ايه

ان لم ترد طلقت ولزمها الالف وهذا عند ابى حنيفة وقالوا الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقم وعليها الف درهم لان الخيار الضم بعد الانعقاد لا للمنع من الانعقاد والتصرفان لا يحتملان الفسخ من الجانبين لانه في جانبه يمين ومن جانبها شرطها ولا يبي حنيفة ان الخلع في جانبها بمنزلة البيع حتى يصح رجوعها ولا يتوقف على ما وراء المجلس فيصح اشتراط الخيار فيه اما في جانبه يمين حتى لا يصح رجوعه ويتوقف على ما وراء المجلس لا خيار في الايمان وجانب العبد في العتاقه مثل جانبها في الطلاق ومن قال لامرأته طلقتك امس على الف درهم فلم تقبل فقالت قبلت فاقول قول الزوج ومن قال لغريمك

منك هذا العبد بالف درهم امس فلم تقبل فقالت قبلت فاقول قول المشتري ووجه الفرق ان الطلاق بالمال يمين

من جانبه فلا قرار به لا يكون اقراره بالشرط لصحته بدونه اما البيع فلا يتم الا بالقول الاقاربه اقرار بما لا يتم الا بالقول

القبول رجوع منه قال والمباراة كالخلع كلاهما يستيطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالناكح

عند ابى حنيفة وقال عمدا لا يسقط فيها الا ما سماه ابو يوسف معه في الخلع مع ابى حنيفة في المباراة لخمذان هذا معاوضة وفي المعاوضات يعتبر المشروط لا غيره ولا ييوسف ان المباراة مفاعلة من البراءة فتقتضيها من الجانبين

وانه مطلق قيدناه بمحقوق النكاح لادلة العوض اما الخلع فمقتضاها الاختلاع وقد حصل في نقض النكاح ولا ضرورة الى انقطاع الاحكام ولا ابى حنيفة ان الخلع ينبغي عن الفصل منه خلع النعل خلع العمل وهو مطلق كالمباراة فيعمل بالطلاق

في النكاح واحكامه وحقوقه ومن خلع ابنته وهي صغيرة بما لها لم يجز عليها لانه لا نظر لها فيه اذ الضم في حالة الخلع غير متقوم والبدل متقوم بخلاف النكاح لان البضع متقوم عند الدخول ولهذا يعتبر خلع المريضة من الثلث ونكاح

المريض بمهر المثل من جميع المال اذ المهر يجز لا يسقط المهر ولا يستقي ما لها ثم يقع الطلاق في رواية وفي رواية لا يقع الا اصر لانه تعليق بشرط قوله فيعتبر بالتعليق بسائر الشروط وان خالها على الفاعل انه ضامن فالخلع واقم الالف على الابن

١٤٥ قوله وان لم ترد ان اجازت الطلاق ولم ترد الخيار منعت الالف ورجع الطلاق ١٢ عن ابى حنيفة في قولها تزوج عليا بدار لعمراة درهم ولو كان قبضت

١٤٦ قوله من الجانبين اما من جانبه فلا بد من لادلة الشرط والبراه من ابى حنيفة لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

١٤٧ قوله حتى يصح معنى الكهنة الجانبين لانه لا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

١٤٨ قوله من الجانبين اما من جانبه فلا بد من لادلة الشرط والبراه من ابى حنيفة لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

١٤٩ قوله من الجانبين اما من جانبه فلا بد من لادلة الشرط والبراه من ابى حنيفة لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

١٥٠ قوله من الجانبين اما من جانبه فلا بد من لادلة الشرط والبراه من ابى حنيفة لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

١٥١ قوله من الجانبين اما من جانبه فلا بد من لادلة الشرط والبراه من ابى حنيفة لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

١٥٢ قوله من الجانبين اما من جانبه فلا بد من لادلة الشرط والبراه من ابى حنيفة لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

١٥٣ قوله من الجانبين اما من جانبه فلا بد من لادلة الشرط والبراه من ابى حنيفة لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

١٥٤ قوله من الجانبين اما من جانبه فلا بد من لادلة الشرط والبراه من ابى حنيفة لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا بد من قبول المرأة شرط تمام البين فان بين الزوجه يتم قبول المرأة فاخذ

اشترط بدل الخلع على الاجنبي صحيح فاعلى الاب اولى ولا يسقط مهرها لانه لم يدخل تحت ولاية الاب ان شرط الالف
 عليها توقف على قبولها ان كانت من اهل القبول فان قبلت وقم الطلاق لوجوب الشرط ولا يجب المال لانها ليست من اهل القبول
 فان قبله الاب عنها فقيه روايتان وكذلك ان خالها على مهرها ولو تضمن الاب المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت الاستسقط
 للمهر وان قبل الاب عنها فاعلى الروايتين وان ضمن الاب المهر وهو الف درهم طلقت لوجوب الشرط وهو الشرط ويلزمه خمسمائة
 استسقطا وفي القياس يلزمه الالف واصل في الكبيرة اذا اختلعت قبل الدخول على الف ومهرها الف ففي
 القياس عليها خمسمائة زائدة وفي الاستسقطان لاشي عليها لانه يراد به عادة حاصل ما يلزم لها

باب الظهار

واذا قال الرجل لامرأته انت على كظهر امي فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا مسها ولا تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره لقوله
 تعالى والذين يظاهرون من نسائهم اولى ان قال فمحرير رقبة من قبل ان يتماسا والظهار كان طلاقا في الجاهلية فقرا لشرع
 اصله ونقل حكمه الى تحريره وقت بالكفارة غير مزيل للتحاكم وهذا لانه جنابة لكونه منكرا من القول وزورا فينا سب الجارية
 عليها بالحمة وارتفاعها بالكفارة ثم الوطئ اذا حرم مبدوا عيه كيد لا يقع فيه كما في الاحرام بخلاف الحائض الصائم لانه
 يكثر وجودها فلو حرم الداعي يقضى الى المحرم ولا كذلك الظهار والاحرام فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء
 عليه غير الكفارة الاولى ولا يباح ود حتى يكفر لقوله عليه السلام الذي اقر في ظهاره قبل الكفارة استغفر الله ولا تعد حتى
 تكفر ولو كان شئ اخر واجبا بينه عليه السلام قال وهذا اللفظ لا يكون الاظهار لانه صريح فيه ولو نوى به الطلاق لا يصح

له قوله اول فان التلع تعرف ما ترى من النفع والعز او نفع محقق قبول البرية على ما تبين
 فلذا كان التزام بدل من الاجنبي مضمنا مع قسور الشفعة فلان بيع من الاب مع وفور اول ١٢ عتايه **له قوله** فغيره روايتان في نفع محض لان الصغيرة
 تتخص من مذهب بغير مال نفع من الاب كقبول البرية كذا في مسقط لفظا لسلام وفيه نظر في رواية لا يصح لان هذا القبول يعني قبول البنين وذلك مما لا يملك النية ١٣ عتايه **له قوله**
 فعل الروايتين في رواية يصح وفي رواية لا يصح وهو الروايتين ما ذكرناه ١٢ عتايه **له قوله** استساقنا لان فرض المسألة فياذا كانت غير موطورة فكان المهر القاطنات المبح
 مهرها ما يجب لها بالنكاح والواجب لها بالنكاح في الطلاق قبل الدخول نصف المهر بوجس ما نفعه فانه خالها على نفس ما ١٣ عتايه **له قوله** طئها نفس ما نفعه لانه
 نفس ما نفع من المهر سقطت بالطلاق قبل الدخول وقد التزمت المرأة الالف ونصف الالف سقطت من ذمها بطريق المقام لانها على الزوج نفس ما نفعه بعد سقوط نصف
 المهر بغير طئها نفس ما نفعه على الالف تسبها الالف التي لزوجها ١٣ عتايه **له قوله** زائرة بالمران العفة تتبع العتاف اليه في الاعراب كما في قوله تعالى في سبع بقرات
 سان كذا في النية وقال بكذا الفاشي مرارا ١٢ عتايه **له قوله** لانه طئها لان مقصود الزوج سقوط كل المهر من ذمته وقد حصل طئها بغير شئ زائد على ذلك ١٣ عتايه **له قوله**
 قوله لا يرد له الجناح الشرعي وجه الاستساق انهم يردون بالنفع على المهر ما يلزم لها وهو نفس ما نفعه بالطلاق قبل الدخول فيكون النفع على مهرها في الحقيقة خلتا على
 نفس ما نفعه سقطت من الزوج فلا شئ لظهارها فانهم ١٣ عتايه **له قوله** باب الظهار تقدمت في اول كل باب منها ويمتدح الالف في الظهار على اللسان
 ووجه ان العرب الى الاب من سب اللسان فان سب اللسان عند اغضاضه الى غير مكرمته بلوجب عند العتف وموجب الدمومية محض بغير شئ زائد الا باحة والظهار في اللسان قول
 الرجل لامرأته انت على كظهر امي وفي اصطلاح الفقهاء يشبه المنكوح بالمرءة على سبيل التام اتفاقا بسبب اوجاع او مساهرة ١٢ عتايه **له قوله** كان طلاقا في الجاهلية يعني ان احد
 في الجاهلية اذا اراد ان يطلق امرأته جعلها في التمسك على لسانك التي لا يطلع عليها من امر الكفر والظفر والبلن والعز ١٣ عتايه **له قوله**
 لكونه منكر المنكر يشكر الحقيقة والشرع والزوج وهو الكذب والسب والابانة ١٣ عتايه ١٠
له قوله غير الكفارة الاولى اي الكفارة الواجبة بالظهار على الترتيب المتصور ١٣ عتايه

الدرية في تخريج احاديث الهداية

باب الظهار حديث قال للذي واقعه في ظهاره قبل الكفارة استغفر الله ولا تعد حتى تكفر لم اجد في شئ من طرقه ذكر الاستغفار
 وقد اخرجه اصحاب السنن والبراه من طريق ابن ابيان عن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا ظاهرا من امرأته فوقع عليها قبل ان يكفر
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاعتزلها حتى تكفر صحح الترمذي وارجح النسائي ارساله واخرجه الحاكم من وجه اخر عن ابن عباس
 وفيه اسنعمل بن مسلم وهو ضعيف في الباب عن سلمة بن صخر عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر يواقع قبل ان يكفر قال كفاية
 واحدة اخرجه الترمذي وابن ماجه.

لانه منسوخ فلا يمكن من الايتان به واذا قال انت على كبطن امي او كغضها وكفرجه فهو مظاهر لان الظهار ليس التشبيه
المحللة بالمحرمة وهذا المعنى يتحقق في عضو لا يجوز النظر اليه وكذا ان تشبهها بمن لا يصلح له النظر اليها على التاميد من محاربه
مثل اخته واعمته واولادهم من الرضاة لانهم في التحريم المؤبد كالاوم وكذلك اذا قال رأسك على كظهر امي او فرجك او
وجهك او رقبتك او نصفك او ثلثك لانه يعبر بها عن جميع البدن وينتبت الحكم في الشئ ثم يتعدى كما بيناه واطلاق
ولو قال انت على مثل امي او كأمي يرجع الى نيته ليكتشف حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كما قال في التكميم بالتشبيه فليس
في الكراه وان قال اردت الظهار فهو ظهار لانه تشبيهه بجمعها وفيه تشبيه بالعضو لكنه ليس بصريح فيفتقر الى النية وان
قال اردت الطلاق فهو طلاق بائن لانه تشبيهه بالام في الحرمة فكانه قال انت على حرام ونوى الطلاق وان لم يكن له نية
فليس بشئ عندناي حنيفة وابي يوسف لاحتمال الحمل على الكرامة وقال محمد يكون ظهار لان التشبيه بعضومنها كما
ظهارا فالتشبيه بجمعها أولى وان عني به التحريم لا غير فعند ابي يوسف هو ايلا ليكون الثابت به ادنى الحرمتين وعند محمد
ظهار لان كاف التشبيه تختص به ولو قال انت على حرام كأمي ونوى ظهارا او طلاقا فهو على ما نوى لانه يحتمل الوجهين
الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم والتشبيه تأكيد له وان لم تكن له نية فعلى قول ابي يوسف ايلا وعلى
قول محمد ظهارا والوجهان بينهما وان قال انت على حرام كظهر امي ونوى به طلاقا وايلا لم يكن الا ظهارا عندناي حنيفة
وقالا هو على ما نوى لان التحريم يحتمل كل ذلك على ما بينا غير ان عندناي حنيفة اذا نوى الطلاق لا يكون ظهارا وعند ابي يوسف
يكونان جميعا وقد عرف في موضعه واولي حنيفة انه صريح في الظهار فلا يحتمل غيره ثم هو حكم فيرد التحريم اليه قال
ولا يكون الظهار لان الزوجة حتى لو ظاهر من امته لم يكن مظاهرا لقوله تعالى من نساءهم لان المحل في الامة تام فلا تنقضي
بالمسكوحة ولان الظهار منقول عن الطلاق ولا طلاق في المملوكة فان تزوج امرأة بغير امرها ثم ظاهرها ثم اجازت
النكاح فالظهار باطل لانه صادق في التشبيه وقت التصرف فلم يكن منكرا من القول والظهار ليس يحق من حقوقه حتى
يتوقف بخلاف اعتاق المشتري من الغاصب لانه من حقوق المملك ومن قال لنسائه انتن على كظهر امي كان مظاهرا
محمد بن سفيان بن عيينة

له قول فلا يمكن الزمان في ذلك تغير بمرتب الشرع وليس للبعد ذلك
عنا **له قول** المملوكة بالمحرمة الام في المملوكة المحرمة للجد اي المملوكة كما لا يمكن السين بالمحرمة تايد الا قوتينا ١٢ عن ابي
البرد والرجل والشعر والنظر لا يدخل النظر والس فلا يكون مظاهرا بالتشبيه بها ١٣ عن ابي **له قول** لا محال الحمل على الكرامة لم يحتمل التشبيه من حيث الكرامة فحمل عليه الا ان يبين
غلاذ بالنية والفرق درهما ١٣ عن ابي **له قول** ادنى الحرمتين فان الحرمة اثنتان بالاطلاق في الحرمة اثنتان بالظهار اذ حرمة الاطلاق والظهار في الحرمة
بعضها سواء من القول و زود وان الحرمة اثنتان بالظهار لا ترتفع بالاتفاقة وان اثنتان بالاطلاق ترتفع بدونها ولا يثبت ١٣ عن ابي **له قول** لا يدخل الزوجين فب انذاره بالفرقة لم يبق كلامه محتملا للكرامة
كان في المسئلة الاصل ١٣ عن ابي **له قول** بينا ما لم يبق قول ليس يكون الثالث ادنى الحرمتين وقدر لان كاف التشبيه تختص به ١٣ عن ابي **له قول** هو على ما نوى ان نوى ظهارا فظهار وان نوى
اطلاقا فاطلاقا ١٣ عن ابي **له قول** على ما بينا المشار به الى قوله لا يدخل الزوجين الى قوله تايد ل ١٣ عن ابي **له قول** يكونان جميعا يعني بفتح الطلاق بنية دون مظاهرا بالفرق
بالتصديق لا يصدق في حرمت الكلام عن ظاهره وخصه شخص الا ان السرخسي بان الطلاق ان وقع بقول اذنت على حرام كان متكلا بلفظ الظهار لغيره بانسنت والظهار ليدل على نية لا يصدق ١٣ عن ابي
له قول اذ ان قوله انت على حرام كظهر امي صريح في الظهار ولذا لا يحتاج في الدلالة عليه الى حنيفة فلا يحتمل غيره من الطلاق والاطلاق ثم هو حكم لعدم احتمال الفرض قوله انت على حرام
بمحتمل تحريم الطلاق وغيره كما مر في التحريم اليه الى ان الظهار كما هو الاصل في رد المثل الى المحل ١٣ عن ابي **له قول** تابع يدل على ان نوى ظهارا في قوله انت على حرام
لم يثبت للشرعي ولا في الرد بسبب الحرمة فلا تكون الامة في معنى المملوكة ١٣ عن ابي **له قول** فان تزوج الزانية فظاهرها ثم ظاهرها لم يبق ظاهرها الا رجلا
لم تكن زوجة فلم يبق ظهارا ١٣ عن ابي **له قول** لا يصدق كونها محرمة قبل امازتها لم يوجد في الظهار وهو تشبيه المملوكة بالمحرمة ١٣ عن ابي **له قول** والظهار الجواب سوال تقديره
ان الظهار على من المملك والمملك بقوت نية ان يكون الظهار موقوف على الاجابة وقت اعتاق المشتري من الغاصب على عارية المغضوب من ابيح الصادق من الغاصب وتقدير الجواب
ان الظهار ليس من حقوق النكاح ولو اذرت فلا يلام من وقت النكاح على الاجابة وقت الظهار عليها والديس على اذرت من حقوق النكاح امر مشروط والظهار ليس مشروط لانه منكر
من القول والمال يكون مشروطا لا يكون من حقوق الشرع ١٣ عن ابي

منهن جميعاً لانه اضاف الظهار اليهن فصاركما اذا اضاف الطلاق وعليه لكل احدى كفارة لان الحومة تثبت في حق كل واحدة
 والكفارة لانها الحومة فيتعدتها بعد ما يتعداها بخلاف الايلاء منهن لان الكفارة فيه لصيانة حومة الاسم لم يتعد ذكر الاسم فصل
 في الكفارة قال وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيتاً
 للنص الوارد فيه فانه يفيد الكفارة على هذا الترتيب قال وكل ذلك قبل الميسر وهذا في الاعتاق الصوم والمصير
 عليه وكذا في الاطعام لان الكفارة فيه منبهة للحومة فلا بد من تقديمه على الوطى ليكون الوطى حلالاً قال وتجزى العتق
 الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والانثى والصغير والكبير لان اسم الرقبة يطلق على هؤلاء اذهى عبارة عن الذات الملقوق
 الملوك من كل وجهه والشافعي يخالفاً في الكافرة ويقول الكفارة حتى الله تعالى فلا يجوز صرفه الى عد الله كالركبة ونحن
 نقول المنصوص عليه اعتاق الرقبة وقد تحقق وقصد من الاعتاق التمكن من الطاعة ثم مقارنة المعصية بمحال به الى
 سوء اختياره ولا تجزى العمياء ولا المقطوعة اليدين والرجلين لان الفأنت جنس المنفعة وهى البصر والبش والامشى
 وهو البان نعاماً اذا اختلت المنفعة فهو غير مانع حتى يموت العراء ومقطوعة احد اليدين واحدى الرجلين من خلاف لانه ما
 فات جنس المنفعة بل اختلت بخلاف ما اذا كانت مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجزى لفوات جنس منفعة المشى
 اذ هو عليه متعذر ويمجوز الاصم والقياس ان لا يجزى وهو رواية النوادر لان الفأنت جنس المنفعة الا انا استحسننا الجواز لان
 اصل المنفعة باق فانه اذا اصبح عليه ليمسح حتى كان يحال لا يسمع صلابان ولا اصم وهو الاخرس لا يجزى به ولا يجزى مقطوعاً ايها
 اليدين لان قوة البطش بها يفوتها يفوت جنس المنفعة ولا يجزى الجنب الذي لا يعقل لان الانتقام بالجوارح لا يكون الا بالعقل
 فكان فائت المنافع والذي يجزى ويفيق يجزى به لان الاختلال غير مانع ولا يجزى عتق المدبر وام الولد لاستحقاقهما الحرة
 بجهة فكل الرق فيما ناقصا وكذا المكاتب الذى ادى بعض المال لان اعتاقه يكون ببدل وعن ابى حنيفة يجزى بقيام
 الرق من كل وجه ولهذا تقبل الكتابة الانفساخ بخلاف امومية الولد التدبير لانها لا يعتد لان الانفساخ فان اعتق
 مكاتب لم يرد شيئاً بخلاف الشافعي لانه استحق الحرية بجهة الكتابة فاشبه المدبر ولان الرق قائم من كل وجه على

له قوله بخلاف الايلاء منهن يعني بان يقول من والشه لا اقر من فانها اذ لم يقرب من حتى منعت اريد اشهر بلعن
 بجمادان قرب اكل قبل منى السنة تجب طير كفارة واحدة ١٢ مائة قوله فصل في الكفارة وذكرهم الطهاره وهو حرمه الوطى ودوا جبر الى هاية ذكر في هذا الفصل ما يشيئك المرسة
 وهو كفارة ١٢ مائة قوله حتى رقبة المرابى اتفاق رقبة فان استحققت لا تجزى من الكفارة للبرى راد لورث اباه ولو س الكفارة لا تجزى عن عهدتها ١٢
 مائة قوله للنص الوارد فيه وهو قوله تعالى والذين يظلمون انهم انما يريدون ان يتقوا الله ويؤتوا من الله من حيث يشاءون
 في قوله الرقوق واقر من بان تدرك الزايت لا يجزى فالمرابى ذات مرققة ملوكة واوجب بان الزايت تستعمل النفس والشئ فتدرك الزايت باقتدار المعنى الشافى
 ١٢ مائة له قوله من كل وجه متعلق بالمرقوق دون الملوك لان المال في الرق شرط دون الملك ولهذا لو اعتق المكاتب الذى لم يولد شيئاً عن الكفارة ولو اعتق المبرعينا
 لم يعتق ١٢ مائة له قوله كالأولاد والجواب ان القياس جواز صرف الزاوة البره انصافاً في حرماسة جازاً لا سيما ان كل قول من الشد عليه وعلى اذ لم يولد با من
 امتيازهم ودوبان في ختمهم افرج من العرف ١٢ مائة له قوله وقصد من الجواب من قوله الكفارة حتى الله تعالى وتقره ان قصد الكفارة لانها في حرمات المستمن من العلة
 بتلوه من ختمه الولى ثم مقارنته المعصية اى بقاذه على ما كان عليه من الكفر بحال به الى سوء اعتقاده وانتباره ١٣ مائة له قوله وهو الاخرس انا ذكره في الغنظ لان الاسم
 المولود لا يعرف الا ان يكون اخرس ١٣ مائة قوله لان قوة البش بها يفيد ان ما تزول به تلك القوة كان مانعاً فقلع اكثر مما على كل يد كتبه جميعاً ١٣ مائة له قوله
 ولا تجزى الا ان التعويض غير محرم بل هو مقتضى الحق يضمن الاعمال وقصد البره اذ اولدت بكاملها مستحقها ١٣ مائة له قوله كان الرق فيها ناقصاً اذا ثبت شيء من القوة الكفية زال في
 مقابلة شئ من العتق امكن ١٣ مائة له قوله يكون ببدل لى بوضوح والعوض يبطل معنى القرية ١٣ مائة له قوله من كل وجه لان الرق لا يشتمس اى اى من يولد
 ١٣ مائة له قوله ولهذا لا يصل قيام الرق من كل وجه يقبل الكتابة الانفساخ سواء كان بعد استيفاء البيوع او قبله ١٣ مائة له
 ١٤ مائة له قوله فاشبه المدبر بالارام من الشئ بل يسلطنا ان المدبر لا يجوز اعتاقه عن الكفارة عنكم ايها النبيه لانهم قلتم انتم حتى العتق بجهة فينبغي ان لا يجوز اعتاق المكاتب ايضاً لان حتى العتق بجهة
 وهو باطل لا يشتمس وذلك لا ١٣ مائة

الشهرين ليلا عامدا او نها ازا ناسيا استأنف الصوم عند اى خيفة وعهد وقال ابو يوسف لا يستأنف لانه لا يمنع التتابع اذا قصد به الصوم وهو الشرط وان كان تقديمه على المسيس شرطا فقيما ذهبنا اليه تقديرا لبعض فيما قلته تاخير الكل عنه ولهما ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسيس ان يكون خاليا عنه ضرورة بالنص وهذا الشرط بعد مره فيستأنف وان افطر منه يوما بعد راي وغير عند راستأنف لقوات التتابع وهو قادر عليه عادة وان ظاهر العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم الا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال ان اعتق المولى او اطعمه لم يجزه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا بملكه واذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعمه ستين مسكينا لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من بتر او صاع من تمر او شعير او قيمة ذلك لقوله عليه السلام في حديث اوس بن الصامت و سهل بن صخر لكل مسكين نصف صاع من بترولان المعتبر دفع حاجة اليوم لكل مسكين فيعتبر صدقة الفطر وقوله اوقية ذلك مذهبنا وقد ذكره في الزكوة فان اعطي مئتا من بترولان من تمر او شعير جاز لحصول المقصود الجبس متحدان امر غير ان يطعم عنه من ظهارة ففعل اجزاه لانه استقرض معنى والفقير قابض له ولا اثر لنفسه فتحقق تملكه ثم تملكه فان غداهم عشاهم جاز قليلا كان ما اكلوا واكثر او قال لسافعي لا يجوز به الا التملك اعتبارا بالزكوة وصدقة الفطر وهذا لان التملك ارفع الى اوجه فلا ينوب من اياهه ولان المنصوص عليه هو اطعامه هو حقيقة في التمكن من الطعم في الاياحة ذلك كما في التملك اما الواجب في الزكوة الايتاء وفي صدقة الفطر الاداء وهو التملك حقيقة ولو كان فيمن عشاهم صبي فطيم لا يجزه لانه لا يستوفي كمالا ولا بد من الاداء في خبر الشعير يمكنه الاستيفاء على الشيع وفي خبر الخطة لا يشترط الاداء وان اعطي مسكينا واحد استين يوما اجزاه وان اعطاه في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه لان المقصود

له قوله اذا ليقصد به العموم والوجوب ان عدم الضاد في الشبان ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يصحى الى عدم قطع التتابع وفي الحمد لم يمتنع القائل باقتضائه ١٢ عن ايه قوله مؤذنه بالنص منه ان النص يقتضي شرايين كون العموم قبل المسيس وكون العموم خاليا عن المسيس والشرط الثاني من ضرورة الاول لان تقديمه على المسيس يستلزم عملا للعموم من هذا الشرط في الشرطان في وهو الخوف منه به اى بالمسيس فيصدم المشرط ويجب الاستيناف لان من جزم على الايتان به قبل المسيس فهو قائل على الايتان بنهايا من المسيس ١٢ عن ايه قوله وهو قادر عليه عادة وهذا اجزاه اذا غطرت المرأة في كفاة المشل والاطلاق يندم الخيض قابلا لا تتالف لانها منزهة عادة لا تجد شهرين متتابعين لا يجزى فيها ١٢ عن ايه قوله فلو طهرت لولا ان يطعم كل مسكين نصف صاع من بترولان او شعير او قيمته ولو لم يستطع فاطعم ستين مسكينا في حديث اوس بن الصامت الحديث قوله ثبت فطيمه تزوج اوس بن الصامت اى صيانة بن الصامت وهو ما يرد في الحديث وهب بن محمد الزهري ز رة قلم صاب الباية فان سهل بن العمر بن العباس من العمارة كما ذكره الامام المستقرى في معرزة العمارة ولم يروى الصلحان سهل بن محمد بن يحيى باقيا بورد في السواد من مزرع وسوس من مزرع سليمان بن مهرانة الانصاري ثم اليها من مدني وهو الذي ظهر من امره ثم وقع عليها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتف ١٢ مولا محمد بن العليم لورا الشارقة كة قوله فيعتبر بصدقة الفطر يعني في المتقاردين بينهما فرق من وجه آخر وهو ان التفرقة بينا بان يطعم فقير انسان مطلقا وما آخره في آخر لا يجوز لان الواجب اطعام ستين مسكينا فان العدد متبعا كالمقدار حتى فرم لم يوجد الاطعام المتساو للمساكين واما في صدقة الفطر فالتفرقة بينا بان يطعم فقير دون الصدوق مسكينا لا يكون التفرقة بينا فثابتها كة قوله وقوله الصدوق وان المسئلة مذكرة في الصدوقى كذا ١٢ عن ايه قوله اذا لم يمسح يمين من حيث الاطعام وسد البوتلان الصدوق البرواتر والشعير الاطعام فيجوز تحصيل اطعامها بالانوار واما اذا اختلف الجنس كما اذا اطعم خمسة مساكين في كفارة يمين بطريق الابداء وكى خمسة والكسرة ونص من اطعام فم تجزى لان الصدوق بالكسرة غير الصدوق باطعام الاربى ان الابداء كفاة يمين بطريق الابداء في الصدوق وان اختلفت يمينان فبشرط ان يكونا من يمين شريكه عبدان فاقترن يمينهما من الكفارة لا يجوز هنا وان اختلفت يمين من حيث الاضاق واطيب باذنا لا يجوز لان نصف الرجلين ليس برة والشركة في كل فدية من الكسرة بها ١٢ عن ايه قوله فان كان من اطعام الرواية بالاولا بادان القدر الوعدة دون التعدي من غير التعدي لا يجوز ذكره في السواد حتى اى حيزه ولو فدى يمين مسكينا وعشى آخرين لا يجوز يمين كة قوله وفي الابداء ذلك اى المسكين كما في التملك فيشادى الواجب بكل واحد منها اى التمكن فالمرأة عين النص واما التملك فاشيا على المنصوص عليه لا اذا اذكره فان كان يطعم اذ يفره الما جة اخرى فذلك يقام التملك مقام المنصوص عليه ١٢ عن ايه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حلاييث لكل مسكين نصف صاع قاله في قصبة اوس بن الصامت وسهل بن صخر اما قصبة اوس بن الصامت فاخرجهما ابوداؤد من طريق خولة بنت ثعلبة قالت ظاهرا متى مروى اوس بن الصامت فذكر الحديث وفيه والفرق ستون صاعا وفي رواية له والفرق مئثل يسع ثلاثين صاعا وفي اخرى الفرق منديل ياخذ خمسة عشر صاعا وهذه الاخيرة توافق الترجمة لكن عند الطبراني ما يرجع الترجمة و لفظه قال فاطم ستين مسكينا ثلاثين صاعا واما قصبة سهل بن صخر فلا توجد واما هو سلمة بن صخر ولم اقف في شيى من طريقه على مضمون الترجمة -

باب اللعان

قال اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمركبة من ^{١٢} **قذف** اذ قذفها ونفى نسبه ولدها وطالبته بموجب القذف فعليه اللعان والاصل ان اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالايان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف وحقه ومقام حد الزنا في حقها لقوله تعالى ولهم شهداء الا انفسهم لا استثناء انما يكون من الجنس قال الله تعالى فتشادة احدثهم اربع شهادات بالله نصح على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين ثم قرن الركن في جانبها باللعن لو كان كذلك او هو قائم مقام حد القذف وفي جانبها بالغضب هو قائم مقام حد الزنا اذ اثبت هذا نقول لا بد ان يكون من اهل الشهادة لان الركن فيه الشهادة ولا بد ان تكون هي من جنس قاذفها لانه قائم في حقه مقام حد القذف فلا بد من انصافا ويجب بنفي الولد لانه لما نفى ولدها صار قاذفا لها ظاهرا ولا يعتبرا حال ان يكون الولد من غيره بالوطي من شبهة كما اذ نفى اجنبيا نسبه عن ابيه المعروف وهذا الاصل في النسب الفراش الصحيح والفساد ملحق به فنفية عن الفراش الصحيح قذف حتى يظهر الملتحق به ويشترط طلبها لانه حقا فلا بد من طلبها كسائر الحقوق فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب بنفسه لانه حتى مستحق عليه هو قاذف على ايقاعه فيحبس به حتى ياتي بما هو عليه او يكذب نفسه ليرتفع السبب ولولا عن وجب عليها اللعان لما تلوا من النص لانه يتبتدأ بالزوج لانه هو المسمى فان امتنعت حبسها الحاكم حتى تلحق او تصدقه لانه حتى مستحق عليها وهي قادرة على ايفائه فيحبس فيه واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محدوا في قذف قذف امرأته فعليه الحد لانه تعدد اللعان لعني من جهته فيصير الى موجب الاصل وهو الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واللعان خلف عنه وان كان من اهل الشهادة وهي امة او كافرة او محدودة في قذف او كانت ممن او محدوا قاذفها بان كانت صبية او مجنونة او زانية فلاحدا عليه ولا لعان لانعدام اهلية الشهادة وعدم الاحصان في جانبها

له قوله باب اللعان تقدم ذكره في التاميز في اول الطهار واللعان في الفتنة الطهارة والاباء سنة الشريعة شهادتها تجري بين الزوجين مقرنة باللعن والغضب ثم تقب الباب باللعان دون الغضب وان كان فيه الغضب ايضا لان اللعن من مبانى العمل وهو مقدر ١٢ عن ايه **له قوله** من اهل الشهادة اي من اهل اوثانها ولبها لا يبصر للمؤكدين ١٢ عن ايه **له قوله** والمرأة ممن يحدنا فما حتى ولو لم يكن من ذلك بان تزوجت بشكاح فاسدد دل بها لو كان لها ولد لم يجرى النسب لا يجرى بينها ١٢ عن ايه **له قوله** او نفى نسبه ولدها بان قال انها الولد من الزنا او قال ليس مني قيل الاقرار بالولد وقيل معنى التهميش التي هي قائم مقام الاقرار ١٢ عن ايه **له قوله** حال اصل ان اللعان الزجران موجب قذف الزميل زوجية كان من اللعان كما في الاجنبية لعدم قوله والذين يرمون المحصنات الآية ثم انسخ ذلك باللعان فخطرتنا في آية اللعان وقدمنا ما يولد على ان اصل في اللعان ان يكون شيئا راسد مؤكدا بالايان مقرونة الزجران ١٢ عن ايه **له قوله** عندنا انا قيد بقوله عندنا لان عندنا شافعي ١٢ اللعان انما يكون ايمان مؤكدا بالشهادة فمن كان اهل اليمين كان اهل اللعان ١٢ عن ايه -

له قوله والاستفاد اليمين في الشرع تعالى قال والذين يرمون اذ اجمع ولم يكن لهم شهداء ولا القسم والشرع تعالى استثنى الزواج من الشهادة والاصل في الاستفاد ان يكون من الجنس ولا شهداء ولا الشهادة ولا شهادة في حق الامكات اللعان ذلك انها شهادات مؤكدة بالايان نفيا للشيء ١٢ عن ايه **له قوله** وفي جانبها بالغضب لانها يستعمل اللعن في الايمان على ما ورد به الحديث لكن تكلف اللعن وكلفن العيشة مستقلة حرمه اللعن عن العيدين فما بين تحريم على الاقدام كقصة جرى اللعن على الشبهة وسقطوا وقتلوا عن كل وجه فترت الركن في جانبها بالغضب ودعا لمن من الاقدام بان قيل ما معنى قاضيه الشهادة مقام الركن في الطرفين والناحية بين الحدود الشهادة بالذبح بان المدة اجرو الشهادة بالشكركا بمسرونا باللعن على نفس سبب البهاك قذف ذلك جرم من الاقدام على سبب ١٢ عن ايه **له قوله** اذ اثبت هذا اي ان اصل ان اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالايان ١٢ عن ايه **له قوله** كما انما نفى الجنى الزنا كما انما نفى الجنى نسبه ولده عن ابيه السموات فاذ يكون قذف المرأة فكذلك هذا ١٢ عن ايه **له قوله** ويشترط طلبها بموجب القذف لانه مقتضا لانه اللعان يترد على ما ارادنا عنها ١٢ عن ايه **له قوله** وهو قائم ايضا في امر من الدرود المنطق فان اللعن مستحق عليه كغيره تارة على ايقاعه فلا يحبس ١٢ عن ايه **له قوله** ليرتفع السبب لسبب اللعان اي طهره وانما سبب لان اللعان انما يثبت اذا كذب كل واحد منها الاخر فيما عليه بعد قذف الزوج امرأته بالزنا ولما اذا كذب نفس فلم يجرى الشكاذب على واقع المرأة في انها لم تر من ولا يحصى اللعان بعد ذلك ١٢ عن ايه **له قوله** لا تكونا من المرأة وهو قوله تلتك الشهادة اعمد اول شعها واثبات بالشر ١٢ عن ايه **له قوله** لانه هو الذي يتبادر من اللعان شهادات والطالب بها هو الذي ١٢ عن ايه **له قوله** او كافرا بان كانا كافرين فاسلمت المرأة وقذفها الزوج قيل ان يرمي عليه الاسلام ١٢ عن ايه **له قوله** الى الوجوب الاصل فانه كان جرمه المشروع اولا ثم صار اللعان خلفا عنه في قذف الزوج منه وهو الشرط فاذا قدمت ميراثا اصل ١٢ عن ايه -

وامتناع اللعان لمعنى من جملتها فيسقط الحد كما اذا صدقته والاصل في ذلك قوله عليه السلام اربعة لاعان بينهم و
بين ازواجه اليهودية والنصرانية تحت المسلم المملوكة تحت الحر والحره تحت المملوك ولو كانا عند دين في قذف فعليه

الحد صفة اللعان ان يتبدي القاضى بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله ان لمن الصادقين فيما
رمتها به من الزناء ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزناء يشير اليها في جميع
ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزناء وتقول والخامسة

غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيما رماني به من الزناء والاصل فيه ما تلوه من النص روى الحسن عن ابي حنيفة
انه ياتي بلفظة المواجهة يقول فيما رمتك به من الزناء لانه اقطع للاحتمال وجهه ما ذكر في الكتاب ان لفظة المقابلة اذا

انضمت اليها الاشارة انقطع الاحتمال قال **وإذا التعلا تقم الفرقة حتى يفرق القاضى بينهما وقال زفر تقم بتلاعهما**
لانه تثبت الحرمة المؤبدية بالحديث ولانان تبوت الحرمة بفوت المراسك بالمعروف فيلزم التسريح بالاحسان فاذا امتنع ناب
القاضى منابه دفعا للظلم كل عليه قول ذلك الملا عن عبد النبي عليه السلام كذبت عليها يا رسول الله فقال له امسكها

فقال ان امسكتها فني طالق ثلثا قاله بعد اللعان وتكون الفرقة تطليقة بائنة عند ابي حنيفة وعنه لان فعل القاضى
انتسب اليه كما في العائين وهو خاطب اذا كذب نفسه عندها وقال ابو يوسف هو تحريم مؤبد لقوله عليه السلام

الملاعنان لا يجتمعان ابدأ انص على التأييد ولهما ان الاكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع لاحكامها ولا يجتمعان ماداما
له قول قبله السلام الخبز اربعة ما في سنة من عمرو بن شعيب عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو بينت من النساء لاما حتى بين الغرانيه تحت

المسلم واليهودية تحت المسلم والمملوكة تحت الحره والحره تحت المملوك واخره المار قلني ايضا فان في العائنه لثلاثان هذا الحديث لم يوجد له اصل في كتب
الحديث فقصور عن الاطلاع على كتب الاماديت فانه ١٣ مؤان محمد بن عبد الحليم نور الله مرقة **له** قوله عليه السلام امتناع اللعان بين من جبره ويجوز ليس من اهل الشهادة

فان قيل ١٤ اجترابها وهي ايضا معدودة في القذف رواه العراب بان الاصح عن النبي انما يجزها اذا وجد المشتبه لاجراءه مما يشبهه وانما لم يكن الاصح
اهل الشهادة لا يتعدق قذفه متقنيا للحكم وهو اللعان ولا يخرج من القذف في نفسه موجب للمنفرد بخلاف ما اذا وجد الاية من ما يبره فانه يتعدق قذفه متقنيا لافاداه جبره مما يشبهه
بكونها معدودة في قذف بطل المشتبه فلا يجب المعدل لم يتعدق بل افتقد اللعان واللعان لبطا بالمانع ١٢ عناه **له** قوله انقطع الاعمال لان الاجتهاد لو انما تقربت فهو

اول ١٣ معنى **له** قوله حتى يفرق الخ فيعزلان لومات احد ما يهد الزنا عن الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
لا يجتمعان ليرد قولا على عمرو بن شعيب في الاجتماع بينه وبينه من الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
ان لم يرد قروفا انما روى قروفا على جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما تقربت فهو

اول ١٣ معنى **له** قوله حتى يفرق الخ فيعزلان لومات احد ما يهد الزنا عن الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
لا يجتمعان ليرد قولا على عمرو بن شعيب في الاجتماع بينه وبينه من الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
ان لم يرد قروفا انما روى قروفا على جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما تقربت فهو

اول ١٣ معنى **له** قوله حتى يفرق الخ فيعزلان لومات احد ما يهد الزنا عن الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
لا يجتمعان ليرد قولا على عمرو بن شعيب في الاجتماع بينه وبينه من الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
ان لم يرد قروفا انما روى قروفا على جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما تقربت فهو

اول ١٣ معنى **له** قوله حتى يفرق الخ فيعزلان لومات احد ما يهد الزنا عن الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
لا يجتمعان ليرد قولا على عمرو بن شعيب في الاجتماع بينه وبينه من الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
ان لم يرد قروفا انما روى قروفا على جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما تقربت فهو

اول ١٣ معنى **له** قوله حتى يفرق الخ فيعزلان لومات احد ما يهد الزنا عن الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
لا يجتمعان ليرد قولا على عمرو بن شعيب في الاجتماع بينه وبينه من الشان من قبل تقرب المالك قارنا ١٢ عناه **له** قوله بالمرثى روى المذاق في مسند الثلاثة
ان لم يرد قروفا انما روى قروفا على جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما تقربت فهو

الدرية في صحيح احاديث الهداية

باب اللعان حديث اربعة لاعان بينهم وبين ازواجه اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحره تحت المملوك
ابن ماجه والدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جداه مرفوعا وموقوفا ودون عمرو من لا يعتمد عليه ووجه الدار قطني
الموقوف قوله قال زفر تقم الفرقة بتلاعهما بالحديث كانه يشير الى حديث المتلاعنان لا يجتمعان ابدأ وسأقي حديث كذبت عليهما ان
امسكتها متفق عليه من حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين المطولة وفيه فقال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها قوله
قال صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدأ الدار قطني من حديث ابن عمر مرفوعا بلفظ المتلاعنان اذا اقرقا لا يجتمعان ابدأ او
استادة لا يأمس به وعن علي وعبد الله بن مسعود قالوا مضت السنة ان لا يجتمع المتلاعنان ابدأ واخرجه عبد الرزاق عنهما موقوفا وعن عمر
ايضا وفي حديث سهل بن سعد عند ابي داؤد فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية قال له سهل
حضورت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فصكنت سنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدأ -

متأخرين وليريق التلاعن ولاحكمه بعد الاكذاب فيجتمعان ولو كان القذف بنفي الولد نفى القاضى نسبه والحقه بآمة
 صورة اللعان ان يأمر المحكم الرجل فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتك به من نفى الولد كما اني جأنت للمرأة و
 لو قذف بالزنى ونفى الولد ذكر في اللعان المصرين ثم نفى القاضى نسبه لولد بآمة لماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نفى ولد امرأة هلال بن أمية عن هلال والحقه بما أولان المقصود من هذا اللعان نفى الولد فيوفى عليه مقصوده فيتضمنه القضاء
 بالتفريق وعن ابي يوسف ان القاضى يفرق ويقول قد روتك لعمرك ما أخرجه من نسبه لآله ينفك عنه فلا يد من ذكره فان
 عاد الزوج واكذب نفسه حذ القاضى لا قراءة بوجود المد عليه محفل له ان يتزوجها وهذا عندنا لانها لم يبق اهل اللعان
 فارتفع حكمه المنوط به هو التي ركزت كذا ان قذف غيره ما بعد بما بيننا وكذا اذا نكحت لاتقاء اهلية اللعان من جأنتها اذا
 قذف امرأته وهي صغيرة او مجنون فلا لعان بينهما لانه لا يحسن قذفها لو كان اجنبيا فكذا لا يلعن الزوج لبقائه مقامة كذا اذا كان
 الزوج صغيرا او مجنونا بعد اهلية الشهادة وقذف الاخرس لا يتعلق به اللعان لانه يتعلق بالصبر كقذف القذف وفيه خلاف لاشافيه
 وهذا لا يعري عن الشبهة والحد تستدئها واذ اقال الزوج ليس حملك متى فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة وروى انه لا يتيقن
 بقيام الحمل فلم يصبر قاذقا وقال ابو يوسف محرم اللعان يجب بنفي الحمل اذ اجازت به لاول من ستة اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل
 لاتيقنا بقيام الحمل عند تحقق القذف قلنا اذا لم يكن قذف في الحال يصير الحمل متعلق بالشرط فيصير كانه قلل كان بك حمل لغيره
 والطلاق لا يصح تعليقه بالشرط فان قال لها زنت وهذا الحمل من الزناء تلاعننا لوجود القذف حيث ذكر الزناء صريحاً ولم ينف القاضى
 الحمل قال لشافيه نفيه لانه عليه سلاسل نفى الولد عن هلال حذ قذفها حاملا ولان الاحكام لا ترتب عليه الابطال والطلاق

له قوله امر من ابوها الزناد نفى الولد ١٢ معنى له قوله فيستتر اي يستخفى نفى الولد فقضا القاضى بالتعريف بين اذ اقال لزنت زنيها كذا يرمح الى ان ينفى القاضى نسبه
 ويتزوج به ١٢ معنى له قوله ويقول الوصي لم يقل ذلك لم ينفق النسب عن ١٢ معناه له قوله لا زاي لان نفى الولد عكس ما هو المعتاد في النفق من زور
 التعريف باللعان نفى الرجل ما لو كانت الولد فان يفرق بينها باللعان ولا يشي النسب من غير طلاق يصرح القاضى بنفي النسب ١٢ معناه له قوله ولا يراد الا قوله ليدخلوا
 اذا الحرب فصرها ويجوز ان يقال بذكر جارك تعريفها وتدخل بينا لفظة التعودي ١٢ معناه له قوله لا يبينها يرد قول لا يعلم بين اهل اللعان فارتفع بغير الرد بـ ١٢ معناه له
 قوله وكذا اذا نكحت فرتت خان قيل ما جرى اللعان بينا علم انهما زوجان على معنى اللعان والمرأة والمرء اذ انما بعد احصائها بجمان ح كانه قول فرتت مناه وبرتت بعد
 ذلك اي نفى عملا للزوج ايجيب بان متى قول فرتت بطلت ونحوه المسائل ان يتلانا بعد الزنى قبل الدعوى قلنا انما زنت بعد اللعان وكان هذا الولد دون الرجم لانها
 ليست بمحفوظة من شروط احسان الرجم الدعوى بعد الكراهة او المصحح ولم يرد ١٢ معناه له قوله لانه لا يجرى لعدم احصائها لان من شرط البلوغ والعقل ١٢ معناه له
 قوله لا يتيقن الزاي لانه قائم مقام حد القذف ومما انفك لا يثبت الا بالبرهان كذا اللعان وفيه خلاف لاشافيه هو يقول اشارة لآخرس كبراة التامق ولنا ان
 الاشارة لا تعري عن الشهيرة كونها محتملة بالحدود تمتد بامتنان اللعان في ١٢ معناه له قوله اذا جاءت به انما تقيد به لانه اذا جاءت للآخرس ستة اشهر لا يجب
 اللعان لانه لا يتيقن بل بعد ان حد القذف ١٢ معنى له قوله وهو ستة ما ذكر الزاي قيده بجمل اللعان لان من ستة اشهر اذ ذكره بمرئى في الاصل ١٢ معناه له
 له قوله لا ينجح تخليط لانه القذف مما لا يعلق به لانه انما يقف في زمان وجوده في وقت ذنوبه وفي ذلك امتثال لاشيات ما يذكره بالاشيات ١٢ معناه له
 قوله نفى الولد الزادى من اللعان عليه وسلم قال ابن همام انما يوجب الرجم نفس الساقين فهو باطل وفي رواية اجماعه وان مادت به اسود جدي اجابا فهو شرك
 فيمادت به عمل الثفت المكرة فقال من الشجر على الزاوسم لانها انما هي سبقت كان في لابلها شان كذا في العتار وبالاصيب تخفيف الاصيب وهو الذي يكونون جسمته
 وهي كالشجرة ولقد يقع تخفيف المارح وهو انق الاثيين والحش الرقن والمعر هو الصغير الزرد المنق والجمالي السخيم الاعضاء الام الدوام كذا في النبي ١٢ معناه له قوله والى مرفقه

الدواية في تحذيب احاديث الهداية

قوله انه صلى الله عليه وسلم نفى ولد امرأة هلال بن أمية عن هلال والحقه بها ابوداؤد واحمد من حديث ابن عباس قال جاء هلال
 ابن امية وهو واحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم عشاء فوجد عند اهله رجلا الصديت ففرق بينهما وقضى ان لا يدعى ولده هالاب ولا تسمى
 ولا يرمى ولدها وقضى ان لا بيت لها عليه ولا قوت من اجل انها يفرق من غير طلاق ولا متوفى عنها وفي الصحيحين عن ابن عمر لا
 عن رجل امرأته في من النبي صلى الله عليه وسلم واتقى من ولدها ففرق بينهما والعق الولد بالمرأة قوله انه صلى الله عليه وسلم
 نفى الولد عن هلال وقد قذفها حاملا هو في حديث ابن عباس المذكور قيل عند اسحق بن عمارهويه نماد فيه وكانت حاملا ولعبد الزناء
 من وجه اخر عن ابن عباس لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجلان وامرأته وكانت جمل - ١٢

الاحتمال قبل الحيض على ما عليه عرف قديم الحبل بطريق الوحي واذا نفى الرجل لدا مرامته عقب الولادة وفي الحالة التي تقبل التهنية ^{الولادة في سنة من حيث بال ١٢ عتايه} ^{اي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم} ^{١٢} **وتبتاع الة الولادة** هم نفيه ولا يخفى وان نفاة بعد ذلك لا عن ويثبت النسب هذا عندنا بحيفية ^{وقال ابو يوسف وعمر بن} ^{١٢} **قوله** تقبل التهنية في مدة النفاس لان التقى يصح في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا بينهما بمدة النفاس لانه... اثر الولادة وله انه لامع للتقدير لان النوم للتأمل احوال الناس فيه مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه هو قوله التهنية ^{بمعنى} ^{١٢} **قوله** التهنية او سكوتها عند التهنية او ابتياعه متاع الولادة او مضى ذلك الوقت وهو ممتنع عن التقى لو كان غائباً ولم يعلم بالولادة ثم قدم تعتبر المدة التي ذكرناها على الاصلين **قال** واذا ولدت ولدان في بطن واحد فنفي الاول واعترف بالثاني يثبت نسبه الا انها لو اتوا خلقا من ماء واحد حتى الزوج لانه كاذب نفسه بدعوى الثاني وان اعترف بالاول نفى الثاني يثبت نسبه الما ذكرنا لو اعترف لانه قاذف بنفي الثاني ولم يرجع عنه الاقرار بالعفة سابق على القذف فصار كما اذا قال لها عفيفة ثم قال هو زانية وفي ذلك التلاعن كذا هذا

باب العتئين وغيره

واذا كان الزوج عتينا اجله الحاكم سنة فان وصل اليها فيها والافرق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك ^{هكذا روى عن عمرو بن} ^{١٢} **قوله** عتوا وان مسعورا وان الحق ثابت لها في الوحي ويحتمل ان يكون الامتناع لعلية معترضة ويحتمل الاصلية فلا بد من مدة معرفة لئلا يفتن بها بالسنة لاشتمالها على الفصول الاربعة فاذا مضت المدة ولم يصل اليها يتبين ان العجز بافة اصلية فغابت الهساك بالمعروف فوجب عليه التسريح بالاحسان فاذا امتنع ناب القاضى منابه ففرق بينهما ولا بد من طلبها لان التفريق حقها وتلك الفرقة تظليقة بائنة ^{الزوج من التسريح بالاحسان} ^{١٢}

قوله على ان يرسل ما ردينا عليه العزلوة والسلام قال ان جاءت به كذا كان كذا مثل ذلك لا يعرف الا بطريق الوحي ^{١٢} **قوله** تقبل التهنية قال في النباهية على بناء المفعول لا الفاعل لا يرسل لانه لا يقبل الاب التهنية ثم نفى لا يصح ^{١٢} **قوله** وتبتاع اي تشتري الة الولادة مثل الفرو والعماء والتقى الذي يعرض تحت الولد من يوضع والاشياء التي يلبس فيها الولد من ثغرها ^{١٢} **قوله** وهو يتولى التهنية الخ فان ذلك اقرار من ابان الولد ولكنه ابينا عما يحتاج اليه لا صلاح الولد عادة ^{١٢} **قوله** او مضى ذلك الوقت الخ اذا وجد من دليل البتول لا يصح التقى بعده ^{١٢} **قوله** تحجر الخ لتحجر كانه ولد له وان فل التقى عندا في حفصة ^{٢٠} في مقدار ما يقبل فيه التهنية وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد التقدم لان النسب لا يلزم الا بالعلم به فصادرت حال التقدم كما ان الولادة ^{١٢} **قوله** والاقارب بالعتنا الخ جواب سؤال تقري وبتبين ان يجب عليه المدة الكذب نفسه بعد العقد لان الاقرار الاول بثبوت النسب باق بعد ثبوت الثاني في غير ترتيب الاما القاربه القربان باجتهاد الاقرار ولو وجد الاقرار بالتقى ثبت الاكذاب ووجب الحد كذا هيئا وتقري بجواب ان الاقرار بالعفة سابق على العقد حقيقة والا اعتبارا بحقيقة ^{١٢} **قوله** باب العتئين الخ لما فرغ عن درجة احكام الامصار المختلفة بالانكاح والطلاق وذكر في هذا الباب احكام من يزوج مرض بها تعلق بالانكاح والطلاق لان محرم من العوارض بعد ذكرهم الامصار والعتئين هو الذي لا يقدر على اشيان النساء ولا فرق بين ان تقوم الة تقوم وبين ان يصل الى التيب دون البكر او الى البيض النساء دون بعض وبين ان يكون مرض به او لعنف في خلقة او كبر سن او سحر او غير ذلك فانه عتئين في حق من لا يصل اليها لغوات المقصود في حقها ^{١٢} **قوله** بكذا روى عن عمر الخ اما الرواية من عمر بن الخطاب فخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن المسيب وما الرواية عن مسلم فخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه عن الضحاك عن علي واما الرواية من ابن مسعود فخرجه ابن ابي شيبة ايضا عن حسين بن قبيصة عن عبد الله بن مسعود ^{١٢} **قوله** لولا ان محمد بن الحليم لورا الشد مرتد فـ ^{١٢} **قوله** لاشتمالها على الفصول الاربعة لان العجز قد يكون لغرط ولو بغير فتن ادى بايضاده من البيوت او باعكس من ذلك كذلك بقية الطابع ^{١٢} عتايه

الدراية في خروج احاديث الهداية

باب العتئين قوله روى عن عمرو بن ابي مسعود يوجب العتئين سنة اما عمر فعند عبد الرزاق والدارقطني من رواية سعيد بن المسيب قال قضى عمر في العتئين ان يوجب سنة واخرج ابن ابي شيبة من وجه اخر عن سعيد واخرجه محمد بن الحسن في الاثار عن ابي حنيفة عن اسعيل بن مسلم عن عمر قال انتة اصراة فذاكر القصة فلما مضى الحول خيرا فاخترنا نفسها ففرق بينهما واخرجه ابن ابي شيبة من وجه اخر احسن منه عن الحسن عن عمرو بن ابي شيبة سنة فان وصل اليها والافرق بينهما ومن طريق الشعبي عن عمر كتب الى شريح ان يوجب العتئين سنة من يوم يرفع اليه فان استطاعها والاخترها واما علي فاخرجه عبد الرزاق من طريق يحيى الجزاس عنه واخرجه ابن ابي شيبة من طريق الضحاك عنه والاسناد ان ضعيفان واما ابن مسعود فاخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة والدارقطني من طريق حماد بن ابي قبيصة عنه قال يوجب العتئين سنة فان جامع والافرق بينهما وفي الباب عن المغيرة بن شعبه انه اجل العتئين سنة اخرجها ابن ابي شيبة والدارقطني وزاد في رواية من يوم مرافعه ومن طريق الشعبي والنخعي وابن المسيب وعطاء والحسن قالوا يوجب العتئين سنة ^{١٢}

لان فضل لقاى اصيف الى فعل الزوج فكانه نطقا بنفسه قال الشافعي هو فسوخ لكن النكاح لا يقبل الفسخ عندنا وانما تقع
 بائنة لان المقصود وهو فم الظلم عنها لا يحصل لايها لانها لو لم تكن بائنة تعود معلقة بالمرجعة ولها كمال مهرها ان كان خلابها
 فان خلوة العنين صحيحة ويجب العدة لما بيننا من قبل هذا اذا اقر الزوج انه لم يصل اليها ولا اختلف الزوج والمرأة في الوصول
 اليها فان كانت ثيبا فالقول قوله مع يمينه لانه يكره استحقاق حق الفرقة والاصل هو السلامة في الجلبة ثم ان حلف بطل حقا
 وان نكل يؤجل سنة وان كانت بكر انظر اليها النساء فان قلن هي بكر اجل سنة لظهور كونه وان قلن هي ثيب يجلف الزوج فان
 حلف لاحق لها وان نكل يؤجل سنة وان كان محجوبا فارق بينهما في الحال ان طلبت لانه لا فائقة في التاجيل الخصى يؤجل كما
 يؤجل العنين لان وطيه مرجو واذا اجل العنين سنة وقتل قديما معها وانكرت نظر اليها النساء فان قلن هي بكر خيرت لان
 شهادتهن تأييدت بمؤيد وهي البكارة وان قلن هي ثيب حلف الزوج فان نكل خيرت لتأييدها بالنكول ان حلف لا تخبر وان كانت
 ثيبا في الاصل فالقول قوله مع يمينه قد ذكرناه فان اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك خيار لانها رضيت بطلان حقا وفي
 التاجيل تعتبر السنة القرية هو الصحيح ويحتسب بايام الحيض وبشهر رمضان لوجود ذلك في السنة ولا يحتسب بمرضه ومرضاها
 لان السنة قد تخلو عنه اذا كان بالزوجة عيبك فلا خيار للزوج وقال الشافعي يريد بالعيوب الخمسة وهي الجنان والبصر الجنون
 والبرق والقرن لانها تتم الاستيفاء حسنا وطبعاً والطبع مؤيد بالشرع قال عليه السلام فر من المجدد فر من الاسد لثبات
 فوت الاستيفاء اصلاً بالموت لا يوجب الفسخ فاحتل به بهذه العيوب اولى وهذا لان الاستيفاء من الثمرات والمستحق هو المتكفل وهو
 حاصل اذا كان بالزوج جنون او بصر او جثم فالاختيار لها عند ابى يوسف قال محمد لها الخيار دفعاً للضرر عنها كما في الجب
 والعتة بخلاف جانيه لانه متمكن من دفع الضرر بالطلاق ولهما ان الاصل عدم الخيار لما فيه من ابطال حق الزوج وانما تثبت في
 الجب والعتة لانهما يخلان بالمقصود المشروع له النكاح وهذه العيوب غير مخلة به فافتراقه والله اعلم بالصواب
 وهو الذي انشره الكاظمين في سنة ١٢٠٣

له قول لا يقبل

الصح مندنا بين بعد تمام العقد ما قبل تمام العقد وقبل ذلك كما في خيار البلوغ وخيار التاتة لان ذلك انتفاع من تمام العقد ١٢ يعني ٢هـ قوله تود معلقة بالبرية وهي التي لا تكون
 ذات دفع ولا معلقة اما الاول فلهذا المقصود هو الوالي واما الثاني فلانها تمتع زوج فلا يحصل دفع الظلم ١٢ عتاه ٣هـ قوله مميزة فالمرأة قد سلمت المهر مع وجود الالة
 فجب عليه المهر ١٢ عتاه ٤هـ قوله لا يكره استحقاق حق العترة صحيحة وان كان مدعي الوصول صومرة والاصل في الجلبة السلامة وكان الظاهر رشاداً والقول قول من يشهد بالظهور
 كان كالموت اذا اصدع بالودوية القول قوله لا منكر مني وان كان مدعي صومرة ١٢ عتاه ٥هـ قوله يحلف الزوج لا مكان ان يكاتبها والست يوجه آخر فيشرط اليمين حشياً
 يكون حريمه كحيف ايرت انها بكرا ويشب قالا يدر في حرمها مغر بيمته من بين الدرراج فان دخل بلا عتف نقيب والانسكرو قبيل ان يكاتبها ان يقول على المهر فيكرو والا
 نقيب قبيل بكرة البيضة فيصعب في حرمها فان دخلت نقيب والا فيكرو ١٢ عتاه ٦هـ قوله يجوز باهر الذي استوصل ذكره وحقيقتا من الجب وهو انقطع ١٢ عتاه ٧هـ قوله
 والغنى من غيب الغنى فمردوا اذا سلطت خصية ١٢ عتاه ٨هـ قوله حلف الزوج ما صلح ان المارة للنساء مرتين مرة قبيل ١١ صلح للتاجيل ومرة بعد الاجل للمهر ١٢ عتاه
 ٩هـ قوله تايدها بالنكول ان يرد دعوى المرأة ان لم يعاها بما يكون الزوج من اليمين ١٢ عتاه ١٠هـ قوله وقد ذكرناه معنى قولنا فالقول قوله مع يمينه لا يكره استحقاق حق العترة
 ١٢ عتاه ١١هـ قوله سنة القرية دى ثلث مائة ولا يبره خمسون يوماً ودوى الحسن عن ابى مينة ١٢ عتاه ١٢هـ قوله لا يبره السنة الشفوية وهي ثلث مائة وخمسة وستون يوماً وجزء من مائة وعشرين
 جزء من اليوم ١٢ عتاه ١٣هـ قوله هو المصحح لانه لا يبره في الاصل ولم يقدره بالقرية ولا بالشفوية والسنة تنصرف الى القرية مطلقاً ١٢ عتاه ١٤هـ قوله لا يجيب
 اليمين باليوسف من ايام الحيض ومن شهر رمضان والارثة من مدة التاجيل ايام افريل هي محسوبة من مدة التاجيل ١٢ عتاه ١٥هـ
 ١٥هـ قوله قد تخلو لم يكن الرض من ايام الحيض وشهر رمضان فحرم ذلك من ايامها ١٢ عتاه ١٦هـ قوله دوى الجوام وهو بطلانية تحدثت من انتشار الالة السوداء والبرص
 وهو يابس يظن في البسود ويكون في بعض الافراد ومن بعض دويها يكون في سائر الافراد حتى يكون ظاهره ان كل اليمين وسبب سوجراج العضو الى البرودة وقلة البلمغ والجنون
 وهو زوال العقل والرقن وهو مسود من قوك امرة فتعاقب بين الرقن لا يستطيعا معاها بان لا يكون لها نقيب سوى المبال والرقن يكون المراد جوماته من سلوك الذكر في الزوج
 من مثل لوزيه ١٢ عتاه ١٧هـ قوله حاد طبعاً ما احس فحق الرقن والقرن واما طبعاً فحق الجوام والبرص والجنون لان الطباع السليمة تنصرف عن جماع بؤلا دون ما يبرى الى الاولاد ١٢ عتاه
 ١٨هـ قوله فزكر الفاء وتغيره الى الراء المحترمة ويجوز كسر والجمع الذي اصابه الهزام وقدر ذلك منسوب بنزع الخافض اى مثل فزكر وبذا الحديث من قبيل سلة الذرائع ١٢
 ملوى من مرد على نوات مرتبه ١٨هـ قوله لا يجب الفسخ حتى لا يفسخ من مهرها قبل فيه ضعف لان النكاح موت يميناها ١٢ عتاه ١٩هـ قوله من التفرقت وذوات
 القرية لا يقرن في عقد النكاح الا ترى ان اوله يستوفى لغيره وقرن قد خرج فاختاره من لحن الفسخ ١٢ عتاه ٢٠هـ قوله وهو ما صلح ان الجوام والبرص والجنون نظره واما في الباقيتين
 فبالشفق والغنى وقوله صلح الالة عليه وسقطه انك وسلم من الجوام الحديث محمول على التفرق بالطلاق ١٢ عتاه ٢١هـ قوله لها الخيار لانه تعدر عليها الوصول الى حضانة فيه فكان
 مستحباً له العتة وتعدر عنها للمهر بحيث لا يبرق ان يساها ١٢ عتاه

باب العدة

واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقتاً الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرّة من تمحيض فعدتها ثلاثة اقرء لقلوبه

تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والفرقة اذا كانت بغير طلاق فهي في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف

عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها بالأقراء الحيض عندنا وقال الشافعي الاظهار واللفظ حقيقة فيها

اذ هو من الاضداد كما قال ابن السكيت ولا ينظمها بجملة للاشتراك والحمل على الحيض ولو اما عملاً بل لفظ الحمل لانه لو حمل

على الاظهار والطلاق يوقع في طهر لم يبق جمعاً اولانه معرف لبراءة الرحم هو المقصد واقلوه عليه السلام وعدة الامة حيضتان

فيلتقي ببياتيه ان كانت ممن لا تحيض من صغراً وكبر فعدتها ثلاثة اشهر لقلوبه تعالى واللائي يتيسرن من الحيض من نساء كبر

الاية وكذا التي بلغت بالسّن ولم تحض باخر الاية وان كانت حاملاً فعدتها ان تصم حملها لقوله تعالى واولات الاحمال اجلن

ان يضع حملهن ان كانت امة فعدتها حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان ولان الرخصتف

والحيضة لا تجزي فكملت فصارت حيضتين واليه اشار عمر بقوله لو استطعت لبعثتها حيضة ونصفان كانت لا تحيض

فعدتها شهر ونصف لانه يتميز فامكن تنصيفه عملاً بالرق وعدة الحرة في الوقات اربعة اشهر وعشرا لقلوبه

تعالى وَيَذَرُونَ اَرْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ اَرْبَعَةَ اَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَعَدَةُ اَلْاِمَةِ شَهْرَانِ وَخَمْسَةَ اَيَّامٍ اِنْ رُقِيَ مِنْصِيفٌ

وان كانت حاملاً فعدتها ان تضع حملها الاطلاق قوله تعالى طاروا لانه لا يثبت الا الحمل ان اجلهن ان يضعن حملهن و

قال عبد الله بن مسعود من شاء باهلته ان سورة النساء القصص نزلت بعد الاية التي في سورة البقرة وقال عمر بن

للقوله سورة النساء القصص نزلت بعد الاية التي في سورة البقرة وقال عمر بن

له قوله باب العدة لما كانت العدة اثراً للفرقة بالطلاق واثيرتها بغيرها يكره وجه التعريف في باب مملوطة

لان الاثري يقب المؤثر ١٢ عن ابي له قوله العدة هي في العدة ايام اقرار المرأة في التزوية ترهب يلزم المرأة عند ذوال ملك المنته سوكها بالفرق او المصلحة او الموت ١٢ مفساه

٣ قوله او رجولم يدخل وقد دخل بالان قوله رجولم يدخل في الزنا الفاسد ١٢ عن ابي له قوله لا يشترك فان اللفظ الواحد عندنا لا يدل على متضمنين فليعلم حقيقة ما وجدنا على ما حسنت

في الأصول فلما بد من الحمل على اهدبها والحمل ١٢ عن ابي له قوله لا يرعى الا الحرة وذلك اننا نتحقق عند الحمل على الحيض لا على الطهر لان الطلاق يوقع

في طهر وهو السنة ثم محسوب من الاقرار من يقول بالانها بغيره فيكون حرة عدتها تفرق ويحسب الثالث ولفظ الثلثة في قوله تعالى ثلثة قروء خاص كونه وضع على مسلم على

الاضداد ويوجب الحمل التضمن لهذا ايضا منعت في الأصول بخلاف ما لا يريد بالفرقة الحيض فانه يكمل ثلثا ١٢ عن ابي له قوله حررت لبراهة الام لان برادتها انا كملها الحيض

لا يطلعها لان الحمل يثبت بها في الحمل فيصير ان فلا يحصل الترتب بانها مامل او اعطى ١٢ عن ابي له قوله ودة الامة حيضتان والرق انما يوتر في النصف لان النصف

من الطهر لا الحيض فيثبت اي هذا الحديث به او بالاشتراف كتابا ١٢ عن ابي له قوله من اهل العدة اربعة اشهر وعشرا او اربعة اشهر وعشرا

٤ قوله بآخر الاية و يترقب الموت في الاية لم يحضن في الاية من وجعل لها خبرا واما ١٢ عن ابي له قوله نصف بدليل قوله تعالى فليبين نصف ما على

المحضات من العتاق ١٢ عن ابي له قوله واليه اى ال عدم تجزي الحيضة اشار عمر في السنة التي نزلت بقوله لو استطعت لبعثتها اي يبعث مدة الامة حيضة ونصف حيضة

ولكن جعلتها حيضتين كالتين لعدم الاستطاعة على تجزي الحيضة لانها تختلف قلة وكثرة ووجها ١٢ عن ابي له قوله وقال عبد الله الخ اى كان على رضى الله عز يقول فقد باهت

الاعلى على ما وضع الحمل او اربعة اشهر وعشرا ايها كان العدة ان قوله تعالى في دولات الامال الجهن الاية يتصير الامتناع او وضع الحمل وقوله ترهبصن بانفسهن يوجب الامتناع او اربعة اشهر وعشرا

فبيح جها امثالها وقلنا قال ميراث بن مسعود ١٢ عن ابي له قوله بالية من الجاهل اى الماختر من الجاهل وهو العدم وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء براءة الله على الكاذب

ساقا لوالى مشروعة في زماننا ايضا ١٢ عن ابي له قوله سورة النساء القصص يبي سورة باهت ايها البني اذا اختلفتم للنساء ١٢ عن ابي له قوله بعد الية التي التي ابي يريان قوله تعالى

دولات الامال شاخرم قوله تعالى يترهبصن بانفسهن يكون ناسيا في دولات الامال ١٢

الدرادية في تخرىج احاديث الهداية

باب العدة ، حديث عدة الامة حيضتان تقدم في الطلاق ١٢ -

حديث عمر لو استطعت لبعثتها حيضة ونصفا عبد الرزاق عن طريق عمرو بن اوس الثقفي اخبرني ٣ جل من ثقيف سمعت عمر يقول لو استطعت ان اجعل عدة الامة حيضة ونصفا فعلت فقال له ٣ جل لو جعلتها شهر او نصفاً فسكت واخرجه الشافعي وابن ابي شيبة من هذا الوجه حديث ابن مسعود من شاء باهلته ان سورة النساء القصص نزلت بعد الاية التي في سورة البقرة او داود والنسائي وابن ماجه بلفظ من شاء اعنته لا نزلت سورة النساء القصص بعد الامة اربعة اشهر وعشراً والبراهة من شاء حالفته وهو في البخارى بلفظ اجعلوا عليها التعليظ ولا تجعلون بها الرخصة لانزلت سورة النساء القصص بعد الطولي واولات الاحمال اجلهن ويقوى قول ابن مسعود ما جاء

وضعت وزوجها على سريرة لا نفقت عدتها وحل لها ان تزوج واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها ايتا اجلين
وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثلث حيض ومعناه اذا كان الطلاق بائنا وثلثا ما اذا كان رجحيا فعليا عدا
القول بالاجماع لا ييوسف ان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولزمها ثلث حيض وانما يجب عدة الوفاة اذا زال
النكاح في الوفاة الا انه بقى في حق الارث لاقى حق تغيير العدة بخلاف الرجعي لان النكاح باق من كل وجه ولهما انه
لما بقى في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة احتياطا فيجمع بينهما ولو قُتل على رده حتى ورثته امرأته فعدتها على هذا
الاختلاف وقيل عدتها بالحيض بالاجماع لان النكاح حينئذ ما اعتبر باقيا الى وقت الموت في حق الارث لان المسئلة
لا تترث من الكافران اعتقت الامة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرائر لقيام النكاح من
كل وجه وان اعتقت وهي مبتوتة او متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحرائر لزوال النكاح بالبينونة
او الموت وان كانت النسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة
بالحيض وسعته اذا رأت الدم على العادة لان عودها يبطل الاياس هو الصحيح فظهر انه لم يكن خلفا وهذا الاثر شرط
الخفية تحقق الاياس في ذلك باستدامة العزالي المات كالقدينية في حق الشيمر القاني ولو اُحضت حيزتين ثم ايسرت
تعدت بالشهور ثم راعى الجمع بين البذل والمبدال المتكوحه نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة عدتها بالحيض في
الفرقة والموت لانها التعريف عن براءة الرحم لا القضاء حق النكاح والحيض هو المعترف واذا مات مولى ام الولد عنها

له قوله واذا ورثت المطلقة الزنا بة امرأة الغار بين المرض من الموت اذا سلمت
امرأة ثلث اوداعة امرأته ماتت دوى في العدة ترث باقيا امرأته في العدة اختلاف بينهم ٢٤ سنة **له قوله** بعد الاميلين اى بعد اربعة اشهر واربعة اشهر واربعة اشهر
اعتدت لوليه اشهر وعشرا فلم تكن كانت في العدة بالتحقق ثلاث حيض ولو ماتت ثلث حيض قبل تمام اربعة اشهر عدتها ثلث حيض حتى تم العدة ١٢ عن ايه **له قوله** قد انقطع
الزمان الكلام في الطلاق البائن وجرعنا في النكاح باطلا ١٢ **له قوله** الا انه الزنا بجواب عما يقال وكان كذلك لما بقى في حق الارث واهاب بقوله الا انه اى ان النكاح
بقى في حق الارث بالذليل الدال على تورجا بسبب الغرابة في حق العدة ١٢ **له قوله** ولو نقل الجواب مما استدل به ابو يوسف فقال الا بى ان المراد انما اذ دخل على
عدة ترثه من المسئلة وليس عليه العدة بالاجماع لان زوال النكاح كان بمرته لا بمرته فكذلك زوال النكاح بينا بالطلاق البائن لا بالموت وتقريره ان ذلك ايضا على اختلاف
عدتها بعد ما بعد الاميلين الا انهم يولدون عدتها بالحيض بالاجماع وعندنا من ذلك ما ذكر في الكتاب ان النكاح حينئذ ما اعتبر باقيا الى وقت الموت في حق الارث لانها عنده مسئلة
والمسئلة لا ترث الا ترث ما يستند استحقاق الميراث الى وقت الودعة وبذلك السبب لانها العدة بالحيض فلا تلزم بعدة الوفاة وهذا استحقاق الميراث من الموت
لا من الطلاق فخرت ان النكاح كان لم يبينها الى وقت الموت على ١٢ عن ايه :-

له قوله فان اعتقت الموصورة الامة الكوفة فلها زوجه رجحيا ثم اعتقاها ولها في عدتها حوت من العدة الزمان وقت الطلاق فليها ان تعد ثلث حيض ان كانت من حيض وبشبه
اشهر ان كانت من لا تحيض ١٢ **له قوله** وعليها ان تستأنف الزمان الشهورى الا ان تعد بدل من الحيض ولا تعتبر بالبدل مع القدرة على الاصل فلا رأت الدم علم ان الاياس عن الاصل
لم يكن متحققا وانفرد ابو الياس الى الموت ١٢ **له قوله** وبنائه اى معنى ما ذكره القدورى ان المات من سائل القدورى اذا ماتت الدم على العدة التي كانت قبل الاياس
يسر تجزاسا ما اذا كانت بنة مسئلة لا يكون جيبا بل كان ذلك من بين الرم ١٢ **له قوله** هو الصحيح احتراز قول محمد بن مسعود الرازى فاذا كان يقول هذا اذا لم يحكم لها بها
فانما انقطع الدم منها ما احتجى بم بابها وكانت بنت تسعين سنة او نحوها فزات الدم بعد ذلك لم يكن جيبا ١٢ **له قوله** كالقدينية في الحيض ان شرط التلخيص في الشج الغاني
استراة العدة الممكلا ١٢ **له قوله** كما كان سدا اراد بالانكاح الفاسد النكاح بغير شهود نكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح الخامسة في عدة الاربعة ١٢ **له قوله** والوطوءة بشبهة دوى التي ردت الى يزوجها فليها ١٢ عن ايه **له قوله** لا يقتضيان النكاح اذا لاقت النكاح الفاسد والوطوءة بشبهة ١٢ عن ايه **له قوله**
قوله والحيض هو العدة ولا تقترن في ذلك بين الفرة والموت فان قيل فلي هذا وجب ان يحكى بجملة واحدة واشهر واحد كما في الاستبراء وليس كذلك الجيب بانها اذا كانت ثلثت
حيض المات للغيره باقية فان احكام العدة الفاسدا او فخذ من كل الصحيح كافي البيع الفاسد والعبارة العادة فانها يقيدان اعادة البيع فزاد ثبوت الملك يترقى على الحيض لو اذ فيه
وكذلك ثبت امر النكاح دون المسئلة لذلك وجب ايضا لم يثبت عدة العدة لزيادة الهلاكات سفت لغوت نكاح الفاعل في النكاح الصحيح دون الفاسد فذلك انقضت بالبيع ولكن لما
كان خيرة النكاح الحي بالبيع في المتابعة العدة احتياطا ١٢ **له قوله** متعلقه ٢٣

الدراية في تخرج احاديث الهداية
عن ابى بن كعب ان ثبت عنه فقعدت عبد الله ابن احمد والطبراني وابن ابي حاتم من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمر عن
ابى بن كعب قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن للمطلقة ثلاثا او للمتوفى عنها قال هي للمطلقة
ثلاثا والمتوفى عنها حدايت عمر لو وضعت وزوجها على سريرة لا نفقت عدتها وحل لها ان تزوج مرواه مالك في الموطأ والشافعي عنه
واتخرجه عبد الرزاق من وجه اخر عن نافع وهو عند عبد الرزاق من رواية سالم سمعت سرجلا من الانصار يحدث ابن عمر قال سمعت
اباك نحوه وفي الباب قصة سبيعة الاسلمية متفق عليها عن امر سلمة ومن طرق سبيعة نفسها وعن الزبير بن العوام انه كان تحتها م كتوم
وظلها واحدة فوضعت فقال عدتني الحديث اخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة ١٢

أَوَاعْتَقَهَا فَعَدَّتْهَا ثَلَاثَ حِيضٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ حِيضَةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهَا تَحْتَبُ بِزَوَالِ مَلِكِ الْيَمِينِ فَشَاهَتِ الْإِسْتِبْرَاءَ وَلَكِنَّا
 أَنهَاجِبُ زَوَالَ الْفِرَاشِ فَأَشْبَهَهُ عِدَّةَ النِّكَاحِ ثُمَّ أَمَامَنَا فِيهِ عَمْرٌ فَإِنَّهُ قَالَ عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ ثَلَاثُ حِيضٍ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ زَوْجٍ
 فَعَدَّتْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَمَا فِي النِّكَاحِ وَإِذَا مَاتَ الصَّغِيرُ عَنْ امْرَأَتِهِ وَمَهَا جِلُّ فَعَدَّتْهَا أَنْ تَضَعُ حَمْلَهَا وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَ
 عِنْدَ أَبِي يُونُسَ عِدَّتُهُمَا أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَيْسَ بِثَابِتٍ بِالنَّسَبِ مِنْهُ فَصَحَّ كَالْحَادِثِ
 بَعْدَ الْمَوْتِ لَهَا طَلَقٌ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ إِنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَلَا يَمُنَّ بِمَقْدَمَةِ بَدْءِهَا وَضَعُ الْحَمْلِ فِي
 أَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ قَصْرُ الْمُدَّةِ وَأُطْلِقَ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ فِرَاعِ الرَّحْمِ لِشَرْعِيَّهَا بِالْأَشْهُرِ مَعَ وَجْهِ الْأَقْرَاءِ لَكِنْ لِقَضَاءِ حَقِّ النِّكَاحِ
 وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي الصَّبِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَمْلُ مِنْهُ بِخِلَافِ الْحَادِثِ لِأَنَّهُ وَجِبَتْ الْعِدَّةُ بِالشَّهْرِ وَلَا تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ
 الْحَمْلِ وَفِيهَا مَخْنٌ فِيهِ كَمَا وَجِبَتْ وَجِبَتْ مَقْدَمَةُ بَدْءِ الْحَمْلِ فَأَقْرَبُوا وَلَا يَلْزِمُ امْرَأَةَ الْبِكْرِ إِذَا حُدِثَ لَهَا الْحَمْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ
 لِأَنَّ النِّسْبَ يَثْبُتُ مِنْهُ فَكَانَ كَأَنَّهَا مَاتَتْ عِنْدَ الْمَوْتِ حَكْمًا وَلَا يَثْبُتُ نَسْبُ الْوَلَدِ فِي الْوَجْهِينِ لِأَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا مَاتَ فَلَا
 يَتَصَوَّمُهُ الْعُلُوقُ وَالنِّكَاحُ يَقَامُ مَقَامَهُ فِي مَوْضِعِ التَّصَوُّمِ وَإِذَا أُطْلِقَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فِي حَالَةِ الْحِيضِ لَمْ تَعُدَّ بِالْحِيضَةِ الَّتِي
 وَقَعَتْ فِيهَا الطَّلَاقُ لِأَنَّ الْعِدَّةَ مَقْدَمَةٌ بِثَلَاثِ حِيضٍ كَوَامِلٍ فَلَا يَنْقُصُ عَنْهَا وَإِذَا أُطْلِقَتْ الْمَعْتَدَةُ بِشِبْهِهَا فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى
 وَتَدْخُلُ الْعِدَّتَانِ وَيَكُونُ مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحِيضِ مُحْتَسِبًا مِنْهَا جَمِيعًا وَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ الْأُولَى وَلَمْ تَكُنِ الثَّانِيَةَ
 فَعَلَيْهَا أَمَّا الْعِدَّةُ الثَّانِيَةُ وَهَذَا عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِأَنَّ التَّخْلُوقَ مِنَ الْمَقْصُودِ هُوَ الْعِبَادَةُ فَانْتَهَى عَنِ التَّزْوِجِ وَ
 الْخُرُوجِ فَلَا تَتَخْلَقُ كَالصَّوْمِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَلَكِنَّا مِنَ الْمَقْصُودِ التَّعْرِيفُ عَنْ فِرَاعِ الرَّحْمِ وَقَدْ حَصَلَ بِالْوَاحِدَةِ قِتْلًا خَلَا
 نَارًا تَرْتَدُّ عَلَى الْعِبَادَاتِ

له قوله فاشبه مدة النكاح ونهيا لا يحتمى بحضرة واحدة والقياس على الاستبراء ضعيف لان سببه استحدث الملك
 وسببه زوال الفرائض ولانما سببه بينها ١٢ عناء **له قوله** فانه قال المزني ابن ابي شيبة في معنى ان عمرو بن العاص امرام الولد اذا اعتقت ان قننه بثلاث حيض وكتب
 بحسن رايه ١٢ سنة **له قوله** كما دوت بعد الموت يعني بان تضع بعد الموت بستة اشهر فضا عدان يوم الموت عند مائة المشايخ وقال بعضهم بان باق الاكثر من سنتين قال في النهاية والاهل
 اصح وتعتبر تمام الحمل عند الموت ان تملك لائل من ستة اشهر من وقت الموت كذلك الفوائد العظيمة ١٢ عناء **له قوله** بها الطلاق الحاي من يبرئ من ان يكون الحمل من الزوج او من غيره
 في مدة الطلاق او الوفاة ١٢ عناء :-
له قوله بالاشهر لانه لو كانت معترفة من فروع الارام اشترع بالاشهر لان الحيض يعرف على ما عرفت ١٢ عناء **له قوله** بخلاف الحمل الجواب من قوله فضا كما دوت بعد الموت
 يعني انما كانت مدتها بالاشهر لانها كانت بفروع زمانها عند الموت والارام العدة وديت العدة بالاشهر ومما اشترع بالاشهر في التزويج فاشترع بمدتها الحمل ونهيا من فيه كما دوت العدة وديت
 معتدة بدة الحمل بالاشهر لانها مدة اولات الاحمال بالنسب فانظر اى الحمل القائم عند الموت والحادث بعده ١٢ عناء **له قوله** ولا يلزم الجواب عما يقال اذا مات الرجل ولم يكن المرأة حاملة
 فقد ازلنا بالعدة بالاشهر ثم ازلنا الحمل يكون مدتها بوضع الحمل فقد تحمرت العدة بوضع الحمل فانما جاز بقوله ولا يلزم المرأة الا ١٢ سنة **له قوله** كما قلنا عند الموت حكمنا جميعا حكمي اخذوا به في
 النسب لان النسب بلا حمل لا يثبت وحيث ثبت لها ببيتها لا بد من حمل فحملناه كالقيام ملكا في امرأة الصغرى لم يثبت النسب لم ينسج الى حمل الحمل فانما عند الموت فكان الحمل
 معناه الى اقرب الاوقات فكان ابتداء عدتها بالاشهر لانها ١٢ عناء **له قوله** في الوجهين اى في ما اذا كان الحمل قائما عند موت الصغير ونهيا اذا كان مادنا بعد موته ١٢ سنة **له قوله** في الجواب عما يقال النكاح موجود في تمام مقام المانع لقول من الله عليه وعلى اولادهم الولد الفرائض فانها جاز بقوله والنكاح ١٢ سنة **له قوله** واذا اولت الهوى
 العضة عن طلاق بان وجهها على بشتبته بان قال غلظتها تحمل لي ١٢ سنة **له قوله** فخطبها تمام الجردورة ذلك ان الولي انما اذا كان بعد امارات المرأة بغيره يجب عليها
 بالولي انما في ثلاث حيض ايضا والحيضتان تزويج عن اربع حيض حيضتان للولدي وحيضتان ثالثة عن الولي الذي في حاضر وان لم يكن رأيت شيئا فليس عليها الاثلاث حيض
 وهي تزويج من ستة حيض ١٢ عناء **له قوله** كالصومين في يوم واحد وكذا ان الصوم كف عن التزويج والخروج كما كان الصوم كف عن اقتناء المشروباتين حكما لا يخل في الصوم فكذا في العدة ١٢ عناء

الدرادية في خروج احاديث الهداية

قوله روى عن عمراته قال عدة ام الولد ثلاث حيض ابن ابي شيبة من طريق يحيى بن ابي كثير عن عمرو بن العاص امرام ولدا اعتقت ان تعدت
 ثلاث حيض وكتب الى عمر فكتب يحيى سراهيه واخرج عن علي بن واين مسعود نحوك في من مات عنها سيدها وعن القاسم انه انكر على عبد الملك
 بن مروان اعتداد ام الولد اربعة اشهر وعشرا وقال اتراه زوجة وروى ابن حبان وابوداؤد وابن ماجة والحاكم من حديث قبيصة عن عمرو
 بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة تلبسنا صلى الله عليه وسلم عدة ام الولد المتوفى عنها اربعة اشهر وعشرا واعله الدارقطني بان قبيصة لم
 يسمع من عمرو وقال احمد مثله ويزاد هذا حديث متكرر والصواب وقفه ١٢ -

ومعنى العيادة تابع الاترى انها تنقض بدون علمها ومع تركها الكف والمعتاد عن وفاة اذا وطئت بشبهة تعدد بالشهرو
 تمسك بما تراه من الحيض فيها تحقيق التلاخل بقدر الامكان وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة
 عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها لان سبب وجوب العدة الطلاق
 او الوفاة فيعتبر ابتداءها من وقت وجوب السبب ومشاغبا يفتون في الطلاق ان ابتداءها من وقت الاقرار نفيًا لهمة
 المواضعة والعد في النكاح الفاسد عقيب التفريق وخطو الواطى على ترك وطئها وقال زفر من اخر الوطيات لان الوطى
 هو السبب الموجب ولان كل وطى وجد في العقد الفاسد يجرى مجرى الوطية الواحدة لاستناد الكل الى حكم عقد
 واحد ولهذا يكتفى في الكل بهر واحد فقبل المتاركة او العزم لا تثبت العدة مع جواز وجوب غيرها ولان التمكن على وجه الشبهة
 اقيم مقام حقيقة الوطى لحفاه ومسأس الحاجة الى معرفة الحكم في حق غيره واذا قلت المعتدة انقضت عدتي وكذبها
 الزوج كل القول قولها مع اليقين لانها امينة في ذلك وقد اتهمت بالكذب فتحلف كالموعد واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً
 بائناً تعد زوجها في عدتها وطلقتها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة وهذا عند ابي حنيفة وابو
 وقال محمد عليه نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى لان هذا طلاق قبل المسيس فلابد من كمال المهر ولا استيناف
 العدة واكمال العدة الاولى انما يجب بالطلاق الاول الا انه لم يظهر حال التزوج الثاني فاذا ارفع بالطلاق الثاني ظهر
 حكمه كمال الشترى امر ولي ثم اعتقها ولها ماها مقبوضة في يد حقيقة بالوطية الاولى وبقي التزوه والعدة فاذا جدد
 النكاح وهي مقبوضة نائب ذلك القبض عن القبض المستحق في هذا النكاح كالفاسد يشترى المغصوب الذي وفية

له قوله ومن تركها كمن التزوه والتزوج حتى اذا تزوجت بزوجه آخر لا تبطل العدة ولو كان معنى العيادة فيباركنا مقصود ما تنقض بدون كعب لان العيادة لا تحقق
 بل ان ١١ منى قوله وتجب الختان في البسوط والتزويج في مدة الوفاة فدخل بها الشا في خرق بيننا فليها بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشرون وليسا
 تحت من الاخر وتجب با ما مضت بعد التفريق من مدة الوفاة ايضاً ١٢ عايناه قوله ومشاغبا الختان لمرأة فان الرجل امرأته زماناً ثم قال بانكست فلتكف من ذلك المرأة لا تخم
 بذلك لهما ان تعد قد تضر عدتها من ذلك الوقت ومشاغبا الختان ١٣ عايناه قوله نفيًا لهية المراضة لوزان او ارضا على الطلاق وانقضت العدة ليصح اقرار الزين لهما بالدين ودوية لها
 يبيح ويحرمها على انقضائها العدة لان تزويجها بعد ما سواها ١٤ عايناه قوله عقيب التفريق بان يحكم الحكم بالتفريق بينها ١٥ عايناه قوله او عزم الزنا العزم امر باطن
 لا طلع عليه ولو دخل بها لم يفسد ذلك وطئها وما يغير معناها في تمام مقام فسد المهر ١٦ عايناه
 ١٧ قوله ودان على دوى التفريق العول بالزوج وبان يثقال سنان الوطى هو السبب الموجب لكن يسح الوطيات التي تؤيد بالعقد الفاسد منزلة وطية واحدة لا ستناد لكل
 الى حكم مقدر واحد ولهذا يستثنى في الكل بهر واحد واذا كان كذلك لم يثبت تزويجها بغير سبب عليها العدة الا بالتفريق او العزم لا قبل ذلك ما بان يوجد غيره فلا يكون ما فرضناه آخر الوطيات
 تزويجاً محرمه به الكثرة لان العدة لا تثبت الا بتزويجها وخطو الواطى لا يثبت الا بتزويجها لانهما لا يثبت الا بتزويجها فبالتفريق بيننا وبين الغم ودان ان تزويجها لا تؤيد الا بالتفريق او العزم
 كما قال بن حماد ومحمد بن ١٨ عايناه قوله ودان التمكن للزويل آخر وتقديره ان حقيقة الوطى امرضى لسبب ظاهر هو التمكن من الوطى على وجه الشبهة وكل امرضى لسبب
 ظاهر تمام السبب مقامه ويدل على ذلك ما يمكن من الوطى على وجه الشبهة يقوم مقام حقيقة الوطى واذا قام مقامها لهما كان التمكن باقيا كان الوطى باقيا فلا يتحين آخر الوطيات اذا تمكن باق بعد
 كل وطية قضت ظاهراً من التلاخل او العزم ليرتفع التمكن آخر الوطيات فان قلت لا نسلم ان حقيقة الوطى امرضى لان الحاجة الى معرفة العدة انما هي للزومين وحقيقة الوطى ليست تخفية
 بالشبهة البهائت وقد اشار الى الجواب بقوله وساس الحاجة الى معرفة الوطى في حق غيره اي غير الوطى وهو الذي يبرهان بترجمه وقيل وكذا اشدت الموطودة رابع سواها ١٩ عايناه
 ٢٠ قوله كالمودع على اذا قال بكت الوديعه او قال رددتها او كالمودع ذلك فان القول قوله مع يمينه لانه ما على الامن الا اليمين ٢١ عايناه قوله واذا اسلق
 الزينة لا يثبت على اصل واحد هو ان الدخول في النكاح الاول بل يجوز دخوله في النكاح الثاني في اول فخره محرماً ليجوز وعندنا بها ٢٢ عايناه قوله فاذا ارفع الخ الى
 فاذا اطلقتها ثانياً ما يدخل صداد النكاح الثاني كالمودع فيجب عليها اكمال العدة الا ٢٣ عايناه قوله كما لا يشترى ام ولد له المكروه التي ولدت عندهم اعتقاداً فيجب عليها
 ثلث حنن حنن من النكاح فيجب فيها ما تجب المكروه من الزوجه والفرز وحيزه من الحق لا تجب فيها لان لما اشترها لغير النكاح ودجيت العدة الاري ان لا يجوز ان
 يزويجها ولم ينظم العدة في حلاله وهو كالمودع في حلاله لان ما خرج العدة في حلاله من حلاله فبما ان حلاله من حلاله فبما ان حلاله من حلاله فبما ان حلاله من حلاله فبما ان حلاله من حلاله
 من الحق فامر فلا يلزمها الحلال ٢٤ عايناه قوله تاب ذلك التضييق الزنا اطلقها ما كان طلقها بعد الدخول في النكاح الثاني فيجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة ٢٥ عايناه

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله مروى عن علي بن داود بن مسعود وابن عباس ان ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة اما حديث علي فاخرجه البيهقي
 بلفظ العدة من يوم يموت او يطلق واما ابن مسعود فاخرجه ابن ابي شيبة وابن المنذر ومن طريق ابن عمر نحوه واخرج عن جماعة من
 التابعين مثله باسناد جيدة ١٢

بصير قابضاً صحيح العقد فوض بهذا انه طلاق بعد الدخول وقال زفرادة عليها اصلاً ان الاولى قد سقطت بالتزوج
فلا تعود والثانية لم تحجب جوابه ما قلنا واذا طلق الذمي الذميمة فلا عدة عليها وكذا اذا خرجت الحريمية الينا مسلمة فان
تزوجت حازلان تكون حملها وهذا كله عند ابى حنيفة وقال عليه ما وعلى الذميمة العدة اما الذميمة فالاختلاف فيها نظير
الاختلاف في نكاحهم مع امرؤ وقد بيناه في كتاب النكاح وقول ابى حنيفة فيما اذا كان معتقدها انه لا عدة عليها واما
المهاجرة فوجه قولها ان الفرقة لو وقعت بسببها اخرجت العدة فكذا بسبب التساين بخلاف ما اذا اهاجر الرجل
وتركها لعدم التبليغ وله قوله تعالى اجناح عليكم ان تنكوهن ولان العدة حيث وجبت كان فيها حق بني ادم والحرجي
ملحق بالجماد حتى كان محل التملك الا ان تكون حاملان في بطنها ولذا اثابت النسب وعن ابى حنيفة انه يجوز نكاح مولد
يطأها كالجيلة من الزنا والاول اصح فصل قال وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة الحرة
اما المتوفى عنها زوجها فقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد على ميت فوق ثلاثة ايام الا على
زوجها اربعة اشهر وعشر واما المبتوتة فمذنبها وقال الشافعي لا حد عليها لانه وجب اظهار اللتاسف على فوت زوج
وق يعهدا الى مائة وقد اوجبهما بالابانة فلا تاسف بفوته ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم في المعتق
تحتضب بالحناء وقال الحناء طيب لانه يجب اظهار اللتاسف على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب صونها وكفايتها
له قوله ما قلنا اشارة الى قوله دامال العدة الاولى والى قوله انها مقبوضه في يوم النكاح
على سبيل المراجعة اي الغائبة وعلى تيمانه ان لا تعود له والى قوله انكاح المهر فانه يخرج احد الزوجين الينا مسلماً او ذمياً او مستاناً ثم اسلم او صار ذمياً او اخرس من ثمرة فقد نالت
الزوجه اربعين
له قوله في نكاحهم مائة من كمال العلم فانه يخرج احد الزوجين الينا مسلماً او ذمياً او مستاناً ثم اسلم او صار ذمياً او اخرس من ثمرة فقد نالت
الزوجه اربعين
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله كان فيها حق بني ادم لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان

له قوله ما قلنا اشارة الى قوله دامال العدة الاولى والى قوله انها مقبوضه في يوم النكاح
على سبيل المراجعة اي الغائبة وعلى تيمانه ان لا تعود له والى قوله انكاح المهر فانه يخرج احد الزوجين الينا مسلماً او ذمياً او مستاناً ثم اسلم او صار ذمياً او اخرس من ثمرة فقد نالت
الزوجه اربعين
له قوله في نكاحهم مائة من كمال العلم فانه يخرج احد الزوجين الينا مسلماً او ذمياً او مستاناً ثم اسلم او صار ذمياً او اخرس من ثمرة فقد نالت
الزوجه اربعين
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله كان فيها حق بني ادم لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان

له قوله ما قلنا اشارة الى قوله دامال العدة الاولى والى قوله انها مقبوضه في يوم النكاح
على سبيل المراجعة اي الغائبة وعلى تيمانه ان لا تعود له والى قوله انكاح المهر فانه يخرج احد الزوجين الينا مسلماً او ذمياً او مستاناً ثم اسلم او صار ذمياً او اخرس من ثمرة فقد نالت
الزوجه اربعين
له قوله في نكاحهم مائة من كمال العلم فانه يخرج احد الزوجين الينا مسلماً او ذمياً او مستاناً ثم اسلم او صار ذمياً او اخرس من ثمرة فقد نالت
الزوجه اربعين
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله كان فيها حق بني ادم لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان
له قوله لا جناح عليك الخنثى البياح في نكاح المهاجرات مطلقاً فحقيقه بما بعد انقضاء العدة زائفة على النكاح اثنان

الدراية في تخريج احاديث الهداية

فصل حديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد على ميت فوق ثلاثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشراً متفق عليه من
حديث ام عطية وام حبيبة ونسب بنت جحش وعن حفصة وعائشة عند مسلم واخرجه ابوداؤد في مراسيله عن عمرو بن شعيب ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم احصى للمرأة ان تتحد على زوجها حتى تغتضي عدتها وعلى من سواه ثلاثة ايام وفي التبعيض بالرخصة في ذلك نظر
فلاحاديث الصحيحة صريحة في تحريم ذلك واصرح من حديث ام سلمة في الصحيحين ايضا في قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة التي
اشكت عنها فتكتحل قال لا حتى تغتضي اربعة اشهر وعشراً حديث النهي ان تغتضب المعتدة بالحناء وقال الحناء طيب هما حديثان
فحديث الحناء طيب تقدم في الحج والحديث الاخر اخرجه ابوداؤد من حديث ام سلمة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم واناق
عدتي من وفاة ابى سلمة لا تمتشطى بالطيب لاجل الحناء فانه خضاب الحديث وروى النسائي بلفظ نهى المعتدة عن الكحل والدهن والخضاب بالحناء
وقال الحناء طيب كذا اعزاه السروي في الغاية ولم اجد احد فليتامل

وبعض الليل ولا تبیت فی غیر منزلها أما المطلقة فلقوله تعالى ولا تخرجوهن من بیوتهن ولا یخرجن الا ان یتین
 بفاحشة مبینة قیل الفاحشة نفس الخروج وقیل الزناء ویخرجن لاقامة الحد اما المتوفی عنها زوجها فانه لانفقة
 لها یتحتاج الی الخروج نهارا لطلب المعاش وقد یتدالی ان یتیم اللیل لاکذک المطلقة لان النفقة ذاتة علیها من
 مال زوجها حتی لو اختلعت علی نفقة عدتها قیل انها تخرج نهارا وقیل لا تخرج لانها اسقطت
 حقها فلا یطبل به حق علیها وعلى المعتدة ان تعتد فی المنزل الذی ینضاف الیها بالسکنی حال وقوع الفرقة والموت
 لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بیوتهن والبیوت المضاف الیها هو البیت الذی تسکنه ولهدا لوزارت اهلها وطفقها
 زوجها کان علیها ان تعولی منزلها فتعند فیہ وقال علیه السلام للتی قتل زوجها اسکنی فی بیتک حتی ینلم الکتاب
 اجله وان کان نصیبها من دار المیت لا ینکیفها فاخرجها الورثة من نصیبها منقلت لان هذا انتقال بعدز والعبادات
 تؤتی فیها الاعذار وصار کما اذا خافت علی متاعها وخالفت علی متاعها او كانت فیها باجرا ولا تجرد ما تؤدیة ثم ان
 وقعت الفرقة بطلاق یائن او ثلث الابد من سترة بینها ثم لا یأس لانه معترف بالحومة الا ان ینکح فاسقائخاف
 علیها منه فحینئذ تخرج لانه عذر ولا تخرج عما تنقلت الیه والا ولی ان یمخرج هو ویترکها وان جعلها بینها امرأة نفقة
 تقدر علی الحیلولة فحسن وان ضاق علیها المنزل فلتخرج والاولی خروجها واذا خرجت المرأة مع زوجها الی مكة
 فطلقها ثلثا اومات عنها فی غیر مصر فان کان بینها وین مصرها اقل من ثلثة ايام رجعت الی مصرها لانه لم یسقط
 الخروج معنی بل هو بناء وان كانت مسیرة ثلثة ايام ان شاءت رجعت وان شاءت مضت سواء کان معها ولی او
 لم یکن معناها اذا کان الی المقصد ثلثة ايام ایضاً لان المكث فی ذلک المكان اخوف علیها من الخروج الا ان الرجوع
 اولی لیکون الاعتداد فی منزل الزوج قال الا ان ینکحها اومات عنها زوجها فی مصر فانها لا تخرج حتی تعتد ثم
 تخرج ان کان لها محرم وهذا عند ابی حنیفة وقال ابو یوسف وعمران کان معها محرم فلا یأس بان تخرج من المصر

له قوله نفس الزوج فیکون منها الا ان یخرج زوجها فاشته كما یقال لا یبسی النبی الا کافر ولا یر فی امره الا ان یکن فاسقا ١٢ عن ابی یوسف
 ١٢ قوله من یتیم نسب البیوت الیمن حق السکن واما البیوت لاوزان ١٢ معنی ١٢ قوله تسکنه والسکنی ما م یسکن البیت الملوک والستاجر والمستجار معیا ١٢
 معنی ١٢ قوله وللهذا ویلا یمل وحب اعتداه فی المنزل الذی ینضاف الیمن بالسکن ١٢ معنی ١٢ قوله لکن تکل الحدوی فریضت مالک بن سنان اخت الی سعید
 الحدادی خرج زوجها فی طلب اعبد له ابوقافحم فقتلوه ١٢ ١٢ قوله کما اذا خافت علی متاعها ای فی ذلک المنزل من سرقة او نهب ١٢ معنی ١٢ قوله ثم لا یأس ای یس
 وجود السترة لا یأس ان یسکنها فی بیت واحد ١٢ معنی ١٢ قوله والاولی ان یمخرج هو الرجل ان مکث فی منزل الزوج واجب ومکث فیہ ما جاد ودمایه الواجب اولی ١٢ معنی ١٢
 قوله فلتخرج الی بیوتها ان ینتقل المنزل من جملة الاعداد فاذا خرجت فالی الزوج تعیین الموضع الذی یشکل الیمنکات المتوفی منها زوجها اذا خرجت بعذر فان تعیین البیت الاستیلاها فی امر
 السکن ١٢ معنی ١٢ قوله لا یأس با بئرا الخروج معنی ای من بیت العقی لان خروج المعتدة ما دون السفر ما ج بل بریاد ای علی الخروج الاول ١٢ معنی ١٢ قوله اخوف علیها
 لان وضع المسکن فی الخروج الی مکة غالب طریقها معفاة ومعشش فلا یر من الخروج ١٢ ١٢ قوله الا ان الرجوع الی المقصد اقل من ثلثة ايام مضت الی مقصدا
 لانه اذا مضت لا یکن غیر سفر اولاً سائرة فی العدة مع السفر وان رجعت کان مشیه سفر فلیتأمن مضت الی مقصد با ولم ینکر المصنف فی الکتاب بذل الشق اعتداد علی ان یفهم من الشق
 الا انه لا یزال ان الیمن متساویین لانه لا یزال فاذ کان احد هما اقل فلیتأمن ١٢ معنی ١٢ قوله الا ان یکن الإرجع استثناء من قوله ان رجعت وان شادت مضت
 یعنی ان لیس لها الحیار فی ذلک اذا كانت المفارقة فی مصر ١٢ معنی ١٢

الدرایة فی تخرج احادیث الهدایة

حدایث اسکنی فی بیتک حتی ینلم الکتاب اجله قاله للتی قتل زوجها اصحاب السنن واحمد واسحق والشافعی والطیالسی وابویعلی عن
 فربیة بنت مالک اخت الی سعید ان زوجها خرج فی طلب اعبد له ابوقافم فقتلوه فاستاذنت ان ترجع الی اهلها قال امکنی فی بیتک حتی ینلم
 الکتاب اجله صححه الترمذی وابن حبان والحاکم ونقل عن الفهلی تصحیحه وجاء عن علی ان النبی صلی الله علیه وسلم امر المتوفی عنها
 زوجها ان تعتد حیث شاءت اخرجه الدار قطنی وضعفه ١٢

قبل ان تصدلهما ان نفس الخروج مباح دفعا لا ذى الغربة ووحشة الوجة وهذا اعد ذكروا انها المحرمة للسفر وقتا نفعتم بالخروج وله ان العدة امنع من الخروج من عدم المحرم فان للمرأة ان تخرج الى مادون السفر بغير محرم وليس للمعتدة ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير المحرم ففي العدة اولى ابو يوسف

باب ثبوت النسب

ومن قال ان تزوجت فلانه نفى طالق فترجىها فولدت ولد الستة اشهر من يوم تزوجها فهو ابنته وعليه المهر اما النسب فلانها فراسه لانها المأجرات بالولد لستة اشهر من وقت النكاح فقد جاءت به لا قبل منها من وقت الطلاق فكان العلق قبله في حالة النكاح والتصوير ثابت بان تزوجها وهو يحتاجها فوافق الانزال النكاح والنسب يعتاط في اثباته واما المهر فلانه لما ثبت النسب منه جعل وطيا حكما فتأكد المهر به قال وثبتت نسب ولد

المطلقة الرجعية اذا جاءت به لستين او اكثر ما لم يقرب بانقضاء مدتها احتمال العلق في حالة العدة لجواز انها تكون ممتدة الطهر وان جاءت به لا قبل من سنتين بان تزوجها او نقصت العدة وثبتت نسبة لوجوه العلق في النكاح او في العدة ولا يصير مرجعا لانه يحتمل العلق قبل الطلاق ويحتمل بعدا فلا يصير مرجعا بالشك وان جاءت به لاكثر من سنتين كانت رجعة لان العلق بعد الطلاق والظاهرات منه لا يتفاء الزنا عنها فيصير بالوطى مرجعا

والمبتوتة ثبتت نسب ولدها اذا جاءت به لا قبل من سنتين لانه يحتمل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراش قبل العلق فيثبت النسب احتياطاً واذا جاءت به لثلاث سنين من وقت الفرة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطيا حراما لان يدعيه لانه التزومه وله وجه بازيها

شبهة في العدة فان كانت المبتوتة صغيرة يجامع مثلها فجاءت بولد التسعة اشهر لم يلزمه حتى تاتي به لا قبل من تسعة اشهر عند ابى حنيفة وعمر وقال ابو يوسف ثبت النسب منه الى سنتين لانها معتدة يحتمل ان تكون

له قوله وهذا عدا إشارة الى كثره اخرى هي ان الرضيع على التسعة في منزله وان كان واجبا لكن يجوز لها الاستئمان بعد كانهما النزول اذ ذى الغربة ووخشيت الوعة فمذموم لربها الاستئمان نظرا الى وجود المعنى وانتفاع المانع وهو ارتقاء التعريم المائل للسفر بوجود المهر ۱۲ ع .
له قوله باب ثبوت النسب لما ذكرنا انواع التعترات من ذوات الاقراد والاشهر والاولات الاحمال والبروز من اعداها والاولات الاحمال وهو ثبوت النسب ۱۲ ع
قوله من يوم تزوجها ان من وقت تزوجها ان اليوم قرن بعين غير مرتبة يكون بمن الوقت يعني من غير زيادة ولا نقصان ۱۲ ع
له قوله نقده جاءت به لامل منها ان الطلاق مشروط بالنكاح والمشروط لعقب المشرط بزمان وان لطف ۱۳ ع
له قوله والتصوير الجاهل ما يكون من غير التصور الجاهل وان قيل بجا نكاح لا يتصور فيه الوطى والطلاق لان لا تزوج وبدون ذلك لا يثبت النسب الا لارى ان نسب ولد جاءت به امرأه المسمى لا يثبت كذلك لعاب بقوله والتصوير ثابت بان يحتمل كانه تزوجها وهو على بطنها على انهما يكون الانزال ملحقا تمام النكاح مقلدا للطلاق لان الطلاق لا يقع الا بتسليم المشرط وكمال الغرض علم الطلاق فيكون المعلق ماصلا قبل زوال الغرض
... منقذة فيثبت النسب فان قيل بل ينفى غاية التردد فكيف يثبت عليه الحكم اجاب بقوله والنسب يعتاط في اثباته يعني وان كان نارا لكن النسب يعتاط في اثباته فثبت بناؤه على بلانادى ۱۳ ع
له قوله لاحتمال العلق الاحتمال وطير الازمان ثبوت النسب الواقع في العدة رتبة عليها ۱۲ ع
له قوله لوجود العلق في النكاح اذ في العدة اي احتمال سكره معلق بمشراط الاطلاق لا يندرج ما لم تخرج مخرجا في احتمال استكراهه في الطلاق باشهد وراشله عند ۳ ترجمه
له قوله لان العلق بعد الطلاق اذا ولد له ابنتى في يوم اسرك من سنتين والظاهر من والال انما هو مشتق محلا لها على الصلاح قبل الايلزم ان ولد لم يكن منه كان من الزنا لجواز انها تزوجت بعد انقضاء العدة زوجا آخر وهو الصواب في الجواب ان المراد بقوله انقضاء الزنا ومنها لازم وهو تضييع الولد فان الزنا ملزم تصحيح الولد فيكون ذكر الملزوم وارادة الازمان وهو مجاز ومعنى السؤال لاننا من جنات الولد من نكاح شخص آخر فجعل في الولد ما كان في النكاح السابق منها بالزنا وما في سنة ۱۲ ع
له قوله الا ان يبرء استثناء من قوله لم يثبت يعني ان اذا اولاه يثبت النسب مردون جاءت به لا اكثر من سنتين ثم لم يجز ان يصدق العدة لارادة اكثر من سنتين وهو باطل ۱۲ ع
له قوله لان التزماى التزم النسب عند دخوله ولم يبرئ من بشرى بان وطيا يشبه في العدة والنسب يعتاط في اثباته فثبتت ۱۲ ع
له قوله يحمل الى ان احتمال ما قيل ان الامام في المرتبة المدخول بها حتى يحتمل الحمل سائبا فيحتمل ان يكون ما ملأه وقت الطلاق فيكون انتقامه من سبها بوضع الحمل ويحتمل انها جعلت بعد انتقام العدة قبلة اشهر والا فان كذلك كانت كالتام انتم اذا لم تقرب بانقضاء عدة يثبت نسب ولدها الى سنتين ۱۲ ع

حاملًا ولم تقرب بانقضاء العدة فأشبهت الكبيرة ولهما أن لانقضاء عدتها جهة معينة وهو الأشهر فيمضي بالحكم
 الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها لانه لا يحتمل الخلاف ولا قرار يحتمل وان كانت مطلقة طلاقاً رجعياً
 فكذلك الجواب عندها وعند ثبتت الي سبعة وعشرين شهراً لانه يجعل وإطياً في اخر العدة وهي الثلثة الأشهر ثم
 تأتي به لاكثر مدة الحمل هو سنتان وان كانت الصغيرة ادعت الحمل في العدة فالجواب فيها وفي الكبيرة سواء لان باقرارها
 يحكم ببلوغها ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين السنتين قال زفر اذا جاءت به بعد انقضاء
 عدة الوفاة لستة اشهر لا يثبت النسب لان الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور لتعين الجهة فصار كما اذا اقرت
 بالانقضاء كما بينا في الصغيرة الا اننا نقول لانقضاء عدتها جهة اخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل
 فيها عدم الحمل لانها ليست بمحل قبل البلوغ وفيه شك واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بالولد اقل
 من ستة اشهر ثبتت نسبة لانه ظهر كذبها بيقين فبطل الاقرار وان جاءت به لستة اشهر لم يثبت لاننا لم نعلم
 ببطلان الاقرار لاحتمال الحدوث بعده وهذا اللفظ باطلاقة يتناول كل معتدة واذا ولدت المعتدة ولدا لم يثبت
 نسبه عند ابي حنيفة الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك حمل ظاهراً واعتراف من قبل

الزوج فيثبت النسب من غير شهادة وقال ابو يوسف وعمر بن شيبان في الجميع بشهادة امرأة واحدة لان الفرائض قائم
 بقوام العدة وهو ملزم للنسب والحاجة الى تعيين الولادة منها فيتعين بشهادتها كما في حال قبله النكاح او حنيفة
 ان العدة تنقضي باقرارها بوضع الحمل المنقضى ليس بحجة فستت الحاجة الى اثبات النسب ابتداء فيستلزم كمال
 الحجة بخلاف ما اذا كان ظهر الحمل او صد الاعتراف من الزوج لان النسب ثابت قبل الولادة والتعين يثبت بشهادتها
 فان كانت معتدة عن وفاة فصدفها الورثة في الولادة ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه في قولهم جميعاً وهذا في
 حق الارث ظاهر لانه خالص حقم فيقبل فيه تصديقهم اما في حق النسب هل يثبت في حق غيرهم قالوا اذا كانوا

بأنقضاء العدة لانها اذا اقرت بانقضاء العدة بثلاثة اشهر ثم جاءت بالولد لاقبل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب لظهور بطلان اقرارها بفرضت النسب
 فيثبت النسب ١٢ عتاره ١٤ قوله جنة معينة لاننا عرفنا بصغيرة يعين وامرأت كذلك لا يحكم بزوال الاحتمال ١٢ عتاره ١٤ قوله والقرار بخبر فلما اقرت بانقضاء
 العدة ثم ولدت لستة اشهر لم يثبت النسب فكذلك الحكم الشرع بالمتى ١٢ عتاره ١٤ قوله فذلك الجواب عندها اي عند ابي حنيفة ومحمد حرمها الشرع ان يمين ان ولدت من حمل من
 ستة اشهر يثبت النسب والاول ١٢ ع ١٥ قوله لم يجلو عنها فانها اعترفت بامر عتبتها فيثبت نسب ولدها لاقبل من سنتين في الطلاق البين والاول من سبعة وعشرين
 شهراً في الرجم ١٢ ع ١٦ قوله وثبت بزوال الحمل المتوفى عنها زوجها بصغيرة لان نسب ولدها يثبت انقضاء عدتها بثلاثة اشهر وعشرة ايام واذا ولدت لاكثر من ذلك
 لا يثبت عند ابي حنيفة وقد خلافه لابي يوسف ١٢ ع ١٦ قوله كما بينا في الصغيرة اشارة الى قوله لان لانقضاء عدتها بجهة معينة ١٢ ع ١٦ قوله الا ان تقول المسلمون في كل من المائل
 كما اذا اقرت بالانقضاء ثم بعد انقضاء العدة اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر يثبت النسب لاننا يتقنا بوجود الحمل قبل انقضاء العدة واذا ولدت لاكثر من ذلك لاحتلال عدوت
 الحمل فلا يثبت بانك ١٢ ع ١٦ قوله كما بينا في الصغيرة اشارة الى قوله لان لانقضاء عدتها بجهة معينة ١٢ ع ١٦ قوله الا ان تقول المسلمون في كل من المائل
 والصغيرة امينها الحكم على الاصل ولكن الاصل في المومنين قد اختلف فكذلك اختلف الحكم الذي يمين عليه ايضا وذلك لان الاصل في الكبيرة الاجبال فلم يجز في حياطين حجة
 العدة بالاشهر والاصل في الصغيرة عدم الاجبال فلذلك اعترنا في حياطين حجة العدة بالاشهر لا يقال الاصل في الكبيرة اعطاء عدم الاجبال لاننا نقول ذلك في حق غير المكمرة فاما النكاح
 فلا يقصد الا الاجبال ١٢ ع ١٦ قوله وفيه في البلوغ شك والعسكران ما يشا يقبلن فزول بانك ١٢ ع ١٦ قوله وبذا اللفظ اشارة الى قوله
 فاذا اقرت المعتدة باطلاق حيف لم يقيد بعدة دون اخرى يتناول كل معتدة يمين سوا كانت معتدة يمين سوا كانت معتدة من طلاق رجعي لوانها بالاشهر او بالحيض ١٢ ع ١٦

١٤ قوله ولم تقرب لاننا قاله لم تقرب
 ١٤ قوله جنة معينة لاننا عرفنا بصغيرة يعين وامرأت كذلك لا يحكم بزوال الاحتمال ١٢ عتاره ١٤ قوله والقرار بخبر فلما اقرت بانقضاء
 العدة ثم ولدت لستة اشهر لم يثبت النسب فكذلك الحكم الشرع بالمتى ١٢ عتاره ١٤ قوله فذلك الجواب عندها اي عند ابي حنيفة ومحمد حرمها الشرع ان يمين ان ولدت من حمل من
 ستة اشهر يثبت النسب والاول ١٢ ع ١٥ قوله لم يجلو عنها فانها اعترفت بامر عتبتها فيثبت نسب ولدها لاقبل من سنتين في الطلاق البين والاول من سبعة وعشرين
 شهراً في الرجم ١٢ ع ١٦ قوله وثبت بزوال الحمل المتوفى عنها زوجها بصغيرة لان نسب ولدها يثبت انقضاء عدتها بثلاثة اشهر وعشرة ايام واذا ولدت لاكثر من ذلك
 لا يثبت عند ابي حنيفة وقد خلافه لابي يوسف ١٢ ع ١٦ قوله كما بينا في الصغيرة اشارة الى قوله لان لانقضاء عدتها بجهة معينة ١٢ ع ١٦ قوله الا ان تقول المسلمون في كل من المائل
 كما اذا اقرت بالانقضاء ثم بعد انقضاء العدة اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر يثبت النسب لاننا يتقنا بوجود الحمل قبل انقضاء العدة واذا ولدت لاكثر من ذلك لاحتلال عدوت
 الحمل فلا يثبت بانك ١٢ ع ١٦ قوله كما بينا في الصغيرة اشارة الى قوله لان لانقضاء عدتها بجهة معينة ١٢ ع ١٦ قوله الا ان تقول المسلمون في كل من المائل
 والصغيرة امينها الحكم على الاصل ولكن الاصل في المومنين قد اختلف فكذلك اختلف الحكم الذي يمين عليه ايضا وذلك لان الاصل في الكبيرة الاجبال فلم يجز في حياطين حجة
 العدة بالاشهر والاصل في الصغيرة عدم الاجبال فلذلك اعترنا في حياطين حجة العدة بالاشهر لا يقال الاصل في الكبيرة اعطاء عدم الاجبال لاننا نقول ذلك في حق غير المكمرة فاما النكاح
 فلا يقصد الا الاجبال ١٢ ع ١٦ قوله وفيه في البلوغ شك والعسكران ما يشا يقبلن فزول بانك ١٢ ع ١٦ قوله وبذا اللفظ اشارة الى قوله
 فاذا اقرت المعتدة باطلاق حيف لم يقيد بعدة دون اخرى يتناول كل معتدة يمين سوا كانت معتدة يمين سوا كانت معتدة من طلاق رجعي لوانها بالاشهر او بالحيض ١٢ ع ١٦
 ١٤ قوله ان العدة التي يمين سوا ان الفرائض يكون فاما بغيرها العدة ولكن العدة هنا ليست بقائمة لانها تنقضي ١٢ ع ١٦ قوله فيشرط الاقول لاجل نظر المرسل
 الى العورة فاجبرنا بشرط الشهادة الرجل واليمين بان النظر لا يلازم بل ادخلت بيننا بين اليهود وهم يملكون ليس فيه غير ما خرجت مع الولد كمن يولد او ادا الشهادة ١٢ ع
 ١٤ قوله ثابت قبل الولادة فلا يحتاج الى اثبات النسب وانما الحاجة الى التعيين وذلك ثبتت بشهادتها ١٢ ع ١٦ قوله في حق غيرهم كمن غير المعتدة يمين
 المذكور من الورثة وغيرهم ١٢ ع ١٦

حمله وفضاله ثلثون شهراً ثم قال وفضاله في عامين فبقى للحمل ستة أشهر والشأفي يقدر الأكثر بأربع سنين والحجة عليه ما روينا والظاهر أنها قالته سمعاً إذ العقل لا يهتدي إليه ومن تزوج امرأة فطلقها

ثم اشتراها فان جاءت بولدي لاقل من ستة أشهر من يوم اشتراها لزمه واللام يلزمه لانه في الوجه الاول ولو المعتبران العلق سابق على الشراء وفي الوجه الثاني ولد المملوكة لانه يضاف الحادث الى اقرب وقته فلا بد من دعوة وهذا اذا كان الطلاق واحداً بابتاً وخلقاً ورجعياً اما اذا كان اثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت

الطلاق لانها حرمت عليه حرمة غليظة فلا يضاف العلق الا الى ما قبله لانها لا تخل بالشراء ومن قال اهتته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فهي ام ولد لان الحاجة على تعين الولد ويثبت ذلك شهادة القابلة بالاجماع ومن قال لغيره هو ابني ثم مات فجاءت ام الغلام وقالت انا امرأته فهي امرأته شهوية ترثانه وفي النود جعل

هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطى عن شبهة ويملك اليمين فلم يكن قوله اقرار بالنكاح وجه الاستحسان ان المسألة فيها اذكت

معروفة بالحرية وبكونها ام الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة ولم يعلم بانها حق فقالت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها لان ظهور الحرية باعتبار الراجحة في دفع الرق لا في استحقاق الميراث

باب حضانة الولد ومن احق به

واذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالاحق بالولد كما روى ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يطنى له وعاءً وحجري له حومي وثديي له سقاء وزعم ابوه انه ينزعه متى فقال عليه السلام انت احق به ما لم تزوجي لان الام اشفق واقد رعى الحضانة فكان الدفع اليها نظراً اليه اشارة الصديق رقيقها خير له من شهيد غسل عندك

له قوله يقدر الأكثر واجح على ذلك بما كرات من ابن محمد بن العلق سابق على الشراء لانها ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء ونسب ولد المملوكة يثبت بالادوية لقيام الغرض كما في ١٣ ع ٣ قوله لانها لا تحمل بالشر لان الام تحرم من غليظة بتطليقتين فلا يخل لردن بها بانك اليمين واذا لم تحمل للضعف بالعلق من اقرب الاوقات بل من بعد ما حملت الامور الحسين على الصلاح والبر والافان بما قيل الطلاق فيلزم الولد اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الطلاق واما اذا كان الطلاق واحداً لم يملك له ولها بانك يمين يضاف الولد الى اقرب الاوقات ثم كان ولد الام فلا يثبت فيه بغيره وع ١٢ عليه

اشهر فصاعداً لا يلزم له حمل انها حملت بعد طلاقه المولى فمك المولى مدياً بهذا الولد بخلاف الاول فاما يثبتاً فمقيام الولد في البطن وقت القول نعمت الدعوى ١٣ ع ١٠
له قوله موقوف بالحرية الا قد كونه موقوف بالحرية لانها لم تكن موقوفه بناهارة من المصل لا ترث لان الورثة ان يقولوا ان كنت ام الولد لمورثا واما اعتقت بموته فديها يكون بنا ام النظام لان اذ لم يثبت انها ام النظام فلا ترث ١٢ ع ١١
له قوله باب حضانة الزمانه هذا الباب لباب شحوت النسب ظاهرة لا تتحاج الى بيان ١٣ ع ١٢
له قوله فالام الجسود كانت كناية ابو جوسية لان الشفقة لا تختلف بالانكشاف الذين ١٢ ع ١١
له قوله حوى المولى بكر الحد المهلة وتخفيف الواو يمت من الورود الجمع الاحوية كذا في الصالح وقال ابن الاثير المولى المالكان الذي يروي الشئ ابو جوسية
له قوله اشفق على المولى لزيادة اتصالها به حيث يقص منها ما يقص ١٣ ع ١٢
له قوله انظر الى حقوقي نظرائي حال من يزوج ١٢ ع ١١
له قوله اشارة الصديق الذي روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ساء ما سمع من يدي ابي بكر الصديق رضي الله عنه ينزع العام منها فقال له ابو بكر رضي الله عنه ١٣ ع ١٢
له قوله رقيقاً انما يزوج بهنذ اللفظ وقصة رواها ابن ابي شيبه في مصنفه وقوله رقيقها اي رقيق ام مام امرأة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسماها رقيقاً وقوله من شهيد يمتن الشين ونجها غسل في شهر ١٣ ع ١١

الدراية في تخريج احاديث الهداية

باب حضانة الولد ومن احق به ، حديث ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يطنى له وعاءً وحجري له حوامر وثديي له سقاء وزعم ابوه انه ينزعه متى فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به ما لم تتزوجي ابو داود وعبد الرزاق والدارقطني واسحق بن حديد عبد الله بن عربيه وصححه الحاكم قوله واليه اشارة ابو بكر الصديق بقوله رقيقها خير له من شهيد وغسل عندك كما يقره حاله حين حديث

يا عمر قال حين وقعت الفارقة بينه وبين امرأته والصحابة حاضررون متوافرون والنفقة على الاب على ما نذكر ولا
تجيز الام عليه لانها عست تعجز عن الحضانة فان لم تكن له ام فام الام اولى من ام الاب وان بعدت لان هذه الولاية
تستفاد من قبل الامهات فان لم تكن ام الام فام الاب اولى من الاخوات لانها من الامهات ولهذا نحو زبير بن ابي السد
ولانها اوفر شفقة للوالد فان لم تكن له وحدة فالاخوات اولى لهن العمات والخالات لانهن بنات الابوين ولهذا قوله
في الميراث وفي رواية الخالة اولى من الامت لاب لقوله عليه السلام الخالة والدة وقيل في قوله تعالى ورفع ابويه
على العرش انها كانت حالته وتقدم الامت لاب وام لانها اشفق ثم الامت من الاب لان الحق لهن
من قبل الام ثم الخالات اولى من العمات توحيصا للقرابة وهم ينزلون كما نزلنا الاخوات معناه ترجيح ذات
قربتين ثم قرابة الام ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء يسقط حقها
لمادونها وان زوجها الام اذا كان اجنبيا يعطيه نزا وينظر اليه شعره فلا نظر قال الاب الخالة اذا كان زوجها الجد لانه قد
مقاما بيه فينظر له وكذلك كل زوج هو ذورحم محرمة لقيام الشفقة نظر الى القرابة القريبة ومن سقط حقها
بالتزوج يعوذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال فان لم تكن للصبى امرأة من اهله فاخصم فيه الرجال فلاهر
اقربهم تصيبا لان الولاية للاقرب وقد عرف الترتيب في موضعه غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصبة غير محرمة
كمولى العتاقة وابن العم محرر وعن الفتنة والهرم والجد الحق بالغلا حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنج

له قوله ولا تجز الام اي على ائمة الولد اذا ارتد او لم تطلب كما ذكره الام لان لا يكون للولد ذم محرم سوى الام فغير على حفانة مثلا يفتوت
عن الولد اذا لا يجزى لا شفقة لانه عبا ١٢ عبا ١٣ قوله لم يكن لام بان ماتت او تزوجت فانجى فانها لا كفد ومهر ١٢ عبا ١٣ قوله تستفاد الخ لما ذكرنا من ذنور
شفقتين فمن كانت تدعى اليه يوم فنى لولا من تدعى باب ١٢ عبا ١٣ قوله ونكح الامهاته ان ذات قريتين تزوج على ذات قرابة واحدة لما بينا من زيادة الشفقة ١٢ عبا ١٣
١٢ قوله تزوج الامهات ان المالك لاب وام ذات قريتين والمالك لام ذات قرابة واحدة ١٢ عبا ١٣ قوله ينزل كذلك كذا بين ان الامهات لاب
وام اولى من المولود ثم الامهات لولا من المولود باب ١٢ عبا ١٣ قوله مادونيا من قرول مل يشترط ثلثات حتى بما تزوي ١٢ عبا ١٣ قوله قول الام لان من الحنونة لطلعيه فقلت من هذا تزوج لانه
١٣ عبا ١٣ قوله يظير نزا اي يعلى العيشة شيئا ليقال من نزا اي قبل وما تدون وزاد واداه ١٢ عبا ١٣ قوله وفيه الخ اي ينظر زوج الام الاجنبى الى الصغير
بمؤذنين وما تدون من جهة وزاد ثم زاد ١٢ عبا ١٣ قوله كل زوج لهم الولد اذا تزوج باهلا يسقط حقها ١٢ عبا ١٣ قوله في موضع الى باب الميراث ودولاه ان كان ١٢ عبا ١٣
١٤ قوله قول من لا يقر بالولاية من الصغيرة يدفع الى اقرب العصبات سوادا من حرما وغير ١٣ عبا ١٣ قوله ثم ترا عن الفتنة كذا روى عن محمد وذكر الام التي تراضى فان لم يكن
وامر من العصبات تدفع الى الام من ادنى فيمنع ثم ذوى الام القرب فالاقرب وقال محمد لا حق لذكر من قبل النساء والتدبير لقاش يدفع الى نومة فضنت ١٢ عبا ١٣

الدراية في تخرج احاديث الهداية متعلقة ٢٣٥

وقعت الفارقة بينه وبين امرأته والصحابة متوافرون لم آجده بهذا اللفظ واصله عند ابن ابي شيبة من طريق سعيد بن المسيب ان عمر
طلق أم عاصم ثم اتى عليها وعاصم في حجرها فاما ادا ان يأخذها معها فتجاذبا به بينهما حق بكى فانطلقا الى ابى بكر فقال له يا عمر مسحها وحجرها و
١٢ عبا ١٣ قوله منك حتى يشب الصبي فيختار نفسه وعند عبد الرزاق من رواية عطارة الخراساني عن ابن عباس نحوة ومن طريق عكرمة نحوة
لكن قال هي اعطفت والطغ وارحم واحنا وامرات وهى احق بولدها ما لم يتزوج وفى الموطا عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كانت
عند عمر امرأة من الانصاري فولدت له عاصما ثم فارقه عمر فركب يومها الى قباه فوجد ابنه يلعب بقناع المسجد فذاكر القصة وفى اخرها فقال ابو بكر
خل بيته وبينها فما راجعه عمر الكلام واخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن يحيى بن نحوة واليه يهتق وعندنا من وجه اخر ثم قال ابو بكر
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تولد عن ولدها وروى ابن ابي شيبة عن ابن ادميس عن يحيى بن سعيد عن القاسم
ان عمر طلق جميلة بنت عاصم فتروجت فجاء عرفا خلفه فادركته الشمس بنت عاصم وهى امر جميلة فارتفعا الى ابى بكر فقال لعمر خل
بينها وبين ابنها فاخذته

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث الخالة والدة احمد واسنخ من طريق هانى بن هانى وهيرة بن مريم عن علي لما حرجنا من مكة اقتنابت
حمنة الحديث وفيه والجمامية عند خالتها فان الخالة والدة واخر ابن سعد من رواية جعفر بن محمد عن ابيه مرسلان وابوداؤد من وجه
اخر عن علي بلفظ الخالة أم ولليخامى من حديث الراء بلفظ الخالة بماتلة الامر وفى الباب عن ابن مسعود بلفظ الباب مختصرا عند الطبراني
وعن ابى هريرة عند العقيل وثوابين الميامك فى الدرا والصلة عن يونس عن الزهرى بلفغان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العم اب اذا
لم يكن دونه اب والخالة والدة اذا لم يكن دونها أم ١٢

وحدة وفي الجامعة الصغير حتى يستغنى فيأكل وحدة ويشرب وحدة ويلبس وحدة والمعنى واحد لان تمام الاستغناء بالحد
 على الاستغناء ووجهه انه اذا استغنى يحتاج الى التاديب والتحقق بأداب الرجال واخلاقهم والاب اقدر على التاديب
 والتثقيف والخصاف قد الاستغناء يسبع سنين ^{عليه القدر كذا في النخل} اعتبار الغالب والامر والجد احق بالجارية حتى تبيض لان بعد
 الاستغناء يحتاج الى معرفة اداب النساء والبرأة على ذلك اقد وبعد البلوغ يحتاج الى التخصيص والحفظ والاب فيه اقوى ^{بالاكل وهو ذكرا}
 واهدى وعن محمد نهاتد فر الى الاب اذا بلغت حد الشهوة تحقق الحاجة الى الصيانة ومن سوى الامر والجد احق بالجارية
 حتى تبيض حد تشتمى وفي الجامعة الصغير حتى تستغنى لانها لا تقدر على استخدامها ولهذا الاتواجرها للبرأة فاحصل
 المقصود بخلاف الامر والجد لقد تهما عليه شرعا قال ^{عليه القدر} والامة اذا اعتقها مولاها وافر الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد
 لانها حرتان وان ثبوت الحق وليس لها قبل الحق حتى في الولد ليجزها عن الحصانة بالاشتغال بخدمة المولى
 والذمية احق بولدها المسلم ما لم يعقل الاديان او يخاف ان يالف الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعدة ولا خيار
 للعلم والجارية وقال الشافعي لهما الخيار لان النبي عليه السلام خير ولنا انه لقصوه عقله يختار من عندا البرية لظلمته
 بينه وبين اللعب فلا يتحقق النظر وقد حرم ان الصباية لم يغيرها وما لها الحد يثقلنا قد قال عليه السلام اللهم هذه
 فوق اختياره الا نظربا عاثة عليه السلام ويحمل على ما اذا كان بالغ الفاضل ^{عليه القدر} واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها

قوله وفي اباح الجزر زيادة لفظ يستغنى وحدث لفظ يستغنى وذكر العتيق وادعوه هو ظاهر ١١٣ ع ٤ قوله بالقدرة على الاستغناء وهو ان يكسبه من ماله او يبيع
 الاستغناء ويشده عند الفراع ١٣ ع ٤ قوله والتثقيف قال في العتابة في شرح كتاب القبط التثقيف تعويد العيون بالثقافات بالكم وهو مسمى به الماح وبقصد التثقيف
 والهدى بلسنة ١٣ ع ٤ قوله اعتبار الغالب يعني ان الغالب لا يخلع سبع سنين يستغنى عن العتابة وهو مسمى به الماح وبقصد التثقيف
 بالرجال من البيرة ليس بالشاري يمكن الاب من تغلبها ومن لا يمكن الام من ذلك ١٣ ع ٤ قوله ومن حرم الودي فبيات المعنى الاعتماد على رواية بشام لناد الزمان ١٣ ع ٤
 قوله اذا بلغت الجمود الشهوة ان يبيع احد عشرة سنة في قولهم كذا في البهارة وقال الفقيه الروايات حد الشهوة ان يبيع سبع سنين ١٣ ع ٤ قوله ومن سوى الزمان اذا كانت
 الصغيرة عند الخوات او الفالات او العلمات فانها تزك منه من ان يبيع حد سنين من رواية القدرى وحى تستغنى على رواية الجامع الصغير فتاوى صاحبها وليس وصاها لانها وان
 كانت تستاح الى تعلم اداب النساء لكن فيه نوع الاستغناء والصغيرة وليس لغير الام والجدتين ولا في الاستغناء فلا يعمل التصور وهو التثقيف ١٣ ع ٤ قوله وبهذا اي لا يملك
 عدم قدرة من سوى الام والجدية على استعمالها ١٣ ع ٤
 ١٣ ع ٤ قوله والامر والجد ذلك بان زوجهما مولاها ثم ولد لها ثم فقنتا فكانا احق بالولد من مولاها لان التصومته بينها انا نحن مع المولى لان الزوج لا يملك في الولد الا ما يملك
 في الملك وماك الملوك احق في غير مولاها في الكفاي ١٣ ع ٤ قوله ما يبيع الا لاديان لو يغيره ينادي في مال الاب ١٣ ع ٤ قوله اذ كانت بالغت بالغت على تقدير
 الى ان يمات كافي قول لا يملك او يبيعه حتى اى الى ان يبيعه ١٣ ع ٤ قوله بالنظر الى ان الدخ اليها قبل ذلك النظر لمن ويده يملك الضم باتفاق احوال الكفر
 في ذمته ١٣ ع ٤ قوله قبل ذلك اي قبل ان يبيع الا لاديان وقبل ان يمات من فقنتا الكفر ١٣ ع ٤ قوله بها التبادر اي اذا بلغ سن التمييز فعمل الى من اختاره فان
 اختار الاب لا يبيع من الزيارة فان اختار الام فعمل الاب مرامته وتسير الى الملك والمرجع ١٣ ع ٤ قوله لان النبي عليه السلام حرم استدلال الشافعي بحديث رافع بن سنان
 وهو الذي ذكره المعتف واجاب عنه على ما في آخره ابو داود والنسائي عن عبد الجيد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان اذا استلموا امراتهن تسلم فماد ابان بها فمعلم يبيع
 فاجلس ابني على الشدة عليه وعلى آله وسلم الاب بينها والام بينها ثم خرج وقال اللهم امه فذهب الى امره ١٣ ع ٤ قوله وقد صح ان الصحابة الزموا من امرهم من الشراخ وقد
 روى مالك والبيهقي عن ابن ابي ابي رافع الغلام لانا ما انهم غيرهم في الشدة وامرهم قال فيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تولد لامة عن مولى ولا الى لا يفرق بينها
 وكل ابني فان رقت ولدها فبني والبرية ١٣ ع ٤ قوله او يملك المهر الجاز بان ثاب عن حديث الشافعي في كسب يوم ولا يرضى بالضم لان مخرج فيه ان ابان لها مخرج يبيع ١٣ ع ٤
 ١٣ ع ٤ قوله فصل لما فرغ من بيان من لا ينفذ بين ما ينفذ من الافراج الى القرى وغيرها في فصل على عدة ١٣ ع ٤

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله ١٣ ع ٤ انه صلى الله عليه وسلم خير ابوداؤد والنسائي والحاكم من حديث ابى ميمونة عن ابى هريرة سمعت امرأة جاءت الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وانا قاعدا عندها فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بئر
 ابى عنبة وقد نفعتي فقال استهما عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذا امك فخذ بيد ابنيما شئت فخذ بيد امك
 فانطلقت به واخرجه الترمذي وابن حبان مختصرا ان النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابية وامه واخرجه ابن ابى شيبة من وجه
 اخر عن ابى ميمونة وصححه ابن القطان وقال عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج سمع عبد الله بن عبد بن عمير يقول اختصم اب وام الى عمر
 في ابن لهما فخيرته قوله وقد صح ان صحابة لم يخالوا واقتدم عن ابى بكر الصديق انه دفع الولد لامة قوله قال صلى الله عليه وسلم اللهم
 اهده فوق اختياره الا نظربا بدعائه صلى الله عليه وسلم ابوداؤد والنسائي والحاكم والداقطنى من طريق عبد الحميد بن جعفر عن ابيه

من المصرف ليس لها ذلك لما فيه من الاضرار بالاب الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه لانه التزم المقام فيه عرفا وشرعا قال عليه السلام من تاهل ببلدة فهو منها لهذا يصير الحربى به ذميا وان ارادت الخروج الى مصر غير وطنها وقد كان التزوج فيه اشارة في الكتاب الى انه ليس لها ذلك وهذا رواية كتاب الطلاق وذكر في الجامع الصغير ان لها ذلك لان العقد متى وجد في مكان يوجب احكامه فيه كما يوجب البيع التسليم في مكانه ومن جملة ذلك حق امساك الاولاد وجه الاول ان التزوج في دار الغربية ليس التزاما للمكث فيه عرفا وهذا اصح والمحصل انه لا بد من امرين جميعا الوطن ووجه النكاح وهذا كله اذا كان بين المصريين تفاوت اما اذا تقاربا بحيث يمكن للوالدان يطالعه ولده وسبيت في بيته فلا بأس به وكذا الجواب في القريتين ولو انتقلت من قرية مصر الى مصر لا بأس به لان فيه نظر الصغير حيث يتلقى باحلاق اهل مصر وليس فيه ضرر بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير تخلفه باخلا واقبال السواد فليس ذلك

باب النفقة

قال النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سكنت نفسها الى منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنها والاصل في ذلك قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وقوله تعالى وعلى المواليه رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله عليه السلام في حديث حجة الوداع ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولان النفقة جزاء الاحتباس وكل من كان محبوسا محبى مقصودا غيره كانت نفقته عليه اصله القاضى العامل في الصدقات وهذه الدلائل افضل فيها فتستوى فيها المسلمة والكافرة وتعتبر في ذلك حالها جميعا قال العبد الضعيف وهذا اختيار المحصنات وعليه الفتوى

له قوله ولها بصير الحربى اي الشتم الحربى ذكره لان لو اتى به اى بالتزوج في بلدة ذميا قال في النهاية وذو القعدة عطلان المصنف ذكر في السير وذكر ايضا في سائر الكتب اذا تزوج السامن ذميا لا بصير ذميا لانها يطلق فترجح وقال الا تزدري ونقل عن الامام حافظ الدرر المنير ان هذه الجملة ليست في نسخة المصنف فعلى هذا يكون السامن الكتابي كذا قال البيهقي ١٣ **له قوله** حتى امساك الاولاد لان هؤلاء من نكحت النكاح فيوجب امساكها في موضع العقد ١٢ **له قوله** تفاوت الادوية الجيد بحيث لا يمكن للاب رجوعه بغيره في يوم مطالعة اولاده ١٢ **له قوله** وكذا الجواب الاول ان اذا كانت القرية بحيث يمكن للاب مطالعة الاولاد في يومه فلها ذلك والا فلا ١٣ **له قوله** نفس هذا الذي ليس بها ان تشغل الصغار من العمر الى القرية الا اذا وقع العقد فيها في ذلك وذكره في شرح الطحاوى وفي نتاوسه القمالي ليس لها ذلك بمال وقع العقد بها ١٢ او ١٣ **له قوله** باب النفقة لما فرغ من بيان حق سفارة الولد من لها المعانة استاج الى بيان النفقة ومن يجب عليه ثم استظهر بذكر ما يحتاج اليه من السكن وغيره والنفقة استمر حتى الاتفاق وهو عبارة عن الاداء على الشئ بما يقوم بقاؤه ١٢ **له قوله** انما استقلت الاحتمال في النهاية بهذا الشرط ليس بلازم في ظاهر الرواية لعدم العقد النفقة واجبة لها وان لم تستقل الى بيت الزوج ١٢ **له قوله** بالمعروف اى بالوسط وقال الزمان في تقييده بالمعروف ان العمل على قدر الامكان وكذا على الزوج ١٢ **له قوله** كانت نفقته عليه فوضف بالان فانه مجرب حتى مقصود للزمن وهو الاستتاق ونفقته ليست عليه على الايمن واجيب بان الزمن مجرب حتى الزمان ايضا وهو كونه موفيا ويزعمه الهلاك بلهنا لم يجب النفقة على الزمن ١٢ **له قوله** اصله من ان مجموع النفقة ترجح الى غيره القاضى والعامل في الصدقات لانها ميسر انفسها لمعالج المسلمين فوجب كتابتها ١٣ **له قوله** -

الدرية في تخريج احاديث الهداية

متعلقة ٢٢٤

عن جدده ٣ ارفع بن سنان انه اسلم وايت امرأة ان تسلم ففاجء باين لهما صغير لم يبلغ فخيره فقال اللهم اهداه فذهب الى ابيه وفي رواية للدارقطني شبهه بالقطيم وكله ان الجارية اسمها عيرة وصححه ابن القطان واخرجه النسائي وابن ماجه واحمد واسحق والبخاري من طريق عبد الحميد بن سلمة عن ابيه عن جدده ان ابوين اختصما في ولد فخيره النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه الى الحصار فقال اللهم اهداه فتوجه الى المسلم ففضى له به وفي لفظ لاحد في ولد صغير

الدرية في تخريج احاديث الهداية

فصل حديث من تاهل ببلدة فهو منهم من اتي شعبة وابويعل من حديث عثمان مرفوعا اذا تزوج الرجل ببلدة فهو من اهلها ولا احد يلقظ من تاهل في بلدة فليصل صلوة مقيم ١٢ -
باب النفقة ، حديث في حجة الوداع ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف هو في حديث جابر الطويل قوله قال صلى الله عليه وسلم لامرأة ان سفيان اخذى من مال زوجك ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه بنحوه ١٢ -

وتفسيره انهما اذا كانا موسرين يجب نفقة اليساروان كانا معسرين فنفقة الاعساروان كانت معسرة والزوج موسراً
 فنفقة تادون نفقة الموسرات و فوق نفقة المعسرات وقال الكرخي^{١١} يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي لقوله تعالى ليمنق
 ذوسعة من سعة وجه الاول قوله عليه السلام هندا امرأة ابى سفيان خذى من مال زوجك مايكفيك و ولدك
 بالمعروف واعتبر حالها وهو الفقة فان النفقة تجب بطريق الكفاية والفقيرة لا تقتقر الى كفاية الموسرات فلامعنى الزيادة
 واما النص فنحن نقول بموجبه انه يحاطب بقدر وسعه والباقي دين في ذمته ومعنى قوله بالمعروف الوسط وهو الواجب
 وبه يتبين انه لامعنى للتقدير كما ذهب اليه الشافعي انه على الموسر ومدان وعلى المعسر ومد وعلى المتوسط ومد ونصف
 لان ما وجب كفاية لا يتقد شرعاً في نفسه وان امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة لانه من حق
 فكان فوت الاحتباس بمعنى من قبله فيجعل كل ما امتنع وان نشرت فلان نفقة لها حتى تعود الى منزلها لان فوت الاحتباس
 منها واذا عادت جاء الاحتباس فوجب النفقة بخلاف ما اذا امتنع من التكمين في بيت الزوج لان الاحتباس قائم بالزوج
 يقدر على الوطى كرها وان كانت صغيرة لا يمتنع بها فلا نفقة لها لان امتناع الاستمتاع لمعنى فيها والاحتباس الموجب
 يكون وسيلة الى مقصود مستقيم بالنكاح ولم يوجد بخلاف المريضة على ما بين وقال الشافعي لها النفقة لانها عوى
 عن الملك عند كفا في المملوكة بملك اليمين ولان المهر عوض عن الملك ولا يجتمع العوضات عن معوض احد فلها المهر
 دون النفقة وان كان الزوج صغير لا يقدر على الوطى وهي كبيرة فلها النفقة من ماله لان التسليم تحقق منها واما العجز
 من قبله فصار كالجبوب والعين واذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها لان فوت الاحتباس منها بالمطالبة وان لم
 يكن منها بان كانت عاجزة فليس منه وكذا اذا غصها رجل كرها فذهب بها وعن ابى يوسف ان لها النفقة والفتوى على

له قوله وان كانت مسرة الالم يكره المصنف القسم الرابع اى اذا كان الزوج مسرور المرأة مسرورة لا يعلم من القسم الثالث فان كانت بائنة ماله بين
 وسطا وقال في طاهر الرادى بقول المازدنجت نفسها من مسرور فقضية بنفقة المعسر فلا تستوجب على الزوج الا بسبب حاله ١٢ عن ابيه له قوله دون نفقة الزوجة اذا كان يملك
 او العلم الشوى والبايات والمراة كانت سعة يبيتا تاكل جزير اشير لا يوفى الزوج بان يطعمها ما ياكل بنفسه ولما كانت المرأة تاكل في بيتها ولكن يطعمها من ذلك ويطعمها جزير البر وابتد
 باجنين ١٢ عن ابيه له قوله ليمنق ذوسعة من سعة من قدر عليه رزق فيلنق مما آتاه الله اعثر مال الرمل في المالتين جرماء والمرء بالانفاق فلا يصير له غيره ١٣ عن ابيه له قوله
 اعثر ماها وقل ان يقول هذا الدليل غير مطابق للدلي لان الدلي هو الاختيار بما لها والدميرت دل على اختيارها على ما امر به الشيخ ويحك ان يجاب عنه ما يحتاج اليه هو بيان
 اختيارها باذانا اختيار ما لا ياتى بدل عليه والنفق يقول به فان الية تدل على اختيار حاله والدميرت على اختيارها جوب الجمع بينهما بان يكون حاله من ماله وما لبا كذلك فكان
 قيل بها على تقدير التعارض والدميرت الابعراض الية كونه من الاعداد فلو جاب ان الدميرت تفسير بقوله تعالى وعلى المولد رزقن وكسوتهن بالمعروف فتكون العارضة حينئذ من الاعداد
 فيصح بينها ١٢ عن ابيه له قوله وهو الفقى اى اختيار حال المرأة هو العنق له هو الذى يطعم من الدلائل واشار بهذا الى ان اختيار قول المصنف حيث اعترهاها كذا ذكر الدليل من
 جزم نفسه لا انتاره ١٣ عن ابيه له قوله ان يتطالب اى انه مطالب ان ينفق بقدر وسعه لا يلزم التكليف بما ليس في الوسع لكن ان زاد كفايتها على ما في وسعه يكون ايا قد ينافى
 ذمتها عملا بالميلين كما رولا في حق العجز ١٢ عن ابيه له قوله الوسط فالوسط هو الذى يكون بين حال الرمل وحال المرأة ١٣ عن ابيه له قوله وبه اى بقوله المشر
 عليه وعلى الرولم لبتنفة من مال زوجك مايكفيك ١٣ عن ابيه له قوله مان الدائم وسنة الدال رطل وتلت بالعراق عندنا ضفى واهل الجبازر طلان عند ابي حنيفة
 واهل العراق قيل ان اصل المقدر بان يمد الرجل يده ليعلم كفيها ١٢ عن ابيه له قوله لا يتقدر شرها لانها ما يتكلف فيها احوال الناس بحسب الشرب والهرم
 وبحسب اللذات والاماكن ففى التقدير قد يكون اهرا ١٢ عن ابيه
 له قوله فلا نفقة لها بان قيل الدلائل للزواج وجوب النفقة لا تفصل بين النشرة وخبرها فاذا جرحها عنها فلو جاب انما تسلم انها تفصل لانها تان وعلى المولد
 رزقن وكسوتهن وذلك قدر يشتر الى تسليم النفس لان الولادة بدو لا تقدر ١٢ عن ابيه له قوله بخلاف الجمتمل بقول لان فوت الاحتباس منها ١٣ عن ابيه له قوله
 فلا نفقة لها سواء كانت في منزل الزوج او لم تكن حتى تقصر الى المالة اى تطيق الجماع ١٢ عن ابيه له قوله ولم يوجد لان العيضة اى لا تسع الجماع لا تسع لادبها لانبنا غير شعبة
 واستشكل بالتمتار والغزنا ونحوها فان المقصود المستق بالذك فاشت وبن النفقة ووجب بان اللواغى غير ناسه بان بما من فقيد او غيره بخلاف العيضة لما ذكرنا حتى قالوا
 ان كانت العيضة شعبة وديكن جماعها فيا دون الفزنج تجب النفقة ١٢ عن ابيه له قوله بخلاف المريضة يبنى بحسب النفقة في المريفه وان تعد الجماع ١٣ عن ابيه له قوله
 عوض من الملك الزوجة لان وجهها بسبب المجر والعيضة والكيرة فيها سواء كالمولود ١٣ عن ابيه له قوله ان المرعوض الزلان العوض هو ما يدل تحت العقد بالسمية
 والدراطل تحت هو المهرودن النفقة ١٢ عن ابيه له قوله فليس منزى من الزوج ايضا فلا يطالب بالنفقة ١٣ عن ابيه

الأول لان فوت الاحتباس ليس منه يجعل باقياً تقديرها وكذا اذا جحت مع محرمر لان فوت الاحتباس منها وعن ابي يوسف
 ان لها النفقة لان اقامة الفرض عذر ولكن يجب عليه نفقة المحضرون السفر لانها هي المستحقة عليه ولو سافر معها
 الزوج تجب النفقة بالاتفاق لان الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة المحضرون السفر ولا تجب الكراء لها قلنا
 وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان لان نفقة لها اذا كان مريضاً يمتنع من الجماع لفوات الاحتباس
 الاستمتاع وجه الاستمسان ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت والمانع بعرض فاشبه
 الحضي وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقق التسليم ولو مرضت ثم سلمت لا تجب
 لان التسليم لم يصح قالوا هذا حسن وفي لفظ الكتاب ما يشير اليه قال وتفرض على الزوج النفقة اذا كان موسراً
 نفقة خادمها والمراد بهذا بيان نفقة الخادم لها فاذا ذكر في بعض النسخ وتفرض على الزوج اذا كان موسراً نفقة خادمها
 ووجه ان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذا لا بد لها منه ولا يفرض لاكثر من نفقة خادم واحد هذا عند ابي حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف تفرض لخادمين لانها تحتاج الى احدهما المصالح الا لخل والى الاخر لمصالح الخارج ولهما ان
 الواحد يقوم بالامرين فلا ضرورة الى اثنين ولا يه لوتولى كفايتها بنفسه كان كافياً فكذا اذا قام الواحد مقام نفسه وقالوا
 ان الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته وهو وادى الكفاية وقوله في الكتاب اذا كان موسراً
 اشارة الى انه لا تجب نفقة الخادم عند عسيرة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصح خلاف ما قاله محمد لان
 الواجب على المعسر ادى الكفاية وهي قد تكفي بخدمة نفسها ومن اعسر بنفقة امراته لم يفرق بينهما ويقال لها المستان
 عليه وقال الشافعي يفرق لانه يجوز عن الامساك بالمعروف فينوب القاضى منابه في التفريق كما في الحب والغنبل وطى
 لان الحاجة الى النفقة اقوى ولنا ان حقه يبطل وحقتها يتاخر والاول اقوى في الضرر وهذا لان النفقة تصيرنا بقبض
 القاضى فنستوفى في الزمان الثاني وقوت المال وهو تابع في النكاح لا يلحق بها المقتصو وهو التناسل وفائدة الامر

له قوله على الاول اى على ظاهر الرواية وروان لان نفقة
 للمضروب فيما معنى ١٢ من اية ١٢ قوله يجعل باقياً اى بان النفقة عوض عن الاحتباس في بيته فاذا كان الغوات لعنى من جهته جعل ذلك الاحتباس باقياً اما اذا كان الغوات
 لعنى من جهته فلا يمكن ان يجعل ذلك الاحتباس ثانياً تقديره اى يدونه لا تجب النفقة ١٢ من اية ١٢ قوله ودون السفر لان الامر هو النفقة بالعرفت وهو عبارة عمال
 امرت فيملا فقير وفي نفقة السفر امرت لظلم السفر فلا يكون معرفاً فلا يجب ذلك ١٢ من اية ١٢ قوله وان مرضت الخ وهو الموعود لبقول قيل بانها لا تفرق على ما بين ١٢ ع ١٢
 له قوله وفي لفظ الكتاب اى كتاب القدرى ما يشير اليه الى ما روى عن ابي يوسف لان قال وان مرضت في منزل الزوج لا بد لهم من انها سلمت نفسها الى الزوج في منزل
 ثم مرضت فيه ١٢ من اية ١٢ قوله وتفرض على الزوج النفقة اذا كان موسراً نفقة خادمها والمراد بهذا بيان نفقة الخادم لها فاذا ذكر في بعض النسخ وتفرض على الزوج اذا كان موسراً نفقة خادمها
 وان كان لها خادم على ما روى الحسن عن ابي حنيفة ثم احتفت المشارة في الغادم قيل المملوك لها حتى حره او غير مملوك لها لا حتى وكل كل من يبتد حرة كانت او مملوك لها
 او غير ١٢ من اية ١٢ قوله ان الزوج الموسر ليس ايهنا بقدرتها بما جمان العسيرة لا ينصب وهو ب الزوجة ١٢ من اية ١٢ قوله ما يلزم المعسر النفقة الخادم غير نفقتها
 كمن في من الادام دون الجزاء على الادام العلم والوسط الزيت ولوانه الخ والعين ١٢ من اية ١٢ قوله وهو وادى الكفاية الضمير يرجع الى قوله ما يلزم والى اصل من نفقة الخادم ادى الى كفاية
 وهو ما يلزم المعسر نفقة امراته ١٢ من اية ١٢ قوله لانا لا نعلم معنى ما قاله محمد ان الزوج اذا كان لها خادم فبذره المرأة لم تكلف بخدمته نفسها
 تجب مية النفقة كما لو كان موسراً ١٢ من اية ١٢ قوله اى اشتري الطعام نسيت على ان يقضى الخ من مال الزوج ١٢ من اية ١٢ قوله اقوى من الجماع
 لان انتفاع الاول بدهه بهك دون الثاني ١٢ من اية ١٢ قوله ان حقه يبطل بالتفريق اذ لا يصل اليه الا بسبب مجردها يتاخر لان النفقة تصيرنا بقبض القاضى فنستوفى في
 الزمان الثاني فالاول اقوى في العزم فتشمل ادى الضرر بل من الام ١٢ من اية ١٢ قوله ودون المال الخ جواب عن القياس على الجب والعتة وتقديره ان بذاتنا مع الغنم
 وهو باطل وذلك لان العزم النفقة انما يكون من المال وهما لا ينج في باب النكاح والعزم عن الوصول للمرأة بسبب الجب والعتة انما يكون من المقتصو بالبرك وهو التوالد والتناسل
 ولا يلزم من جواز التفريق بالعزم من المقتصو وجوابه عن ان ١٢ من اية ١٢ قوله وفائدة الامر الخ اى فان قيل لانا في الاول لها بالاستدانة لها بخدمه من القاضى النفقة لها
 لانها صادرة عنها بخدمه اجاب بان فائدة ١٢ ع ١٢

بالاستدانة مع الفرض ان يبكتها محالة الغريم على الزوج فاما اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضى كانت المطالبة عليها

دون الزوج واذا قضى القاضى لها بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته تم لها نفقة المولى لان النفقة

تختلف بحسب اليسار والاعسار وما قضى به تغذي بنفقة لم تجب فاذا تبدل حالها المطالبة بتامرحقها واذا امتدت

مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبت به بذلك فلا تنبى لها الا ان يكون القاضى فرض لها النفقة او صلحت الزوج على مقدار

نفقتها فيقضى لها بنفقة ما مضى لان النفقة صلة وليست بعرض عندنا على ما مر من قبل فلا يستحكم الوجوب فيها

الابقضاء كالهبة لا توجب الملك الا بموجب وهو القبض والصلح بمنزلة القضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية

القاضى بخلاف المهر لانه عوض وان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهرا سقطت النفقة وكذا اذا مات

الزوجة لان النفقة صلة والصلوات تسقط بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي تصديدينا قبل

القضاء ولا تسقط بالموت لانه عوض عنه فصاركسائر الذين وجوبه قد بيناه وان اسلمها نفقة السنة اى عملها ثم

مات لم يسترجع منها بشئ وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يحتسب لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج وهو

قول الشافعي وعلى هذا الخلاف الكسوف لهما استجلت عوضا عما تستحقه عليه بالاحتباس وقد بطل الاستمقا والزوج

يبطل العوض بقدر كرق القاضى وعطاء المقاتلة ولها انه صلة وقد اتصل به القبض ولا رجوع في الصلابة بعد الموت

لانتهاء حكمها كما في الهبة ولهذا هلكت من غير استهلاك ولا يسترد شئ منها بالجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة

الشهر وما دونه لا يسترجع منها بشئ لانه يسير فصار في حكم الحال واذا تزوج العبد حرقة فنفقها دين عليه يتابع

فيها ومعناه اذا تزوج باذن المولى لانه دين واجب في دمه لو جوسبده وقد ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته

كدين التجارة في العبد التاجر وله ان يفتدى لان حقها في النفقة لاق عين الرقبة ولومات العبد سقطت وكذا اذا اقل

في الصحيح لانه صلة وان تزوج الحرامة قبواها مولاها معه منزلا فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس وان لم يبوأها

له قوله وما قضى به الجواب عما يقال ينفق ان لا يتم لها نفقة اليسار لان فيه نقض القضاء الاول وتقرره ما قضى به تعدد نفقة لم تجب لان النفقة تجب شيا فشيا

وتعد ما ليس لواجب لا يكون لازما بخلاف السبب الموجب قبل وجوبه واذا لم يكن لازما لم يستحكم فيه حكم الحاكم عا ١٢ عا ١٣ قوله هل من قبل مريد به قول ان المهر عوض عن الملك

ولا يجمع العوضان عن العوض الواحد عا ١١ عا ١٢ قوله اقوى لان يترجم بالنفقة فوق ما يلزم القاضى بالموت وكان صلح بمنزلة القضاء اولى ١٢ مئى ١٢ قوله

بعدهما قضى عليه بالنفقة ما كان امرا بالاستدانة عليه وانما قيدنا بتعذر ما كان لمر بالاستدانة عليه لانه اذا المر بالبنك لم تسقط بموت احد مالان القاضى لا امر بالبنك كان استدانة

استدانة الزوج عموم ولا يثمة عليها ولو استدانة بغيره لم تبطل بالموت فكذا اذا استدانت بمحك القاضى ع ١٣ ع ١٤ قوله كالبينة الزمان قبل القياس على البينة قبل القيعن غير

الصلة ان يجب المال بمقابلته ما ليس بمال وبه كذلك فقلنا يستحبها بعد القضاء بالموت ع ١٢ ع ١٣ قوله وجوب قديناه اشارة الى ما تقدم من قوله ان المهر عوض عن الملك

ولا يجمع العوضان عن عوض واحد فلا يكون النفقة عوضا عن البع ١٣ عا ١٢ عا ١٣ قوله لانها استعملت الحرامى من ذلك ما ذكره باستعمال كونه است عوضا عن مسر راكوا مستحق ان است

بر شهر بسبب يموس يكون اوله اوله شهر ١٢ عا ١٣ قوله كرق القاضى اى انفذ القاضى بوقت مدة ثم مات قبل تمام المدة مرد وجبا بمسبب ذلك ع ١١ ع ١٢ قوله ومطلو

المفكر اذا اراد ان يترجم مدة ثم ما قبل تمام المدة يترجم فيها بقى من المدة ١٢ مئى ١٢ قوله نفقة الشهر الزمان كان اكثر من شهر رك بنام مقدار نفقة شهر استنادا ليرد من تركها

تيد بالحره لان المرأة اذا كانت امته لا تستحق النفقة قبل التبرير على ما يحكى ١٢ مئى ١٢ قوله يباع فيها قال شمس الائمة الشرى فان يباع عليه النفقة مرة اخرى يباع ثانيا وليس

في شئ من ديون العبد ما يباع فيه مرة اخرى الا النفقة وهذا لان النفقة تجرد وجودها بمضى الزمان فذلك في كمدين عادت ولذلك سائر الذين ع ١٢ ع ١٣ قوله ومعناه الخ

انما يهر هذا للتيسر لانه اذا تزوج بغير اذن مولاه لا يصح العقد ١٢ مئى ١٢ قوله سقطت النفقة ولا يرد على المولى شئ نفقات عمل الاستيلاء ١٢ عا ١٢ عا ١٣ قوله في الصح اجترار

عن قول الكرخى انها تكون في قمرته قال الشافعي ابو الحسن القدوري الصحيح ان تسقط لانها صلة والصلوات تبطل بالموت قبل القبض عا ١٣ عا ١٤

قلا نفقة لها لعدم الاحتباس والتبوية ان يحل بينهما وبينه في منزله ولا يستخبرها ولو استخبرها بعد التبوية سقطت النفقة لانه فات الاحتباس والتبوية غير لازمة على ما مر في النكاح ولو خد منه الجارية حياً ثاماً غير ان يستخبرها لا يسقط النفقة لانه لم يستخبرها ليكون استرداداً والمدبرية وام الولد في هذا كلامه **فصل** وعلى الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله الا ان تختار ذلك لان السكنى من كفايتها فيجب لها كالنفقة وقد اوجب الله تعالى مقروناً بالنفقة واذا وجب حقها ليس له ان يترك غيرها فيه لانها يتضرر به فانها لا تامين على متاعها وبمنعها عن المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان تختار لانها رضيت بانتقاص حقها وان كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها لما بينا ولو اسكنها في بيت من الدار مفردة وله خلق كفاها لان المقصود حصول له ان يمتع والديها وولدها من غيره واهلها من الدخول عليها لان المنزل ملكه فله حتى الممنع من دخول ملكه ولا يمنعهم من النظر اليها ولا غيرها في اتي وقت اختار لها فيه من قطعة الحرم ليس له في ذلك ضرر وقيل لا يمنع من الدخول الكلام انما يمنعهم من القرار لان الفتنة واليها وتطويل الكلام وقيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم **التقدير** بسنة وهو الصحيح واذا غاب الرجل وله مال في يدرجل يعترف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولده الصغار والديه وكذا اذا علم القاضي ذلك ولم يعترف به لانه لما قر بالزوجية والودعية فقد اقر بان حتى الاخذ لها لان لها ان تاخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه واقرار صاحب اليد مقبول في حق نفسه لا سيما ههنا فانه لو انكر احد الامرين لا تقبل بينة المرأة فيه لان المورد ليس خصم في اثبات الزوجية عليه ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبتت في حقه تعدى الى الغائب وكذا اذا كان المال في يده مضاربة وكذا الجواب في الدين وهذا كله اذا كان المال من جنس حقه ادهم او دنائير او طعاماً او كسوة من جنس حقها اما اذا كان ممن خلاف جنسه لا يفرض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق اما عند ابي حنيفة فلانه لا يباع على الحاضر كذا على الغائب واما عندهما فلانه ان كان يهضى على الحاضر لانه يعرف امتناعه لا يقضى على الغائب لانه لا يعرف امتناعه

قال وياخذ منها كفيلاً نظراً للغائب لانها ربما استوفت النفقة واطلقها الزوج وانقضت عدتها فرق بين هذا وبين الميراث اذا قسم بين ورثة حضور بالبينة ولم يقولوا لا نعلم له وارثاً اخرجت لا يؤخذ منهم الكفيل عند ابي حنيفة

له قوله والتبوية الجواب سوال تقريره لما لو باهامة يجب عليه ان يسكن على ذلك ولا ينقضها بالاستخدام وتقرير الجواب التبوية غير لازمة على ما مر في النكاح اى في باب نكاح الرقيق حيث قال اذا لو اها تم بدلان يسجد بها كان له ذلك لان حق المولى لم يزل بالتبوية كما لم يزل بالنكاح اى عتبه **له** قوله كلاً منى لمان الامت لا نفقة لها قبل التبوية فكذلك الدبرة وام الولد لا نفقة لها قبل التبوية بخلاف المكاتبه حيث تجب لها النفقة اذا لم تحبس نفسها من حاله ولا يشترط التبوية لان السيد ليس له ان يستخبرها ولا يملك منها من الزوج لانها مارت اخص بنفسها ومنافها بالكتابة اى بمضى **له** قوله وقد اوجبه الله تعالى الزاد به ما ثبت في فقرة ابن سودة قوله تعالى سكنون من حيث سكنتم واتفقوا عليهم من وجدكم اى من لا تملك ليعنى بالطلاق اى بمضى **له** قوله ما بيننا اشار به الى قوله لها تستخر اى بمضى **له** قوله وليس له الجزية ليس للزوج في نظرم اليها ولا غيرها مما يستخر اى بمضى **له** قوله وتطول الكلام لان تطويل الكلام يؤدى الى القتال واجمل فتيج الشرف والفساد اى بمضى **له** قوله وهو الصحيح احتراز عن قول محمد بن القائل الازانى يقول لا يقع الملام من الزيارة في كل شهر اى عتبه -

له قوله ما بيننا فان اقره اشد فتعول من اقرار صاحب اليد في غير هذا الموضع تعيين طريق اثبات الحق في اقراره لعدم اثباته بالبينة فانه لو انكر الامر من الزوجة والودعية لا تقبل بينة المرأة فيه اى في احد الامر من لان اقامتها ان كانت اثبات الزوجية فالمرءة ليست بحسب في اثبات حقوق الغائب واذا ثبتت عليه الحق باقراره على نفسه تعدى الى الغائب كون ما اقر به اى عتبه **له** قوله وكذا الجواب في الدين بين اذا احتضرت المرأة غريم زوجها الغائب عند القامى واغترت بالزوجية والدين فرض القامى النفقة وجرامه ما قاله اى بمضى **له** قوله من خلوات جنس اى من خلوات جنس حقها كالدار والعبه والعرض اى بمضى **له** قوله لا يباع على الحاضر لان البيع عليه وانما يحق بطريق الجرد والمجرى الرعاصل البالغ عنده يخرج كذا على الغائب بل بطريق الاول اى عتبه

لان هناك المكفول له مجهول وههنا معلوم هو الزوج ويحلها بالله ما عطاها النفقة نظر للغائب قال ولا يقضى نفقة في مال غائب الا لهؤلاء وجه الفرق هوان نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضى ولهذا كان لهمران يأخذها وقبل القضاء فكان قضاء القاضى اعانة لهم ما غيرهم من المحارم فنفقتهم انما يجب بالقضاء لانه مجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز ولو لم يعلم القاضى بذلك ولم يكن مقررا به فاقامت البينة على الزوجية ولم يخلف مالا فاقامت البينة ليفرض القاضى نفقتها على الغائب ويأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضى بذلك لان في ذلك قضاء على الغائب وقال زفر يقضى فيه لان فيه نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب فاته لوجودها فادخلها فادخلها وانما يجب خلعها وانما يجب خلعها فان نكح فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقها وان عجزت بيمين الكفيل او المرأة وعمل القضاة اليوم على هذا انه يقضى بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو مجتهد فيه وفي هذه المسألة اقاويل مرجوع عنها فلم تذكرها فصل واذا اطلق الرجل امراته فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعا كان او بائنا وقال الشافعى لان نفقة المبتوتة الا اذا كانت حاملا اما الرجعى فلا النكاح بعدا قائم لاسيما عندنا فانه يصل له الوطى واما البائت فوجه قوله ما روى عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلثا فلم يقرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة ولانه لا ملك له وهي مرتبة على الملك ولهذا يجب للمتوفى عنها زوجها لانها ماله بخلاف ما اذا كانت حاملا لانها عفاها بالنص وهو قوله تعالى وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن الاية ولما ان النفقة جزاء احتباس على ما ذكرنا والاحتباس قائم حتى يحكم مقصود بالنكاح وهو الولد والعدا واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع وصار كما اذا كانت حاملا وحديث فاطمة بنت قيس رده عن فاته قال لان كتاب ربنا وستة نبينا بقول امرأة لاندري صدقت ام كذبت حفظت ام نسيت سمعت رسول

له قوله الا لهؤلاء زوجة والغائب واو لاده الصغار والزوج
 وما غيرهم من الملام كالاموة والاموات والاعمام والعمات فلا يقضى بفقتهن فيه ١٢ غايه ٤٤ قوله ووجه الفرق بين قيس والقاضي هو ان المذکورين بالنفقة في مال الغائب و
 بين عدم جواز قضاء نفقة المذکورين كالاخ والعم وسائر ذرية الاقارب ١٣ بينه ٤٥ قوله لا يجتهد فيه قيل لان الشافعى لا يوجب النفقة لغير الوالدين والموتورين ١٤ غايه ٤٦
 قوله فانما است اذا كان ثمة يورثه ولكن يذكر الزوج ١٥ غايه ٤٧ قوله يقضى فيه يرضع البينة ويطلبها النفقة من مال الزوج وان لم يكن له مال يرضعها بالاستدانة ١٦
 ٤٨ قوله ووجهه يرضعها يرضعها ما لا مال له في غلات زراواتان في غلات الابل يرضعها على ما ذكره الفقهاء ملحقا على قول الاول ١٧ بينه ٤٩ قوله اتاد على المنهنا ان
 القاضي اذا لم يكن مالا لا يملك الا نفقة البينة على النكاح لا يقبل في قول ابي حنيفة ووجه الاول ومنها انه لو اقامت البينة على المودع او المودع الماحض للنكاح والنفقة تقبل في قول ابي
 حنيفة ولا تقبل في قول ابي حنيفة ومنها ان البينة على قول ابي يوسف اولها تقبل ولكن لا تقضى بالنكاح كذا في التمهيد والفتاوى الصغرى ١٨ بينه ٥٠ قوله فصل لافزع عن بيان النفقة والسكنى
 مال قيام النكاح بينها شرع في بيان ذلك بعد المخارفة ١٩ بينه ٥١ قوله البينة يرضعها التي طلبها الزوج ثلثا او ثلثها العوض وان كانت بواحدة ٢٠ غايه ٥٢ قوله وما ركا اذا
 كانت الحاضر ثم يرضعها بان المال لو كانت كالا ل في وجوب النفقة لم يرضعها المامل في النفس فانه واجب بان الفائدة ربح الاستقاه وبيان ان المامل يرضعها ثلثه
 فرد وكان يشترط بان المامل ايضا يرضعها ذلك المقدم اذا زاد في خروج ذلك وتال لها النفقة في جميعه الممل حتى يرضعها ثلثه ٢١ غايه ٥٣ قوله فان قال لاندري الجوزاه مسلمو
 اليهود والنصرى والنسائي والعمادى والدارقطنى كمن ليس فيه نفل فمرضى الشفعة سمعت ابن عمر روى جابر بن عبد الله السلام قال لطلقة ثلث النفقة والسكنى وذكر عبد الله بن ابي ابي
 قوله كتاب رجا يرضعها بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من جدمك ووجه ذلك ان الوالد هو المستأجر والنفقة والسكنى يرضعها الى ما يملك بما االسكان فانه يرضعها اسكانها في
 غيرها كسكنى يرضعها الى ما يملك الا انفق من غيرها فكانت تعد به والاشد اعلم بالماه ابن مسعود رضي الله عنه والفقهاء الملمين من وجدهم ٢٢ غايه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله روى عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلثا فلم يقرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة مسلم والا ربعة
 مطرولا ومختصرا والنسائي في رواية ابنا النفقة والسكنى للمرأة اذا كان زوجها عليه الرجعة قوله وحديث فاطمة رده عن فاته قال
 لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة لاندري صدقت ام كذبت حفظت ام نسيت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 للمطلقة الثلث النفقة والسكنى ما دامت في العدة مسلم والترمذى من طريق ابى اسحق قال حديث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس
 فاهذا الاسود كفا من حصي فحصبه به فقال ويحك تحدث بهذا قال عمر لا تترك كتاب ربنا ولا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة
 لاندري حفظت ام نسيت خاد الترمذى وكان عمر يجعل السكنى والنفقة ولا ين اى شعبة عن الاسود، عن عمر لا يجزئ قول امرأة في دين
 الله للمطلقة ثلثا السكنى والنفقة

لان النكاح قد زال وجهه الاولى انه باق في حق بعض الاحكام ولو استاجرها وهي منكوتة او معتدته لارضاع ابن له من غيرها جاز لانه غير مستحق عليها وان انقضت عدتها فاستاجرها يعنى لارضاع ولدها جاز لان النكاح قد زال بالكيفية وصارت كالاجنبية فان قال الاب لا استاجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل اجر الاجنبية او رضيت بغير اجر كانت احق لانها اشفق فكان نظر اللبصبي في الدفع اليها وان التمست زليدة لم يجبر الزوج عليها فعلا للضرر عنه واليه الاشارة بقوله تعالى ولا تصار والدتك بولدها ولا مولود له بولدها اي بالزمامه لهما اكثر من اجرة الاجنبية ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفته في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفته في دينه اما الولد فلا طلاق ما تلونا وعلى المؤولدة زوجهن الاية ولانه جزؤه فيكون في معنى نفسه واما الزوجة فلان السبب هو العقد الصحيح فانه بازاء الاحتباس الثابت به قد صرح القديمين المسلم والكافرة وترتب عليه الاحتباس فوجب النفقة وفي جميع ما ذكرنا انما تجب النفقة على الاب اذا لم يكن للصغير مال اما اذا كان فالاصل ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا **فصل** وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجلادته ويجدايته اذا كانوا فقراء وان خالفوه في دينه اما الابوان فلنقله تعالى وصلحهم بما في الدنيا معروفا نزلت الاية في الابوين الكافرين وليس من المعروف ان يعيش في نعم الله تعالى ويتكرم ما يموتان جوعا واما الاجلاد والجدات فلانهم من الاباء والامهات ولهذا يقوم الجدا مقدم الاب عند عدمه ولا نهم سببوا لاجبائهم فاستوجبوا عليه الاحكام بمنزلة الابوين بشرط الفقر لانه لو كان ذاملا فيجب نفقته في ماله اولى من ايجابها في مال غيره ولا يمنع ذلك باختلاف الدين لما تلونا ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين والزوجات والابوين والاجلاد والجدات والولدان والاولاد اما الزوجة فلما ذكرنا انها واجبة لها بالعقد لاحتباسها الحق له مقصود هذا لا يتعلق بايجاد الملة واما غيرها فلان الجزئية ثابتة وجزء المرء في معنى نفسه فاما لا يتمتع نفقة نفسه بكفره لا يتمتع نفقة جزئه الا انهم اذا كانوا حريتين لا تجب نفقته على المسلمو ان كانوا مستامين لاننا هيننا عن البري حق من يقاتلنا في الدين لا تجب على النصراني نفقة اخيه المسلم وكذا لا تجب

له قوله حتى يمين الاكمام وهي العدة ودوجب النفقة والسنة دعه مع ذكره الیهاد شهادة باظنا بجواز استبصارها كما في مال قيام النكاح ١٣ يعني **له قوله** لم يجبر الزوج عليها الا بل يرضح الصغير الى العسر حتى يمتنع من ذلك لان العنة لها ١٣ معنى **له قوله** وان خالفته في دينه بهذا الاسلام العسر العاقل والوجه كافر او ارتد والعبا ذبالت تمسلا والوجه مسلم لان ارتداده واسلمت مع عنة ١٣ يعني **له قوله** فيكون في معنى نفسه كرهه لا يورث في نفقة نفس كذا في نفقة ١٣ عن ابن عباس **له قوله** وفي جميع ما ذكرنا اي من نفقة الولد مع مراعاة الدين ومما لفته ١٣ عن ابن عباس **له قوله** اذا لم يكن للصغير مال يجبر بالبيز الى عمره بوقوعه في سياق الفتي سواء كان من جنس النفقة او من غير جنسها او دورا او عقارا او شيئا باقال في النفقة اذا كان الصغير عقارا وغياب او هجج الى ذلك للنفقة لان الاب ان يبيع ذلك كله ويمنع عليه لان الاصل ان نفقة الانسان اذا عرض عليه بان نفقة المرأة على زوجها بان كان لها مال فالاصل من مقتضى الجواب ان الاصل عبارة عن ما تسترة لا تستخر الا ما هو مزود به وقد تحقق في نفقة المرأة امر ضروري فتغير وذلك ان نفقة المرأة في تقابل الاحتباس فادام الاحتباس قائما كانت النفقة واجبة تحيقا للمعاودة ونفقة الولد للمعاودة والامام مع ابن عباس ١٣ عن ابن عباس **له قوله** فضل ما فرغ من بيان نفقة الارباء والاعراد والارام ١٣ عن ابن عباس **له قوله** لما تلونا الارباء فزلنا على ما فيها في الدنيا من ١٣ عن ابن عباس **له قوله** نائية ما في حق الولد الظاهر في حق غيره لشول الولاد ايام ١٣ يعني **له قوله** لاننا تبنا الجزال الشرائع انما تبناك الشمن الذين يتاؤمك في الدين واخر جرمك من ديارك وكلها برى الى الخراج ان تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون واستشكل بقوله تعالى وما جبهنا في الدنيا معروفا فانه بالمال لا يوجب النفقة للوالدين وان كانا حريين واجيب بان العمل باطلاق بعض الى التضاريف المعنى ان الشرك الممنوع في ذلك على اهل البزوة وبدا على اهل الحرب ١٣ عن ابن عباس **له قوله** ولا تجب الا من فرغ قوله ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين متفقنا للفرق بين عدم وجوب النفقة ووقوع العسر عند التفك ١٣ عن ابن عباس

الدررية في خروج احاديث الهداية

قوله ولا تجب على النصراني نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم نفقة اخيه النصراني لان النفقة متعلقة بالامارت بالنص بخلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة والمحرمية بالحديث وكانه اراد بالنص قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وبالحديث قوله من ملك ذا رحم محررم منه عتق وسياق في العتق قوله ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احدلان لهما تاويل في مال الولد بالنص كانه يشير الى حديث ائت وما لك لا يبيك وسياق في الحداد وعن عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وهو في السنن واخرج ابو داود واحمد من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جداه نحوه ١٢-

على السلم نفقة اخيه النصراني لان النفقة متعلقة بالارث بالنص بخلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة والحرة
 بالحديث ولان القرابة موجبة للصلة ومع الاتقان في الدين اكد ودوام ملك الميمن اعلى في القطيعة من حوزان النفقة
 فاعتبرنا في الاعلى اصل العلة وفي الادنى العلة المؤكدة فلهمنا افتراقا ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد لان لهما تاويل ومال
 الولد بالنص ولا تاويل لهما في مال غيره ولانه اقرب الناس اليهما فكان اولى باستحقاق نفقة ابويه عليه وهي على الذكور الاثا
 بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشتملها والنفقة لكل ذى رحم محرر اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امراة بائنة
 فقيرة او كان ذكرا بالغاً فقيرا زانما واعلى لان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة والفصل ان يكون ذاهم
 محرر وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة عبد الله بن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ثم
 لا يد من الحاجة والصغر والاثوثة والزمانة والعنى امانة الحاجة لتحقق الجزان القادر على الكسب غنى بكسبه بخلاف
 الا يربن لانه يلحقه بما تحب الكسب والولدا ما مورث به فضررت عنها فحب نفقة ما مع قدرتها على الكسب قال ويجزى لك
 على مقدار الميراث ويجزى عليه لان التخصيص على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار ولان الغرم بالغنم والجبر لا يفاء حتى
 مستقى قال ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرمن على ابويه اثلا تا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما
 على هذا المقدار قال العبد الضعيف هذا الذي ذكره رواية النضاف والحسن وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله
 تعالى وعلى المولود رزقهن وكسوتهن وصار كالمولود الصغير ووجه الفرق على الرواية الاولى انه اجتمعت للاب في الصغير
 ولاية ومؤنة حتى وجبت عليه صدقة فطره فانخص بنفقته ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فيه فتشاركه الامرو في

له قوله بانس
 وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولا ارث بين السلم والذى فلا يجب نفقة احدهما على الآخر ۳۳۳ معنى ۲ قوله بخلاف العتق عند الملك اى بخلاف ما اذا ملك
 احدهما الا يخرج حتى يطلق العتق مرتب على ملك القريب المرم وقد ورد فيسحق قال عليه السلام من ملك ذار محرم من عتق طيره ۱۲ عن ۳ قوله اعلى في القطيعة الا مامل
 منها ان قطع ذات الرم في قضاء ملك الميمن اعلى واكثر من قطع الرم الاصل من حرمان النفقة ۱۳ معنى ۴ قوله فاعتبرنا في الاعلى وهو ملك الميمن اصل العلة وهو نفس ملك
 القريب لقوة معنى قطع الرم حتى عتق القريب الملوك سواء وجد الامتداد في الملام اوله لوجوده في الادنى اى اعتبرنا في الادنى هو النفقة العلة بالموكدة وبى القرابة مع الاتساد
 في الملا حظ الى فاعلم ان حرمان النفقة اضعف من قطع الرم اذ تهاوى العتق ووجوب النفقة ۱۲ معنى ۵ قوله احد من الاثوثة والاثوات والاعام وجزيم ۱۳ عن ۶
 ۷ قوله بانس وهو قوله على الشدة طيره على آرد وسلم انت وماك لا ييك فكانا نثيين بالرد والتمنى لا يجب نفقة على غيره ۱۲ عن ۸ قوله كان اولى
 الالنا حلة وجبت بالقرابة فمن كان اقرب فواجب بالاشفاق ۱۳ عن ۹ قوله في ظاهر الرواية احترا ما ذكر شمس المائز الرضى في شرح الكافي عن الحسن بن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة ان النفقة بين الذكور والاناث المذكور مثل حظ الاثنيين على قيات الميراث وعلى قياس نفقة ذوى الارحام ۱۲ معنى ۹ قوله لان المنى يشتملها وبيان ان
 استحقاق الاولين انا هو ما يتارادى ودعى الملك لهما في مال الولد لقوله على الشدة طيره على آرد وسلم انت وماك لا ييك وهذا المعنى يشمل الذكور والاناث فيكونان سواء
 ولها ثبت لهما بالاشفاق مع اختلاف الملام وان عدم التوارث ۱۳ عن ۱۰ قوله لكل ذى رحم محرر الحد وكان رحما غير محرر نحو ابن العم او محررا غير ذى رحم نحو الاخ من الرضاغ
 او الاخت من الرضاغ او محررا بالامن قرابة نحو ابن عم هو الاخ من الرضاغ لا يجب النفقة ۱۲ معنى ۱۱ قوله اذا كان صغيرا فقيرا قيده الصغر بالغنى لان الصغر الفقير
 عاجز عن الكسب والعنى يجب نفقة في مال ۱۳ معنى ۱۱

له قوله وعلى الوارث مثل ذلك فان ذلك لاشارة الى البعيد فيكون اشارة الى اول الاية وهو قوله تعالى وعلى المولود رزقهن وكسوتهن فيدل على ان على الوارث النفقة
 وقصده يذى الرم المرم لقراءة ابن مسعود في الشدة ۱۲ عن ۱۲ معنى ۱۲ قوله وفي قراءة الجرد اشك ان قرأته كانت سموعة من البنى على الشدة طيره على آرد وسلم قرأته
 مشهورة فصار بمنزلة غيره مشهور على ما عرفت فجاز تفسيره لعلق الكتاب بها ۱۳ معنى ۱۳ قوله بخلاف الاولين الخ اى فان قيل ما بال الاولين لم يرد اثنيين بقدرتهما
 على الكسب اى بان بقوله بخلاف الخ ۱۲ عن ۱۴ قوله لان التخصيص الخ يعنى ان الشترى في نص على الوارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك تنبيها على ان الشترى لا يرد
 لا يرد على الشترى فيكون المشتق منه هو العلة فثبت العلم بقدره ولذا للولوى لورثة فلان ولد بنون وبنات كانت الوصية لهم على قدر الميراث وعلى هذا اذا كان الرمن زانما
 محررا او ابن صغيرا او كبره من وللمرث ثلث اخوة مشرقين محررون تحققت الرمن على ابيه لادام وعلى ابيه لادام اسداسا بسبب ميراثها وما نفقة الولد على الاخ لادام
 فاعلم ان ميراث الولد عند عدم الاب فاعلم فانه لم لادام فاعلم لادام والاعلام ۱۳ عن ۱۵ قوله ولان الغرم بالغنم اى الغرم الذى هو الانفاق في
 مقابل الغنم الذى هو الميراث ۱۲ معنى ۱۶ قوله وعلى المولود الا امانات الولد اى ميراث الام نزل على اختصاصه بهذه النسبة والنفقة يتبع على هذه النسبة ۱۲ معنى ۱۷
 قوله ودم الغرق اى بين نفقة الولد الصغير حيث وجبت بمثلها على الاب فاعلم وبين نفقة الولد الكبير لامن حيث وجبت ثلثها على الاب والثلث على الام كما في الارث
 ۱۳ عن ۱۸ قوله فانخص بنفقته فاذا كان الصغير منزلة نفسه وغيره لا يشارك في نفقته على نفسه فكذا في النفقة على الصغير واما الكبير فيلص لادام عليه ولا يرد لكونه كسار
 العام نفقة مستبرة ميراثا وميراثا يكون بينهما اثلا تا فلكذلك نفقة ۱۳ عن ۱۸

غير الوالد يُعتبر قدر الميراث حتى تكون نفقة الصغير على الام والجد اثلاثاً ونفقة الاخر المعسر على الاخوات المتفوتات الموسر
 اخصاً على قدر الميراث غير ان المعتبر اهلية الارث في الجملة لا احراراً فان المعسر اذا كان له خال وابن عم تكون نفقته على
 خاله وميراثه بحريته ابن عمه ولا يجب نفقتهم مع اختلاف الدين بطلان اهلية الارث ولا بد من اعتباره ولا يجب على
 الفقير لانها تجب صلة وهو يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة وولادة الصغير لانه التزمها بالاقدم
 على العقد اذ الصالح لا ينتظم دونها ولا يعمل في مثلها الا عسار ثم ليسار مقديراً بالنصاب في نفقة العيال
 عهداً نه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهراً او بما يفضل عن ذلك من كسبه الا كمد كل يوم لان المعتبر بحقوق
 العبادات ما هو القدر دون النصاب فانه للتيسير والقنوت على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة واذا كان للابن
 الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه وقد بينا الوجه فيه واذا باع ابوه متاعه في نفقته جاز عند ابى حنيفة وهذا استحسن
 وان باع العقار لم يجز وفي قولها لا يجوز في ذلك كله وهو القياس لانه لا ولاية له لانه لا يقطعها بما يلوغ ولهذا لا يملك حال حضر
 ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة وكذا لا يملك الا في النفقة ولا في حنيفة ان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب
 الا ترى ان الموصى ذلك فلا بد اولى لو فور شفقتة وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها محصنة بنفسها
 وبخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم اصلاً في التصرف حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر واذا جاز بيع الاب
 والتمس من جنسه حقه وهو النفقة فلم الاستيفاء منه كما لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز لكمال الولاية ثم له ان
 يأخذ منه بنفقته لانه من جنس حقه وان كان الابن الغائب مال في يدا بويه وانفقا منه لم يضمن لانها استوفيت
 لان نفقتها واجبة قبل القضاء على ما مر وقد اخذ اجنس الحق وان كان له مال في يدا اجنبي فانفق عليه ما يجزى ان
 القاضي ضمن لانه تصرف في مال الغير بخير ولاية لانه نائب في الحفظ لا غير بخلاف ما اذا امره القاضي لان امره
 ملزم لعومر ولا يتهه واذا ضمن لا يرجع على القابض لانه ملكه بالضم فظهوره ان كان متبرعا به واذا قضى القاضي
 للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فمضت مدة تسقط لان نفقة هو لا يجب كفاية للمحاجة حتى لا يجب
 اليسار وقد حصلت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي لانها تجب مع يسارها فلا
 تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى **قال** الا ان ياذن القاضي بالاستدانة عليه لان القاضي له ولاية عامة
 فصا اذنه كما للغائب فيصير ديناً في ذمته فلا يسقط بمضى المدة **فصل** وعلى الموالي ان يتفق على امته وعبيده

له قوله اخصاً يعني ثلثة الخامس من الميراث يكون لثلاث لاب وام والنس لثلاث لاب
 والنس لثلاث لام بالعرض والرد فكذا النفقة على هذا التفصيل ١٢ عتايه **٢٤** قوله غير ان المعتبر المشاء من قوله وفي غير الولد معتبر على قدر الميراث ١٣ عتايه **٢٥** قوله
 الميراث الارث تآكل الكل والمراد بالبيته الارث ان لا يكون مردوماً قال الكافي قيد الارث يجوز ان الميراث الميراث الارث لانه لو لم يكن اهل الارث بان كان خالفاً لغيره لا يجب النفقة ١٣ عتايه
٢٦ قوله اولها ما لم يمتد من الكاح وهي التوا والتمس والاشرفه وغير ذلك ١٢ عتايه **٢٧** قوله ولا يعمل في مثلها الا عسار قوله ولا يعمل في مثلها الا عسار قوله ولا يعمل في مثلها
 احراراً فان المعسر اذا كان له خال وابن عم تكون نفقته على خاله وميراثه بحريته ابن عمه ولا يجب نفقتهم مع اختلاف الدين بطلان اهلية الارث ولا بد من اعتباره ولا يجب على
 الفقير لانها تجب صلة وهو يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة وولادة الصغير لانه التزمها بالاقدم على العقد اذ الصالح لا ينتظم دونها ولا يعمل في مثلها الا عسار
 ثم ليسار مقديراً بالنصاب في نفقة العيال عهداً نه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهراً او بما يفضل عن ذلك من كسبه الا كمد كل يوم لان المعتبر بحقوق العبادات ما هو القدر
 دون النصاب فانه للتيسير والقنوت على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة واذا كان للابن الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه وقد بينا الوجه فيه واذا باع ابوه متاعه في نفقته
 جاز عند ابى حنيفة وهذا استحسن وان باع العقار لم يجز وفي قولها لا يجوز في ذلك كله وهو القياس لانه لا يقطعها بما يلوغ ولهذا لا يملك حال حضر ولا يملك البيع في دين له
 سوى النفقة وكذا لا يملك الا في النفقة ولا في حنيفة ان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب الا ترى ان الموصى ذلك فلا بد اولى لو فور شفقتة وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك
 العقار لانها محصنة بنفسها وبخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم اصلاً في التصرف حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر واذا جاز بيع الاب والتمس من جنسه حقه وهو النفقة
 فلم الاستيفاء منه كما لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز لكمال الولاية ثم له ان يأخذ منه بنفقته لانه من جنس حقه وان كان الابن الغائب مال في يدا بويه وانفقا منه لم يضمن
 لانها استوفيت لان نفقتها واجبة قبل القضاء على ما مر وقد اخذ اجنس الحق وان كان له مال في يدا اجنبي فانفق عليه ما يجزى ان القاضي ضمن لانه تصرف في مال الغير بخير ولاية
 لانه نائب في الحفظ لا غير بخلاف ما اذا امره القاضي لان امره ملزم لعومر ولا يتهه واذا ضمن لا يرجع على القابض لانه ملكه بالضم فظهوره ان كان متبرعا به واذا قضى القاضي للولد
 والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فمضت مدة تسقط لان نفقة هو لا يجب كفاية للمحاجة حتى لا يجب اليسار وقد حصلت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي لانها تجب
 مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى **قال** الا ان ياذن القاضي بالاستدانة عليه لان القاضي له ولاية عامة فصا اذنه كما للغائب فيصير ديناً في ذمته فلا يسقط بمضى
 المدة **فصل** وعلى الموالي ان يتفق على امته وعبيده

لقوله عليه السلام في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تعالى تحت ايديكم اقطعهم وماتوا تكون والبسوه مما تلبسون ولا تعدوا عباد الله فان امتنع وكان لهما كسب اكتسبا وانفقالا فيه نظرا للجانيين حتى يبقى المملوك حيا ويبقى فيه ملك المالك وان لم يكن لهما كسب بان كان عبدا زمتا و جارية لا يوجز مثلها اجبر المولى على بيعهما لانهما من اهل الاستحقاق وفي البيع ايفاء حقهما وبقاء حتى المولى بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير دينافكان تأخيرا على ما ذكرنا ونفقة المملوك لا تصير دينافكان ابطلا وبخلاف سائر الحيوانات لانها ليست من اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى لانه عليه السلام صلى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اضاعته المال وفيه اضاعته وعن ابي يوسف انه يجبر والاصح ما قلنا والله اعلم

كتاب العتاق

الاعتاق تصرف مندوب اليه قال عليه السلام ايا مسلم اعترق مؤمنا اعتق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامة ليحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء قال العتق يعصم من المحر البالغ العاقل في ملكه شرط الحرية لان العتق لا يعصم الا في الملك ولا ملك المملوك والبلوغ لان الصبي ليس من اهله لكونه مهر ظاهر او لهدا لا يملكه المولى عليه والعقل لان المجنون ليس باهل للتصرف ولهذا وقال البائع اعترقت وانصبي فليقول قوله وكذا وقال المعترق اعترقت وانا مجنون وجنونه كان ظاهرا لوجود الاستاد الى حالة منافقة وكذا وقال الصبي كل مملوك املكه فهو حر اذ احتلمت لا يصح لانه ليس باهل لقول من لم يولد من ابي ادم واذا قال لعبد او امته انت حر او عتقت عبد غيره لا ينفذ عتقه لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ابن ادم واذا قال لعبد او امته انت حر او عتقت

له قوله المهر مما تكون المهر على الاستحباب فان استحب ان يطهر ما ياكل ويلبس ما يلبس وقيل ان هذا يخرج من الغالب فان طهرهم متساوية كذا كسرتهم ١٢ يعني له قوله بخلاف نفقة الزوجين بين نفقة الزوج والمملوك في ان المولى اذا امتنع عن الاتفاق دبر من لا كسب له اجر على بيع المملوك والزوج اذا اجتمع الاتفاق على الزوجه لا يجبر على الطلاق بان في الاجبار على البيع زوال ملك المولى الى الخلف وبه الجمهور وفي عدم فوات حق المملوك في النفقة لا الى خلف لان نفقة المملوك لا تصير باسبب المولى بحال من الاحوال وما في النكاح فحق الاجبار على التعريق فوات ملك الزوج بما خلف وفي عدم فوات حق المرأة في المال الى خلف بصيرة العمرة نفقتا بقضاء القاضي دينا على الزوج فكان تأخير ١٣ يعني له قوله على ما ذكرنا اشارة الى قول بخلاف نفقة الزوج اذا امتنع به القاضي لا يوجب مع ساربا فلا تسقط فكان العجز الاصح بالزوج اشرك كان بائنا لولي ١٤ يعني له قوله لا يملكها الا بالنكاح من القضاء ومن الشقة عليه والعبد يبيع والحيوانات لا تصنع ١٥ يعني له قوله نهي عن تعذيب الحيوان وقد تقدم من قهره باره ابوداؤد ولا تعقلوا ممن اشركه وفيه ذلك في الاستماع عن اتفاق الحيوانات تعذيب الحيوانات ونهي عن اضاعته المال وبه رواه البخاري عن النبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشرك من اشرك معكم اشركه المال وفيه اضاعته اي في ترك الاتفاق على الحيوانات اضاعته ١٦ يعني له قوله والاصح ما قلنا من عدم الجبر لان اجبار القاضي المولى على مملوك فروع قضاء وانفاد لا يدر من مقتضى لو يبرهن اهل الاستحقاق وبه ابو يونس الرقيق كونه من اهل الاستحقاق على ما قلنا في الجملة لا يرى انه يملكها به يستحق حقوقا على المولى لان كان مملوكا فانه حرة الرقيق فلا يستحق على المولى مخالفا لشيخ ان يكون مستغنيا لثاندم شرط القضاء في عدم القضاء ١٧ يعني له قوله العتاق ذكر العتاق بعد الطلاق لتاسية لذي اذ استقامت على السرية والزوج كالطلاق وتيسره في النفقة القوة يقال عتق الفرج اذا قهر وطهره وفي الشريعة قوة كميز يمير لارها اهل الشهادة والولاة والقضاة ١٨ يعني له قوله مندوب اليه يقال ندية الامر فان تدب لراي دماله فانما ب ١٩ يعني له قوله فاقول قوله لانه ما اسند الى ما ساقه لا عتاق كان انكاره لا عتاق والمقول قول الشكر ٢٠ يعني له قوله وجوز كان قاهره لانه يجوز له ان يكون ظاهرا لا يبيع كانه ٢١ يعني له قوله لا يفسد لان اقال لا يفسد ولا يفسد من يبيع ولا يجوز لان عتاق ملك المخرج ونفقا بائنا الملك ولا يفسد بغيره ٢٢ يعني

الدراية في تخریج احادیث الهداية

قوله قال صلى الله عليه وسلم في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تحت ايديكم اطعموهم مما تاكلون والبسوه مما تلبسون وكما تعدوا عباد الله متفق عليه من حديث ابي ذر كان بيبي وبين رجل من اخواني كلام وكانت امه عجيبة فغيرته بامه فشكا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي يا ابا ذر انك امر فيك جاهلية هم اخوانكم فذكر مثله الا قوله ولا تعدوا عباد الله واخرجه ابوداؤد بلفظ ومن لم يلا تمك منهم فبيعه ولا تعدوا عباد الله حديث نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان لم اجده هكذا حديث نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اضاعته المال متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبه في اشارة حديث وفي الباب عن ابي هريرة عند مسلم كتاب العتق حديث ايا مسلم اعترق مسلما اعترق الله بكل عضو منه عضوا من النار متفق عليه من حديث ابي هريرة واخرجه الأربعة وابوداؤد ومن حديث كعب بن مرة والترمذي من حديث ابي امامة ١٢ - حديث لاعتق فيما لا يملك ابن ادم ابوداؤد والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جداه وزاد ولا طلاق ولا نذر وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وعن جابر عند ابي يعلى وابن مردويه ١٣ -

او محررا وقد حررتك اوقدا اعتقتك فقد عتق نوى به العتق اولم يتولان هذه الالفاظ صريح فيه شرعا وعرفا فاعنى ذلك

عن النية والوضع وان كان في الاختيار فقد جعل النشاء في التصرفات الشرعية للحاجة كما في الطلاق والبيع وغيرها ولوقال

عنيت به الاختيار الباطل اوانه حر من العمل صدق ديانة لانه يحتمله ولا يدين قضاء لانه خلاف الظاهر ولو قال له يا

حزيا عتقت يعنى لانه بدأ بما هو صريح في العتق وهو استحضار السندي بالوصف المذكور هذا هو حقيقته فيقتضه تحقق الوصف وانه

يثبت من جهته فيقتضه ثبوته تصديقا له فيما اخبر بنقده من بعد ان شاء الله تعالى الا اذا سماه حرثا ثلثا او يحلن مرارا او اطلاقا باسم

علمه وهو ما لقبه به ولو ناداه بالفارسية يا ازيد وقد لقبه بالحرثا ليعتق وكذا عكسه لانه ليس ببدء باسم علمه فيعتبر

اخبارا عن الوصف وكذا لو قال رأسك حرزا ووجهك اوركبتك او بدتك او قال لامته فرجك حرلان هذه الالفاظ

يعبر بها عن جميع البدن وقدم في الطلاق وان اضافه الى جزء شاع يقنع في ذلك الجزء وسيا تيك الاختلاف فيه

ان شاء الله تعالى وان اضافته الى جزء معين لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل لا يقنع عندنا خلافا للشافعي والكلام في

الكلام في الطلاق وقد بيناها ولو قال لاملك لي عليك ونوى به الحرية عتق وان لم يتولم يعتق لانه يحتمل انه اراد الملك

لي عليك اني بعتك ويحتمل لاني عتقتك فلا يتعين احدهما مراد الابالنية قال وكذا كنيات العتق وذلك مثل قوله

خرجت من ملكي ولا سبيل لي عليك ولا رقي لي عليك وقد خلقت سبيلك لانه يحتمل نفى السبيل والخروج عن الملك

وتخلية السبيل بالبيع والكتابة كما يحتمل بالعتق فلا يد من النية وكذا قوله لامته قد اطلقتك لانه بمنزلة قوله خلقت

سبيلك وهو المروي عن ابي يوسف بخلاف قوله طلقك على ما نيين من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال لاسطاني

عليك ونوى العتق لم يعتق لان السلطان عبارة عن اليد وسمى السلطان به لقيامه به وقد يبقى الملك دون اليد كما

في المكاتب بخلاف قوله لا سبيل لي عليك لان نفيه مطلقا بانتفاء الملك لان للمولى على المكاتب سبيلا فلها محتمل

العتق ولو قال هذا ابني وثبت على ذلك عتق ومعنى المسألة اذا كان يولد مثله لمثله واذا كان لا يولد مثله لمثله ذكره

هذا اثم ان لم يكن للعبد نسب معروف وثبت نسبه منه لان ولاية الدعوة بالملك ثابتة والعبد محتاج الى النسب فثبت

نسبه منه واذا ثبت عتق لانه يستند النسب الى وقت العلوق وان كان له نسب معروف لا يثبت نسبه منه للتعددية وعتق

له قوله كما في الطلاق فان قولت طالق اذ اصله وكلمة جعل النشاء للحاجة الناس اليها كبيع فان قول الباطع بعنت وقول الشفري

اشترت ابنا في الاصل وكلمة جعل النشاء وغيرهما من الابعاد ونحوها ١٢ معنى له قوله لا يحتمل اي يحتمل ما قصد به واضرار الاصل ١٢ معنى له قوله الا اذا سماه حرثا

من قوله ولو قال له يا حر ١٢ معناه ١٢ قوله وكذا عكسه يعنى بان ناده ليقول يا حر وقد تغيره ازيد ١٢ معناه ١٢ قوله فخير الزميل فيه نظر لانه اذا لم يكن حر عمل لكان قوليا حر

انشاء للحرية للاخبار عن الوصف واجب باذنه لم يكن عمل النارية في الحقيقة زمانا موصوفه بصفة الحرية والوصف في الحقيقة هو عن الموصوف فكان النشاء اخبارا بان النشاء

موصوف بهذه الصفة ١٢ معناه ١٢ قوله يعنى في ذلك الجزاء يقع العتاق في ذلك الجزاء اشاع ثم يسرى الى جميع النسخ جارية ١٢ معنى له قوله وسيا تيك

الانتقال في يد به الانتقال في تجزى الى عتاق عندنا في حقيقة وصاحب ١٢ معناه ١٢ قوله وكذا كنيات العتق اى ذكره الشيخ بها العتق اذ وصيرت اليه والافلا ١٢ معنى له قوله لانه بمنزلة قوله غيب سبيلك المناسرة لارسال تخليته السبيل بخلاف

قول طلقك فانها لا تفتى لانه صادر من سبيل الطلاق من الكساح فلا يثبت به العتق على ما سياتى بيان ١٢ معناه ١٢ قوله عبارة عن اليد تسام بل هو عبارة عن صاحب

اليه السلطنة كذا قاله الكافي وقال الاصل يقال فلان سلطنته عدويه القدرة ان يتيم من حيث اليد والاستيلاء ١٢ معنى له قوله عن اليد فكذلك قال لا بد لي عليك وقال

ذلك ولوى به العتق لم يمتن بوزان يزول العبد ويبقى الملك ١٢ معناه ١٢ قوله كما في المكاتب فان المولى لا يرد على المكاتب ملكه فبها ١٢ معنى له قوله سبيلا

يعنى من حيث المطالبة به بدل الكساح حتى اذا امتنع عن ذلك بالبرادة عنده يمتن ١٢ معناه ١٢ قوله فبها اي فلا عمل ان نفى السبيل مطلقا بانتفاء الملك يحتمل قوله لا سبيل

لي عليك العتق ١٢ معنى له قوله ولو قال الممن قال لعبدك ليس يولد مثله لغيره وليس له نسب معروف بهذا ١٢ معناه ١٢ قوله ثبت النسب فتعنى عليه

ومنى قوله ثبت على ذلك لم يردع الكرامة والشفقة كذا في شرح القدرى لابي الفضل حتى لو ادى ذلك صدق وتقبل النيات شرط النسب كون الرجوع عن عجزها دون العتق و

يقبل بوسرها اتفاقا ١٢ معناه ١٢

اعمالاً للفظ في مجازة عند تعذر اعماله بحقيقته ووجه المجاز نذكره من بعد انشاء الله تعالى ولو قال هذا مولى او يا
 مولى عتق اما الاول فلان اسم المولى وان كان ينتظم الناصر وابن العم الموالاة في الدين والاعلى والاسفل في العتاقة
 الا انه تعين الاسفل فصار كاسم خاص له وهذا لان المولى لا يستنصر مملوكه عادة وللبعد نسب معروف فانفتق الاول
 والثاني والثالث نوع مجاز والكلام بحقيقته والاضافة الى العبدتأني كونه معتقاً فتعين المولى الاسفل فالتحق بالصریح
 كذا اذا قال لامته هذه مولاقي لما بيننا ولو قال عنيت به المولى في الدين او الكذب يصدق فيما بينه وبين الله تعالى و
 لا يصدق في القضاء لخالفته الظاهر واما الثاني فلانه لما تعين الاسفل مراداً للتحق بالصریح وبالنداء باللفظ الصریح يعنى
 بان قال يا حري عتق فكذا النداء بهذا اللفظ وقال زفر لا يعنى في الثاني لانه يقصد به الاكرام بمنزلة قوله يا سيدي يا
 مالك فلنا الكلام بحقيقته وقد امكن العمل به بخلاف ما ذكره لانه ليس فيه ما يختص بالعتق فكان اكراماً لمحضاً و
 لو قال يا ابني او يا اخي لم يعنى لان النداء للاعلام المتأدبى الا انه اذا كان بوصف يمكن اثباته من جهة كان تحقيق
 ذلك الوصف في المتأدبى استحضاراً له يا لوصف المخصوص كما في قوله يا حراً على ما بيننا واذا كان النداء بوصف
 لا يمكن اثباته من جهة كان للاعلام المجردون تحقيق الوصف فيه لتعذر البنوة لا يمكن اثباتها حالة النداء من جهة لانه
 لو اخلق من ماء غيره لا يكون ابناً له بهذا النداء فكان لمجرد الاعلام ويروى عن ابى حنيفة شأداً انه يعنى فيها والاعتداء على
 الظاهر ولو قال يا ابني لا يعنى لان الامر كما اخبرناه ابن ابيه وكذا اذا قال يا بنتي او يا بنية لانه تصغير لابن والبنوة من
 غير اضافة والامر كما اخبرنا قال لغلام لا يولد مثله لهذا ابني عتق عند ابى حنيفة وقال لا يعنى وهو قول
 السافعي لهما انه كلام محال بحقيقته فيرد ويلغو كقوله اعتقتك قبل ان اخلق او قبل ان تخلق ولا بى حنيفة انه
 كلام محال بحقيقته لكنه صحيح مجازاً لانه اخبار عن حرية من حين ملكه وهذا لان البنوة في المملوك سبب تحريره
 اماً اجماعاً واصله للقرابة واطلاق السبب واردة المسبب مستعارة في اللغة تجوز اولان الحرية لازمة للبنوة في المملوك
 والمشابهة في وصف لازم من طرق المجاز على ما عرف فيجمل عليه تحرراً عن الالغاء بخلاف ما استشهد به لانه

له قوله نذكره يعني من بيان الدليل لا بى حنيفة في قوله وان قال النظام لا يولد مثله لهذا ابني عتق عند ابى حنيفة ١٣ عني ٢ قوله
 وبن كان يتكلم الاشارة بهذا الى ان لفظ المولى مشترك بيني بمعنى ان امر قال الله تعالى وان اكرموا من الاموال من ان خفت الاموال من وراثة
 اي ان عمي يرد مولى كذا قال اهل التفسير ١٢ عني ٣ قوله والموالاة في الدين يقال للمولى الموالاة وهوارة الموالاة حراما قبل بلغ مسلم غير متفق لانه لم يقبل من يقول لا خسر
 انت مولاى ترمت عنى ذات و تقبل اذ انصبت ويقول الاخر قيلت فيكون العاقل مولى له ويرث من اذ انصبت ولقيل من اذ انصبت ١٣ عني ٤ قوله نوع مجاز لان المولى
 مشتق من المولى وهو القربى واطرح من الشرقي والغزالي من حيث الحقيقة ولا من حيث النسب ولا من حيث المكان فثبتين القربى من حيث الدين ١٢ عني ٥
 هه قوله فاتحق بالمرعى يعني بالدار المال في الملء ويكون عيدا ١٣ عني ٤ قوله بخلاف ما ذكره يعني قوله يا سيدي يا سيدي لا يذليل من يتخص بالعتق منناه
 ان معنى قوله يا مولاى يا منى عليه ولا العتاقة حيث تعين الاسفل مراداً فثبت بهذا القول ما يتخص بالعتق وهو الولاد وهو يقضيه سابقاً لبقية العتق بخلاف قولنا يا سيدي
 يا مالك فان معناها من المولى والسيادة والملك على دولم فيست يرضى يتخص بالعتق فيجمل على المجاز وهو الاكرام والتسلف ١٢ عني ٤ قوله كما في قوله يا حراً فان تادى على انصابت
 صفته الحرية من جهة من المولى ١٣ عني ٥ هه قوله على ما بيننا يعني في قوله لانه نداء به هو مزعج وهو استغناء المتأدبى ١٣ عني ٥ هه قوله يعنى فيها اي في قوله يا ابني
 يا سيدي والى صل ان العتق يقع بالنداء بشرط العتاق في ظاهر الرواية يا حري يا يتق يا مولاى وفى رواية الحسن بن عتبة الفاعل بالنداء المذكورة ويقول يا سيدي يا سيدي ١٣ عني ٥ هه قوله
 على الظاهر لانه على ظاهر الرواية وهو الذى ذكره القدورى وهو المذكور من نوادر النسفي ١٢ عني ٥ هه قوله يا ابنى بالعلم وقطع الامتناع على صورة المتأدبى العمد ١٣ عني
 ١٤ قوله سبب الحرية لانه لا توجد ابنة في المملوك الا وقد وجد الحرية معها ١٢ عني ٥ هه قوله او مله للقرابة يعني ان ابنة مولاى مولاى العتق مولاى تكون ابنة مولاى مولاى
 العتق ١٣ عني ٥ هه قوله لانه لا يولد الا بنونى قوله اعتقتك قبل ان اخلق مراداً بقوله انت حر من حين ملكك لان الاول يعنى عدم ورود الملك عليه وان في يقضيه ودره البتة وانى
 لا يكون مراداً لما بيننا والاولى انك لا تفكك العمد من الازام وهو حال ١٣ عني

لاوجه له في المجاز فتعين الالغاء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطعت يدك فأخرجها صحيحتين حيث لم يجعل مجازاً عن الاقرار بالمال والتزومه وإن كان القطع سبباً لوجوب المال لان القطع خطأ سبب لوجوب مال مخصوص وهو الارش وانه يخالف مطلق المال في الوصف حتى وجب على العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما يمكن اثباته فالقطع ليس بسبب له أما الحرية لا تختلف ذاتاً وحكماً فامكن جعله مجازاً عنه ولو قال هذا ابني واتي مثله لا يولد لثله فهو على هذا الخلاف لها بيتاً ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل هو على الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع لان هذا الكلام لا موجب له في الملك الا بواسطة وهو الاب وهي غير ثابتة في كلامه فتعذر ان يجعل مجازاً عن العوج بخلاف الابوة والبيوتان لهما موجباً في الملك من غير واسطة ولو قال هذا اخي لا يعتق في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يعتق وجه الرويتين ما بيناه ولو قال لعبدة هذا ابنتي فقد قيل على الخلاف وقد قيل هو بالاجماع لان المشار اليه ليس من جنس المستثنى فتعلق الحكم بالمستثنى وهو معدوم فلا يعتق وقد حققناه في النكاح وان قال لامته انت طالق او باتن او تخمري ونوى به العتق لم تعتق وقال الشافعي تعتق اذا نوى وكذا على هذا الخلاف سائر الالفاظ الصريحة والكناية على ما قال مشائخهم لانه نوى ما يحتمله لفظه لان بين المملكين موافقة اذ كل واحد منهما ملك العين امام ملك العين فظاهر وكذا ملك النكاح في حكم ملك العين حتى كان التابيد من شرطه والتاقيت مبطل له وعمل اللفظين في اسقاطهما هو حقه وهو الملك ولهذا يصح التعليق فيه بالشرط اما الاحكام تثبت بسبب سابق وهو كونه مكفواً لهذا يصح لفظه العتق والتعير كناية عن الطلاق فكذا عكسه ولنا انه نوى ما لا يحتمله لفظه لان الاعتق لغة اثبات القوة والطلاق رفع القيد هذا لان العبد الحق بالجمادات وبالاعتاق يحعي فيقيد ولا كذلك المنكوحة فانها قادرة الا على اثبات القوة

له قوله وبها بخلاف الجواب عما يقال لو كان ممة ذكر المردوم وادارة الامم مجزأة للمازدان لم يكن الحكم مقصوراً بوجوب عليه الارش في الصورة المذكورة لان القطع خطأ سبب لوجوب المال فيكون قوله قطعت يدك مجازاً عن قوله كل على خمسة اوقات ودرهم والارام باسبب فالمراد من ذلك ان المجاز في الوصف وهو الارش حتى وجب على العاقلة في سنتين وذلك المال الذي يوجب من القطع لا يمكن اثباته بدون القطع فاجوزاً ما يمكن اثباته وما يمكن اثباته ليس بسبب وما قلناه ان هذه الصورة مما تعتد فيه الحقيقة والمجاز فقلنا اما الحقيقة فظاهر والمجاز فلان قطع اليد خطأ ملزم للارث الذي هو لزوم القطع والارام وهو القطع مختلف فالمراد وهو الارش كذلك ١٢ عتايه **له قوله** اما الحرية والامانة ان الحرية التي جعلنا قوله بها اجازاً منها وهي الحرية من ميم الملك لا تختلف ذاتاً وبوزال الرق ولا يحكماد وهو صلاحية للعقار والشهادة والولايات كلها فامكن جعل اي جعل قوله بها اجازاً عن الحرية على ما يدل الحق او المذكور ١٣ عتايه **له قوله** ما بينا يعني الوبر من الابنين في قوله بها اجازاً ١٢ عتايه **له قوله** وبها يتنازع الخو ما اشترى الى الواسطة لو كانت مذكورة مثل ان يهول بزاجدي البرابي في عتق وقد ذكره بعض الشارحين ١٣ عتايه **له قوله** ما بيناه اما جود رواية العتق ما ذكره بقوله وبها لان البينة في الملوك سبب الحرية على آفة فكذلك بيننا الاخرة في الملك لوجوب العتق واما جود رواية عدم العتق فنقول في مسألة المجلد ان هذا الكلام لا موجب له في الملك الا بواسطة وكذلك بيننا الاخرة لا تكون الا بواسطة الاب ولو ان لانها عبارة عن المباشرة في حبل اودم وبه العاسطة غير مذكورة ولا موجب له في العتق بدون هذه الواسطة ١٤ عتايه **له قوله** ليس من ميم المسمى لان الذكور والامات من ميم المسمى جنان مختلفان واذ لا يمكن المشار اليه من ميم المسمى فتعلق الحكم بالاسم لا يقتضي في نكاح النكاح والاسم بيننا معدوم فلا يكون حقيقته ولا مجازاً عن الابن لعدم الملازمة بينهما ١٣ عتايه **له قوله** العزق والكناية مثل قوله لامته انت مطلق ولفظك وتفتي وخليفة ودية وحرام وما اشترى ذلك ١٣ عتايه **له قوله** على ما قال مشائخهم اي مشايخنا في رواية واما قال مشايخهم ان النسوس من الشاي لفظ الطلاق فبداه واما في سائر الالفاظ العزق والكناية ١٣ عتايه **له قوله** وعمل الفلقين الخ جود جواب عما يقال الاثبات اثبات القوة والبيات في الاعلام مثل الابلية والولاية والشهادة فان يشبه الطلاق الذي هو اسقاط ميم وتفتير الجواب ان الاثاق ايضا اسقاط به بل ميم العتق هي والاحكام فليست بجارية لانها ثابتة بسبب سابق وهو كونه كريمةا معلقاً فطران الاثاق ازال المانع فاستوى الاثاق والطلاق ١٣ عتايه :-

له قوله يصلح الخمين او اذ قال لامر ان انت حرة ونوى به الطلاق مما مجازاً وكذا عكس اي مع لفظ الطلاق كناية عن نية لفظ العتق ١٣ عتايه **له قوله** فكذا عكس لان ميم المجاز على ان ميمه واثنى لانياسب شيئا الا وادى الاخرى ١٣ عتايه **له قوله** لان الاثاق لغة اثبات القوة فاخذ من قولهم عتق امير اذا قوى وطار من ذكره وفي الشرح ايضا كذلك لان العبد الخ ١٣ عتايه **له قوله** والطلاق رفع القيد اي في النية فانما تزوم قولهم الملقية البصر من القيد الا مملت وهو عبارة عن دفع المانع عن الاطلاق لا اثبات قوة الاطلاق وكذلك في الشرح لان المنكوحة لم تنزل ملكة فانها قادرة الخ ١٣ عتايه **له قوله** دفع القيد وليس بين اثبات القوة الشرعية في محل لم يكن وبين دفع المانع تسهل القوة الشرعية في محلها ساكتة ١٣ عتايه

ان قيد النكاح مانع وبالإطلاق يرتفع المانع فيظهر القوة ولاخفاء ان الاول اقوى ولأن ملك اليمين فوق ملك النكاح فكان اسقاطه اقوى واللفظ يصلح مجازاً اعماً هو دون حقيقته لاعما هو فوقه فلهذا امتنع في المتنازع فيه وانسأخ في عكسه واذا قال لعبنة انت مثل الحر لم يعتنق لان المثل يستعمل للمشاركة في بعض المعاني عرفاً فوقع الشك في الحرية ولو قال ما انت الا حر عتق لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة ولو قال رأسك رأس حُرٍ لا يعتنق لانه تشبيه بجذف حرفه ولو قال رأسك رأس حُرٍ عتق لانه اثبات الحرية فيه اذ الرأس يعبر به عن جميع البدن

فصل ومن ملك ذا رحم محرّم منه عتق عليه وهذا اللفظ مروى عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذا رحم محرّمته فهو حر واللفظ بعومته ينتظم كل قرابة مؤيدة بالحرمة ولاذوا وغيره والشافعي يخالفنا في غيره له ان ثبوت العتق من غير مضافة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والاخوة وما يضاهاها نازلة عن قرابة الوالد فانتعم الالفاظ والاستدلال ولهذا امتنع التكاثر على المكاتب في غير الاولاد ولم يمتنع فيه ولنا ما روينا ولانه ملك قريبه قرابة مؤثرة في الحرمة فيعتق عليه وهذا هو المؤثر في الاصل والولد ملغى لانها هي التي يفترض وصلها ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة وحرّم النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك مسلماً او كافراً في دار الاسلام

لعوم العلة والمكاتب اذا اشترى اخاه ومن يجزى بجزائه لا يتكاتب عليه لانه ليس له ملك تام يقدره

له قوله اقوى والادنى لا يصلح ان يكون مستأرا الا على ١٢ وعنه ١٥ قوله ولان ملك اليمين الحر يفرق بين التكتين المذكورين في الكتاب ان في الاول منع المناسبة والنهار السنن بان الاثاق اثبات والطلاق دفع فاني قنسان وفي الثاني تسليم ان كل منهما اسقاط لمن الاثاق اقوى وهو يناق الاستدلال ١٢ عن ابي قحافة قال ملك النكاح لان ملك اليمين قد يستلم ملك المنته اذا صادت الجوارس النازية مما يمنع من الاستمتاع بينه وبينها ملك النكاح فلا يستلم ملك اليمين اصلاً ١٢ عن ابي قحافة قاله فقوله فلهذا اي اذا ظهر هذا الجوارس بان اذ ملك اليمين اقوى فخير جواز استعادة النكاح للطلاق دون عكسه ١٢ عن ابي قحافة قاله فقوله انت اي الميازي في المتنازع في اى ان قرانته ما تنقذ ذلك من الغنى ودناغ اي ما زالمجا في عكسه اي في قرانته حرة منكوتة دولي به الطلاق ١٢ عني قوله فوقع الشك الميزان في المتنازع في اى ان قرانته ما تنقذ ذلك من الغنى فثبت كذا في اليسر ١٣ قوله جازت حرزى حرمت وجرانك لان اصله انك كرا من حرزنا كقولك دخل الحر ١٣ عني قوله فعل ما ذكره القائل اصل الاثاق الاثاق الذي يورثه اصل ذكر في هذا الفصل ما سئل عن العتق الذي يحصل بغير اختياره كارت جريد وخرج جبارا الى النصاريا ودولها من موهايا ١٢ قوله دارم الجرائم في الاصل وما رواه في بعض احوالها من حيث القرابة والوصلة من جهة الاولاد وما عهدهم والرم والحرم بالاولاد لا يجوز النكاح بينها لو كان امرها ذكراً او انثى ١٢ عن ابي قحافة قاله فقوله فيتم المالك ما في القياس لا يلحق به شئ آخر في القياس وكل ما يها لا يقتضيه لا يدخل غيره فلهذا الاستدلال في بطلان النص اذا كان الملقق من كل وجه وليس كذلك لان قرابة الاخرة وما يضاهاها ١٢ قوله انتع الخ يمين اذا ملك المكاتب اباه او ابنته فهو مكاتب بطلان الاخ نازلة لا يتكاتب ١٢ عني قوله لودنا يد بقوله من الشك والرد على كونه من ملك دارم حر من مرقن عليه ١٢ عني قوله ولان الحر اى للملك كقريبه قرابة مؤثرة في الحرمة وكل من فعل ذلك عتق عليه اما ذلك ذلك فبالاجماع وان كان من فعل ذلك عتق عليه في القياس على الاولاد لان هذا المعنى وهو ملك القريب الحر هو العلة المؤثرة في الاولاد والادنى لانها الجز ١٣ عني قوله حتى وجبت احرمه النكاح فبالاجماع وما وجوب النفقة فذهبنا لكان لا اثبت ذلك من قبل بل قيل قلنى وهو قوله تعالى وكل الوارث مثل ذلك كان ثابتاً

له قوله في دار الاسلام قال في النهاية قوله في دار الاسلام في الكتاب يصح مجموع ما ذكر قبل من قوله ولا فرق بين اذا كان المالك مسلماً او كافراً في دار الاسلام فان المسلم اذا عتق عبداً حراً في دار الحرب لم يعتق عليه وكذلك الحر لو ملك في دار الحرب ودارم حر من مسلم عليه فان ولو اعترف لم يفتقر فلهذا لا يفتقر عليه بالملك ١٢ عن ابي قحافة قوله المكاتب الجواب من قوله لينا انتع المكاتب في غير الاولاد وتغيره لانسلم ان المكاتب عليه بل تنقضه عن ان يفتقر ١٢ عن ابي قحافة قاله فقوله المكاتب ليس له ملك تام يقدره على الاثاق لان عدم ما يلحق عليه وهو انما يلحق بالهلاك فيما هو المقصود من الكتابة ومن لا قدرة له على الاثاق فعلى يفتقر عليه لان فرض المسألة عند القدرة ١٣ عن ابي قحافة

الدرية في تخريج احاديث الهداية

حدثني من مملكت دار رحم محرّم منه عتق عليه النساء من حديث ابن عمر رفته من مملكت دار رحم محرّم عتق قال النساء في منكر تفرد به ضمرة عن الثوري وقال الترمذي في بيان حمرة وهو خطأ واخرجه الحاكم باللفظ الا في وقال البيهقي وهو فيه وانما اراد حديثي فمعي من بيوم الاولاد عن هبته حديثي من مملكت دارم محرّم منه فهو حراً أصحاب السنن عن سمرة قال ابوداؤد لم يروه الاحمد وقد شك في مرمرة فقال عن سمرة فيما يحسب وارسله شعبة فقال من قتادة عن الحسن وقال الترمذي في العطل الكبرى بروي عن الحسن عن عمرو قوله وقال ابن ابي عمير في منكر واخرجه الهادي عن الاسود عن عمرو قوله واخرجه ابوداؤد والنسائي عن قتادة عن عمرو بن مطلق في الباب من ابن عباس جاء رجل باخيه فقال اني اريد ان اعقني اخي هذا فقال ان الله اعترق من مملكته واخرجه الدارقطني وفيه العزمي والكلبي ١١٣

توجب ثبوت المالكية في كلة وبقاء الملك في بعضه يمنعه فمنا بالديليلين بأنزاله مكاتباً وهو مالك يدا لارقبه و
السعاية كيدل الكتابة فله ان يستسيه وله خياران يعتقه لان المكاتب قابل للاعتاق غير انه اذا عجز لا يرد الى الرق
لانه اسقاط الى احد فلا يقبل الضم بخلاف الكتابة المقصودة لانه عقد يقال ويفسخ وليس في الطلاق والعفوق
القصاص حالة متوسطة فاشتتاه في الكل ترجيح المهرم والاستيلاء متجيز عند حتى لو استولد نصيبه من مدبر
يقصر عليه وفي القنة لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالضم فكل الاستيلاء اذا كان العبد بين شريكين
فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فيشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان
شاء استسعى العبد فان ضمن رجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان اعتق او استسعى فالولاء بينهما وان كان للمعتق
معيروا فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد والولاء بينهما في الوجهين وهذا عند ابي حنيفة وقال
ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وهذه المسألة تنبثق
على حرفين احدهما تجزى الاعتاق وعدمه على ما بيناه والثاني ان يسار والمعتق لا يمنع سعاية العبد عند ما يبيع
لها في الثاني قوله عليه السلام في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا سعى في حصة الاخر قسم القنة
تناق الشركة وانه احتسبت مالية نصيبه عند العبد فله ان يضمه كما اذا هبت الرمي بثوب انسان والقنة في صبغ غيره
حتى ان يصبغ به فعلى صاحب الثوب قيمة صبغ الاخر موسرا كان او معسرا لما قلنا فكذا ههنا لان العبد فقير فيستسيه ثم
المعتبر يسار التيسير وهو ان يملك من المال قدر قيمة نصيب الاخر لا يسار الغناء لان به يعتدل المظن من الجانبين بتحقيق
المعتق

له قوله توجب ثبوت المالكية في كلة اي باعتبار الاعتاق لا بد لا يتجزى وبطلان الملك
في بعضه منه من ثبوت المالكية في الملك باعتبار الرق لا بد لا يتجزى فقد اشجع في العبد لا يوجب ثبوت المالكية في الملك وما لوجب بقاء الملك في الملك والعمل بالديليلين يمكن باخرهما كما
فعلنا بهما وجعلنا كالتاليان ان المكاتب ملوك رتبة كالمسئ ففتح البعض مالك يدان على السعاية ملوك رتبة كالمكاتب ١٢ عتاقه **له** قوله خبز الجان قيل لو كان بمنزلة
المكاتب لعاد قنقا اذا عجز اجاب بقوله خبز الجان لا يرد الا بالمدد يقال لا استاق الا الى اصول اساق الا الى ارض فيسمى العاونة ١١١١ فما تحقق بين اثنين واذا لم يتحقق فيه العاونة فلا يقبل التسع مختلفات الكتابة
المقصودة فانها اسقاط من المولى الى المكاتب واقرار على تحميل بدل الكتابة فكان فيها معنى العاونة فيقال ١٢ اعنايه **له** قوله وليس في الجواب من قوام وصار
كالطلاق والعفوق من القصاص ووجهه ان اذا لم يثبت العتق في الملك لا كان العمل بالديليلين لوجود حاله متوسط بين الحرية والرق وهي الكتابة فيسار اليها وليس في الطلاق والعفوق كما يثبت
في الج ١٢ عتاقه **له** قوله يقتصر على انزلت الامة المبررة بين رطبين ولذا ناداه احد مها نصير نصف الجارية ام ولد ونصير امه مرة لشريك على ان لو ماتا يمتنع نصف الشريك من
الثالث ونصف الآخر في الجملة ١٢ عتاقه **له** قوله وفي القنة الجزئية فان قيل لو كان الاستيلاء متجزيا لا يطوع في القنة ايضا اجاب بان لم تجز في القنة لان المستولد لما ضمن
١٢ عتاقه **له** قوله قالوا ههنا يشترط ان الاختلاف في صفة السبب بان يكون اعتاق احد هما مال واعتاق الاخر به ود لا ينافي في ثبوت الولاء بينهما جميعا ١٢ عتاقه **له**
قوله وانه المسائل في رجوع المعتق على العبد وعدم الرجوع عند اداء الضمان ١٢ عتاقه **له** قوله على ما بيناه اي عند قوله في اول الباب واصل ان الاعتاق يتجزى عنه له
اخره ١٢ عتاقه **له** قوله قسم الاربعين اعني خلاص العبد وسمايته بين الاربعين اعني يسار العتق واعساره والعترة تخلف في الشركة فلا يكون لشريك السك سعاية العبد يسار المعتق ١٢ عتاقه
له قوله لما قلنا به بغيره قوله ولذا احتسبت مالية نصيبه ١٢ عتاقه **له** قوله فكذا ههنا اي كلما اشترى بها الثوب بالاصح فكذا ههنا يشترط العبد بالحق ١٢ عتاقه **له** قوله لم يمتنع
يسار الجاني في يسار المعتق الذي سب عليه الضمان هو يسار اليسير ١٢ عتاقه

الدرية في تخرج احاديث الهداية

باب العبد يعتق بعضه حديث قال صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا سعى العبد في حصة الاخر اخرجها الستة
من طريق قتادة عن شيبان بن هبيل عن ابي هريرة رضي عن اعق شقيقا له في عبد فخلاصه في مالان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه وفي نقله
في نصيبه الذي لم يعتق غير مشقوق عليه قال الوداد ودرواه ر ٢ عن سعيد بن بكر السعاية ودرواه غيره عنه فذكرها ودرواه جري بن حازم وموسى بن خلف عن قتادة
فذكرها وقال الترمذي لم يذكرها شعبة وقال النسائي اتفق عليه شعبة وهشام عن خلاد بن سعيد لم يذكرها قال ويبلغني ان ههنا ما فضل السعاية فعملها من قول قتادة وقد
رجع عبد الرحمن بن مهاد في حديث همام عن قتادة على غيره وقال كتبها الملام وقال الدارقطني سمعت ابا بكر النيسابوري يقول اتسعت مائة درهم ففعلت به وقال
الخطابي اضطرر فيه سعيد وقد فضل همام وبيد انتهى وقد ذكره الاستسعاء ايضا ابان الطاروق وحجاج بن حجاج وموسى بن خلف وحجاج بن اوطاة
وحجبي بن صبيح وفي الباب عن جابر بن جهم فذكر الاستسعاء وذكره الطبراني في مسند الشاميين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه من جده اخرجها من عدى ولجبر لوزان
عن زيادة الاعمج عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل اعتق عبده عند الموت وترك ديناً وليس له مال يستسعى العبد في قيمته وعن علي بن غنوة موقوف ١٢

ما قصد المعتبر من القرية وواصل بدل حق الساكن اليه ثم التفرج على قولها ظاهر فعدم رجوع المعتبر بما ضمن على العبد لعدم السعاية في حالة اليسار والولاء للمعتبر لان العتق كله من جهته لعدم الجزى واما التفرج على قوله فغيبا الاعتقا لقيام ملكه في الباقي اذا اعتاق يتجزى غيبا والتضمين لان المعتبر جان عليه بافساد نصيبه حيث امتنع عليه البيع الهبة ونحو ذلك مما سوى الاعتاق وتوابعه والاستسعاء لما بيننا ويرجع المعتبر بما ضمن على العبد لانه قام مقام الساكن بل اداء الضمان وقد كان له ذلك بالاستسعاء فكذلك للمعتبر ولانه ملكه باداء الضمان ضمنا فيصير كالكل له وقد اعتق بعضه فله ان يعتق الباقي ويستسع ان شاء والولاء للمعتبر في هذا الوجه لان العتق كله من جهته حيث ملكه باداء الضمان ولا في حال اعسار المعتبر ان شاء اعتق لبقاء ملكه وان شاء استسع لما بيننا والولاء له في الوجهين لان العتق من جهته ولا يرجع المستسع على المعتبر بما أدى باجماع بيننا لانه يسع لفكاك رقبته ولا يقضى ديناً على المعتبر اذا شئ عليه لعسرتة بخلاف المهرمون اذا اعتقه الراهن المعسر لانه يسع في رقبته قد فكت او يقضى ديناً على الراهن فلهاذا يرجع عليه وقول الشافعي في الموسر كقولها وقال في المعسر يبقى نصيب الساكن على ملكه يباع ويوهب لانه لا وجه الى تضمين الشريك لاعساره ولا الى السعاية لان العبد ليس بجان ولا راض به ولا الى اعتاق الكل للاضرار بالساكن فتعين ما عيناه قلنا الى الاستسعاء سبيل لانه لا يفتقر الى الجناية بل يتنى على احتباس المالية فلا يضار الى الجمع بين القوة المحيطة للملكية والضعف السالب لها في شخص واحد قال ولو شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا وموسرين عند ابي حنيفة وكذا اذا كان احدهما موسرا والاخر معسرا لان كل واحد منهما يزعم ان صاحبه اعتق نصيبه ضمنا مكاتبا في زعمه عند حرمه عليه الاستتراق فيصير حق في حق نفسه فيمنع من استتراقه ويستسعيه لانا يتقنا بحق الاستسعاء كما اذا كان اوصاد قال انه مكاتبه او مملوكه فلهاذا يستسعيانه ولا يختلف ذلك باليسار والاعسار لان حقه في الحالين في احد شيان لان يسار المعتبر لا يمنح السعاية عنده وقد تعذر التضمين لانكار الشريك فتعين الاخر وهو السعاية والولاء لهما لان كلامهما يقول عتق نصيب صاحبي عليه باعتاقه ولاؤه له وعتق نصيبى بالسعاية ولاؤه لي وقال ابو يوسف وعمران كانا موسرين فلا سعاية عليه لان كل واحد منهما يدعى سعايته بدعى الصمان على من خطبه لان يسار المعتبر يمنح السعاية عندهما لان الدعوى

له قوله ثم التفرج المولى ان اذا علم ان هذه المسألة منبذة على حزين اى الصلين بقى الكلام في التفرج وهو قولها ظاهر لان الاعتاق اذا لم يكن تجزى كان الحق موقفا للعتق في الضمين جميعا ويسار ما عدا عن السعاية فوجب عليه الضمان ناشئة السعاية ولا يرجع العتق بما ضمن على العبد لعدم السعاية عليه في حال اليسار لاصل ان في التفرج كان على السعاية ١٢ عن ابي له قوله ونحو ذلك كما تقدمت والوصية ١٢ مئى ٣٥ قوله وقوا ابدى اواعل الاقان كالتدبير والكتابة والاستسعاء ١٢ مئى ٣٥ قوله والاستسعاء معلوف على قوله والتضمين وقوله لما بيننا اشارة الى قوله ولما احتبست مائة نصيبه عند العبد وهو يسع على الواصل ان ١٢ مئى ٣٥ قوله وقد كان ذلك على انما التفرج بالاستسعاء بناء على الواصل ان في فكترا من اقام مقامه ١٣ عن ابي له قوله منا جواب ما يقال المكاتب لا يجلب النقل والمستع كالكاتب كيف قبل ذلك وتفرجه ان ذلك ضمن والعقوبات لا تقهر ١٢ مئى ٣٥ قوله لما بيننا اشارة الى قولنا احتبست مائة نصيبه ١٢ مئى ٣٥ قوله ولما رضى به اى بالاعتاق لان المراد انما يتحقق بعد العلم والموافقة بالاعتاق فلا يكون العبد مالما به فلا يكون باسائه ١٢ مئى ٣٥ قوله فلا يصار الى اتمال الكلى قوله فلا يصار الى اتمال كونه في نفسه رقيقا في نفسه ١٢ مئى ٣٥ قوله فلا يصار الى اتمال كونه في نفسه رقيقا في نفسه ١٢ مئى ٣٥ قوله لان العبد مكاتبه على تقدير العسرة او مملوكه على تقدير الكذب وكسب المملوك مولاه وهذا العتق ونفسه ١٢ مئى ٣٥ قوله كالكاتب او مملوك لان المولى اذا كان كذا في قوله ممن شريكه يكون المكاتب المولى والمرد بالاداء الاستسعاء لان يكون المكاتب المولى واذا كان صادقا في قوله الحق شريكه يكون مقرا بان العبد مكاتباً ما بشره تجزى الاعتاق في هذا فينبذ فكان الاستسعاء رجح منزه العبد من الكسب وذلك جائز ايضاً ١٢ مئى ٣٥ قوله وقد تعذر التضمين المهرمون على ما بيننا من التضمين على تقدير التملك فانه انما لو كلف فاذا تملك وجب الضمان واجب بان لا كان من اعتقاد كل واحد منهما انما اعتقه صاحبه بملك ولم يوجب الضمان على تقدير العتق فيضمين السعاية لانا نأثره في التملك بل يضمين السعاية بل التملك لان ما له ١٢ مئى ٣٥

لم تثبت لانكار الاخر والبراءة عن السعاية قد تثبت لاقرارها على نفسه وان كانا معسرين سعى لهما ان كل واحد منهما يدعى السعاية عليه صادقا كان وكاذبا على ما بيننا اذ المعتق معسر وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا سعى للموسر منها لانه لا يدعى الضمان على صاحبه لا عساره وانما يدعى عليه السعاية ولا يتبرأ عنه ولا يسعى للمعسر منها لانه يدعى الضمان على صاحبه ليساره فيكون مبريا للبعد عن السعاية والولاء موقوف في جميع ذلك عند هلالان كل واحد منهما يحمله على صاحبه وهو يتبرأ عنه فيبقى موقوفا الى ان يتفقا على اعتاق احدهما ولو

قال احد الشريكين ان لم يدخل فلان هذه الدار غدا فهو حر وقال الاخر ان يدخل فهو حر فضى الغد ولا يدري دخل ام لا اتفق النصف وسعى لهما في النصف وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يسعى في جميع قيمته لان المقضى عليه بسقوط السعاية مجهول ولا يمكن القضاء على المجهول فصار كما اذا قال لغيرك على احدى الف درهم فانه لا يقضى بشئ الجهالة كذا وهذا ولها انا يتقنا بسقوط نصف السعاية لان احدهما حانت بيقين ومع التيقن بسقوط النصف كيف يقضى بوجوب الكل والجهالة تترفع بالشيوع والتوزيع كما اذا اعتق احد عبديه لبعينه او بعينه ونسيه مات قبل التذكار والبيان ويتأق التفرع فيه على ان اليسار هل يمنع السعاية او لا يمنعها على الاختلاف الذي سبق ولو اختلفا على عبدين كل واحد منهما للاحد ما لم يعتق واحد منهما لان المقضى عليه بالتعلق مجهول وكذلك المقضى له فنفا حشت الجهالة فامتنع القضاء وفي العبد الواحد المقضى به معلوم فغلب المعلوم المجهول واذا اشترى الرجلان ابن احدهما

عتق نصيب الاب لانه ملك شقص قريبه وشراؤه اعتاق على ما مر ولا ضمان عليه علم الاخر انه ابن شريكه او لم يعلم كذلك اذ ورثاه والشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استنسع العبد هذا عند ابي حنيفة وقال ابي

الشراء يضمن الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الابن في نصف قيمته لشريك ابيه وعلى هذا الخلاف اذا ملكه هبة او صدقة او وصية وعلى هذا اذا اشتراه رجلان واحدهما قد حلف بعقده ان اشترى نصفه لهما انه باطل نصيب صاحبه بالاعتاق لان شراء القريب اعتاق وصار كما اذا كان العبد بين اجنبيين فاعتق احدهما

له قوله على ما بيناه بربره قوله لا تيقنا نحن الاستعداد كذا كان او صادقا كذا في البداية وقيل هو اشارة الى قوله لا تيقنا لو ملكوا ١٣ عنائه ١١
 ١٢ قوله يضمن في جميع قيمته بينهما فنعين ان كانا معسرين وان كانا موسرين لم يسع لواحد منهما في شئ وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا يضمن في نصف قيمة الموسر منها لان العسر شريع
 عن السعاية والموسر يدعيه فان يسار المعتق عنده ايضا يسع وجوب السعاية ووجه قول محمد ان كانا معسرين ان النصف على الزم ١٣ عنائه ١٢ قوله والجهالة ترفع الجواب عن قوله لان
 المقضى عليه مجهول ولعقره ان الجهالة ترفع بالشيوع اى بشيوع النصف الذي عتق والتوزيع اى يجوز ليرلان بالتوزيع ليعبر المقضى عليه الويلان ولا جهالة فيها ١٣ عنائه ١٢ قوله
 والتوزيع فان قيل في التوزيع فساد وهو اسقاط السعاية عن غير المعتق واجبا للمعتق وانما يجب بان ذلك يمثل مزودة دفع العذر عن العبد وذلك لان لو لم نقل بالتوزيع فقلنا بوجوب كل
 السعاية كما قال محمد ان غير ابطال حق العبد من كل وجه واما اذا قلنا بان التوزيع فسد كان غير ابطال حق غير المعتق من وجه فان التوزيع اولى ١٣ عنائه ١٢ قوله لا يضمن بان قال العبد ليربا
 حرد لم يضمن او يضمن اى لو قال احد ما حرد وعينه ونسبه اى نسبه الذي يضمن دامت قبيل التذكار والبيان فانه يضمن من كل واحد منهما نصفه ويضمن كل واحد منهما في نصف ١٣ عنائه ١٢ قوله على الاقليات
 الذي سبق وهو ان اليسار لا يسع عند ابي حنيفة وعند ما ينعى ١٢ عنائه ١٢ قوله ولو ملنا المقتضى اذا كان كل واحد منهما عبد على مرة فقال احدهما ان دخل فلان للدار فاصفد حر
 وقال الاخر ان لم يدخل فمضى العبد لم يرد العتق وعنده ١٢ عنائه ١٢ قوله وفي العبد الواحد بين اثنين المقتضى عليه وكذا المقتضى به وهو عتق نصف العبد معلوم فغلب العدم المجهول لان العتق
 اكثر من المجهول ١٣ عنائه ١٢ قوله وكذلك اذا ورثاه المورثه امرأة اشترت ابن زوجها فاشتت من المورثه امرأة اشترت ابن زوجها فاشتت من المورثه امرأة اشترت ابن زوجها فاشتت من المورثه
 وهو ابو زوجها فاشتت المرأة صار ظاهرا ميراثا بين زوجها وابيها ١٢ عنائه ١٢ قوله بهية اى بان وجهها على او صدقة بان تعذر عن شخص غيرها او ميراثا بان اوصى به شخص لها ١٣ عنائه ١٢ قوله
 قوله ان اشترى نصف انا قية بالنصف لانه لو اختلف بعته ثم اشتراه بغيره كذا في الاصل فاعتق عليه لان الشراء شرط في العبد ولو بعد ١٣ عنائه ١٢ قوله فاعتق احدهما فغيره فان لا يتجزى
 عندهما فيضمن لصاحبه قيمة نصيبه ان كان موسرا والا فاحدهما يسعى ١٣ عنائه

فمان معاوضة على اصلنا وامكن ذلك في التدبير لكونه قابلاً للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير ولا يمكن ذلك والاعتنا
 لا نه عند ذلك مكاتب او حر على اختلاف الاصليين ولا بد من رضاء المكاتب بنفسه حتى يقبل الانتقال فلهاذا يضمن المدبر
 ثم للمدبر ان يضمن الميعق ثلث قيمته مدبراً لانه افسد عليه نصيبه مدبراً والضمن يتقد بقيمة المتألف وقيمة المدبر ثلثا
 قيمته فتأعلى ما قالوا ولا يضمنه قيمة ما ملكه بالضمن من جهة الساكت لان ملكه ثبت مستندا وهذا ثابت من وجه
 دون وجه فلا يظهر في حق التضمنين والولد بين الميعق والمدبر اثلا ثالثا لثالثا والثلث للميعق لان العبد عتق على
 ملكه ما على هذا المقدار واذا لم يكن التدبير متجزا عندهما صار كله مدبراً للمدبر وقد افسد نصيب شريكه لما بينا في ضمنه و
 لا يختلف باليسار والاعسار لانه ضمن تملك فاشبه الاستيلاء بخلاف الاعتاق لانه ضمن حناية والولد عكس المدبر وهذا ظاهر
 واذا كانت جارية بين رجلين زعم احداهما انها اولد لصاحبه وانكر ذلك الاخر فهي موقوفة يوماً ويوماً تأخذ المنكر عند

الحنيفة وقال ان شاء المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لا يسبل عليها لثبوتها انه لم يرصد قه صاحبه
 انقلب اقرار المير على كانه استولدها فصار كما اذا اقر المشرى على الجارية انه اعتق المبيع قبل البيع يجعل كانه اعتق كذا
 هذا فيمتدح الخدمة ونصيب المنكر على ملكه في الحكم فيخرج الى الاعتاق بالسعاية كأم ولد النصراني اذا سلمت ولا حنيفة
 ان المير لو صدق كانت الخدمة كلها للمكر ولو كذب كان له نصف الخدمة فيثبت ما هو المتيقن به وهو النصف ولا حنيفة
 للشريك الشاهد ولا استسعاء لانه يتبرأ عن جميع ذلك بدتوى الاستيلاء والضمن والاقرار باهومية الولد يتضمن الاقرار
 بالنسب وهذا امر لازم ولا يرتد بالرد فلا يمكن ان يجعل المير كالمستولد وان كانت ام ولد بينهما فاعتقها احدها وهو مسرور
 فلا ضمان عليه عند ابى حنيفة وقال يضمن نصف قيمتها لان ماليتها ام الولد غير متقومة عندك ومتقومة عندها وعلى هذا

له قوله مكاتب ادر على اختلاف الاصليين يعني ان معتق بعض العبد مكاتب عدل اى حنيفة ومعناه جازع ولد ودان الامام جلال الدين ابن المعنف
 قوله مكاتب ادر على اختلاف الاصليين غير مستقيم وكذا قوله ولا بد من رضى المكاتب تيمية لان مد العتاق ليس بكاتب ولا عدل انا يميز كذلك بعد الاعتاق والمستسعى عند
 ابى حنيفة هو وان كان لم يزل المكاتب الا اذا لم يرضع بالعبودية ولا النسخ وانما الصحيح ان يقال لان مد ذلك مدبر ١٣ يعني قوله على ما قالوا الاشارة الى انه فخرت خلافا
 قال بعضهم نصف قيمة العتق لان قبل التدبير كان له ذرعة مفعلة البيع وما شاكر ومنفعة الاباءة وما شاكرها وقد زال احداهما وهو البيع وبقي الآخر وقال
 بعضهم قيمة الزينة ينظر بها يتجزم بجمدة عمرو من حيث الحرز والنقل والادح ما قاله في الكتاب لان منفعة الوعى والسارية باقية ومنفعة البيع زائلة وقيل العتوى على الاول ١٢ عن ابى
 ٣ قوله ولا يضمن المدبر ان ولد له من ماله من نصيب الساكت وهو ثلث قيمته ثلث ملك المدبر نصيب الساكت والبيع في ملك المدبر ثلثا العبد وان يضمن قيمة
 ما كان له في الاصل وهو الثلث مدبر لان نصيبه بعد التدبير كان مستغنياً عن الوعى الذي ذكرنا وشبه بالاعتاق فيضمن وليس لان يضمن المعتق قيمة الثلث الذي تملك عن الساكت
 ياد العتاق ١٣ عن ابى حنيفة قوله على هذا المقدار فان قيل لو كان اوار العتاق يثبت ملك نصيب الاخر كان للمعتق ثلث الولد لا ذى الى المدبر ثلث قيمة مدبر الاجيب بان
 ضمان المعتق الى المدبر ضمان اطلاق لا ضمان معاوضة ما ذكرنا ان المدبر غير قابل للنقل من ملك الى ملك فملك المعتق شيئاً بقا بله ما ضمن ولما المدبر فقد ملك نصيب الساكت
 عند لو اوار العتاق مستند الى وقت التدبير على ما نضار كانه تدبير ثلثه ومن الايراد فيثبت لثلث الولد والمعتق الثلث لما ان نصيب الساكت بعد الاستقلال للمدبر لا يشتمل الى المعتق
 ١٢ عن ابى حنيفة قوله لا يضمن المدبر ان ولد له من ماله من نصيب الساكت وهو ثلث قيمته ثلث ملك المدبر نصيب الساكت والبيع في ملك المدبر ثلثا العبد وان يضمن قيمة
 ١٢ عن ابى حنيفة قوله لا يضمن المدبر ان ولد له من ماله من نصيب الساكت وهو ثلث قيمته ثلث ملك المدبر نصيب الساكت والبيع في ملك المدبر ثلثا العبد وان يضمن قيمة
 ١٢ عن ابى حنيفة قوله لا يضمن المدبر ان ولد له من ماله من نصيب الساكت وهو ثلث قيمته ثلث ملك المدبر نصيب الساكت والبيع في ملك المدبر ثلثا العبد وان يضمن قيمة
 ١٢ عن ابى حنيفة قوله لا يضمن المدبر ان ولد له من ماله من نصيب الساكت وهو ثلث قيمته ثلث ملك المدبر نصيب الساكت والبيع في ملك المدبر ثلثا العبد وان يضمن قيمة

له قوله يدعى المولى الامن المزمع في دعوى الاستيلاء واما ان الاستسعاء في دعوى الضمان فحق كالمعتاد ونشر على امرى ١٣ ع ٣ قوله والاقرار الجواب
 من قولها كذا استولد ما بين الاما قرياً بهومية الولد فضمن اقرارها بالانساب والاقرار بالنسب امر لازم لا يرتد بالرد حتى ان الرجل اذا اقر بنسب غيره رد عليه به المقر لم اقر المقر
 بنسب ذلك الصغير فنسب لم يصح لان النسب للرد بالرد فلا يمكن ان يجعل المقر كالمستولد ١٢ عن ابى حنيفة

الاصل بتتقى عدك من المسائل اولها في كفاية المتبقي وجه قولها انها منتفع بها وطياً واجارةً واستخداً ما وهذا هو لالة
 التقوم وبامتياز بيعها لا يسقط تقومها كما في المدبر الا ترى ان ام ولد المتوفى اذا اسلمت عليها السعاية وهذا اية التقوم
 غير ان قيمتها ثلث قيمتها مئة على ما قالوا الفوات منقعة البيوع والسعاية بعد الموت بخلاف المدبر لان الفاتت منقعة البيوع
 اما السعاية والاستخدام فباقيات ولا يحيقفة ان التقوم بالاحراز وهي محرزة للنسب للتقوم والاحراز للتقوم تابع ولهذا
 لا تسعى لغريم ولا وارث بخلاف المدبر ولهذا لان السبب فيها متحقق في الحال وهو الجزئية الثابتة بواسطة الولد على ما
 عرف في حومة المصاهرة الا انه لم يظهر علمك في حق الملك ضرورة الانتفاع فعل السبب في اسقاط التقوم وفي المدبر يعتقد
 السبب بعد الموت وامتياز البيوع فيه لتحقق مقصوده فاقتروا في ام ولد المتوفى في قضيتها بما كتبتا عليه دفعا للضرر من

الجانين وبديل الكتابة لا يفتقر وجوبه الى التقوم
باب عتق احد العبدین

ومن كان له ثلاثة اعبد دخل عليه اثنان فقل احد كما حر ثم خرج واحد ودخل اخر فقال احدا كما حر ثم مات ولم يبين

عتق من الذي اعيد عليه القول ثلثة ارباعه ونصف كل واحد من الاخرين عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ذلك الاول العبد
 الاخر فانه يعتق ربعا ما التجارح فلان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت وهو الذي اعيد عليه القول فوجب عتق رقبة

بينهما لا استواءهما فصيبت كل منهما النصف غير ان الثابت استفاد بالايجاب الثاني ربعا اخر لان الثاني دائر بينه وبين الداخل
 فيتصيف بينهما غير ان الثابت استقى نصف الحرية بالايجاب الاول فشم النصف المستقى بالثاني في نصفيه فما اصاب المستقى

بالاول لعادما اصاب الفارغ بقي فيكون له الربع فتمت له ثلثة الارباع ولانه لو اريد هو بالثاني يعتق نصفه ولو اريد به الداخل
 لا يعتق هذا النصف فيتصيف فيعتق منه الربع بالثاني والنصف بالاول اما الداخل فمحمد يقول لم ادا را الايجاب الثاني بينه

بين الثابت وقد اصاب الثابت منه الربع وكذلك يصيب الداخل هي يقولان انه دائر بينهما وقتصيف والتصيف وانما نزل الى

له قوله اولها في كفاية المتبقي وكذا في المنتهى اليوم مفقود ولكن المسائل التي

تتعلق على الاصل مشهورة مذكرة في الكتب منها ان اذ مات احد العبد لثلاثة ولا تخرجه ومنه ما سعى وستا اذا ولدت بعد ذلك فادناه احد بها بقيت سبعة وثمانين من ثمنه شيئا
 لشركه عنده وعند باقيين لشركه نصف ثمنه ان كان مرسوا يسه الولد في النصف اذا كان مرسوا ومنها لو غيبها فانصبت فانت في يده لا يضمنها عنده ويضمنها عنها ١٢ سنة
 قوله واما متاعا بعبا الم اى ان عرض بان يهبها منقذ ذلك دليل على عدم التقوم ايجاب بقوله واما متاع الم ١٣ عن ابي حنيفة قوله والسايرة بعد الموت اى موت الولد فانصبت
 لثمنه بغيره ولا للورثة ١٢ سنة قوله فانيان فان يسه الغنم او يسه المولاه الى ان يموت ١٢ سنة قوله ان التقوم الم اى التقوم بالاحراز للقول والاحراز
 القول في ام الولد لها محرزة للنسب لا للقول وقوله لا التقوم معناه لا للقول وكذلك في قوله والاحراز للتقوم تاخ الى اى يس بمقصود لانه اذا انحصر واستولت له الم اى احرازه لا يستناع بملك
 المستقل لا يقصر القول ١٢ عن ابي حنيفة قوله بخلاف المدبر جواب من قولها كما في المدبر حتى بخلاف المدبر فان ليس بمحرز للنسب ولذا يتعلق به حق الغنم ١٣ عن ابي حنيفة قوله على
 ما عرفت في حرمه المصاهرة لان لا يصل الولد من اثنى بحيث لا يباحزج احداهما من الاخر اما مولد وهو كما سولها وهو عبا وانكس ١٣ سنة قوله في حق الملك اى في حق
 ذاك من مزودة الانتفاع كما ينظر في نوال ملك النكاح لذلك ولا مزودة في عدم اسقاط التقوم فخل في السبب ١٢ عن ابي حنيفة قوله يعتقد السبب الم لان قوله
 ان من فانت حقيقيين محض والمعلق بالشرط لا يفتقر سببا من اجل وجوهه على ما عرفت ١٢ عن ابي حنيفة قوله واما متاع الم اى جواب من قولها واما متناع بعبا لا يسقط تقومها وتقرير
 كان القياس ان لا يفتقر بيع المدبر الا اذا اتممت مقصوده او اوما الى ما لا يفتقر مقصوده وهو العتق بعد موته ١٢ عن ابي حنيفة قوله قضيتها بكتبا عليها ليس المراد به حقيقة
 الكتاب ولكن ما كتبتا بانها تخرج من ملكه باو القير كانت في معنى الكتاب واما قضيتها بباؤها الغنم من الجاهل اى ان في حق المتوفى ان لا يفتقر بقوله
 يطل على ما كتبتا فان كانت اى سبب الكتاب كان مادته في معنى بديل الكتاب وبديل الكتاب لا يفتقر وجوبه الى التقوم بما يقابل لانه في الاصل مقابل بملك الجوز فك الجوز مقوم فذلك قلنا ان
 ما كتبتا لفتقن تقوم اولها الغنم انما كتبتا ١٢ عن ابي حنيفة قوله باب من لا يخرج من بيان من قبل بعض العبد من عتق احد العبد من تقدم الاول لان الواجب قبل الاثنى ١٢ عن ابي حنيفة

قوله ثم مات الم اى يوم الطل ببيان مادام جلاله يوم الطل يرفع الى البيان اليه ويعتق الذي عتق فان بين الكلام الاول في الخارج واولم بالبيان في الكلام الثاني
 ويعتق من يميزه وان بين الكلام الاول في الثابت عتق اثنى بديل الكلام الثاني لان ما خرجنا فلا يفتقر به العتق كما لو بيع من حرمه وعرفه قال احدكم اولا يعتق العبد وان بدأ ببيان
 الكلام الثاني في وقال عتقت ربا مكالما اثنى في الاصل عتق المراد من يومه بيان الكلام الاول وان قال عتقت ربا مكالما اثنى في الثابت عتق اثنى بديل الكلام الثاني في ثمنه اثنى في الكلام الاول
 فيفتقن الخارج اعشادان مات المولى ولم يبين عتق الم اى عن ابي حنيفة

الرابع في حق الثابت لاستحقاقه النصف بالايجاب الاول كما ذكرنا ولا استحقاق للدخل من قبل فيثبت فيه النصف قال فان
 كان القول منه في المرض قسم الثلث على هذا وشرح ذلك ان يجزى بين سهام العتق وهي سبعة على قولها لا باجمل كل رتبة
 على اربعة لحاجتنا الى ثلثة الارباع فنقول يعق من الثابت ثلثة اسهم من الآخرين من كل واحد منهما سهمان فيبسط سهم
 العتق سبعة والعتق في مرض الموت وميتة وحمل نفاذها الثلث فلا يبدان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل كل رتبة على سبعة
 وجميع المال حد عشرون فيعق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة ويعق من الباقيين من كل واحد منهما سهمان ويسعى في
 خمسة فاما ملت جمعت ستقام الثلث والثلثان وعند محمد يجعل كل رتبة على ستة لانه يعق من الداخل عند سهمه فنقصت
 سهام العتق بسهم صر جميع المال ثمانية عشر وباقي التخرج ما م ولو كان هذا في الطلاق وهن غير مدخولات ومات الزوج
 قبل البيان سقط من مهر الخارجه ربه ومن مهر الثابتة ثلثة اثباته ومن مهر الاخله ثمة قيل هذا قول محمد خاصة عند
 يسقط ربه وقيل هو قولها ايضا وقد ذكرنا الفرق وتما تفرعاتها في الزيادات ومن قال لعبدية احد كما حر فيلم احد
 اومات او قال له انت حر بعد موت عتق الاخر لانه لم يبق عملا للعتق اصلا لموت وللعق من جهة بالبيع وللعق من
 كل وجه بالتدبير فتعين الاخر ولانه بالبيع قصد الوصول الى الثمن وبالتدبير بقاء الاتقاء الى موته والمقصود ان ينفان
 العتق الملتزم فتعين له الاخر دلالة وكذا اذا استولد احد المعنيين ولا فرق بين البيع الصحيح والفاسد مع القبض بدونه
 والمطلق وبشرط الخيار لاحد المتعاقدين لاطلاق جواب الكتاب والمعنى ما قلنا والعرض على البيع ملحق به والمخوف
 عن ابي يوسف والتهبة والتسليم والصدقة والتسليم بمنزلة البيع لانه تمليك وكذلك لو قال لاهر ايتيه احد كما طالق
 ثم ماتت احد ما قلنا وكذا الوطى احد ما لم يبين ولو قال لامتيه احد كما حره ثم جامع احد ما لم يعق الاخرى
 في السائر بعد ربه ١٢

له قوله فان كان القول من في المرض فان كانا يجرى من الثلث فالجواب كذلك فان لم يجرى كان الثلث
 وبعق رتبة ليعق منهم كل قدر سهام اوصياهم لان العتق ح وميتة والوجهية تنفذ من الثلث فبسط كل بقدر اربعة يجعل اول كل رتبة على اربعة اسهم لايضا في ثلثة الارباع والمنازح
 يعزب بنصف الرتبة وهو سهمان وكذا الدافل ويعزب الثابت ثلثة الارباع وبن ثلثة اسهم مجموع سهام اوصيا سبعة فاذا كان الثلث سبعة كان الثلث اعدادا ومشرعة وثمة اربعة
 عشر لانه لا يعق من القاد سهمان وييس في خمسة وكذلك الدافل ويعق من الثابت ثلثة اسهم وييس في الداريتة واما على قول محمد فعزب القاد بسبعين واثابت ثلثة اسهم و
 الدافل يسهم وكان سهام اوصيا ستة واذا كان الثلث ستة كان جميع المال ثمانية عشر فالاربع يعق من سهامان وييس في رتبة واثابت يعق من الثلثة وييس في ثلثة والدافل
 يعق من ستة وييس في خمسة فكان نصيب الساعية وبو نصيب الورثة اثني عشر وسهام اوصيا ستة عشر ١٢
له قوله ولو كان هذا المودع رطل الثلث نسوة ومن غير مدخولات فقال لمرأتين منهن احدكما طالق ثم خرجت واحده منهن ودخلت انة ثلثة فقال احدكما طالق ١٢ يعني **له قوله**
 وقد ذكرنا الفرق اى بين العتق والطلاق وهوان اثابت في العتق بمنزلة المكاتب لانه ينكح لان رضى البيان وموت العتق اى ايهما شاء من الثابت والطلاق فادام لرضى البيان
 كان كل واحد من العبد من حر ومن غيرهما من جبر فاذا كان اثابت كالمكاتب كان الكلام انا في مجاز من كل وجه لا بد من المكاتبة والعهد الا ان اصاب الثابت من الرطب والدافل
 النصف لما قلنا فاما ما اثبت في الطلاق فمزودة بين ان تكون مكرمة وبين ان تكون اجبية لان الخارجه من كانت المروءة بالايهاى الاول كانت اثاره مشكوة فخرج الايجاب
 اثاره وان كانت الثابتة من المروءة بالايجاب الدال كانت اجبية وطلو بالايجاب اثاره فيجلب اجبية من وجه دون وجه فضع الايجاب اثاره من وجه دون وجه فيسقط نصف
 النصف وهو الرطب موزعة بين مهر الدافل واثبت نصيب كل واحدة منها اثنا عشر عناء **له قوله** وتما تفرعها بها منها ميراث النساء وهو الرطب او الثمن يتقسم بين الدافل وبين
 الاولين نصيبين نصف الدافل لما في اثاره اجبا احدى الاولين والنصف الاخرين الاولين لان احداهما ليست باو على اثنا عشر عناء **له قوله** وللعق من كل وجه اى ينفذ
 كسره بنوروا واخرجه على عتق كامل يست جردت او ناقص منه است بسبب انكراو ستمن ستمن شهه است بعد موت خواجه اربع **له قوله** وكذا اذا استولد الا لى اى اذا
 وحى احد بها فعلقت من لانها مارت ام ولد لرد من مزودة منه اية الولد استحقاق العتق بها انشاء العتق العجز عنها واذا لانت عن احد منها ثنتين في الاخرى لروال المزومة ١٢ اعش
له قوله للعتيقين ييس من عدم ملية العتق بالاستيلاء من كل وجه وبقضاء الانتفاع اى موته ١٢ عناء **له قوله** لاطلاق جواب المكاتب حيث قال يذ باع احد جهاد القيد
 بنى والمخفى ما قلنا وهو ان قصد الوصول الى الثمن والوصول الى الثمن ينافى في العتق فتمت الاول ١٢ عناء **له قوله** في المحفوظ من ابي يوسف روى ابن ساعه عن ابي يوسف اذا ساء
 احد ما كان ييا ناضح لعتيق العتق في الاخر قبل مثل هذه العبارة يستعمل ناسم وحفظ ولم يثبت الداريتة مكرمة ١٢ عناء **له قوله** والبهية والتسليم الجزء اذا وجب احد بها
 او قبضه او تصدق واقض عن الاخر قبل التسليم ليس بشرط وان اذكره لان بيع الناسه يعين الاخر للعتق وان لم يكن للعتق فذلك البية والصدقة لان كلاهما لا يبيد الملك يدون العتق وبدا
 لان التعيين انا يحصل لوجود تعق بالملك وقد وجه ١٢ ع **له قوله** لما قلنا ان الميت لم يبق عملا للعتق فذلك لم يبق عملا للطلاق فتعينت الاخره ل ١٢ ع

عند ابن حنيفة وقال يعقق لان الوطى لا يحل الا في الملك واخذها حرة فكان بالوطى مستبقيا الملك في الموطوءة فتعينت
 الاخرى لزواله بالعتق كما في الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوءة لان الايقاع في المنكوة وهي معينة فكان وطئها
 حلالا فلا يجعل بيانا ولهذا حل وطئها على مذبه الا انه لا يفتى به ثم يقال العتق غير نازل قبل البيان لتعلقه به
 او يقال نازل في المنكوة فيظهر في حق حكم تقبله والوطى يصادف معينة بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل من
 النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على استبقاء الملك في الموطوءة صبابة للولد اما الامة فالمقصود من وطئها قضاء الشؤ
 دون الولد فلا يدل على الاستبقاء ومن قال لامته ان كل اول ولد تلد فيه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية ولا يكد
 ايها ولدا اول عتق نصف الامه ونصف الجارية والغلام عبد لان كل واحدة منهما تعتق في حال وهو ما اذا ولد الغلام اول مرة
 الامه بالشرط والجارية تكونها تبعاً لها اذ الام حرة حين ولدتها وترتق في حال وهو ما اذا ولدت الجارية او اعادة الشرط فيعتق
 نصف كل واحدة منهما ويسمى في النصف اما الغلام يرق في الحالين فلهذا يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام هو المولود ولا
 وانكر المولى والجارية صغيرة فالقول قوله مع اليمين لا تكارة شرط العتق فان حلف لم يعتق واحد منهما ان نكل عتقت الام
 والجارية لان دعوى الام حرة الصغيرة معتبرة لكن نفيها نفعاً محضاً فاعتبر النكول في حق حريتها فعتقت ولو كانت الجارية
 كبيرة ولم تدفع شيئاً والمشألة بحالها عتقت الام بنكول المولى خاصة دون الجارية لان دعوى الام غير معتبرة في حق
 الجارية الكبيرة وحممة النكول تبني على الدعوى فلم يظهر في حق الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة هي المدعية لسبق ولادة
 الغلام ولا مسأكتة يثبت عتق الجارية بنكول المولى دون الام لما قلنا والتحليف على العلم فيما ذكرنا لانه استخلاف عن فعل
 الغير وهذا القدر يعرف ما ذكرنا من الوجوه في كفاية المنتهى قل واذا شهد رجلان على رجل انه اعتق احد عبداً يه
 فالشهادة باطلة عند ابن حنيفة لان يكون في وصية استعسناً او ذكره في العتاق وان شهد انه طلق احدى نسائه جازت

قوله وادعها مرة للملك فيها باطلي لا يملك فاذوا في امرها جعل مستبقيا للملك فيها يقع الوطى مالا املا لانه على الصلاح فاذا تعينت تلك الملك تعينت الاخرى في ١٢ عتاء
قوله كما في الطلاق بان قال لامرأة امرئها طالق ثم وطئها كان بيانا ١٢ عتاء **قوله** ان الملك قائم في الموطوءة اي في التي تولى من كل منها واذا كان
 الملك قائما كان وطئها مالا املا ان الملك قائم لان ايقاع العتق تامة في المنكوة وهي اي الموطوءة غير منكرة من بي مينة فلا يكون الايقاع فيها اذا لم يكن الايقاع فيها لان يكون الملك وعلان الملك
 لولا ان قائما كان الوطى مالا املا لانه يحتاج الى البيان واذا كان الوطى مالا املا لم يكن بيانا لان كل واحدة منهما هي هذه الصفة ولهذا من وطئها على نكاحه او على غيره ولو جازت
 التحقيق الا ان لا ينعى في الشايعين في المينة بترك الاحتياط ١٢ عتاء وخبره
قوله ثم يقال الزمى فان قيل العتق انما يكون نازل او غير نازل فان كان غير نازل كان ايها اللفظ عن مدلوله وان كان لا لا يجوز وطئها بائب على كل واحد من الشقين فقال
 على العتق ان في ثم يقال العتق غير نازل قبل البيان لتعلقه برأي الشق العتق بالبيان فكان العتق بالطلاق المدخل في العتق والاراد وهو غير نازل قبل المدخل كذا هذا وقال على الشق الاول اويقال
 نازل في المنكوة اي العتق نازل في المنكوة فيظهر في حق حكم تقبله لا ينعى بان المنكوة يفتى امر العبد من على الشرط في الجارية فانه يصح والوطى لا يقبل المنكوة لا يصادف معينة
 او يامر من لا يقع في العينين فيمكن طائكون الوطى بيانا في الاخرى فان قيل كيف وقع الوطى بيانا في الطلاق اجاب بتعدد حملات الطلاق ١٢ عتاء **قوله**
 من قال شمس الائمة الرشي ٧ في الموطوءة ذكره في الجسائيات هذا الجواب الذي ذكره ليس جواب هذا الفصل بل في هذا الفصل لا يحكم بينهم وادعهم وهم يكتفون بالعلم بالعلم
 بالعلم وانهدت الخلام الاولان نكل عن اليمين شكوكه كقوله وان حلفت فم اقراره قال في الجسائيات هو الصحيح لان وقع العتق في شرط العتق وهو ولادة البشام
 او ولادة الموطوءة لم يفتق بوجوده القول في قول من ذكره بحجته ١٢ عتاء **قوله** والسنن بما لها اي ادعت الام ان الغلام هو المولود او لا وانكر المولى ١٢ عتاء **قوله**
 فانها افاد ان قوله ومرة انكول يتعنى على العتق ١٢ عتاء **قوله** وهذا القدر الذي اي بهذا القدر من البيان يعرف ما ذكرنا من الوجوه تفصيلا في كتاب كفاية الشريعة
قوله ما ذكرنا من الوجوه قيل هي سنة فصولها في شرح الجامع الصغرى انه بان يتصلوا قرائنهم لا يدرون ايها ولد الاول او هو المنكوة في الكتاب الاول والثاني ان تدعى الام ان الغلام
 هو المولود ولا انكر المولى ذلك والياد مغيرة وهو المنكوة في الكتاب ثانيا فلو انما كانت ان تدعى الام ان الغلام ولد لولا الجارية كبيرة فلم تعرف شيئا وهو المنكوة في الكتاب ثانيا والاراج ان
 تدعى الياديه وهي كقوله والام سائر ان الغلام ولد ولا وهو المنكوة في الكتاب رابعا والافس ان تصادقوا ان الجارية هي التي ولدت اولها فالجواب ان لا يجزى واحد منهم لعدم الشرط العتق بالبيان
 ان تصادقوا ان الغلام ولد اولها فالجواب ان الام تفتق بوجود شرط العتق وكذلك الجارية سيما الام والغلام عبد لان الغلام قد انفصل عن الام في حال الرق كون ولادة شرط
 مقتضاها الشرط يفتق الشرط فلا يمكن جعلها بائب ومن المعتبر لم يذكرها في الكتاب بل ظهر بها ١٢ عتاء **قوله** لان يكون في وصية بان قال رجل في مرض مترامه
 مريض ثم يموت الرجل ويترك در شتر فيكون فاشهارة يائة ١٢ عتاء **قوله** لان يكون في عتاق في عتاق الاصل وقال لوتال الشرايين كان هذا من الموت
 اشحن ان يفتق من كل واحد منها نصف ١٢ عتاء

الشهادة ويجبر الزوج على ان يطبق احدهن وهذا بالاجماع وقال ابو يوسف وعن الشهادة في العتق مثل ذلك واصل
 هذا ان الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عند ابى حنيفة وعندهما تقبل والشهادة على عتق الامة وطلا
 المتكوه مقبولة من غير دعوى بالاتفاق والمسألة معروفة واذا كان دعوى العبد شرطاً عنه لا يتحقق في مسألة الكفا
 لان الدعوى من المجهول لا يتحقق فلا تقبل الشهادة وعندهما ليس بشرط تقبيل الشهادة وان انعدم الدعوى اما في
 الطلاق فعدم الدعوى لا يوجب خلافاً في الشهادة لانها ليست بشرط فيها ولو شهد انه اعتق احدي امتيه لا تقبل عند
 ابى حنيفة وان لم يكن الدعوى شرطاً فيه لانه انما لا يشترط الدعوى لهما انه يتضمن تحريم الفرج في شبهة الطلاق العتق
 المهر لا يوجب تحريم الفرج عنه على ما ذكرناه فصار كالشهادة على عتق احد العبدن وهذا كله اذا شهدا في عتقه على
 انه اعتق احد عبديه اما اذا شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض موته او شهدا على تديده في مرضه او في مرضه واداء
 الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استخسا بالان التديده حثماً وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية
 والمخصم في الوصية انما هو الموصى وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث ولان العتق في مرض الموت يشيخ بالموت
 فيها فصار كل احد منها خصماً متيناً ولو شهدا بعد موته انه قال في عتقه احد كما حرق قبل التقبل لانه ليس بصية وقيل تقبل الشيو
 ان في العبدن

باب الحلف بالعتق

ومن قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشتري مملوكاً ثم دخل عتق لان قوله يومئذ
 تقديرة يوم اذا دخلت الاله اسقط الفعل وغوضه بالتونين فكان المعتبر قيام الملك وقت الدخول وكذا الوكان في ملكه
 يوم حلف عبداً فبقى على ملكه حتى دخل عتق لما قلنا ولو لم يكن قال في يمينه يومئذ لم يعتق لان قوله كل مملوك لي
 الحال والجزاء حرية للملك في الحال لانه لما دخل الشرط على الجزاء تاخر الى وجود الشرط فيعتق اذا بقى على ملكه الى
 وقت الدخول ولا يتناول من اشتراه بعد اليمين ومن قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكراً
 لم يعتق وهذا اذا ولدت لستة اشهر فصاعداً ظاهر لان اللفظ للحال في قيام الحمل وقت اليمين احتمال لو جاز قبل مدة الحمل
 بعدها وكذا اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر لان اللفظ يتناول المملوك المطلق والجنين مملوك تبعاً للاهرام مقصوداً وولده
 في يمينه وجود الحمل وقت القول لا يتحقق لان اليمين

١ له قوله لا تقبل الهدى
 العتق من حقوق العباد وعنه من حقوق الشرع عندهما وجه قولها انه لا يحتاج فيه الى قول العبد ولا برهانه ويجوز ان يخلف به ويصح ايجاباً في الجهول وكل ذلك دليل على كون العتق
 حق الشرع ودوم قولان الا ما في اثبات قوة المالك فيه امتناع ذلك الرق والملوكية وكل ذلك دليل على كون العتق حق العبد لا مما له بها المشهور فكان من حقوق العباد لا يقبل الشهادة
 فيها بدون الدعوى وما كان من حقوق الشرع يقبل بردها ١٢ عايناه **٢** له قوله لا يتحقق نكاح عتق الا اذا اعيان ذلك بوجوب ان تقبل البينة لان الدعوى حصلت من يمينه ولا يجب
 بان صاحب النكاح اهداها لابنه دون غيرها دعوى من غيرها صاحب النكاح وان الدعوى به لا يكون مطابقتاً للشهادة لان الشهادة على امر العبدن لا على امر البعدين ١٣ عايناه **٣** له قوله
 ولو شهدا لم كصورة نقص على ابى حنيفة ٧ لان الدعوى ليست بشرط في حق الامة ولم تسع البينة بهننا دوجهر دفعه ما ذكره بقوله لان ١٣ عايناه **٤** له قوله لا يشيخ بيمين
 فان العتق اذا حصل من غير ان يكون الولى بده ١٢ عايناه **٥** له قوله على ذكرناه في قوله لان الملك قائم في الرطوة اذ لم يولد له من قبلها ١٣ عايناه **٦** له قوله
 وشيخ وقع بين سواد في حال الصحة او في حال المرض ١٢ عايناه **٧** له قوله وهو معلوم لان شفعة الروميا حق الميت فكان الميت مدعيها تقديراً بوجوب عتق ١٣ عايناه **٨** له قوله
 يشيخ بالموت فيها لان اوجب العتق في اهداها مال غيره من البيان فكان ايجاباً لها ولهذا لا يتحقق نكاح من اهداها منها فصار كل واحد منها خصماً متيناً وادعيتها خصماً متيناً وادعيتها خصماً متيناً
 جهول والدعوى من الجهول لا يتحقق ظهوره معانته ١٢ عايناه **٩** له قوله قد قيل لا تقبل لان ليس بيمينه حتى يكون الغنم هو الموصى وهو معلوم وقال بعضهم تقبل شيوخ العتق
 فيها فكان كل واحد منها خصماً متيناً فكان دعوتها يجوز وهي تشيخ قول الشهادة ١٣ عايناه **١٠** له قوله باب الحلف بالعتق في الحكم الام مصدر من حلف بالشرع بخلف
 ملنا والحلف بالعتق ان يجعل العتق جزاء على الشرط بان يعلق العتق يشيخ واما كان المطلق قائماً في السببية او التعلق من التبعير ١٣ عايناه
١١ له قوله لا تقتل اياه به به قوله فكان المعبر قيام الملك وقت الدخول ١٢ عايناه **١٢** له قوله لم يمتل لان الملك مطلق والمطلق ضمير الاله واليمين ليس به كل ١٣ عايناه **١٣** له قوله احتمال
 ان لم يكن الملك في الحال كان هو غيره سوا ١٣ عايناه **١٤** له قوله لم يمتل لان الملك مطلق والمطلق ضمير الاله واليمين ليس به كل ١٣ عايناه **١٥** له قوله احتمال
 يمين يتكلم ان يكون الحمل وقت اليمين ويحمل ان لا يكون ١٣ عايناه **١٦** له قوله لا مقصود الا التمرى ان لو اتمت عن كفارة يمينه لا يجوز ١٣ عايناه

عصوم من وجه واسم المملوك يتناول الانفس دون الاعضاء ولهذا لا يملك ببيعته منفرداً قال العبد الضعيف وقائمة

التقدي بوصف الذكورة انه لو قال كل مملوك لي تدخل الحامل فيدخل الحمل تبعا لها وان قال كل مملوك املكه

فهو حر بعد غدا او قال كل مملوك لي فهو حر بعد غدا وله مملوك فاشترى اخر ثم جاء بعد غدا عتق الذي في ملكه يوم

حلف ان قوله املكه للحال حقيقة يقال انا املك كذا وكذا ويؤاخذ به الحال كذا يستعمل له من غير قرينة ولا استقبال

بقرينة سين اوسوف فيكون مطلقه للحال فكان الجزاء حرية المملوك في الحال مضافا الى ما بعد الغدا يتناول ما

يشترى بعد اليمين لو قال كل مملوك املكه او قال كل مملوك لي حر بعد موتى وله مملوك فاشترى مملوكا اخر قال ذي

كل غدا وقت اليمين مذبذب والاخر ليس بمدبر وان مات عتقا من الثلث وقال ابو يوسف في النواذر يعق ما كان في ملكه

يوم حلف ولا يعق ما استفاد بعد يمينه وعلى هذا اذا قال كل مملوك لي اذا مات فهو حر له ان اللفظ حقيقة للحال علمي

ببناء فلا يعق به ما سملكه ولهذا صار هو مدبر ادون الاخر وله ان هذا يجاب عتق وايضا حتى اعتبر من الثلث

وفي الوصايا تعتبر الحالة المنتظرة والحالة الراهنة الا يرى انه يدخل في الوصية بالمال ما يستفيدة بعد الوصية وفي الوصية

لا ولد فلان من يؤدله بعد ها والايجاب انما يصح مضافا الى الملك والى تنبيهه فمن حيث انه يجاب العتق يتناول العبد

المملوك اعتبارا للحالة الراهنة فيصير مدبرا حتى لا يجوز بيعه ومن حيث انه ايضا يتناول الذي يشترى اعتبارا للحالة

المتبرصة وهي حالة اللوث وقبل لموت حالة التملك استقبال محض فلا يدخل تحت اللفظ وعند الموت يصير كانه قال

كل مملوك لي وكل مملوك املكه فهو حر بخلاف قوله بعد غدا على ما تقدمت لانه تصرف واحد هو اجاب العتق ليس فيه ايضا للحالة

محض استقبال فارقا ولا يقل انكم جمعتم بين الحال الاستقبال لانا نقول نعم لكن بسببين مختلفين ايجاب عتق

ووصية وانما لا يجوز ذلك بسبب واحد باب العتق على جعل

ومن اعتق عبدا على مال فقيل العبد عتق وذلك مثل ان تقول انت حر على الف درهم وبالف درهم انما يعق بقوله لانه

له قوله عنون وجه بدليل

ان يفتق بالانتقال امره ويتخذ منه فبذلك لا يفتق لان حقيقة العتق ليس الخويلون متممين على ان المضارع مشترك بينهما بل منهم من ذهب الى ان حقيقة العتق لا الاستقبال

له قوله ايجاب متق وايجاب امانه ايجاب متق فقوله كل مملوك املكه او له فهو مرد وانما ايضا يقول بعد موتى ولذا اعتبر من الثلث واذا كان كذلك فحق الوصايا في ١٢ ع ٥

قوله والحالة الراهنة اي الحاضرة سميت بالراهنة لان اليمين هو اليمين والمرحوم فيها لا يفتق قبلها وفيها بعد ما ذكره في الشرح ١٢ ع ٥ قوله اعتبارا للحالة الراهنة ليعبر

بالاحكام الوصية فيكون انما هو قوله يتناول الذمة الواجبة في موت خواجه من قبل ان يملكه مدبر ويشترى بغيره كدقت ايجاب ذلك خواجه مذکور بود

قوله والى ان خواجه ميت من ذكوره او مال تلك مدبر يشترى بغيره ما ذكوره ما لم يملكه او ما ذكوره او مال تلك او ما ذكوره او مال تلك او ما ذكوره او مال تلك او ما ذكوره او مال تلك

قوله والى ان خواجه ميت من ذكوره او مال تلك مدبر يشترى بغيره ما ذكوره ما لم يملكه او ما ذكوره او مال تلك او ما ذكوره او مال تلك او ما ذكوره او مال تلك

معاوضة المال بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومن قضية المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض ^{١٢} كمال كما في البيع فاذا قبل صار حراً وما شرط دين عليه حتى تصير الكفاية به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع الميثاق وهو قيم الرق على ما عرف واطلاق لفظ المال ينظم انواعه من النقد العرض الحيوان وان كان بغير عينه لانه معاوضة المال بغير المال فشابه النكاح والطلاق والصلح عن دم العبد كذا الطعام والمكيل الموزون اذا كان معلوماً الجنس لا تصرفه جهالة الوصف لانها سيرة ^{١٣} قال ولو علق عتقه باداء المال صح وصار ما ذونا وذلك مثل ان يقول ان اديت الى الف درهم فانت حر ومعنى قوله صح انه يعق عند الاداء من غير ان يصير مكاتباً لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وان كان فيه معنى المعاوضة في الانتهاء على ما بين ان شاء الله تعالى وانما صار ما ذونا لانه رغبة في الاكتساب يطلبه الاداء منه ومراد التجارة دون التكدى فكان اذ ناله دلالة وان احضر المال اجرة الحاكم على قبضه وعتق العبد ومعنى الاجبار فيه وفي سائر الحقوق انه ينزل قابضاً بالغلبة وقال زفر لا يجبر على القبول هو القياس لانه تصرف عيني اذ هو تعليق العتق بالشرط لفظاً ولهذا لا يتوقف على قبول العبد لا يحتمل النفس والاجبر على مباشرة شروط الايمان لانه لا استحقاق قبل جود الشرط بخلاف الكتابة لانه معاوضة والبدل فيها واجب ولما انه تعليق نظر الى اللفظ ومعاوضة نظر الى المقصود لانه ما علق عتقه بالاداء لا يحتمل على دفع المال فينال العبد شرف الحرية والمولى المال بمقابلته بمثالة الكتابة ولهذا كان عوضاً بالطلاق في مثل هذا اللفظ حتى كان ثبوتاً فعملناه تعليقاً في الابتداء عملاً باللفظ ودفعاً للضرر عن المولى حتى لا يمتنع عليه ببيعه ولا يكون العبد حتى بما سبه ولا يستر الى الولد المولود قبل الاداء جعلناه معاوضة في الانتهاء عند الاداء دفعاً للضرر وعن العبد حتى يجبر المولى على القبول فعلى هذا يدور الفقه يخرج المسائل

له قوله اذ العبد لا يملك نفسه يعني ان العبد لا يملك نفسه بهذا العتق كونه اسماً فلم يدخل به في حيزه من المال فانه بائناً اذ ثبت له قوة شرعية وهي ليست بمال لا يملكه بل هو قوة شرعية ^{١٢} بما يعلم به قطع المجلس بل على ع ^{١٣} قوله لانه ثبت مع النكاح فان ثبوت على غلات القياس اذ القياس يعني ان يستوجب المولى الدين على عبده فلما ثبت بجلات القياس مردودة معقول الحرية للكتاب ومعلوم المال المولى انقرض على موضع العزوة ولم يعد له الكفالة ^{١٤} قوله وان كان بغير عينه وان كان الحيوان غير معين بان يكون شيئاً من الذممة وكان ادائه النوع بان قال فخر بن ابي اسحاق ^{١٥} قوله نشأه الكراع المزمين اذا شابه ذلك جاز ان ثبت الحيوان شيئاً من الذممة بهذا كما جاز ذلك في تلك العقوبة ^{١٦} قوله وكذا الطعام له وكذا يجوز ان يكون الطعام مؤتمناً من الاتفاق بان قال الفتح على ما تفرغ من الخطه والمكيل بان قال الفتح على ما تفرغ من الخطه والمكيل بان قال الفتح ^{١٧} قوله ولا تغره جهالة الوصف بان يقل انها جيرة اورد به بيته او خريفة فان جهالة الوصف لا تمنع صفة التسمية كونها بسيرة ^{١٨} قوله لئن يقول من ادبت الى الف درهم فانت حر ومعنى قوله صح انه يعق عند الاداء من غير ان يصير مكاتباً لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وان كان فيه معنى المعاوضة في الانتهاء على ما بين ان شاء الله تعالى وانما صار ما ذونا لانه رغبة في الاكتساب يطلبه الاداء منه ومراد التجارة دون التكدى فكان اذ ناله دلالة وان احضر المال اجرة الحاكم على قبضه وعتق العبد ومعنى الاجبار فيه وفي سائر الحقوق انه ينزل قابضاً بالغلبة وقال زفر لا يجبر على القبول هو القياس لانه تصرف عيني اذ هو تعليق العتق بالشرط لفظاً ولهذا لا يتوقف على قبول العبد لا يحتمل النفس والاجبر على مباشرة شروط الايمان لانه لا استحقاق قبل جود الشرط بخلاف الكتابة لانه معاوضة والبدل فيها واجب ولما انه تعليق نظر الى اللفظ ومعاوضة نظر الى المقصود لانه ما علق عتقه بالاداء لا يحتمل على دفع المال فينال العبد شرف الحرية والمولى المال بمقابلته بمثالة الكتابة ولهذا كان عوضاً بالطلاق في مثل هذا اللفظ حتى كان ثبوتاً فعملناه تعليقاً في الابتداء عملاً باللفظ ودفعاً للضرر عن المولى حتى لا يمتنع عليه ببيعه ولا يكون العبد حتى بما سبه ولا يستر الى الولد المولود قبل الاداء جعلناه معاوضة في الانتهاء عند الاداء دفعاً للضرر وعن العبد حتى يجبر المولى على القبول فعلى هذا يدور الفقه يخرج المسائل

تظيرة الهبة بشرط العوض ولو أدى البعض يجبر على القبول الا انه لا يعتق ما لم يرؤد الكل لعدم الشرط كما اذا حط
 البعض وادى الباقي ثم لو أدى الفأ اكتسبها قبل التعليق رجح المولى عليه وعتق لاستحقاقها ولو كان اكتسبها بعد
 لم يرجح المولى عليه لانه ما ذور من حخته بالاداء منه ثم لاداء في قوله ان اديت يقتصر على المجلس لانه تمخير و
 في قوله اذا اديت لا يقتصر لان اذا استعمل الوقت بمنزلة متى ومن قال لعبد انت حر بعد موتي على الف درهم فقبل
 بعد الوضاعة الى ما بعد الموت فان القول لا يكون له العتاق لان العتاق لا يكون الا بالقبول ^{فان القول لا يكون له العتاق لان العتاق لا يكون الا بالقبول}
 درهم حيث يكون القبول اليه في الحال لان ايجاب التدبير في الحال لانه لا يجب المال لقيام الرق قالوا لا يعتق عليه في
 مسألة الكتاب وان قبل بعد الموت ما لم يعتقه الوارث لان الميت ليس باهل الاعتاق وهذا صحيح ^{قال ومن اعتق}
 عبدا على خدمته اربع سنين فقبل العبد عتق ثم مات من ساعته فعليه قيمة نفسه في ماله عند ابي حنيفة ^{وابن يوسف}
 وقال عمر قيمة خدمته اربع سنين اما العتق فلانه جعل الخدمة في مدة معلومة عوضا فباعتق بالقبول وقد
 وجد لومته خدمة اربع سنين لانه يصلح عوضا فصار كما اذا عتقه على الف درهم ثم مات العبد فالخلافية فيه
 بناء على خلافية اخرى وهي ان من باع نفسه لعبد منه بمارية بعينها ثم استعتق الجارية او هلكت رجح المولى على
 العبد بقيمة نفسه عند ها وبقيمة الجارية عند ها وهي معروفة ووجه البناء انه كما تبعد رجح تسليم الجارية بالهلا والاشترقا
 يتعدا الوصول الى الخدمة بموت العبد وكذا بموت المولى فصار نظيرها ومن قال لاخر اعترق امتك على الف درهم على من
 تزوجنيها ففعل فقلت ان تزوجه فالتق جائز ولا شئ على الامر لان من قال لغيره اعترق عبدك على الف درهم على
 ففعل لا يلزمه شئ ويقع المعتق عن المامور بخلاف ما اذا قال لغيره طلق امرأتك على الف درهم على ففعل حيث يجب

له قوله نظيره الخ بين ان قولهم
 لو بيع ال الف درهم فانت حر الحق في بعض الاماكن بعض التعليق وهي ما ذكر من مسائل القياس من تمكن من البيع وخبره والحق في بعضها بالكلية من جزئها لانه لا يمكن هذا اللفظ
 تعيينا فنظر الى النطق وسامته نكلا الى المقصود هلنا الشبهين فخره بشبه التعليق في حاله الا بتدبيره وبشبه المارضة في حاله الا انها كما في البهية بشرط العوض فانها بمنزلة ابتداء حتى لم يتجزى في المشاع
 واشترط القبض على المجلس ويصح ان ياتي من يمكن التواهب من الرجوع وجرت في البعض بين اذ احط العتاق ويرد بالعيب ^{١٣} عن ابي **له** قوله كما اذا حط المولى بعض الالف
 فيما قال لان لو بيع ال الف فانت حر مولى ال باق الالف لا يعتق العبد لعدم الشرط لان الشرط وجود الجميع فاذا لم يوجد لم يكن كما اذا لم يوجد كذا واذا حط الجميع لم يعتق لان شرطه
 الشرط فكذلك هذا بخلاف الكتابة لان المال بناك واجب على المكاتب فيتحقق ابراءه عن موار ابراه عن المكمل اذ لبعض ^{١٣} عن ابي **له** قوله ربح ال الف الرجوع عليه بالعت
 اخرى فلان الالف التي اذا كانت مستحقة من جانب المولى فلا يحصل المقصود اذ لان مقصوده ان يعتق على الاسكاب يهودي من كسبه فيك المولى ما لم يكن في كل قبضه هذا
 ليس كذلك ولما اذعت فلو شرط العتق لمان كون الالف مستحقة لا ينعكس كذا بشرط العتق كما لو شرط مال انسان واواه ^{١٣} ع .
له قوله لا بد تجزى العبد بين الالف والاشترار من ذلك ان تبيع بغيره العبد اذا قال انت حران شئت فان قيل قد تقدم انه يصير باذنا في التجارة فكيف يكون الالف مقصرا مسل
 المجلس ايجب لاساق فيتها لجزان ان يكون ما ذونا با تجارة ويقصر الالف على المجلس تخير في ولوي المال قبل الاضراق بالاداء ^{١٣} عن ابي **له** قوله لقيام الرق اذ العتق يربو حب حتى
 القوم لا يفتقروا فيكون الرق قائما والمولى لا يستوجب وينا على عبده بخلاف ما لو اعطى على مال لا يفتقروا به حقيقة الحرية والمال يجب على الفرد الواسع قد يستوجب على ما لم يفتقروا ^{١٣} عن ابي
له قوله في مسألة الكتاب لى الحاج العتيق في قولنا حر بعد موتي على الف درهم ^{١٣} ع **له** قوله وهذا في قولنا لا يعتق ما لم يفتقروا لورث صحيح بنار من ابناء
 معانف الى ابي الموت والبنية الوجوب شرطه عن الايجاب وقد قدمت بالموث بخلاف التدبير فانه ايجاب في الحال والا بنية تامة والموت شرط والا بنية ليست بشرط عنده كما
 لو قال ان دخلت الدار فانت حر فمرد الشرط هو يموت ^{١٣} **له** قوله قال للخلافة الخ اى ما سألته الخلافة في الاتاق على المزمة في المرة العلوثة مينة على خلافية اخرى ^{١٣} ع
له قوله وهي اى مسألة بيع نفس العبد منه بالجارة اذا اشترقت معروفته في طريقة الخلف ^{١٣} عن ابي **له** قوله وكذا لو مات المولى حتى ان سموت المولى في يده الصوكوت
 العبد ^{١٣} عن ابي **له** قوله ضار نظير اى اى ما سألته في المزمة اذا مات العبد والمولى نظير الخلافة الاخرى وفي قول محمد ان المزمة بدل ما ليس بال مال وهو العتق ولا تجزى للعتق وقد حصل
 العجز عن تسليم المزمة لموت فوجب تسليم قيمتها ودر قولها ان المزمة بدل مال لا يهادى نفس العبد لكن المهر لما تعذر تسليمه وجب تسليم المهر وهو العبد لكن لا يمكن تسليمه لان العتق
 لا يقبل الشك فوجب تسليم قيمته لاسكان ذلك بذل المولى واما في المين فوجه قوله محمد ان المزمة بدل ما ليس بال مال وهو العتق لان بيع العبد من نفسه اعتاق وقد عجز عن ايفاء المهر
 وليس للمهر وهو العتق فوجب تسليم قيمته المهر ودر قولها ان المزمة بدل نفس العبد بالعتق فيجب تسليم قيمته كما اذا تبايعا عبدا بمارية ثم مات العبد فاستأجره على المارية بلزق قيمته مائة

الالف على الأهلان اشتراط البدل على الأجنبية في الطلاق جائز وفي العتاق لا يجوز وقد قرئناه من قبل ولو قال اعتق

امتك عنى على الف درهم المسألة بما لها قسمت الف على قيمتها ومهر مثلها فما أصاب القيمة اداة الأهر ما أصاب المهر بطل عنه لأنه لما قال عني تضمن الشراء اقتضاءً على ما عرف وإذا كان كذلك فقد قابل الف بالرقبة شراءً وبالبضع

نكاحاً فانقسم عليهما ووجدت حصه ما سلم وهو لرقبة وبطل عنه لم يسلم هو البضع فلور وحت نفسها منه لم يذكره و جوابه ان ما أصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وهي للمولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر مثلها كان مهر لها في الوجهين

باب التدبير

إذا قال المولى لمملوكه إذا مت فانت حر أو انت مدبر أو قد دبرتك فقد صار مدبراً لأن هذه

الفاظ صريحة في التدبير فإنه أثبات العتق عن دبر ثم لا يجوز بيعه ولا هبته ولا إخراجه عن ملكه إلا إلى الحرية كما في

الكتابة وقال الشافعي يجوز له تعليق العتق بالشرط فلا يمتنع به البيع والهبة كما في سائر التعليقات وكما في المدبر

المقيد لأن التدبير وصية وهي غير مانعة من ذلك ولنا قوله عليه السلام المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر

من الثلث ولأنه سبب الحرية لأن الحرية تثبت بعد الموت ولا سبب غيره ثم جعله سبباً في الحال وفي لوجوه في الحال

وعدمه بعد الموت حال بطلان اهلية التصرف فلا يمكن تأخير السببية إلى زمان بطلان الاهلية بخلاف سائر التعليقات لأن المانع من السببية قائم قبل الشرط لأنه بين وبين المانع وهو المقصود وأنه أيضاً

له قوله في الطلاق ما زودني العتاق لا يجوز والعرق ان الأجنبي في باب الطلاق فالمرأة في عدم ثبوت شيء لها بالطلاق إذا ثابت به سقوط ملك الزوج عنها لا يبرئها من

الزواج المرأة بالمال كذلك الأجنبي بخلاف العتاق فإنه يثبت العبد بالعتاق قوة ملكية لم يكن له قبل ذلك مكان المال في مقابلته ذلك ليس الأجنبي كالعبد حيث لا يثبت له شيء

اصلاً فكان اشتراط البدل عليه كاشتراط الثمن على شرط المشتري فلا يجوز ١٣ عناه **٢** قوله وقد قرئناه من قبل أي في باب الخلع في مسألة رطلع الأب ابنة العقيقة على وجه

الاشارة كما يدل العتق على الأجنبي مع ضيق الأب ١٣ أي عني **٣** قوله والمسألة بهما أي قال علي ان تزويجها ففعل وأبنت ان تزويجها ١٣ عناه **٤** قوله اقتضار

كأن قال بع امتك ثم اشترتها ١٣ عني **٥** قوله سقط في الوجه الأول وهو ما إذا لم يقبل يضمن عدم موزه ١٣ ان عناه **٦** قوله باب التبرير ذكر الاتاق في الواقع بعد الموت

عقب الاتاق في الواقع في البرية فلا يبرئنا من التدبير في اللغة هو الشرط الذي يعلقه الأجنبي في الشرطية وهو ما يوجب العتق الحاصل بعد الموت بالطلاق لا يبرئها إذا دلالة

١٣ عناه **٧** قوله كما في سائر التعليقات من دخول الرد ويجوز راس الشهر وعظمها ١٣ عناه **٨** قوله وصية من يجهز من ثلث المال والوصية لا تمنع المولى من العتق

بإيعاد غيره وكما لو اوصى برقية الاشان ١٣ عناه **٩** قوله عليه السلام الإزوج الأرقط من ابن عم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدبر لا يباع ولا يوهب وهو

حر من ثلث المال ١٣ عني **١٠** قوله اولها وما قاله صاحب النباهة قبل باب عتق احد العبد من بقوله في المدبر ينقد السبب بعد الموت فنكح من سنا نحن لاهلنا وقال الأمامي

أي فان قيل في التدبير تعليق وليس في التعليقات شيء من السبب ثانياً في المال وإنما يكون عتق وشرط فما بال التدبير خالف سائر التعليقات وهو مؤدى قول الشافعي **١١** كما

في سائر التعليقات أعجاب بقوله بخلاف ١٣ عناه **١٢** قوله لان المانع المذموم ان في كلام المصنف عمومًا لا يكتشف على وجه التعميل إلا بزيادة بيان فلا بد من تفقير

المانع بما يقتضيه الشرع مع قيام مقتضيه وكل ما ينافي في اللازم ينافي في المدوم وإذا ظهر هذا قلنا القياس يقتضي ان يكون سائر التعليقات اسباباً في الحال لكن المانع عن السببية في

المال وهو صفة كون نفوت التعليق شيئاً تاماً لان اليقين مانع عن تحقق الشرط اللازم للملك فان المقصود من اليقين هو المنع من تحقق الشرط وما كان مانعاً عن تحقق اللازم الذي هو الشرط كان مانعاً

عن تحقق المدوم الذي هو الحكم وهو وقوع الطلاق واليه اشار بقوله ولا يبرئنا وبقوله وقوع الطلاق والعتاق وما كان مانعاً للحكم لا يمكن ان يكون سبباً لرفعته كون نفوت التعليق شيئاً مانعاً من كون

سبب الحكم وهو الطلاق والعتاق فان قلت قد يكون اليقين يعمد الحكم كما قول الرجل ان قول الرجل ان تم فعل الفارسانه فالتق وقد نص في الكتب ان اليقين يعمد الحكم لا يعمد كقولنا قال والعتاق هو المقصود وان يقتضيه المصنف بلغة قلنا لا يقتضيه باليدين المانع الشرط فان شرط فيما ذكرتم هو النفي والمقصود المنع ولا يبرئ المانع ١٣ عناه

الدرية في تزويج احاديث الهداية

باب التدبير عهد بيث المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث الدارطفي من حديث ابن عمر وفيه عبيدة بن حسان وهو ضعيف وقال الدارطفي الصواب موقوف واخرجه من وجه اخر عن ابن عمر اضعف منه في الصحيحين من جابون وحلما من الانصار اثنى غلامه عن دبره يمين له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه نجيع من عبد الله بغيا في مائة درهمه فدفعها اليه وللساني كان محتاجاً عليه دين فقال ائتمني بما يدريك ورتق في اداية الترمذي والدارطفي انعمت ولعبرتكم مالا غفيرة قال ابو بكر الصوري هذا اشفاً والجميع انه كان حيا ولم يبع للمدبر واخرجه الدارطفي من ابن جعفر قال انما ع خدمته واستاده ضعيف جد اوقف الباب من عاتقه ان جارية لها دين بها مشحورتها فقال يبيعها للاشرب العرب ملكة اخرجه مالك والحاكم قوله ولد المدبره مدبر فقل من ذلك اجماع الصحابة قال عبد الرزاق اخبرنا معمر بن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن يزيد بن قبيط عن ابن عمر قال ولد المدبر ينزلت واخرجه عن ابن المسيب والزهري نحوه ١٣

وقوع الطلاق والعتاق وامكن تأخير السببية الى زمان الشرط لقيام الاهلية عنده فافتراق اولائه وصية والوصية خلافة
 في الحال كالوراثة وابطال السبب لا يجوز في البيع وما يضا فيه ذلك قال ^{المراد بالعتاق} والمولى ان يستغنى ويواجهه وان كانت امه
 ويطها وله ان يزوجه لان الملك فيه ثابت له ^{والمراد بالعتاق} وبه يستفاد ولاية هذه التصرفات فاذا مات المولى عتق المديون ثلث ماله
 لمار وبنوا لان التدبير وصية لانه تبرع مضاف الى وقت الموت والحكم غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث حتى لو لم يكن
 له مال غير يسغي في ثلثه ان كان على المولى دين يسغي في كل قيمته لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقض العتق
 فيجب رد قيمته وولد المديونة مديون وعلى ذلك نقل اجماع الصحابة وان علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول
 ان مت من مرضي هذا او سفرى هذا ومن مرضي كذا فليس بمدبر ويوجب بيعه لان السبب لم ينعقد في الحال لتردد
 في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه بطلاق الموت وهو كائن لا محالة فان مات المولى على الصفة التي
 ذكرها عتق كما يعتق المدبر بمعناه من الثلث لانه ثبت حكم التدبير في اخر جزء من اجزاء حياته لتحقق تلك الصفة فيه
 فهذا يعتبر من الثلث ومن المقيدان يقول ان مت الى سنة او عشر سنين لما ذكرنا بخلاف ما اذا قال والوراثة
 سنة ومثله لا يعيش اليه في الغالب لانه كالكائن لا محالة ^{سنة ما قال ان مت كانت ١٢}

باب الاستيلاء

اذا ولد الامة من مولاهما فقد صارت امرؤا له لا يجوز بيعها ولا تملكها لقوله عليه السلام اعنتها ولدها اخبر عن اعنتها
 فيثبت بعض مواجبه وهو حومة البيه لان الجزئية قد حصلت بين الواطئ الموطوءة بواسطة الولد فان المأئين قد
 اختلط بحيث لا يمكن الميز بينهما على ما عرف في حومة المصاهرة لان بعد الانفصال تبقى الجزئية حكما لا حقيقة
 فضعف السبب فوجب حكما مؤجلا الى ما بعد الموت بقاء الجزئية حكما باعتبار النسب وهو من جانب الرجل فكذا

له قوله ^{والممكن تاخر الزمن آخر من التدبير} وسائر التعلقات ووجوب التدبير لا يمكن في تاخر السبب الى ما بعد الموت لما ذكرنا من انتفاء اهلية الاستيلاء بح وأما سائر التعلقات فتأخر السبب الى ان يمان الشرط يمكن لقيام الامة عند
 فانظر ١٢ سنة **له قوله** ^{والممكن تاخر الزمن آخر من التدبير} وللا وصية المخرج من التدبير وسائر التعلقات وتقريره ان التدبير المطلق والوصية سبب التلافة في الحال لان الموصي يحمل الموصي
 لظفان بعض ما بعد موتها لوراثة ثابتهما سبب التلافة في الحال ١٢ عناه :-
له قوله وابطال السبب لا يجوز زمة الدليل مشعل بقوله ولا سبب الحرية وما بينهما لا ثبات هذه العقود وتركيب المفردتين بهذا التدبير بسبب الحرية وسبب الحرية لا يجوز
 ابطاله في البيع وما يشاء به من البيه والعدو ولا اباها ذلك لى ابطال سبب الحرية فلا يجوز ١٢ عناه **له قوله** ثابت لرفان التدبير لا يثبت الحرية في الحال وانما يثبت
 استحاق الحرية فكان الملك في ما جاء ١٢ عناه **له قوله** نقل اجماع الصحابة قلقت روى عبد الرزاق في مصنفه من ابن عمر قال ولله المدبر بمنزلة مخرج من الازهره وابي الرب
 ثوبه ١٢ خرج زطبي **له قوله** لتردد في تلك الصفة فخرج من ذلك السفر او من ذلك المرض ١٢ عناه **له قوله** لما ذكرنا يفتي قوله لتردد في تلك الصفة ١٢ عناه
له قوله باب الاستيلاء وما فرغ من بيان التدبير شرعا في بيان الاستيلاء وعقب لنا سبب بينهما من حيث ان لكل واحد منهما حق الحرية لا حقيقتها والاستيلاء وطلب الولد
 قام الولد من الاسماء النائية كالصغرة من العصاف الغالبة ١٢ عناه **له قوله** اشتموا ولدا قال عليه السلام في مارية العظيمة ام ابراهيم حين قيل لا اشتمها قال عليه السلام
 اشتموا ولدا ما دام ابن جازع الدر لخلق ١٢ عناه **له قوله** يفتي الخان الحديث وان دل على تجزئة الحرية من مراضه مادي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
 وعلم قال ايمانها بولدت امروءة مني منقته عن ودره فعلقا بها جيمعا وضنا بالبيع بالحرية الاول والتجزئة بالحرية الثاني ١٢ عناه **له قوله** ولان الحرية قد حصلت الجزوي
 تقع بهما وجهها لان بيع جزء الحرية عام ١٢ عناه **له قوله** لان بعد الجزاء فان قيل لو كانت الجزئية معتبرة لتجزئ الحق لان الجزئية توجد ولسم قائلين بر اجاب بقول لان
 بعد انفصال الجزوي ان الولد انما يولد بعد الانفصال وبعد الانفصال تبقى الجزئية لان الجزئية لا يولد بعد الانفصال لان الجزئية لا يولد بعد الانفصال لان الجزئية لا يولد
 ولدت منه بعد موتها وليس كذلك اجاب بقوله بقاء الجزئية حكما وعنايه ان بقاء الجزئية حكما عبارة عن ثبات النسب والاصل في ثبات النسب هو الاب لان الولد ينسب اليه والام ايضا
 بواسطة الولد يقال ام ولد فلان كلها ١٢ عناه

الدررية في تخرجه احاديث الهداية

باب الاستيلاء حديث اشتمها ولدها ابن ماجه والمكرم من حديث ابن عباس ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 اشتمها ولدها واسناده ضعيف لكن له طريق متفق عليه بن اصبغ اسناده حديد واخرجه ابن ماجه والمكرم من وجه اخر بلغنا امامة امة ولدت من سيدها
 فهي حرة بعد موته وروى ابو داود من حديث سلامة بنت معقل قالت قد مر في عمي جبا عن من الجهاب بن عمرو فولدت له عبد الرحمن ابن
 الجهاب ثم هلك فقالت امرأته الان تبايعين في دينه فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اشتمها فانعتقني ١٢ :-

الحرية تثبت في حقهم لافي حقهم حتى اذا ملكت الحرة زوجها وقد لدت منه لا يعتق بيوتهما وثبوت عتق مؤجل
يثبت حق الحرية في الحال فيمتنع جواز البيع واخراجها الى الحرية في الحال ويوجب عتقها بعد موته وكذا اذا كان
بعضها مملوكا له لان الاستيلاء لا يجزى فانه فرع النسب فيعتبر باصله **قال** وله وطها واستخدمها واجرتهما وتزويجها
لان الملك فيما قائم فاشبهت المدبرة ولا يثبت نسب ولدها لان يعترف به وقال الشافعي يثبت نسبه منه وان
لم يدرع لانه لما ثبت النسب بالعقد فلان يثبت بالوطى وانما كراهوا ان يوطى ولتان ووطى الامة يقصد به قضاء الشهوة
دون الولد لوجه المانع عنه فلا يد من الدعوى بمنزلة ملك اليمين من غير ووطى بخلاف العقد لان الولد يتعين مقصودا
منه فلا حاجة الى الدعوى فان جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه بغير اقرار معناه بعد اعتراف منه بالولاد الاول **ابن**
الولاد الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمعقودة بعد النكاح الا انه اذا فاه يتفق بقوله لان فراشا ضعيف
حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتف الولد بنفيه الا بالعان لتاك الفراش حتى لا يملك ابطاله
بالتزويج وهذا الذي ذكرناه حكمه فالمدية فان كان وطها وحضنها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدهى
لان الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها ولم يحضنها جازلها ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابله ظاهر اخر هكذا روى عن
ابن حنيفة وفيه روايتان اخريان عن ابي يوسف وعن محمد ذكرناهما في كفاية المنتهى ان زوجها نجاءت بولد فهو في حكم
امه لان حق الحرية يسرى الى الولد كالتدبير الا يرى ان ولدا للحرة حر وولد القبة رقيق والنسب يثبت من الزوج وان
الفراش له وان كان النكاح قاسدا اذا الفاسد ملحق بالصحيح في حق الاحكام ولو ادعى العولي لا يثبت نسبه منه لانه ثابت
النسب من غيره وعتق الولد ويصير امه امه ولده لا فرقة واذا مات العولي عتقت من جميع المال الحديث سعيد بن المسيب

الرواية بالمال لا يلزم فيها تزويجها ما تقدم فلهذا ذكرنا الفاسد ان الحرية لما كانت باعتبار النسب اتج ان الحرية وقعت في حقهم لفي حق العمال للفقهاء من اي حق الامهات **١٣** يعني
١٣ قوله ولذا اذا كان الرقيق ولا كانت الجارية مشتركة بين ريتين فاستولدها بعد ما كانت ام ولد له **١٣** وعنايه **١٣** قوله لا تجزى اي يملك المستولن نسيب
صاحبها بالعتاق مع ملك نصيبه فيك الاستيلاء على ما يفتى في هذا الباب لان نصيب صاحبه قابل لتفعل بغير ان المستولن لان الاستيلاء وقع في العترة وهي قابلة للانتقال من ملك الى
ملك **١٣** وعنايه **١٣** قوله بالعقداي بالانكاح الذي هو مضمون الى الوطى **١٣** **١٤** قوله لوجود المانع عزى من طلب الولد وهو مستوطن التقوم منه الامام وقد نعمان التزويج
وكذلك بعد التطاول لانه لو وجد دليل الاقرار في هذه المدة من قبول التهنئة ونحوه وذلك كالتفرغ بالاقرار واختلافهم في مدة التطاول قد سبق في العنايه **١٣** **١٥**
قوله وذل الذي ذكره كعدم ثبوت نسب ولد الامم بدون الدعوى حتى يخاف القاصم فلما الدرر يفتى فيما بينه وبين الله تعالى فان كان وطها وحضنها والروايا اجمعين يجرى بها
عما لوجب رية الزنا ولم يعزل عنها والعزل ان يطأ ولا ينزل من موضع الحيمنة بلزوم **١٣** **١٥** قوله لان هذا الظاهر هو ان الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣** **١٦** قوله لان هذا الظاهر هو ان الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣**
يبارع في رية الزنا وهو العزل وترك التحمين فيبترض الظاهر ان وقوع النكاح والاحتمال ان يكون الولد من الوطى فلم يلزم الدعوى بالنكاح والاحتمال ان يكون الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣** **١٧** قوله لان هذا الظاهر هو ان الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣**
اي لزوم الدعوى في الصورة الاولى وجواز العتق في الصورة الثانية **١٣** **١٨** قوله عن ابي يوسف وعن محمد قيل فائدة كبرار من دفع و هم من قوم ان الروايتين عنهما باقيا فهاذا وليس
كذلك وانما من قبل سنه رية متلف رواية الاخرى فاما رواية ابي يوسف في انما اذا وطها ولم يسترها بعد ذلك حتى جاءت بولده فليد ان يدره سوار عزل عنها لولم يعزل عنها اولم
يحبسها تحسب العتق بها وحملها على اصلاح ما لم يستر خلاف رواية محمد بن ابي اذ لا يفتى ان يدره اذ لم يعلم انه منده ولكن يفتى لان يفتى الولد ويستحق بها يعقبا بعد موته لان استحقاق نسب
ليس من لا يملك شرعا فيقتل من الجاني وذلك ان ابى يفتى النسب ولكن يفتى الولد ويعقبا بعد موته لان الاحتمال ان يكون من غير ان يوطى من العنايه **١٣** **١٩** قوله لان هذا الظاهر هو ان الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣**
٢٠ قوله ملحق بالبيع اي بالنكاح الصحيح من غير ان يوطى من العنايه **١٣** **٢١** قوله لان هذا الظاهر هو ان الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣** **٢٢** قوله لان هذا الظاهر هو ان الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣**
فاذا دخل بها يكون له نسبه الصحيح فيلحق به في الاكلام **١٣** **٢٣** قوله ولولدها الولي منها لا يزوج الولي من ولدها الاول لانه لو ثبت نسبه الزنا ما يسترها كما يسترها فيك ليعتق قوله وتسير امه ولده لان
امويه ام ولد لثابتا قبل نسبه هذه فلا يستقيم مع قوله وتسير امه ولدها **١٣** **٢٤** قوله لان هذا الظاهر هو ان الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣** **٢٥** قوله لان هذا الظاهر هو ان الولد من غير ان يوطى من العنايه **١٣**
عديت غريب واخرج الدرر لفتى من سعيد بن المسيب ان عمر بن عبد الله اشق امهات الاولاد وقال ان مقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج الدرر لفتى ان يسترها بعد موته
من دينارين عن عمر بن ابي سلمى اشق عليه وسلم بن من يستر امهات الاولاد وقال لا يستر ولا يورث ويستحق بها سيد ما دام حيا فاذا مات فبى رية **١٣** يعني

ان النبي عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد وان لا يبعن في دين ولا يجعلن من الثلث ولان الحاجة الى الولد اصلية
 فتقدم على حق الورثة والدين كالتكفين بخلاف التبديل لانه وصية بما هو من زوائد الحوائج ولا سعاية عليها في دين
 المولى للغرماء كما روينا ولانها ليست بمال متقوم حتى لا تضمن بالغصب عند ابر حنيفة فلا يتعلق بها حق الغرماء
 كالفقاص بخلاف المدبر لانه مال متقوم اذا اسلمت امه وولد النصراني فعليها ان تسعى في قيمتها وهو بمنزلة المكتبة
 لا تفتق حتى تؤدى السعاية وتقال زفر تفتق في الحال السعاية دين عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض على المولى الاسلام
 فابي فان اسلم تبقى على حالها لانه ان ازالة الذل عنها بعد اسلمت واجب وذلك بالبيع والاعتاق وقد تعدد البيوع فتعين
 الاعتاق ولنا ان النظر من الجانبين في جعلها مكاتبه لانه يتدفع الدل عنها لصيرورتها حرة ويدا والضرر عن الدين لا يبعثنا
 على الكسب نيلا لشرف الحرية فيصلى الذمى الى بدل ملكه اما لو اعتقت وهي مفلسة تتواني في الكسب ومالية ام الولد
 يعقد مال ذمى متقومة فيترك وما يعتقد ولا ينهان لم يكن متقومة فهي محترمة وهذا يكفي لوجوب الضمان كما في
 القصاص المشترك اذا عفا احد الاولياء يعيب المال للباقيين لومات مولاه اعتقت بلا سعاية لانها ام ولد لو عرفت
 في حياتها لا تردقنة لانها لو ردت قنة اعيدت مكاتبية لقيام الموجب من استئلامه غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد
 له وقال الشافعي لا تصير ام ولد له ولو استولاه بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد له عتاقا وله فيه قولان
 هو ولد المغرور له انها عقلت برقيق فلا تكون ام ولد له كما اذا عقلت من الزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان امر مية الولد باعتبارها

له قوله
 امر بعتق اولاد من قبل امهم لا الامر المطلق فانهم يفتق بعد الموت كما تقدم وانا نكره الدين نفي السعاية للغرماء والورثة ولا يجعلن من الثلث تاكيد لانه ذم من قوله وان لا يبعن في دين
 حناه قوله اصلية لان الانسان يحتاج الى ابتداء نسلكه الى ابتداء نفسه وكل ما كان من الخواص الاصلية تقدم على حق الورثة والغرماء كما تجوز ١٢ عن ابن
 المادون في نسخة حديث سعيد بن المسيب وروى ذلك اذا قال ولا يبعن في دين ولد على اشتقار الاية واذا عرفت ما يثبتها لم يبق عليها سعاية ١٢ عن ابن
 له لوضعهما بل ومات عنده لا يضمنها الغائب عندنا في حيزه لان ما يثبتها غير متقومة عنده ١٢ عن ابن
 البرون ان ما يفتق من عليه الضمان يرد عليهم ويقتو فراسة ديونهم بمقابلته لوجوب عليه الضمان من ديونهم لان الضمان ليس بمال متقوم حتى ياخذوا بمقابلته لا استقوا ١٢ عن ابن
 له قوله بخلاف المدبر فان اذ اذات عند الغائب فهو من ان يبعته لان المدبر متقوم بالايجاع ١٢ عن ابن
 حيزه ١٢ عن ابن ام الولد غير متقومة عنده فان القول بالسعاية قول بالسعاية عليها عندنا
 عاية الجزاء مما يثبت كسب يسه ام ولد النصراني والسعاية في القيرتة دين المتقوم وام الولد ليست بتقومة عندنا في حيزه ١٢ عن ابن
 كان الضمان مشترك بين جماعة ومعنا انهم يجب المسال لباي حق وان لم يكن الضمان مالا استقوا كذا حتى حزم في ان يكون مرجعا للضمان لا اعتبارا من نسيب الاخيرين
 عنده بغرماء ١٢ عن ابن
 له قوله ولا يفتق في قولان في قول تصير ام ولد له في قول لا تصير ١٢ عن ابن
 له قوله وهو ولد المغرور بدمه حيا القيرتة يوم القسوة ١٢ عن ابن

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله روى سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بعتق امهات الاولاد وان لا يبعن في دين ولا يجعلن من الثلث لمرجده وروى
 الباقين من طريق مسلم بن يارح بن سعيد بن المسيب ان عمر اخط امهات الاولاد وقال اعنتهن رسول الله صلى الله عليه وسلم واساده ضعيف دودي
 لدار تطلق عن ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم نسي من بيع امهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهن ولا يورثن يستتم بهما سيدها ما دام حيا
 فادامات فهي حرة واخرجه من جهة اخر من ابن عمر قوله فصل فيما ورد في بيع امهات الاولاد يخرج النسائي من طريق زيد العمري عن ابن
 الصديق النخعي عن ابن سعيد في امهات الاولاد كما ينبغي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النسائي في حديثه ليس بالقوى ولا في داود والنسائي
 عن جابر بن امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر فلما كان عمر ثمانيا كانتهينا والنسائي من وجه اخر كما نبيح امهات الاولاد
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكره ذلك علينا وقال عبد الرزاق اخبرنا معمر بن اوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني سمعت عليا
 يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يبعن ثم رايت بعد ان يبعن اساده من اصحاب الاسانيد ١٢

علق الولد حراً لانه جزءه في تلك الحالة والجزء لا يخالف الكل ^{في ما عدا العلق ١٢} لئلا ينسب اليه النسب هو الجزئية على ما ذكرنا من قبل الجزئية
انما تثبت بينهما بنسبة الولد الواحد الى كل واحد منهما كما لو قد ثبت النسب فيثبت الجزئية هذه الواسطة بخلاف الزنا
لانه لا ينسب فيه للولد الزاني وانما يعتق على الزاني اذ املكه لانه جزءه حقيقة بخير واسطة نظيره من اشترى اخاه
من الزنا لا يعتق عليه لانه ينسب اليه بواسطة نسبه الى الوالد هي غير ثابتة واذا وطى جارية ابنه جاءت بولد فادعاه
ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدا وقد ذكرنا المسألة بدلتها في كتاب
النكاح من هذا الكتاب وانما لا يضمن قيمة الولد لانه انعلق حراً لاصل الاستناد للملك الى ما قبل الاستيلاء وان وطى اب
الاب مع بقائه الاب امر يثبت النسب لانه لا ولاية للجد حال بقاء الاب ولو كان الاب ميتاً يثبت من الجد كما يثبت نسبه
من الاب لظهور ولايته عند فقد الاب وكفر الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية واذا كانت الجارية بين شريكين
جاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه لانه لما ثبت النسب نصفه لصاحبه ملكة ثبت في الباقي ضرورة ان لا يتجزئ
لما ان سببه لا يتجزئ هو العلق اذ الولد الواحد لا يتعلق من مائتين وصارت ام ولد له لان الاستيلاء لا يتجزئ عندهما
وعند ابى حنيفة يصير نصيبه ام ولد له ثم يتك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى
جارية مشتركة اذ الملك يثبت حكماً للاستيلاء فيتعقبه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه لان
الملك هناك يثبت شرطاً للاستيلاء فيتقاه نصار واطاء ملك نفسه ولا يغرم قيمة ولدها لان النسب يثبت مستنداً
الى وقت العلق فلم يتعلق شئ منه على ملك الشريك وان ادعاه معا ثبت نسبه منه كما علمت اذ اختلفت على ملكها و
قال الشافعي يرجع الى قول القافة لان اثبات النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من مائتين متعدداً
^{من قول القافة} ^{من قول القافة} ^{من قول القافة}

١٢ قوله والجزء لا يخالف الكل لان الام رقبة ام ولد في تلك الحالة فتوحيق الولد كان الجزء من العتاق
المطوية ١٢ عن ابي حنيفة قال ان النسب الاملح من قبل في اول الاب حيث قال ولان الجزئية قد جعلت بين الوطى و
اموية الولد ١٢ **١٣** قوله وانما يثبت النسب من الزاني فلم يثبت النسب من الزنا اذ املك اجاب عنه بقوله وانما يثبت النسب
بخير واسطة بخلاف اموية الولد فانها تثبت بواسطة نسبه الولد والنسب عن الزنا منقطع فكانت اموية الولد بائناً نظيره من الجز ١٢ عن ابي حنيفة
بالاخ الماخ لاب واما الماخ لام فانه يثبت ان الملك وان كان من الزنا لان النسبة بينهما ثابته ١٢ عن ابي حنيفة **١٤** قوله عقربا بالادب لعقرب النخل وفي المحيط العقر قد مر استجاره المرأة
لو كان الاستيلاء للزنا حلالاً ١٢ **١٥** قوله لاستناد الملك الجزان الملك المتقل له الاب فقبل الوطى ١٢ عن ابي حنيفة **١٦** قوله وكفر الاب الجزاء لان الاب حياد له لا
لرئيل ان يكون عبداً او كافراً او مجنوناً فالولايه للغير فيصح دعوتهم ١٢ عن ابي حنيفة
١٧ قوله فيتعقبه الملك جمال الزنا هي الغير المنسوب راجع الى الوطى لاني الاستيلاء ادى يثبت الملك عقيب الوطى وبذلك الملك لا يثبت عقيب الاستيلاء يثبت
مع من وقت العلق والعلق بعد الوطى يكون الملك بعد الوطى فيكون الوطى مضاعفاً الى نصيب شريكه ايضاً ١٢ عن ابي حنيفة **١٨** قوله بخلاف الاب ابوه العقره بين الشريك
والولد من حيث ان ملك الشريك في النصف قائم وقت العلق وذلك يعني بالاستيلاء فيجعل ملك نصيب صاحبه حكماً لاستيلاء ويكون الوطى واقعاً في غير ملكه وذلك لوجوب
الملك مع شرطه في الشريك نصيب العقر والاب ملك في الجارية وقد استولد با يجعل ملكها شرطاً للاستيلاء في ملكه لانه الوطى في ملكه والوطى في لا يوجب العقر
١٩ قوله فلم يتعلق الجزاء لانه لم يتعلق جزاء لاصل لان نصيب العلق على ملكه وانما يثبت نسبه من الزنا في ١٢ عن ابي حنيفة **٢٠** قوله معناه اذ علمت على ملكها وانما يثبت ذلك لانها
كان العمل على ملك احداهما كما قام شرطها بموجب فزني ام ولد لان نصيبها صار ام ولد للاستيلاء لا يتجزئ في نصيب شريكه ايضاً ١٢ عن ابي حنيفة **٢١** قوله الى قول القافة
ويصح العتاق كالباقى مع البائع وهو الذي يبيع آثاره بالاراء البائس من قات امره اذا اتهموا بالقتل في سنة ١٢ عن ابي حنيفة

فعلنا بالشبه وقد سار رسول الله عليه السلام بقول القائف في اسامة ولنا كتاب عمر على شريح في هذه الحادثة لبسنا فلبس عليها ولو بيتا لبيت لهما وهو بيتا يثما ويرثانه وهو للباقي منها وكان ذلك بمحض من الصعابة وعن علي مثل ذلك ولا نعلم استويا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه والنسب ان كان لا يتجزى ولكن يتعلق به احكامه ويتجزى فيا يقبل التجزية يثبت في حقها على التجزية وما لا يقبلها ثبت في حق كل واحد منها كما كان ليس معه غيره الا اذا كان احد الشريكين ابا للآخر او كان احدهما مسلما والآخر ذميا لوجه الميراث في حق المسلم هو الاسلام وفي حق الاب وهو مال من الحق في نصيب الابن سرور النبي عليه السلام فيما روى لان الكفار كانوا يطعنون في نسب اسامة وكان قول القائف مقطعا لظنهم فسر به وكانت الامة امر ولدتها الصحة ودعوى كل واحد منها في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها امر ولد تبعا لولدها وعلى كل واحد منها نصف العرق قاصا بما لم يعل على الآخر ويرث الابن من كل واحد منها ميراث ابن كامل لانه اقر له ميراثه كله وهو حجة في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد لاستوائهما في السبب كما اذا اقاما البينة واذا وطى المولى جارية مكاتبه فجاءت بولدها فان صدقته المكاتب ثبتت نسب الولد منه وعن ابى يوسف انه لا يعتبر تصديقها باعتبار اب الاب يدعى ولد جارية ابنه و

سنة قوله قدس رسول الله اخبر الامة السنن في كبرهم من الزهري من مروة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذات يوم سرور فقال يا ما تشتهي ان محض الدمعي دخل على وعندى اسامة بن زيد وزيه طيغية وقد غلبت اسامة هديت اقربا فقال بده اقدم لبعثها من بعض قال ابو داود وكان اسامة اسود وكان زيدا يبيض وقال الشافعي لو كان العمل بالشبه باطلا لم يشره رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يبرئ الا لعين ١٢ **سنة قوله** كتاب عمر في الحديث رواه البيهقي با ما صلحان رجلين وليا جارية في شهر واحد فماتت فقامت فادعى كل واحد منهما النسب عند فلعن عمر لهما ربهما وروى في رواية البيهقي عن كتاب عمر قال لعين ١٣ **سنة قوله** في هذه الحادثة وهي التي كانت فيسار دعوى الشريكين من الولد له ولده لدارية بلشرك بينهما ١٢ **سنة قوله** وهو لباقي منها اي الولد يكون لباقي من الابوين الذين كان اذا مات احدهما يكون ميراث لباقي الميراث لباقي الميراث لان يكون نصف لولدته الاب الميت ١٢ **سنة قوله** وعن علي مثل ذلك اي مثل ما روى عن عمر بن الخطاب في شرح الآثار عن مولى ابن عمرو قال وقع رجلان على جارية في طهر واحد فخلعت الجارية في طهر واحد لم يدر من ايها هو فأتيا عليا رضي الله عنه فقال هو لكما وكما وترثانه وهو لباقي منك ١٢ **سنة قوله** احكام تجزئة كالنصف وصراث الولد ولا يبرئ الميراث في مال ١٢ **سنة قوله** اذا كان الاب استناده من قوله وما لا يقبلها ثبت في حق كل واحد منها كما وهو ثمان امر الشريكين اب لاخر فادعى معا لولدته ميراثا مشتركا بينهما يكون الاب اول بوجوه الميراث وعلى الاب نصف قية الجارية وعلى كل واحد نصف العرق قاصا ١٣ **سنة قوله** ام ولد لها يبيح نكاح كل واحد منها لو ما كانت تغفل فبذل ذلك لانه لا تأثر للاستيلاء في ابطال ملك الخدمة واذا مات احداهما عقت وانما نكح الشريك في تركه الميت بالاتفاق لوجود اثارها بعقبا عن الموت ولا سماعية فيها في قول ابى حنيفة ويسته في نصف قية الشريك التي منها ولو اوقفها امرها حال جارية عقت ولا سماعية في قول ابى حنيفة ومعهما يضمن العتق نصف قية ام ولد لا يبرئ ان كان مورثا يسه في نصف قية ان كان مسرا ١٢ **سنة قوله** كما اذا اتاما البينة يعني اذا اتاما البينة على شيء يكون ذلك مشتركا بينهما في المولى فلو نكحها ابنا اذا اقاما البينة على ابن مجهول النسب كان الحكم هكذا فلو ابنا ١٢ **سنة قوله** ثبتت نسب المولى ولا تعير الامرية ام ولد للمولى وان ذكره فلا يثبت النسب ايضا ١٢ **سنة قوله** ان لا يبرئ الميراث يثبت بمجرد دعوى المولى نسب كما في الاب والباقي بينهما جارية المكاتب كسب المولى وجارية الابن كسب الاب ١٢ **سنة قوله**

الدراية في توحيد احاديث الهداية

قوله وقد سار النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف في اسامة يشير الى ما أخرجه السنة من حديث عائشة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم سرور وقال يا ما تشتهي ان محض الدمعي دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهد واسامة بن زيد وفيه من حادثة مضطجعان فقال ان هذه الالقاء بعضها من بعض فسر في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية لابي داود كان اسامة اسود وولد ابين **قوله** وروى ان عمر كتب الى شريح في هذه الحادثة لبسنا فلبس عليها ولو بيتا لبيت لهما وهو بيتا يثما ويرثانه وهو للباقي منها وكان ذلك بمحض من الصعابة وعن علي مثل ذلك ولا نعلم استويا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه والنسب ان كان لا يتجزى ولكن يتعلق به احكامه ويتجزى فيا يقبل التجزية يثبت في حقها على التجزية وما لا يقبلها ثبت في حق كل واحد منها كما كان ليس معه غيره الا اذا كان احد الشريكين ابا للآخر او كان احدهما مسلما والآخر ذميا لوجه الميراث في حق المسلم هو الاسلام وفي حق الاب وهو مال من الحق في نصيب الابن سرور النبي عليه السلام فيما روى لان الكفار كانوا يطعنون في نسب اسامة وكان قول القائف مقطعا لظنهم فسر به وكانت الامة امر ولدتها الصحة ودعوى كل واحد منها في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها امر ولد تبعا لولدها وعلى كل واحد منها نصف العرق قاصا بما لم يعل على الآخر ويرث الابن من كل واحد منها ميراث ابن كامل لانه اقر له ميراثه كله وهو حجة في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد لاستوائهما في السبب كما اذا اقاما البينة واذا وطى المولى جارية مكاتبه فجاءت بولدها فان صدقته المكاتب ثبتت نسب الولد منه وعن ابى يوسف انه لا يعتبر تصديقها باعتبار اب الاب يدعى ولد جارية ابنه و

ایمانکم لکن یؤخذ کم الایة الایة علیہ بالرجاء للاختلاف فی تفسیره **قال** والقاصد فی الیمین المکره والناسی سوء احتی
 تجیب الکفارة لقوله علیه السلام ثلاث جد من جد وهزلهن جدان کاح والطلاق والیمین والشانغی یخالفنا فی ذلك سببین
 فی الکره ان شاء الله تعالی ومن فعل الحلف علیه مکرها واناسیا فهو سواء لان الفعل الحقیق لا ینعدم بالاکراه هو الشرط
 والعلو وجوب الکفارة علی المکره والناسی **قال** ولو کان من جنس الشرط حقیقه ولو کان من جنس الایمان من جنس الشرط حقیقه لا علی حقیقه الذنب
 وکذا اذا فعله وهو حرم علیه ومجنو تحقق الشرط حقیقه **قال** الذنب فالحکم یدار علی دلیله هو العتد لا علی حقیقه الذنب

باب ما یكون یمینا وما لا یكون یمینا

قال والیمین بالله او باسمه اخر من اسم الله تعالی كالرحمن والرحیم او بصفة من صفاته التي یحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله
 وكبریاءة لان الحلف بها متعارف ومعنی الیمین وهو القوی حاصل لانه یقتضی تعظیم الله وصفاته فلهذا ذکره حاملا وما نفا
قال الا قوله وعلما لله فانه لا یكون یمینا لانه غیر متعارف ولا یذکر ویراد به المعلوم یقال اللهم اغفر علكم فینا معلومك
 ولو قال غضب الله وسخطه لم یكن حالفا وكذا ورحمة الله لان الحلف بها غیر متعارف ولان الرحمة قد یراد بها اثرها وهو المظ
 والجنة والغضب والسخط یراد بها العقوبة ومن حلف بغير الله لم یكن حالفا كالتی كالعزة لقوله علیه السلام من كان منكم
 حالفا یحلف بالله اولیذ وکذا اذا حلف بالقران لانه غیر متعارف **قال** معناه ان یقول والبیح القران اما الوقال تا بری منها

له قوله لا تختلف الی ای صوره یمین التوفیق فیها وانما یلق بالبراقی المؤاندة بالصورة التی ذکرها وذلك غیر معلوم بالنسخ وما ذکر فی کتاب فی تفسیر النجوم وی عن زبارة بن ابی اوسه
 ومن ابن عباس رضی الله عنهما فی امری الروایتین من ابن عباس ١٢ من قوله **قال** من حلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به
 الما منی ابی المستنیر وهو احدی الروایتین من ابن عباس ١٢ من قوله **قال** من حلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به
 مکان ان سمی ویراد به بیان شیخ شافعی فی علی سائر الیمین ١٢ من قوله **قال** ثلاث جد من جد وهزلهن جدان کاح والطلاق والیمین والشانغی یخالفنا فی ذلك سببین
 ومنهم صاحب الفتاوی فی الوسیطه وخریها وکلاهما غیر متعارف ولان الحلف بها غیر متعارف ولان الرحمة قد یراد بها اثرها وهو المظ
قال رسول الله صلی الله علیه وسلم قال من حلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به
 بقوله **قال** من حلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به
 وقدره ١٢ من قوله **قال** من حلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به
 وتقریه الحد وهو یوجب الکفارة وان لم یحلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به
 سبب وان لم یحلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به
 من قوله **قال** من حلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به
 من قوله **قال** من حلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به
 من قوله **قال** من حلف بالقران لم یکن حالفا ولا یحلف به ولا یحلف به ولا یحلف به

الدرية في تخریج احادیث الهدية

قوله وانما علمه بالرجاء للاختلاف في تفسيره اي اللغو لغو اليمين فزوى البخارى عن عائشة في هذه الآية قالت هو قول الرجل لا والله وبلى والله واخرجه
 ابو داود ومن وجده اخر عن عائشة مرفوعا قالت هو كلام الرجل والله وبلى والله واخرجه الطبراني مرفوعا واخرج عبد الرزاق عن مجاهد قال هو الرجل يحنف على الشيء
 يرى انه كذا وكذا وليس كذلك ومن سعيه بين جيرانه قال هو الرجل يحنف على الحرام لا يراخذه الله بغيره ومن الحسن والنسخ هو الرجل يحنف على الشيء ثم ينسى
 ومن الحسن ايضا هو الخفاء
حديث ثلاث جد من جد وهزلهن جدان كاح والطلاق واليمين لم
 اجده هكذا وقم عند الغزالي المتفق عوض اليمين وكذا وجدته ايضا الذي في الحديث الرجعة بول اليمين والتعنق واخرجه اصحاب السنن الا لسانى و
 حسنه الترمذى وصححه الحاكم من حديث ابى هريرة نعم اخرج المارث في مسنده من حديث عباد بن الصامت رفته لا يجوز للعب في ثلاث
 الطلاق والنكاح والعتاق فمن قالها فقد وجب ولابن عدى في الكامل عن ابى هريرة رفته ثلاث ليس فيهن لعب من تكلم بشئ منهن فقد وجب عليه
 الطلاق والعتاق والنكاح وفساده غالب بن عبد الله وهو متروك ولعبد الرزاق ايمن عن ابى ذر رفته من طلق وهو لا لعب فلا فقه جائز ومن
 تكلم ومن طلق ولعبد الرزاق ايمن عن عمر وعلى قال ثلاث للعب فيهن النكاح والطلاق والعتاق موقوف زاد في رواية عنهما والتذد حديث ليس على مقهور
 يمين الدار ففى من وثقه بن الاسقع وابى امامة بهذا واسناده واه جدا ١١٢.

باب ما يكون يميناً

حديث من كان حالفا فلحلف بالله اوليذ و كذا اذا حلف بالقران لانه غير متعارف
 وفيه اوبسك وللشعيرين و جدا اخر عنه من كان حالفا فلحلف بالابانة

يكون يميناً لأن التبرى منها كفر **قال** والحلف بحرف القسم وحروف القسم الواو وكقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله
 تأله لأن كل ذلك معهود في الايمان ومذكور في القرآن وقد يصغر الحرف فيكون حالفاً كقوله الله لا فعل كذا لأن حذف الحرف
 من عادة العرب إيجازاً ثم قيل ينصب لان تزايع حرف خافض وقيل يخفض فتكون الكسرة دالة على المحذوفه وكذا اذا قال لله في
 المختار لان الباء تبدل بها قال الله تعالى انتم له اي انتم به وقال ابو حنيفة اذا قال حق الله فليس بحالف هو قول محمد بن
 الروايين عن ابي يوسف وعنه رواية اخرى انه يكون يميناً لان الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقته فصارت كانه قال الله الحق
 والحلف به متعارف ولما انه يرايه ب طاعة الله تعالى اذا الطاعات حقوقه فيكون حالفاً بغير الله قالوا لو قال الحق يكون يميناً ولو
 قال حقاً لا يكون يميناً لأن الحق من اسماء الله تعالى والتمكيد يرايه بتحقيق الوعد لو قال قسموا واقسم بالله واحلفوا بالله واشهدوا
 واشهد بالله فهو حالف لان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف وهذه الصيغة للمحال حقيقة وتستعمل للاستقبال لقريظة جعل
 حالفاً في الحال والشهادة يمين قال الله تعالى قالوا انشهد انك لرسول الله ثم قال اتخذوا ايمانهم حجة والحلف بالله هو المعهود
 المشهور وبغيره محذور فصرف اليه ولهذا قيل لا بد منها لاحتمال العتد اليه بغير الله ولو قال انما انا
 سوكتد ميخور بمخداي يكون يميناً لان الحال لو قال سوكتد خورم قيل لا يكون يميناً ولو قال بالفارسية سوكتد خورم بط
 زمر لا يكون يميناً لان التعارف قال لو كذا قوله لعمر الله وايم الله لان عمر الله بقاء الله وايم الله معناه ايمن الله وهو جمع يمين
 وقيل معناه الله وايمه صلة كالأو والحلف بالفظين متعارف وكذا قوله وعهد الله وميثاقه لان العهد يمين قال الله تعالى واروا
 بعهد الله والميثاق عبارة عن العهد وكذا اذا قال على نذر او نذر الله لقوله عليه السلام من نذر نذراً ولو لم يسم فله كفارة يمين
 وان قال ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني وكافر يكون يميناً لانها جعل الشرط علماء على الكفر فقد اعتقدوا اجاب الامتناع
 وقدم امكن القول بوجوبه لغيره بمجمله يميناً كما نقول في تحريم الحلال لو قال ذلك لشيء قد فعله فهو الغوس لا يكفر
 اعتباراً بالمستقبل قيل يكفر لانه يخبر معنى كما اذا قال هو يهودي الصحيح انه لا يكفر فيهما ان كان يعلم انه يمين فان كان
 لا يعلم انه يميناً لم يكفر

له قوله لان التبرى منها من النبي صل الله عليه وسلم والقرآن كقوله القائل ان يقول سلنا التبرى منها وكذا من كل كتاب سماوى كقوله كونه كفر ليس يمين ولا يستلزمها
 الاى انه لو قال بياك لا فعلت كذا واعتقد ان البره واجب كقوله يمين واجب كقوله يمين واجب كقوله يمين واجب كقوله يمين واجب كقوله يمين واجب كقوله يمين واجب
 له قوله وذكر في القرآن كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم التي هلك بالباطل ولا تأكلوا أموالكم التي هلك بالباطل ولا تأكلوا أموالكم التي هلك بالباطل
 له قوله في المختار انما انا سوكتد ميخور بمخداي يكون يميناً لان الحال لو قال سوكتد خورم قيل لا يكون يميناً ولو قال بالفارسية سوكتد خورم بط
 له قوله بقاء الله واليقار من صفات الذات فجاز الحلف به
 له قوله بقاء الله واليقار من صفات الذات فجاز الحلف به
 له قوله بقاء الله واليقار من صفات الذات فجاز الحلف به
 له قوله بقاء الله واليقار من صفات الذات فجاز الحلف به

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حدِيث من نذر نذراً ولو لم يسم فله كفارة يمين البودا اى ما جاة عن ابي عباس رضي الله عنهما والترمذي عن عبيد بن عامر رضي الله عنه كفارة النذر اذا لم
 يسم كفارة يمين وقال حسن بن محمد وهو عند مسلم ودون قوله ولو لم يسم ولان الرظي عن عائشة رضي الله عنها كفارة يمين وان ساءه
 داه جدا

عندنا انه يكفر بالحلف يكفر فيها لانه رضى بالكفر حيث اقدم على الفعل لو قال ان فعلت كذا قطع غضب الله واحتفظ الله فليس بما ألف لانه دعا على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشرط ولانه غير متعارف وكذا اذا قال ان فعلت كذا فان انا ان اوسارق او شاريت نعم

او اكل ربوا الاثم حرمة هذا الاشياء تحتمل النسب والتبديل فلم يكن في معنى حرمة الاسم ولانه ليس يستعار **فصل في**

الكفارة قال كفارة اليمين عتق رقبة يجزئ فيهما ما يجزئ في الظهار وان شاء كس عشرة مساكين كل واحد ثوباً فما زاد وادناه

ما يجزئ فيه الصلوات وان شاء اطعم عشرة مساكين **كلا طعام في كفارة الظهار والاصل** فيه قوله تعالى فكفاراته اطعام عشرة مساكين

الاية وكلمة والتخير فكان الواجب احد الاشياء الثلاثة **قال** فان لم يقدر على احد الاشياء الثلاثة صام ثلاثة ايام متتابعات

وقال الشافعي يجزئ لاطلاق النص لنا قراءة ابن مسعود **فصيام ثلاثة ايام متتابعات** وهي كالخبر المشهور ثم المذكور في

الكتاب في بيان ادنى الكسوة مروى عن محمد وعن ابى يوسف وابى حنيفة ان ادناه ما يستر عامة بدن حتى لا يبصر السراويل

وهو الصحيح لان لاسه يسير عريانيا في العرف لكن ما لا يجزيه عن الكسوة يجزيه عن الطعام باعتبار القيمة وان قدم الكفارة

على الحنث لم يجزه وقال الشافعي يجزيه بالمال لانه اداها بعد السبب هو اليمين فاشبه التكفير بعد الجرح ولنا ان الكفارة

لسترا الجنائية والاجنابية وهنأ واليمين ليست بسبب لانه مانع غير مفض بخلاف الجرح لانه مفض ثم لا يسترد من

المسكين لو وقع صدقة **قال** ومن حلف على معصية مثل ان لا يصل ولا يكلم باه ولا يقتل فلا ياتي به ان يحنث نفسه

ويكفر عن يمينه لقوله عليه السلام من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه

تمت النسخ الاول في كلام المصنف بعد نشر على في الترتيب وذلك لان قولنا النسخ متعلق بشرب الخمر واكل الربوا فانها يمكنان الغضب نفسه وان لم يرد النسخ الاخر من ان الربوا

سنة والى الحرب وقوله التبريل مشتق با زنادا والسرقة براء بالتميز انقلاب العمل فان الفعل المقصود بالزاد واليمين المقصودة بالسرقه بينهما زمان يكون ملا لار يوم الكساح وكلك اليمين

سنة احتمال انقلابها من المراد على الل باليسبب الشري شخا وقوله ١٢ عتار **له** فصل في الكفارة لما فرغ من بيان موجب شرع في بيان موجب وجوب الكفارة

ممكن هي موجب اليمين عند الانقلاب لان اليمين لم تشرع ككفارة على تعقب موجبة لها عند ارتكابها بانث ١٢ عتار **له** قوله ما يجزئ من اليمين الرتبة المسلمة وان كان في ذلك

والنسخ والعقير والكبير والا بجره اعياد ولا مطلوحة اليمين لو اراد اليمين او المقصود احد من اليمين يهدى اليمين وفي الامم اختلاف المشايخ والاصح الجواز ١٢ عتار **له** قوله

كلاهما في كفارة الظهار لكل واحد من عشرة مساكين صاع من حنظل او دقيق او سويق فان وى عشرة مساكين فقدم وعشام اجزاء وكذلك ان الغنم اربس

معدا وان فدام وعشام وذيهم مسمى ظم اذ فرق ذلك ششام ليجزه وعطير الطعام مسكين واحد ١٢ عتار **له** قوله يجزئ من ان شاء فرق وان شاء تاج ١٢ عتار **له** قوله

ثم المذكور في الكتاب في منظر القدوري ولا يرد الا المذكور في قوله في اول الفصل وادناه ما يجوز فيه الصلوة في بيان ادنى الكسوة ١٢ عتار **له** قوله من كان لا يجزيه في اليمين ولا على

اليمين نصف ثوب من كسوة لان الكسوة لا يصلح به ولكن يجزيه من الطعام اذا كان نصف ثوب يساوي نصف ما يجزئ من حنظل وكذلك لو اعلى عشرة مساكين ثوباً يمين

و هو ثوب كبر القير يسبب كاسنهم الكرم من يتره ثوب من كسوة من الطعام اذ ين شرطه الميزان ولو اذ شح الاسلام في ظاهر الرواية ان يجزيه ثوبى ان يكون بدلا من الطعام او يكون من اليمين

لو سقى اذا ارضه ان يكون بدلا من الطعام يجزيه من الطعام وان لم يجره لم يجزه ١٢ عتار **له** قوله يجزيه بالمال اى يجزئ بالخمر بالمال كحل الحنث وقد بال المال لان ظاهره ان العموم لا يجوز ان الهبات البديرة لا تحتمل على وقت الاداء و هو يجوز وهو قوله القديم ١٢ عتار

له قوله بعد السبب ويجزئ من اليمين لانها تنافى اليمين والولويات تنافى الى اسبابها حقيقة والاداء بعد السبب ما نزل لانه ١٢ عتار **له** قوله ولا جناية بهنأ لا انها تحصل بغير

حرمة الا اشتراكي بالث ١٢ عتار **له** قوله واليمين ليست بسبب جواب عن قوله لانه اداها بعد السبب وهو اليمين ووجه ان السبب ما يكون مفضيا واليمين غير مفضى ال ككفارة

لانها تجب بعد تقضا بانثها وانما اضيفت اليها لانها تجب بحنث بعد اليمين كما تنافى الكفارة ال العموم ١٢ عتار **له** قوله ثم لا يسترد من المسكين ثوب بر مطوف على قوله

لم يجزه ميمى وان لم يطع ككفارة اذ اوعى المسكين قبل الحنث لكن لا يسترد من لانه قد شاع عن ستر الجنابة وحصول الثواب ولم يحصل الاول لعدم الجنابة فيحصل الثاني فيكون قد قدمت مرتبة

والاداء فيها ١٢ عتار **له** قوله من حلف على عيب من اثمته من حلف على عيب من حنث لان اليمين مركبة من قسمين وهو بايث و قسم غير وهو قوله لا تفتن كذا ولا

الدراية في تحريج احاديث الهداية

قوله وقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات وهي كالخبر المشهور اخرجها ابن ابى شيبة من طريق الشعبي قال قد عهد الله فصيام ثلاثة ايام متتابعات والشعبي من عبد الله متسلم ولعب الرزاق من طريق عطا بلفظنا في قراءة ابن مسعود قد روى عن معمر بن ابى اسحق والاحضش قالوا في حروف ابن مسعود مثله ومن طريق مجاهد قال في قراءة ابن مسعود مثله وقي الباب من ابى ابن كعب اخرجها الحاكم باسناد جيد عن ابى العالية عنه ١٢ عتار

حد يث من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه مسلم من حديث ابى هريرة بلفظ واليات الذى هو خير واخرجه

تاسم من ثابت بن الد لائل بلفظ تعد ليكفر عن يمينه وفيه قصة ودوى الحاكم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حلف على يمين لا يحنث حتى

نزلت كفارة اليمين فقال لا اطعم على يمين فارى غيرها خيرا منها الا انكرت عن يميني ثوابت الذى هو خير وهذا فى البخارى عن عائشة قالت كان ابو بكر قد كره

دهو العصاب ودوى الطيراني من حديث امر سلمة رفته من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه ثم ليكفر الذى هو خير وفى المنق عليه عن عبد الرحمن

ابن سمرة نحوه ولفظه قالت الذى هو خير وكفر عن يمينك واخرجه الرواد بلفظ تكفر عن يمينك ثم انكرت الذى هو خير واتختلف الرواة في حد يث اى هروية وعبروا

ولان فيما قلناه تقويت البر الى جابر وهو الكفارة واجبا بالمعصية في صدق اذا حلف الكافر ثم حذت في حال كفره او بعد اسلامه فاحذت عليه لانه ليس باهل اليمين لانها لتعقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظما ولا هو اهل الكفارة لانها عبادة ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصير محررا وعليه ان استباحه كفارة يمين وقال الشافعي لا كفارة عليه لان تحريم الحلال قلب المشروع فلا ينقده به تصرف مشروع وهو اليمين ولان اللفظ ينبت عن اثبات الحرمة وقد امكن اعماله بثبوت الحرمة لغيره با ثبات موجب اليمين فيصار اليه ثم اذا فعل مما حرمه قليلا او كثيرا حذت وجبت الكفارة وهو المعنى من الاستباحة المذكورة لان التحريم اذا ثبت تناول كل جزء منه ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام الشراب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يتحدث كما فرغ لانه باشر فعلا مباحا وهو التنفس فهو وهذا قول زفر وجه الاستحسان ان المقصود هو البر لا التحصيل مع اعتبار العمو واذا سقط اعتباره ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا بالنية لا سقط اعتبار العمو واذا نواها كان ايلاء ولا تصف اليمين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ومشأمتنا قالوا يقع به الطلاق عن غير نية لغلبة استعماله عليه لفقو وكذا يبيح في قوله حلال بروى حرام للعرف واختلافوا في قوله هرجه بردست راست كغير بروى حرام لانه هل تشترط النية والاظهاره يجعل طلاقا من غير نية للعرف ومن نذر نارا مطلقا فعليه الوفاء لقوله عليه السلام من نذر وسعه فطيه الوفاء بما سمع وان علق النذر بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر اطلاق الحديث ولان العلق بشرط كالمعجز عندوا عن ابى حنيفة انه رجعه عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلت حجة او صوم ستة ايام او صدقة مال املكه اجزاه من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمع ايضا وهذا اذا كان شرطا لا يريدونه لان فيه معنى اليمين وهو المتمم وهو

له قوله ولان فيما قلناه اى في تحنيط النفس او الكثير بعد ذلك تقويت البر الى جابر وهو الكفارة والنفوس لسه جابر كما فوات تفوت المعصية الماحلة بتفوت البر كما معصية لوجود الجبر اما اذا اتي بالجبر بترك المعصية لانه لا يكون معظما ولا هو اهل الكفارة لانها عبادة بخلاف استحسانات في الدعاوى والنفوس فان التفويت من غير حق المدعى بالنعك والاقراء ولا كفر لاني في ذلك **له قوله** ومن حرم على نفسه من يقول حسنت على نفسي توبى بها ودعاها بها **١٢** عناه **هـ** قوله ان اللفظ ينبت عن اثبات الحرمة فاما ان يشترط بر حرمة يمينها فهو جواز لا نكح المشروع كما ذكره ابو جابر با بائناست موجب اليمين وفيه اعمال اللفظ والميسر لعمال اللفظ عند الاسكان واجب فيصار اليه **١٢** عناه **هـ** قوله ان يشترط كافر فرغ لان قوله بانه قوة ان يقال والشرط لا دخل فخل ملاك وقد فعل خطأ مالا وهو النفس وفتح العين تحنيط **١٢** عناه **هـ** قوله لا يحصل مع اشتراط العمو لاستباح ان لا يتنفس ولا يتنفس العيين ينظم به لانه المولى عدم اداة العمو فيصار الى اخص النفوس وهو الطعام والشراب للعرف فان العادة جارية باستعمال المتادات **١٢** عناه **هـ** قوله لان الظاهر لما بين ان هذا الكلام يمين فيكون معناه والشدة لا التركيز وهو صورة الابداء **١٢** عناه **هـ** قوله وشأمتنا اذ بهم بشان يخرج كافي كبر الاسكان والى كبرن الى سيد الفقير الى جعفر **١٣** عناه **هـ** قوله من نذر ان يذم عذرت عذرت واخرج البخاري وسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال يا رسول الله انى نذرت في الجاهلية ان اشكف لبيته في المسجد الحرام قال نذرت **١٣** عناه **هـ** قوله بشرط سواد كان شرطا اذ لو كان شرطا لزم **١٢** عناه **هـ** قوله لا طلاق الحديث فاد لم ينفس من كون النذر مطلقا او مطلقا بشرط **١٢** عناه **هـ** قوله لا ينجز عنه ولا ينجز النذر عنه وجود الشرط لم يجر الكفارة فكلها يمين **١٢** عناه **هـ** قوله اذ رجع عنه من تعيين النذر نفس النذر لانه القول بالتحريم بين كفارة اليمين وبين الوفاء بذلك **١٢** عناه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

بن سيرة فمنه من قبله على الكفارة ومنه من قبله على الكفارة على لسانه صلى الله عليه وسلم بالوجهين من حديث عدى بن احمر واهنح ابن ابي شيبة عن ابن عمرو سلمان والى المدرد انهم كانوا يفترون جبل الغنث ووقع عند مسلم من حديث ابى موسى وعدى بن احمر وغير ذلك الكفارة ولا يرد عن عمرو بن شعيب عن ابيه من جده رده عن من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها وليأت الذى هو خير فان تركها كفارتها قال ابوداود الاحاديش كلها فيها وليكفر الا ما لا يجابيه قال البيهقي في الباب عن ابى هريرة ولعقبت **١٢** عناه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث من نذر وحسى فليله الوفاء باسمى له اجده ولكن فى البخارى من حديث ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله ان اخذت نذرت الحديث فقال ناقض الله وحسن عاقبتك من نذر ان يطعم الله فليطعمه الحديث وسلم عن عمران بن حصين رده لا وفاء لنذرت في معصية وفى المتن عن ابن عمر قصة عمر بن الخطاب بنذر

بطاهرة نذر في تيار ويميل الى اي الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان شرطا يريد كونه كقولان شفى الله مريضى لان عدم معنى
 المين فيه وهو النتم وهذا التفضيل هو الصحيح **قال** ومن حلف على يمين وقال انشاء الله متصلا بيمينه فلا حث عليه لقول
 عليه السلام من حلف على يمين وقال انشاء الله فقد تفرق يمينه لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع واليمين
 على السلام من حلف على يمين وقال انشاء الله فقد تفرق يمينه لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع واليمين

باب اليمين في الدخول والسكنى

ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة والمسجد والبيعة او الكنيسة لم يحدث لان البيت ما اعد البيوتية وهذا البقاء ما
 بنيت لها وكذا اذا دخل دهليزا او ظلة باب الدار ما ذكرنا والظلة ما تكون على السكة وقيل اذا كان الدهليز بحيث لو اغلق
 الباب يبقى داخلا وهو مسقف يحدث لانه يبات فيه عادة وان دخل صفة حث لانه يبنى البيوتية في بعض الاوقات
 فصار كالستوى والصيفي وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفا فتم قيل الجواب مجرى على
 اطلاقه وهو الصحيح ومن حلف لا يدخل دارا فدخل اخرية لم يحدث ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما
 انهدمت وصارت هجرا حدث لان الدار اسم العرصة عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار عامرة وقد شهدت اشعار
 العرب بذلك فالبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب مقبول ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخرت ثم
 بنيت اخرى فدخلها يحدث لما ذكرنا لان الاسم باق بعد الاتهاد وان جعلت مسجدا او حماما او بيوتا او دخلها لم
 يحدث لانه لم يبق دارا الاعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا دخله بعد اتها من الحمام واشباهه لانه لا يعطى اسم الدارية و

ان حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد انهدم وصار هجرا لم يحدث لزوال اسم البيت لانه لا يبات فيه حتى لو بقيت
 الخيطان وسقط السقف يحدث لانه يبات فيه والسقف وصف فيه وكذا اذا بنى بيتا اخر فدخله لم يحدث لان الاسم
 له قوله وهذا التفضيل الى الذي ذكرنا بين

من حلف ان يدخل بيتا فدخله بعد انهدم وصار هجرا لم يحدث لان الاسم باق بعد الاتهاد وان جعلت مسجدا او حماما او بيوتا او دخلها لم
 يحدث لانه لم يبق دارا الاعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا دخله بعد اتها من الحمام واشباهه لانه لا يعطى اسم الدارية و

٢٤ قوله من حلف ان يدخل بيتا فدخله بعد انهدم وصار هجرا لم يحدث لان الاسم باق بعد الاتهاد وان جعلت مسجدا او حماما او بيوتا او دخلها لم
 يحدث لانه لم يبق دارا الاعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا دخله بعد اتها من الحمام واشباهه لانه لا يعطى اسم الدارية و

٢٥ قوله من حلف ان يدخل بيتا فدخله بعد انهدم وصار هجرا لم يحدث لان الاسم باق بعد الاتهاد وان جعلت مسجدا او حماما او بيوتا او دخلها لم
 يحدث لانه لم يبق دارا الاعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا دخله بعد اتها من الحمام واشباهه لانه لا يعطى اسم الدارية و

٢٦ قوله من حلف ان يدخل بيتا فدخله بعد انهدم وصار هجرا لم يحدث لان الاسم باق بعد الاتهاد وان جعلت مسجدا او حماما او بيوتا او دخلها لم
 يحدث لانه لم يبق دارا الاعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا دخله بعد اتها من الحمام واشباهه لانه لا يعطى اسم الدارية و

٢٧ قوله من حلف ان يدخل بيتا فدخله بعد انهدم وصار هجرا لم يحدث لان الاسم باق بعد الاتهاد وان جعلت مسجدا او حماما او بيوتا او دخلها لم
 يحدث لانه لم يبق دارا الاعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا دخله بعد اتها من الحمام واشباهه لانه لا يعطى اسم الدارية و

٢٨ قوله من حلف ان يدخل بيتا فدخله بعد انهدم وصار هجرا لم يحدث لان الاسم باق بعد الاتهاد وان جعلت مسجدا او حماما او بيوتا او دخلها لم
 يحدث لانه لم يبق دارا الاعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا دخله بعد اتها من الحمام واشباهه لانه لا يعطى اسم الدارية و

لم يبق بعد الانهزام **قال** ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها حدث لان السطح من الدار لا ترى المتكف
لا يفسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقيل في عرفنا لا يثبت **قال** واذا دخل هليزها يحدث ويجب ان يكون على
التفصيل الذي تقدم وان وقف في طاق الباب بحيث اذا اغلق الباب كان خارجا لم يحدث لان الباب احراز الدار ما فيها
فلم يكن الخارج من الدار **قال** ومن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحدث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل استحسنات
والقياس ان يحدث لان الدار له حكم الابتداء وجه الاستحسان ان الدخول لا دام له لانه انفصال من الخارج الى الداخل
ولو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فزعه في الحال لم يحدث وكذا اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبا فانزل من
ساعته لم يحدث او حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنا فخذ في النقلة من ساعته **وقال** زفر يحدث لو جوع الشيطان
قل ولنان اليمين تعقد للبر فيستثنى منه زمان تحققه فان لبث على حاله ساعة حدث لان هذا الافاعيل لها دام
بحدث امثالها الا يرى انه يضرب لها مائة يقال ركبت يوما وليست يوما بخلاف الدخول لانه لا يقال دخلت يوما بمعنى
المدّة والتوقيت ولو نوى الابتداء الخاص يصدق لانه محتمل كلامه **قال** ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه
ومتاعه واهله فيها ولم يرود الرجوع اليها حدث لانه يعد ساكنا ببقاء اهله ومتاعه فيها عرفا فان المتعة متناهية في السوق
ويقول اسكن سكة كذا والبيت والحلة بمنزلة الدار ولو كان اليمين على المصر لا يتوقف البر على نقل المتاع والاهل فيما
روى عن ابي يوسف لانه لا يعد ساكنا في الذي انتقل عنه عرفا بخلاف الاول القرية بمنزلة المصر في الصحيح من الجواب
ثم قال ابو حنيفة لا يد من نقل كل المتاع حتى لو بقي وتدي يحدث لان السكنى قد ثبت بالكل فيبقى ما بقي شيء منه
وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتعذر **وقال** محمد بن يعقوب يقول به كذا خدائته لان ما وراء ذلك ليس
من السكنى قالوا هذا احسن وافرقت بالناس وينبغي ان ينتقل الى منزل اخر بلا تاخير حتى يتروا ان انتقل الى
السكة الى المسجد قالوا لا يزال له في الزيادة ان من خرج بعياله من مصره فلم يتخذ وطنا اخر يبقى وطنا اول في حلقه كذا هذا
اي من كثر صلواته

له قوله

لم يبق بعد الانهزام وادعاهما بسبب مادته واختلاف السبب يوجب اختلاف العيين فلا يكون داخل في البيت المحلوف عليه فلا يحدث كقوله في الشروع ١٢ عتايه **له قوله**
لان السطح من الدار لان الدار عبارة عما عايط به البرازة وهو ما صل في علمها وسقطها ١٢ عتايه **له قوله** لا يحدث قال النقيب ابو العباس في النوازل ان كان الحالف من بلاد
البحر لا يحدث ما لم يدخل الدار لان الناس لا يعرفون ذلك دخوله في الدار ١٢ عتايه **له قوله** على التفصيل الذي تقدم يعني في قوله اذا اغلق الباب يبقى داخله وهو مستقب ١٢ عتايه
له قوله لان الدوام الخمسة لان الدوام على الفعل وحكم ابتداء الفعل كما اذا حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يركب هذه الدابة ويوردا كبا هذا على ذلك يحدث
١٢ عتايه **له قوله** ان الدخول التمر بمره القول الموجب يعني سلتان للدوام ثم الدخول كمن يقبل الدوام والدخول للدوام لان الدوام انفصال من الدوام الى الداخل وليس للدوام والاتصال يدل
الانفصال اوله كذا حركه آتيسه نقله ١٢ عتايه
له قوله يعني المدّة والتوقيت احرازهما يقال في مجازي كلامهم دخلت يوما وخرجت يوما كمن لا يمتنع المدّة والتوقيت ١٢ عتايه **له قوله** ولا يذو الا انه لا يمتنع الا ما صل الى لا
اليس بعد النزاع ولا يركب بعد النزول يصدق فلا يحدث لان حلفه لا يمتنع كلامه ساه محتملا لان قوله لا يركب حقيقة في الابتداء لا حقيقة في الدوام لانها اذا كان راكبا فلا يتعدا من محتملاته
١٢ عتايه **له قوله** ويقول الخبر في يدول على انه يعد ساكنا من البرد وساعه فيها ١٢ عتايه **له قوله** بمنزلة الدار اذ ان اليمين بقوله لا اسكن هذا البيت ولا اسكن هذه المحلة
اليمين بقوله لا اسكن هذه الدار ١٢ عتايه **له قوله** لا يتوقف الخبر على انما اذا استقل اليمين من غير ان يمشي الى البيت ولا يتوقف الخبر على انما اذا استقل اليمين من غير ان يمشي
ساكنا في الذي استقل من غير ان يمشي الى البيت ولا يتوقف الخبر على انما اذا استقل اليمين من غير ان يمشي الى البيت ولا يتوقف الخبر على انما اذا استقل اليمين من غير ان يمشي
اذا قال لا اسكن هذه القرية فحكم من قال لا اسكن هذه القرية في قوله لا اسكن هذه القرية كذا هذا في قوله لا اسكن هذه القرية كذا هذا في قوله لا اسكن هذه القرية كذا هذا
لنفسه حلف لا يسكن هذه الدار اذا استقل الى السكة او الى المسجد لا يبرسه بميزان لما لم يتخذ وطنا اخر يبقى وطنا اول ١٢ عتايه

باب اليمين في الخروج والالتیان والركوب وغير ذلك

قال ومن حلف لا يخرج من المسجد فامرانسانا فحمله فأخرجه حدثان فعل الما وروصاف الى الامر فصا ركما اذرك

داوية فخرجت ولو اخرجه مكرها لم يحث لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو حمله برضاة لا بامر ولا يحث في الصحيح لان

الاتقال بالامر لا بمجرد الرضاء **قال** ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج اليها ثم راق حاجة اخرى لم يحث لان الوجوه

خروج مستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد هاتر جمع حدث لوجوه الخروج على

قصد مكة وهو الشرط اذ الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج ولو حلف لا ياتيها لم يحث حتى يدخلها لانه عبارة

عن الوصول قال الله تعالى فاني افرعون فقواله ولو حلف لا يذهب اليها قيل هو كالاتيان وقيل كالخروج وهو الاصح لانه

عبارة عن الزوال **قال** وان حلف لياتين البصرة فلم يأتها حتى مات حدث في اخر جزء من اجزاء حياتها لان البقرة قيل

ذلك مرجو ولو حلف لياتينه غدا ان استطاع فهذا اعلى استطاعة الصحة دون القدرة **وقيل** في الجامع الصغير **وقال** اذا

لم يمرض ولم يمنعه السلطان ولم ينج امر لا يقدر على اتيانه فلم يات حدث وان عني استطاعة القضاء دين فيما بينه وبين

الله تعالى وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل يطابق الاسم على سلامة الالات وصحة الاسباب في المتعارف فعند

الاطلاق ينصرف اليه ويصح نية الاول ديانة لانه توى حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء ايضا لما بنا وقيل لا يصح لان خلا

ظاهر قال ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذنه فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه حدث ولا يد

من الاذن في كل خروج لان المستثنى خروج مقرون بالاذن وما وراه داخل في المحظر العام ولو نوى الاذن مرة يصدق

ديانته لقضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر ولو قال لان اذنك فاذن لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت بعدا

بغير اذنه لم يحث لان هذه كلمة غاية فينتهي اليمن به كما اذا قال حتى اذنك ولو اوردت المرأة الخروج فقال **خرجت**

فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحث وكذلك ان اراد رجل ضرب عبدا فقال له اخران ضربته فعبدي حرق قيرك

ثم ضربه وهذا تسمي يمين فور وتفرد ابو حنيفة باظهاره ووجهه ان مراد المتكلم الرد عن تلك الضربة والخرجة عرفا ومبنى

الايمان عليه لو قال له رجل اجلس فتغدا عندي فقال ان تغديت فعبدي حر فخرج فرجع الى منزله وتغدى لم يحث

له قوله باب اليمين الخ ذكر الخروج فاستعجبها ذكر الخروج ١٣ عن ابي سعيد **قوله** فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية

قوله ليس يخرج من بيته الا بغيره ١٤ عن ابي سعيد **قوله** فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية

قوله فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية ١٥ عن ابي سعيد **قوله** فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية

قوله فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية ١٦ عن ابي سعيد **قوله** فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية

قوله فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية ١٧ عن ابي سعيد **قوله** فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية

قوله فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية ١٨ عن ابي سعيد **قوله** فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية

قوله فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية ١٩ عن ابي سعيد **قوله** فخرجت انة فخرجت العاية فان خرج السارية

ان كلامه خرج مخزج الجواب فينطبق على السؤال فينصرف الى الغداء المدعوا اليه بخلاف ما اذا قال ان تغذيت الولد ^{له} على حرف الجواب فيجعل مبتدأ ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدي ما ذون له مديون وغير مديون لم يحدث عند ابي حنيفة الا انه اذا كان عليه ين مستغرق لا يحدث وان نوى لانه لاملك للمولى فيه عند وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا يحدث ما لم ينكر ان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وكذا شرعا قال عليه السلام من باع عبدا وله مال فهو لياثم الحديث فتختل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال ابو يوسف في الوجوه كلها يحدث اذا نواه واختلال الاضافة وقال محمد يحدث وان لم ينو اعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما ^{في قوله}

باب اليمين في الاكل والشرب

قال ومن حلف لا ياكل من هذه الخلة فهو على شمرها لانه اضاف اليمين الى ما لا يوكل فينصرف الى ما يخرج منه وهو الثمر لانه سبب له فيصليح بما زاعه لكن الشرطان لا يتغير بصنعة جديدة حتى لا يحدث بالنسب والحل والذبيس المطبوخ وان حلف لا ياكل من هذا البسر فصار رطبا فاكله لم يحدث وكذا اذا حلف لا ياكل من هذا الرطب ومن هذا اللبن فصار تمرا او صار اللبن شيرا زال الحرف يحدث لان صفة البسوة والرطوبة داعية الى اليمين وكذا كونه لبنا فيقتد به ولان اللبن ما كثر فلا ينصرف اليمين الى ما يتخذ منه بخلاف ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكله بعدا شاخ لان هجران المسلم يمنع الكلام منه فيعتبر الداعي داعيا في الشرع ولو حلف لا ياكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشا حدث لان صفة الصغر في هذا ليست بداعية الى اليمين فان الممتنع عنه اكثر امتناعا عن لحم الكباش ^{قال}

ومن حلف لا ياكل بسر فاكل رطبا لم يحدث لانه ليس ببسر ومن حلف لا ياكل رطبا او بسرا او حلف لا ياكل طبيا او بسرا فاكل مذنباً حدث عند ابي حنيفة وقال لا يحدث في الرطب يعني بالبسر المذنب ولا في البسر الرطب المذنب لان الرطب المذنب يسمى رطباً والبسر المذنب يسمى بسرا فصار كما اذا كان اليمين على الشراء لانه الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر والبسر المذنب على عكسه فيكون اكله اكل البسر الرطب وكل واحد مقصوف في الاكل بخلاف الشراء لانه يصادف الجملة فيقيم القليل فيه الكثير ولو حلف لا يشتري رطباً فاشترى كباسة بسر فيها رطب لا يحدث لان الشراء يصادف الجملة والمطلوب تابع ^{اي شراءها}

له قوله لا تزداد على حرف الجواب فيصرف كلامه الى الغداء المدعوا اليه فلا يتقيد به بذلك فيجعل مبتدأ في الكلام محترضا عن الغداء الزيادة التي تكلم فيها ١٢ عنى ^{له} قوله لم يحدث هذا اذا نوى ان يركب دابة العبد فيحدث الا اذا كان اليمين ١٣ عنى ^{له} قوله لا ملك للمولى في اى شيء يملك العبد لولده عنده لانه عند ابي حنيفة حتى وان ملك عبده لا يمتنع ١٣ عنى ^{له} قوله عرفنا حديث يقال دابة عبد فلان ولا يقال دابة فلان ١٣ عنى ^{له} قوله في الوجوه كلها هي ما اذا لم يكن عليه دين او كان عليه دين غير مستغرق اودين مستغرق ١٣ عنى ^{له} قوله لا تختل الامتازة بين دين العبد وان كان لا يمتنع وقروح الملك للمولى عنه الا اذا نواه يضاف الى العبد فيختل الامتازة الى المولى فلا يدخل تحت مطلق الامتازة الا بالنية ١٣ عنى ^{له} قوله باب اليمين في الاكل والشرب قد ذكرنا ان لولم يحتاج اليه الانسان المسكن ثم اكل والشرب وهذا الباب بيان اليمين عليها ١٣ عنى ^{له} قوله فبعضي ثرا يميني اذا كانت لها ثمره وما اذا لم يكن ثا يميني نتج عن ثنها ١٣ عنى ^{له} قوله ان لا يتخير الجم لان ما يصنع من ذلك الغرليس بغيره ١٣ عنى ^{له} قوله والدرس المطبوخ انا قه الدرس المطبوخ اخبرنا اذا اطلق الدرس على ما يسيل من الرطب وغيره ذكره في الذخيرة في العمل الدرس عصارة الرطب ١٣ عنى ^{له} قوله وان عطف الجملة بغيره لقاعدة وهي ان اليمين اذا انعقدت على عين بوضع يد نحو ذلك الوصف الى اليمين يتقيد اليمين ببقائه ذلك الوصف فينزل منزلة الاسم فذلك لا يحدث ١٣ عنى ^{له} قوله شررا او هو اليمين يحمل في غرة ويقتدر اسها ويحقق على وتند وقتا طر من الماء الذي فيه يجمعه ويصير كالغلاوذج ١٣ عنى .

له قوله بخلاف الخزان قبل خلق هذا اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكله ما شاخ ينعني ان لا يحدث لان الصبي مظنة للسفر والشباب شيعه من الجنون فكان وصغيرا وعين اليمين وقد زاعه الشوخة وكان الواجب ان لا يحدث اجاب بقوله بخلاف الوجود ان القاعدة المذكورة تقتضي ذلك لكن الشرع اسقط اعتبار بالاربع من هجران المسلم ببيع الكلام قال صل الله عليه وآله وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم يحقر كبيرنا الحديث والجمهور شرعا كما يجوز عادة فالنعقدت اليمين على الذات وهي موجودة ماله الشوخة فيحدث في يمينه ١٣ عنى .

له قوله لا تزداد على حرف الجواب فيصرف كلامه الى الغداء المدعوا اليه فلا يتقيد به بذلك فيجعل مبتدأ في الكلام محترضا عن الغداء الزيادة التي تكلم فيها ١٢ عنى ^{له} قوله لم يحدث هذا اذا نوى ان يركب دابة العبد فيحدث الا اذا كان اليمين ١٣ عنى ^{له} قوله لا ملك للمولى في اى شيء يملك العبد لولده عنده لانه عند ابي حنيفة حتى وان ملك عبده لا يمتنع ١٣ عنى ^{له} قوله عرفنا حديث يقال دابة عبد فلان ولا يقال دابة فلان ١٣ عنى ^{له} قوله في الوجوه كلها هي ما اذا لم يكن عليه دين او كان عليه دين غير مستغرق اودين مستغرق ١٣ عنى ^{له} قوله لا تختل الامتازة بين دين العبد وان كان لا يمتنع وقروح الملك للمولى عنه الا اذا نواه يضاف الى العبد فيختل الامتازة الى المولى فلا يدخل تحت مطلق الامتازة الا بالنية ١٣ عنى ^{له} قوله باب اليمين في الاكل والشرب قد ذكرنا ان لولم يحتاج اليه الانسان المسكن ثم اكل والشرب وهذا الباب بيان اليمين عليها ١٣ عنى ^{له} قوله فبعضي ثرا يميني اذا كانت لها ثمره وما اذا لم يكن ثا يميني نتج عن ثنها ١٣ عنى ^{له} قوله ان لا يتخير الجم لان ما يصنع من ذلك الغرليس بغيره ١٣ عنى ^{له} قوله والدرس المطبوخ انا قه الدرس المطبوخ اخبرنا اذا اطلق الدرس على ما يسيل من الرطب وغيره ذكره في الذخيرة في العمل الدرس عصارة الرطب ١٣ عنى ^{له} قوله وان عطف الجملة بغيره لقاعدة وهي ان اليمين اذا انعقدت على عين بوضع يد نحو ذلك الوصف الى اليمين يتقيد اليمين ببقائه ذلك الوصف فينزل منزلة الاسم فذلك لا يحدث ١٣ عنى ^{له} قوله شررا او هو اليمين يحمل في غرة ويقتدر اسها ويحقق على وتند وقتا طر من الماء الذي فيه يجمعه ويصير كالغلاوذج ١٣ عنى .

بتعويل الله تعالى واذا كان متصورا يعتقد اليمين موجبا لخلفه ثم يحدث بحكم العجز الثابت عادة كما اذا مات الحالف فانه يحدث مع احتمال اعادة الحيوة بخلاف مسألة الكوزان لشرب الماء الذي في الكوز وقت الحلف لا ماء فيه لا يتصور ولم يعتقد

باب اليمين في الكلام

قال ومن حلف لا يكلم فلانا فكلمه فهو يحدث بسمع الا انه نائم حدث لانه قد كلفه ووصل الى سمعه لكنه لم يفهم لئلا يضار كما اذا ناداه وهو يحدث بسمع لكنه لم يفهم لتعاقله وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعليه مشا حتى انتهى اذا لم يتنبه كان كما اذا ناداه من بعيد فهو يحدث بالسمع صوته ولو حلف لا يكلمه الا ياذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلفه حدث لان الاذن مشتق من الاذن الذي هو الاعضاء ومن الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وقال ابو يوسف لا يحدث لان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن كالرضاء قلنا الرضاء من اعمال القلب ولا كذلك الاذن على ما مر قال

وان حلف لا يكلمه شهرا فهو من حين حلف لانه لو لم يذكر الشهر تبدا باليمين وذكر الشهر لا يخرج ما وراءه فيقول الذي يلي يمينه داخل عملا بدلالة حاله بخلاف ما اذا قال والله لا صومتن شهر لانه لو لم يذكر الشهر لا يتبدا باليمين فكان ذكره لتقدير الصوبه وانه منكر فالعين اليه وان حلف لا يتكلم فقرأ القرآن في صلواته لا يحدث وان قرء في غير صلواته حدث وعلى هذا التفسير التهليل التكبير وفي القياس يحدث فيما وهو قول الشافعي لانه كلام حقيقة ولاناته في الصلوة ليس بكلام عرفا ولا شرعا قال عليه السلام ان صلواتنا هذا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وقيل في عرفنا لا يحدث في غير الصلوة ايضا لانه لا يسمى متكلما بل قارئا ومسبحا ولو قال يوما كرم فلانا فامرته طالق فهو على الليل والنهار لان اسم اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد به

به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره والكلام لا يمتد وان عني النهار خاصة دين في القضاء لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابي يوسف انه لا يدين في القضاء لانه خلاف المتعارف ولو قال ليلة اكلم فلانا فهو على الليل خاصة لانه حقيقة في سواد الليل كالنهار للبياض خاصة وما جاء استعماله في مطلق الوقت ولو قال ان كلمت فلانا الا ان يقدم فلان او قال حتى يقدم فلان او قال الا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرته طالق فكلمه قبل القدم والاذن حدث ولو كلفه بعد القدم والاذن لم يحدث لانه غاية واليمين باقية قبل الغاية ومنتهية بعدها فلا يحدث بالكلام بعد انتهاء اليمين وان مات فلان

له قوله واذا كان الاما كان كذلك لان ابياب العبد مشتمرا بايجاب الله تعالى ليعتد بتصوير دون القدرة فيما خلعت الاربعه ان العموم واجب على الشرح الثاني ولم يكن لردية مكان التصور واللف فكذلك بينا حدث عقيب وجوب البرزخ الكفارة للجزء الثابت مادة كما يجب القدية بناك عقيب وجوب العموم ١٣ عتبه قوله باب الخا ذكر ايمان السكنى والدخول والخروج والاكل والشرب للحنى للذم ذكرنا شرع في بيان الفعل الواجب الذي يستقيم الواجبات المتفرقة وهو الحكم اذا لم يكن في العتق والطلاق والبيع والشرار واليمين سنة في العتق والطلاق والعموم من انواع الكلام فنكر الجنس مقدم على ذكر النوع ١٢ عتبه قوله ودخل الرجل نقل صاحب النباه عن شيخ الاسلام ان اشك مجازة ان اساءه كارك في نظر نفسه فانه عبادة من اساءه التبرير باطن لا يوقف عليه فاقم السبب المؤدى اليه مقامه وهو ان يكون يحدث لو اسئى اليه اذ زولم يكن به ماخ من السماع وهم ولولا الحكم معه وسقط اعتبار حقيقة الاسماع ١٣ عتبه قوله كالرضاء لانه اذا حلف لا يكلم الا بمرضاة فحرفي المحلوف عليه بالاسماع استثناء ولم يعلم الى العتق فكل لا يحدث لان الرضاء تمهلا لانه فكذلك الاذن يتم بالاذن ١٤ عتبه قوله من امر من امر من الاذن الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وذلك يستثنى السماع ولم يوجبه ١٣ عتبه قوله لا يتبدا باليمين الما لا ذكره في سياق الاثبات والامان العموم غير صالح لتساويه فيقول الدوقات التي لا تقع ان يكون محلا للعموم ١٣ عتبه قوله ومنه هذا الشرح الجزئي اذا حلف لا يتكلم فقال سبحان الله اذ قال لا الا الله اذ قال سبحان الله اذ كان في الصلوة لا يحدث وان كان خارج الصلوة يحدث ١٣ عتبه قوله لانه ناداه من كثر حتى نظا بهروفي الا ان فلان تقدم من سانسبه الاستثناء معنى الثاني وكذا جواز الغناء ١٣ عتبه قوله وان مات فلان يعني الذي اسند اليه الحكم او الاذن سقط اليمين لا يشار تصورا له ١٣ عتبه

الدراية في خروج احاديث الهداية

حديث من باع عبدا له مال الحديث متفق عليه حديث ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس تقدم في الصلوة ١٢

فاندمت الاولیة وان قال اول عبد اشتریه وحده فهو حرتك الثالث لانه يراد به التفرد في حالة الشراء لان وحده
 المال لغة والثالث سابق في هذا الوصف وان قال اخر عبد اشتریه فهو حرقا شترى عبدا ومات لم يرتق لان الاخر
 لفرد لاحق ولا سابق له فلا يكون لاحقا ولو اشترى عبدا ثم عبدا ثم مات عتق الاخر لانه فرد لاحق فانصف بالآخرية
 ويعتق يوم اشتراه عند ابى حنيفة حتى يعتبر من جميع المملوقا لا يعتق يوم مات حتى يعتبر من الثلث لان الاخرية
 لا تثبت الا بعد شراء غيره بعد ذلك يتحقق بالمتوفى كان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه ولا في حنيفة ان
 الموت معرف فاما اتصافه بالآخرية من وقت الشراء فيثبت مستندا وعلى هذا الخلاف تعلیق الطلقات الثالث به
 واثبتته تظهر في جريان الارث وعدمه ومن قال كل عبد بشرى بولادة فلانة فهو حرقا بشرى ثلاثة متفرقين عتق
 الاول لان البشارة اسم لا يغير بشرة الوجه وليتوسط كونه سارا بالعرف وهذا انما يتحقق من الاول وان بشروه معا
 عتقوا لانها تحققت من الكل لو قال ان اشتريت فلانا فهو حرقا شترته ابى يئوى به كفارة يمينه لم يجز لان الشرط قران
 النية بعله العتق وهي اليمين فاما الشراء فشرطه وان اشترى ابى يئوى عن كفارة يمينه اجزاه عندنا خلافا لفرزوا الشفا
 لهما ان الشراء شرط العتق فاما العلة في القرابة وهذا لان اثبات الملك والاعتناق ازالته وبينهما ما فاق ولنا ان
 شراء القريب اعتاق لقوله عليه السلام من يجزى ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتریه فيعتقه جعل نفس الشراء
 اعتاقا لانه لا يشترط غيره فصار نظير قوله سقاء فارواه ولو اشترى امرؤا لم يجز ومعنى هذه المسألة ان يقول
 لامرأة قد استولدها بالثكاح ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني ثم اشترتها فانها تعتق لوجوب الشرط ولا يجزى به
 عن الكفارة لان حرّيتها مستتقة بالاستيلاء فلا تصنف الى اليمين من كل وجه بخلاف ما اذا قال لقتة اشتريتك
 فانت حرة عن كفارة يميني حيث يجزى به هذا الشراء لان حرّيتها غير مستتقة بمجهة اخرى فلم ينتل الاضافة
 الى اليمين وقد قارنته النية ومن قال ان تسريت جارية في حرة فتسرى جارية كانت في ملكه عتقت لان اليمين
 انبغدت في حقها للمصادفها الملك وهذا لان الجارية منكرة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على الانفراد وان اشترى
 جارية فتسراها لم تعتق بهذا اليمين خلافا لفرز فانه يقول التسرى لا يصح الا في الملك فكان ذكره الملك فصار

له قوله لنته في نظر لان وعده حال من جهة الاعراب

٤٤ قوله فيعتق على فقهر العتق على ان الموت يمتنع قبل الموت بلا فضل ١٢ سنة ٤٥ قوله ان الموت المتقرره اذا ما اشترى ان لا بعد الاول ثبت صفة الآخرة
 في كل ما كانت بعرضه ان يزول بشرائه فلا يكتم بغيره فاما ما دم بشره فبرهنا فتقر صفة الآخرة عليه فيمتنع من ذلك الوقت ١٢ عن ايه ٤٦ قوله تعلیق الحكم اذا قال
 آخر امرأه تزوجها فمالي لا تعلق فخرت امرأه ثم امرأة ثمتت مند بائع الطلاق متصور على الموت من ستم الحرام وعند ابى حنيفة رحم الله عليه وقت الشراء فلا تتحقق وقائمة التقبير
 بالثالث ما لان يمين بيان الطلاق الباطن فانه يكون الزوج قارن امرأه عند ما ١٢ عن ايه ٤٧ قوله ويشترط الازالة فيكون بالجزء ويكون بالاشارة في العرف يستعمل فيها يسر وسنة
 الزمن ١٢ عن ايه ٤٨ قوله لان الشرط شرط الزوج من جهة التكفير بعد العتق وهي اليمين فانه فيدم لوجه وانما وجهه عند الشراء وهو شرط العتق لا ملة فلا يكون مفيدا حتى لو
 كانت الية متارة لليمين اجزاء من الكفارة ١٢ عن ايه ٤٩ قوله ان الشراء الجارية من الية تنشر عند الملة والشراء شرط العتق لا ملة وانما العلة هي القرابة فلا يغير الية عند الشراء ١٢ عن ايه
 ٥٠ قوله فصلا الجواب عما يقابل مطلق الامتاع على الشراء الفاعل هو المشتري الزاني بزمان فلا يكون نفسه ووجهه ان الفعل اذا عطف على فعل آخر بالفاء كان ان في ثابا الاول في
 كلام العرب يقال مز به فاجده واطعمه فاشبهه وسقاه فاداه آى بذلك الفعل بالغيره ١٢ عن ايه ٥١ قوله فلا تصنف الى اليمين والواجب باليمين بالمتفق به من كل وجه ١٢ عن ايه
 ٥٢ قوله ان تسربت الية تسربت تسرية وهي فدية منسوبة الى السوء هو الجماع والاخذ لان الانسان يسره وانما حمت ميلة لان الية قد تغيرت في النية كما قالوا في
 النسوة الى الله يهرود بئرى الية الال العفر ١٢ عن ايه ٥٣ قوله انعتقت من فها وكل ما انعقد في عتق اليمين اذا وجهه الشرط فية يرتب عليه الجواز ١٢ عن ايه

الدرية في خروج احاديث الهداية

حديث لن يجزى ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتریه فيعتقه مسلمه والاربعة من حديث ابى هريرة

كما اذا قال لاجنبية ان طلقتك فبعك حريصير التزوج مذکور وان ان الملك يصير مذکور ضرورة صحة التسري وهو شرط فيتقدر بقدره فلا يظهر في حق صحة الجزاء وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجزاء حتى لو قال لها ان طلقتك فانت طالق ثلثا فتزوجها وطلقها لا تنطق ثلثا فهذه اوزان مسائلنا ومن قال كل مملوك لي حريعتق امهات اولاده ومدبروه وعبيدة لوجوه الاضافة المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيه مرقبة ويدا ولا يعتق مكاتبوا لان بنوهم لان الملك غير ثابت يدا ولهذا لا يملك اكسابه ولا يحل له وطى المكاتبه بخلاف ام الولد المذكرة فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذا طالق او هذا وهذه طلقت الاخيرية وله الخيار في الاولين لان كلمة اولثبات احد المذكورين وقد ادخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيختص بحله فصار كما اذا قال احدا كما طالق وهذه وكذا اذا قال لعبيدة هذا احرا وهذا وهذا اعتق الاخير وله الخيار في الاولين لما بيننا

باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

ومن حلف لا يبيع او لا يشتري او لا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحدث لان العقد وجد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان العاقد هو الحالف يحدث في يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من اليمين وانما الثابت له حكم العقد الا ان يتوى ذلك لان فيه تشديدا ويكون الحالف اذا سلطان لا يتولى العقد بنفسه لانه يمتنع نفسه عما يعتاده ومن حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك حدث لان الوكيل في هذا سفير ومعبر ولهذا لا يقبضه الى نفسه بل الى اليمين وحقوق العقد ترجع الى الامر اليه ولو قال عنيت ان لا اتكلم به لم يدين في القضاء خاصة و سنشير الى المعنى في الفرق انشاء الله تعالى ولو حلف لا يضرب عبدا او لا يذبح شاته فامر غيره ففعل يحدث في يمينه لان المالك له ولاية ضرب عبدا و ذبح شاته فيملك توليته غيره ثم منفعته راجعة الى الامر فيجعل هو مياشرا اذا لا حقوق له يرجع الى المأمور ولو قال عنيت ان لا اولى ذلك بنفسى دين في القضاء بخلاف ما تقدم من الطلاق وغيرها

له قوله يصير التزوج مذکور لان الطلاق لا يصح بدون تلبية النكاح فكذا قال

ان النكاح وطلقتك فبعدي ١٢ معنى **له قوله** ان الملك المقتدره سلطانا ذكر التسري ذكر الملك ولكن بطريق الاقتدار ضرورة صحت كون التسري شرطا لما ثبت بالعودة بقدره بها ولا يظهر من حق صوم الجزاء وهو الحرية لانها ليست من لوازم الملك الثابت اقتضاه ١٢ **له قوله** وفي مسألة الإيجاب من قولك اذا قال لاجنبية وتقره ان ما ذكرت في المسألة المذكورة فالامر فيها كذلك لا يثبت فيها ملك النكاح ضرورة صوم الشراء الذي هو الطلاق ولا يعتد به من الجزاء حتى لو قال ان طلقك فانت طالق ثلثا فتزوجها وطلقها لا تنطق ثلثا فهذه اوزان مسائلنا من حيث ان نفي كل منها ثبت شرطه لعموم الشرط ولا يتعدى الى صوم الجزاء ١٢ **له قوله** لوجود الاضافة المطلقة اليمين ان كل واحد من هؤلاء في الامانة بل لغير نظر الى ال ١٢ **له قوله** يخفى على مجرأ يخفى العطف بمحل الحكم على الحكم المطلقة من امرى الاوليين فكان انما شرط طالق لان الواو متعنه الاشتراك في الحكم والحكم هو الطلاق ١٢ **له قوله** باب اليمين الخ لما كانت التفرقات في الايمان في هذه الاشياء اكثر وقد قوما بالنسبة الى اليمين في الخ والعصوة والصوم تقدم هذا الباب على باب اليمين في الخ ١٢ **له قوله** وغير ذلك لى في الطلاق والتاقي استثناء فصل بقوله فوكل من فعل ذلك لم يحدث لى لان بنوى ان لا يامر غيره ايضا في يحدث ١٢ **له قوله** او يكون الحالف ذاسلطان فاذا باشره الامور حدث لان مقصوده من اليمين منع نفسها بابتاده وعتاده الامرا لغيرها امر غيره وفعل المأمور حدث ومع ذلك لو فعل بنفسه حدث ايضا لو وجد البيع من حقيقة ١٢ **له قوله** و حقوق التقديرو وجوب البهر في التزوج ودوق الطلاق ودوق العتاق ١٢ **له قوله** ان لا يتكلم به ١٢ بلغة التزوج والتطبيق والاعتاق ١٢ **له قوله** لم يدين ١٢ لم يمدق في القضاء لان خلافات الظاهر وقد يقول غاصمق ديانا لا نؤد شيا بمكتم الغلظة فصحت النية ١٢ **له قوله** له ولاية ضرب عبده يباح لى ان لو مصلحت على ضرب حرام غيره بذلك فغيره المأمور لم يحدث لاد لاد لا يذبح عليه فلا يصير له ١٢ ع

ووجه الفرق ان الطلاق ليس الاكتمال بلام يفرض الى وقوع الطلاق عليها والامريدك مثل التكلم به والفظنيتها
 فاذا نوى التكلم به فقد نوى المخصوص في العام فيدائين ديانة لا قضاء اما الذبح والصرب فعل حسي يعرف بأشياء النسبة
 الى الامر بالتسبب مما اذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة فيصدق ديانة وقضاء ومن حلف لا يضرب ولدا
 فامرانا فضره لم يحدث في يمينه لان منفعة ضرب الولد عاتق اليه وهو التاديب والتثقف فلم ينسب فعله الى
 الامر بخلاف الامر بضرب العبد لان منفعة الايمان بامره فيضاد الفعل اليه ومن قال لغيره ان بعث لك هذا الثوب فمراة
 طاق فلبس المحلوف عليه ثوبه في ثياب الحالف فباعه ولم يعلم لم يحدث لان حرف الامم دخل على البيع فيقتضي
 اختصاصه به وذلك بان يفعله بامره اذا البيع يجري فيه النيابة ولم يوجد بخلاف ما اذا قال ان بعث ثوباك حيث
 يحدث اذا باع ثوبا مملوكه سواء كان بامره او بغير امره علم بذلك او لم يعلم لان حرف الامم دخل على العين بقرب
 اليه فيقتضي اختصاص العين به وذلك بان يكون مملوكه ونظيره الصياغة والحياطة وكل ما يجري فيه النيابة بخلاف
 الاكل والشرب والعلام لان لا يمكن النيابة فلا يفترق الحكم فيه في الوجهين ومن قال هذا العبد حران بعته فباع
 على انه بالخيار عتق لرجوع الضوط وهو البيع والملك فيه قائم فينزل الجزاء وكذلك لو قال المشتري ان اشتريته فهو حر
 فاشترته على انه بالخيار يعق ايضا لان الشرط قد تحقق وهو الشراء والملك قائم فيه وهذا على اصلها ظاهر وكذا اعلمه
 لان هذا العتق بتعليقه والمعلق كالمعتز ولو لم يكن العتق ثبتت الملك سابقا عليه فكذا هذا ومن قال ان لرب هذا العبد
 او هذه الامة فامرأته طاق فاعتق او يدرب طقت امرأته لان الشرط قد تحقق وهو عدم البيع لفوات عملية البيع واذا قالت المرأة
 لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأتي طاق ثلثا طلقت هذه التي حلفت في القضاء وعن ابى يوسف انها لا تطبق به اخرجها
 جوابا فيطبق عليه لان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غيرها فيتعهد به وجه الظاهر عموم الكلام وقد ادعى حرف الجواب فيجمع بينه وبين
 قد يكون غرضه مما شأما حين اعترضت عليه فيما احلله لشرع ومع التردد لا يصلح مقبلا وان نوى غيرها يصح ديانة لا قضاء لانه تخصيص العام
 بخاص ومن نوى ان لا يرضى ما في

سنة قوله ودور الفرق الخ وهو الفرق الموعود بقوله يشير وما صلدا اذا نوى
 الغرض في العموم يصرف ديانة لا قضاء لان خلاف الظاهر وفيه تخفيف عليه واذا نوى المستعمل صدق قضاء وديانة وان كان في ذلك تخفيف عليه لان الكلام يعرف الى حقيقة
 بغيره واذا وجدت الية كان العرفن بها اولى ١٢ من قوله واللفظ ينظنها اي ينظم التكلم بذلك والامر بذلك لان الامر كالرسول لسان الرسول كان المرسل
 بالا مما يكون المنطق بل ان المنطق ينصرف ١٣ من قوله
سنة قوله ومن ضرب والربوا بالطلاق اما البه كاذره في الجاه الصغير فاقضين واما الولد ذكراه في العواذر الطبيعية وبذا هو العواذب لان ضرب العبد يحتمل النيابة ولهذا لو حلف لا يضرب عبدا فامر
 فهو بغير حدث لان المنفعة تعود اليه ١٢ من قوله لا يحتمل النيابة بل يحدث اذا اخذ سواء كان بامره او بغير امره لان الفعل اذا لم يحتمل النيابة لم يكن انتقاله الى غيره افعال يكون الامر ومدبره سواء
 قسمن من كون الام اختصاصا من العين موصلا للكلام من الافعال ١٢ من قوله فلا يفترق الحكم اليه لا يفترق حكم الفت فيما لا يجري فيه النيابة لا اكل والشرب ومن ضرب الظالم في الجاهين يعني
 اذا قسم الام او اقر بان قال ان كنت ك فلانما او اشترت ك شرابا او قال فلانما ك او شرابا ك ١٢ من قوله والملك فيه قائم لان خيارا بائع مبيع من ملكه لا يفتراق
 ١٢ من قوله كما بران خيار المشري لا يقع بغيره من الملك لانه بها ١٣ من قوله فطقت امرأته وبذا في اعتاق العبد ظاهر اذ في التبرير والامانة فلا بد من بيان المدبر يجوز
 بعد اذا ضمن القاضي يجوز بيعه والامر يجوز ان يفتقر بعد الحماق بردا الحرب وذلك ان يقال يدع له لا يجوز فالظاهر ان المسلم لا يقدم عليه فان اقدم فالظاهر ان القاضي لا يقدم على القضاء بما لا يجوز
 ومع ذلك فالاصل عدم ما حدث وكان عدم فواست المحللة بناء على جواز القضاء بغيره لعلنا لظاهر من كل وجه فلا يكون مستبروا بالامتنان من مشتاتهم اذ قلنا من قال لا تطلق امرأته
 في التوكيد يدمعها باختياره انما يطلق لانه انما يقصد بغيره على البيع باختياره بالملك وقد استنبه ذلك الملك بالامتنان والتبرير ١٢ من قوله لانه لان الزوج اخرج
 اي طرح الكلام جوابا لكلام المرأة فيخلق الجواب عليه اي على السؤال كما قال كل امرأته من ترك تزوجها طاق ثلثا فيكون المنفعة مشقة لانه لا يفتقر الطلاق الى غيرها ١٣ من قوله
سنة قوله تدع من حلف الجواب اي اصدقا لو اراد الجواب المطابق يقال ان حلفت فمن طاق فلا ذكره كل دل على ان مراده العموم فيصير الجرم العتق دون خصوص السبب ١٢ من قوله
سنة قوله تدع التردد يعني بين ان يكون غرضه ارضاؤها وان يكون ايما شأنا لا يصح مقبلا بطلاق غيرها ١٣ من قوله

باب اليمين في الحج والصلوة والصوم

قال ومن قال وهو في الكعبة او في غيرها على المشى الى بيت الله تعالى اولى الكعبة فعليه حجة او عمرة ماشياً وان شاء

ركب واهرق دماً وفي القياس لا يلزمه شيء لانه التزام ليس بقربة واجبة ولا مقصودة في الاصل ومذموباً ما تورع عن علي

ولان الناس تعارفوا بحج الحج والعمرة بهذا اللفظ فصار كما اذا قال علي زيادة البيت ماشياً فيلزمه ماشياً وان شاء ركب

واهرق دماً وقد ذكرناه في المناسك ولو قال علي الخروج والذهاب الى بيت الله تعالى فلا شيء عليه لان التزام الحج والعمرة

بهذا اللفظ غير متعارف ولو قال علي المشى الى الحرم والى لصفا والمروة فلا شيء عليه وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف

عنه في قوله على المشى الى الحرم حجة او عمرة ولو قال الى المسجد الحرام فهو على هذا الاختلاف لهما ان الحرم شامل على البيت

بالاتصال وكذا المسجد الحرام شامل على بيت فصار ذكره كذكره بخلاف الصفا والمروة لانها من فصلان عنه وله ان

التزام الاجرام بهذه العبارة غير متعارف ولا يمكن ايجابه باعتبار حقيقة اللفظ فامتنع اصلا ومن قال عبدى حران لمر ارحم

العام فقال حججت وشهدت شاهدان على انه ضمنى العام بالكوفة لم يعقب عبداً وهذا عند ابي حنيفة وروى يوسف وقال محمد يعقب

لان هذه شهادة قامت على امر معلوم وهو التصحية ومن ضرورته انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولها ما قامت على النفي لان المقصود

منها نفي الحج لا اثبات التصحية لانه لا مطالب لها فصار كما اذا شهد واثبت له امران هذا النفي مما يحيط علم الشاهد

به ولكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيرا ومن حلف لا يصوم فتوى الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه حنث لوجوه الشرط

اذ الصوم هو الامسك عن المقطرات على قصد التقرب ولو حلف لا يصوم يوماً او صوماً فصام ساعة ثم افطر لا يحنث لان زيادة

به الصوم التام المعتمد شرعاً وذلك بانها ائمه الى اخر اليوم واليوم صريح في تقديرا لانه له ولو حلف لا يصلي فقام وقرع وركب لم

يحنث وان سجد مع ذلك ثم قطع حنث والقياس ان يحنث بالافتتاح اعتباراً بالشروع في الصوم وجه الاستحسان ان

فيه اذ اذكر العبادات وذكر ما تقدم من غيرها وانما ذكر ما تقدم ككراهة وقوع ذلك ١٢ **له** قوله فله حجة او عمرة الزمان لم يكن يمكن بكراهة ان كان بها واختار الخرج من الحرم ومنع من عتبات

التي هي لان الرواح ليس بمشى لى بيت الله تعالى وانا المشى الى البيت وقت الرجوع وقال بعضهم بمشى وقت الرجوع ايضا لان الرواح الى الاحرام مكان مشى الى بيت الله تعالى ١٣ **له** قوله لانه التزام ليس بقربة واجبة لان المشى امر سباح ولا مقصود من غير ان لا يحنث لان المقصود من مشى آخره ان يفتتح القياس ان يكون التذرية بالاطلاق تركها بالآخر والعرف ١٤ **له** قوله ما تورع عن المشى لى بيت الله تعالى من طريق المشى عن الحسن بن علي رضي الله عنه في رجل يحلف على حجة المشى قال مشى فان عجز ركب واهدى يده يده ودوى عن عبد الرزاق في

مسند من علي رضي الله عنه حين نذر ان مشى لى البيت فاذا عجز ركب ويدهى جزوا ١٥ **له** قوله تحارفاً الى ما يجاب الحج او العمرة بهذا التذرية بطريق المماز من باب ذكر السبب

داواة السبب وبهذا لم يفرق بين ان يكون النذر في الكعبة او في غيرها ١٦ **له** قوله فهو على هذا الاختلاف لى الاختلاف المذكور بين اليمين واليمين ١٧ **له** قوله فله حجة او عمرة

ذكره كذا لى لى صارت كركل واهدى الحرم او المسجد الحرام كذا البيت ١٨ **له** قوله باعتبار حقيقة اللفظ الى لفظ المشى لان اللفظ لم يوضع لى العرف ايضا متفق ولما انتفت

الادلة على الالهياب حقيقة ومعرفة فانتفع الالهياب اصلا فلا يحنث مشى ١٩ **له** قوله فاية الامر الجواب من سوال ويجوز ان يقال انما لا يقبل الشهادة على النفي اذ لم يكن الشاهد

ما قام بالنفي اذ كان ما لا يدعى ما يعلم ويحتمل تفصيل الشهادة على النفي وفيها من غير ذلك وتفحص الجواب ان غاية الامر ان هذا النفي وهو قول الشروع في الحج العام بحمله علم الشاهد به ولكنه

لا يميز بين نفي ونفي بان يقال يقبل لى اذ كان النفي ما يعلم ويحتمل ولا يقبل فيما لا يعلم ولا يعلم لى لى لى في كل النفي فيجوز ان يخرج من الناس ١٢ **له** قوله

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث علي في الرجل يحلف عليه المشى الى بيت الله تعالى او الى الكعبة قال عليه حجة او عمرة ماشياً وان شاء ركب واهرق دماً واجداً هكذا واخرجه البيهقي من طريق الشافعي باسناداه عن الحسن بن علي في الرجل يحلف عليه المشى قال يمشى فان عجز ركب واهدى يده يده واخرجه

عبد الرزاق من طريق ابراهيم بن علي فيمن نذر ان يمشى الى البيت قال يمشى فاذا اعياى ركب ويهدى جده واهداى كليهما منقطع وعند عبد الرزاق نحوه عن ابن عمرو بن عباس وفي حديث عمران بن حصين عند الحاكم ما خطبتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عطية الا امرنا بما الصدقة ونهانا عن تحوة عن ابن المشلة قال ان المشلة ان يمشى الرجل ان يحج ماشياً فمن نذر ان يحج ماشياً فليهدى هدياً وليركب وفي حديث ابن عباس في قصة عتية بن عامر ليركب وليهدى يده يده ١٢

الصلوة عبادة عن الاركان المختلفة فالمرآت بجمعيعها لا يسمى صلوة بخلاف الصوم لانه ركن واحد هو الامساك ويتكرر في
الجزء الثاني لو حلف لا يصل صلوة لا يحدث لم يصل ركعتين لانه يراجه الصلوة المعتبرة شرعا واقلها ركعتان للشيء عن البتة

باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك

ومن قال امرأته ان لبيست من غزلك فهو هدي فاشترى قطنا فغزلته فسميته فلبسه فهو هدي عند ابن خزيمة
وقال ليس عليه ان يهدي حتى تغزل من قطن ملكه بوجه حلف ومعنى الهدى التصديق به بمكة لانه اسم لما يهدى اليها لهما

ان النذر انما يصح في الملك او مضافا الي سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليسا من اسباب ملكه وله ان غزل
المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعاد هو المراد وذلك سبب لملكه ولهذا يحدث اذا غزلت من قطن مملوك له وقتئذ

لان القطن لم يصير مذكورا ومن حلف لا يلبس حليا فلبس خاتم فضة لم يحدث لانه ليس بحلي عرفا ولا شرعا حتى
ايحى استعماله للرجال والغنم به لقصد الختم ان كان من ذهب حدث لانه حلي ولهذا لا يعمل استعماله للرجال فلبس

عقد اذ لا غير مرتفع لا يحدث عند ابن خزيمة ولا يحدث لانه حلي حقيقة حتى شهي به في القرآن وله انه لا يتحلى به
عرفا او مرضعا ومبني الايمان على العرف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان ويقبى بقولها ان التحلى به على الانفراد معناه

ومن حلف لا ينام على فراش فنام عليه وفوقه قرأ حدث لانه تبع للفراش فيعدا نائما عليه وان جعل فوقه فراشا اخر
فنام عليه لا يحدث لان مثل الشيء لا يكون تبعا له فينقطع النسبة عن الاول ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس على

بساط او حصير لم يحدث لانه لا يسمى الجالس على الارض بخلاف ما اذا جالس بين الارض لباسه لانه تبع له فلا
يعتبر حائلا وان حلف لا يجلس على سرير فجلس على سرير فوقه بساط او حصير حدث لانه يعد جالسا عليه الجالس

على السرير في العادة كذلك بخلاف ما اذا جعل فوقه سرايرا اخر لانه مثل الاول فقطع النسبة عنه
له قوله النبي من الميراث ذكر المصنف حديث البيهقي في كتاب الصلوة في باب صلوة الوتر واخره ابن عبد البر في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد

ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد
ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد

ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد
ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد

ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد
ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد

ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد
ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد

ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد
ابن خزيمة في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البيهزاد

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث النبي عن البيهزاد تقدم في الصلوة ١٢

كتاب الحدود

قال الحد لغة هو المنع ومنه الحداد ليؤاب وفي الشريعة هو العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى حتى لا يسمى القصاص حداً لأنه حتى العقد ولا التعزير لعدم التقدير والمقصود الاصلى من شرعه الا نزار عما يتضرر به العباد والطهارة ليست اصلية فيه بدليل شرعي في حق الكافر قال الزنا يثبت بالبينة والقرار والمراد ثبوته عند الامام لان البينة دليل ظاهري وكذا الاقرار لان الصادق فيه مروي لا سيما فيما يتعلق بثبوته مضرة ومعرفة والوصول الى العلم القطعي متعذر فيكفي بالظاهر قال فالبينة ثلث تشهد اربعة من الشهود على رجل امرأة بالزنا لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم قال الله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهداء وقال عليه السلام للذي قذف امرأته اثبت باربعة يشهدن على صدق مقاتلتك ولان واذا اشتراط الابعة بتحقيق معنى الستر وهو مندوب اليه والاشاعة ضيقة واذا شهدوا ليسألهم الامام عن الزنا ما هو كيف هو واين زنى وفي زنى وبس زنى لان النبي عليه السلام استفسر وعزا عن الكيفية وعن المزنية ولان الاحتياط في ذلك واجب لانه عساه غير الفعل في الفرج عناه وزنى في دار الحرب او في المتقادم من الزمان واكدت له شبهة لا يعرفها هو ولا الشهود كوطي جارية الامين

كَيْسَتْ قَطِي فِي ذَلِكَ احْتِيالاً لِلدَّرْعِ فَاذْبَعُوا ذَلِكَ وَقَالُوا اِيَّانَا وَطِيهَا فِي فَرْجِهَا كَالْمَيْلِ فِي الْمَكْحَلَةِ وَسَأَلَ الْقَاضِي عَنْهُمْ فَعَدِلُوا فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ حَكْمًا بِشَهَادَتِهِمْ لَمْ يَكْتَفِ بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ فِي الْحُدُودِ احْتِيالاً لِلدَّرْعِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ادْرءِ وَالْحَدَّ وَمَا

له قوله كتاب الحدود ومما يناسب بين البائنين من حيث ان في الاماين الكفارة التي هي طرفة عين العادة والعقوبة والمدد من العقوبات الخمسة ١٢ عني ٢٢ قوله ما يتضرر به العباد في النفس والعرض والمال ففي هذا الزنا عناية النفس وفي طرفة عين مائة الف عرض وفي حد السرقة مائة الف مال ١١ عني ٢٢ قوله الزنا في الشرع الزنا قضاء المكلف شهوت في قبيل امرأة فانية عن الكلبين وشبهتها وشبهته الاستبهاه وعن المرأة عن ذلك واختر لفظ المضاعفة لان مجرد الاطلاق زاد المراد بالكلين ملك النكاح وملك البين وشبهته النكاح وهي ما اذا اولى امرأة تزوجها بغير شهروا وبغير اذن مولاه وشبهته ملك البين ما اذا اولى جارية ابنه وملكته وشبهته الاستبهاه ما اذا اولى ابن جارية امير على عن النكاح ل ١٣ عني

له قوله والمدد انما قال بذلك لان غيبت الزنا في نفس الامر لا يتحقق علم بوجود البينة والاقرار انما امرسى لوجوده وان لم يوجد ١٢ عني قوله مرة اے منظرها برتصل بمنك القهر باجر المدد مرة اخرى ما ربطه بانها في الة الزنا والدارا من ان تارد في ديوان اللادب الحرة المساة والاذا من مقلته من العرو الحرب ١١ عني ٢٢ قوله انت الة الذي عرف بهذا اللفظ حزين وبنهه اداوه ايلو بيطو المومل في مسنده ان شريكاً قد عرف بهال بين ايتنا بامرأة فخره الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اربعة شهداء يشهدون والا فخره في تبرك ١٢ عني ٢٢ قوله عن الزنا ما هو احتراز عن الغلط في البينة وكيف هو احتراز عن الغلط في الكيفية واين زنى في احتراز عن في الكان وعن زنى احتراز عن في الزمان وعن زنى احتراز عن في الفضول ١٢ عني ٢٢ قوله لادعاه الزنا في زنا بامر اجراء احتمال استكرهتها الزنا فعل بغير جماع اذ ارادته كرهه باشتغاف المطلق زنا بغير جماع بغيره است

جون ويدن وس كرن وخران ١٢ ترجمه ٩ قوله فخره الزنا في الصورة التعرض في السران بعين القاضى باسماء الشهود الة العدل بكتاب فير اساء هم وانسا بهم وجماعهم وسوقهم عني بعين العدل ذلك فيكتب الم تحت اسم من كان عدلا على ما جاز الشهادة ومن لم يكن عدلا فلا يكتب تحت اسمه وشبهه او يكتب الشرع يعلم صورة التعرض في العلانية ان يجمع بين العدل والشاهد فيقول العدل هذا هو الذي عدلته ١٣ عني

الدرية في تخریج احاديث الهداية

كتاب الحدود وحديث قوله قال عليه الصلوة والسلام للذي قذف امرأته اثنت باربعة شهداء يشهدون على صدق مقاتلتك لم اجداً هكذا في البخاري في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلل بن امية البينة والاحد في ظهرك وراه ابو يعلى من حديث ابن قتال فيه اربعة شهود والا فحد في ظهرك قوله والستر مندوب اليه قلت في احاديث متها حديث ابن هيريرة ومن ستر مسلماً ستره الله وله في رواية اخرى ولا يستر عبد عبد الله عز وجل يوم القيمة ولا في داود والترمذي والنسائي من حديث ابن عمر ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيمة ولا في داود والنسائي عن عقبة بن عامر عن امي عورة فسترها كان كمن احبب مؤودة ولهما في حديث يزيد بن نعيم عن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في قصة ما عزا يا هزال لو سترته بثوبك لكان خيرا لك ولا بين ماجة عن ابن عباس من ستر عورة اخيه ستر الله عورته يوم القيمة ومن كشف عورة اخيه الحديث قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم استفسر ما عزا عن الكيفية والمزنية هو في حديث يزيد بن نعيم عن امية عن ابي داود في قصة ما عزا وفيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان قالها اربعة مرات فيمن قال بغلانية قال هل باشرتها قال نعم قال هل جامعها قال نعم وله وللنسائي من حديث ابن هيريرة فاقبل في الخامسة فقال انكتمها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يعيب المرود في المكحلة والرشاري البيه قال نعم حديث ادس والحدود بالشبهات الترمذي من حديث عائشة بلفظ ادس والحدود عن المسلمين ما استطعت فان كان لها مخبر فخلوا سبيله فان الامام ان يخطي في العفو خير من ان يخطي في العقوبة وفيه يزيد بن زياد وهو ضعيف قال الترمذي ووقفه اصح واخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي وقال الموقوت اقرب الى الصواب وفي الباب عن علي مختصراً ادس والحدود اخرجه الدارقطني وعن ابن هيريرة ادس والحدود ما استطعتم اخرجه ابو يعلى ولا بين ماجة من هذا الوجه ادفعوا الحدود وما وجدتم لها مدافعا

الزمان وذكر في الشهادة لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار وقيل لوسأله جاز لجواز زنا في صباه فان رجعه المقر
 عن اقراره قبل قامة الحد او في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله وقال الشافعي هو قول ابن ابي ليلى يقيم عليه الحد لانه
 وجب الحد باقراره فلا يبطل برجوعه وانكاره كما اذا وجب بالشهادة وصار كالقصاص وحل القذف ولنا ان الرجوع خير مما
 للصدق كالاقرار وليس احداً يكذب به فيه فيتحقق الشبهة في الاقرار بخلاف ما يفتي العبد وهو القصاص من حد القذف لو
 من يكذب به ولا كذلك ما هو خاص في حق الشرع ويستحب الامام ان يلقن المقر الرجوع فيقول له لعلك لمست او قبلت
 لقوله عليه السلام لما عز لعلك لمستها وقبلتها وقال في الاصل وينبغي ان يقول له الامام لعلك تزوجتها ووطيتها
 بشبهة وهذا قريب من الاول في المعنى **فصل في كيفية الحد وقامته** واذا وجب الحد وكان الزاني محصناً رحمه بالحجارة
 حتى يموت لانه عليه السلام رجماً واعزاً وقد احصن وقال في الحديث المعروف وزناً بعد الاحصان وعلى هذا الجماع الصبي
 قال ويخرجه الى ارض فضاء ويبتدى الشهود برجمه ثم الامام ثم الناس كذا روي عن علي ولان الشاهد قد تجاسر على
 الاداء ثم يستعظم المباشرة فيرجع فكان في بدايته احتيال للدرء وقال الشافعي لا يشترط بلايته اعتباراً بالجلد قلنا كل
 احد لا يحسن الجلد فربما يقع مهلكاً والاهلاك غير مستحق ولا كذلك الرجم لانه اتلاف **قال فان امتنع الشهود من اليمين**
 سقط الحد لانه دلالة الرجوع وكذا اذا ماتوا واعاوبوا في ظاهر الرواية لغوات الشروط وان كان مقرراً ابتداء الامام ثم الناس كذا
 اي ان جزا الشاة ١٣ اي بقية الحد ١٣

له قوله كما اذا وجب بالشهادة بيني والحد لا يبطل بانكار المشهود عليه شهادة الشهود عليه وكذا لا يبطل بانكاره بعد الاقرار لانه يمتنع
 اعدائها بالاخرى ١٢ عايد **قوله** وسار كالقصاص وصر الفقت لا يقبلان الرجوع بعد الثبوت بالاقرار ١٢ **قوله** فيفتحق الشبهة بالاقرار بيني والتاريخ الواقع بين
 الجزين المحتملين للصدق والكذب من غير مرجع لادمه ١٢ ع ١٠
قوله وهذا قريب من الزنا في قوله لعلك تزوجتها ووطيتها بشبهة قريب من قوله لعلك مسستها في المعنى من حيث ان كل واحد منها يمتنع للرجوع لانه لو قال في كل واحد منها نعم سقط الحد عايد
قوله فصل في كيفية الحد وقامته وذكره وجوب الحد انما المشهود وجوبه وقبلاً فاقوه كذا ١٣ عايد **قوله** وذا بعد الاحصان اخبر السري والساني وابن ماجه عن علي بن
 رضي الله عنه ان شرف عليهم يوم الدار فقال انتمكم الشر اقلون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تاكل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث زنا بعد احصان وانه لو بصر اسلام
 وتلى نفس بغير قاتل اثم ثم العيرت ١٢ عايد **قوله** قوله كذا روي عن علي بن ابي شيبه في مصنفه ان علياً رضي الله عنه كان اذا شهد عنده الشهود على الزنا امر الشهود ان يروا
 ثم يرمي الناس فاذا كان باقرارها يجوز رميهم ثم الناس ١٢ عايد

الدرية في تخرج احاديث الهداية

قوله قال صلى الله عليه وسلم لما عز لعلك لمستها وقبلتها الاحاكم من حديث ابن عباس في قصة ما عز قال لعلك قبلتها قال لا قال ففعلت
 بها كذا اوله **قال** نعم وهو في البخاري بلغ قبلت او غمزت او نظرت قال لا قال افنكتها قال نعم وعنده احمد لعلك قبلت او لمست او نظرت
 حديث انه صلى الله عليه وسلم رجم ما عز اقتدا احصن هو في الصحيحين عن ابن هُريرة قال له هل احصنت قال نعم وكذا البخاري عن
 جابر قوله قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف او تزنا بعد احصان هو في حديث عثمان بلغ لا يجل دم امرئ مسلم الا باحدى
 ثلث زنا بعد احصان وامر تدا بعد اسلام وقتل نفس بغير حق اخرجه احمد والاربعة الا ابا داؤد وصححه الحاكم واخرجه البزار من وجه اخر
 عن عثمان وفي الباب عن عائشة عند ابن داؤد بلغ لا يجل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث زنا بعد احصان فانه يرمي ورجل عمر
 محارباً ورجل قتل نفساً وفي الباب عن ابن قلابه والله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم احداً قط الا في احدي ثلث حصل رجل قتل
 بحد يده نفسه فقتل او رجل زنا بعد احصان ورجل حارب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واصله في المتفق من حديث ابن مسعود
 لا يجل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث الحديث وقوله وعلى ذلك اجماع الصحابة متفق عليه من حديث عمر في قصة طويلة فيما فالرجم حق
 على من زنى من الرجال والنساء والبخاري عن علي بن حنين رجم المرأة رجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ويبتدى الشهود
 برجمه ثم الامام ثم الناس وان كان مقرراً ابتداء الامام ثم الناس كذا روي عن علي احمد من طريق الشعبي في قصة شرحة ولو كان شهد على
 هذه احد لكان اول من يرمي الشاهد ثم يتبع شهادة حجرة ولكنها القوت فانا اول من يرميها فرماها بجرم ثم رمي الناس وانما فيهم ولا بين
 الى شبية من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى ان علياً كان اذا شهد عنده الشهود على الزنا امر الشهود ان يرميوا ثم يرميهم ثم رجم الناس اذا
 كان باقرارها بدأ هو فرجمه ثم رجم الناس وله من وجه اخر عن علي بن ابي الحسن ان شهد الشهود فتكون الشهود اول من يرمي ثم الامام ثم الناس
 وزنا العلانية ان يظهر الحبل والاعتراوت فيكون الامام اول من يرمي

روى عن علي وروى رسول الله عليه السلام الغامدية بمصاة مثل الحصاة وكانت قد اعترفت بالزنا وبغسل يكفن ويصل عليه لقوله عليه السلام لما عزا صنعوا به كما تصنعون بموتاكم ولانه قيل يحق فلا يسقط الغسل كالمقتول قصاصاً و صلى النبي عليه السلام على الغامدية بعد ما أجمت وان لم يكن محصناً وكان حراً فحداً مائة جلداً لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه انتسوخ في حق المحسن فبقى في حق غيره معمولاً به يأمر الامام بضربه بسوط لا شربة له ضرباً متوسطاً ان علياً لما اراد ان يعقبه الحد كسر ثمرة والموتوسط بين المبرح وغير الموتوسط لافضاء الاول الى الهلاك وخطو الثاني عن المقصود وهو الانزجار وينزع عنه ثيابه معناه دون الازرار ان علياً كان يأمر بالتجريد في الحدود ولات التجريد ابغ في ايصال الالام اليه وهذا الحد مبناه على الشدة في الضرب وفي نزاع الازرار كشف العورة فليتوقاه ويفرق الضرب على اعضائه لان الجمع في عضو واحد قد يقضى الى التلف والحد زاجر لا متلف قال الرأسه ووجهه وفرجه لقوله عليه السلام الذي امره بضرب الحد تق الوجه والمذاكثير ولان الفرج مقتل الرأس مجمع الحواس كذا الوجه وهو مجمع المحاسن ايضاً فلا يؤمن فوات شيء منها بالضرب وذلك اهلاك معنى فلا يشرع حداً وقال بويوسف يضرب الرأس ايضاً لجمع اليه واتما يضرب سوطاً لقول النبي بكواضير بوالرأس فان فيه شيطاناً قلنا تاويله انه قل ذلك فيمن ايم قتله ويقال انه ورد في حربي

له قوله اذا تشيع في حق المحسن بالآية الاخرى نسخت تلاذبتا ببق مكها وهي المشيح والشيعة اذا زينا فاجرو بما لا يردى ان علياً من الشواش عزير علي ١٢ عاير ٢٤ قوله لثرة قال في الصحاح ثرة السياط عقد الرنا وقيل المراد بالثرة ذنير وطرفه لان اذا كان كذلك تغير العزير من مرتين وبنالاج لادوي ان علياً من الله عزير جلد الوليد بسوط لظرفان وفي رواية زبنان اربعين جلدة فكانت العزير مرتين والاول هو المشهور في الكتاب ١٢ عاير ١٠
 ٣٥ قوله مائة على الشدة اعزير من مر القذف فان القاذف يضرب وعليه ثيابا ولكن ينزع عنه العزير ١٢ عاير ٣٥ قوله اتق اليوم هذا الحديث ضرب مرفوعاً لدوي مرفوعاً من علي وروى الشمر ورواه ابن ابي شيبة في مسند ١٢ عاير ٣٥ قوله والمدافع للذكر الذي هو العود يجمع على خلاص القياس كانهم فوايدك الجمع بين الذكر الذي هو العسل وبين الذكر الذي هو السنودا ذكر بفتح الجمع هنا عاير فرادقته وهو الورد لانه اورد به ذلك العنوا المين وما حمله ١٢ عاير ٣٥ قوله رجح اليه الالى مراب الراس كان يقول اولاً ان يضرب الراس ثم رجح وقال انما يضرب المراب ١٢ عاير

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ٣٤ رسول الله صلى الله عليه وسلم الغامدية بمصاة مثل الحصاة وكانت قد اعترفت بالزنا ابوداؤد والنسائي والبخاري من طريق عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه مطولاً ومختصراً قوله حموي انه صلى الله عليه وسلم قال في ما عزا صنعوا به كما تصنعون بموتاكم ابن ابي شيبة من حديث برويدة وزاد من الغسل والكفن والحنوط والصلوة عليه وفي استناد ابو حنيفة والياقون من رجال الصحيح حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم حمل على الغامدية بعد ما رجست مسلمت والاربعة من حديث عمران بن حصين واختلف على جابر في قصة ما عزا فقيل صل عليه وقيل لم يصل عليه والاختلاف على الزهري عن ابن سلمة عن جابر وروى ابو قرة من حديث ابي امامة ابن سهل انه صلى عليه وروى ابوداؤد من حديث ابي بريدة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه وجمع بينهما اما يحمل الصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحملها في الاثبات على الامروفي النفي على الفعل قوله روى ان علياً لما اراد ان يعقبه الحد كسر ثمرة السوط لاجداه عنه وروى ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم يندق بين حجرين حتى يلبين قيل له في من كان هذا قال في زمان عمرو بن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فذقت بين حجرين وروى عبد الرزاق عن معمر بن يحيى عن ابي كثير ان رجلاً من بني امية قال صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اصببت حداً فدعا بسوط بين سوطين الحديث ولا بن ابي شيبة عن يزيد بن اسلم نحوه وآخراً حمله ماله عن يزيد بن اسلم ايضاً مرسل ١٢

حديث ان علياً كان يأمر بالتجريد في الحدود لم اجدها بل المنقول عنها خلافاً لغيره عبد الرزاق انه اتى برجل في حد فضربه وعليه كساء فسطان قاعد اومن وجه اخر عن علي انه ضرب جارية فجهت وتحت ثيابها دس حديد وعن الغيرة انه سئل عن المحدود انتزع عنه ثيابه قال لا الا ان يكون فربا وعن ابن مسعود قال لا يحل في هذه الامة التجريد ولا المد ولا الغل حديث قال صلى الله عليه وسلم الغامدية بمصاة مثل الحصاة وكانت قد اعترفت بالزنا ابوداؤد والنسائي والبخاري من طريق عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه مطولاً ومختصراً قوله حموي انه صلى الله عليه وسلم قال في ما عزا صنعوا به كما تصنعون بموتاكم ابن ابي شيبة من حديث برويدة وزاد من الغسل والكفن والحنوط والصلوة عليه وفي استناد ابو حنيفة والياقون من رجال الصحيح حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم حمل على الغامدية بعد ما رجست مسلمت والاربعة من حديث عمران بن حصين واختلف على جابر في قصة ما عزا فقيل صل عليه وقيل لم يصل عليه والاختلاف على الزهري عن ابن سلمة عن جابر وروى ابو قرة من حديث ابي امامة ابن سهل انه صلى عليه وروى ابوداؤد من حديث ابي بريدة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه وجمع بينهما اما يحمل الصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحملها في الاثبات على الامروفي النفي على الفعل قوله روى ان علياً لما اراد ان يعقبه الحد كسر ثمرة السوط لاجداه عنه وروى ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم يندق بين حجرين حتى يلبين قيل له في من كان هذا قال في زمان عمرو بن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فذقت بين حجرين وروى عبد الرزاق عن معمر بن يحيى عن ابي كثير ان رجلاً من بني امية قال صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اصببت حداً فدعا بسوط بين سوطين الحديث ولا بن ابي شيبة عن يزيد بن اسلم نحوه وآخراً حمله ماله عن يزيد بن اسلم ايضاً مرسل ١٢

كان من دُعَاة الكفرة والاهل الكفرة المستحق ويضرب في الحد وكلها قائماً غير ممدد لقول علي رضي الله عنه يضرب الرجل في الحد دُعيًا ما و النساء قعودا وان مبني اقامة الحد على التشهير والقيام ابلغ فيه ثم قوله غير ممدد فقد قيل المئتان يلقي على الارض و يهد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط في رفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق وان كان عبدًا جلدًا خمسين جلدًا لقوله تعالى فعليه نصف ما على الحصان من العتاب نزلت في الاماء ولان الرق منقوص النعمة فيكون منقوصا للعقوبة لان الجناية عند توافر النعمة فحش فيكون ادعى الى التخليط و الرجل والمرأة في ذلك سواء لان النصوص تشملهما غير ان المرأة لا ينزع من ثيابها الا الفرع والحشولان في تجريدها ككشف العورة والفرع والحشويين وان وصول الامل الى المضروب والستر حاصل بدونهما فينزعان وتضرب جالسة لهما روي بنا وان استرلها قال وان حفر لها في الرجم جاز لانه عليه السلام حفر للغامدية الى ثديها وحفر على لشرارة الهملانية و ان ترك لا يضرب لانه عليه السلام لم يامر بذلك وهي مستورة بثيابها والحفر احسن لانه استر ويجفر الى الصدر لهما روي بنا ولا يجفر للرجل لانه عليه السلام ما حفر لهما عزوان مبني الاقامة على التشهير في الرجال والربط والامساك غير مشروط ولا يقيم المولى الحد على عبدة الاباذن الامام وقال الشافعي لانه ان يقيه لانه ولاية مطلقة عليه كالهوام بل اولي لانه يملك من التصرف فيه ما لا يملكه الامام فصار كالتعزير ولنا قوله عليه السلام رجع الى الولاية فذكر منها الحد ولان الحد حق الله تعالى لان المقصد منها اخلاء العالم عن الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيستوفيه من هون اثم عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف التعزير لانه حق العبد ولهذا يعز الرصبي وحق الشرع موضوع عنه قال اخصان الرجمان يكون حراعا قالا بلغا مسلما قد تزوج امرأة تكافا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحسان فالعقل البلوغ شرط لاهلية العقوبة اذ لخطاب دونها وما وراءها يشترط لتكامل الجنائية بواسطة تكامل لنعمة اذ كفران النعمة بتخطيها

له قوله كان من دعة الكفرة الدعاة جمع ذراع الاعتناء جمع تامم اى كان يدعون الناس اليهم ١٢ عتايه ٢ قوله نزلت في الاماء وعلقت تحت ملكها العبيد بوخلانف المجرولان المنهوان تدغل النار ما تحت حكم الرجال بطريق التورية فكان هذا السلوب والشاغل بما علة ان اسباب السطاح لئيم ودعوهن الى نانية كما في تعديهن في قوله تعالى الرانية والرائي في ثم العتاب المذكور في الآية المجددون الرجم لانه لا يتصف ١٢ عتايه ٣ قوله انقض اصل قوله قلل يا ساد النبي مات مكن بنا حشره مبيد ينصاع لها العتاب مضعف ١٢ عتايه ٤ قوله المشو هو الثوب المشو بالفتن ونحوه ١٢ عتايه ٥ قوله جبر مشرور يعني في الرجم وذلك لان ما عز المبريد ولم يمسك ١٢ عتايه ٦ قوله فصار كالتعزير حيث يجوز للمولى ان يعز عبده بدون ان الامام ١٢ عتايه ٧ قوله ادع الى الولاية هذا ضرب ودوع ابن ابي شيبة في مصنف عن الحسن قال اربعة اى السلطان الصلوة والزكاة والحدود والقصاص وعن عطارد الخراساني قال لى السلطان الحركة والجمعة والحدود ١٢ عتايه ٨ قوله واحسان الرجم انما قيد الاحسان بالرجم احتراز عن احسان القذف فانه غير يناسب ما سيجئ انشاء الله تعالى ١٢ عتايه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث قال على يضرب الرجال في الحدود وقيامًا والنساء قعودًا عبد الرزاق باسناد ضعيف يضرب الرجل قائما والمرأة قاعدة في الحد ١٢ حديث انه حفر للغامدية الى ثديها ابوداؤد من حديث ابي بكره ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة حفر لها الى الثدي وقصة الغامدية في مسلم من حديث بريدة وفيه وحفر لها الى صدرها والثداوة من الرجل الثدي من المرأة وقد اطلقت في الحديث على المرأة حديث ان عليا حفر لشرارة احمد من طريق الشعبي عن علي وفيه وحفر لها الى السرة قوله وان ترك الحفر لا يضرب لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر بذلك كذا قال وقد قدم انه صلى الله عليه وسلم حفر لاهل النعمة وهو في مسلم قوله صلى الله عليه وسلم ما حفر لها حتى مسلم من حديث ابي سعيد في قصة ما عز فوالله ما اوتفتناه ولا حفرنا له ولكنه قام لنا قوله من حديث بريدة انه صلى الله عليه وسلم حفر له وكذا الاحمد من حديث ابي ذر حديث اربعة الى الولاية وذكر منها الحدود ولم اجد اية وذكره ابن ابي شيبة عن الحسن اربعة الى الولاية والحركه والجمعة والحدود والقصاص وعن عبد الله بن محرز الجمعة والحدود والزكاة والفتن الى السلطان ومن طريق عطارد الخراساني مثله ولم يذكر الفتي ١٢

لأنه فعل محذور والحرمه على الخلاق عند التعري عن الملك وشبهته يؤيد ذلك قوله عليه السلام ادراءه والحد ود
 بالشبهات ثلث الشبهة نوعان شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكيمة فالاولى تتحقق
 في حق من اشتبه عليه لان معناه أن يظن غير الدليل دليلاً ولا يد من الظن تتحقق الاشتباه والثانية تتحقق لتقيام
 الدليل الثاني للحرمه في ذاته ولا تتوقف على ظن المجاني واعتقاده والمحد يسقط بالنوعين لاطلاق الحديث والنسب
 يثبت في الثانية اذا ادعى الولد ولا يثبت في الاولى وان ادعاه لان الفعل تخصن زنا في الاولى وانما يسقط الحد لامر
 راجع اليه وهو اشتباه الامر عليه ولم يخصص في الثانية فشبهة الفعل في ثمانية مواضع جارياً بابه وامه وزوجته و
 المطلقة ثلاثاً وهي في العدة وبأثابا بالطلاق على ما لا يفي في العدة وامر ولد اعنتها مولا وهي في العدة و جارياً المولى في حق
 العبد والمجارية الموهوبة في حق المرتين في رواية كتاب الحد ففي هذه المواضع لاحدا اذا قال فلننت انتما تحلى ولو قال
 علمت انها على حرام ووجب الحد والشبهة في المحل في ستة مواضع جارياً بابه والمطلقة طلاقاً بائناً بالكنائيات والمجارية
 البيعة في حق البائنة قبل التسليم والمهورة في حق الزوج قبل القبض والمشاركة بينه وبين غيره والمهونة وفي حق
 المرتين في رواية كتاب الرهن ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام ثم الشبهة عند ابى حنيفة
 تثبت بالعقد وان كان متيقفاً على تعريبه وهو عالم به وعند البايعين لا تثبت اذا علم بتجزئته ويظهر ذلك في نكاح الحرام

له قوله لانه في هذا التعليل بيان اعتبارهم اعتباراً بالنية
 في تحقق الزنا، وتقرر كما مر اننا اعتبرنا ان يكون في غير شبهة الملك لانه من غير محذور لان النقص ثابت من وجه دون وجه فلا يوجب عقوبة كما لا بد من الكمال في الخطر
 عند التعري عن الملك وشبهته ١٣ **له قوله** عليه السلام ادراءه والحد ود بالاشتباه بهذا اللفظ غريب وخرج ابن ابي شيبة في منصفه عن ابراهيم قال قال عمر بن الخطاب لان
 اعطى الحدود بالشبهات احب الي من ان يقرب بالشبهات ١٣ **له قوله** وتسمى شبهة اشتباه اي شبهة في حق من اشتبه عليه وليست بشبهة في حق من لم يشبهه عليه حتى لو قال
 علمت انها حرام ١٣ **له قوله** وشبهة في المحل وتسمى شبهة اشتباه اي شبهة في حق من اشتبه عليه وليست بشبهة في حق من لم يشبهه عليه حتى لو قال
 بائناً بل المحل المحل المحل في استطلاع الحدود ان يكون الملك ثابتاً حقيقة ١٣ **له قوله** ان يظن ان كانا من اجازة امرته تحمل لجناء على ان الوطى نوع الاستحرام والاستحرام
 جعل كذا الوطى فيكون تحققها بالنية الى الطلاق ١٣ **له قوله** في ثمانية مواضع فاذا قال فلننت انتما تحلى ولو قال علمت انها على حرام ووجب الحد والشبهة في المحل في ستة مواضع جارياً بابه والمطلقة طلاقاً بائناً بالكنائيات والمجارية
 البيعة في حق البائنة قبل التسليم والمهورة في حق الزوج قبل القبض والمشاركة بينه وبين غيره والمهونة وفي حق المرتين في رواية كتاب الرهن ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام ثم الشبهة عند ابى حنيفة
 تثبت بالعقد وان كان متيقفاً على تعريبه وهو عالم به وعند البايعين لا تثبت اذا علم بتجزئته ويظهر ذلك في نكاح الحرام

له قوله بقدر ما يوجب من في الاول عدل من غيره في التاثير على كل تقدير ١٣ **له قوله** في ثمانية مواضع فاذا قال فلننت انتما تحلى ولو قال علمت انها على حرام ووجب الحد والشبهة في المحل في ستة مواضع جارياً بابه والمطلقة طلاقاً بائناً بالكنائيات والمجارية
 البيعة في حق البائنة قبل التسليم والمهورة في حق الزوج قبل القبض والمشاركة بينه وبين غيره والمهونة وفي حق المرتين في رواية كتاب الرهن ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام ثم الشبهة عند ابى حنيفة
 تثبت بالعقد وان كان متيقفاً على تعريبه وهو عالم به وعند البايعين لا تثبت اذا علم بتجزئته ويظهر ذلك في نكاح الحرام

الدرية في تخرج احاديث الهداية

باب الوطى
 الذي يوجب الحد، حديث ادراءه والحد ود بالشبهات لم اجده مرفوعاً واخرجه ابن ابي شيبة عن الزهري قال ادفعوا الحدود بكل شبهة
 وله عن معاذ وابن مسعود وعقبة ابن عامر اذا اشتبه عليك الحد فادعها واسنادها ضعيف ومقطوع وليبهي في الخلافات عن علي نحوه و
 سواها الصارثي في مستدرا حنيفة عن ابن عباس ولا بن ابي شيبة عن ابراهيم قال عمر لان الحدود بالشبهات احب الي من ان اقربها
 بالشبهات وقد تقدم في اول الحدود ١٣

على ما يأتيك ان شاء الله تعالى اذا عرفنا هذا ومن طلق امرأته ثلاثاً وطبها في العدة وقال علمت انها على حرام حد الزول
 الملك المحلل من كل وجه فتكون الشبهة منتفية وقد نطق الكتاب بانقضاء الحل وعلى ذلك الاجماع ولا يعتبر قول المخالف
 فيه لانه خلاف للاختلاف ولو قال ظننت انها تحل لي لا يحد لان الظن في موضعه لان اثر الملك قائم في حق النسب والحبس
 والنفقة فاعتبر ظنه في اسقاط الحد واقرا الولد اذا اعتقها مولاها والمختلعة والمطلقة على مال بمنزلة المطلقة الثلث لثبوت
 الحرمة بالاجماع وقيام بعض الاثار في العدة ولو قال لها انت خلية او برة او امرك بيدك فاخترت نفسها ثم وطبها في العدة
 وقال علمت انها على حرام لم يحد لاختلاف الصحابة فيه فمن مذهب عمر انها تطليقة رجعية وكذا الجواب في سائر
 الكنايات وكذا اذا نوى ثلثاً لقيام الاختلاف مع ذلك ولا حد على من وطى جارية ولدة وولد ولدة وان قال علمت
 انها على حرام لان الشبهة حكمية لانها نشأت عن دليل هو قوله عليه السلام انت ومالك الراك والدية قائمة فحق
 تاريخها ضد تحت النسب بينه

له قوله علمت انها عليك وذلك من قوله من تزوج امرأة لا يحد لها
 فوطيا لا يحد عن ان ينفقه ١٢٦ يعني **له قوله** اذا عرفنا هذا من بيان نوى الشبهة تذكر ما يتحقق بهما من السائل فنقول ومن طلق المرأة ١٢٦ عن **له قوله**
 ولا يعتبر قول المخالف فيه يريد به قول الزيدية والامامية فان الزيدية يقول اذا طلقها ثلثاً حمل لا يقع الا ادمارة والامامية يقول لا يقع الا في مسكونة عسان السنونوز ممن اد قول على رضي الله عنه
 لانه خلاف للاختلاف والعرق بينهما في الاختلاف ان يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً ولا خلاف ان يكون كل ما مختلفاً ١٢٦ عن **له قوله** في حق النسب بين النسب بائنه
 العسوق السابق على الطلاق لا النسب بهذا الوجه فما لا يثبت ١٢٦ عن **له قوله** وقام بعض الأتباع يرضى انما لا تكسب مثل وجوب النفقة ومنها من المزوج فان قال فظننت انها تحل لي في هذه العمرة لا يحد لظنه لان قيام اثر الملك من العدة ونحوها يثبت
 شبهة ١٢٦ عن **له قوله** وكذا الجواب الامري ان ابا نبيش من الكنايات ثم ما هما وهو يقول علمت انها على حرام فلا حد عليه ١٢٦ عن **له قوله** وكذا الجواب كذلك الحكم اذا نوى
 من النفاك ان يرضى ثلثاً وطبها في العدة لا يحد وان قال علمت انها حرام لان اختلاف الصحابة يرضى الشبهة يرضى الثلث فكانت الشبهة قائمة فلا يحد المراد ١٢٦ عن

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله اختلفت الصحابة في قوله انت خلية او برة او امرك بيدك فمن مذهب عمر انها تطليقة رجعية فعلى هذا ولو طبها في العدة لا
 يحد ولو قال علمت انها حرام مذهب عمر فعندنا في شعبة ومحمد بن الحسن عن ابراهيم قال عمرو بن مسعود في البرية والخلية وهي
 تطليقة وهو مالك برجعيتها وعن علي قال هي ثلث ولعبد الرزاق من طريق الشعبي قال عمرو بن مسعود ان اختارتمت نفسها فهي واحدة وله
 عليها الرجعة ومن طريق ابراهيم عن علقمة والاسود جاء رجل الى ابن مسعود فقال قلت لامرأتك جعلت امرك بيدك قالت اتا طلق ثلث
 وقال ابن مسعود اراها واحدة وانما احق بالرجعة وسأل عمر فقال اتا امرى ذلك ومن طريق مسروق عن ابن مسعود نحوه ويزاد فيه ولو
 مايت غير ذلك لم تصب واخرج الطبراني جميع ذلك عن عبد الرزاق ولعبد الرزاق من طريق ابراهيم ايضاً عن عمر في الخلية والبرية و
 البتة والباينة هي واحدة وهو احق بها وقول علي هي ثلث وقال شريح له النوى ومن طريق القاسم بن محمد عن يزيد بن ثابت في رجل جعل
 امر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً قال هي واحدة وهو عند مالك بنحو الشافعي عنه كذلك وروى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن
 حماد بن ابراهيم ان يزيد بن ثابت كان يقول ان اختارتمت نفسها فهي ثلث وكان علي يقول هي واحدة وهذا بخلاف ما تقدم وقال عبد
 الرزاق عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابراً في الرجل يخير امرأته فتختار نفسها قال هي واحدة وروى مالك عن نافع عن ابن
 عمر في الخلية والبرية ثلث تطليقات ورواه الشافعي عنه وعبد الرزاق من وجه اخر عن ابن عمر ويزاد البتة وقال مالك انه بلغه ان ابن
 عمر قال امرأه كما قالت وقال مالك ايضاً عن نافع عن ابن عمر في الرجل اذا ملك امرأته امرها بيدها القضاء ما قضت الا ان يقول لم امرها
 واحدة فيحلف على ذلك ورواه الشافعي عنه وعبد الرزاق من وجه اخر ان نافع وعبد الرزاق ان ابن عباس قال في قوله انت برة
 انها واحدة وجماع في ذلك احاديث مرفوعة فروى الترمذي عن حماد بن زيد قلت لابيوب هل علمت احداً قال في امرك بيدك انها ثلث قال
 لا اأ الحسن ثم قال اللهم اغفر الاما حدثنى قتادة عن كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة رفعه قال ثلث قال فلقيت كثيراً فاسأله فلم يعرفه
 فسألت قتادة فقال نسي قال وقال محمد يعني البخاري انها هون عن ابي هريرة موقوف وروى الاربعة الا النسائي في قصة سكاتة ما اردت
 بها يعني البتة قال واحدة قال ابوداؤد وهو اصح من رواية من روى ان امرأته طلق ثلاثاً قلت له عند ابي لؤي يرضى من وجه اخر
 وروى الدارقطني باسناد ضعيف جداً عن علي سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجل طلق البتة فغضب وقال انتخذون آيات الله هذا ولعلها
 من طلق البتة الزمناه ثلثاً حد يث انت ومالك لا يبيك ابن ماجه من حديث جابر بن سحابة قال يا رسول الله ان لي مالا وولداً وان ابني
 يريد ان يجتاح مالي قال انت ومالك لا يبيك سحابة فاخرجه الطبراني في الصغير من وجه اخر مطولاً وفيه الشعرى وفي الباب عن
 عائشة اخرجه ابن حبان من رواية عبد الله بن كيسان عن عطاء عنها وعن سمرة اخرجه البزار والطبراني والحقلي في ترجمة عبد الله بن
 اسماعيل وعن عمر اخرجه البزار وابن عدي في الكامل في ترجمة سعيد بن بشير وعن ابن مسعود في المعجمين الكبير والواسط و
 الكامل ايضاً وعن ابن عمر عند ابي يعلى والبزار باسنادين مختلفين

الجدي ثبت النسب منه وعليه قيمة الجارية وقد ذكرناه واذا وطى جارية ابية او امه او زوجته وقال ظننت انها تحل لي فلا حد عليه ولا على قاذفه وان قال علمت انها على حرام حد وكذا العبد اذا وطى جارية مولاه لان بين هؤلاء ابنتان في الانتفاع فظنه في الاستمتاع محتمل فكانت شبهة اشتباه الا انه زنا حقيقة فلا يحد قاذفه وكذا اذا قالت الجارية ظننت انه يحل لي والي فعل لم يرد في الظاهر لان الفعل واحد وان وطى جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها تحل لي حد لانه لا انبساط في المال فيما بينهما وكذا سائر المحارم سوى الولا لما بيننا ومن رقت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجك فوطيها لاحد عليه وعليه المهر قضى بذلك على ويا لعل ولا لانه اعتمد دليلا وهو الاخبار في موضع الاشتباه اذا الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في اول الوهلة فصار كالغرو ولا يحد قاذفه الا في رواية عن ابى يوسف لان الملك منع من حقيقة ومن وجد امرأة على فراشه فوطيها فعليه الحد لانه لا اشتباه بعد طول العصة فلم يكن الظن مستندا الى دليل هذا الانه قد ينام على فراشها غيرهما من المحارم التي في بيتهما وكذا اذا كان اعلى لانه يمكنه التميز بالسوال غيره الا اذا كان دعاهما فاجابته اجنبية وقالت نازوجك فواقعها لان الاخبار دليل ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطيها لا يجب عليه الحد عند ابى حنيفة لكنه يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك وقال ابو يوسف وهن والشافعي عليه الحد اذا كان عالما بذلك لانه عقدا لم يصادف محله فيلغو كما اذا اصيف الى الذكور وهن لان محل التصرف ما يكون محلا لحكمه وحكمه المحل وهي من المحرمات ولا بى حنيفة ان العقد صادف محله لان محل التصرف ما يقبل مقصوده والا من بنات بنى ادم قابلة للتولد وهو المقصود فكان ينبغي ان ينقذ في حق جميع الاحكام لانه تقاعد عن افاة حقيقة المحل فيورث الشبهة لان الشبهة ما يشبه الثابت لانفس الثابت لانه ارتكبت جرمية وليس فيها حد مقدر فيعز ومن وطى اجنبية فيما دون الفروج يعز لانه منكر ليس فيه شئ مقدر ومن اتى امرأة في الموضوع المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابى حنيفة ويعز وقال في الجامع الصغير ويودع في السجن قالوا هو كالزنا فيحد وهو احد قولى الشافعي وقال

له قوله

وقد ذكرناه اي في باب نكاح الرقيق ١٢ من له قوله انما لا في الانتفاع لان الامن يتناول مال البوي ويشتمع به لاكل والعرف وكذا الزوج في مال الزوج وكذا العبد في مال مولاه ١٢ من له قوله وكذا المصطوب من قوله وقال ظننت انها تحل لي ١٢ من له قوله لان الفعل واحد لان فعلها واحد فاذا استطعت الرسة من ١٢ من له قوله لما بيننا بين قوله لانه لا انبساط في المال فيما بينهما ١٢ من له قوله ومن رقت آلم بيننا من باب الشبهة لان الفعل صدر من بناء على دليل اطلق الشروع له العمل به وهو الاخبار بانها امرأته فيجعل الملك كالثابت لدرج من الفروج ١٢ من له قوله فصار كالفروج وهو الذي وطى امرأة معتدا على ملك بين اذ كان ثم استخمت فلا يجب عليه الحد لا اشتباه فكله الذي رقت الرسة لانه بينه وبينه ١٢ من له قوله الا في رواية عن ابى يوسف في ان يقول فيها ان احصانه لم يسقط بهذا الفعل لانه جنى المحل على الظاهر فقد كان هذا هو ملالا في الظاهر فلا يسقط به احصانه ووجه الظاهر ان الملك منع من حقيقة فلم يمت في الظاهر لا يشترط بهما يسقط الحد ولا يقيم المرسة قاذفه ١٢ من له قوله لانه قد يتناول الامن في طبع مجرم او قوم من فراشها ولا يشترط ان يفرغها فان منفرج يوجب الحد ١٢ من له قوله وقالت ابى حنيفة انما قال وقالت ابى حنيفة انما ابايت باطن ولم تثن ذلك فواقعها وجب عليه الحد كما في الانتفاع ١٢ من له قوله فيما دون الفروج اي في غير السبلين كالغيزو التيلين ١٢ من له قوله امرأة قيل بر يد به اجنبية لانه اذا في امرأته او محوكت في الوضع المكروه اي المرء لا يحد منه الزنا عند ما ايضا وان كان محرما عليه وبمرح في الزنايات لان من الناس من يستعمل لقوله تعالى انما على اذنوا بهم او ما حكمت اي انهم من غير فصل بين عمل ودخل ١٢ من له قوله فيما دون الفروج لان كان غير ممن ورجان كان حصنا ١٢ من له قوله

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله ومن رقت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجك فوطيها فلا حد عليه وعليه المهر قضى بذلك على لم اجد ٥ عنه ١٢ -
 مع لان احصان الواطى قد سقط بهذا الوطى لانه من حقيقة اي ديانة ١٢ - ربيع واشهد اعلم -

في قول يقتلان بكل حال لقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول ويروى فارجموا الاعلى والاسفل ولهما انه في معنى الزنا
 لانه قضاء الشهوة في محل مشتبه على سبيل الكمال على وجه تمحض حراما لتصد سفح الماء وله انه ليس بزنا لاختلاف
 الصحابة في موجبه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من مكان مرتفع باتباع الا حجار وغير ذلك ولا هو في معنى
 الزنا لانه ليس فيه اضاعة الولد واشتباة الانساب وكذا هو اندر وقوعا لتعلم الداعي في احد الجانبين والداعي الى الزنا
 من الجانبين وما رواه حمول على السياسة وعلى المستقبل الا انه يعزر عندنا لما بيناه ومن وطى بهيمة فلاحده عليه لانه
 ليس في معنى الزنا في كونه جنائية وفي وجوب الداعي لان الطبع السليم ينفر عنه والحامل عليه نهاية السفه وافرط الشبق
 لهذا لا يجب ستره الا انه يعزر لما بيناه والذي يروى انه تدبج البهيمة وتحرق فلذلك لقطع التحدث به وليس بواجب و
 من زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج النبالا يقام عليه الحد وعند الشافعي يحد لانه التزم باسلامه احكامه ايما كان
منه قول ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرستم من هدمتموه يعمل عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول ۱۲ يعني ۱۲ قوله ويروى فارجموا الاعلى والاسفل ۱۳ قوله ادرى كل واحد من العمل في
 موضع المكروه فعل العواطف ۱۴ ما يراه ۱۵ قوله لانه قضاء الشهوة وهو ما لا يدرسه الزنا ليقبح به العواطف بالدلالة على القياس لان القياس لا يدخل فيها يهدى بالاشياء ۱۶ عن ابي
 العزبة والتكليس من مكان مرتفع باتباع الامم ما يرضى بغيره من على الواضع ثم يتبعان بالجماعة روى ابن ابي شيبة في مصنف ابن عباس امر به نكاح مخر فرك وهو قول بعضهم بحسان
 في اثنين الواضع حتى يوتوا مضمين وخبره ۱۷ قوله ولا هو في معنى الزنا وادام يكن في معناه لا يفتي به ولا يرضى به القياس والقياس في مثل باطل ۱۸ ما يراه
 ۱۹ قوله لانه يعزر عنده استثناء من قوله ولا هو في معنى الزنا لما بيناه من اذ انكسج بمريرة وليس فيه حد مقرر قال في الربايات والرأي الى الامم ان شارقتان انما ذلك وان
 شاد فخره وجبره ۲۰ عن ابي ۲۱ قوله لانه ليس في معنى الزنا في كونه جنائية اذ ليس فيه طبع الولد والاضافة العزى ۲۲ قوله الشبق بفتح الشين المجرى وفتح العين الموصولة
 سبحان الشهوة كذا في حواشي الشهاب على تفسير البيهقي ۲۳ قوله دلالة الجبرية اي سرزق البيهقي واما حيزه وان لم يستقر فيكون من غير ذلك وانما الله قوله لما بيناه
 قرار انكسج بمريرة وليس فيها حد ۲۴ قوله والذي يروى انه تدبج البهيمة وتحرق فلذلك لقطع التحدث به كذا يروى في الحديث مكره من ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ادرستم من اتي بهيمة فاتفوه واقتلوا ۲۵ يعني ۲۵ قوله لقطع التحدث به كذا يروى في الحديث مكره من ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرستم من اتي بهيمة فاتفوه واقتلوا ۲۵

الدرادية في تخریج احاديث الهداية

حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به الاربعة الا النساء من حديث ابن عباس رافعه من وجد تموة يعمل عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل
 والمفعول به وقال ابن معين عمر وثقه ينكر عليه هذا الحديث وقال ابوداؤد ليس هو بالقوي وقال الترمذي وروى عاصم بن عمر عن سهيل
 عن ابيه عن ابن ابي ريرة مثله ووصله البزار وابن ماجه ولقظه فارجموا الاعلى والاسفل واخرجه الحاكم من وجه اخر عن سهيل قوله
 فارجموا الاعلى والاسفل هو لفظ ابن ماجه كما تقدم وفي الباب عن عثمان انه جلد سرجلا فجر بغلام من قريش مائة وقال له على لودخل
 بامراته لحل عليه الرجح فقال ابو ايوب اشهد لسعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الذي ذكر وقال ابن ابي شيبة حدثنا وكيع عن
 ابن ابي ليلى عن القاسم بن وليد عن يزيد بن قيس ان عليا سرجم لوطيا وروى البيهقي من طريق عطارد ابن الزبير بسبعة في لوطاة اربعة منهم
 قد احصوا وثلاثة لم يحصوا فامر بالا اربعة فرضحوا بالحجارة واصر بثلاثة فضرروا الحد وابن عمرو وابن عباس في المسجد قوله ولا في حقيقة
 انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة في موجبه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من مكان مرتفع اما الاحراق فروى ابن ابي شيبة عن
 طريق البيهقي ومن طريق ابن المتكدر ان خالد بن الوليد كتب الى ابي بكر انه وجد سرجلا في بعض نواحي العرب يتنكح كاتنكح المرأة فيجرح ابويكر
 الصحابة فسألهم فكان اشدهم في ذلك قوله على فقال ترى انه نحرته بالنار فاجتمع اربا صحابة على ذلك قلت وهو ضعيف جدا ولو صح
 لكان قاطعا للحجة وروى الواقدي في الردة من طريق عبد الله ابن بكر بن حزم قال كتب خالد بن الوليد الى ابي بكر اني اتيت برجل قامت عندي
 البينة يوطي في دبره كما توطى المرأة فذكر نحوه وفيه عراش اربعة الك ايضا قال فقرته خالد فقال الشاعر فاحرق الصديق جدي ولا
 اتي - اذ المراه الخنا عن حلاله واما هدم الجدار فلم اجده واما التكليس فروى ابن ابي شيبة والبيهقي باسناد صحيح عن ابن عباس في
 حد اللوطي ينظر اعلانا في القرية فيرى منه منكساشم يتبع بالحجارة -
 قوله سروي ان تدبج البهيمة وتحرق لاجده هكذا وعند الاربعة من حديث ابن عباس رافعه من اق بهيمة فاتفوه واقتلوا معا
 واخرجه ابوداؤد والترمذي والنسائي واحمد والحاكم من وجه اخر اقوى منه عن ابن عباس ليس لمن اتي البهيمة حد قال الترمذي وهذا
 اصح من الاول

مقامه ولنا قوله عليه السلام لا يقيم الحد في دار الحرب ولأن المقصود هو الانزجار وولاية الامام منقطعة فيهما فيعبري

الجوب عن الفائتة ولا يقيم بعد ما خرج لانها لم تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة ولو غزى من له ولاية الاقامة بنفسه

كالخليفة وامير المصير يقيم الحد على من زنى في معسكرة لانه جوب بخلاف امير العسكر والتسرية لانه لم يفرض اليها الاقامة

واذا دخل حربي دارنا بامان فزنى بذيمة او زنى ذمي بجزية يحد الذمي والذمي عند ابي حنيفة ولا يحد الحربي والحربية

وهو قول محمد في ذمي يعني اذ انى بحرية فاما اذ انى الحربي بذيمة لا يحد ان عند محمد وهو قول ابي يوسف اولو وقال

ابو يوسف يحدون كلهم هو قوله الاخر ابي يوسف ان المستامن التزم احكامنا مدة مقامه في دار الحرب المعاملات كما ان الذمي

التزمها مدة عمره ولهذا يحد حد القذف ويقتل قصاصا بخلاف حد الشرب لانه يعتقد باحتة ولها ما انه ما دخل للقراريل

لحاجة كالتجارة ونحوها فلم يصر من اهل دارنا ولهذا تمكن من الرجوع الى دار الحرب ولا يقتل لمسلم لانه ذمي به فانما التزم

من الحكم ما يرجع الى تحصيل مقصوده وهو حقوق العباد لانه لما طمعت في الانصاف يلتزم الانصاف والقصاص حد القذف

من حقوق المصلح الزنا حق الشرع ولحمداً وهو الفرقان الاصل في باب الزنا فعل الرجل والمرأة تابعة له على ما ذكره ان شاء الله

تعالى فامتناع الحد في حق الاصل يوجب امتناعه في حق التبع لما الامتناع في حق التبع لا يوجب الامتناع في حق الاصل

نظيره اذ انى البالغ بصبيبة او مجنوناً او تمكين البالغة من الصبي المجنون ولا يحد حنيفة فيه ان فعل الحربي المستامن لانه

مخاطب بالمرآت على ما هو العميخ وان لم يكن مخاطباً بالشرائع على اصلنا والتمكين من فعل هو زنا موجب الحد عليها

بخلاف الصبي المجنون لانها لا يتخاطبان ونظير هذا الاختلاف اذ انى المكره بالمطاعة تحد المطاوعة عندنا وعند محمد لا يحد

له قوله ولنا قوله عليه السلام لا يقيم الحد في دار الحرب

له قوله لا يقيم الحد في دار الحرب لانها لم تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة ولو غزى من له ولاية الاقامة بنفسه

كالمخليفة وامير المصير يقيم الحد على من زنى في معسكرة لانه جوب بخلاف امير العسكر والتسرية لانه لم يفرض اليها الاقامة

واذا دخل حربي دارنا بامان فزنى بذيمة او زنى ذمي بجزية يحد الذمي والذمي عند ابي حنيفة ولا يحد الحربي والحربية

وهو قول محمد في ذمي يعني اذ انى بحرية فاما اذ انى الحربي بذيمة لا يحد ان عند محمد وهو قول ابي يوسف اولو وقال

ابو يوسف يحدون كلهم هو قوله الاخر ابي يوسف ان المستامن التزم احكامنا مدة مقامه في دار الحرب المعاملات كما ان الذمي

التزمها مدة عمره ولهذا يحد حد القذف ويقتل قصاصا بخلاف حد الشرب لانه يعتقد باحتة ولها ما انه ما دخل للقراريل

لحاجة كالتجارة ونحوها فلم يصر من اهل دارنا ولهذا تمكن من الرجوع الى دار الحرب ولا يقتل لمسلم لانه ذمي به فانما التزم

من الحكم ما يرجع الى تحصيل مقصوده وهو حقوق العباد لانه لما طمعت في الانصاف يلتزم الانصاف والقصاص حد القذف

من حقوق المصلح الزنا حق الشرع ولحمداً وهو الفرقان الاصل في باب الزنا فعل الرجل والمرأة تابعة له على ما ذكره ان شاء الله

تعالى فامتناع الحد في حق الاصل يوجب امتناعه في حق التبع لما الامتناع في حق التبع لا يوجب الامتناع في حق الاصل

نظيره اذ انى البالغ بصبيبة او مجنوناً او تمكين البالغة من الصبي المجنون ولا يحد حنيفة فيه ان فعل الحربي المستامن لانه

مخاطب بالمرآت على ما هو العميخ وان لم يكن مخاطباً بالشرائع على اصلنا والتمكين من فعل هو زنا موجب الحد عليها

بخلاف الصبي المجنون لانها لا يتخاطبان ونظير هذا الاختلاف اذ انى المكره بالمطاعة تحد المطاوعة عندنا وعند محمد لا يحد

الدراية في تزويج احاديث الهداية

حديث لا يقيم الحد في دار الحرب لم اجده في رواي الشافعي في اختلاف العراقيين عن زيد بن ثابت بهذا موقوف و
روى ابن ابي شيبة عن طريق حكيم بن عميران عمر كعب بن عمير بن سعد والى عماله ان لا يقيم احدنا على احد من المسلمين في دار الحرب
ومن طريق ابي الدرداء انه نهى ان يقيم على احدنا في ارض العدو وروى الترمذي من حديث يسري بن ارطاط سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لا تقطع الايدي في الغزو واخرجه ابوداود والنسائي وقال الترمذي حديث غريب وفيه كان يقول الا ورائي ويأمره
ما أخرجه البيهقي عن عباد بن الصامت رفته اقيم الحدود في السفر والحضر على القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم -

قال واذا زنى الصبي او المجنون بامرأة طاعته فلا حد عليه ولا عليها وقال زفر والشافعي يجب الحد عليها وهو رواية عن ابي يوسف وان زنى صبيم بجنونة او صغيرة تجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا لا رجوع لهما ان العذر من جانبها لا يجب سقوط الحد من جانبها فكذلك العذر من جانبها وهذا لان كلامهم مأخوذ بفعله ولنا ان فعل الزنا يتحقق منه وانما هو محل الفعل ولهذا يسمى هو وطأ وازانيا والمهراة موطوءة ومن نياها الا انها سميت زانية مجازا تسمية للمفعول باسم الفاعل كالراضية في معنى المرضية او لكونها مسببة بالتمكين فيتعلق الحد في حقها بالتمكين من قيم الزنا وهو فعل من هو عن طيب بالكف عنه ومؤتمرا على ما شرته وفعل الصبي ليس بهذه الصفة فلا يناط به الحد **قال** ومن اكرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه وكان ابو حنيفة يقول او لا يحد وهو قول زفر لان الزنا من الرجل لا يكون الا بعد الانتشار الالة وذلك دليل الطوعية ثم رجع عنه فقال لا حد عليه لان سببه المصلحة قائم ظاهرا والانتشار دليل متردد لانه قد يكون من غير قصد لان الانتشار قد يكون طوعا لا طوعا كما في النائم فأورث شبهة وان اكرهه غير السلطان حد عند ابي حنيفة وقالا لا يحد لان الاكراه عندهما قد يتحقق من غير السلطان لان المؤثر خوف الهلاك وانه يتحقق من غير وولاه انه الاكراه من غيره لا يدور الا نادرا التمكينة من الاستعانة بالسلطان او بمجاعة المسلمين تمكينة دفعه بنفسه بالسلاح والتادير لا حكم له فلا يسقط به الحد بخلاف السلطان لانه لا يمكن الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح عليه فافتروا ومن اقرع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بقرعة وقالت هي تزوجني او اقرت بالزنا وقال الرجل تزوجتها فلا حد عليه وعليه المهر في ذلك لان دعوى النكاح يحتل الصدق وهو يقوم بالطرفين فأورث شبهة واذا سقط الحد وجب المهر تعظيما لخطر البضع ومن زنى بجارية فقتلها فانه يحد عليه القيمة معناه قتلها بفعل الزنا لانه جنى جنائتين فيوفر على كل احد منها حكمه وعن ابي يوسف انه لا يحد لان تقر ضمان القيمة سبب لملك الامة فصار كما اذا اشتراها بعد ما زنى بها وهو على هذا الاختلاف واعتراض سبب الملك قبل اقامة الحد يوجب سقوطه كما اذا ملك المسروق قبل القطع ولها انه ضمان قتل فلا يوجب الملك لانه ضمان دم ولو كان يوجب فانما يوجب في العين كما في هبة المسروق لاني منافع البضع لها استوفيت والملك يشبه مستندا فلا يظهر في المستوفى لكونها معدومة وهذا بخلاف ما اذا زنى بها فذهب عينها يوجب عليه قيمتها ويسقط الحد لان الملك هناك يشبه والجنحة العمياء وهي عين فأورث شبهة **قال** وكل شيء صنعته الامم الذي ليس فوقه اماما فلا حد عليه الا القصاص فانه يؤخذ به وبالا اموال لان الحد حق الله تعالى واقامتها اليه لا الى غيره ولا يمكن ان يقيم على نفسه لا يقيد بغيره فلا حد عليه ولا يستوفيه

له قوله ان العذر الزنا صلحا قاس احدنا حينين بالآخر ١٢ عناية **له** قوله فكذلك العذر من جانبها وهو في الصورة المختلف فيها لا يوجب سقوط الحد من جانبها ١٣ عناية **له** قوله ليس بهذه الصفة الزنا ليس بهذه النية لان الصبي ليس بمطلب بالكل من الزنا وليس بمؤتمرا انما ١٤ عناية **له** قوله كما في ان لم تشره لانه لغرض قوله وان لم يكن له رغبة واختيار ١٥ عناية **له** قوله وتمك بالرجوع قوله لا يحد وقوله دفع منصوب مغنون المصدر ١٦ عناية **له** قوله فاعلم عليه ولا يطبق كذا في النكاح وفي بعض النسخ ١٧ عناية **له** قوله في ذلك يعني في ذلك العذر بين دعوى الرجل النكاح ودعواه المرأة ١٨ عناية **له** قوله بجمارية وانما دفع العذر في الجمارة وان كان هذا الحكم وهو يوجب اخرج العنان لا يتفاوت بين الجمارة في نكاحه وفضل ذلك مع الحرمة وجب عليه الحد الذي على العاقلة لان شبهة مد وهو الحد الزنا عند اهل العنان انما ترد في حق الجمارة لانه في حق القتل والامتناع ان يكون كالزنا في عذر اهل العنان بشبهة ان لا يتبع العنان في ملك شخص واحد ١٩ عناية **له** قوله وهو بعد الاقلاق اي شرها للجمارة بعد الزنا بها قبل اقامة الحد على هذا الاختلاف عند ابي حنيفة ومحمدهما اشد لئلا يرد خلفا لا يلوست ولا رد خلفا الى المختلف كمن الخلف في الشبهة بعد الزنا مذكرة في ظاهر الرواية بخلاف ما نحن فيه ٢٠ عناية **له** قوله ان ضمان دم وضمان الدم بوجبه الموت والموت يوجب الحد ٢١ عناية **له** قوله ولو كان يوجب الجزية المستند لان ضمان المستوفى يوجب الملك كمن انما يوجب في عينه كذا ذكر في بنية المسروق لاني منافع البضع لها استوفيت وطلعت فلم تكن قابضة للملك حاله الضمان ولا مستندا لان المستند لا يظهر في الدعوى المستوفى فاشترطت في الدعوى المستوفى ٢٢ عناية **له** قوله وهذا بخلاف الجواب لعمدة يمكن ان يشبهها باليوسف وتقره ان الزنا بالانسان يملك الجزية العيا لكونها قابضة للملك الذي عين موجودة فتورث شبهة ٢٣ ع.

على ما يأتي في بابه ان شاء الله تعالى واذا شهد ا على رجل انه زنى بفلانة وفلانة غائبة فانه يحد وان شهد انه سرق من فلان وهو غائب لم يقطع والفرق ان بالغيبة ينعدم الدعوى وهي شرط في السرقة دون الزنا وبالحدود
دعوى الشبهة ولا معتبر بالموهم وان شهد انه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد لاحتمال انها امرأته وامته بل هو
الظاهر وان اقر بذلك حد لانه لا يخفى عليه امته وامرأته وان شهد اثنان انه زنى بفلانة فاستكرهها واخران
انها طوعته ودعى الحد عنهما جميعا عند ابي حنيفة وهو قول زفر وقال يحد الرجل خاصة لا تفاهتها على الموجب و
تفرد احد هما بزيادة جنائية وهو الاكراه بخلاف جابنها لان طواعيتها بشرط تحقق الموجب في حقها ولم تثبت افعالها
وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بهما وان شاهدهى الطوعية صار اقا ذين لهما وانما يسقط
الحد عنهما بشهادة شاهدهى الاكراه لان زناها مكروهة يسقط احصائها فصارا خصمين في ذلك وان شهد اثنان انه زنى
بامرأة باكوفة واخران انه زنى بها بالبرصه د رى الحد عنهما لان المشهور به فعل الزنا وقد اختلف باختلاف المكان ولم
يتم على كل واحد منهما نصاب الشهادة ولا يحد الا خلافا للفرق شبهة الاتحاد نظر الى اتحاد الصوت والمرأة وان اختلفوا
في بيت واحد حد الرجل والمرأة معناه ان يشهد كل اثنين على الزنا في زاوية وهذا استحسن والقياس ان لا يحد
لاختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانهاء في زاوية اخرى
بالاضطراب اولان الواقع في وسط البيت فيحسبه من في المقدم في المقدم ومن في المؤخر في المؤخر فيشهد بحسب ما
عنده وان شهد اربعة انه زنى بامرأة بالغيلة عند طلوع الشمس اربعة انه زنى بها عند طلوع الشمس يدبره د رى
الحد عنهم جميعا ما عتيا فلانا يتقنا بكذب احد الفريقين من غير عين واما عن الشهود فلاحتمال صدق كل فريق و
ان شهد اربعة على امرأة بالزنا وهي بكر د رى الحد عنهما وعنهم لان الزنا لا يتحقق مع بقاء البكارة ومعنى المسألة ان
النساء نظرن اليها فقلن انها بكر وشهادتهن حجة في اسقاط الحد وليس بحجة في ايمانه فلها سقط الحد عنها ولا يجب
عليه ان شهد اربعة على رجل بالزنا وهو عريان او عريان دون في نقد فب او احد ههم عبد او ولد ووق قبله فب
فانهم يحدون ولا يحد المشهود عليه لانه لا يثبت بشهادتهم المال فكيف يثبت الحد وهم ليسوا من اهل اداء
له قوله وبالمعروفه دعوى الشبهة ولا معتبر بالموهم لا زنية الشبهة والمعتبر بالشبهة دون

النازل عنها فلا يحد باب اقامة الحدود بان ذلك انها لو كانت حاضرة وادعت الكراه سقط الحد لان شبهة الصدق مع احتمال الكذب فاذا كانت غائبة كان اثبت
عند فبها احتمال وجود الشبهة وهو المعنى بشبهة الشبهة ١٢ من ايه . اللهم اعفركا تدين وتدين منى حيدر
له قوله بخلاف جابنها فان الموجب لم يتحقق وعدم الوجوب في حقها لغيره مشترك لا يمنع الوجوب في حق الرجل عند وجوب الموجب في حقها كما في وطى العورة المشبهة
والجنونة ١٢ عن ايه قوله فعل واحد الزنا كما هو بول واحد يوم بالان يصف بوضفين متضادين بول الشهود متضادين لان الطر يوجب اربعة لان الزنا ليس بغير الزنا بل هو واجتماعها
متعدد كان كل واحد منها خلاف الاخر فاختلف المشهود به ولم يتم على كل واحد منها نصاب الشهادة ١٢ عن ايه قوله حارا تا ذين لهما نصاب الشهادة والقائد خصم
والشهادة للخصم واذا انتفعت بشهادتها نقص نصاب الشهادة فلا يحد بها الحدود وان ذلك يقتضى انما من مد القذرت على شاهدى الطواعية ولكن سقط ال ١٢ عن ايه
قوله يسقط احصائها لوجود حقيقة الزنا منها لكن لا تأتم بسبب الاكراه ١٢ عن ايه قوله خلفا لفرق بين اذ يقول يحدون لان شهادتهم لم تقبل لتعسان العدد فصار كما هم
تذنا ١٢ عن ايه قوله ولا يشهد الا ما يشهد به تقريه وان الشبهة دارت في الحدود بالحدوث وقد وجدت لانهم شهدوا ولم يحدوا كاملة وعدد كامل على زنا واعد صوره في ذمهم
نظرا الى اتحاد صوره النسبة الى صلاتهم واتحاد المراد وانما جاء الاختلاف بذكر المكان فثبت شبهة عدم الاتحاد في المشهود به في ذمهم ١٢ عن ايه قوله بالتفريق بين الزوجين
وتح النار العجزة وسكون اليراء حر الحدود وبالام والاراس موضع ضرب من كونته ١٢ عن ايه قوله فاستن ان الحين من احتمال الصدق في الام كل من الزوجين قائم وشبهة
الزنا تدع وجوب الرمي للقائد ١٢ عن ايه قوله فبم خصومنا في الاطلاع للرجال عليه ١٢ عن ايه

شهادته فجعل الحال قد فاللميت وقد نسخت الحجة فينفسخ ما يبتنى عليه وهو القضاء في حقه فلا يورث الشبهة
 بخلاف ما اذا قد في غيره لانه غير محصن في حق غيره لقيام القضاء في حقه فان لم يحدا المشهور عليه حتى رجع احد
 منهم حدا واجبيعا وسقط الحد عن المشهور عليه وقل عهد حد الرابع خاصة لان الشهادة تاكدت بالقضاء فلا
 ينفسخ الا في حق الرابع كما اذا رجع بعد الهمضاء ولهما ان الالمضاء من القضاء فصار كما اذا رجع واحد منهم قبل
 القضاء ولهذا سقط الحد عن المشهور عليه ولورجع واحد منهم قبل القضاء حدا واجبيعا وقال زفر يحد الرابع خاصة
 لانه لا يصدق على غيره ولنا ان كلامهم قد في الاصل انما يصير شهادة باقتبال القضاء به فاذا لم يتصل بقي قد فا
 فيحدن فان كانوا خمسة فرجع احدهم فلا شئ عليهم لانه بقي من يبق بشهادته كل الحق وهو شهادة الرابع فان رجع اخر
 حدا او غرما ربح الدية اما الحد فلما ذكرنا واما الغرامة فلانه بقي من يبق بشهادته ثلثة ارباع الحق والمعتبر بقاء من بقي
 لا رجوع من رجع على ما عرف وان شهدا اربعة على رجل بالزنا فزكوا فرجع فاذا المشهور جوس او عبيد فالدية على الزكين
 عندا في حنيفة معناه اذا رجوعا عن التزكية وقال ابو يوسف وعهد هو على بيت المال وقيل هذا اذا قالوا تعهدا التزكية مع
 علمنا بالهم لهما انهما اتوا على المشهور خيرا فصار كما اذا اتوا على المشهور عليه خيرا بان شهدا على احصانه وله ان الشهادة
 انما تصير حجة عاملة بالتزكية فكانت التزكية في معنى علة العلة فيضان الحكم اليها بخلاف شهوة الاحصان لانه محصن الشرط
 ولا فرق بينهما اذا شهدا وبلفظة الشهادة واخبروا وهذا اذا اخبروا بالحرية والاسلام اما اذا قالوا هم عدل وظهروا عبيد الا
 يضمنون لان العبد قد يكون عدلا وراضيا على الشهوة لانه لم يقم كلهم شهادة ولا يحدن حد القذف لانهم قد فوا حيا
 وقد مات فلا يورث عنه واذا شهدا اربعة على رجل بالزنا فامر القاضي برجعه فضرب رجل عنقه ثم وجد المشهور عبيد افعلى
 القاتل الدية وفي القياس يجب القصاص لانه قتل نفسا معصومة بغير حق وجه الاستحسان ان القضاء صحيح ظاهر
 وقت القتل فاوثر شبهة بخلاف ما اذا قتله قبل القضاء لان الشهادة لم تصر حجة بعد ولانه ظنه مباح الدم معتمدا على
 دليل مبيح فصار كما اذا ظنه حربيا وعليه علامتهم ويجب الدية في ماله لانه عدل العاقل لا تعقل العمد ويجب ذلك

له قوله فيفسخ الرواذا الفسخ القصد انذخ القول يكون مرجوحا بحكم القاضي فلا يسقط الاحصان ولا يورث الشبهة فيجب مرقا ذكركن قد
 بقوله في حقه لانه من شهدا تدر ليست بحجة وزعمه في حق نفسه معتبر ١١ له قوله قيام القضاء الحان قضاء القاضي في زعمه صحيح مقدر فكان قد فوا واقفا في
 حق غير المحصن فلا يجب عدل القذف ١٢ عناه ١١
 له قوله فلذا كاشارة الى ما قال من قبل وان الشهادة انما تنقلب قدنا لزوجته بعد ان لا يراعى ان لم يبق من المشهور من يبرم به الحجة وقد نسفت الشهادة في
 حقا بالرجوع فحمدان ١٢ عناه ١١ له قوله فزكوا التزكية من ذكي نفسا اذا دمهم وتزكية المشهور الوصف بكونهم اذكريا ١٢ عناه ١١ له قوله معناه اذا رجوعا عن التزكية بان
 تاوا تعهدا التزكية مع ملنا تم جوس حتى لو قالوا اخطانا لا يضمنون ١٢ عناه ١١ له قوله وقيل الحان ان يكون الرجوع بان يقولوا اخطانا وذلك
 لا يوجب الضمان بالاتفاق وان يكون بان يقولوا تعهدنا التزكية مع ملنا بما هم وجرم الزنا قال قيل هذا اذا قالوا ١٣ عناه ١١ له قوله بها انهم الزكوا انما يتأخروا
 بسبب الاتكاف لانه هو الزنا وما تعهدوا ردنا اشوا على المشهور فخر اذ كان كما اذا اشوا على المشهور عليه فخر اذ لوانى العنى كمشهور الاصحان ان اولئك اتوا فضلا حميدة في الزنا
 وهو لا يتأخروا فضلا حميدة في الشاهد فكما الضمان على اولئك فلذلك على هؤلاء ١٢ عناه ١١ له قوله كانت الحان الشهادة في الحد ولا توجب شيئا بتزكية كانت
 التزكية معللة للحد والمعل للحد علة العلة ١٢ عناه ١١ له قوله لانه من شرطه اي شرطه من الزنا العاصر ولا ما جازة لطورت الزنا الى شهوة والاحصان لان
 الزنا شيت بشهوة الزنا قبل الاحصان ١٢ عناه ١١ له قوله لانه لم يقع الجزية نقل لا تقدم ان كلامهم يصر بشهادة بانفسال القضاء به وقد اتصل به القضاء فاورم قوله لانه لم يقع كلامهم
 شهادة والرجوع ان القضاء ما لم يخطا به يضمن ما كان لم يكن فلم يتصل القصد كما هم فلم يفسر شهادة ١٢ له قوله لانه قد فوا الا ليقال لم لم يحصل قدنا حثت كمال بطريق لا انقلاب
 لاني صودة الرجوع من الشهادة لا انقول على انقلاب الرجوع من الشهادة ولم يوجد فان قيل لم لا يكون بحدوم حميد او نجوسا على انقلاب كلام الرجوع فالجواب ان انقلاب صودة الشهادة
 قد فوا كلامهم لم يقع شهادة ١٢ عناه ١١ له قوله ودليلنا منهم ان طاعة اهل لرب فقصد عمدا ثم ظهروا المشهور ليس بمرى لاريجب القصاص بشبهة فخر مباح الدم ١٢ عناه

السكران لا تبين منه امراته لان الكفر من باب الاعتقاد فلا تحقق مع السكر وهذا قول ابي حنيفة وهم في ظاهر الرواية تكون ردة
باب حد القذف

واذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصريح الزنا وطالب المقذوف بالحد حجة الحاكم ثمانين سوطان كان
حرف قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى ان قال فاجلدوهم ثمانين جلدة الالية والمراود الرمي بالزنا بالاجماع وفي
النص اشارة اليه وهو اشترط اربعة من الشهداء اذ هو مختص بالزنا ويشترط مطالبة المقذوف لان فيه حقه
من حيث دفع العار واحصان المقذوف لهما **تونا قال** ويفرق على اعضائه لهما في حد الزنا ولا يجزى من ثياب لان
سببه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا غيرانه يزرع عنه الفرو والمحشولان ذلك يمنع ايصال الالم
به وان كان القاذف عبدا جلد اربعين سوطا لكان الرق والاحصان ان يكون المقذوف حرا عاقلا بالغ المسملا عقيفا

عن فعل الزنا اما الحرية فلانه يطلق عليه اسم الاحصان قال الله تعالى فلعين نصف ما على المحصنات من العذاب اى
الحرائر والعقل والبلوغ لان العار لا يلحق بالصبي والمجنون لعدم تحقق فعل الزنا منها والاساءة لقوله عليه السلام من
اشرك بالله فليس بمحصن والعفة لان غير العفيف لا يلحقه العار وكذا القاذف صادق فيه ومن نفي نسب غيره وقال
لست لابيك فانه يحد وهذا اذا كانت امه حرة مسلمة لانه في الحقيقة قذف لامه لان النسب انما ينفي عن الزاني ليس
غيره ومن قال لغيره في غضب لست با بن فلان لبيته الذي يدعى له يحد ولو قال في غير غضب لا يحد لان عند الغضب

يراد به حقيقة سباله وفي غيره يراد به المعاتبة بنفي مشابته اياه في اسباب المروءة ولو قال لست با بن فلان يعنى
لم يحد لانه صادق في كلامه ولونسبه الى جد لا يحد ايضا لانه قد ينسب اليه جازا ولو قال له يا ابن الزانية وايمه ميتة
محصنة فطالب الابن يحد حد القاذف لانه قذف محصنة بعد موتها ولا يطالب يحد القذف للميت الا من يقع القذف
في نسبه بقذوقه وهو الولد والولدان العار يلحق به لكان الجزئية فيكون القذف متناولا له معناه وعدا لاشعر يشبه
حق المطالبة لكل ارث لان حد القذف يورث عندنا على بنين وعندنا ولاية المطالبة ليس بطريق الارث بل لما ذكرناه لانه

يثبت عندنا المحروم عن الميراث بالقتل يثبت لولد ابنت كما يثبت لولد الابن خلافا لحد يثبت لولد ابنت لولد حال قيام الولد
خلافا لفرز واذا كان المقذوف محصنا جاز لابته الكافر والعبدان يطالب بالحد خلافا لفرز هو يقول القذف يتناولها معنوجا
له قوله باب حد القذف او حد القذف عن حد الشرب لان جرير الشارب يشتمن بها

بخلاف جرير القاذف فان القذف غير شتم بل بين الصدق والكذب ولبنا كان ضرب حد القذف اعنف من ضرب حد الشرب لبعض في ثبوت القذف لوجوهان يكون
صادقا في نسبة الزنا فلا يكون قذفا والقذف سنة الفتن الرمي وفي الشرع نسبة من احسن الى الزنا مره او اولا ١٢ عن ابن عباس **له قوله** لما رمى حد الزنا هو بقره لان الجمع
في عضو واحد يفضى الى التلف ١٢ عن ابن عباس **له قوله** غير مقطوع به لا يشتم لان يكون القاذف صادقا في نسبة الزنا وان كان عاجزا عن اقامة البينة لانها من الوصف
المشروط في الاكاد تحصل ١٢ عن ابن عباس **له قوله** بخلاف حد الزنا حيث يجرى من ثياب لان سببه ما بين البينة الا فراديهما بعد ثبوت القذف بالبينة وبالاقرار يثبت
اقامة الحد من معناه آخره بكونه في النسبة الى الزنا ويجرى ثبوت ١٢ عن ابن عباس **له قوله** وهو الولد والولد يعني الولد الجردان ملا والولد وولد الولد وولد سفل ١٢ عن ابن عباس **له قوله** خلافا لحد محمد بن عبد الله فادوى من ان حق العارية لا يثبت لولد البنت لانه

منسوب الى امير لا الى امه فلا يثبت الشين بزنا اى امره في ظاهر الرواية النسب يثبت من الطرفين وليس الولد كرم الطرفين ١٢ عن ابن عباس **له قوله** خلافا لفرز قال زفر ليس لولد الاموال
قيام الولدان بنام لان الشين يثبت لولد فرقا ما بين ولد الولد وولد الاموال ولا يثبت لولد الاموال ولا يثبت لولد الاموال ولا يثبت لولد الاموال ولا يثبت لولد الاموال
نسبة اليه ذلك موجود في حق ولد الولد كوجوده في حق الولد فانها بما قام به الاموال في حق المقتدود فان حق المقتدود باقتدار تناول القاذف من مخرج مقتود ذلك لا
لوجوده في ولد ١٢ عن ابن عباس

باب حد القذف ، حديث من اشرك بالله فليس بمحصن تقدمه ١٢ -
الدراية في تخریج احاديث الهداية

يصار الى الاصل والولد ولثة في الوجهين لا قرارة به سابقاً ولا حقا واللعان يصم بدن قطع النسب كما يصم بدن الولد ان قتل
 ليس بابني ولا يابنك فلا حد ولا لعان لانه انكر الولادة وبه لا يصير قاذفاً ومن قذف امرأة ومعها اولاد لا يعرف لهم باب او
 قذف الملائكة بولد والولد حي واخذ فيها بعد موت الولد فلا حد عليه لقيام امارته الزنا منها وهي لادة ولد الاب له ففاتت
 العفة نظرا اليها وهي شرط الاحصان ولو قذف امرأة لا عنت بغير ولد فعليه الحد لعدم امارته الزنا قال ومن وطئ وطياً
 حراماً في غير ملك لم يجز قاذفه لعوات العفة وهي شرط الاحصان ولان القاذف صادق والاصل فيه ان من وطئ وطياً
 حراماً لعينه لا يجب الحد بقذفه لان الزنا هو الوطئ المحرم لعينه وان كان محرماً لغيره يحد لانه ليس بزنا فالوطئ في غير ملك
 من كل وجه حرام لعينه وكذا الوطئ في الملك والحرمه مؤبدية فان كانت الحرمه مؤقتة فالحرمه لغيره والبرحيفه
 يشترط ان يكون الحرمه المؤبدية ثابتة بالاجماع او بالحديث المشهور لتكون ثابتة من غير ترد بيانها ان من قذف رجلاً وطئ
 جارية مشتركة بينه وبين اخر فلا حد عليه لانعدام الملك من وجهه وكذا اذا قذف امرأة زنت في بصرانيتها التحقق الزنا
 منها شرعاً لانعدام الملك ولهذا وجب عليها الحد لو قذف رجلاً وطئ امته وهي جوسية او امرأته وهي حائض او مكاتبته
 فعليه الحد لان الحرمه مع قيام الملك وهي مؤقتة فكانت الحرمه لغيره فلم يكن زنا وعن ابى يوسف ان وطئ المكاتبه
 لاحصان وهو قول زفر لان الملك زائل في حق الوطئ ولهذا يلزمه العقر بالوطئ ونحن نقول ملك الذات باق والحرمه
 لغيره اذ هي مؤقتة ولو قذف رجلاً وطئ امته وهي اخته من الرضاة لا يحد لان الحرمه مؤبدية وهذا هو الصحيح ولو
 قذف مكاتباً ومات وترك وفاق لاحد عليه لتمكن الشبهة في الحرية لمكان اختلاف الصحابة ولو قذف جوسياً تزوج بامه
 ثم اسلمه يحد عند ابى حنيفة وقالوا لاحد عليه وهذا بناء على ان تزوج الجوسى بالجار له حكم الصحة فيما بينهم عند خلافاً
 لها وقد مر في النكاح واذا دخل الحربى دارنا بامان فقد ف مسلماناً حدلان فيه حتى العبد قد التزم ايفاء حقوق العباد ولانه
 طمع في ان لا يودى فيكون ملتزماً ان لا يودى وموجب اذاه واذا احداً المسلم في قذف سقطت شهادته وان تاب وقال
 الشافعي تقبل اذا تاب وهي تعرف في الشهادات واذا احداً الكافر في قذف لم يجز شهادته على اهل الذمة لان له الشهادة على حسب
 الاصل

له قوله واللعان مع الجواب سوال مقدمه تقريره ان سبب اللعان بيننا كان نعم الولد فلما لم ينتف الولد يجب ان لا يجرى اللعان عنها لان في بطلان المتضمن بطلان المتضمن
 ١٣ نهيه قوله او قذف الملافة بجم العين بكذا نظر صاحب النباهة من شجره ونخله ويجوز ان يكون كسر العين معناه التي لا عنت لولد كواسف الكافي ١٢ عن ابيه
 وهي شرط الاحصان اي العفة شرط وجوب حد القذف على القاذف وهي ثابتة فلا يجب الحد على ١٣ نهيه قوله لانعدام امارته الزنا فان قيل اللعان فان تابها قائم مقام الزنا
 بالنية الى ندمها لا بالنية الى العفة ما سئبت ملا الهوادر من الله قوله لم يحد قاذف اعلم ان الحرمة من وجهين احدهما عرام ليند ذلك ينشأ من شرايين احداهما الوطئ في غير
 الملك الممن كل وجه كوطئ الجارية المشتركة بينه وبين الآخر وان في بولي المرأة التي حرام على من يسهل التابيد وان كان في ملكه كوطئ امرته وهي اخته من الرضاة فلا يجب
 حد قاذفها منها من الوطئ فمن قيل باجرام القذف كوطئ امرته الجوسية وبمثل لا يقيظ الاحصان الي هذا اشار في السقوط ١٢ نهيه قوله بالاجماع كوطئ اللاب بعد ملك
 النكاح او ملك العين اذا اشتراها ١٣ نهيه قوله او بالحدود المشهورة كوطئ المكاتبه بلا شهود فانها تامة بحدوث النكاح الا بالاشهود وهو مشهور ١٤ ع.
 قوله يلزمه العقر بالوطئ وجوب العقر على ما احتجنا ان المكاتب ملك اليد ايضا يضمن كما يضمن ملك الرقبة ولزوم العقر في المكاتبه لا يدل على سقوط الاحصان كما لا يبين اذا
 وطئ المرهون وهي بركه العقر ولا يقيظ به الاحصان كما قيل ١٣ مولوي محمد عبد الحى نور الله مرته ٩ قوله هذا هو الصحيح وذكر الكوفي انه لا يقيظ به الاحصان لان الفعل حرم قيام
 الملك البيع فلا يقيظ به احصاناً والبيع بالولد للثبوت المتداولين الخلل والحرمة ١٣ كفايه ٣ قوله لكان اختلاف الصحابة يعني في اذات حرامه ما سئل ما يجزي في كتب المكاتب
 ان شذ الش تامل ١٢ عن ابيه ٣ قوله مد بذا هو جواب ظاهر الرواية ومن ابى منيته رداً لا يحد لان الغالب فيه عن الش تامل ١٢ عن ابيه ٣ قوله يكون ملتزماً الاى الزم
 لا يذرى امره بحدان اذ يتصل موجب الازدء وهو حد القذف ١٣ نهيه

الدرية في تخريج احاديث الهداية قوله لمكان اختلاف الصحابة في المكاتب ياتي هناك ١٣-

فترد تامة لحد فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادته استفادها بعد الاسلام فلم تدخل تحت الرد بخلاف العبد اذا حد القذف ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه لا شهادته له اصلا في حال الرق فكان رد شهادته بعد العتق من تمام حد فان ضرب سوطا في قذف ثم اسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته لان رد الشهادة متمم الحد فيكون صفة له والمقام بعد الاسلام بعض الحد فلا يكون رد الشهادة صفة له وعن ابى يوسف انه ترد شهادته اذا اقل تايم الاكثر

الاول اصم قال ومن قذف اوزى واشرب غير مرتين فحد فهو لذلك كله اما الاخران فلان المقصد من اقامة الحد حق الله تعالى الانزجار واحتمال حصوله بالاول قائم فيمكن شبهة فوات المقصود في الثاني وهذا بخلاف ما اذا نفي وقذف وسرق وشرب لان المقصود من كل جنس غير المقصود من الاخر فلا يتداخل اما القذف فالمغلب فيه عندنا حتى ان الله فيكون ملحقا بهما وقال الشافعي ان اختلف المقدوف والمقدوف به وهو الزنا لا يتداخل لان المغلب فيه حق العبد عندنا فصل في التعزير

من قذف عبدا او امرأة او امرا او كافرا بالزنا عذرا لانه جناتية قذف وقدمت من وجوب الحد فقد الاحصان فوجب التعزير وكذا اذا قذف مسلما بغير الزنا فقال ياقاسق او يا كافرا او يا خبيثا او سارقا لانه اذا ه والحق الشين به ولا مدخل القياس في الحد فوجب التعزير لانه يبلغ بالتعزير غايته في الجنائية الاولى لانه من جنس ما يجب به الحد وفي الوجه الثانية البرى الى الامام ولو قال يا حمارا او يا خنزير لم يعزرا لانه ما الحق الشين به للتيقن بنفيه وقيل في عرفنا يعزرا لانه بعد استا وقيل ان كان المسبوم من الاشراف كالفقهاء والعلوية يعزرا لانه يلحقهم الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعزرا وهذا الحسن والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلادات وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسا وسبعين سوطا والاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين واذا تعذر تبليغه حلا فابو حنيفة وعنه نظر الى اذى الحد وهو حد العبد في القذف فصرفه اليه وذلك اربعون فنقصا منه سوطا وابو يوسف اعتبر اقل الحد في الاحرار اذا اهل هو العوبة ثم

له قوله لان هذه شهادة الإخفاق قيل انما استفادوا بلبية الشهادة على المسلمين فاما على ابن الذريرة فقد كانت الشهادة موجودة وقد مارست باطلا فانما لم يرد ذلك بل بالاسلام استفادوا ايضا جمعا لبية الشهادة على المسلمين وهو غير ما كان موجودا قبل كذا في مع العفر ١٢ نهارية قوله بخلاف العبد جواب عما يقال العبد اذا قذفت ضرب الحد ثم اعتق لا تقبل شهادته فكيف قبلت شهادة الكافر اذا اسلم ١٣ عن ابيه قوله فان ضرب سوطا ١٤

الصلوات على العبد اذا قبل الاسلام وعلى عدم العبد اذا عديده ولو اقيم بعض في الاسلام ويعتد قبله انقلوا فيه فقال ابو يوسف ينظر الى حال الكمال الحارن ضرب في كفرة تسعة وتسعين ويعد الاسلام اعملا لا تقبل لان رد شهادته من تمام حد فينظر حال تامة وكذا هو من ابى يوسف ثم رجع الى ما ذكره في الكتاب لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

فصل ما فرغ من ذكر الحدود وهي الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

له قوله في غير المقصود من الاثر فحد الزنا لانه لا يقبل شهادته في غير فوات المقصود وهو الزنا بما جازت لان الرد تامة لم يخلو به من وجوده يكون الرد تامة ولم يوجدها في كلفها حال الاسلام ١٥

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حدايث من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين في من حدايث النعمان بن بشير وقال المحفوظ مرسل ولمحمد بن الحسن في الاتاها اخبرنا مسعر عن الوليد عن الضحاك بن مزاحم فذكره مرسل ١٢

لك اشتراط المضروب كما قال في الكتاب وهو ظاهر الرواية وهو الاصح رعايةً لكمال الجناية حتى لو سرق عشرةً تبرأ قمتها
انقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع والمعتبر وزن سبعة مثاقيل لانه المتعارف في عامة البلاد وقوله او ما يبلغ قيمته
عشرة دراهم اشارة الى ان غير الدرهم يعتبر قيمته بها وان كان ذهباً او لادباً من حرز لا شبهة فيه لان الشبهة دار وسنينه
من بعد انشاء الله تعالى قال **والصدق والمحر في القطع سواء لان النص لم يفصل لان التصنيف متعذر فبتكامل صيانته**
لا هو ال الناس ويجب القطع باقراره مرة واحدة وهذا عند ابي حنيفة وعنه وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالقرار مرتين يروى
عنه انها في جلسين مختلفين لانه احدى المجتهدين فاعتبر بالآخرى وهي البينة كذلك اعتبرنا في الزناء ولها ان المقر يظهر
بالاقرار مرة فيكتفى به كما في القصاص وحده القذف ولا اعتبار بالشهادة لان الزيادة تفيد فيها تقليل قهمة الكذب ولا تفيد
في الاقرار شيئاً لانه لا قهمة وبأب الرجوع في حق الحد لا ينسد بال تكرار الرجوع في حق المال لا يصح اصلاً لان صاحب المال
يكد به واشتراط الزيادة في الزناء بخلاف القياس فيقتصر على مؤد الشرع **قال** ويجب شهادة شاهدين للتحقق الظهور
كما في سائر المحقوق وينبغي ان يسألها الامام عن كيفية السرقة وما هيها وزمانها ومكانها لزيادة الاحتياط كما مر في الحد
ويحسبه الى ان يسأل عن الشهوة للثمة **قال** واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان
اصابه اقل لا يقطع لان الموجب سرقة النصاب ويجب على كل واحد منهم بجنايته فيعتبر كمال النصاب في حقه

له قوله وهو الاصح اعز من رواية السنن ان ابن ميثان العوفي لم يذكره في الجراح **له قوله** رمايه الزيادة يدل الاح يقين في شروط العقوبات يراعى وجودها على
صحة كمال وبنها شرطنا الجوده حتى لو سرق بجمهورية لا يجب القطع ذكره في شرح الخلد لان نقصان النصاب لا يوجب نقصان المائة ١٢ بنائه **له قوله** وان كان ذهباً لا يقبل
الذهب بحد بل يرد على الصلوة والسلام لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم لانه نقول قد ورد في بعض الاخبار ذكر الزنار ولم يشره في نسخ الاسلام ان يذكر العشرة بغير الزنار بل يرد على الصلوة
بقية عشرة دراهم لا قيمة الوقت لان اعتبار الوقت قد يبلغ قيمة الدينار فبعض اورد بينه في بعض النسخ ان قال لا يقطع الا في ثلثين او اربعين او عشرة دراهم ١٢ كما يراه
قوله كما في القصاص وصدا القدرت فان الاقرار فيها يثلم مرة واحدة ١٢ بنائه **له قوله** وباب الرجوع الزجواب مما يقال انما يشترط انك اقطع احتمال الرجوع من اقراره
وا احتمال ان ثبت عليه يتركه قبله بل لا يملكه ١٢ بنائه **له قوله** من كسبه السرقة فيقول ركبت سرقة لا احتمال ان تقب البيوت وادخل يده واخرج الساع فان لا يقطع عنه
عمره الى حينه ١٣ **له قوله** وما يتبها لمجانان يكون الاخذ فيها تانها فلا يقطع ١٤ **له قوله** وزمانها لا احتمال القام فان بالتمام في الردود الى نصفه لست في يقطع
الشهادة ١٣ **له قوله** وما كانا ليوافق من غير حوزة لا يقطع عليه ١٣ **له قوله** قطع المشكل بما اذا اتفق به امره واداناً فيقتل كل منهم وان لم يوجد
من كل واحد الفعل ولا يجب بان النصاب يحق باخراج الدرع وهو لا يجزى فيجانب الى كل واحد منهم ١٣ **له قوله** فيعتبر كمال النصاب في حقه بقدر اذا لم يكن بين الجان
صدا لو يحون او ذودم محر من صاحب المال فان كان ظاهراً ١٣ بنائه ١٤

الدراية في صحيح احاديث الهداية متعلقه ٥٢٢
منصوب عن عطارد ومجاهد عن ايمن بن أم ايمن رفعه لا تقطع اليد الا في ثمن المجن وثمنه يومئذ ديناراً واخرجه الطبراني عن علي بن عبد
العزيز عن يحيى الحماني عن شريك به واخرجه الطحاوي عن ابن ابي داود ثنا يحيى الحماني ثنا شريك فزاد في الاستناد عن ايمن ابن امر
ايمن عن امه أم ايمن وزاد في المتن وقوم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً او عشرة دراهم واخرجه الحاكم من طريق
سفيان عن منصور عن مجاهد عن ايمن قال لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ثمن المجن وثمنه يومئذ
ديناراً واخرجه الطبراني من هذا الوجه بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذني ما يقطع فيه السارق ثمن المجن وكان يقوم ديناراً
وهذا منقطع لان ايمن ان كان هو ابن ام ايمن فلم يدركه عطاء ومجاهد لانه استشهد يوم حنين وان كان والد عبد الواحد او ابن امرأة
كعب فبوتايي وبالثاني جزم الشافعي والبخاري وغيرهما واما رواية الطحاوي فنسب اليه في الوهم فيها الى شريك وقد تبين من رواية
الطبراني ان الوهم ممن دونه وفي الباب عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في مجن قيمته ديناراً او عشرة دراهم
اخرجه ابو داود وهذا الغلط والنسأ والحاكم ولفظهما كان ثمن المجن يقوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم
واخرجه النسائي عن عطارد قوله ورجحه واخرجه هو وابن ابي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدته نحوه واخرجه احمد والدار
قطنى من هذا الوجه بلفظ لا يقطع السارق في اقل من عشرة دراهم واخرجه ابن ابي شيبة من هذا الوجه بهذا اللفظ ومن وجه اخر عن
عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة رفعه ما بلغ ثمن المجن قطعت يده صاحبه وكان ثمن المجن عشرة دراهم
وعن ابن مسعود رفعه لا قطع الا في عشرة دراهم اخرجه الطبراني في الاوسط من رواية ابي مطيع البلخي عن ابي حنيفة عن القاسم بن عبد
الرحمن عن ابيه عنه ورواه عبد الرزاق من طريق القاسم عن ابن مسعود قوله واخرجه الطبراني واسأله اليه الترمذي ورواه ابن ابي
شيبه من وجه اخر عن القاسم قال قال ابن عمر رجل سرق ثوباً فقال لثمان قومه قومه ثمانية دراهم فلم يقطعه ١٢

النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منها بخلاف الصديقين لانه عاداه بالسرقة وفي الثاني خلاف الشافعي لانه المحقق بالانظر
 البعيدة وقد بناها في العتاق ولو سرق من بيت ذي رحم وعرومتا غير يبغي ان لا يقطع ولو سرق ماله من بيت غيره
 يقطع اعتبار الحرز وعدمه واسرق من ماله من الرضاة قطع وعن ابي يوسف انه لا يقطع لانه يدخل عليها من غير
 استئذان وحشمة بخلاف الاخت من الرضاة لانعدام هذا المعنى فيها عادة وجه الظاهر انه لا قرابة والمحرمية بدونها
 لا تعتبر كما اذا ثبتت بالزناء والتبديل عن شهوة واقرب من ذلك الاخت من الرضاة ولهذا لان الرضاة قلما يشهر فلا
 بسوخر راعن موقف القهمة بخلاف النسب واذا سرق احد الزوجين من الاخر والبعيد من سيدة او من امرأتها سيدة او من زوج
 سيدته لم يقطع لوجود الاذن بالدخول عادة وان سرق احد الزوجين من حرز الاخر خاصة لا يسكنان فيه فكذلك
 الجواب عندنا خلاف الشافعي بسو بينهما في الاموال عادة ودلالة وهو نظير الخلاف في الشهادة ولو سرق المولى من مكاتبه
 لم يقطع لان له في كسابه حقا وكذلك السارق من المعتم لان له فيه نصيبا وهو ما ثور عن علي درة وتعليل اقول
 والحرز على نوعين حرز لمعنى فيه كالبيت والدار وحرز بالحفاظ قال العبد الضعيف الحرز لا بد منه لان الاستسار لا يتحقق
 دونه ثم هو قد يكون بالمكان وهو المكان المعد الاحراز الامتعة كالدور والبيوت والصناديق والحانوت وقد يكون بالحفاظ كمن
 جلس في الطريق او في المسجد عتة متاعه فهو محرزه وقد قطع رسول الله عليه السلام من سرق رداء صفوان من تحت
 رأسه وهو نائم في المسجد في الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحفاظ وهو الصميم لانه محرز بدونه وهو البيت وان لم يكن
 له باب او كان وهو مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصدا الاحراز لانه لا يجب القطع الا بالاجراء منه لقيام يده
 قبله بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه كما اخذ لزال يد المالك بجزء الاخذ فيتم السرقة ولا فرق بين ان يكون
 الحافظ مستيقظا وانما والمتاع تحته او عتة هو الصميم لانه يبعد التائم عند متاعه حافظه في العادة على هذا ايضا من

له قوله الى مواضع الزينة وهي اليد والشر
 والسرور والساق ١٢ بنى ٤ قوله بخلاف الصديقين جواب سوال مقدر بان يقال الاذن بالدخول في المأوى كما وجد في سائر المأوى وعهد في الصديقين ايضا بنى السارق احداهما من
 الاخر يقطع ناجاب بان الذي سرق من حديق عاداه بالسرقة يقطع ١٢ بنى ٤ قوله بالقرابة البعيدة كما في العم والاسنة لا تجتنبها لان القرابة البعيدة يجوز فيها النكاح بخلاف
 قرابة ذي رحم محرمة ١٢ بنى ٤ قوله كما اذا ثبتت بالزناء فاذا اذني من بنت بنت المرأة التي ذى بها لا يشهد في قطع اليد وان كانت بنت المرأة الزينة محرمة ١٢ بنى ٤
 ٥ قوله واقرب من ذلك الاخت من الرضاة يعني ان الامم من الرضاة اشبه الى الاخت من الرضاة في ابحاث الحرمة اثنا عشر بالزناء ثم السرقة من بيت
 الاخت من الرضاة موجبة لقطع بالاجماع يجب ان يكون من بيت امم من الرضاة كذلك وجه الاقرب من الحاق الرضاة بالرضاة اقرب ١٢ بنى ٤
 ٦ قوله فلانا لما شفي فان ليرة ثلثة اقول في قول يقطع وير قال مالك واهلنا في لا يقطع كقولنا واهلنا في رواية واذا لفت الزوج بسرقة مال زوجته ولا يقطع الزوج بسرقة
 مال الزوج ١٢ بنى ٤ قوله ودلالة وجوان عقد الاخراج عنها والى المبسوط لانها بعد الاخراج ممرعان كعمر اليا ١٢ بنى ٤ قوله وهو نظير الخلاق في الشهادة
 فان شهادة احد الزوجين لا تبطل لانه عندنا وعنده تبطل في امر قوله بنى ١٢ بنى ٤ قوله حقالا برينة مولود لثول فلا يتحقق السرقة ١٢ بنى ٤ قوله وكذلك السارق
 من المنعم اهلق الرواية القدرى وقال الاثارة بسبب ان يكون المراد بالسارق من له نصيب في الغنمة كالغنائم واليتامى والاسكين او ايسر السجل اما منقطع ١٢ بنى ٤ قوله
 دبرها ثور من رداء عبد الرزاق في مصنفه اذني على من يرسل سرق من المنعم فقال لير نصيب وبعثنا فلم يقطع وكان قد سرق مخر او رواه الدارقني عن كتاب التولف والخلف
 ١٢ بنى ٤ قوله درة وتعليلنا قاله من قبل على في الاثر المذكور لم يقطع لتبديل من قوله لير نصيب ١٢ بنى ٤ قوله هو الصميم وذكر في العيون ان على قول الى منقطع يقطع اذ كان
 ثم حافظا ١٢ بنى ٤ قوله لا يجوز بدونه ولو سرق من بيت ما دون له بالدخول فيه ممن كان يقطع لا يقطع من المغير بجزء بالمكان ١٢ بنى ٤ قوله يقطع السرقة هذا ايضا يك
 على ان الرضاة بالمكان اقرب ١٢ بنى ٤ قوله هو الصميم وقيل لا يكون حرزا به مال ولو سرق من بيت من يقطع بكل حال فان الناس يبدون انهم محافظا ١٢ بنى ٤

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله وهو ما ثور عن علي ابي السامق من المعتم انه لا يقطع عبد الرضاة من طريق ابي عبيد ابن الابوص ان على بوجع سرق من المعتم فقال
 له فيه نصيب وهو خاش فلم يقطعه وفي الباب حديث مرفوع آخره ابن ماجه من حديث ابن عباس ان عبدا من رقيق الخس سرق من
 الخس فرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطعه وقال مال الله سرق بعضه بعضا وآخره عبد الرضاة مرسلا حديث ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل سرق ادراسة ابن من قصت اساسه وهو نائم في المسجد ابو داود والنسائي والحاكم حمدا وابن ماجه من
 حديث صفوان بن امية مطولا ١٢ -

المؤذع والمستعير بمثله لانه ليس بتضييع بخلاف ما اختاره في الفتاوى قال ومن سرق شيئاً من حرز او من غير حرز و
صاحبه عنده يحفظه قطع لانه سرق مالا محرراً باحدا حرزين ولا قطع على من سرق مالا من حصارا ومن بيت اذن
لناس في دخوله فيه لوجود الاذن عادة وحيقة في الدخول فاختل الحرز ويدخل في ذلك حوائث التهار والمخانات الا اذا
سرق منها يلا لانهما ببيت الاحراز لا المول وانما الاذن ينجس بالنهار ومن سرق من السجين متاعاً وصاحبه عنده قطع لانه حرز
بالفاظ لان السجين ما يبي الاحراز المول فلم يكن المال محرراً بالمكان بخلاف الحصار البيت الذي اذن للناس في دخوله
حيث لا يقطع لانه بنى الاحراز فكان المكان حرزاً فلا يعتبر الاحراز بالمحافظة لا قطع على الضيف اذا سرق من اضافته لان
البيت لم يبق حرزاً في حقه لكونه ما دوناً في دخوله وانه بمنزلة اهل الدار فيكون فعله خيانة لا سرقة ومن سرق سرقة فلم
يجزها من الدار لم يقطع لان الدار كلها حرز واحد فلا بد من الاخراج منها ولان الدار وما فيها في يد صاحبهامعنى فيمكن
شبهة عدم الاخذ فان كانت دار فيها مقاصير فاجرجهان مقصورة الى ضمن الدار قطع لان كل مقصورة باعتبار ساكنها
حرز على ما وان اغار ساكن من اهل المقاصير على مقصورة فسرق منها قطع لبا ديناً واذا نهب اللص البيت فدخل اخذ المالا و
ناوله اخرج خارج البيت فلا قطع عليه لان الاول لم يوجد منه الاخراج لا اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني
لم يوجد منه هناك الحرز فلم يتم السرقة من كل واحد وعن ابن يوسف ان اخرج الداخل يد وتاؤها الخارج فاقطع على الداخل
وان ادخل الخارج يد فتتا ولو لم يدخل الداخل فعليها القطع وهي بناء على مسألة تأتي بعد هذا انشاء الله تعالى وان القاء في الطريق
وخروج فاختار قطع وقال زفر لا يقطع لان الالتقاء غير موجب للقطع كما لو خرج ولم يأخذ من السكة كما لو اخذت غير
ولنان الرمي حيلة يعتادها السارق لتعد الخروج مع المتاع وليتفرغ لقتال صاحب الدار والفرار ولم يتعرض عليه يد
معتبرة فاعتبر الكل فعلا واحداً فاذا خرج ولم يأخذ فهو مضييع لاسارق قال وكذلك ان حمله على حصار فساقته اخرج
لان سيرها مضان اليه لسه واذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعاً قال العبد الضعيف هذا استحسان
والقياس ان يقطع الحامل وحده وهو قول زفر لان الاخراج وجد منه فتمت السرقة ولنان الاخراج من الكل مع المعاقبة

له قوله بشرح
اذا ما ومرة الودية وفي الفتاوى الظهيرة انما لا يجب الضمان على الورع في ما اذا وقع الودية بينه وبينه فيما اذا نام نائماً اذا ما من عظميها فخلية الضمان وهذا اذا كان في المعرفا اذا كان في
السفر لثان عليه تا قاعدا او مضطربا او غير ذلك ١٣ ب **له** قوله بخلات ما يجارة في الفتاوى يعني ذكر فيها ايضاً ان في هذه الصورة ١٣ ان .
له قوله ويدخل في ذلك وذلك لان التاجر يفتح باب حالته ويأذن الناس لدخوله فيه فاذا سرق رجل منهم فلو لم يقطع وبعده من الحرز في ذلك قوله بزره اهل
الداري صا كان واحد من اهل الدار حيث الكرهه وما حقه فيكون فضل الضيف خيانة لا سرقة ولا قطع على من سرق من سرقته اي مالا الذي قد يسمى سرقة
بما اذا من قول حرز اذا كانت السرقة مسخفا ١٢ عنه **له** قوله فيها مقاصير امي الحرات والبيوت فان المقصورة بسان اهل الكوفة ١٣ ب **له** قوله وان اغارت ال
مهاجب المغرب بالعين فقطع لانه لا يملكه احد غير اهلها وانما من المجرمين المجرم والنون وهو الوجه لان الاقارعة تنزل على المجرم والسرقة على الضيف وقال الكافي وان اغار اى
اخذ سرقة بيتا ل اغار العرس والشرب اذا اسرع كذا في المغرب وقال الاقارعة في غنظا فانه لا بد من يد رجل اللص كما يراه بالليل جرد يخرج المال فانه يقطع انتهى قلت فيه ما يراه فان
السرقة اخذ المال من خفية وجعلت كذلك كسى السارق به لانه يشارك بين السرقة من الاقارعة ليست كذلك ١٣ ب **له** قوله وفيها ما اى من اهل البيت والبيت وادخال
اليد فيه بمنزلة سطحه من اذن بعد ودي مسانلة القاء في الطريق ١٢ ب **له** قوله وان القاء الإدلول في الداخل المال عند النصب ثم خرج واغذه لم يذكره محمد والصحح انه لا
يقطع ١٢ ب **له** قوله وكذلك اخذ من السكة يعني اخذ السارق المال من السكة حيث لا يقطع عند زفر ١٣ ب .
له قوله وان الاصل ان يد بيت عليه بالانتم بالي الى الطريق لم يزل يده مما لعم اعترض يداخرى على يده واذا بقيت يده مما قد كثر ذلك بلافتان ان وجب
القطع ١٢ ب **له** قوله ولم تعترض من عليه جوارب من قول زفر كما غنزه غيره فان هناك العترضت يداخرى فوجب سقوط اليد الحكيمة لاسارق ١٢ ب **له** قوله واذا دخل الحوز
عاجدا وادخل للسارق ليقول المرحوم ان السارق لا يقطع من البيت واخرج المارح ما قطع على من دخل البيت من السرقة ١٣ ب

كما في السرقة الكبرى وهذا لان المعتاد فيما بينهم ان يحمل البعض المتاع ويشتمو الياقون للدفع فلو امتنع القطع ادى الى
سد باب الحد ومن نقب البيت ادخل يده في اخذ شيئا لم يقطع ^{و عن ابي يوسف في الاملاء انه يقطع لانه اخرج المال من}
الحرز وهو المقصود فلا يشترط الدخول فيه كما اذا ادخل يده في صندوق الصيرفي فاقخرج الغطريفي ولان هتك الحرز
يشترط فيه الكمال تمرزا عن شبهة العدم والكمال في الدخول قد امكن اعتبارا والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق لان
الممكن فيه ادخال اليد دون الدخول وبخلاف ما تقدم من حمل بعض المتاع لان ذلك هو المعتاد وان طرقة خارجية
من الكمل لم يقطع وان ادخل يده في الكمل يقطع لان في الوجه الاول الرباط من خارج فبالطريق يتحقق الاخذ من الظاهر
فلا يوجد هتك الحرز وفي الثاني الرباط من داخل فبالطريق يتحقق الاخذ من الحرز وهو الكمل لو كان مكان الطرح للرباط ثم الاخذ
في الوجهين يتعكس الجواب لانعكاس العلة وعن ابي يوسف انه يقطع على كل حال لانه محرزا ما يابا لكم واصاحبه قلنا
الحرز هو الكمل لانه يعتمد وانا مقصدا قطع المسافة او الاستراحة فاشبه الجواز سرق من القطار يعبر الا حذرا لم يقطع
لانه ليس محرزا مقصودا فيمكن شبهة العدم وهذا لان السائق والقائد والراكب يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة دون
الحفظ حتى لو كان مع الاجمال من يتبعها الحفظ فالوا يقطع وان شق الحمل واخذ منه قطع لان الجواز في مثل هذا حرز لانه
يقصد بوضع الامتعة فيه صيايتها كما لكم فوجد الاخذ من الحرز فيقطع وان سرق جواز القافية متاع واصاحبه يحفظه وانما
عليه قطع معناه اذا كان الجواز في موضع هوليس محرزا كما لطريق ونحو حتى يكون محرزا بصاحبه لكونه مترصدا الحفظه و
هذا لان المعتاد هو الحفظ المعتاد والجلوس عند النور عليه يعد حفظا عادة وكذا النور يقرب منه على ما اخترنا به من قبل
وذكر في بعض النسخ واصاحبه نائم عليه او حيث يكون حافظا له وهذا يوكد ما قدمناه من القول المختار ^{فصل في}
كيفية القطع واثباته **قال** ويقطع يمين السارق من الزنن ويحسم ^{القطعة} والقطع لها تلواتها من قبل واليمين بقراءة عبد الله بن يوسف
بالحزم ^{فانتهت} حتمتها ^{القطعة} التي كان يحرم ربه ^{من} ربه ^{من} ربه ^{من} ربه

له قوله كذا في السرقة الكبرى يقطع الطريق اذا باشر ادمه وافترق للمال يجب
صد قطع الطريق على جميعه ^{١٢} **اب** ^{١٣} **له** قوله ادى الى سد باب الحد لو اذنا ان كان الحامل من اهل القطع ولو كان صيا او مجتوبا لا يقطع عليهم بالامعان وان كان الحامل بالغا وكن فيهم
صبي او مجنون فلا يقطع على واحد منهم منزلي حفيظه ومحمد يمكن الشبهة وعن ابي يوسف يقطع الحامل وغير الصبي والمجنون ^{١٣} **اب** ^{١٤} **له** قوله فانه اخرج النبطي بالكره دم حسوب الى مطرف
بن عطاء الكندي امير خراسان ايام الاستجد والدرهم الف درهم فبقيت كانت من اعزاز النعمود بنجرى ^{١٣} **اب** ^{١٥} **له** قوله وتختلف ما تقدم بهذا ايضا مجاب عما يقال لو كان كمال بنك
المحرز شرطا لماوجب القطع في ما تقدم من عمل البعض المتاع دون يعين ^{١٣} **اب** ^{١٥} **له** قوله وان طر الطرار هو الذي يطر البيان اى يقطعها او يشتمها ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله لان في
الوجه الاول الخ في هذا التفصيل دليل على ان المذكور في المول الفقريان الطرار يقطع ليس محرزا بل محرزا على العمود بل محرزا على العمود الا انية ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله ونعكس الجواب يعني فما اذا
عمل من خارج يقطع لانه لا عمل الرباط الذي كان من خارج وقدمت الدراهم في العلم فاشترج في اخذ الدراهم الى احوال اليد في الحكم يجب ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله وانما اذا كان من اهل طر من داخل فانه لا يقطع
لانه لا عمل الرباط من خارج بعين الدراهم فارجح الحكم فلم يهتك الحرز ويظهر من نقب البيت وادخل يده فاقخرج شيئا ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله لانه يخرجه اى لان صاحب المال يخرجه على
الحكم في حفظ المال لا يقيم لفرضه عند المال كما يثبت اذا حرز به المال فانه محرزا بالبيت دون اصحابه وقصد صاحب الحكم من وجوده عند المال ليس حفظ المال بل لا يكون من اهل المولى امان
يكون بوق حاله المشى اذني غير ما كان في حاله المشى مقصوده قطع المسافة لا حفظ المال وان كان في غير مال المشى مقصوده الا ستره فقط والمقصود هو التعريف بهذا الباب الا ترى الى ان
من شق الجوانب الذي اى اهل فانه الدراهم منها يقطع لان صاحب الجواز اعتمدها حرزا من سرق الجواز بما فيه الجواز من اهل لا يقطع لان السائق او القائد اذا لم يقصد قطع
المسافة والسوق لا الحفظ فلم يهر الجواز مقصوده الحرز ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله فاشبه الجواز للمعجم وهو اسم الواحد ومجم الجوانب يتم الحكم كالسارق والسارق ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله
له قوله من الظاهر بالكره شران برابر بربر شده وديك شق رونده وبعث اول خفاست از شخب ودر ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله مناه اى من قول محمد لان المساء
من مسائل الجامع الصغير ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله من القول المتعارفاشارة الى قوله ولا فرق بين ان يكون المانظ مستقيما او انما المتاع عنده او تحت ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله فعل لا ذكر
ويجب قطع اليد يمكن بدمين بيان كيفية وبذا البعض في بياد ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله من الزنن هو منقطع طرف الزنار في الكف وقالوا يقطع من المنكب لان اليد اسم لدقائه فانها تناس
لا يتبع الا قدر الامساح لان يقطع كان يقطع بها اضلاع النسي ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله ويحسم من قسم العرق وكذاه بحمدية عمارة للاستيلاء ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله بقراءة عبد الله بن يوسف
بالحزم ايام نهاوى مشهورة وغازت الزيادة على الكتاب وقد تدعت في الاموال ^{١٣} **اب** ^{١٦} **له** قوله

نادر الوجوه والزيور في الغلب بخلاف القصاص لانه حق العبد فيستوفى ما يمكن جبراً للحققة والحديث طعن فيه الطحاوي
 وانجمله على السياسة واذا كان السارق اشغل اليد السبوا واقطع او مقطوع الرجل اليميني لم يقطع لان فيه تفويت جنس
 المنفعة بطشاً او مشياً وكذا اذا كانت رجله اليميني شللاً لما قلنا وكذا ان كان بهامته اليسرى مقطوعةً وشللاً والاصبعان
 منها سوى الابهام لان قوام البطش بالابهام فان كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة وشللاً قطع لان فوت الواجب
 لا يوجب خللاً ظاهراً في البطش بخلاف فوت الاصبعين لانها يتنزلان منزلة الابهام في نقصان البطش قال اذا قل
 الحاكم الحد اذا قطع يمين هذا في سرقة سرقها فقطع بيساره عمداً او خطأ فلا شئ عليه عند ابي حنيفة وقال الاشعري
 عليه في الخطأ ويضمن في العمد وقال زفر يضمن في الخطأ ايضاً وهو القياس والمراد
 بالخطأ هو الخطأ في الاجتهاد اما الخطأ في معرفة اليمين واليسار لا يجعل عقواً وقيل يجعل عذراً ايضاً لانه قطع يدا معصومة
 والخطأ في حق العباد غير موضوع فيضمنها قلنا انه اخطأ في اجتهاده اذ ليس في النص تعيين اليمين والخطأ في الاجتهاد
 موضوع دلها انه قطع طرفاً معصوماً بغير حق ولا تأويل لانه تعد الظلم فلا يعفى وان كان في المجتهداً وكان ينبغي ان يجب
 القصاص الا انه امتنع للشبهة والابى حنيفة انه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه فلا يعادلتا فاكمن شهد على غيره
 ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع وعلى هذا لوقطعه غير الحد لا يضمن ايضاً هو الصحيح ولو اخرج السارق بيساره وقل هذا
 يميني لا يضمن بالاتفاق لانه قطع يده بامره ثم في العمد عندنا عليه اي السارق ضمان المال لانه لم يقطع حداً وفي الخطأ كذلك
 على هذا الطريقة وعلى طريقة الاجتهاد لا يضمن ولا يقطع السارق الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة لان الخصومة

سؤال مقدر رتبته رجل اربعة اطراف رجل يفتن من بالاجماع ويصح ما ذكر من المنطورات هناك موجودة تعتبر الجواب ان القصاص من السرقة والحد من العبدية
 ١٢ ع ١٢ **قوله** من في العلوي فقال تبعتها هذه الا انه لم يجرها الا بالجماع والحد من السرقة والحد من العبدية والحد من السرقة والحد من العبدية
 من الابهام يقتل في السرقة والحد من السرقة والحد من العبدية والحد من السرقة والحد من العبدية والحد من السرقة والحد من العبدية
 الكفارة بجزء من ثلث الابهام اطلاق من حدنا نجيم مقام الاطلاق من كل وجه اعتبار الحد الكفارة فلا يجازى فيها بـ ١٢ ع ١٢ **قوله** لو اخرج السارق بيساره
 ١٢ ع ١٢ **قوله** بين يديه بغيره بالانطلاق لانه قطع يده بامره ثم في العمد عندنا عليه اي السارق ضمان المال لانه لم يقطع حداً وفي الخطأ كذلك
 مطلق من اليمين ١٢ ع ١٢ **قوله** لا يجعل عمداً لان الجبل في موضع الاشارة ليس بجزء من حدنا نجيم مقام الاطلاق من كل وجه اعتبار الحد الكفارة
 ان الشئ في السرقة في اليمين وهو ايضا لم يقطع يده بامره ثم في العمد عندنا عليه اي السارق ضمان المال لانه لم يقطع حداً وفي الخطأ كذلك
 التسبب ما بدأ ١٢ ع ١٢ **قوله** لا يقطع السارق الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة لان الخصومة
 ١٢ ع ١٢ **قوله** ولا يبي حنيفة تقرره بالقول بالموجب سلباً ان قطع طرفاً معصوماً بغير حق ولا تأويل كذا اخلف من جنسه ما هو خير منه وهو اليمين
 فان قيل وقطع رجل اليمين بقطع يده بامره ثم في العمد عندنا عليه اي السارق ضمان المال لانه لم يقطع حداً وفي الخطأ كذلك
 ١٢ ع ١٢ **قوله** بواجب احتراز ما ذكر في شرح العماد فقال لان سقوط اليد اليسرى لا يقطع يده اليمين في السرقة فان كانت سلباً التي حصل بسبب هذا اذا قطع اليد بامر السلطان ووقع خبره
 يده اليسرى بغير العمد القصاص وفي الخطأ الذي وسقط القطع عن يمين اليمين ١٢ ع ١٢ **قوله** لا يبي حنيفة تقرره بالقول بالموجب سلباً ان قطع طرفاً معصوماً بغير حق ولا تأويل كذا اخلف من جنسه ما هو خير منه وهو اليمين
 فبدأ اول ١٢ ع ١٢ **قوله** منه انما خص ابها بغيره بالانطلاق لان شبهة عدم وجوب الضمان على السارق اذا لم يرد على يده لانه لا يقول بوجوب الضمان على العبد
 ١٢ ع ١٢ **قوله** على بغيره الطريقة اي طريقه ان القطع لم يقطع حد الا ان سقوط الضمان في ضمن وجود القطع مما لا يراعى لاسقاط الضمان ١٢ ع ١٢ **قوله** وعلى طريقة الاجتهاد لا يضمن لان
 ذلك ملائق موضع الرسطة الضمان ١٢ ع ١٢ **قوله** لان يقطع المسروق من يمين الا ان يحضر المال لان السارق عندنا يقطع بضمومه المستودع والمستجير اكله

الدراية في تخریج احادیث الهداية متعلقاً ٥٣٧
 عليها ما ان تعذره وامان تودعه السجن ففعل واخرجه اليه حتى واسناده جيد وروى سعيد ايضاً من طريق ابي سعيد المقبري قال حضرت
 علي بن ابي طالب اتى برجل مقطوع قد سرق فقال لاصحابه ما ترون في هذا قالوا اقطعه يا امير المؤمنين قال قتلته اذا وما عليه القتل باي
 شئ ياكل باي شئ يتوضأ باي شئ يقوم فردة الى السجن ايأاً ثم اخرجه فجعله جلة شديداً ثم اسرله واسناده هذا ضعيف ١٢-
الدراية في تخریج احادیث الهداية
 قوله والحديث طعن فيه الطحاوي لم اقف على كلامه

شروط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار عندنا خلافا للشافعي في الاقرار لان الجنابة على مال الغير لا تظهر الا بمحضه وكذا
 اذا غاب عند القطع عندنا لان الاستيفاء من القضي في باب الحد والمستوع والغاصب صاحب الربوان يقطع السارق منهم
 ولرب الويعة ان يقطعه ايضا وكذا المعضومونه وقال زفر والشافعي لا يقطع بمحض الغاصب والمستوع وعلى هذا الخلاف
 الاستيعار والمستاجر والمضارب والمستبضع والقابض على سؤم الشراء والمرقن كل من له يد حافظة سؤم المالك ويقطع بمحضه
 المالك في السرقة من هو الامان الراهن انما يقطع بمحض حال قيام المرهن بعد قضاء الدين لانه لاحق له في المطالبة بالعين
 يدونه والشافعي بناء على اصله اذا خصص لهؤلاء في الاسترداد عند زفر فيقول ولاية الخصومة في حق الاسترداد ضرورة الحفظ
 فلا تظهر في حق القطع لان فيه تفويت الصيانة ولتان السرقة موجبة للقطع في نفسها وقد ظهرت عند القاضي بمحض شرعية
 وهي شهادة رجلين عقيب خصومة معتبرة مطلقا اذا اجتمعوا على الاسترداد فيستوفى القطع والمقصود من الخصومة احياء
 حقه وسقوط العصمة ضرورة الاستيفاء فلم يعتبر ولا معتبر بشبهة موهومة الاعتراض كما اذا حضر المالك وغاب المؤمن
 فانه يقطع بمحضومته في ظاهر الرواية وان كانت شبهة الاذن في دخول الحرز ثابتة وان قطع سارق بسرقة من قلم
 يكن له ولا لرب السرقة ان يقطع السارق الثاني لان المال غير متقوم في حق السارق حتى لا تجب عليه الضمان بالهلاك
 قلم تعتقد موجبة في نفسها وللاول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية لخاصته اذ الرد واجب عليه ولو سرق الثاني
 قبل ان يقطع الاول او بعد ما درى الحد بشبهة يقطع بمحضه الاول لان سقوط التقوم ضرورة القطع ولم يوجد نصا كالمصنف
 ومن سرق سرقة فردا على المالك قبل الارتفاع الى الحاكم لم يقطع وعن ابى يوسف انه يقطع اعتبارا بها اذ اربعة بعلم المرافعة
 وجه الظاهر ان الخصومة شرط لظهور السرقة لان البينة انما جعلت حجة ضرورة قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومة بخلاف
 ما بعد المرافعة لانتهاء الخصومة لحصول مقصودها فتبقى تقديرا او اذ قضى على رجل بالقطع في سرقة فوهبت له لم يقطع
 جواب من امتناع ابى يوسف

ظهور بالاول بمحضه غير الشبهة ما باينه المالك او قد فعل السليق او على السارق او اذن له في الدخول في المرز فاعتبرت المطالبة دفعا لهذه الشبهة اما الزنا فلا يباح بالاباء فلا يمكن فيه
 الشبهة **٣١** قوله غلانا للشافعي هذا هو منه واللاح منه ان الارز لا يبيد كما هو منه بيننا **١٢** بنابه **٣٢** قوله وما غاب الربوا قال في المحيط يمتثل ان اراد به رجل
 باع عشورا ام يمشي ودم قنن العشرين فيما سارق مشركي العشرين من يقطع السارق نحو من عندنا لان هذا المال في يده بمنزلة المغضوب والمشتري شره ناسدا ثم ذكر في كتاب
 رب الوديعه والمغضوب من ذملم يذكر العاقلة الاخرى ما قدرى الربوا لانما لا يسلم لم يبق له ملك ولا يدر **١٢** بنابه **٣٣** قوله بمحضومته المالك يعني لو سرق من مولد المذكورين وما صمم
 المالك يقطع **١٢** بنابه **٣٤** قوله بعد قضاء الدين اختلفت نسخ الهدي بنينا في بعض الامان الراهن انما يقطع بمحضومته حال قيام المرهن قبل قضاء الدين اذ يهدى وفي بعضها مال
 قيام المرهن بعد قضاء الدين واستسبحه الشارحون نعتا ومقتلا اما نقلنا فلا يوافق رواية الايضاح والمحيط قال في المحيط اذا سرق المرهن من المرهن فليقطع وليس لهما ان يقطع لانه
 لا يسلم لعل اخذ المرهن وان قضي المرهن الذي ان يقطع وما نقلنا فلان السارق انما يقطع يده بولاية من له ولاية الاسترداد وليس المرهن ذلك قبل قضاء الدين **١٢** بنابه **٣٥** قوله
 يده بشرط جواز القطع بنصه المرهن من امران قيام المرهن حتى يولي ملك لا يسلم لهما من عليه لبطان دينه وقضاء الدين **١٢** **٣٦** قوله مزرعة المحفظ وانما بت بالضرورة يقتدر
 بقدره فلا يقطع في حق القطع لان فيه اى في ظهوره في حق القطع تفويت الصيانة لان المال ممنون على السارق فلو استوفى القطع سقط الضمان فيكون فيه تفتيح لامانة **١٢** بنابه **٣٧** قوله
 لما جزم الى الاسترداد لان امتياز خصومة المالك لامادة لى الحمل وبهذا المعنى موجود في حق مولد اما المستاجر والمستعير فلا يمتنعها الى الاعتبار بالحمل واما المرهن والمودع فلا يقطع الملتزم **١٢**
 بنابه **٣٨** قوله وسقوط العيصه جواب من تعليل زفر وقدره ان الامام استوفى القطع فحاشا له ان يسقط الضمان من مزرعة فلا يميز المودع مسقطا للضمان **١٢** بنابه **٣٩** قوله
 ولا يجزى جواب عما قيل في حق ان يقطع السارق بدون حصة المالك كما في مسائله فيقول **١٢** بنابه **٤٠** قوله كما اذا حصل المالك وقاب المرهن فان فيه شبهة بموهومته ابتداء بوجان يجر
 المرهن ويجوز ان كان ضعيفا مدين وذلك لا يشترط حضور المرهن **١٢** **٤١** قوله في ظاهر الرواية اذ اذعان ودابة ابن سامة عن جمران المالك لا يقطع حال فيضة المودع **١٢** **٤٢**
٤٣ قوله ولو سرق الثاني في الرما صعدان المال اذ سرق من السارق فلا يخلو اما ان يكون السرقة الثانية قبل قطع السارق الاول في يقطع ان في بمحضومته الاول لان السارق الاول بمنزلة
 الغاصب وان كان الاول قد قطع في يده في السرقة لم يقطع بوجوبين احدهما ان يولد السارق لم يبق من اليد التي ذكرنا من ملك او ضمان ودولية فخصومة من يده مفضلة لتعبر
 في التعلق وتاخيها ان السرقة انما تنتهت من جهة القطع اذ اصادت الا مضمونا ولم يبق المال مضمونا ما بعد القطع في حق المالك ولاني في حق السارق الاول الى هذا اشار في المسودا والسرار والمحيط **١٢**
 بنابه **٤٤** قوله ايضا بانما ان القطع من السرقة الى يده الى السرقة فكان ما قبل الارتفاع وبعده سوار **١٢** بنابه **٤٥** قوله لان البينة الجزئية لبعض النسج ولان
 بالودع لكن نسجه يقطع بالاداء وهو المالك **١٢** بنابه **٤٦** قوله وقد انقطعت المرهين ان السرقة تعلق بالبينة والبينة حجة مزرعة قطع الخصومة وهو يده بها مستوفى وقد انقطعت بالرد الى
 المالك فانقطع شرط ظهور السرقة فانقطع ظهورها ولا يقطع بدون ظهورها **١٢** **٤٧** قوله لانها القوم لان المقصود بان القوم بان السرقة والامان للمالك والاشي يتقرر بانها لانه لا يقطع
 كالتحريم يتقرر بعد الموت لانه يتقبل **١٢** **٤٨**

معناه اذا سلمت اليه وكذلك اذا باعها المالك اياه وقال زفر والشافعي يقطع وهو رواية عن ابي يوسف لان السرقة قد
 تمت انقضاء وظهورا وهذا العارض لم يتبين قيام الملك وقت السرقة فلا شبهة ولنا ان الامضاء من القضاء في هذا الباب
 لوقوع الاستغناء عنه بالاستيفاء اذ القضاء لاظهاره والقطع حق الله تعالى وهو ظاهر عندنا واذا كان كذلك يشترط قيام
 الخصومة عند الاستيفاء وصار كما اذا ملكها منه قبل القضاء قال وكذلك اذا انقضت قيمتها من النصاب يعنى قبل
 الاستيفاء بعد القضاء وعن محمد انه يقطع وهو قول زفر والشافعي اعتبارا بالنقصان في العين ولنا ان كمال النصاب لما كان
 شرطا يشترط قيامه عند الامضاء لما ذكرنا بخلاف النقصان في العين لانه مضمون عليه فكل النصاب عيناً او ثباتاً كما اذا استهلكه المالك انقضت السرقة
 غير مضمون فاذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يقم بيئته معناه بعد ما شهد الشاهدان
 بالسرقة وقال الشافعي لا يسقط بمجرد عوى لانه لا يجزئ عنه سارق فيؤى الى سد باب الخذلان الشبهة دائمة وتحقق مجرد
 الدعوى للاحتياط لا يعتبر بما قاله دليل صحة الرجوع بعد الاقرار واذا اقر رجلان بسرقة ثم قال احدهما هو ملئ لم يقطع لان
 الرجوع عامل في حق الرجوع ومورث للشبهة في حق الاخر لان السرقة ثبتت باقرارها على الشركة فان سرقة غاب احدها
 وشهد الشاهدان على سرقة ثمة قطع الاخر في قول ابي حنيفة والاخر وهو قولهما وكان يقول اولاً لا يقطع لانه لو حضر ريباً
 يدعى الشبهة وجه قوله الاخران الغيبة تمنع ثبوت السرقة على الغائب فيبقى معدماً بالمعدن ولا يورث الشبهة ولا يعتبر توهم
 حدوث الشبهة على ما أمر واذا اقر العبد المحجور عليه بسرقة ردها بمبيئته فانه يقطع وترد السرقة الى المولى وهذا عند
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف يقطع والعشرة للمولى وقال محمد لا يقطع والعشرة للمولى وهو قول زفر ومعنى هذا اذا كذب المولى

له قوله معناه انما شرط المصنف كما ان المصنف يقطع لان البينة اذا اتصلت بالسرقة واليمين لا تثبت الملك ولا يورثه المولى
 له قوله استناداً باخذ مال الغير على وجه الغيبة من جزاء شبهة فيه اذ وضع المسألة في ذلك ع ١٢ **٣٥** قوله وهو لان الغيبة لا تثبت عليه ولا يقطع ولا يكون ذلك الا بعد جرمه ع ١٣
 له قوله وقت السرقة استناداً عما اذا اقر السارق منه بالسارق فان الاقرار بظن ما كان ثباتاً للسرقة من الملك فلهذا ثبتت الملك للسارق وقت وجود السرقة فيكون الشبهة ع ١٤
 له قوله ان الامضاء من القضاء في حق الاستيفاء القاضى من ضمانات القضاء كقولنا علمت او قضيت بهذه العادة ١٣ نهية ع ١٥ قوله وهو ظاهر عندنا وقيل ان الاستيفاء قضاء
 في هذا الباب يبرى عن الغائبة بما يخل بخلاف حقوق العباد فان القضاء فيها يعيد اليها المثل للطالب على المطلوب فلا يمازج بين المصنف من جهة القضاء بانك في جرمه
 تفويض استيفاء المودع الى البينة دون سائر الحقوق ع ١٦ قوله عند الاستيفاء كما يشترط وقت ابراء القضاء وقد استعمل ذلك بالجرح والبهمة بل ان يكون شرطاً لوجوب القضاء
 براهي وجوده الى استيفاء القضاء المخرج قبل الاستيفاء كما تسهل باصل السبب ع ١٧ **٣٦** قوله وما كان الا بطلبه من قبل القضاء بين ماله الملك المادى. بعد القضاء قبل الاستيفاء
 كمالك المادى قبل القضاء ع ١٨ **٣٧** قوله بخلاف النقصان في العين سواء كان ذلك بفعله او لا **٣٨** قوله لانه ضمنون عليه فان قلت كيف يبرح هذا
 والسرقة غير مضمون منه لا يسبب القضاء ويقطع بالعلم مستنداً الى ما قبل السرقة قلت هذا غير مفيد فان الممان انما يسقط العبرة بالقلم فلا يلزم في حق تكميل النصاب ع ١٩
٣٩ قوله معناه انما شرط ذلك احرازاً عما اذا فعل ذلك بعد الاقرار بالسرقة فانه يسقط القلم انما شرط **٤٠** قوله ولنا ان الشبهة اى شبهة الملك لا يورثه المولى
٤١ قوله وهو لا يستبرأ من مال اى الشئ من اذ لا يجزئ سارقاً فانا نقول ان كان لا يجزئ من سارق فهو مستحق القلم فان المرافعة مع يده او مع المودع من قبله من الرجوع عن جرمه وذلك
 مستبرأ في ابرام الشبهة فكذلك ما نهى ع ١٢ **٤٢** قوله به دليل صحة الرجوع بعد الاقرار اى بالسرقة وفيه نظر لان الاقرار بغيره كالمسألة كما عرفت ولا يلزم ان يكون حدثت الشبهة في السرقة
 مودعة في الكاظم والجواب ان الكمال والقصور بالنسبة الى التعدي الى الغير وعدمه وليس كما سألنا في ما سألنا في النسبة الى التعدي الى الغير سواء **٤٣** **٤٤** قوله في حق الاتزان قوله قوله به ان
 مورث للشبهة في حق الاتزان اذا كان شبهة في حق الاتزان شبهة في حق الاتزان شبهة في حق الاتزان شبهة في حق الاتزان شبهة في حق الاتزان شبهة في حق الاتزان شبهة في حق الاتزان
٤٥ قوله وما يهدى الشبهة فلو قلنا ان ما شرط مع الشبهة كقصاص من شرك بين ما شرط ما نسب لا يكون مما شرط من السرقة في كل السرقة في كل السرقة في كل السرقة في كل السرقة في كل السرقة في كل السرقة
 به التفتحة من العترة ع ١٢ **٤٦** قوله اذا اقر العبد المحجور عليه انما قيد بيمين القيد من فاهم اجماعاً على ذلك لان عباداً لا يقطع وكذلك الجوع على اذ لا يقطع ع ١٣
 واهم بغير بيئته فلو قلنا ان محجوراً كذا ذكره صدر الاسلام في الجاهل العبد وما علم ما ذكره في السوط القيد من فاهم اجماعاً على ذلك لان عباداً لا يقطع وكذلك الجوع على اذ لا يقطع ع ١٣
 مستهلكاً اذا ما تبين في يده فان كان قادراً فمستحب عليه المظن من علاننا الشئ هو من مال المولى وان كان المالك قائماً بيمينه يقطع يده ويعد المالك على السرقة من نداءه لا يقطع المولى ولا يقطع المولى
 كان محجوراً فان اقر سرقة مستهلك قلت يده المولى قول وفوق اقر سرقة مال تمام بينه فلو قال اقر سرقة مستهلك يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى
 يده والمال للمولى وذكر في العوارض الطبرية ان حاصل الخلفات رابع الموقوف وهو ان القلم اصل والمال يبعثه المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى
 القلم لا يسقط القلم ويديل اذ يقطع بالتحقق وقال ابو يوسف كل منها اصل وامسالة المال فلا تارة جرمها مال القلم فيما لو اقر السرقة من المال من زيد وبنى في مودع كونه مودع
 امره في حق القلم دون المال وقال محمد المال اصل والقلم يبعثه في اذ اسرق دون العترة ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى ولا يقطع المولى
 ان ابي عمر يقول الاقرار بالسرقة كالمادة من ابي حنيفة وهذا من انما حيث لم يقطع قولاً ١٢ نهية **٤٧** قوله دسنة بن ابي دسنة قوله في السرقة العترة للمولى اذا كذب المولى بان يقول المال
 مالنا العترة لولا القلم المبرور ع ١٤

ولو اقربته مال مستهلك قطعت يده ولو كان العبد ما ذواله يقطع في الوجهين وقال زفر لا يقطع في الوجه كلها لان الاصل
 عند ان اقرار العبد على نفسه بالحد والقصاص لا يصح لانه يدور على نفسه وطرفه وكل ذلك مال المولى والاقرار بالغير
 غير مقبول الا ان الماذون له يذخر بالضمان والمال لصحة اقراره به لكونه مسلطا عليه من جهته والمجوع عليه لا يصح اقراره
 بالمال ايضا ونحن نقول يصح اقراره من حيث انه ادعى يتعدى الى المالية فيصم من حيث انه مال ولانه لاقته وهذا
 الاقرار لما يتتم على من الاقرار ومثله مقبول على الغير لمخيم في المجوع عليه ان اقراره بالمال باطل لهذا لا يصح منه الاقرار
 بالغصب فيبقى مال المولى ولا يقطع على العبد في سرقة مال المولى يؤيد ان المال اصل فيها والقطع تابع حتى تسع
 الخصوة فيه يدور القطع وينتبت المال دونه وفي عكسه لا تسع ولا تثبت واذا بطل في اهل الاصل بطل التبع بخلاف
 الماذون لان اقراره بالمال الذي في يده صحيح فيصم في حق القطع تبعا ولا يوجب يوسف انه اقرب شيئين بالقطع وهو على نفسه
 فيصم على ما ذكرناه وبالمال وهو على المولى فلا يصح في حقه فيه والقطع يستحق بدونه كما اذا قال الحر الثوب الذي في يد زيد
 سرقت من عمرو زيد يقول هو ثوبي يقطع يد المقر وان كان لا يصدق في تعيين الثوب حتى لا يؤخذ من زيد ولا يوجب حنيفة ان
 الاقرار بالقطع قدم منه لما بينا فيصم بالمال بناء على ان الاقرار يلاق حالة البقاء والمال في حالة البقاء تابع للقطع حتى
 تسقط عصمة المال باعتبارها ويستوفى القطع بعد استهلاكه بخلاف مسألة الحر ان القطع انما يوجب بالسرقين المؤخر اما لا يوجب
 بسرق العبد مال المولى فاذا رقا ولو صدقه المولى يقطع في الفصول كلها الزوال ما نفع قال واذا قطع السارق والعين قائمة
 في يده ردت الى صاحبها بالبقائها على ملكه وان كانت مستهلكة لم يضمن هذا الاطلاق يشمل لهلاك والاستهلاك وهو
 رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وهو المشهور وروى الحسن عنه انه يضمن بالاستهلاك وقال الشافعي يضمن فيهما الا انها
 حقان قد اختلف سببا فلا يمتنعان فالقطع حق الشرع وسببه ترك الانتهاء عما نهي عنه والضمان حق العبد وسببه
 اخذ المال فصار كاستهلاك صيد مملوك في الحر او شرب غيره مملوكة للذمي ولنا قوله عليه السلام لا غرم على السارق ولا
 حديد لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه لثم اجدها بعدة اللفظ والذي في النسائي من طريق المسوم بن ابراهيم عن عبد الرحمن

الدرية في صحيح احاديث الهداية

٢٤ قوله ثم يخفى الى المالاية يعني لما حج اخره على نفسه لغزوة ادا أدى ثمنه اخره الى المالاية ١٣
 ٢٥ قوله ولما ابل بلان اخره بالمال لا يخفى من العبد الاقرار بالغصب واذا لم يخفى اخره بالسرقه يعني المال للمولى ١٣ بناه ٢٥ قوله ويثبت المال دونه كما اذا شهد
 رطل وهو كان او اقرار بالسرقه ثم رجع فانه يضمن المال ولا يثبت ١٢ بناه ٢٥ قوله ثم يخفى اي مطلق اقرار العبد في حق المولى في المال ١٣ بناه ٢٥ قوله لما بينا اشارة الى قوله ونحن نقول
 نصح اخره من حيث اداوى ١٢ بناه ٢٥ قوله لان الاقرار يلاق ما له البتة لان الاقرار انما يرضى امره وكان خلا برهان يتحقق ذلك الشيء حتى يصور الاقرار والاخبار منه ١٢ كعبه
 ٢٥ قوله ما يضاير اي احتيا القلم ما سياتي من اسنان ابن العناب والقلم لا يمتنعان ثم سقوط العصمة والتعويض في حق السارق يدل على ان المال يبيع فانه لو كان اسلامنا فغيره ماله
 من مال الاجارة الذي يراعى التعمير الى غير التعمير ١٢ بناه ٢٥ قوله بخلاف مسألة الحر ان يذم المسائل ليست تظلمك المسائل لا تليس من ضرورة كود مسودا ومن شخص كود
 بالاجابة وان يكون مودا فيقطع لان القطع يجب بالسرقه من المودع ايضا وان لم يرد المودع اليه فلو رد المودع الى المودع من مال ذلك المودع لا يوجب القلم ١٣ بناه ٢٥
 ٢٥ قوله وهذا الاطلاق اي اطلاق التعدي في حق المولى وان كان باطلا لا يوجب الضمان في الاستهلاك حتى يملك اولى ١٢ بناه ٢٥ قوله وقال الشافعي
 يضمن فيها لانها متعاقبة متلفان فلهذا سيقا سببا تحمل القلم المستحق جوارحه تعالى وسببه السرقة وتدخل الضمان للذمة وسبقه السرقة من وجوب احوال الضمان عليه باخذ
 المال فوجب اهره بالشيخ الاخر ١٣ بناه ٢٥ قوله وان قولنا على السلام قلت رواه الطبري في تهذيب الآثار وموصوفات لخال مرضا احمد الربذي قال حدثنا سعيد بن جبير عن ابي يوسف
 بن زيد عن سعد بن ابراهيم عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة بن ابراهيم بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة قال اذا اتم العمل على السرقة فلا غرم عليه واخره ابو عمرو بن مهران بن طريق بن جرير الطبري
 وهذا السور يراه له شرط الجارحة ثم قال ابن جرير ما ظهر بيان معنى قول من لم يضمن بعد الروعيان خسا قول من قال بالثنين ثم على عدم الثنين من ابن سيرين والتمحي والشمي وبتارة والحسن
 فقال ولهم الاثر في التماس وادماهم على ان اهل العسل اذا ظهروا على الخوازم لم يضر مولا السبيل الخوازم وكذا قطع الطريق قال وبذا هو العوالب تقول تعالى فاطفوا ايدها جوارحها باسك ظم
 يامر بالسرقه ولو كان لازما لذكره ١٣ بنه ٢٥

حديث لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه لثم اجدها بعدة اللفظ والذي في النسائي من طريق المسوم بن ابراهيم عن عبد الرحمن
 ابن عوف رفعه لا يقر صاحب السرقة اذا اقيم عليه الحد وقال بعدة هذا منقطع لا يثبت ورواه الدارقطني وقال المسوم لم يملك
 عبد الرحمن وكذا قال البزار والطبراني في الاوسط وكذا اقل ابن ابي حاتم عن ابيه في العسل وقال متكر وقرم عليه البيهقي في المعرفة ١٣

ما قطعت يمينته ولان وجوب الضمان ينافى القطع لانه يتملكه باداء الضمان مستند الى وقت الاخذ فحين اذنه ورد على ملكه فينتفى القطع للشبهة وما يؤدي الى انتفائه فهو المنتفى ولان الحبل لا يبقى معصوماً للعباد لو بقي لكان مباحاً في نفسه فينتف القطع للشبهة فيصير محرماً للشرع كالميتة والضمن فيه الا ان العصمة لا يظهر سقوطها في حق الاستهلاك لانه فعل اخرج السرقة ولا ضرورة في حقه وكذا الشبهة تعتبر فيما هو السبب دون غيره ووجه المشهور ان الاستهلاك اتمام المقصود بغير الشبهة فيه وكذا يظهر سقوط العصمة في حق الضمان لانه من ضرورات سقوطها في حق الهلاك انتفاء المائتة لانه انما يبرهن السرقة باليمين ^{١٣} ^{١٤}

قال ومن سرق سرقاً قطع في احدى ما فهو يجمعها ولا يضمن شيئاً عند ابي حنيفة وقال لا يضمن كلها الا التي قطع لها ومعنى المسألة اذا حضر احدكم فان حضر واجمياً وقطعت يده لخصومه لم يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها لهما ان الحاضر ليس يتأيب عن الغائب ولا بد من الخصومة لتظهر السرقة فلم تظهر السرقة من الغائبين فلم يقع القطع لها فبقيت اموالهم معصومة وان الواجب بالكل قطع واحداً لله تعالى لان مبيح الحد على التلاخل والخصومة شرط الظهور عند القاطع ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

باب ما يحدث السارق في السرقة

ومن سرق ثوباً فشقته في اللاب ينصفين ثم اخرجته وهو يساوي عشرة دراهم قطع وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له فيه سبب الملك وهو الخرق الفاحش فانه يوجب القيمة وتملك المضمون وصار كالشئرى اذا سرق مبيعاً فيه خيار للبائع ولهما ان الاخذ وضع سبب الضمان للملك وانما الملك يثبت ضرورة اداء الضمان كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله

له قوله وما يلزم الى انتفاء جزئ المشتري وجوب الضمان مستلزم الانتفاء القطع وانتفاء القطع مختلف فيقتضض الضمان بالعزوة لان انتفاء الاذن يدل على انتفاء المعلوم ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

لا يورث الشبهة كنفس الاخذ وكما اذا سرق بالثمن معيباً باعه بخلاف ما ذكر لان البيع موضوع لا فائدة للملك وهذا الخلاف فيما
 اذا اختار تضمين النقصان واخذ الثوب فان اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق لانه ملكه مستثناً
 الى وقت الاخذ فصار كما اذا ملكه بالهبة فاورث شبهة وهذا اكله اذا كان النقصان فاحشاً فان كان يسيراً يقطع بالاتفاق
 لاتعدا مسبب الملك اذ ليس له احتياجاً تضمين كل القيمة وان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها لم يقطع لان السرقة
 تمت على اللحم لا قطع فيه ومن سرق ذهباً او فضةً يجب فيه القطع فصنعه دراهم او دنانير قطع فيه ويرد الداهم
 والدنانير الى المسرقة منه وهذا عند ابي حنيفة وقال الا لسبيل للمسروق منه عليهما واصله في الغصب فهذه صنعة
 متقومة عندهما خلافاً له ثم وجوب الحد لا يشك على قوله لانه لا يملكه وقيل على قولهما لا يجب لانه ملكه قبل القطع
 وقيل يجب لانه صار بالصنعة شيئاً اخر فلم يملك عنده فان سرق ثوباً فصنعه احمر قطع ولم يورث منه الثوب ولم
 يعرض قيمة الثوب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يورث منه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه اعتباراً بالانصب
 والجامع بينهما كون الثوب اصلاً قائماً وكون الصبغ تابعاً ولهما ان الصبغ قائم بصورة ومعنى حتى لو اراد اخذه مصبوغاً يضمن ما زاد
 الصبغ فيه وحق المالك في الثوب قائم بصورة لا يحسن الا ترى انه غير مضمون على السارق بالهلاك فرجنا جانب السارق بخلاف
 الغصب لان حتى كل واحد منهما قائم بصورة ومعنى فاستويا من هذا الوجه فرجنا جانب المالك لما ذكرنا وان صبغته اسود
 اخذ منه في المذهبين يعني عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف وهذا الاول لسوالات السودان زيادة عند كالحجرة وعند محمد
 زيادة ايضا كالحمرة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند ابي حنيفة السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حق المالك
 للمالك الكرم تام ١٣

له قوله كنفس الاخذ فان مثل الشئ في انه يتم ان يجعل سبب الملك ومع الميراث الاخذ شبهة ١٣
 سبب الرد هو الغيب فلو كان يقطع وان اقتصد سبب الضمان وهو الشئ ١٢ عتبه قوله فينا اذا اختار الا ليقال الاصل عنك ان القطع والضمان فاذ اختار تضمين النقصان
 فكيف يقطع لان ضمان النقصان وجب ببنائه اخرى قبل الاخراج وهي ما فاتت من العين والقطع الاخراج الباقي ١٣ عتبه قوله ضار كما اذا ملك بالهبة فانه اذا هب له بعد تمام السرقة
 يقطع القطع فلان لا يجب قبل تمام السرقة لولي ١٢ عتبه قوله وهذا كراي هذه التفاتت مع هذه التفاتت اذا كان النقصان وهو الذي يورث به بعض العين وبعض المنفعة
 فان كان يورث اذ هو ما يورث به شئ من المنفعة على ما هو الصبح على ما ينبغي تمام الكلام في تفسير الفاش والبير في كتاب الغصب لقطع اتفاقاً ١٢ عتبه قوله عليها اي الدراهم والدنانير
 في نسوة شقي عليها وهو امن ١٣ عتبه قوله واصلة في الغصب اي اصل الخلاف في الغصب فبذره العفة لا يقطع بها حق المالك عنده في الغصب فلا خالها فكذا في السرقة
 ١٢ عتبه قوله خلافاً لهما ان هذا العفة تبطل العين اسما وحكما ومتعمداً وكل ما كان كذلك يقطع به حق المالك كما اذا كان الغصب صفر ففرضه وله ان بين السرقة
 باق والصنعة الحادثة والاسم الحادث ليسا ملازمين فان اعدتها الالحاق الاول ملكته ١٢ عتبه قوله فلم يملك بين اي بين السرقة وفي بعض الشئ بينها اي بين الذهب
 والفضة وانما ملك شيئاً غيرهما فان الاعيان تبطل ببدل العفان اصل حديث برة ١٢ عتبه قوله فبغيره امر حال صاحب النهاية صورة المسألة سرق ثوباً فقطع فيه
 ثم صبغ احمر فان لفظ زيادة الجامع الصبغ عن محرمين يتوجب عن ابي حنيفة في السارق يسرق الثوب يقطع يده وقد صبغ الثوب امر حال ليس لصاحبه عليه سبيل و هذا كما ترى ليس في ما يدل على
 قوله من صبغ لان الواو والهمزة وهو لا يدل على التفتيح ١٢ عتبه قوله اخباراً بالغصب يعني ان محمد افاض هذه المسألة على مساندة الغصب فانه لو نصب رجل ثوب انسان
 فضبحه لم يورث منه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه والعلة المشتركة بين التفتيح والتفتيح يورث الصبغ اصل والصبغ وصف قائم به تابع فلا يورث الاصل بالوصف ١٢ مولوي محمد علي نور الشريعة ١٣
 عتبه قوله حتى لو اراد يمين فوارد المالك اغز الثوب حال كونه مصبوغاً يضمن به ما زاد الصبغ ١٢ عتبه قوله فرجنا جانب السارق لان مراعاة ما هو قائم صورة ومعنى اولي
 مراعاة ما هو قائم صورة لا معنى فصار كما لو هرب من الاخذ الصبغ الثوب امر يقطع عن الواهب ١٢ عتبه قوله لان حتى كل واحد منهما قائم صورة ومعنى فان الصبغ والثوب موجودان
 صورة ومعنى ١٣ :-

باب قطع الطريق

قال واذا خرج جماعة متنعين او واحد يقدر على الامتناع فقصداً واقطع الطريق فاخذوا وقبل ان يأخذوا وما لا و

يقتلوا نفساً حبسهم الامام حتى يجد ثأرتوبة وان اخذ مال مسلم او ذمي والمأخوذ اذا قسم على جماعتهم اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً وما يتبلغ قيمته ذلك قطع الامام ايدهم راجلهم من خلاف وان قتلوا ولم يأخذوا وما لا قطعهم

الامام حدا والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والمراد منه والله اعلم بالتوزيع على الاحوال

وهي اربعة هذه الثلاثة المذكورة والرابعة نذكرها ان شاء الله تعالى ولان الجنائيات تتفاوت على الاحوال فاللائق تغلظ

الحكم بتغلظها اما الحبس في الاولى فلا نزه المراد بالنفي المذكور لانه نفي عن وجه الارض بدفع شرهم عن اهلها ويعزرون

ايضاً لما شرهم منكر الاخافة وشرط القعدة على الامتناع لان المحاربة لا يتحقق الا بالمنعة والحالة الثانية كما بيناها لما تلونا

وشرط ان يكون المأخوذ مال مسلم وذمي ليكون العصمة مؤبدة ولهذا الوقطع الطريق على المستامن لا يجب القطع بشرط

كمال النصاب في حق كل واحد كيلا يستباح طرفه الا بتناوله ماله خطر والمراد قطع اليد اي معنى الرجل ليسرى كيلا يؤدي

الى تفويت جنس المنفعة والحالة الثالثة كما بيناها لما تلونا ويقتلون حلاحق لو عفى الاولياء عنهم لا يلتفت الى عفوهم

لانه حق الشرع والرابعة اذا قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم راجلهم من خلاف وقتلهم او وصلهم

وان شاء قتلهم ان شاء صلبهم قال محمد يقتل او يصلب ولا يقطع لانه جنابة واحد فلا توجب حدين ولان ما

دون النفس يدخل في النفس في باب المحد كحد السرقة والرجم لهما ان هذه عقوبة واحدة تغلظت لتغلظ

سببها وهو تفويت الامن على التناهي بالقتل اخذ المال ولهذا كان قطع اليد الرجل معاقب الكبرى حدا واجلاون

له قوله باب قطع الطريق ذم السرقة السرى على الكبرى لان العسرى اكثر وقوماً اما تسمية قطع الطريق سرقة فلان طاع الطريق يأخذ المال خفية من امين الامام الذي على حفظ الطريق

داكوكيرت فلو كان مهرباً يرمي ماله مسلماً ولان موجر الغلط والظلم ان قطع الطريق شرائط الاول ان يكون لهم شركة وقوة بحيث لا يكون للامانة القادمة معهم وقطع الطريق سواد كانت

بالسلاح او بالعضا الكبير او الجوارح او باثبات ان يكون خارج المعركة اعز في شرح الطحاوي ان يكون يترد عليهم مسرعة سفرة اثبات ان يكون في دار الاسلام والراجح ان يكون المأخوذ قد اصاب

او قال الشافعي واهم وقال مالك والشافعي لا يشرع النصاب والراس ان يكون القطاع عليهم اجماع في حق اصحاب الاموال حتى اذا كان فيهم ذم حرم او ميباً او نحوها لا يجب عليهم اقطعها فان

لا يلو بسف و الساس ان يوفدوا قبل التورية حتى اذا انفذوا بعد التورية سقط عنهم الحد **له** قوله واذا اخرج جماعة يتناول السلم والذمي والحر والعبد **له** قوله

مسيب الامام هو المراد بالقتل المذكور في قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله وسولت رسول الله ذنوبهم ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او يندسوا من الارض **له** قوله

تتغلظها لا تجزى لانه مستلزم مقابلة الجنابة الخليفة باجزاء الخفيف او بالعكس وهو ظلمات مقتضى الحكم **له** قوله قلنا المراد بالقتل تفويت النفس على التسمية

ايضا يمكن المراد منها هو الحبس لقوله تعالى من الارض فان النفي عن جنس الارض انما يتحقق اذا امتنع من التوريب نفي عن الارض المحبوس لا من ميسر **له** قوله سكران

فاخذ العسرة را يجب في جنابة يس فيها موقد جعل الحبس جزاء لا فاعنة فلا وجوب لاجباب التوريب معد ما قال في المشايخ طين الحبس جزاء للمحاربة وهو حق الشتماني والتوريب جزاء لا فاعنة

فغير نظر لانه اذا خرجوا لم يأخذوا ما لا يمشون انفسا فليست الا فاعنة على ما نحن عليه السلام الا ان يقال لما وجد بيننا بيان الخوف مع قصد قطع الطريق والافان ذم شرع الحبس

جملناه لاحد بما وجدنا التوريب لا جزاء العبد **له** قوله لا تتحقق الا بالامانة لانه اذا لم يكن مستدوقه على قطع الطريق لا يسوون قطع الطريق بل هم موصوفون دائرون يرتجون الخلفة

من الناس **له** قوله يكون العسرة مؤبدة وليس بتأييد العصمة الا في مال المسلم والذمي **له** قوله وبهذا يكون الشرط ان يكون المأخوذ من المسلم او الذمي **له** قوله

بشرط **له** قوله كمال النصاب الحد وقال الحسن بن زياد الشرط ان يكون نسيب كل واحد عشر وثمانون درهماً لان التقدير بال عشرة في موضع ان المستحق باخذها عوضاً واصلاً بهما

المستحق عوضاً ولكن لو قتلوا قطع العمد ايضاً قطع عليهم باقتدار المحاربة وقطع الطريق **له** قوله كيلا يؤدي الزكاد دليل على القطع من خلاف للسطح تعيين ايديهم والارامل العسرى

نازديك آخر **له** قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الا ان يكونوا مسلمين **له** قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الا ان يكونوا مسلمين **له** قوله

فالامام باختياره ما حلان الامام باختياره في جنس العقوبتين بين قطع اليد والارامل مع القتل او العصب وبين القتل او العصب ايضاً من غير قطع اليد والارامل وكذلك لا يباين عند

اختياره ترك قتل اليد والارامل بين القتل او العصب وهذا قول ابي حنيفة وذكر في كتاب قول ابي يوسف معروفاً في مائة الروايات قول ابي يوسف مع محمد **له** قوله

له قوله كحد السرقة والرمح فان السرقة اذا ذم وهو ممن يرمي لا يفر لان القتل يفضل على **له** قوله

كانافي الصغرى حدين والتلاخل في الحد دلان في حد احد ثم ذكر في الكتاب التغيير بين الصلب وتركه وهو ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف انه لا يتركه لانه منصوص عليه والمقصود التشهير ليعتبر به غيره ونحن نقول اصل التشهير بالقتل و
 المبالغة في الصلب فيضخ فيه ثم قال ويصلب حيا ويحرق بطنه برحى الى ان يتور ومثله عن الكرخي وعن الطحاوي انه يقتل
 ثم يصلب توقيا عن الشلثة وجه الاول وهو الاصح ان الصلب على هذا الوجه يبلغ في الردع وهو المقصود به قال ولا
 يصلب اكثر من ثلثة ايام لانه تغير بعد ما يتأذى الناس به وعن ابي يوسف انه يترك على خشبة حتى يتقطع و
 يسقط ليعتبر به غيره قلنا حصل الاعتبار بما ذكرناه والنهاية غير مطلوبة قال واذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في
 مال اخذها اعتبارا بالسر الصغرى وقد بينا فان يأسر القتل احدهما جرى الحد عليهم باجمعهم لانه جزء الحاربه
 وهي تتفق بان يكون البعض ردء لبعض حتى اذا نلت اقلهما انحازوا اليه ثم انما الشرط القتل من واحد منهم
 قد تحقق قال والقتل ان كان بعصا او بحجر او سيف فهو سواء لانه يقع قطعاً للطريق بقطع المارة وان لم يقتل
 القاطع ولم يأخذ الا وقد جرح اقتص منه فيما فيه القصاص اخذ الارش منه مما فيه الارش وذلك الى الاولياء لانه
 الاحد في هذه الجناية فظهر حق العبد هو ما ذكرناه فيستوفيه الولى ان اخذ ما لا ثم جرح قطعت يده ورجله وطلعت
 الجراحات لانه لما وجب الحد حقا لله سقطت عصمة النفس حقا للعبد كما يسقط عصمة المالك ان اخذ بعد ما تاب
 وقد قتل عمدا فان شاء الاولياء قتله وان شاء عفا عنه لان الحد في هذه الجناية لا يقام بعد التوبة للاسئنة
 المذكور في النص ولان التوبة يتوقف على رد المال لا قطع في مثله فظهر حق العبد في النفس المالك حتى يستوفى الولى

له قوله لان مدوا حد الا ترى ان الجملات في الزنار لا تتداخل فان قيل يذللنا لئلا
 الامام ان يقتل ويراع القتل وعلى هذا التعليل ليس له ولا يترك القتل كما ليس له ولا يترك الجملات فكذلك ولا يترك القتل ولا يطرح السرقة بل لا يرض عليه مراعاة الترتيب في جزاء
 واحد فكان لان يرد بالقتل ثم اذا اقتل فلا تارة في اشتداد لا يقتل بعده **١٢** **له قوله** لانه منصوص على اى في الاية المذكورة ويؤيده الحديث ايضا وهو ما اخبرنا الشافعي في
 مسنده الامام محمد وغيرهما من مياس ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ادعى ابانة بعض الابدان لا يبيعه ولا يبيع عليه فجارا ناس يريدون الاسلام فاعطى عليهم اصحاب الى بردة
 ونقصوا لومهم فقتل جرير بن ابي لهب ثم من قتل ولم يأخذ المال من قتل ومن اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله ومن اغتاف الطريق ولم يأخذ ولم يقتل نفي
 قال صاحب نود الاولون ابا حفصه عمل قوله من قتل واخذ ملب على اختصاص الصلب بهذه الحالة على اختصاص هذه الحالة بالصلب بل انبئت الامام الخليل في الاربعة لان
 الجناية يمتثل الاتحاد والتعددية في كل الجنيتين فيه اتجه وانادى به واستاذى فورا ثم امره في قرالا قتلوا لا نور لا يذهب عليك ان غنبت الاتحاد فامرت باعتبار التعدد والافند
 لانه يستوفى فيه الذكر الواحد والجميع **١٣** **له قوله** فهو سواء حتى باي شيء تمك قطع الطريق لانه مدلا قصاص فلا يفتق المسادة ولهذا يقتل منزلا بشر **١٤** **له قوله**
 ولم يأخذ الا وقد جرح الجمل الامام الترمذي ما رواه خاسم بن احوال قلعاع الطريق والمعصم لم يذكره في الاجمال بل قال في الاربعة لان مراده الاحوال التي يدل عليها الجزية المذكورة
 في النص **١٥** **له قوله** في ما فيه القصاص فلو قطعوا الذكر فلا قصاص فيه في الظاهر فلو قطع منهم الارش فلا نالنا ابى حفصه في في ما اذا قطع من الاصل وفي الحنفية قصاص اتفاقا لان موضع
 قطع حلوم الا اذا قطع بعض الشفة وكذا اذا مزجها العين او قطعها باقلها **١٦** :-
له قوله سقطت عصمة النفس بنا على ان يادون النفس بجرى بجرى الاموال فكان سقوط العصمة في حق المالك سقوط العصمة في حق المرح **١٧** **له قوله** الاستشارة المذكورة في
 النص تحقيقا لانه قال لا يرد قوله او ينقض من الامم ذلك لم يخفى في الدنيا وجم في الاخرة عداب عليم اللذين تابوا من قبل ان تقدر عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم فالاستشارة راجع الى قوله
 اما جراد الذين فيكون ما حصل ان جراد من ذكرنا من الامم انه يرد التوبة فانه لا يجر عليه ما عجز عن طيبه لان الاستشارة اذا تعقب كلمات معقوفة بعضها على بعض فينبغي ان ما يليه على ما تقر
 في الاصل فانظر ما تحقق هذه الاستشارة بقوله ولم في الاخرة عداب عليم فلا يغير الا المعقوفة في الاخرة لا رفع الفري في الدنيا والجواب عن على ما نقلنا البلاء الخوف من عيبه معز الدولة ان الجمل
 المذكور في هذا النص في حكم جملة واحدة كانه قال المارون يبايعون في الدنيا والاخرة اللذين ظلمهم بمرقت الة الحجج **١٨** مولوي محمد عبدالحق نورالثرمذية **١٩** **له قوله** ولان التوبة الجم
 عجز عن بان التوبة مستوفى على التوبة لان كان ان في الاستيق هذا التعليل وان كان الا ان الوبر الثاني واخلاصة الوجه الاول فلا يكون ملا مستقاة واجب بان لبعض المشايخ ذهبوا
 الى ان المرصطة بنفس التوبة ودى الاختراع في الحال والاعتجاب في الحال ولم يجعلوا التوبة بهذا المعنى موقوفة على رد المال وبعضهم ذهبوا الى ان المرصطة مالم يرد المال فبجلا الروم من تامبها
 ما تعصف بين عن قول المشايخ وبيد الطريق ذكر الاختلاف فخر الاسلام في مسيوط **٢٠** **له قوله** ولا تلطم في شدة من مثل ما اذا رد المال لان الخصوص يتعلم براد المسال
 ليدى شرط وجوب القتل **٢١** **له قوله**

القصاص او يعفو ويحب الضمان اذا اهلك في يده واستهلك وان كان من القصاص صبي او مجنون او ذور حرموم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين فالمدكور في الصبي المجنون قول ابي حنيفة وزفر عن ابي يوسف انه لو باشر العقلاء بعد الباقيين وعلى هذا السرقة الصغرى له ان المباشرة اصل الردع تابع ولا خلل في مباشرة العاقل ولا اعتبارا بالخلل في التبعية وفي عكسه يتعكس المعنى والحكم ولهما انه جناية واحدة قامت بكل فاذا لم يقمع فعل بعضهم موجباً كان فعل الباقيين بعض العلة وبه لا يثبت المحكم فصار كالحاطي مع العاقد اما ذور الرحم المحرم فقد قيل تاويله اذا كان المال مشتركاً بين المقطوع عليهم الاصح انه مطلق لان الجناية واحدة على ما ذكرناه فالامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين بخلاف ما اذا كان فيهم مستامن لان الامتناع في حقه لخلل في العصمة وهو يخصه اما هنا الامتناع لخلل في الحرز والقافلة حرز واحد واذا سقط الحد صار القتل الى الاولياء لظهور حق العبد على ما ذكرناه فان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفوا واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد لان الحرز واحد قصارت القافلة كدار واحدة ومن قطع الطريق ليلاً ونهاراً في المصر او بين الكوفة والحيرة فليس بقاطع الطريق استحساناً نافي القياس يكون قاطع الطريق وهو قول الشافعي لوجوه حقيقة وعن ابي يوسف انه يجب الحد اذا كان خارج المصر ان كان بقره لانه لا يلحقه الغوث وعنه ان قاتلوا نهاراً بالسلام او ليلاً به او بالخشب فهم قطاع الطريق لان السلاح لا يثبت والغوث يبطل باليالي ونحن نقول ان قطع الطريق لقطع المارة ولا يتحقق ذلك في المصر ويقرب منه لان الظاهر حقوق الغوث الا انهم يؤخذون برد المال ليصال الحق الى المستحق ويؤدبون ويحبسون ولا تترك بهم الجناية ولو قتلوا فالأمر فيه الى الاولياء

قوله ويجب الضمان اذا اهلك في يده او اشتبهك اعترض عليه بان وجوب الضمان بسقوط الحد وسقوط الحد بالتوبة يتوقف على رد المال فكيف يتصور اهلاكه والاستهلاك في يده واجب باننا نفرض المسألة في ما اذا تاب ورد بعض المال واقول بهذا التام اذا كانت التوبة متوقفة على رد المال في الجملة عند القاطنين بذلك داماً اذا كانت متوقفة على رد جميع المال فلا يجوز ان يقال هذا الوضع انما هو على قول البعض الاخر من انما **قوله** وعن ابي يوسف قال الا لا يزاد في غلبة البيان العويب من صاحب الهداية قال وعن ابي يوسف بدران قال والمدكور قول ابي حنيفة وزفر قول ابي حنيفة صرح به الشيخ ابو منصور انه قلت عليه عيب لان القدر الذي ذكره في المحرم عند ابي يوسف لطف من ابي يوسف فيقول ان يكون قول ابي يوسف رواية عن ابي حنيفة **قوله** ومنه ما يثبت في الحرز والنجون والنجون عند ابي يوسف **قوله** دني كرسين اذا باشره العقلاء صار الخلل في الاصل وله الا اعتباراً بالجلل **قوله** في الحرز والنجون والنجون الى انسان عمداً وراه آخر خطأ واحاير السهان ومات منها لا يجب القصاص على العاقد لان الفعل واحد فكيف ينسب القصاص الى كل جرمته عليه لئلا يفتقر الى الكسر فيقتصر بان كل جرمته عليه تامة **قوله** ولما زاد الرجم المحرم المذكور الا ان المسألة محمولة على ما اذا كان المال المأخوذ مشتركاً بين المقطوع عليهم وفي القطع ذور من احد من غيرهم فلا يجب الرجم اليقين لان المأخوذ مشترك واحد فاذا اشتم من احد من بسبب الغزاة اشتم من الباقيين واما اذا كان لكل واحد من مال مغزوب فله يجرم على الباقيين لان الاخذ من كل واحد منهم لا يفتقر لغيره بخلاف ما اذا سرقت من حرز الرجم مال من مال غيره فان الشبهة باختيار الحرز لا مع الجواب في الكل واحد لان مال جميع القاطنين في حق قطع الطريق كسنة واحد فانهم قصده واخذ كل ذلك فاذا انكثت الشبهة في حق بعد ذلك فقد انكثت الشبهة في جميعه **قوله** بخلاف ما اذا كان فيهم من جواب سؤال مقدس سوال تغيزه ان يقال القطع على المستامن لا يوجب الرجم لان القطع على الحرز ثم وجوده في العاقلة يسقط الحد فوجب ان يسقط وجود المستامن ايضا **قوله** وهو يخصر اهل الخلل يضمن المستامن فلا يقتصر بشبهة والشبهة اذا كانت في غير الحرز لا تؤثر في الذي لا يشبهة فيه **قوله** والقاطن حرز واحد لان القاطن بمنزلة بيت واحد فكان هذا كان القريب سرقة مال القريب ومال الجاني من بيت القريب فان لا يقطع ببشبهة تمكنت في الحرز **قوله** فصار القاطن كدار واحدة كما يسرق من دار سكن السارق فيها فاذا لم يجب الحد وجب القصاص ان قتل عمداً ودال ان افذه وهو قائم والعمان ان يهلك او اشتبهك **قوله** والحيرة التي لا يمكن الضمان المتندي اول منازل الكوفة وقال تاج الشريعة الحرة بكرة المدية على راس ميل من الكوفة **قوله** وفي القياس الخروج المقام ان القياس يقتضي وجوب الحد في صورة القطع بين الكوفة والحيرة وفي قطع الطريق في العمر لكان او نهاراً لوجوده حقيقة ودليله مناط وجوب الحد وهو قول الشافعي ودودي من ابي يوسف انه لو قطع في العمر لا يجب لان الظاهر حقوق الغوث من الاما او من الناس المقطوع عليه ودم ذلك نادر فلا يوجب قطع الطريق من حيث المشقة واما خاندان المحرم فيقطع وان كان يقرب العمر لانه لا يقطع الغوث في الغور لبعده من العمر وعنه في الرواية الا ترى ان لو قاتلوا بالسلاح نهاراً او ليلاً بالسلاح او بغيره في المصر يجب القطع لان السلاح لا يثبت فلا يجرم به من ان يموت فليقتل الغوث وفي الليالي يدم بخوة سريعاً فلا يوجب قطع الطريق ويجب الحد وقال ابو حنيفة لا يقطع الطريق في المصر ولذا اذا كان بقره بالسلاح او بغيره ليسلك ان او نهاراً التوبة احتمال حقوق المدونة استحساناً **قوله** مولوي محمد عبد الحى نور الله رفته

لما بينا ومن خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلته عند ابى حنيفة وهي مسئلة القتل بالمثل وسنين ويا ب
الديات انشاء الله تعالى وان خنق في المص غير مؤقتل لانه صار ساعيا في الارض بالفساد فيدفع شهرة بالقتل الله اعلم
اشارة الى قوله لا يرد الا بغير المشارة الى قوله

كتاب السير

السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي عليه السلام في مغازيه قال الجهاد فرض
على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقيين اما الفرضية فلقوله تعالى فاقتلوا المشركين كافة كما
يقاتلونكم كافة ولقوله عليه السلام الجهاد ما مضى الى يوم القيمة واولاد به فرضا باقيا وهو فرض على الكفاية لانه ما فرض
لعينه اذ هو فساد في نفسه وانما فرض للاعزاز دين الله ودفع الشر عن العباد فاذا حصل المقصود بالبعض سقط
عن الباقيين كصلوة الجنائزة ورد السلام فان لم يقم به احدا ثم جمع الناس بتركه لان الوجوب على الكل لان اشتغال
الكل به قطع مادة الجهاد من الكراع والسلاح فيجب على الكفاية الان يكون النفير عاما فيصير من فرض الاعيان
لقوله تعالى انفرؤا خفافا وثقالا الآية وقال في الجامع الصغير الجهاد واجب الان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم
قوله هذه الكلمة اشارة الى الوجوب على الكفاية واخره الى النفير العام وهذا ان المقصود عند ذلك لا يتحصل الا باقامة الكل
فيقتصر على الكل وقتال الكفار واجب وان لم يبق العموم ولا يجب الجهاد على الصبي لان الصبي مظنة المرحمة
ولا عبد ولا امرأة لتقدم حق المولى والزوجه ولا اعلى ولا مقعد ولا اقطع لعجزهم فان هجم العدو على بلد وجب على جميع
الناس الدفع فتخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن المولى لانه صار فرض عين ومملك اليه ورق النكاح ل
الاعوان

اذا امر ملحق ومعه الفتح كسر المون ولا يقال بالسكون كذا من الغاراي ١٢ عاين **سنة** قوله وان خنق في المرقال الانزاري بالشدة يد سماه ما تحيقا للكثرة قلت انك لا تستفيد
من قولهم مرة فلما ما زال الشدة ١٢ **سنة** قوله كتاب السير مع المودلان كما نها من نزهه وذلك ان الجهاد يشي نفس المومنين وقد مر المودلان المقصود من المودلان
العام من الفساد من الفتن والمقصود من الجهاد دفع ضار الكفر لان في ضمن المودحون الشدة تعالى وسقط بعضها حق العبد واليه ليس الا حق الشدة تعالى وحق العبد مقدم ١٢ **سنة** قوله
وهي الطريقة وقد يقال السيرة خلة من السير يراه السير الذي يقطع المسافة وقد مر اية السير في العاطلة وسببت المنازير سير اول امرها السير العدد ١٢ **سنة** قوله
فقطيل تعالى فاقتل المشركين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما موردا بالصم والاعراض قال الله تعالى فاصم الصم الجبل وقال واعرض عن المشركين ثم امر بالمعظمة والجدولة
بالطريق الا من يقول تعالى وجاهد بهما التي هي احسن ثم امر بالقتال ان كانت اليد منهم فقال الله تعالى فان تاكلموا فقولوا ثم امر باليد بالقتال فقال الله تعالى فاقتل المشركين
حيث وجدتموهم وقال فاقتل المشركين كما يقتلونكم كافة واطلوا ان الشدة التين ١٢ **سنة** قوله الجهاد ما من الميراث اخبر الرواد مولا في سنة من انس رفسوا
الجهاد من سنة بيئته الشدة ان يقاسوا فوا من الجهاد ١٢ **سنة** قوله الرواد فرنا باقيا قوله يرد هينا بلوجين اهد هان الحريش خروا مكميف بيئته به الفرضية وجوابه ان مؤيد
بالتص والاصح ان يكون تلعيا وناشما لان لا لا لامل بقاد الجهاد على فرضية وما ذكره المصنف من المراد لانه لا يعلق عليه وجوابه ان قوله ما من سنة فلا بد من تقدير موصوف
وقد ثبت بقوله تعالى ان فرض فيكون هو التين للتقدير فكان معناه فرض باق ١٢ **سنة** قوله اذ هو اشد في نفسه لانه تعذيب عباده وتعذيب بلاده ١٢ **سنة** قوله
قوله وانما فرض للاعزاز دين الله والاشارة بقوله تعالى فاقطعوا عنهم السبيل وان يكون مقتد ويكون الدين كره ١٢ **سنة** قوله كصولة الجنازة ورد السلام فان البعض اذا قام بها سقا من
الباقيين ٢٢ **سنة** قوله ثم يجمع الناس لانه انما سقط الفرض عن الكل ولو لم يحصل هذا المعنى تيقن الفرض على كل انسان ٢٢ **سنة** قوله
سنة قوله لان يكون الاستسار من قول يرفيق على الكفاية اي يجب الجهاد وكفاية لانه اذا كان النفير عاما بان لا يندفع شر الكفار اذ انما يجمع المسلمين في تعيين من فرض الاعيان
فقرض من كل واحد فيقتل العبد بدون ان سيده والمرأة بدون ان سيده والاولاد بدون ان اولادهم وتقتل الاماى وكما بان وشارة او شيا بانا وشوغا او حاما ما وراحتا قيل انيا وفقراد
١٢ **سنة** قوله قوله تعالى اعرض بيان قوله تعالى ما افا وجر تخصيصه بالنظر العام وواجب بالذبح والرج وان النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن يخرج مع خلف كثير من
ابن المدينة نظر بذلك اقتصاصه بالنفير العام ١٢ عاين **سنة** قوله فاول هذا الكلام اي قول محمد الجهاد واجب الان المسلمين في سعة اذ الاستسار تكلم باليا في بعد انشائه فكان مجموع الشدة
والشدة اشارة الى الوجوب كفاية كذا في النص وفيه نظر المصنف بان الاستسار ههنا منقطع والمتعلم يعلم بطريق المارضة وليس يتكلم باليا في بعد انشائه ١٢ **سنة** قوله في فرض
على الكل ذكر في الزفره فان جهاد النفير ما يضر فرض عين من من يقرب من العدو وهم يقتلون على الجهاد واما من يبعد عن العدو فخطيبهم فرض كفاية حتى يسلم ترك اذا لم يجمع اليهم اما اذا اجمع اليهم
بان مجرم كان يقرب العدو او كسود لم يبار بانا فان فرض على عليهم فرض عين ويكون كذا لان الفرض على جميع ابن الاسلام شرعا وجزا ١٢ **سنة** قوله مظنة المرحمة قال ابن اثير المظنة
بكر اللطاة ووزة مقفلة من اطلق بمعنى العلم وكان القياس فتح الظاهر الا ان جهاد كسودوا ١٢

الدرية في تلخيص احاديث الهداية

كتاب السير، حديث الجهاد ما مضى الى يوم القيمة ابوداؤد من حديث انس رفته ثلاث من اصل الايمان الكف عن قتال
لا اله الا الله ولا تكفراه بذنب ولا تفرجه من الاسلام بعمل والجهاد ما مضى بعثني الله ان يقال اخبر امتي الدجال الحديث -

يظهر في حق فروض الايمان كما في الصلوة والصوم بخلاف ما قبل النفي لان بغيرها مقنعاً فلا ضرورة الى ابطال حق المعول والزوج ويكبر الجمل مادام للمسلمين في لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه لان ملك بيت المال معد لتوايب المسلمين فاذا لم يكن فلا بأس بان يقوى بعضهم بعضاً لان فيه دفع الضرر الاعلى بالمحاق الاذني يؤيد ان النبي عليه السلام اخذ دروعاً من صفوان وعمر كان يعززي الاعزب عن ذي الحليلة ويعطى الشاخص فرس القاعد

باب كيفية القتال

واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصر واما مدينة او حصناً فدعوهم الى الاسلام لما روى ابن عباس ان النبي عليه السلام ما قاتل قوماً حتى دعاهم الى الاسلام فان اجابوا فروعن قتالهم لحصول المقصود وقد قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وان امتنعوا فدعوهم الى اداء الجزية به امر رسول الله عليه السلام امراء الجيوش ولانه احد ما ينتهي به القتال على نطق به النص هذا في حق من يقبل منه الجزية ومن لا تقبل منه كالمرتدين وعبدة الاوثان من العرب لا فائدة في دعائهم الى قبول الجزية لانه لا يقبل منهم الا الاسلام قال الله تعالى تقاتلونهم او يسلمون فان بذلوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين لقول علي انا بذلوا الجزية ليكون دماً وهم كسنة

له قوله وذكره الجبل بين الجيم وسكون العين هو ما حمل من تنجى الانسان على شئ يفسده والمرد بهنا ما مضى الامام على الناس للفرقة كما يحسنه النعمي لمخزون مادام مسلمين سنة وروى اسم اللال الساب من الكفاة في قتال لا يخرج والجزية والفتنة لان بيت المال معد لتوايب المسلمين ويكره مع وجود ذلك الجبل الذي ذكرناه لان الجهاد في الشرائع ولا يجوز لغيره الا اجرة عليه فاذا اتفق ردة كان حراماً واذا اذخيره الا اجرة كان الى الحرام اقرب والتوايب هم نائبة وهي ما ينزل بالانسان من الهبات والحدود **١٣** **له** قوله من موان تمت فقال صفوان بن ابية اخبث يا محمد قال ما عادي ممنون انزوا ابداً وادوا والنساء في واحد **١٤** **له** قوله كان يعززي الحسن الامراء يقال اعزى الامير الجيش لوازائه الى العدو الاعزب الذي لا امرأة له ووقع في بعض النسخ الاعزب بالالف ووقع في نسخة اخرى الف ووقع في نسخة اخرى الف وهو الصحيح وظلوا الرجل امرارة والشاخص اسم فاعل من شخص من مكان الى مكان اذا سار في ارتقاء والرد بهنا الذي يذهب الى العدو **١٥** **له** قوله باب لما كان الامراء اولاً في البلاد والقبلة بغيره **١٦** **له** قوله امراء الجيوش الجند من جاشت القدر اذا قلت قال الزمان الشريعة وافزه من الغرب **١٧** **له** قوله علي ما نطق به النص وهو قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الا ان قال حتى يحطوا بالجزية **١٨** **له** قوله انا بذلوا الجزية انتم اخذوا الدار تطلق في نسخة من عهد النبي بن عبد الله بن موسى بن هاشم قال قال علي من كانت له دمنان فمركبها وديركه شيا وح هذا هو ايضا ضعيف **١٩**

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ دروعاً من صفوان ابداً وادوا والنساء واحمد والحاكم من حديث صفوان وسياتي الكلام عليه في العارية قوله روى ان عمر كان يعززي الاعزب عن ذي الحليلة ويعطى الشاخص فرس القاعد ابن ابي شيبة من طريق ابي مجاز وكان عمر يعززي العزب ويأخذ فرس المقيم فيعطيه المسافر واخرجه ابن سعد من طريق ابي عثمان النهدي عن عمر كالاول ونهاده يعززي الفارس باب كيفية القتال ، حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ما قاتل قوم حتى دعاهم عبد الرزاق واحمد والطبراني و الحاكم من حديث ابن عباس اخبره من طريق ابن ابي نجيم عن ابيه عنه وأصله في الصحيحين من طريق ابي مجاهد عن ابن عباس في بعث معاذ الى اليمن قال فيه فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله الحديث ولا احمد من حديث فروة ابن مسيك لا تقاتلهم حتى تدعوهم الى الاسلام واخرجه عبد الرزاق في الاوسط عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً الى قوم يقاتلهم وقال لا تقاتلهم حتى تدعوهم الى الاسلام واخرجه البخاري ومسلم عن ابي هريرة ونهاده مسلم في رواية ويؤمنونى وبها جئت به واخرجاه من وجه اخر عن ابي هريرة لما توفى النبي صلى الله عليه وسلم واستخلفت ابوبكر وكفر من كفر من العرب قال عمر لاني بكر كيف تقاتل الناس الحديث ومن حديث ابن عمر حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ويقوموا الصلوة ويؤتوا الزكاة وليسلم من حديث جابر بن عبد الله عن ابي هريرة انه قال لا اله الا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم الله ماله ودمه وحسابه على الله عز وجل و لخبخاري عن ابن ابي عمير كالاول ونهاده فاذا قالوها وصلوا صلوتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم واموالهم الا يحقها وحاسمهم على الله عز وجل **١٣**

قوله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر امراء الجيوش باخذ الجزية من الكفار اذ استعوا عن الاسلام مسلم والاربعة عن يزيدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر امير اعلى جيش اوسرية اوصاه في خاصة بتقوى الله الحديث وفيه فان هم اوافوا لهدم الجزية واخرجه مسلم من حديث الثعالب بن مقرن قوله روى عن علي قال انا بذلوا الجزية ليكون دماؤهم كما ماتنا واموالهم كما ماتنا لم اجده هكذا وانما عند الدار قطعي من طريق ابي الجنوب قال علي من كانت له دمنان فمركبها وديركه شيا وح هذا هو ايضا ضعيف

واما الهمة كما والنوا باليدل القبول وكذا المراد بالاعطاء المذكور فيه في القرآن والله اعلم لا يخون ان يقا تل من لولته
 الد عوال الاسلام الا ان يذ علقوله عليه السلام في وصية امرء الاجناد فادعهم الى شهادتان لا اله الا الله ولا نهم بالدعوة
 يلح انا نقاتلهم على الدين لا على سلب الاموال وسبي الذراري فلعلمهم يميرون فكيفي مؤنة القتال لو قاتلهم قبل الدعوة
 اثم التلعي ولا غرامة لعدم العام هو الدين والا حراز بالدار فصار كقتل النساء والصبيان وليستصيان يدعومن بلفته
 الدعوة مبالغة في الانذار ولا يجب ذلك لانه صرح النبي عليه السلام ارغا على بنى المصطلق وهم غارون وعهد الى اسامة
 ان يغير على ابني صبا حاتم يهرق والغارة لا يكون يدعوقال فان ابوا ذلك استعانوا بالله عليهم حاربهم لقله عليه
 السلام في حديث سليمان بن بريدة فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان ابوها فاستعن بالله عليهم
 وقاتلهم ولاته تعالى هو الناصر لاوليائه والمدبر على اعدائه فيستعان به في كل الامور ويصوبوا عليهم المجاتي كما نصب سول
 الله عليه السلام على الطائف وحر قومه لانه عليه السلام احرق البويرة قال ارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم فراسدوا
 زرعهم لان في جميع ذلك الحاق الكبت والغيظ يهركس شوكتهم تفريق جمعهم فيكون مشرعا ولا باس برهم وان
 كان فيهم مسلم اسير او تاجر لان في الرمي دفع الضرر العام بالذات عن بيضة الاسلام وقتل الاسير والنا جر ضرر خاص لان
 قلت لخطوا حصن عن مسلم فلو امتنع باعتبار لا تسد بابيه وان تترسوا بصيبي المسلمين او بالاساذي لم يكونوا عن يمينهم لما
 بينا بقصدان بالرمي الكفار لانه ان تعدوا التميز فلقلنا ممكن قصدا والطاعة بحسب الطاقة وما اصابوا منهم لادية

له قوله في منبره امراد الاجناد انك اخبر الجماعة الا البخاري عن بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على آله سلم في جيش اوسر بدموماه يتقوى الله الحديث وغيره وادعهم الى شهادته ان لا اله الا الله ١٢ ست له قوله قبل الدعوة بمواضع الطعام وبالكسر
 في النسب قاله الجوهري وقيل بالفتح في الرب ١٢ ب له قوله النبي في حديثه على قال لرسول الله من لا اله الا الله ١٣ ست له قوله
 قلة طار من ومنه اشفي بنين غرنا فقتل قلنا العام الدين منك ولم يوجد وجر حرمه التقل لا يكتفي بوجوب الصان ١٣ ك له قوله لا ربح قلت اخبر البخاري
 وسلم من بن عون قال كتبت الى ناخ اسال عن الدر ما قبل القتال قال كان ذلك في قول الاسلام وقدما عار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم من ادون
 وانما هم سنة على اللدوا ماب بوسنة بويمة وقال المنزلي في حواشيه فادون بالاركة بقده غيرا وقال الفارسي اعنه فادون بالال الهلة المنقحة فان النار هو الذي يخرجه
 ولا جله بينا ذ الذي قال الفارسي في تكلف فقده قال الجوهري وغيره النار ان قل والغرة والقتل ١٣ ست له قوله المصطلق يعتم الميم وسكون العباد الهلة فخرج العلم
 الهلة وكسر الالهة في آفة قات بلبن بن خزاعة ١٣ ب له قوله وجد اول اسير الجزية ابوداوود عن ابني بيم الهلة وسكون الباد الوعدة لغيره انون والفت مقصورة موضح
 من مطلقين بين مطلقان والبر ١٣ ست له قوله في حديث سليمان بن بريدة فان قال في نادعهم الى الشهادة فان ابوا فدعهم الى الجزية الى ان قال فان ابوا فاستعن بالله
 عليهم وقاتلهم اخبر الجماعة الا البخاري ١٣ ب له قوله البويرة بعلم الباد على وزن ودعوة موضح ١٣ ست له قوله
 له قوله الحاق الكبت اي القتل والهوان وقال الزاذري يقال كبر الشراي بكسر الشاى وبكسر الهمزة الملائم ما ذكرناه ١٣ ب له قوله وان كان فيهم مسلم رولا قال الحسن بن زياد اذا
 علم ان فيهم مسلمانا يذ تلف به لا يرضع بكل لذك ١٣ م له قوله من بيعة الاسلام اي بجمعة للشيعة السنوية بينها وبين بيعة العامة وعرف بالان البيعة تمتع الولد كذا سفة
 المغرب ١٣ ك له قوله واما ما يولاهم اي اماما المسلمين من ميمان المسلمين واسارا من الذين تترس المشركون بهم ١٣ ب له

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله قال صلى الله عليه وسلم في وصية امرء الاجناد فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله هو في حديث بريدة المتقدم قبل قوله ولو
 قاتل قبل الدعوة اثم للنبي كأنه يشير الى حديث فروة بن مسيك لا تقاتلهم حتى تدعوهم الى الاسلام وقد تقدم مع نظارة حديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اغام على بن مصطلق وهم غارون قال وقد صرح متفق عليه من حديث ابن عمر مطولا قوله وقد صرح
 ان النبي صلى الله عليه وسلم عهد الى اسامة ان يغير على ابني صبا حاتم ثم يهرق والغارة لا يكون يدعوقال فان ابوا ذلك استعانوا بالله عليهم وقاتلهم
 قال صلى الله عليه وسلم في حديث سليمان بن بريدة فان ابوا فدعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان ابوها فاستعن بالله عليهم وقاتلهم
 هو عند مسلم كما تقدمه حديث سليمان بن بريدة فان ابوا فدعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان ابوها فاستعن بالله عليهم وقاتلهم
 واخرجه ابوداؤد في المرسلين عن مكحول مرسلنا وكذلك ابن سعد وخرجه العقيلي موصولا في ترجمة عبد الله بن خراش من حديث علي
 وذكر الواقدي في المغازي قصة سليمان في المنجنيق يوم الطائف حديث ابن النبي صلى الله عليه وسلم حرق البويرة متفق عليه من
 حديث ابن عمر قطع النبي صلى الله عليه وسلم نخل بنى النضير وحرق وهي البويرة الحديث ١٣

عليهم لا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تقرب بالفروض بخلاف حالة الخمصة لانه لا يمنع عفاة الضمان لما فيه

من احياء نفسه اما الجهاد فببقي على اتلاف النفس فبتمتع حد الضمان قال ولا بأس باخراج النساء والمصاحف من المسلمين

اذا كان عسكريا عظيما يومن عليه لان الغالب هو السلامة والغالب كما لمتحقق وكبيرة اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها

لان فيه تعريضهن على الضياع والفضيحة وتعريض المصاحف على الاستخفاف فاتممت يستخفون بها معاوضة للمسلمين

وهو التاويل الصحيح لقوله عليه السلام لا تشا فروا بالقران في ارض العدو ولو دخل مسلم اليهم بامان لا بأس بان يحمل

معه المصحف اذا كانوا قوما يوفون بالعهد لان الظاهر عدم التعرض والجماعة يخرجون في العسكر العظيم لاقامة عمل يليق

بهن كالطبخ والسقي والمداوة فاما الشواب فقرارهن في البيوت اذ دفع الفتنة ولا يباشرن القتال لانه يستدل به على ضعف

المسلمين الاعتد الصرورة ولا يستحب اخراجهن للمباصعة والخدمة فان كانوا لا يدخرن في الماء دون الحوائز ولا

تقاتل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن سيده لمباينة الا ان هجموا على بلد الضرورة وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا

ولا يغلوا ولا يمشلوا لقوله عليه السلام لا تغلوا ولا تغدروا ولا تشلوا القلوب والسرقة من المغنم والغد الخيانة ونقض

العهد والمثلة المروية في قصة العرنيين منسوخة بالذم المتأخر هو المنقول ولا يقتلوا المرأة ولا صبيا ولا شيخا قانيا ولا

الفرض ما سوره وسبب الغزوة مدوان معن وجنبا مشافاة ١٢ قوله بخلات حالة الخمصة جواب عما يقال قاس الحسن بن زياد هذه العورة على صورة الخمصة وقال

اطلاق الرسة لعزوة اقامة الجهاد لا تخفى الضمان كتناول مال الفرجان الخمسة يطلق المكان الفزوة ويجب الضمان ١٢ بناه قوله كما في اى في اكل مال الفرجان احياء

نفسه جو منصفه عظيمة يحمل بسببها بدل الضمان ١٢ بناه قوله فيمن على اطلاق النفس فلوجب الضمان يقتلهم لا تشعوا عن الجهاد الذي يؤمنون وذلك لا يجوز كما لا يجوز

ايهاب الدية والكفارة على الامام في ما اذانت الا ان يكون البلد المشايخ القاصين عن غنم القصد ١٢ بناه قوله في سرية بني مدركيل لم يروا بالليل وقال محمد بن سيرين

الكبير اقل السرية تلت ومن ابى حنيفه اقل السرية مائة وقال الحسن اقبلوا اربع مائة واقل الجيش اربعة الاف ١٢

قوله لا تشا فروا الا ان يجرى الجهاد على المصنف على الجيش الصغير والشافيه معناه في ذلك واخذ المال كذبح الملائكة والاطلاق في القرطبي لا يفرق بين الجيش والسر يا عملا بطلاق

الناس والاطمان الراد بالقرآن في الحديث المصنف وقد جاء مفسرا في بعض الروايات وانشاد اليه الجهادي بقوله باب السفر بالمصاحف الى ارض العدو ١٢ قوله لا عند

الضزوة وقد روى ابن ام سلمة فالتكث يوم خرجت قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مقابها فخرن ظنان وغلان ١٢ ب قوله الا ان يجرى الجهاد من قوله ولا

تقاتل المرأة ولا الصبي عن عند الضرورة يقتل فان الجهاد فرض بين ١٢ ب عه انما قيدنا اذ لم يلج الحجاز اما قال الحسن النبي كان في ابتداء الاسلام عتقت

المصاحف وكذا روى عن الطحاوي ١٢ بناه ١

قوله والمثلة المروية في رواية محمد بن سيرين يدل على انها ١٢ ب قوله العرنيين محرر في

تفسيره قال ابن المكبر عزة داود بن عزة وهي قبيلة ينسب اليها العرنيون سقطت يار التفسير وتارة التانيت عن النبي كما يقال في جهنم جهنم ١٢ قوله انما قتالوا لوارمولنا محمد

عبد الجليل اذلا الله في دار النعيم ١٢ قوله منسوخة بالذم المتأخر قلت اخرج البخاري ومسلم حديث العرنيين من رواية سعيد بن قتادة عن الحسن بن عمار عن عمار بن عثمان ناسا

من عرنية قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام ناسوا نحو حوا وسقت اباهم فسلكوا ذلك الرضا قالوا انهم من اهل الابل واباها قالوا بل فيهم فصحوا ثم مالوا الى

الرمية فقتلواهم وادبروا واستاقوا اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فعنت في اثرهم فاني بهم فقتل ابيهم وادبرهم وامل اعينهم وترجم في الحرة وادبرها فاحسبت ثم كلبهم بها وترجم بالرمية يستقون

فلا يستقون وفي آخره قال قتادة فدرجت عرنيون من ان ذلك قبل ان ينزل المدد في لفظ البيهقي عن انس فاخطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بها فخطبنا الانبي من الفتنة قال في المعرفة حديث العرنيين

ان ان يحمل على النج كادى من ابن سيرين وكتادة وقال الشافعي ارضي على ان فعل بها ما فعل بالامة وقد جاء في صحيح مسلم عن انس قال اناسل منهم لانهم سئلوا عن الجهاد

١٢ بنه قوله ولا تشا قانيا قال في الفرجة هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدر على القتال ولا على العياض عند القاد الصلطين ولا يقدر على المعصن

ولا يكون من اهل الراي والسير ما اذا كان يقدر على ذلك فيقتل لانه يقتل حاربا وبصيا حرمين وبالاحياء بكر الحاربا وقد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلت

دريدان العرنية وكان ابن ابي نعيم وعشرون وفي رواية ابن ابي نعيم وعشرون لا كان صاحب راى ١٢ بناه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث لا تشا فروا بالقران الى ارض العدو ومتفق عليه من حديث ابن عمر وفي رواية لمسلم كان ينهى وفي رواية فاني لا امن ان يتاله

العدو ١٢

حديث لا تغلوا ولا تغدروا ولا تشلوا القلوب من حديث بريدة بن حديد بنسب اليه من حديث انس وفيه فصر بقتل ابيهم وادبرهم وامل اعينهم وفي رواية قتال قتادة بلفظنا ان النبي

صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك يحث على الصدقة وينهى عن المشة وفي رواية قال قتادة فحدثني محمد بن سيرين ان ذلك قبل ان

تنزل الحدود ورافع البيهقي الذي قبله عن انس وقع عند مسلم ان المثلية بهم كانت قصاصا

مُقعداً ولا اعنى لان البهيمة للقتل عندنا هو الحِراب ولا يتحقق مهمهم لهذا لا يقتل يابس الشق والمقطوع الميمى المقطوع يديه
 ورجله من خلاف والشافعي يخالفنا في الشيمخ والمقعد الا اعنى لان البهيمة عند الكفر والحجة عليه ما بينا وقد صححان النبي عليه
 السلام في عن قتيل الصبيان والذرياري ^{رواه} وحسن راي رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة مقتولة قال هاهنا ما كانت هذا تقال
 فلم تقتل قال الا ان يكون احد هؤلاء من له رأى في الحِراب وتكون المرأة مملوكة ^{للعبيثين} لتعد ضررها الى العباد وكذا يقتل من
 قاتل من هؤلاء دفعا للشرة ولان القتال ميمم حقيقة ولا يقتلوا مجنوناً لانه غير مخاطب الا ان يقتل فيقتل دفعا للشرة غير ان
 الصبي المجنون يقتل ان ماداما يقتل ان وغيره الا يابس يقتله بعد الامس لانه من اهل العقاب لتوجه الخطاب نحو وان كان
 مجنوناً ويفيق فهو في حال افاقته كالصحيح ويكره ان يبتدئ الرجل اباه من المشركين فيقتله لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا
 معروفاً ولانه يجب عليه احياءه بالانفاق فيناقضه الاطلاق في افاقته فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره لان المقصود
 يحصل بغيره من غير اقيامه الماشروان قصد الاب قتله بحيث لا يمكنه دفعه الا يقتله لابس به لان مقصود الدفع الا
 ترى انه لو شهر الاب المسلم سيفه على ابنه ولا يمكنه دفعه الا يقتله لابس به لان المقصود دفعه لابس به لان المقصود
 تروى انه لو شهر الاب المسلم سيفه على ابنه ولا يمكنه دفعه الا يقتله لابس به لان المقصود دفعه لابس به لان المقصود

باب الموادعية ومن يجوز امانه

واذا رأى الامران يصلح اهل الحرب او فرقا منهم كان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا يأس به لقوله تعالى وان جنوا لاسلم

له قوله يابس الشق الصلح ويراد به ذهاب حركة لازمة حيث كذا في المغرب
 ١٢ **له قوله** والجزيرة ما بينا وهو قول لان الميخ الحان قلت الشافعي يستدل بقوله عليه السلام اقلوا مشيخوخ المشركين قلت المراد بهم الذين يقاومون ١٣ **له قوله**
 وقدم الحجة الحديث لم يتكلم عليه احد من الشراح غير ان بعضهم قالوا ان المراد بالذرياري النساء عما زابا ميثار السبب اذا النساء سبب لوصول الذرياري ولا يمكن جرير على حقيقة
 بدليل ما مر من الصبيان قلت هذا التكلف لاجل قول المصنف وقدم ولم يجمع بهذا اللفظ وانما الذي صح رواه الجماعة الا ان ما جرح عن ابن عمر قال ان امرأة وجدت في بعض
 منازي رسول الله صلى الله عليه وسلم نهن عن نكاح النساء والعيمان ١٣ **له قوله** كايح يمين يقتل سوار قاتل لولم يقتل كايح ناز يقتل وان لم يقتل كايح
 يقتل في مال انا ١٢ **له قوله** ويكره ان يتدعى الحان قلت عموم الآيات الواردة في وجوب القتال يقتضيه ان يبيع العبد بقتل الاب المشرك قلت نعم لكن
 خصت تلك الآيات بقوله تعالى وان جاهدك على ان تشرك بل لا يسرك بمل فلتا لعلها وصاحبها في الدنيا معروفاً فانها نزلت في الايوين الكافرين وليس من المعاصرات المعروفت
 ان يقتل بطلبها وذكر في النخبة ان يبيح الموت حتى يجره يقتل ١٣ ما يبرأ العبد وحر الشاة **له قوله** ولا ينبغي على المقتل هذا التليل مشكل لوجوب اعدائها ما ذكره بعض المشافيين
 في باب النكاح ان الآباء والامهات والاولاد واذا افرجتمين او متاهتين لا يجب نفقتهن على المسلم لانا نهيينا عن البري نفقتهن العه الا ان يجبروا بالانفاق في الجملة وانفاق الايوين مع
 اختلاف الدين واجب في الجملة وانما يباح الاب ان يقتل الابن قضا ما مع انه يجب عليه انفاذ وحياته فيناقض فتاواه الا ان يقال الاحبار الواجب على الولد بالانفاق
 اقوى ما يجب على الوالد ١٢ ما شرطه العبد ادم **له قوله** باب الموادعية اي المعاهدة وسميت بها لانها تارة تدعى من الودع وهو الشرك وذكر ترك القتال بعد ذكر
 القتال ظاهر المناسبة ١٢ **له قوله** وكان في ذلك مسلمة قيل طردن قوله تعالى ليس بتعبداً بالمسلمة فكان الاستدلال برحمتها للدمى واجيب بان بده الآية محمولة على ما اذا كانت مسلمة بدليل آية اخرى
 وهي قوله تعالى ولا تبشروا غير المؤمنين بالاسلام وادم ١٢ **له قوله** غلاباس بر ولا يجب عليه لان الصلح انما شرع لنعف المسلمين فلو وجب لصادقنا علينا ١٣ **له قوله**
 لقوله تعالى وان جنوا لاسلم الحان ان مالوا الصلح يقال صح لولا ان اذ انما وفي السلم نكحت لغات فتح السين وكسر با وفتح السين واللام جميعا ١٢

الدرادية في تخريج احاديث الهداية

قوله وقد صح انه صلى الله عليه وسلم
 نعى عن قتل النساء والنهاري لم اجد هكنا وانما في حديث ابن عمر عن قتل النساء والصبيان متفق عليه ولا في داؤد من حديث
 الشرا لا يقتلوا شيخاً فانيا ولا صغيراً او لامرأة ويبارضه ما أخرجه ابوداؤد ايضاً من حديث سمرة اقبلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرهم
 وفي المتفق عن الصعب ابن جثامة انه سال النبي صلى الله عليه وسلم عن الدار من المشركين يبيدون فيصاب من ذم اربهم ونساءهم
 فقال هم منهم لكن وقع في رواية لابن داؤد وقال الزهري ثم نهى بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان حديث ان النبي صلى الله عليه
 وسلم راي امرأة مقتولة فقال هاهنا ما كانت هذا تقتل فلم تقتل لم اجد هكنا وعند ابى داؤد من حديث سباح بن الربيع بن هبيني كنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فراى الناس مجتمعين فيبعث رجلاً فقال انظر فقال امرأة قتيلة فقال ما كانت هذا تقتل
 واخرجه ابن حبان واحمد والنسائي وابن ماجه واخرجه النسائي واحمد وابن حبان من حديث حفظة الكاتب ١٢

فاجتم لها وتوكل على الله ووادع رسول الله عليه السلام اهل مكة عام الحديبية على ان يضع الحرب بينه وبينه وعشرين ولان
 الموادة جهاد معنى اذا كان خيرا للمسلمين لان المقصود هو دفع الشر حاصل به ولا يقتصر الحكم على المداة المروية لتقيد البعض
 الى ما زاد عليها بخلاف ما اذا التمكن خيرا لانه ترك الجهاد صورة ومعنى وان صالحهم مائة ثم ردى نقض الصلح انفع ثبات لهم
 الامام وقتلهم لانه عليه السلام بهذا الموادة التي كانت بينه وبين اهل مكة ولان المصلحة لما تبدلت كان النبد جهادا
 وايفاء العهد ترك الجهاد صورة ومعنى فلا بد من النبد تحرازا عن الغد وقد قال عليه السلام في العهود قاء لا عذر ولا بد من اعتبار
 ما تبيبلغ فيما خبر النبد الى جمعهم يحكى في ذلك بعضى مائة يمكن ولكم بعد علمه بالنبد من انفاذ الخبر الى اطراف ملكه لان
 بذلك ينسقى الغد قال وان بدوا بجناية قاتلهم لم يندب اليهم ذلك باقتحام لانهم صاروا تاقضين للعهد فلا
 الى نقضه بخلاف ما اذا دخل جماعة منهم فقطعوا الطريق ولا منعة لهم حيث لا يكون هذا انقضا للعهد ولو كانت له منعة
 وقاتلو المسلمين علانية يكون نقضا للعهد في حقهم ون غيرهم لانه بخلاف ذلك ففعلهم لا يلزم غيرهم حتى لو كان باذن
 ملكهم صاروا تاقضين للعهد لانه باقتحام معنى اذا ارادوا موادة اهل الحرب وان يأخذوا بالمال فلا بأس ببلاته جازت الموادة
 اى انهم يراى اى باقتحام

رواه احمد بسنده مولانا من حديث محمد بن اسحق وغيره عن رسول الله عام المدينة يريد زيارة البيعة لاريدت قال وكان الناس سبع مائة الى ان قال بقا ما اصطلح عليه من محمد
 بن عبد الله وسبعين من عمر على ومنع الحرب عشرين يامن فيها الناس وكيف بعضهم بعضا الحديث وكلام الام الزلوى يدل على ان عشرين غير عشرين كما فرغ البيعة وليس
 كذلك اب ١٢ قوله وهدو الخ شملت ذوق في غير موضع ان المقصود من اعلان الشك تحال في حوزتنا في ما بيننا ١٢ قوله ولا يتفرغ المسلم من القتلة
 البيعة في دلائل البقرة عن موسى ابن عقبة مرسلان ذكر المقصود في آخرها فكان الصلح عشرين ثم قال البيعة في عشرين يريد بقاها حتى نقض الشركون مبرم وقرن رسول الله اسم الله تعالى
 المدة التي وقع عليها الصلح فغير ان يكون المحذور فيها مادواه محرمين اسحق وبن عشرين انتهى وقال السببي في الروض الانيق اشفت العمل بالبر يجوز الصلح على اكثر من عشرين وجموع
 المائتين ان من الصلح هو الاصل يدل على القتال وقدره التحديد بالبر في فصلت الابامة بهذه القدر حتى الباقي من الاصل ١٢ قوله انما زادوا عليها لادوم التخصيص
 الزيادة بالذكرا على الداعي الى الصلح كما يدعى الى اكثر من عشرين كذلك يدعى الى اكثر ايضا كان التخصيص لان اختلاف الطراد انا وقع في الزيادة ١٢ قوله
 صورة ومعنى اما صورة فظا لانه ترك القتال وامانة فلان ما يمكن فيه صلوة مسلمين لكن في تلك الموادة وقع الشر فلم يحصل الجهاد حتى اب ١٢ قوله نبت اليهم في
 و هو الطرح والرادي نقض العهد ولا بد من بلوغ النبت الى جميعهم اب ١٢ قوله لانه عليه السلام الا كانت بذه الموادة بلوم المدينة وكان فيها من شاران يدخل في عقد
 قرينش دعيمم دخل فدخلت خزاعة في عهد رسول الله وطلعت بوبكر في عقد قرينش فكلوا اتفاقا بذه او سبوا عشرين ثم ان بنى بكر قالوا لولا موادة قريب كره وصل الى رسول الله
 فامر الناس بجزءه افعال ابوبكر يارسول الله لم يكن بينك وبين موادة فقال المهديك فظنوا بذه البيعة في دلائل البقرة ١٢ قوله وقد لا عذر قلت بكونه
 في الكتاب والوجود في كتب الحديث موقفا على عمرو بن حفصة اخبره الرواد والسناني والزيدي عن مسلم بن ماسر قال كان بين معاوية ومعاوية بن ابي سفيان عهد وكان يسير نحوها والدم حتى
 اذا انقضت العهد غزاها فماد رجل على فرس وبه يقول الله اكبر الله اكبر وفاء لا عذر فظنوا فاذا به عمرو بن حفصة قتله معاوية فقال سمعت رسول الله يقول من كان بينه وبين
 قوم عهد فلان بينه وعهده ولا يملك حتى ينقضه ابا داود ابينذ اليهم على سواد فخرج معاوية بالناس ١٢ قوله ولا بد من اشارة الى ان القتال الشكنا في واما ما نحن من قوم فيلزم تاقض
 اليهم على سوادى على سوادى منهم في العلم بذلك فرفنا لانه لا يمكن تاقض النبت وقيل ان يظنوا بذلك ١٢ قوله واذا راي الامام الخ انكاره بذا بعد ان بين علم
 موادة اهل الحرب ان السدود لم يذكر الموادة على المال ولم يذكر الموادة مع المرتين ايضا ذكر ذلك في الجاه الصغرى فلذلك كر موادة الحرب والموادة على المال ١٢ قوله

الدراسة في تخرجه احدث الهداية

باب الموادة، حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم وادع اهل مكة عام الحديبية على ان يضع الحرب بينه وبينه وعشرين
 سنين ابوداود من طريق ابن اسحق عن الزهري عن عمرو بن العاص ومروان انهم اصطلعوا على وضع الحرب عشرين يامن فيها الناس
 وعلى ان بيننا غيبة مكفوفة فانه لا اسلا ولا اغلال واخرجه احمد من هذا الوجه مطولا واصله في البخارى ولكن ليس فيه ذكر المدة و
 تروى البيهقي من معاذ بن موسى بن عقبة وعمرو بن الزبير في قصة الحديبية في اخرها فكان الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين
 قرينش سنين قال البيهقي يريد ان بقاها حتى انتقض الصلح سنتان فاما المدة التي وقع عليه الصلح فكانت عشرين كما قال ابن اسحق وكذا
 قال الواقدي ويعكر عليه ان في معاني ابن عائد عن ابن عباس ان مدة الصلح كانت سنتين حديث قال صلى الله عليه وسلم وقلنا لعدهم
 لم اجدها صرفوعا ولا حمدا واصحاب السنن وابن حبان من حديث عمر بن عيسى انه غرامع معاوية فكان يقول الله اكبر وفلا لا عذر رساله
 معاوية فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يجلها حتى تقضى امدها
 قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم نقض الصلح بعد الموادة التي كانت بينه وبين اهل مكة كانه يشار الى ما وقع في قصة الحديبية
 وهو في الصحيح بالمعنى واخرجه ابن اسحق باسناداه الماضي الى السوسر في هذه القصة ثم ان بنى بكر الذين دخلوا في عقد قرينش وثبوا على
 خزاعة الذين دخلوا في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعانت قرينش بنى بكر بالسلاح فلين النبي صلى الله عليه وسلم فتجد عليهم
 وذكر موسى ابن عقبة نحو ذلك وراذ فقال ابوبكر يارسول الله الم تكن بينك وبينهم مدة قال صلى الله عليه وسلم الم يبلغك ما صنعوا
 بنى كعب يعني خزاعة وكذا اخرجه ابن ابى شيبة من حديث عمرو بن الخطاب والطيبراني الكبير والصغير من حديث معاوية بن عوف ١٢

وهو الواحد ولأنه من اهل القتال فيخافونه اذ هو من اهل المنعة فيتحقق الامان منه لملاقاته عمله ثم يتعدى الى غيره ولان سببه لا يتجزى وهو الامان وكذا الامان لا يتجزى فيستكمل كولاية الانكاح **قال** الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا امن الامام بنفسه ثم راي المصلحة في البند وقد بيناه ولو حاصر الامام حصنا وامن واحد من الجيش فيه مفسدة ينبذ الامام الامان لما بينا ويؤديه الامام لافتياته على رايه بخلاف ما اذا كان فيه نظر لانه ربما تقوت المصلحة بالتأخير فكان معذورا ولا يجوز امان ذمي لانه متهم بهم وكذا الولاية له على المسلمين **قال** ولا اسير ولا تاجر يدخل عليهم مقهوران تحت ايديهم فلا يخافونهما والامان يختص بحمل الخوف ولا نهما يجبران عليه فيعري الامان عن المصلحة ولا عنهم كلما اشتد امر عليهم يجذبون اسيرا وتاجرا فيتخلصون بامانه **قال** لا ينقض لنا باب الفتح ومن اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها لا يصح امانه لما بينا ولا يجوز امان العبد المحجور عند ابي حنيفة لان ياذن له مولاه في القتال **قال** عهد يصح هو قول الشافعي وابو يوسف معه في رواية ومع ابي حنيفة في رواية لمحمد قوله عليه السلام امان العبد ما ان رواه ابو جعفر ولانه مؤمن ممتنع فيصم امانه اعتبارا بالماذون له في القتال وبالْمؤيد من الامان قال الامان لكونه شرط للعبادة والجهاد عبادة والامتناع لتحقيق ازالة الخوف به والتأخر باعزاز الدين واقامة المصلحة في حق جماعة المسلمين اذ الكلام في مثل هذه الحالة وانما لا يملك المسابقة لما فيه من تعطيل منافع المولى ولا تعطيل في مجزئ القول ولا في حنيفة انه محجور عن القتال فلا يصح امانه لا تنهم لا يخافونه فلم يلاق الامان عمله بخلاف الماذون له في القتال لان الخوف منه متحقق ولانه انما لا يملك المسابقة لما انه تصرف في حق المولى على وجه لا يعري عن احتمال الضرر في حقه والامان نوع قتال فيه ما ذكرناه

قوله ولا يراى كل واحد من الرجل والمرأة الا من نظر بها المرأة بان يخرج للواداة والطبخ ذكرك منها جاهد **ب** **قوله** فيما نوزع من غير المنسوب في جنازة وقوله ابو بكر وقوله من كل ما ترجع الى الذي رجع اليه من غير ما **ب** **قوله** الى غيره اى غير الذي امن من اهل الاسلام كما في شهادة رمضان فان الصوم يترك من شهيد برؤية الهلال ولا يتم بيده سنة له غيره **ب** **قوله** لان سبب الاستدلال المنصف بالمعقول على وجهين جعل المناط في اهدى ما كون من يعطى الامان من جنازة وفي الاخر الامان والاول يستتبع عدم جواز امان العبد المحجور وانما لا يجوز الا ان يفتق جوازه ولو جعلها مله واحدة بجذوف الاول يقع مله لقوله ثم يتعدى كان اولى **ب** **قوله** وكذا الامان لا يتجزى فاذا تضمن من بعض ما ان يظلم او يكل ولا يجوز الاول بعد تحقق السبب فتحقق الثاني وهو موت قاتل في كل مسلم كولاية الانكاح في ما اذا وجد الا ان كان من احد الاولاد السارية في الدرر جرح النكاح في حق الكل لان سبب جوازه وهو القرابة غير متميزة فلا يتجزى الولاية **ب** **قوله** الا ان يكون استشار من قولهم ما اتمهم اى الا ان يكون في الامان فساد في حق المسلمين فينبذ اليهم اى يعلم الامام اهل الحرب بالبنود وذا للفرع منهم **ب** **قوله** لا يفتق من غير ما

قوله لا يفتق من غير ما رايه قال اهل اللغة الاقتيات انتقال من القوات وهو السابق الى الشيء واصلا والاختلاف لانه من القوات داوى فقلت الواو ياء تركيب وا تكسار ما قبلها **ب** **قوله** على المسلمين وامان الذي لوح لزم على المسلمين ابتداء لانه يلزم ملكه اولاً ثم يتعدى الى آخره حتى لا يكون من باب الولاية اذ لا يفتق في الغنيمه **ب** **قوله** عن المصلحة والامان شرع لمصلحة المسلمين ولا مصلحة في امان حصل من اكرهه مفسد للزمني **ب** **قوله** ومع ابي حنيفة في رواية ذكرها ابو جعفر واعتمد عليها صاحب الاسرار **ب** **قوله** رواه ابو جعفر الا لشري فقلت عزيب وروى عبد الرزاق عن فضيل قال شهدت قرية من قرى فارس حتى اذ انك ذات ليل فقلت عبد منافك منكم فكتب اليهم في سهم انتم روى به اليهم فلما رجعت اليهم خرجوا في ثيابهم ووضوا السلم فقلنا ما شئتم فقالوا افرحوا لينا السهم فقلت نها عن العبد لا يقدر على شئ فقالوا قد خرجنا بايمان نكتبنا الى من نكتبه من العبد المسلم من المسلمين فاما ما نراه انهم اى في شريعة في مصنف **ب** **قوله** وبالْمؤيد يعني عقد الولاية فان القرني اذ امره اللذبة مع العبد ولا يعزى **ب** **قوله** وانما لا يملك جواب عما يقال الاصل في الجهاد وهو السابطة وهو لا يملك فليملك الامان ايضا **ب** **قوله** لانهم لا يخافونه ويعلم ذلك بترك السابطة فانهم للمراة شيا بمقتدر على القتال ولا يخل السلاح علواً غير محجور ولا يفتق **ب** **قوله** والامان نوع قتال لان المقصود بالقتال دفع شئ الكفار والامان يحصل ذلك **ب** **قوله** وفيه ما ذكرناه انه وفي الامان من العبد المحجور ما ذكرناه في قتله **ب**

الدرية في تخريج احاديث الهداية

حديث ابي موسى الاشعري امان العبد امان لثم اجده وهو ي عبد الرزاق ان عمر كتب ان العبد المسلم من المسلمين وامانه امانهم في حديثه وللهيق عن علي مرفوعاً ليس للعبد من الغنيمه شئ الاخر في المتاع وامانه جائز وامان المرأة جائز ويؤيد خل في الباب يعسى بها ادناهم وقد مضى في الذي قبله **ب**

لانه قد يخطئ بل هو الظاهر وفيه سداً باب الاستغفار بخلاف الباؤون لانه رضي به والخطأ تأدربا مشهورة القتال بخلاف
 المؤيد لانه خلف عن الاسلام فهو بمنزلة الدعوة اليه ولانه مقابل بالجزية ولانه مفروض عند مسألتهم فك وساقط
 الفرض نفعاً فافتراقاً ولو امن الصبي هو لا يعقل لا يعيهم كالمجنون وان كان يعقل وهو محجوع عن القتال فعلى الخلف وان
 كان ماذوناً له في القتال فالاصح انه يصح بالاتفاق :-

باب الغنائم وقسمتها

واذا فتح الامام بلدة عنوة اى قهراً فهو بالخيار ان شاء قسمها بين المسلمين كما فعل رسول الله عليه السلام بخيبر
 ان شاء اقر اهله عليه ووضعه عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج كذلك فعل عمر بن مسعود العراق بموافقة من الصحابة و
 لم يحسد من خالفه وفي كل من ذلك قدة في تغيير وقيل الاولى هو الاول عند حاجة الغانمين والثاني عند عدم الحاجة
 ليكون عدّة في الزمان الثاني وهذا في العقارات في المنقول الجزية لا يجوز للمن بالرد عليهم لانه لم يرد به الشرع فيه وفي العقار خلاً
 الشافعي لان في المن ابطال حق الغانمين او ملكهم فلا يجوز من غير بدل يعادله والخروج غير معادل لقتله بخلاف الرقاب
 لان لامام ان يبطل قهراً رأساً بالقتل والحجة عليه ما رويناه ولان فيه نظر لانه كالاكثرة العاملة للمسلمين العاملة بوجبة
 الزراعة والمؤمن مرتفعة مع انه يحظى به الذين يأتون من بعد والخارج وان قل حال فقد جمل المال وامه وان من عليهم

١٤ قوله بل هو الظاهر لان اشتداد الحيرة المولى
 بمنع من التعل بآداب الحرب **١٣** **١٥** قوله وفيه سداً باب الاستغفار اى في الامان سد باب الاستغفار على المسلمين وذلك مراد من قسمهم وقبضهم لان ما لا يوحى بحرم القتال
 فلا يحصل الاستغفار و يبرز من المسلمين فاذا كان منوماً عن العز في حق الواسع كيف منع من ما يبرز المولى والمسلمين **١٣** **١٦** قوله لانه خلف اى عقد الردة خلفت عن الاسلام
 من حيث ان يشتهر به التعل المطلوب به اسلام الفرن **١٢** **١٧** قوله عندما فتحهم قال الانزاري اى اطلب المولى من الجور ليعرض عليه وقال الاكل ليعن ان الكفار اذا طلبوا اعتد الردة ليعرض على الامام اجابهم اليه **١٣** **١٨** قوله
 فاخرت اى اخرت اى الامان العبد المجرور من القتال طمان المادون لرب القتال او اخرت الامان الموت من المجرور ان المادون المؤيد **١٣** **١٩** قوله بالاتفاق اى بالاتفاق اصحابنا وليس على
 الخلاف لان تصرف واخرت اى التبع والعتد كما لا يخفى شكك اليه بعد الاذن **١٣** **٢٠** قوله باب الغنائم يتبع قبيلة وهي اسم مال ما حوز من الكفرة بالقبول والقبلة والحرب قائمة والقتال
 لئلا يفتنهم بغير القتال كالزواج والجزية وحسن القيمة والجزية احاسن الغنائم والفقير لا يمس بل هو كاذب المسلمين والنقل ما ينص الامام الغانم زيادة على سهم **١٣** **٢١** قوله
 قبلها انهم يتغير العتوة لقتل ان غنائم عنوا بمنع ذل وضعه هولاء ولم يمتد بل يكون بوقوعه بطريق شعور الذين ان من الذل بل الامم **١٣** **٢٢** قوله كذا فعل اخبره الجواد ومن سهل قتال
 قسم رسول الله فخير لعينين نصفاً لثايبه وشفا بين المسلمين قسماً بينهم على ثمانية عشر سماً **١٣** **٢٣** قوله كذلك فعل عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب
 خزان السواد العريف وفيه ان ارض المزارع على كل جري والارض على المورث ثمانية والعين ودوا على من دون ذلك اربعة وعشرون ودوا على من لم يبرش شيئاً اثنا عشر ودوا على الميراث
 به لغيره **١٣** **٢٤** قوله بوافقت من الصحابة ولم يبالوا بالمال والاصحاب والاصحاب سلمان فقالوا انهم بيننا فان القيمة صفنا وكان عمر يقول ما خلفت جوارحى ولم يدركوا المسك
 في ما خلف عمر وسواك انما خلف رسول الله بخيبر ولم يكن خلف ذلك بطريق الحق وقال تاج الشريعة دعوا عليهم عمر وقال اللهم اكفني بلا الادمية فما قرابها جميعاً فجل تمام السنة واليه اشار الله بقوله
١٣ **٢٥** قوله المجرور به لان مجوز المن عليهم في المنقول بطريق التبعية بالنقد ما ياتي **١٣** **٢٦** قوله غلات الشاة فانه يقول لا يجوز اخراجه بل المولى عليه بل يتم
 الارض ايضا **١٣** **٢٧** قوله ابطال حق الغانمين اى منعت فانه لا يثبت الملك قبل الحراز بدار الاسلام **١٣** **٢٨** قوله او حكم اى ابطال حكم عند الشاة فنى لان القيمة تنكث عنده
 قبل الامانة بالمدار **١٣** **٢٩** قوله والخراج غير محال جواب مما يقال للخروج يعادله **١٣** **٣٠** قوله بخلاف الرقاب ان قيل ما نعى او الملك حيث في رقابهم ايضا وجاز ان
 لانها نافية بما يجوز بخلاف الرقاب لانه من قسمهم بل انما ان تبطل منهم راساً بالقتل فكذلك ان يبطل بالقتل وهو الجزية وهذا لانها خلقت في الاصل حراً واراد الملك
 حيث صار من قالا لا يام اذ اذ سترهم فقد بول حكم الامن فاذا جعلهم حراً فقد بول حكم الاصل **١٣** **٣١** قوله كذا كارة ليخ الهزرة وان كانت والاراد اى العاطلين للزراعة وما مل
 الكلا من تعرفت الامام دفع على وجه المنكر من الاقرار بها لعل لانه لو قسمها بين الغانمين استفعلوا بالزراعة وقدموا عن الجهاد فاذا تركها في ايديهم صاروا كالاكثرة المزاريين للمسلمين **١٣** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

الدراية في تصحيح احاديث الهداية

باب الغنائم وقسمتها، قوله واذا فتح بلدة عنوة فان شاء قسمه بين المسلمين كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر
 البخاري من طريق اسلم ان عمر قال لولا ان اترك اخو المسلمين ليس لهم شيئاً ما فقتت قرية الا قسمتها ولا ان داود عن سهل بن الرب
 حفة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر تصديق قوله وان شاء اقر اهله عليها ووضع عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج هكذا
 فعل عمر بسواد العراق بموافقة من الصحابة ولم يحسد من خالفه ابن سعد من طريق ابى مجاز ان عمرو بن عثمان بن حنيف على خروج
 السواد وزيقته كل يوم مبرع شاة وخمسة دراهم الحديث موقوف

المن عليهم اى على الاسارى خلاف الشافعى فانه يقول من رسول الله عليه السلام على بعض الاسارى يومئذ ولنا قوله
تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم لانه بالاسير القسر يشبه حق الاسترقاق فيه فلا يجوز اسقاطه بغير منفعة و
عوض وما رواه منسوخ بما تلونا واذا اراد الامم العروم معه مواشئ فلم يقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها وحرقها ويقعها
ولا يتركها وقال الشافعى يتركها لانه عليه السلام فى حق ذبح الشاة الالماكلة ولاننا ذبح الحيوان بمجرى لغرض صحيح ولا
غرض اعم من كسر شوكة الاعداء ثم يحرق بالنار لينقطع منفعته عن الكفار فصار كتحريم البنين بخلاف التحريق قبل
الذبح لانه منتهى عنه وبخلاف العقول لانه مثله وتحرق الاسلحة ايضا وما لا يحترق منها يدفن في موضع لا يطلع عليه الكفار
ابطال المنفعة عليهم ولا يقسم غنيمته في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام وقال الشافعى لا
ياس بذل ولا يصله ان الملك للغانين لا يشبث قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا وعنده يشبث ويستحق على
هذا الاصل عدل من المسائل وكذاها في كفاية المتنبى لانه سبب الملك الاستيلاء اذ ورد على مال مباح كما في الصيود
ولامعنى الاستيلاء سوى اثبات اليد وقد تحقق ولاننا انه عليه السلام فى بيع الغنيمه في دار الحرب والخلاف ثابت فيه
والغنيمه بيع معنى فتدخل تحتها ولان الاستيلاء اثبات اليد لانه الناقلة والثاني منعهم القدرتهم على الاستنقاذ
ووجوه ظاهر ثم قيل موضع الخلاف ترتيب الاحكام على الغنيمه اذ اقسام الامم لان حكم الملك لا يشبث بدو

له قوله على بعض الاسارى اخرج الواضى في كتاب الغنازي عن ابن
السب قال قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اسراى بدو كان شاعر ١٣ است
وقد تضمنت وجوب التمثل على مال فكان ناسنا لما تقدم ١٣ ب
بمضى ان ابابكر بعث جبرئيل الى الشام فادى الى ابي بكر بن سفيان ان لا يذبح الشاة ولا يذبحها الا ما كره ١٣
له قوله عدة من المسائل منها ان اصحاب الغنائم اذا دلى امر من السباي فولدت فادعاهم بثبت فبعضه ومدرات الامم ولقد عندنا لا يشبث التمس لعدم الملك
وعيب العرق ويقسم الولد والامه بين الغنائم ومنها لوباع الامم او واحد من الغنم اشيا من الغنيمه لا يجوز عندنا خالها ولا ذواتها احد الغنم يذبحها ولا يذبحها الا ما كره
ومنها لو نزل المد قبل العترة لا يشارهم منه ويشاركه عندنا ومنها لو اكلت واحده من الغنم لا يذبحها الا ما كره ١٣ ب
اشيا من غنيمته في بيع من يوم البيع يوم العترة فان العترة بين سنين لا تتساوى على الافراد والمباذير لا تملك تحت البيع كذا قال الانزاري وقال الكاكي ان غنم التي يصرف بها كيف شاء ١٣ ب
اثبات اليد الحافظة التي هي بها يشبث حفظ العين والناقلة هي التي تشمل العين من شخص الى شخص كذا قال الانزاري وقال الكاكي ان غنم التي يصرف بها كيف شاء ١٣ ب
دو وجوده كما هو لان الدار انما يعطى الزنا لولم يمتد العترة والاستيلاء ولا يثبت هذه الغنم نسوة اليهم عرف ان القوة لهم والقوة على الاستزواطها هر غنمات ما اذا فتمت البلدة
لا يباعها بحد ولا اسلام لغنمها واذا راعاها الاسلام فيساكن فيجوز ان يذبحها ما كرهه جازاها ما كرهه ١٣ ب
على يشبث بجم الملك من وقت العترة في غير من الامم والولس دسائر ان تغلق غنمه يشبث وعندنا لا ١٣ ب
ثبوت الملك المستلزم لوجوه العترة فغنمه مرتبة بهذه العترة المصادرة لاجن اجتهاد فيلزم من ثبوت الملك وعندنا ليست بمرتبة ١٣ ب

الدرية في ترحيب احاديث الهدية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم من على الاسارى يوم يدا ابوداؤد والحاكم من حديث عائشة في قصة
الى العاص بن ربيع واخرجه ابن سعد مطولا ولليخامرى من حديث جبير بن مطعم لو كان المطعم ابن عدى حيا شعر كلمتى في هؤلاء النعتى
لتركتم له وقال ابن اسحق وكان ممن من عليه بغير فداء ابوالعاص بن الربيع والمطلب بن حنطب وصيفى بن ابي رفاعه وابوعزة الجعفى
ولليخامرى عن ابن عرفة من رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبى حنين حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذبح الشاة
الا لما كلة لم اجدها لكن في الموطا عن يحيى بن سعيد ان ابابكر وراة ابى ابن شذبة عن ابن فضيل عن يحيى بن سعيد قال حديث ان
ابابكر بعث جيشا الى الشام الحديث وفيه ولا تعقرن شاة ولا بكرة الالماكلة ولا تقتلن صبيا ولا امرأة ١٣
قوله وبخلاف التحريق قبل الذبيح فانه منتهى عنه ورد في النهى عن مطلق التحريق احاديث منها حديث ابى هريرة ان وجدتم فلانا وفلانا
فاقتلوهما ولا تهرقوهما فانه لا يعذب بها الا الله تعالى اخرجه البخامرى واليزار وسماهما هبام بن الاسود وناقم بن عبد قيس وكانا قد
نخسا بزيين بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الدلائل لليهقى ولليخامرى عن ابن عباس لو كنت انالم احرقهم لنبى رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا بعدا اب الله وفيه قصة ولا ابى داؤد عن ابن مسعود رفاعه انه لا يبيغ ان يعذب بالناسم الا ارب الناسم و
ليزار عن ابى الدرداء مثله ١٣ حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنيمه في دار الحرب لم اجدها ١٣

القصة في دار الحرب لانه لا ملك قبلها وفيه خلاف الشافعي وقد بينا الاصل من مات من الغانمين في دار الحرب فلاحق له في الفينة ومن مات منهم بعد اخراجها الى دار الاسلام فنصيبه لورثته لان الارث يجري في الملك ولا ملك قبل الاجراز و انما الملك بعدة وقل الشافعي من مات منهم بعد استقرار الهزيمة يورث نصيبه لقيام الملك فيه عندنا وقد بينا **قال**

ولا يأس بان يعطف العسكر في دار الحرب وياكلوا مما وجدوه من الطعام **قال** العبد الضعيف ارسل ولم يقيد بالحاجة وقد شرطها في رواية ولم يشترطها في الاخرى وجه الاول انه مشترك بين الغانمين فلا يباح الانتفاع به الا للحاجة كما في الثياب والذباب وجه الاخرى قوله عليه السلام في طعام خير بكلها وعلقوها ولا يحملوها ولان الحكم يدان على دليل الحاجة و هو كونه في دار الحرب لان الغازي لا يستصحب قوت نفسه وعلق ظهوره مدة مقامه فيها والبرية منقطعة ببقى على اصل الاباحة للحاجة بخلاف السلام لانه يستصحبه فانعدم دليل الحاجة وقد تمس اليه الحاجة فيعتبر حقيقتهما فيستعمله ثم يردوه في المعتم اذا استغنى عنه والذباية مثل السلاح والطعام ما خبز والخبز ما يستعمل فيه كالمسمن والزيت **قال** ويستعملوا

الطيب وفي بعض النسخ الطيب ويدهنوا بالدهن ويوقوه بالذباية لمساس الحاجة الى جميع ذلك ويقا تلذائها من **قال** لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله وغيره في بيع الغنائم قبل القرعة غلات الشافعي فنهى بجمول لان سبب الملك عنده الاستيلاء وقد بينا

لا يصلح ان الملك الغنائم قبل الاجراز براد الاسلام لا يثبت عندنا وعنه ثبت **قال** له قوله ولا تاكل الجوز ولا تاكل البندق ولا تاكل التين **قال** له قوله ولا تاكل التين الا حرا في نظرنا رينا تعفن قوله في ما تقدم اذ بكل ثمنها يتم الملك والجواب انه ترك ذكر التمر في دار الحرب ههنا اعتمادا على ما ذكره هناك اولان ذلك يبارض الاجاز والاشارة الامور الاصلية **قال** له قوله من مات منهم لم يذباية ان الملك عنده يثبت بعد النزاع عن القتال وانتهزم العدو ولا يثبت بمجد الاخذ فذوات قبل استقرار الهزيمة يستغنى ان لا يورث منه **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

عقربا كرق يهدم جواز الانتفاع بالطيب اما العطب فلستة وانتقاله الى دار الاسلام جاز استعماله كما في العلف **قال** له قوله ويدعونها بالدهن هذا ايضا لفظ العدوي والمراد بالدهن الاكل لا لا يربط لانه لا يربط او يركب الا بالدهن كقولنا لا يبيعون ولا يمتثلون البيع **قال** له قوله ولا يابس بان يعطف الدابة يعطف من باب مزب يعزب اذا العطب العلف والعلف يفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويكسب الامم **قال** له قوله كان في الثياب اي كما لا يباح استعمال الثياب والدواب الا الحاجة **قال** له قوله وفي بعض النسخ الطيب جميل وليس يبيع لان العدوي نفسه قال في شرح

الدرية في تخريج احاديث الهداية

قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم في طعام خبير كلوها وعلقوها ولا تحملوها اليه في المعرفة من حديث عبد الله بن عمر نحوها وروى ابو داود من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كنا ناكل الجوز في الغزو ولا نقسمه حقن ان كنا لفرج من رحلتنا واخر جتنا منه مملوءة واسناد كل منها ضعيف وفي الباب احاديث متماها ما اتقتا عليه من حديث عبد الله بن معقل قال دئي جرادك من شحم فالترمته ثم قلت لا اعطى من هذه اليوم احدا شيئا فان قلت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبسم و تراء الطيالي في لخرة هولك ولله خاسر اي عن ابن عمر كذا نصيب في مغازينا العسل والعنب فناكله ولا نرفعه ولا نبي داود عن عبد الله بن ابي اوفى اصبتا طعاما يوم خيبر فكان الرجل يبعث فياخذ منه مقدارا ما يلقيه ثم ينصرف ولا يطيراني في الاوسط عن عائشة مرفوعا عشر مباحة للمسلمين في مغازنا يعم العسل والماء والملح والطعام والنخل والزبيب والجلد الطري والحجر والعود ما لم يبعث ولله يعق عن هاني بن كاشم كتب عمر مد الناس ياكلون ويعطون فمن باع شيئا بذهب او فضة ففيه خمس الله تعالى وسهام المسلمين وقال الواقدي في المغازي حدثني ابن ابي سبرة عن اسحق بن عبد الله بن ابي فروة عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن ابيه قال لما انتهيت الى الحسن والمسلمون جيعا فذكر الحديث الى ان قال فوجدنا والله فيه من الاطعمة ما لم نطقن انه هناك من الشعير والتمر والسمن والزيت والودك ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا وعلقوا ولا تصلوا يقول ولا تخربوا به الى بلادكم فكان المسلمون يأخذون مدة مقامهم طعامهم وعلقت دوابهم لا يبعث احد من ذلك وفي هذا الحديث خلافة من الواهين في نسق الواقدي وشيخه واسحق ١٢.

يترتب على الملك ولا ملك على ما قدمنا وانما هواياحة وصار كالمباح له الطعام وقوله ولا يتم تولى له اشارة الى انهم لا يبيعونه
 بالذهب والفضة والعروض لانه لا ضرورة الى ذلك فان باعه احد هم رد الثمن الى الغنمة لانه بدل عين كانت الجماعة و
 اما الثياب والمتاع فيكون الانتفاع بها قبل القسمة من غير حاجة للاشتراك الا انه يقسم الامم بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا
 الى الثياب والذاب والمتاع لان الحزم يستباح للضرورة فالمكروه اولى وهذا لان حق المدعى محتمل وحاجة هؤلاء متيقن بها
 فكان اولى بالرعاية ولم يذكر القسمة في السلاح ولا فرق في الحقيقة فانه اذا احتاج واحد يباح له الانتفاع في الفصلين فان
 احتاج الكل يقسم في الفصلين بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي حيث لا يقسم لان الحاجة اليه في فصول الحوائج قال
 ومن اسلم منهم معناه في دار الحرب احرز باسلامه نفسه لان الاسلام ينافي في ابتداء الاسترقاق واولاده الصغار لانهم
 مسلمون باسلامه تبعا وكل مال هو في يديه لقوله عليه السلام من اسلم على مال فهو له ولا نه سبقت يده الحقيقية اليه
 يد الظاهر بن غلبة او ودعية في يد مسلم او ذمى لانه في يد صحيحه معتد به وبيده كسرة فان ظهر على دار الحرب فقاره في
 قال الشافعي هو له لانه في يده فصار كالمقبول ولنا ان العقار في يدها للدار وسلطانها اذ هو من جملة دار الحرب فلم يكن
 في يده حقيقة وقيل هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر في قول محمد وهو قول ابي يوسف الاول هو كغيره من الاموال
 بناء على ان اليد حقيقة لا تثبت على العقار عند هبها وعند محمد تثبت وزوجته في لانها كافرته حربية لا تشعبه في الاسلام وكذا
 حملها في خلاف الشافعي هو يقول انه مسلم تبعا كالمفصل ولنا انه جزؤها فيرقها والمسلم عمل للملك تبعا لغيره
 بخلاف المنفصل لانه حر لا نغدهم الجزئية عند ذلك واولاده الكبار في لانهم كفار حربيون ولا تبعية ومن قال مثل عبيد
 من اهل دار الحرب ان يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام

٤٥ قوله وبن الا ان الجواب سوال مقدم بان يقال كيف ما بنت العشرة فيها قطع عن الفرد هو المدرك ان المدرك هو المدرك من اهل دار الاسلام
 ٤٦ قوله مناه في دار الحرب انما تبعة بهذا لانه لا يزوجها من اهل دار الاسلام واسلم لا يبيعها بالولد ولا يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام
 ٤٧ قوله في دار الحرب من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام
 ٤٨ قوله في دار الحرب من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام
 ٤٩ قوله في دار الحرب من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام
 ٥٠ قوله في دار الحرب من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام او يزوجها من اهل دار الاسلام

الدرية في تخریج احاديث الهداية

حديث من اسلم على مال فهو له ابو يعلى وابن عدي من حديث ابي هريرة بلفظ شيء واستناده ضعيف ورواه سعيد بن منصور من طريق عروة ومرسل واستناده صحيح واستشهد البخاري هذه المسألة بحديث عمرانه قال لمولى له يقال له هني اكفت جناحتك عن المسلمين وفيه انها بلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية واسلموا عليها في الاسلام وفي الباب عن صفير بن العيلة رفته ان القوم اذا اسلموا احرزوا دما نهم واما وهم اخرجه ابو داود واحمد واسحق والدايمي واليزيد وابن ابي شيبة والطبراني مطولا في قصة ١٢

في لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده فصار تبعاً لاهل داهم وما كان من ماله في يد حرب فهو في غصبا كان او ودعة

لان يده ليست محترمة وما كان غصبا في يد مسلم او ذمي فهو في غصبا في يد غير المسلم ^{١٢} ^{١٣}

رحمه الله كذا ذكره في الاختلاف في السير الكبير وذكره في شرح الجامع الصغير قول ابي يوسف مع قول محمد لهما

ان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بالاسلام فيتبعها ماله فيها وله انه مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس

لم تصر معصومة بالاسلام الا ترى انها ليست بمتقومة الا انه محرم المتعرض في الاصل لكونه مكلفا وايضا التعريض بعرض شره

وقد اندفع بالاسلام بخلاف المال لانه خلق عرضة للامتحان فكان محلا للتملك ليست في يده حكما فلم تثبت العصمة واذا

خرج المسلمون دار الحرب لم يحزان يكفون من الغنيمة واكوا منها لان الضرورة قد اتفقت والاباحة باعتبارها ولان الحق قد

تأكد حتى يورث نصيبه ولا كذلك قبل الاخراج الى دار الاسلام ومن فضل معه علف او طعام ركة الى الغنيمة معناه اذ لم يقسم و

عن الشافعي مثل قولنا وعنه انه لا يرد اعتبارا بالمستصحب لئان الاختصاص ضرورة الحاجة وقد زالت بخلاف المتلصص لانه

كان احق به قبل الاحراز فكذلك بعدا وبعد القسمة تصدقوا به ان كانوا اغنياء وانتفعوا به ان كانوا عا ولا يجر لانه صار في حكم

اللقطة لتعدا الردي على الغائبين وان كانوا انتفعوا به بعد الاحراز ترد قيمته الى المغنم ان كان لم يقسم وان قسمت الغنيمة

فالغني تصدق بقيمته والفقير لاشئ عليه لقيام القيمة مقام الاصل فاخذ حكمه فصل في كيفية القسمة قال ويقسم

الامم الغنيمة فيخرج خمسة اقله تعال فان لله خمسة وللرسول ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

له قوله د

قال محمد في بعض النسخ فقال لا يكون نيا كذا ذكره ابو يوسف صحاح لا يرد في بعضه ما ذكره قول ابي يوسف مع قول ابي

مؤنفه وهو ايضا ليس صحاح لان المذكور في شرح الجامع الصغير قوله مع قول مؤنفه وفي بعضه ما ذكره قول مؤنفه وقال محمد لا يكون نيا في الودع المطلق لرواية السير الكبير شرح

الجامع الصغير ٦١٣ ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

قوله وانما مباح يبنى المال الذي غنمه المسلم والذمي من الفرن الذي اسلم مال مباح وليس معصوما لعدم الاحراز اما حقيقة فظاهر واما ما قلنا ليس في يده تايه

كقوله في الفناصب وهو ليس بشائب فملاذع المودع وكل مال مباح يملك بالاستيلاء ٦١٣

قوله والنفس التي تهره بالاسلام ان النفس صادرة معصومة بالاسلام الا ترى ان النفس ليس بمعصومة لان العصمة المتقومة لا تثبت الا بعد الاسلام ولها ان اذا قلتم سلم عمدا وخطا

لا يجب القصاص ولا الدية عندنا خلافا للشافعي ولكنها معصومة بالصحة اليه اشارة لقوله الازد وجوب في الحقيقة جواب عما يقال لو لم يكن معصومة لما كان يحرم القرض على الجاني وليس كذلك

قوله كونه ملكا فيكون الذي مخلوقا لتكليف ولا يمكن من اقامته للايقان والابصار الباصحة ٦١٣

قوله ولله الحرب بغير اذن الاما فانها ذميمة جرم ولا يملك لغيره الا في غير ذميمة اذ الغنم ما لو فزعها باذن الاما بل هو مباح سبقت يده بالاسلام ٦١٣

قوله وما فضل من مملوك او هدم لغيره الاما الغنم تصدقوا به ان كانوا اغنياء وانتفعوا به ان كانوا عا وادع على من يمتنع من كذا في المغرب يقال ما جرح محمد ومحمدان الجواذ الى يمينه واحد وادع

جمع ما جرحه كذا نقل ابن ديدم والاصمعي ولم يذكر المادع ولعله مخرج من شئ فان لشره وللرسول ولذي القرنى واليتامى والمسكين وابن السبيل الآية ١٣

قوله استثنى النفس اي استثنى الله تعالى النفس من ان يثبت حق الغائبين فيه واخره عنده فلا استثناء بهنا يعني الاخراج يقال استثنيت الشئ اي ذويه نفسه فهذا يراد من قول الله

لال الله الامم بل النفس واغل في شره واما صلح بين قسما ان يظني قسما لليتامى والمسكين وابن السبيل على ما ياتي في ١٣

قوله بين الغائبين بالكتاب والسنة والامام ما الكتاب فلان الله تعالى قال والعلو انما يفتن من شئ فان لشره انصاف الغنم الى الغائبين وهم الغنم قال فان لشره فكان بيان ضروره ان

يقسم الامم بين الغائبين وقد عرفت ذلك في اصول الفقهاء والسنة فلان النبي صلى الله عليه وسلم قسم بين الغائبين ولان اربعة اخماس لغائبين بالاجماع فيقسم

بينهم ايضا لصلح النبي صلى الله عليه وسلم

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حدايث ان النبي صلى الله عليه وسلم قسمه اربعة اخماس الغنيمة بين الغائبين ابو حنيفة في الاموال من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس كانت الغنيمة تقسم على خمسة اخماس فاربعة منها لمن قاتل وخمس يقسم على اربعة فربع لله وللرسول ولذي القرنى فما كان لله وللرسول فهو لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم والثاني لليتامى والثالث للمسكين والرابع لابن السبيل وهو الصنف الفقير الذي ياتزل بالمسلمين ورواه ابن مردويه والطبراني من وجه اخر عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية فغنموا خمس الغنيمة فضرب ذلك الخمس في خمسة ثم قرأ واعلموا انما غنمتم فجعل سهم الله وسهم رسوله واحدا ولذي القرنى سهما وسهما لابن السبيل وسهما لليتامى وسهما للمسكين وجعل السهمين الاولين قوة في الخيل والسلام وجعل الاربعة اسهم باقيه للفرس سهما وسهما للرجال وسهما لرسول الطبراني من طريق قتادة كانت الغنيمة تخمس خمسة اخماس فاربعة اخماس لمن قاتل عليها وخمس الباقي على خمسة فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم جعل ابو بكر وسهم الله ورسوله وسهم قرابته فصلا عليه في سبيل الله تعالى صدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الخيل في الكتاب قال الله تعالى ومن رباط الخيل تُرهبون به عدو الله وعدوكم اسم الخيل يطلق على البرادين والعتاق المجهين
والمرفق اطلاقاً واحداً ولان العربي ان كان في الطلب والهرب اقوى فالبرذون اصبر والين عطفاً ففي كل واحد منهما منفعة
معتبرة فاستويا ومن دخل دار الحرب فارساً فنفق فرسه استحق سهم الفرسان ومن دخل راجلاً فاشترى فرساً
استحق سهم راجل وجواب الشافعي على عكسه في الفصلين وهكذا روي ابن المبارك عن ابي حنيفة في الفصل الثاني
انه يستحق سهم الفرسان والحاصل ان المعتبر عندنا حالة المجاوزة وعندنا حال انقضاء الحرب له ان السبب هو القهر و
القتال فيعتبر حال الشخص عند المجاوزة وسيلة الى السبب كالحروج من البيت وتعليق الاحكام بالقتال يدل على
امكان الوقوف عليه ولو تعدوا وتعمر يعلق بشهود الواقعة لانه اقرب الى القتال ولان المجاوزة نفسها قتال لانه يلحقهم
الخوف بها والحال بعدها حالة الذم ولا معتبر بها ولان الوقوف على حقيقة القتال متعسر وكذا اعلى شهود الواقعة لانه حال
التقاء الصفيين فتقام المجاوزة مقامه اذهب السبب المفضى اليه ظاهراً اذا كان على قصد القتال فيعتبر حال الشخص حالة
المجاوزة فارساً كان او راجلاً ولو دخل فارساً وقاتل راجلاً لصيق المكان يستحق سهم الفرسان بالاتفاق ولو دخل فارساً ثم
يأخذ فرسه او هبب او اجزاه رهن ففي رواية الحسن عن ابي حنيفة يستحق سهم الفرسان اعتباراً بالمجاوزة وفي ظاهر الرواية
يستحق سهم الرجال لان الاقدام على هذه التصرفات يدل على انه لم يكن من قصد المجاوزة القتال فارساً ولو باععه بعد
الفراغ لم يسقط سهم الفرسان وكذا اذا باع في حالة القتال عند البعض والاصح انه يسقط لان البيع يدل على ان غرضه
التجارة فيه لانه ينتظر غزته ولا سهم لمملك ولا امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا ذمي ولكن يرضخ على حسب ما يرى الامام لما
شأنه من القتال

له قوله في الكتاب قال الشافعي واعدوا لهم لعلكم اراهم استسلمت من قوتك من الآلات التي تكون كرمه عليهم من الخيل والسلاح ومن باط
الجيل اعدوا لهم وانما نزلت في البريون به اذ تخوف من عدو الله ودمه ١٢ مسالم التزمل له قوله واليمين هو ما يكون اياه من البرادين والعتاق ما يكون اياه محرباً
واحد برهنة اثنتي عشرة قوله اطلاقاً واحداً في كل منها خصوصية ليست في الأخرى ليقين ان فعل بجوزة العزوا وكذا البرذون فيفضل بزيادة على قوة العمل والعتاق والين المطلق ١٣ فتح
التقدير له قوله والين مطلقاً كذا في الين في الانطاف ممنوع لا بها وازمة مع التخييل والعربي اقبل اللاد من العجمي ١٤ فتح التقدير له قوله ومن دخل دار الحرب الهذليان
وقت اقامة السبب الظاهر مقام ما لو جيب زيادة السهم وبرد وقت مجاوزة الدرب عندنا ١٥ عتاء له قوله فسر رجل جاوز الدرب بغير مسلوب او مستقار او متاجر ثم
استره المالك فشهد او قهر راجلاً في روايتان في رواية له سهم فارس وروي سهم راجل ومثني كونه جاوز الدرب لقصد القتال عليه ترجع الاولة ١٦ له قوله فاشترى
فرساً وكذا اذا دهب لورودت او استقار اداست ١٧ له قوله في الفصلين بينه لا يبره عنه ودخله في دار الحرب فارساً ولا دخله راجلاً من المعتبرة كونه فارساً
او راجلاً عند شهود الوقت ١٨ له قوله في الفصل الثاني من وجوه اذ اهل من دار الحرب راجلاً ثم فرسه فارساً وقاتل فارساً ١٩ له قوله حال المجاوزة الدرب
وانما اطلق لشبهة السبب بين العقباء وقال الخليل الدرب الواضح على السكك وعلى كل مدخل من مدخل الروم ودرب المراد بهتا الدرب بين دار الحرب ودار السلام ٢٠ له
قوله حال انقضاء الحرب اعدوا لهم لعلكم اراهم لانه من مهربه ان يبره منه وشهود الوقت وكان العتف اشار بقوله حال انقضاء الحرب اعدوا لهم لعلكم اراهم بالمدلول على
الآخرة ٢١ عتاء ٢٢

له قوله كالحروج من البيت اي لقصد القتال الى دار الحرب فانه وسيلة الى السبب وحال الغاى عند ذلك لا يبره بالاتفاق وكذا اعراض المجاوزة ٢٣ له قوله و
تطبيق الاحكام بنا جوارب بطريق الخلق لا يقال من جهة ايماننا ان القتال المرفى للوقت عليه فيقام السبب الظاهر مقام القتال وهو المجاوزة وتقدره ولا سلم ان الوقت عليه وكيف لا وتطبيق
الاحكام لا عطارد الوضحي لقبى اذا قاتل وكذلك المرأة والعبد يدل على ايمان الوقت عليه فلو لم يوقت عليهم لم يخطئ بجمع ٢٤ له قوله ولو تعدوا هببوا جوارب بطريق التسليم يعني سلطان
ان الوقت على القتال متعذر او متعسر كما قلتم بان يكون في الليل او المظلم في يتحقق الاحكام بشهود الوقت لا بالاجواز ٢٥ له قوله قتال لان القتال اسم لفعل يتبع به ليدخل وقت
المجاوزة الدرب قبل وقتهم ليعلم الوقت فكان حاله اذا وجد اصل القتال فخرس لم يتغير حكمه حتى احوالهم بعد ذلك لان ذلك الازدحام القتال ولا معتبر به لانه لا يمكن تطبيق الحكم بدوام
القتال لان الغاى لا يمكن ان يقال فرساً واحداً وانما فانه لا بد ان ينزل في بعض المناسبات ٢٦ عتاء ٢٧ له قوله ولا معتبر به بدليل ان لا يبره منه بها راجلاً فارساً او راجلاً مجاوزة عندنا و
بعد شهود الوقت منه على اختلاف الامم ٢٨ كفاية له قوله فسر لسان الامام لا يبره ان يراى بغير حال كل واحدنا قاتل اولم يقتل وكذا بنا غيره بان يوكل بالجره بذكر
ولا يبره اخبار كل ايضا من المند لا زمتهم بفتح ٢٩ له قوله على ان لم يكن من قصده لودسب استحقاق سهم الفرسان بوجه المجاوزة على قصد القتال عليه لا مطلق المجاوزة ٣٠ له
قوله عندنا يعني اي عند بعض مشايخنا لان يوجد عند القتال يدل على انه انما يبره لراى رآه في الحرب ٣١ له قوله ولكن يرضخ لهم بالصادق والاربعين من
رضخ فلان سلطان اعطاه من مال قليل من كبره والرضخ ٣٢ له

روى انه عليه السلام كان لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد لكن كان يرضخ لهم ولما استعان عليه السلام باليهود
 على اليهود لم يعطهم شيئاً من الغنيمة يعني انه لم يسهم لهم لان الجهاد عبادة والذي ليس من اهل العبادة والصبي
 المرأة عاجزان عنه ولهذا لم يطبقها فرضه والعبد لا يمكنه المولى وله منعه الا انه يرضخ لهم تخريصاً على القتال مع
 اظهار انحطاط رتبته المكاتب بمنزلة العبد لقيامه بالرق وقومه عزة فيمنعه المولى عن الخروج الى القتال ثم العبد
 انما يرضخ له اذا قاتل لانه دخل لحصن المولى فصارك لتاجر والمرأة ترخص لها اذا كانت ثداوى الجرحى وتقوم على المثل
 لانها عاجزة عن حقيقة القتال فتقام هذا النوع من الاعانة مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر على حقيقة القتال
 الذي انما يرضخ له اذا قاتل اول على الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة للمسلمين الا انه يزداد على المسهم في الدلالة
 اذا كانت فيه منفعة عظيمة ولا يبلغ به السهم اذا قاتل لانه جهاد والاول ليس من عمله ولا يسوى بينه وبين المسلم
 في حكم الجهاد واما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء
 ذوي القرى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنياءهم قال الشافعي لهم خمس الخمس يستوى فيه غنيهم وفقيرهم و
 اي ذي قرى رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله كان لا يسهم النساء ولا للصبيان ولا للعبيد وكان يرضخ لهم مسلم عن يزيد بن ابراهيم قال كتب جمرة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه وسلم
 والمرأة بمنزلة الغنم بل كان لها سهم معلوم اذا حصر وقال لم يكن لها سهم معلوم الا ان يرضخها اي يطعمها من الغنم وفي رواية اخرى واذا وفادها ما ان يضرب سهم فلا وقد كان يرضخ لبن في الصدا والاول
 است قوله ولا استعان النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب العزة عن ابن عباس قال استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتال بني النضير فخرج لهم ولم يسهم لهم ١٣ است قوله
 على اليهود فية جزا الاستحسان بما كانوا يرضخونهم من الغنم في حصار بني النضير في شرع صحيح البخاري ١٣ ب **له قوله** وقوم جمرة يعني يرضخون بنجر الكاتب عن ابي داود
 الكتاب يرضخون الى الرق ورا كان المولى ولا يرضخ في الغنم في المال لوجود الترميم ١٣ عن ابن عباس
له قوله لانها عاجزة عن حقيقة القتال اعترض عليه بانها لو كانت عاجزة عنها لما حاربها ولا واجب بان الامان محتمل لا يرضخ على القدرة على حقيقة القتال بل يرضخ لشيء
 القتال ١٣ عن ابن عباس **له قوله** لانها عاجزة عن حقيقة القتال اعترض عليه بانها لو كانت عاجزة عنها لما حاربها ولا واجب بان الامان محتمل لا يرضخ على القدرة على حقيقة القتال بل يرضخ لشيء
 عمداً للدلالة على انهم لم يرضخوا في الجهاد فكانت عمداً لانها عاجزة عن حقيقة القتال بطلاء الجهاد فان غرضها المرمى العسكري مقام القتال وليس كذلك قدمت العبد مولاه ١٣ ب **له قوله** ليس من
 ان كان فارساً ١٣ ب **له قوله** ولما انس ما فرغ من بيان احكام ارضية فاعلم ان شرع في بيان حكم الخمس ١٣ ب **له قوله** فيهم اي في الامانات الثلثة وسمى بها الحكماء
 ان ايتا ذي القرى يدخلون في سهم يتامى ويقدمون عليهم لى فقرا وذوي القرى يقدمون على الامانات الثلثة وسبب الاستحقاق في هذه الامانات الثلثة الاتيهاج خبران سببه
 مختلف في نفسه من السهم والمكسرة وكذا ابن السبيل ثم انهم مصادرون للاستحقاق حتى اذا صرحت الى منفذ واحد منهم جازعنا ما كانت الصناعات ١٣ عن ابن عباس

الدرية في تخريج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للنساء ولا للصبيان ولا للعبيد وكان يرضخ لهم مسلم عن يزيد بن ابراهيم قال كتب جمرة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه وسلم
 كتب الى نجدة وسالت عن المرأة والعبيد هل كان لهما سهم معلوم اذا حضر والجهاد فانهم لم يكن لهم سهم معلوم الا ان يحذوا ومن
 الغنائم وفي لفظ قد كان يرضخ ويمن قيداوين الجرحى ويحذون من الغنيمة وفي رواية اخرى واذا وفادها ما ان يضرب سهم فلا وقد كان يرضخ لبن في الصدا والاول
 لهن لابي داود والترمذي عن عمار مولى ابي اللحم شهدت خيبر مع ساداتي فامرني النبي صلى الله عليه وسلم بشيء من خراقي الساع وفي
 الباب حديث ابن عمر عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد فلم يجزني في الحديث متفق عليه ويعارض لهذا ما اخرجه ابو داود
 في المراسيل عن خالد بن معدان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم للنساء والصبيان والنجيل وهذه مرسل والآل داود والنسائي
 من طريق حشر بن سرياد عن جده انه امر النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للنساء والصبيان والنجيل وهذه مرسل والآل داود والنسائي
 الاخرى قال اسهم النبي صلى الله عليه وسلم الصبيان يوم خيبر والنساء واخذ بذلك المسلمون وهذا معضل حديث ان النبي صلى
 الله عليه وسلم استعان باليهود لم يعطهم من الغنيمة شيئاً الشافعي في الام ومن طريقه البيهقي في المعرفة من حديث ابن
 عباس استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود بني قينقاع ولم يسهم لهم ورضخ لهم تقديده الحسن بن عمارة وهو متروك وهذا
 ليس فيه تعيين المستعان عليهم لكن عند الواقدي من طريق حزام بن سعد بن مغيرة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة
 من يهود المدينة غزا بهم اهل خيبر فاسهم لهم ويقال احداهم ولم يسهم لهم وروى الترمذي وابو داود في المراسيل وابن ابي شيبة
 كلهم عن الزهري قال اسهم النبي صلى الله عليه وسلم لقوم من يهود قاتلوا معه لفظ الترمذي وفي الباب حديث انا لانتسعين بمشرك
 اخرجه مسلم عن عائشة واحمد واسحق وابن ابي شيبة والحاكم والطبراني من حديث حبيب بن اساف واسحق بن سراهويه من حديث
 ابن حميد الساعدي وفي كل منها قصة وفي حديث ابن حميد فقال من هؤلاء قالوا ابن ابي في مواليه من يهود قال هل اسلموا قالوا لا قال
 فليرجعوا فذكره ١٣

يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون لبتى هاشم بنى المطلب ون غيره مقلوه تعالى ولذى القربى من غير
فصل بين الغنى والفقير ولنا ان الخلفاء الاربعة الراشدين قسموا على ثلاثة اسهم على نحو ما قلناه وكفى بهم قدوة وقال
عليه السلام يا معشر بنى هاشم ان الله تعالى كره لكم غسالة الناس واوساخهم وعوضكم منها بخمس الخمس والعوض
انما يثبت في حق من يثبت في حقه العوض وهم الفقراء والنبي عليه السلام اعطاهم للنصرة الاترى انه عليه السلام
علل فقال انهم لن يزلوا معي هكذا في الجاهلية والاسلام وشبكتك بين اصابعه دل على ان المراد من النص قرب النصرة
المراد من النص قرب النصرة

له قوله وكان لعرض بين هاشم والمطلب وتوفل وعبر شمس والبر وغيره لم يعقب ابو عمرو عثمان رضى الله عنه من
 بنى عبد شمس لانه ابن عفان ابن العاص ابن امية بن عبد مناف وغيرهم بنى توفل فانه ابن معلق بن عدى بن نوفل ابن عبد شمس
 القرظية المارة تخص بنى هاشم وبنى المطلب والخلات في دخول الغنى من ذوى القرظية وعمره ١٣ **له قوله** تسره الذى يجب ان يعول عليه ان يقدر الراشد من ليعولوا
 ذوى القرظية فكان بيان المراد بيان انهم مصارفت حتى جاز الاقتصار على واحد منهم بان يعطى تمام الخمس للساكنين اوليا بن السبيل فجاز للراشد ان يعطى ذوى القربى من غيرهم خصوصا
 وقد رآهم يتوسلون ويقولون مع ذلك ان الفقير منهم مصروف يشبه ان يقدم على الفقراء ويرجع قول الطحاوى انهم يحرمون لان فيه الصدقة ويدل على بطلان ما روى ان عليه
 السلام مره في حياته اليهم فلما كان في مرضه لما دخل من يشك على ان مقتضاه كون الغنى من ذوى القربى ايضا مصرفا غير ان الخلفاء لم يطوبهم اقتضاهم في العرف و
 المذهب خلافا لان الغنى لو كان مصرفا مع العرف اليرد اجزاء وليس كذلك منذنا ١٢ **له قوله** يا معشر بنى هاشم اذا سئلوا عن العرف والمعرف و
 بن المارث انفقوا رسول الله فقال لها انطلقا الى عمك احد يستعين بكما على الصدقات فاتيها واغراه بما تجتهد فقال لا بد من البيت من الصدقات شئ ان لم يكن في
 خمس الخمس ما يفيكم ولكم ١٣ ف .

له قوله والعوض نظير العوض وقع في بعض عبارة السابقين ثم كون العوض في حق من يثبت له العوض ممنوع ثم يثبت ان المراد بقوله تعالى ولذى القربى فقراء ذوى
 القربى يقتضى مقدار استحقاق فقراهم وكونهم مصارفت مسترانا في اعتقاد مع خلفاء الراشد بن ايام مطلقا كما هو ظاهر روى انهم لم يطوا ذوى القربى شيئا من غير استشارة فقراهم
 وكذا ينافيه اعطاه صلى الله عليه وسلم اربعة اشياء منهم ما روى ان اعطاه العباس وكان له عشرون عبد يتجرون وقول المعتصم اعطاهم لفسرة يدوم السؤال الثاني في كنهه لوجب
 النافذة مع تابلها لان الاصل جنيته ان القرابة المستحقة بنى القربة وذلك لا يخفى الفقير منهم ومن الاشياء من تاخر عن رسول الله كما العباس فكان يجب على الخلفاء ان يطوره
 ١٢ **له قوله** انما يثبت بخمس العوض وهو الزكاة لا يجوز دفعها الى اغبياهم فلذلك يجب ان يكون عوض الزكاة وهو خمس النائم لا يدفع اليهم ان العوض انما
 يثبت في حق من اتى من عتق العوض والا لا يكون عوضا ١٢ **له قوله** الفقراء ان قيل هذا الحديث اما ان يكون تابيا مجتاهدا فان كان الاول وجب ان يقسم الخمس على خمسة
 اسهم وانما خصصوا لثلاثة اسهم وان كان الثاني فلا يصح الاستدلال به يجب بان لهذا الحديث ولا يتفق احدنا انما اتيات العوض في العمل الذي نأت عتق العوض من ما ذكرناه والثانية جعلت خمسة
 اسهم ولكن تمام الدليل على انما خصصت لثلاثة اسهم وهو فضل الفقراء الراشد بن ولم يلق الدليل على تغيير العوض فضلا به وهذا كما تكلف المصنف من تكرار العسوة على البتة ما روى ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اعطى كل من عتق من سبعين صلوة وهو يقول بالصلوة على الشهيدة فان قيل لوجح ما ذكرتم ينبغ مقدماتها اعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم وقد ثبت له
 انما على بنى هاشم والمطلب فانما يصح المعنى بقوله رابع غير العسوة والسلام اعطاهم للفقرة والخمسة ما روى عن جبير بن مطعم ان قال لما كان يوم جمع روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذوى القربى في
 بنى المطلب وترك بنى نوفل وبنى عبد شمس فانطلقت انا وعثمان بن عفان الى رسول الله فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا نكر فضلم الذى وضعك الشريف فبال اخواننا
 بنى المطلب العظيم وتركتنا وقرابتنا واحدة فقال رسول الله انا ذوات المطلب لا تفرق في جابلية ولا اسلام واما نحن وهم كفى واحد وشيك بين اصابعه واشارنا لنفهم فقل ذلك على
 ان المراد من نص قرب الغنى اى نفرة الاجتماع في الشعب لانفرقة القتال ولينال يعرف ان السار والذراري ايضا واذا ثبت ان اعطاهم للنصرة وقد انتهت ابيها الاعطاء ايضا ١٢ اعطاه
له قوله فقال انهم لن يزلوا معي انما روى ابو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن اسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الغنم من جبير بنى هاشم وبنى المطلب جئت انا وثمان بنو هاشم لا نكر فضلم لكما منهم اخواننا بنى المطلب العظيم وتركتنا وانا نحن وهم كفى
 بقرعة واحدة فقال انهم لن يزلوا معي وانا بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد وشيك بين اصابعه وذكره ابو داود في الخراج والنسائي في قسم الغنى وابن ماجه في الجهاد ١٢ روى

الدرادية في تخرج احاديث الهداية

قوله روى ان الخلفاء الاربعة الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة اسهم للبيعتى والمساكين وابن السبيل تقدم شئ منه وروى ابو يوسف
 عن ابن عباس ان الخمس كان يقسم على عهدة صلى الله عليه وسلم على خمسة ثم قسمه ابو بكر وعمر وعثمان وعلى على ثلاثة اسهم فذكر
حديث يا معشر بنى هاشم ان الله تعالى كره لكم غسالة ايدي الناس واوساخهم وعوضكم منها بخمس الخمس لم اجده هكذا وقت
 الطبراني عن ابن عباس قال بعث نوفل بن الحارث ابنية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انطلقا الى عمك احد يستعين بكما على
 الصدقات فقال لهما لا يحل لكم اهل البيت من الصدقات شئ ولا غسالات الايدي ان لكم في خمس الخمس لما يفيكم واخرجه ابن
 ابي حاتم في تفسير سورة الانفال ولفظه رغبت لكم عن غسالة ايدي الناس - **حديث** انهم لم يزلوا معي في الجاهلية والاسلام وشيك
 بين اصابعه يعنى بنى المطلب ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم
 ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب جئت انا وثمان بنو هاشم لا نكر الحديث وفيه انهم لم يعرفوا قوتى في الجاهلية ولا اسلام وانا بنو هاشم و
 بنو المطلب شئ واحد ثم شبكتك بين اصابعه واداه في انما روى دون اخره دون قوله لم يعاف قوتى

فقيه رايان والمشهور انه خمس لانه لما اذن له الامام فقد التزم نصرته بما لا مداد فصار كالمنعة فان دخلت جماعة لها منعة فآخذوا وشيئا خمس ان لم ياذن لهم الامام لانه ما خوفي قهرا وعلبة فكان غنمة ولا يهيج على الامان نصهم اذ لو خذ لهم كان فيه وهن المسلمين بخلاف الواحد الاثنين لانه لا يوجب عليه نصرته **فصل في التنفيل قال الرازي** بان ينقل الامام في حال القتال يحرص على القتال فيقول من قتل قتيلا فله سله ويقول السرة قد جعلت لكم الربيع بالخمس معناه بعد ما رفع الخمس لان الترضي مندب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنون على القتال هذا نوعان يرضي ثم قد يكون التنفيل بما ذكره وقد يكون بغيره لانه لا ينبغي للامان ان ينقل بكل الماخولان فيه ابطال حق الكل فان فعله مع السرة جاز لان التصرف اليه وقد تكون المصلحة فيه ولا ينقل بعد احراز الغنمة بل بالاراسلام لان حق الغير قد اكده فيه بالاهواز قال الامن الخمس لانه لاحق للغانمين في الخمس اذ الميجل السلب القائل فهو من جملة الغنمة والقائل وغيره في ذلك سواء جعل الشافعي السلب القائل اذا كان من اهل ان يسهم له وقد قتله مقبلا لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سله والظاهر انه نصيب شرع لانه بعت له ولان القائل مقبلا اكثر غناء فيخص بسلبه اظها والتفاوت بينه وبين غيره ولتأان ما خوفي بقوة الجيش

١٤ قوله فقيه رايان وجه الرواية الاخرى ادلا مستدلهم فلا يكون الماخوذ قهرا وغلبة ولان العدو اليسر فاقية تخون لاكتساب المال لا اعزاز الدين كبقية العسكر كما يجوز من الخمسة ما لم يتعد ملك القسمة لانهما يعايد به ولا يما يبال لانه لا ياتي بالامان بان ينقل قليلا او كثيرا والتفيل اعطاء الامان الفارس فزق سمه وجرم القتل وهو اذ لم يذم لانه لا يذم على الغرض ويقتال لولا انه لم يذم ايضا ويقال انه سئلوا عن قتله فنفروا على قتله وانما يقال لما ذكره اولى على عمومهم اعلم ان الترضي واجب للنفس المذكورة بغيره في التنفيل بل يكون بغيره من المواظفة الحسنة وهو مندوب اليه ويتركه قول من قال لفظا بالاس اما يقال لما ذكره اولى على عمومهم اعلم ان الترضي واجب للنفس المذكورة بغيره في التنفيل بل يكون بغيره من المواظفة الحسنة المراد بالترضي خصوص الترضي بالتنفيل حتى يتباح الى مرض من الوجوب بل المراد به مطلق الترضي وهو واجب لانه لا يذم على ما جاز الى العرف المذكور وانما يجب من ان في الكفاية من ان في تحريم المسلم بالتنفيل تحريم بغيره ولا يرضى له المسلم حرام فلا يمكن التنقل والواجب العجب ان ما ذكره يدل على مرضه بالتنفيل لا على مرضه بالوجوب فانهم قالوا ما تزلزلت فيه الاقدام ١٣ مولوي عبد الجبار في روايته مرتده **١٥ قوله** في مال القتال انما يتدبر لان التنفيل انما يجوز مندبا قيل الاصابه بسوابه بسبب التنقل او غيره لانه لا يذم على قتل قتيلا فلا سله فان كان يذم خازع الحرب في حينه ١٢ **١٦ قوله** معناه بعد ما رفع الخمس على التنفيل اذ يرضى خاص قيل الامان بدار الاسلام وما ليه لا يخرج من الخمس ويقال احمد قال انك اذا نفي لا يخرج الامن الخمس ١٢ **١٧ قوله** لان الترضي مندوب اليه اقول تدر عتاك ان نفس الترضي واجب بظهور الامر والتنفيل بخصوصه كونها من مندوب اليه فالمراد بالترضي الترضي الخاص وهو التنفيل وتدره ان الترضي الذي من بعده مندوب اليه لان الشافعي قال يا ايها النبي حرص المؤمنون على القتال فانما ذم في مطلق الترضي وبه نال التنفيل فربما يكون مندوبا اليه وليس المراد بالترضي مطلقا كما تدبر من ظاهره واللام حتى ربط في الكلام ١٣ مولوي محمد الجي في قوله الترضي مندوب اليه **١٨ قوله** وقد تكون المصلحة فيه اي في تنفيله كذلك وذكر في السير الكبير اذا قال الامام بسم الله ما يستعمله فلما سوية لا يجوز ان المقصود من الترضي وانما يحصل ذلك اذ خص البعض بالتنفيل وكذلك اذا قال ما يستعمله ١٣ **١٩ قوله** لان الحق للغانمين في الخمس فان قيل ان لم يكن في ابطال حق الغانمين فغيره ابطال حق الامانات الثلثة الباقية اجيب بان جوازها باعتبار ابطال المفضل لرجل واحد من الامانات الثلثة فلم يكن في ابطال حقهم ١٢ **٢٠ قوله** اذا كان من اهل ان يرضى له ليه ليه قال احمد الان قال لو من يرضى له قد نزل مقبلا كتب بفتح الضمير اي حال كون الكافر مقبلا لالامان كونه مبرا بالهزيمة وكذلك قال تاج الشريفة في شرحه الكفاية قوله مقبلا حال من المغنول لان الشريفة اي عدلنا حتى كون القتل مقبلا حتى يقتل منه ثانيا وانما ذم شغلا حتى لم يستعمل السلب ١٢ **٢١ قوله** والظاهر والاتلاف في انه عليه الصلوة والسلام قاله ان الكلام في ان يذم من نصب شرع في عموم الادوات والاحوال او كان تحريضا بالتنفيل فنهه بوجوب الشرع لانه عليه الصلوة والسلام بعث لولا انه لم يذم من نصب الشرع ١٢ **٢٢ قوله** مقبلا شرح الانزاري هذا الموضع بان لم يذم مقبلا حال من القائل وقد ذكرنا انه سهو مندبا في ايضا هو ١٢ **٢٣ قوله** يرضى منه اي بين قائل الكافر اليه ١٣

الدرادية في تخريج احاديث الهداية

حديث من قتل قتيلا فله سله متفق عليه من حديث ابن قتادة في قصة وكران داود عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل كافرا فله سله فقتل ابن طلحة يومئذ عشرين رجلا واخذوا سلابهم وذكر قصة ابن قتادة وفيه ان عمرو هو الذي قال والله لا يفيعها الله على اسد من اسداه ويعطيكها وفي الباب عن ابن مسرة بالحديث دون القصة اخرجه الحاكم والبيهقي وكران مردويه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلا فله سله واستاده واخو والمحموظ ما اخرجه ابو داود من وجه اخر عن ابن عباس بلفظ قال من قتل قتيلا فله كذا وكذا وروى الواقدي عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت قال شاذي منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلا فله سله وهذا ضعيف ومنقطع وقد قال مالك في الموطأ لم يبلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك الا يوم حنين ولمسلم وابي داود من حديث عوف بن مالك انه قال لخالد لم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل قال بل الحديث وفيه قصة وحديث حبيب بن مسلمة في الذي بعده وكذا حديث عبد الرحمن بن عوف

يظاها ويبيعها ان التفتيل ثبت به الملك عند كفايتها بالقسمة في دار الحرب وبالثمن من الجوري ووجوب الضمان بالاتلاف قد قيل على هذا الاختلاف:

باب استيلاء الكفار

وإذا غلب الترك على الروم فسبهم واخذوا اموالهم ملكوها لان الاستيلاء قد تحقق في مال مباح وهو السبب على ما بينه
 ان شاء الله تعالى فان غلبنا على الترك حل لنا ما نحن ممن ذلك اعتبارا بساؤلنا لهم اذا غلبوا على اموالنا والعياذ بالله واحرزوها
 بداهم ملكوها وقال الشافعي لا يمكنها لان الاستيلاء محظور ابتداء وانتهاء المحظور لا ينتهض سببا للملك على ما عرف
 من قاعة التحصن لم ان الاستيلاء ورد على مال مباح فيعتقد سببا للملك دفعا لحاجة المكلف استيلاء على اموالهم
 هذا لان العصمة تثبت على منافاة الدليل ضرورة تمكن المالك من الانتفاء فاذا زالت المكنة عاد مباحا كما كان غير ان الاستيلاء
 لا يتحقق الا بالاحراز بالدار لانه عبارة عن الاقتدار على المحل حال اموال المحظور لغيره اذا صلح سببا لكرامة تفوق الملك هو التواؤم
 الاجل فما ظنك بالملك العاجل فان ظهر عليها المسلم فوجدها المالكون قبل القسمة فهي لهم بغير شيء وان وجدها بعد
 القسمة اخذها بالقيمة ان احبوا لقله عليه السلام فيه ان وحدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء وان وجدته بعد القسمة فهو
 لك ان شاء الله عز وجل

قوله ان يطاها بالانه اختص بملكها بتفصيل الامام خذها كالتخص بالشرار في دار الحرب ولها ان سبب الملك في النقل ليس الا التمسك
 في الغنم فلا يتم الا بالاحراز به بالسلام بخلاف المشتركة لان سبب الملك انفق بالتراضي لا بالقرود ثم ع ١٢ **قوله** كما ثبت بالقسمة في دار الحرب بذل يستحق
 من من ان اصحابنا يقول بان قسمة الامام لا تتم المانع من تمام التمسك بل لا يجوز ذلك الاختلاف لعدم شهرته ع ١٣ **قوله** ودوجب الضمان الجواب خبره ترد على قولها
 ان محمدا ذكر في الديات ان التمسك سبب فقد الامام لربل يضمن ولم يذكر فيه الفلوات فورد عليها ان الضمان دليل تمام الملك فيبقى ان يكمل الوصي عنه بها ايضا ع ١٤ **قوله** باب استيلاء
 الكفار ذكره الشيخ استيلاء عليهم شرع في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض وحكم استيلاءهم علينا وتقدم الاول على الثاني في ظاهر فتح القدير
قوله من عرفت من قاعدة التحصن اي في علم الاول وهوان المنوع شرعا لا يغير الملك لانه فتمت ذوى الاختلاف لا يغيره الا بالقرود لانه لا يجوز الرخص لاسيما في المصيبة ولا تثبت
 المصاهرة بالانزالان الرخص وحرمة المصاهرة من نعم الله علينا فانقضت بالمرحور وكذلك في ما نحن فيه استيلاء الكفار علينا ممنوع بانه على ايم مخاطبون بالمرات اما ما كتبت يكون سببا
 للملك فصار استيلاء المسلم على المسلم دوننا قوتنا في الغنم التي اخرجوا من ايامهم واموالهم التي تسمى الشترتالي اليها جرين فقراره كونه ذوى يسر في مكة وانما ذلك باستيلاء
 الكفار عليهم وعلى اموالهم فعلم ان استيلاءهم دليل للملك واخرج الدر القطبي عن ابن عمر فرما من وجد مال في الفتح قبل ان يفتح فويلد ما قسم فالحق لا لا بالقسمة وفي الباب ما عرفت كقصة
 فان قلت روى الطبراني عن ثمران بن عيسى ان المشركين اعادوا على المدينة فذهبوا بنا بقدر رسول الله واصروا المرأة الرامية وكانوا اذا نزلوا ليرسبون اليهم في انيتهم فلما كانت ذات ليلة
 قامت المرأة وركبت على تلك الناقة وتوجهت الى المدينة فاخذ رسول الله ثقتهم فذهبت تزل على ان استيلاء الكفار لا يغير الملك والامان انما تزلت بزكان قبل احرازهم
 بدار الحرب في الطريق والكلما يهتدي بالاحراز لكان في فتح القدير ع ١٤ مولى عبدالمولى فورا شره رقه **قوله** ولان الاستيلاء ورد على مال مباح لان الاستيلاء محظور
 الاقتران على مطلق على وجه يمكن من الانتفاع في الحال والاقتدار اي بئذ العصمة لا يكون الا بعد احراز ثم بعد احرازهم انقضت العصمة فورا ولا استيلاء على مال مباح لا على مال محظور فان
 قلت ان العلم ان مال مباح اصل القسمة يوجب قوتها في كل ما كان في الجوارح **قوله** حال ما لا لا وكذا ما وامواني ولا الاموال اقتدروا على العمل حال ما لا لا لا يتردون عليه كالا بالاحراز لانهم ما احوال
 في دارنا فهم يعقودون بالدار والدار صاد بالفرقة ع ١٥ **قوله** والمحظور لغيره جواب عن قول الضم ان الاستيلاء محظور الا بقره ان يقال سنا ان محظور محظور لغيره مباح
 في نفس فان المال مباح لنفسه وانما المحظور لغيره بوجوب المالك والمحظور لغيره لئلا يفسد اذ استعمل سببا لكرامة تفوق الملك كالمصونة في الارض المصونة فانها تصلم سببا لا تتحقق في العلم في غيره
 الخواب في الاخرة فلا يبع سببا للملك في الدنيا وفي الكافي قول ما سبب الهراية المحظور لغيره في المشرك لان العصمة لا تتحلوا ان زالت بالاقرار بدارهم او اذ ان زالت لا يكون الاستيلاء
 محظورا لان على مال مباح وان لم يزل لم تصرفه كما اذا غلبنا على اموال اهل البغي واحرزنا بدارنا لان ملكنا الآن يقال العصمة الموقوفة باقية لانها بالاسلام وان زالت المحظورة لانها بالدار ع ١٦ **قوله**
 بغير شيء فان قلت هذا يقتضي قيام ملكه ايجاب بالشر فان الواجب لانه يخذلوه بسبب لم يخذلوا في شرنا ع ١٧

الدرادية في تخریج احاديث الهداية

باب استيلاء الكفار، حديث ابن عباس رفته فيما احرزوا العدو واستنقذوا المسلمون منهم ان وجدنا صاحبه قبل ان يقسم فهو احق به وان
 واليهقى من حديث ابن عباس رفته فيما احرزوا العدو واستنقذوا المسلمون منهم ان وجدنا صاحبه قبل ان يقسم فهو احق به وان
 وجدنا قد قسم فان شاء اخذها بالثمن وفيه الحسن بن عماره وهو واة وصوى ابوداؤد في المراسيل عن تميم بن طرفة وجد رجل مع
 رجل ناقه له فامر تقعا الى النبي صلى الله عليه وسلم فاقام احد هما البينة ابعاله والاخره اشتراها من العدو فقال ان شئت ان اتخذها
 بالثمن الذي اشتراها به فانت احق به والا فخذل عنه ووصله الطبراني من وجه اخر عن تميم بن جابر بن سمرة وفي الباب عن ابن عمر نحوه
 اخرجه الدارقطني والطبراني وابن عدي من ثلاثة طرق ضعيفة جدا عن الزهري عن سالم عن ابيه والمحفوظ عن ابن عمر ما اخرجه البغدادى
 من طريق نافع عنه قال ذهب له فرس فاخذته العدو فظهر عليهم المسلمون فرده عليه في ثمن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق
 عبده فلحق بالثمن فظهر عليهم المسلمون فرده عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلفت في رافع هذا الحديث
 والاكثر على ترجيح الموقوف وصوى الدارقطني من طريق قبصة ان عمر قال ما اصاب المشركون من اموال المسلمين فظهر عليهم فراى
 رجل متاعه بعينه فهو احق به من غيره فاذا قسم فلا وهو احق به من غيره بالثمن واخرجه ابن ابي شيبة عن حديث على نحو ذلك موقفا
 وفي الباب عن يزيد بن ثابت ذكره البهقي وفيه ابن لهيعة ع ١٢

لك بالقيمة ولان المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فكان له حق الاخذ نظر الله الان في الاخذ بعد القسمة ضررا بالما عومنا بالة
 ملكه الخاص في اخذ بالقيمة ليعتدل النظر من الجانبين الشركة قبل القسمة عامة فيقول الضرر في اخذه بغير قيمة وان دخل
 دار الحرب تاجر فاشترى ذلك واخرجه الى دار الاسلام فما لكة الاول باختيار ان شاء اخذها بالثمن الذي اشتراه وان شاء تركه
 لانه يتضرر بالاخذ عما اذا اشترى انه قد فزع العوض بمقابلته فكان اعتدلت النظر فيما قلناه ولو اشتراه بعرض يأخذ بقرينة العوض
 ولو هبة لمسلم ياخذ بقرينته لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال الا بالقيمة ولو كان مغنوما وهو مثل ياخذ قبل القسمة ولا
 ياخذ بعد هالان الاخذ بالمثل غير مفيد وكذا اذا كان موهوبا لا ياخذ لما بينا وكذا اذا كان مشترى بمثله قد اوصفا قال
 فان اسروا عبدا فاشتره رجل واخرجه الى دار الاسلام ففقدت عينه واخذ ارشها فان المولى ياخذ بالثمن الذي اخذ به من
 العدا ما اخذ بالثمن فلما قلنا ولا ياخذ الارض لان الملك فيه صحيح فلا يخذه اخذ بمثله وهو لا يفيده لا يحط شي من الثمن لان
 الاوصاف لا يقابلها شي من الثمن بخلاف الشفعة الى الشفعة لما تحولت الى الشفعة صارا المشتري في يد المشتري بمثله للثمن
 شراء سائدا والوصاف تضمن فيه كما في القسبة ما هبنا الملك صحرا فاقترقا وان اسروا عبدا فاشتره رجل بالف درهم فاسروه
 ثانياه واخذوا بالحرب فاشتره رجل اخر بالف درهم فليس للمولى الاول ان ياخذ من الثاني بالثمن لان الاسر وارد على ملكه
 للمشتري الاول ان ياخذ من الثاني بالثمن لان الاسر وارد على ملكه ثم ياخذ المالك القديم بالثمن ان شاء لانه قام عليه بالثمنين
 في اخذ به بما وكذا اذا كان الماسور منه الثاني غائبا ليس الاول ان ياخذ اعتبارا لجمال حضرته ولا يملك علينا اهل الحرب بالقبلة
 مدبرينا وامهات اولادنا ومكاتبنا واحرارنا ونملك عليهم جميع ذلك لان السبب انما يفيد الملك في علة المل المباح
 والمحرر معصوم بنفسه وكذا من سواه لانه ثبت الحرية فيه من وجه بخلاف رقاهم لان الشرع اسقط عصمتهم جزاء على
 جنائهم جعلهم رقا ولا جنائية من هؤلاء واذا ابق عبد مسلم لمسلم فدخل الهمم فاحذره لم يملكه عند ابي حنيفة وقال
 يملكونه لان العصبة حتى المالك لقيامه وقد زالت ولهذا واخذ من دار الاسلام ملكه وله ان يظهر يده على نفسه بالخروج
 اى المرحومة في العيب

له قوله ما تده الليل عليه ان واحد من الشائين
 لا سوله جارية من الثمن لم يثبت النسب لعدم الملك عموم الشركة بخلاف ما بعد القسمة حيث ياخذ بالقيمة ١٣
 واخرجه من دار الحرب زنا وطول الران ياخذ بعد ذلك في ظاهرا لانه في دينه ابن ساسن من عمدا لا يفتق اذا لم يطلب الشفعة بعد على البيع والظاهر هو الاول ١٣
 له قوله ولو كان اى ما اخذه الكفار من المسلمين مغنوماى ما خوروا بالقبول والقبلة وهو مثل اى والى ان اشترى كالمسب والقسمة والنقطة والشعر ياخذ اى صاحبه وهو المالك
 القديم ١٣
 له قوله وكذا اذا كان مشترى اى كذا ياخذ المالك القديم ايضا اذا كان ما اخذه الكفار منا واخذوا به لم يشرى مثل قسمة او وصفا لانه لا فائدة في ان يسطى
 عشرو مثلا قيل جاور ياخذ عشرا فيقول بياد واما قال قدرا ووصفا استرازا عما لو اشتراه المسلم باقل قدر من مال او ليس آخره جوارى وصفنا فان كان ياخذ بمثل المشترى ولا يكون ذلك
 روا لانه انما يستخلص ملك القديم لانه يشترى ابتداء ١٣
 له قوله لان الملك في مرجح استرازا عن المشترى المسلم شرارنا فاسد فان الادامات بناك مخمونة ١٣
 له قوله صحيح ان الارض ما صل في ملكه من اعادة الى القديم ملكه يكون المولى احق بره ١٣
 له قوله لا يبايعها بشئ من الثمن لانه لا يبايع ولا يبايعه الا بالثمن ولا يبايعه الا بالثمن ولا يبايعه الا بالثمن ولا يبايعه الا بالثمن ولا يبايعه الا بالثمن ولا يبايعه الا بالثمن
 في البيع وصفت مرفوب فيرد نقضها عند العقد لم يكن للبايع ان يطلب شيئا واستشكل بينا بان الوصف انما يقابل بشئ من الثمن اذا لم يعرض مقصودا بالتناول وان ما رطلنا منكم انوا اشترى
 عند فقست مئة ثم باعها بمئة فاصح من الثمن ولو اخبرت بان مائة مساوية لا يبطل برباع على كل الثمن وكذا في الشفعة اذا كان فوات وصفت المشفوع بفعل قصدى قبل قبض الثمن
 كما لو اشترى شخص بعض بناء الدار المشفوعه واوجب بان الوصف انما يقابل بعض من الثمن عند بيورته مقصودا بالتناول في الشراء الفاسد موضح اجتناب الشبهة كما ذكرت في المرابحة
 لانها بمنزلة على الامانة دون الفائة والشفيع حكم القسمة والمالك في الشفعة للمشترى كما فاسد من حيث وجوب تجريرها في الشراء الفاسد الذى لا يشبه الفاسد فان من قبله لا يفتق بل
 الوصف بل الذات ١٣
 له قوله باع من غير طهر بانا لو اشترى من المشترى الاول تقدر المالك لان ياخذ بالثمنين اوجب بان راعية حق من اشتراه اولادته لان
 حتى يورث في الالف التي تعد بالبايعين والمالك القديم بقره العذر ليعوض بقابل وهو العبد ١٣
 له قوله ورد على ملكه اذا اوجب شيئا لرجل فوبه الموهوب لان من اشترى
 ليس لاول ان يرجع عليه ما لم يرجع بوجهه الا في ارك
 له قوله ولا يملك الا الاصل فيه ما ذكره الهادى ان كل ما يملك باليرسارت يملك بالاسر والاسر ساق والقبلة وكل ما يملك
 باليرسارت لا يملك بالاسر والاسر ساق والقبلة ١٣
 له قوله والمرموم بنفسه باختياره الا في خلق العمل للكاليف ولقد اقرت على التكليف الا بواسطة العصمة فكان التعرض له
 جزا ١٣
 له قوله بخلاف رقابهم اى رقاب الكفار من اولادهم ومدبريهم وامهات اولادهم ١٣
 له قوله من يولد اى مدبرينا وامهات اولادها ولا يولد اى مدبرينا
 واورثها ١٣
 له قوله واذا ابنى اى ابا المولى المولى بين العقباء العبد المسلم اودى والى اى دار الحرب فاخذته الكفار لا يملكه عند ابي حنيفة والعبد المرتد يملكه
 والعبد اذا كان ذميا فيقول ان ارك
 له قوله وقد روت فصار كما اذا نزلت العدا في شروته وكما لو اخذت العبد الا بى من دارنا او غير الا بى اى اوردته حيث يملكه ١٣

من دارنا لان سقوط اعتبارها لتحقق يد المولى عليه تمكينه من الاتصاف وقد زالت يد المولى فظهرت يده على نفسه صدر
 معصوماً بنفسه فلم يبق محل للملك بخلاف المتروك لان يد المولى باقية لقيام يده بالار ففتح ظهوره واد العريشيت
 الملك لهم عند ابي حنيفة ياخذ المالك القديم بغير شئ موهوباً كان او مشترى او مغتواً قبل القسمة وبعده القسمة يؤدّي
 عوضه من بيت المال لانه لا يمكن اعادة القسمة لتفرق الفانمين تعذر اجتماعهم ليس على المالك جعل الا بقرانه على نفسه
 اذ في زعمه انه ملكه وان تد بغير الهمم فاخذه ملكوه لتحقق الاستيلاء اذ لا يد للعجماء لتظهر عند الخروج من دارنا بخلاف
 العبد على ما ذكرنا وان اشتراه رجل ادخله دار الاسلام فصاحبه ياخذ بالثمن ان شاء له ما يشاء فان ابق عبد الهمم ذهب معه
 بقرس ومتاع فاخذ المشركون ذلك كله اشتري رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى ياخذ العبد بغير شئ و
 الفرس المتاع بالثمن وهذا عند ابي حنيفة وقالوا ياخذ العبد ماعه بالثمن ان شاء اعتبار الحالة الاجتماع بحالة الافراد وقد
 بينا الحكم في كل فرد واذا دخل الحربى دارنا بامان واشترى عبداً مسلماً وادخله دار الحرب عتق عند ابي حنيفة وقالوا
 يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يد عبد ابي حنيفة
 ان تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تيان الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخلصه كما يقم مضى
 ثلث حيض مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب واذا اسلم عبد الحربى ثم خرج اليها وظهر على الدار فهو حر
 وكذلك اذا خرج عبداً هم الى عسكر المسلمين فهم احرار لما روى ابي حنيفة عن عبد اللطائف اسلموا وخرجوا الى رسول الله عليه

له قوله وقد زلت يد المولى فان قيل لاسلم انها زالت الى من يملكه قد غفلت يد المولى لان دار الحرب في ايديهم اجيب بان بين المراد من مصاد يكون في ايديهم وعند
 ذلك تظهر يد العبد على نفسه ولان يد الدار عليه ويد العبد عليه فلا تنفذ بالحلية واليد اشارة في الاسلام ١٢ عن ابي حنيفة قوله جملات التردوى جملات العزود التي تنفذ
 في دار الاسلام لان يد المولى باقية صحت له ولذا لو دبر لا يبره الضعيف صادقا ليعتد به او اما لا يفتى في دار الحرب فلا يكون في يد ماله ملكا ١٢ كقوله وبه القسمة يؤدّي الخوازي يؤدّي
 الامام عوض من بيت المال لانه لا يمكن له اعادة القسمة وبيت المال معد لتوايب المسلمين وهذا ايضا منها ١٢ كقوله جعل الله بين العمل ما يجعل للعمل على عمله
 خص في الاستعمال بما ينطى اليها به يستعين به على جهاد ١٢ عن ابي حنيفة قوله لا يادى لان كل واحد من الخايزي والتاجر والموهوب له ما عمل نفسه في زعمه اذ يد ماله اى العبد
 يكون ماله لنفسه لا للمولى القديم ١٢ كقوله وان نزل يذهب على وجهه يقال يند منه من باب ضرب يهرب ١٢ كقوله للجمادى الهيمية وانما سميت بها
 لانها لا تنكح ولكنك من لم يقدر على الكلام فهو اسبح ويقال صلوة جماء صلوة النهار اذ لا قرارة فيها ١٢ كقوله وبها مناني حنيفة لان عنده ثبتت الملك للخايزي
 في المال دون العبد اعترض عليه باذنه قوله يفتى ان ياخذ المالك المتاع ايضا بغير شئ لان ما لم تشر يد العبد على نفسه لم تشر على المال ايضا لانقطع يد المولى من ذهابه بان يد العبد تشر
 على نفسه في بيت المال فكذلك ظاهره من وجهه وجهه فبطلنا باظهاره في حق نفسه غير ظاهرة في حق المال هكذا قال الاكل في السنية ودية تامل لان استيلاء العبد على المال حقيقة وجهه
 مال سلب فينتهي ان يبيع استيلاء الكفار ١٢ كقوله امتبارا لا يفتى اذا ابقى العبد ووجهه كان الحكم كذلك كقوله الحكم اذا ابقى ومعرض وساع ١٢ كقوله و
 يوالجس فان اذا اشترى الكافر عبداً مسلماً يبيع على اقراره من ملكه يبيع فان فعل واليا يبره القاضى ووجهه في ١٢ كقوله يفتى في يده عيدا اظا يفتى عليه لانه لا يملك في دار الاسلام اقره
 يداه ١٢ كقوله ولا يفتى في الحية ان الرمي المستامن في دارنا يزال ملكه يبيع فاذا دخل دار الحرب انتبت الحرمة بانتهاء الامان وسقطت عصمة المالك وقد عجز القاضى عن
 امتناعه اذ لا يفتى قضاءه من في دار الحرب فتمام شرط افعال عصمة ما لم يرد وحول دار الحرب مقام عتقه وهو امتناع القاضى ١٢ كقوله مقام العتق لان الشرط قد يتمام مقامها
 عند اركان اعانة الحكم اليه كما في حضره على قارعة الطريق لا يصال الاحراز بدار الحرب سبب لانها تملك في ما لم يكن ما كالا لالتري انهم اذا اخذوا عبداً مسلماً في دارنا ملكوه اذا امره
 بدارهم فيقتل ان يرد ملكه لان لا حراز ما كان سبباً لانها تملك ابتداء فادى ان يفتى الملك الثابت في ما كان قلنا ليس بذلكا اعدوا عبداً في دارنا لا يملكون بالاخذ حتى يستحق
 الازالة عليهم وانما يملكون بالاخذ بجملات ما نحن فيه فانه ملكه بالشرافنا مستحق الازالة عليهم باقارده شرط الازوال مقام السبب لما ذكرنا ١٢ كقوله كما يقام معنى ثلث حيث تمثيل
 للشرط في قيام الشرط فتمام العتق فان العتق ثلث جضى شرط البيوت في الطلاق الرجعي اتهم مقام عتقه البيوت ودى من عمن القاضى الاسلام وقد يفتى بدار الارباء بجزء القاضى عن حقيقة العتق في ما اذا
 اسلم عداً لزوجين بدار الحرب ١٢ كقوله ما روى قلت اعرج البيهقي عن عبد الله بن كرم قال لما امر رسول الله الطائف خرج اليهم من قريتهم بوكرة وكان عبد العمارت
 والمنبعث وروى ان فاسلوا فالت ابي رسول وديننا رقيقنا الذين اتوك فقال لا اولئك منكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعتهم

الدرية في تخريج احاديث الهداية

حلايش ان عبداً من عبداً الطائف اسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتضى النبي صلى الله عليه وسلم بعتهم
 تقدم في العتق بطرقه ١٢

السلم ففضى بعقدهم قال هم عقاء الله ولانه آخر نفسه بالخروج اليها ما غاب المراه او بالانفاق بمنعة للمسلمين اذا ظهر
على الدار واعتبارية اولى من اعتبار يالمسلمين لانها اسبق ثبوتها لنفسها لحاجة في حقه للزيادة تؤكد في حقهم الى اثبات اليقظة فكانت
باب المستامن

باب المستامن

واذا دخل المسلم دار الحرب تاجراً فلا يحل له ان يتعرض بشئ من اموالهم ولا يمن ما لهم لانه ضمن ان لا يتعرض لهم
بالاستيلاء فان تعرض بعد ذلك يكون غدا والغد حرام الا اذا غدر بهم ملكهم فاخذ اموالهم وحبسهم او فعل غيره يعلم
الملك ولم يمنعه لانهم هم الذين نقضوا العهد بخلاف الاسير لانه غير مستامن فيبأ امره التعرض وان اطلقه طوعاً قان غدا
بهم اعنى التاجر فاخذ شيئاً وخرج به ملكه ملكاً محظوراً بالورود الاستيلاء على ملك مباح الا انه حصل بسبب الغنم فواجب
ذلك خبثاً فيه فيؤمر بالتصدق به وهذا لان الحظر لغیره لا يمنع انعقاد السبب على ما بيناها واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فاذا انه

حربي او اذ ان هو حربياً او غصباً حذرها صاحبه ثم خرج البنا واستمكن الحربي لم يقض لواحد منها على صاحبه بشئ اما الاكاذبة
فلان القضاء يعتمد الولاية ولا ولاية وقت الا اذ اذ ان غلب وقت القضاء على المستامن لانه ما لا يجوز حكم الاسلام فيما مضى من
افعاله وانما التزم ذلك في المستقبل واما الغصب فلا نه صار ملكاً للذي غصبه واستولى عليه لمصادفته بالغير معصوم
على ما بيناها وكذلك لو كان حاربين فعلا ذلك ثم خرجا مستامين لما قلنا ولو خرجا مسلمين قضى بالدين بينهما ولم
يقض بالغصب اما الملكا بينة فلا نه وقعت صحيحة لوقوعها بالتراضي الولاية ثابتة حالة القضاء لانهما الاحكام بالاسلام

واما الغصب فلما بينا انه ملكه ولا احد في ملك الحربي حتى يؤمر بالرد واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فغصب حربياً ثم
خرجاً مسلمين امر برد الغصب ولم يقض عليه اما عدم القضاء فلما بينا انه ملكه واما الهم بالرد ومراد الفتوى به فانه فسد
الملك لما يقارنه من المحرم وهو نقض العهد واذا دخل مسلمان دار الحرب بامان فقتل احداً لها صاحبه عمداً او خطأ فاعلى القاتل

له قوله مرادها لولاها قيد به لانه لو خرج طامناً لولاها مباح وشمته للحربي
ومعنى الى الكم الشيرى في كتابه في
وهو محتاج الى ان يبرز نفسه واخره اسبق من احوالهم فكان اولى باب
اموالهم وخرجوا الى دار الاسلام طامناً لم تكن من اقد شياً فبوجه
فان يشك من قدر عليه سيره واخره ۳
الغشوى فاعتمده وكل الغشوى من لان المصحح جاك ثبوت حتى ابا في في الاستراد وبيع الغشوى النفع ذلك الحق وهبنا انكره لانه رواه في الاكاذب فيه ۱۳
الى قوله في اولى باب الاستيلاء الكفار المحظور لغره اذا سلم كراهة تفوق الملك ال۱۳
الاشغال اى قبل الدين والدين يبر القرض اذ هو ذاك اسم لما يتبع بعد القرض وهذا اسم لا يصير في الذمة بانحد ۳
الحربى لم يتبع على المسلم ايضا لان الاحكام الزامه حكم الشرع بل لوجوب التسوية بين الضمين كذا في الكافي وفيه نظراً في المساواة بين الضمين
على الامن ولا يتبع به الامن عليه وكذا يتبع بشهادة الاب اولا لان على الرجل لغيره ولا يتبع له على الغير الا ان يقال انعدام التسوية بين الضمين بهذا الوجه اما شيخ اذا كان لتسوية بين الضامين
على هذه الضمين كما في مساندة المستامن مع المسلم واما اذا كان الضمن مع كمال ولاية الضامن كما في السائل المذكورة فليس ذلك ۱۳ الهادى قوله لانما المزمع والرد
يتبع بان يجب عليه في ما يميزه بين الضمة القضاء وقال ابو يوسف يتبع على المسلم فقدم القضاء كما في البداية قول ابى حنيفة ومحمد رجا الله ۳
بالحربى استيلاء عليه والاستيلاء على مال حربى لوجوب الملك لمن استولى عليه مسلماً كان المستولى او حربياً فان الروم اذ انقلبوا على العرش واخذوا اموالهم ملكوا ۱۳ ما فيه ماله البر لوجوب نوري

له قوله ولو جازت حال الاسلام لانتمج لاعداء على الاخر ليقض لاعداء ما دون الاخر حتى ياتيها على قول ابى يوسف لا يحتاج الى هذا لانه يتبع الحربي على المسلم عنده كما ذكرنا ۳
له قوله ولا يثبت في ملك الحربي لان سبب الملك هو الاستيلاء وهو على مال مباح اذا لم يتبعه فدا ۱۳
ستاننا فانما ذلك ايضا ۳
العقدات تتكلى معصوماً ليس من اهل دار الحرب فيجب بقضه ما يجب به في دار الاسلام وكره ان يغير سوادهم من كل وجه بوجه فهم كان ليقط العصرة خشية من وجه يورث الشهية فيسقط القضاء

له قوله ولو جازت حال الاسلام لانتمج لاعداء على الاخر ليقض لاعداء ما دون الاخر حتى ياتيها على قول ابى يوسف لا يحتاج الى هذا لانه يتبع الحربي على المسلم عنده كما ذكرنا ۳
له قوله ولا يثبت في ملك الحربي لان سبب الملك هو الاستيلاء وهو على مال مباح اذا لم يتبعه فدا ۱۳
ستاننا فانما ذلك ايضا ۳
العقدات تتكلى معصوماً ليس من اهل دار الحرب فيجب بقضه ما يجب به في دار الاسلام وكره ان يغير سوادهم من كل وجه بوجه فهم كان ليقط العصرة خشية من وجه يورث الشهية فيسقط القضاء

له قوله ولو جازت حال الاسلام لانتمج لاعداء على الاخر ليقض لاعداء ما دون الاخر حتى ياتيها على قول ابى يوسف لا يحتاج الى هذا لانه يتبع الحربي على المسلم عنده كما ذكرنا ۳
له قوله ولا يثبت في ملك الحربي لان سبب الملك هو الاستيلاء وهو على مال مباح اذا لم يتبعه فدا ۱۳
ستاننا فانما ذلك ايضا ۳
العقدات تتكلى معصوماً ليس من اهل دار الحرب فيجب بقضه ما يجب به في دار الاسلام وكره ان يغير سوادهم من كل وجه بوجه فهم كان ليقط العصرة خشية من وجه يورث الشهية فيسقط القضاء

له قوله ولو جازت حال الاسلام لانتمج لاعداء على الاخر ليقض لاعداء ما دون الاخر حتى ياتيها على قول ابى يوسف لا يحتاج الى هذا لانه يتبع الحربي على المسلم عنده كما ذكرنا ۳
له قوله ولا يثبت في ملك الحربي لان سبب الملك هو الاستيلاء وهو على مال مباح اذا لم يتبعه فدا ۱۳
ستاننا فانما ذلك ايضا ۳
العقدات تتكلى معصوماً ليس من اهل دار الحرب فيجب بقضه ما يجب به في دار الاسلام وكره ان يغير سوادهم من كل وجه بوجه فهم كان ليقط العصرة خشية من وجه يورث الشهية فيسقط القضاء

له قوله ولو جازت حال الاسلام لانتمج لاعداء على الاخر ليقض لاعداء ما دون الاخر حتى ياتيها على قول ابى يوسف لا يحتاج الى هذا لانه يتبع الحربي على المسلم عنده كما ذكرنا ۳
له قوله ولا يثبت في ملك الحربي لان سبب الملك هو الاستيلاء وهو على مال مباح اذا لم يتبعه فدا ۱۳
ستاننا فانما ذلك ايضا ۳
العقدات تتكلى معصوماً ليس من اهل دار الحرب فيجب بقضه ما يجب به في دار الاسلام وكره ان يغير سوادهم من كل وجه بوجه فهم كان ليقط العصرة خشية من وجه يورث الشهية فيسقط القضاء

له قوله ولو جازت حال الاسلام لانتمج لاعداء على الاخر ليقض لاعداء ما دون الاخر حتى ياتيها على قول ابى يوسف لا يحتاج الى هذا لانه يتبع الحربي على المسلم عنده كما ذكرنا ۳
له قوله ولا يثبت في ملك الحربي لان سبب الملك هو الاستيلاء وهو على مال مباح اذا لم يتبعه فدا ۱۳
ستاننا فانما ذلك ايضا ۳
العقدات تتكلى معصوماً ليس من اهل دار الحرب فيجب بقضه ما يجب به في دار الاسلام وكره ان يغير سوادهم من كل وجه بوجه فهم كان ليقط العصرة خشية من وجه يورث الشهية فيسقط القضاء

له قوله ولو جازت حال الاسلام لانتمج لاعداء على الاخر ليقض لاعداء ما دون الاخر حتى ياتيها على قول ابى يوسف لا يحتاج الى هذا لانه يتبع الحربي على المسلم عنده كما ذكرنا ۳
له قوله ولا يثبت في ملك الحربي لان سبب الملك هو الاستيلاء وهو على مال مباح اذا لم يتبعه فدا ۱۳
ستاننا فانما ذلك ايضا ۳
العقدات تتكلى معصوماً ليس من اهل دار الحرب فيجب بقضه ما يجب به في دار الاسلام وكره ان يغير سوادهم من كل وجه بوجه فهم كان ليقط العصرة خشية من وجه يورث الشهية فيسقط القضاء

فهو ذمی لان خواجه الارض بمنزلة خواجه الرأس اذا التزمه صار ملتزماً بالمقام في دارنا اما مجرد الشراء لا يصير ذمياً لا قد يشترها
 للتجارة واذا الرمه خواجه الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقبلة لانه يصير ذمياً بلزوم الخراج فتعتبر المدينة من وقت
 وجوبه وقوله في الكتاب فاذا اوضع عليه الخراج فهو ذمی تصریح بشرط الوضوح فيخرج عليه احكام حجة فلا يغفل عنه واذا دخلت
 حربية بامان فتزوجت ذمياً صارت ذمياً لانها التزمت بالمقام تبعاً للزوج واذا دخل حربياً بامان فتزوج ذمياً لانه يمكنه
 ان يطلقها فيرجع الى بلدة فلم يكن ملتزماً بالمقام ولو ان حربياً دخل دارنا بامان ثم عاد الى دار الحرب وترك وديعة عنده مسلم
 او ذمی او دينافي ذمتهم فقد صار ذمياً مباحاً بالعلانة بطل امانه وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان ايسر وظهر على اللاد
 فقتل سقطت ديونته وصارت الوديعة فيا اما الوديعة اقللنا عنها في يدها تقدير الا ان يد للمودع كيد فيصير ذمياً تبعاً
 لنفسه واما الدين فلان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق اليه من يد العامة فيغتنص به و
 ان قُتِل ولم يُظهر على الدار فالقرض الوديعة لورثته وكذلك اذ مات لان نفسه لم تصر مغنومة فكذلك ماله وهذا لان حكم
 الامان باق في ماله فيرد عليه وعلى ورثته من بعده قال واما ونحذف المسلمون عليه من اموال اهل الحرب بغير قتال نضيف
 في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضي التي اجلوا اهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك وقال الشافعي فيما
 الخمس اعتبارا بالقيمة ولنا ما روينا انه عليه السلام اخذ الجزية وكذا عمر ومعاد وضع في بيت المال ولم يخمس لانه مال
 ما حوز بقتل المسلمين من غير قتال بخلاف الغنيمة لانه مملوك بما اشركه الغنائم وبقوة المسلمين فاستحق الخمس بمعنى
 استحققه الغنائم بمعنى وفي هذا السبب واحد وهو ما ذكرناه فلامعنى لا يجاب الخمس اذا دخل الحربى اربابا بامان وله امرأة

له قوله فهو ذمی قال في النباهة وكذلك لو امر مشرك بقياس قول محمد بن اشترى ارضا عشرة لانهما جميعاً من موت الارض ۱۲ ع - **له قوله** منزك
 خراج الارض لان كلاهما من احكام دارنا وما مضى يوجب الخراج لم يرد بان يكون من اهل دارنا ۱۳ ب **له قوله** اما مجرد الشراء الجزية من غير ما
 يصير ذمياً مجرد الشراء ذكره تاجنا ۱۳ ب **له قوله** يخرج ببيعة الجبل من التخرج وقال المنزلي في غايه البيان في حيزه البني للفاعل من باب الفعل يقال خرجت عليه احكام
 جزية كجزية فلا يغفل ببيعة المنائر الجبل من اى عن شرط الوضوح لانهما اشبهت تلك الاحكام بوضع الخراج لا قبل ۱۳ ب **له قوله** احكام جزية من وضع الخراج له دار الحرب
 ودر بيان اقتصاص جزية بين المسلم وغان المسلم بجزية غنم وشنزيرة اذا اقره ووجب كفت الازنة عن تجميع غنم كما يرم غنم المسلم فضلاً عما يفكر السبياء من شتر في الاسواق فلهاد
 عدوانا اثبات **له قوله** فتزوجت ذمياً في زوجها المسلم الولى ۱۲ ا **له قوله** تبعاً للزوج فان في يده طلاقها والفقى عنها بطلاقها حين اقرت عليه كانت ملتزمة
 ما ياتي عنده من عدم الطلاق ونسباً من الخرج من داره فتوضع الخراج عليه ۱۳ ا
له قوله لان يد المودع كيد هذا استوحى بما اذا اسلم الحربى في دار الاسلام ولله ودية من مسلم في دار الحرب ثم لم يمل الدار فانها تكون في انكمن للوضع كيد المودع واجب بان يد المودع كيد المودع اذا
 اقتصاصت يد المودع وقصة الفتن ليس كذلك فان دار الحرب ليست بدار عمره ۱۲ ع **له قوله** فيصير ذمياً تبعاً لنفسه موضع في بيت المال لعامة المسلمين في ظاهر الرواية وعندنا في
 يوسف انها تختص به المودع ما ذكره المصنف في الدين واما الدين فيسقط من ذمتهم ان يموت يده عليه منتف اذ صار ملكاً للمدعيون وانما هي ثابتة باعتبار الطلقة وقد سقطت واذا
 تمقتت بذاتك ان اقتصاص المدعيون به ضروري لا يحتاج الى تعليق بان سبقت يده اليه ۱۲ ا **له قوله** وما اوجبت المسلمون عليه وجبت الفرس او البعير سدا
 جفا وادرج ما حيزه اربابا فاقولم ما اوجبت المسلمون عليه اى اعلموا عليهم ولا بهم في تحصيل ۱۲ منضرب في ترتيب الحرب **له قوله** التي اجلوا اهلها عنها يقال اجلاء
 والحمود وسدا فتوروكى الانهار العظام التي لا تملك لانه ذمياً يجوز دار ذاق العتاة والعتلين والعتيين وحفظ الطريق ۱۲ ا **له قوله** التي اجلوا اهلها عنها يقال اجلاء
 المسلمين التزم ودماءهم يتدلى بهما لرسالة انهم ۱۲ ا **له قوله** ما روى الخافان على العتاة والسلام افض الجزية من تصاريح تجردان ويجوز فرض الجزية على اهل اليمن من
 كل مال ونداءم ينقل من ذم ذلك ان حرمه بل ان بين جماعة المسلمين ولو كان النقل ولو بطريق ضعيف على ما اقتضت به العادة وما نقلت ما اقتضت به العادة بالظن بل قد ورد في خلافه
 وان كان فيه منتف اخرجه الرواد في سنة من ابي الديان عدى الكندي ان عمر بن عبد العزيز كتب على من سأل من مواضع الفئ ان عمر بن الخطاب عقد لاهل الاديان ذمة بما فرض عليه من
 لاهل الاديان ذمة بما فرض عليهم بغير خمس ولا غنم ۱۲ ا **له قوله** وفي هذا في ما اوجبت المسلمون عليه السبب واهدوهو الرعب بقوة المسلمين لان لا يوجد السبب وهو
 ما ذكرناه اشارة الى قوله لاهل الاديان ما فرضوا لاهل الاسلام لا يجاب الخمس ۱۳ ب

الدرارية في خروج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية ووضع في بيت المال ولم يخمس وكذا عمر وكذا معاد اما المرفوع فلما امره واما عمر
 فعند ابي داود عن عمر بن عبد العزيز انه كتب من سال عن مواضع الفئ ان عمر بن الخطاب عقد لاهل الاديان ذمة بما فرض عليهم من
 الجزية ولم يضرب فيها يخمس ولا غنم وفي استادة القطاع واما معاد فلم اجده ۱۲ -

ما بين العديب الى عقبه حُلُون ومن التعلبة ويقال من العلت الى عبادان لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين
 لم يأخذوا الخراج من ارضي العرب ولانه بمنزلة الفئ فلا تثبت في اراضيهم كما لا تثبت في رقابهم هذا لان وضع الخراج
 من شرطه ان يُغزَّ أهلها على الكفر كما في سواد العراق ومشرق العرب لا يقبل منه حال الاسلام والسيق وعمرين فتح
 السواد وفتح الخراج عليها بمحض من الصحابة ووضع على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص وكذا اجتمعت الصحابة على وضع
 الخراج على الشام قال وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها لان الامام اذا فتح ارضا عنوة وقهرها
 ان يقر اهلها عليها ويضع عليها وعلى رؤسهم الخراج فيبقى الاراضي مملوكة لاهلها وقد قدمنا من قبل قال وكل ارض
 اسلم اهلها وفتحت عنوة وتضمنت بين الغانمين فهي ارض عشر لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسئلة العشر اليق به لما
 فيه من معنى العيادة وكذا هو اخف حيث يتعلق بنفس الخراج وكل ارض فتحت عنوة فاقراها عليها فهي ارض خراج كذا
 اذا صلحهم لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج اليق به ومكة مخصوص من هذا فان رسول الله عليه السلام
 فتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج وفي الجاهل الصغير كل ارض فتحت عنوة فوصل اليها ماء الانهار فهي ارض
 خراج وما لم يصل اليها ماء الانهار واستخرج منها عين فهي ارض عشر لان العشر يتعلق بالارض النامية ونماؤها بما فيها

له قوله الى عبادان جزيرة مشهورة تحت البصرة مقفودة للزيارة وكان قديما من غنور السنين يدري في ضنائها اما يث غزيرة كذا قال المازني في المؤلف والتلف
 والذبيب منزل لماج العراق قريب من الكوفة وجره السواد ١٢ تمهيد حسب الاسمار والصفات للثوري **له قوله** لم يأخذوا الخراج من اراضي العرب لانه لو اخذوا لفتحت العادة فتقبل
 ولو بطريق ضيق فلما لم يفتح ذلك فتشاه العادة على ان لم يفتح ١٢ **له قوله** وضع الخراج عليها فقلت روى ابو بيه القاسم ابن سلام في كتاب الاموال عن ابراهيم قال لما فتح
 المسلمون سواد العراق قالوا لشرهنا فانا فتحها عنوة قال وقال ما من جار بعدكم من المسلمين فاقر اهل السواد في اراضيهم ومزب عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج انتهى ١٢ **له**
 قوله وضع على مصر قلت رواه ابن سعد في المققات في ترجمة عمرو ١٢ **له**
هه قوله والخراج القريب لان فيه معنى العقوبة لتعلق بالمكن من الزيادة وان لم يزرع ١٢ **له قوله** وفي الجاهل تعلم من مادة ان اذا وفتحت مخالفة بين الثوردي و
 الجاهل الصغير زيادة اذ نقصان يقول بولفظ الثوردي وفي الجاهل الصغير الخرج منها الخالفة ظاهرا ١٢ **له قوله** فهي ارض خراج سواقت بين الغانمين واقر اهلها بطهارته
 الفاضلة ذكر لفظ الجاهل ١٢

الدرارية في تخريج احاديث الهداية

قوله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الخراج من اراضي العرب قوله وعمرين فتح السواد ووضع
 الخراج عليها بمحض من الصحابة ووضع على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص وكذا اجتمعت الصحابة على وجه الخراج على الشام
 اما عمر في السواد فروى ابو عبيدة في الاموال من طريق ابراهيم التيمي لما فتح المسلمون السواد قالوا العراق قسمه بيننا فانا فتحنا عنوة
 قال فاني وقال اقر اهل السواد في ارضهم وضرب على رؤسهم الجزية وعلى ارضهم الخراج وهذا منقطع وروى عبد الرزاق وابن ابي
 شيبة من طريق ابى مجازان عربيث عمارة ابن مسعود وعثمان بن حنيف الى الكوفة الحديث وفيه ففتح عثمان سواد الكوفة من
 ارض اهل الذممة فجعل على جريب النخل عشرة دراهم فذكر القصة وفيه فرغ على عرفرضي به وهو منقطع ايضا ولا ابن ابي شيبة من
 طريق ابى عون الثقفي قال وضع عمر على اهل السواد على كل جريب عشرة دراهم وعشرة اقفزة وعلى الاسرطاب كل جريب خمسة واما
 مصر فروى ابن سعد عن الواقدي باسناده ان عمرو بن العاص اقتحم مصر عنوة واستباح ما فيها ثم صالحهم بعد على الجزية في رقابهم و
 وضع الخراج على ارضهم وكتب بذلك الى عمرو في لفظ كان بيعت بجزية اهل مصر وخر اجها الى عمرو حبس ما يحتاج اليه واما وضع الخراج
 على الشام فتقدمت الاشارة اليه في قول عمر لولا ان اترك الخراج للمسلمين ١٢

قوله روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج اما فتح مكة عنوة فاقوى ما ورد
 فيه ما اخرج مسلم من طريق عبد الله بن سرياه عن ابى هريرة قال اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل مكة فبعث
 الزبير على احد المجنبتين وبعث خالد اعل الاخرى وبعث ابا عبيدة على الحسرة فذكر الحديث وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال لا نصار
 الا ترون ابى اوباش قريش واتباعهم ثم قال بيديه يضرب احدهما على الاخرى فقال احصوا وهم حصدا فاجاب ابو سفيان فقال ايديت
 خضرة قريش الحديث واخرجه ابن حبان وقال هذا اول دليل عن مكة فتحت عنوة وفي الباب حديث ما فاني وقوله صلى الله عليه وسلم
 لها اجرنا من اجرت اذ لو فتحت صلحا لدخلا في الامان العام وحديث ابى هريرة انها احدثت لي ساعة من نهار وكذا حديث ابى شريم
 وكلها متفق عليها
 له هو من للمساحة ييمودن ١٢

فيعتبر المسقى بماء العتق ولبماء الخراج قال ومن احيا ارضاً ما تافى عن دابى يوسف معتبرة بغيرها فان كانت من حيز من

الخراج ومعناه بقره فبى خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فبى عشرية والبصرة عند كلها عشرية باجماع الصحابة لان حيز الشيء يعطى له حكمه فكفاء الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به وكذلك المجرى اذا ما قرب من العاين وكان القياس فى البصرة ان تكون خراجية لانها من حيز ارض الخراج الا ان الصحابة وظفوا عليها العشر فتروك القياس

اجماعهم قال محمد بن ابيها ببيد حفرها وبعين استخراجها وماء دجلة والفرات والانهار العظام التى لا يملكها احد

قوى عشرية وكذا ان احياها بماء السماء وان احياها بماء الانهار التى احتفرها الاعاجم مثل نهر الملك ونهر نيز وجحرقى

خراجية لها ذكرنا من اعتبار الماء ذوه السبب للنماء ولانه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كرها فيعتبر فى ذلك

الماء لان السبق بماء الخراج دلالة التزامية قال والخراج الذى وضعه عمر على اهل السواد من كل جريش يبلغه الماء

تفريقها شى وهو الصاع ودرهم ومن جريش الرطبة خمسة دراهم ومن جريش الكرم المتصل والنخيل المتصل عشرة دراهم

وهذا هو المنقول عن عمر فانه بعث عثمان بن حنيف حتى يسلم سواد العراق وجعل حذيفة مشرفاً ففسم فبلغ ستاً وثلاثين الف الف جريش ووضه على ذلك ما قلنا وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير نكير فكان اجماعاً منهم وان المؤمن

له قوله حتى يجوز له ان يجرى بجزء صاحب الدار الا اشتد بشاره وان لم يكن القصد ان يملكه وقد ذكر في السبوط ان قول المتاجر بلا حصار

بنا فى ارضه من العرفه بانه يراى ان فى انسان ما لعمان على الاخراج حياض في الاستحسان لان كونه نهاراً لم يزل يجرى كونه مملوكاً لهم لا يطلق يده فى العتق فيه من العارطين و

الطلب ويطرد العذاب وندا للكان له قوله وكذلك يجوز اقتداء بقرب من العاين فى بعض النسخ احياءاً بقرب من العاين لان اهل الشام حتى الامتاع حتى يقارب من العاين

اب قوله ولو كان القياس ان لا ينجح فى هذا القول اكرار لان الاول رواية القعودى وهذا شرح لذلك راع ارباد وجده من نهر معروف بالعراق بكر

الدار ودكون الجسيم طايها لالف والام قال ابو الخليل فى هذا القول ان يكون مشتقاً من قولهم يجرى على لى عطلى بالقران عطلى كثير اذ ذلك هو الدوام لانه عطلى بالقران والعتاد يجوز ان يكون مشتقاً

بمعنى الكثر والقران بغير العتق من بلاد الروم دخلت فى هذا الوقت وهو النهر المعروف بين الشام والجزيرة وربما قيل بين الشام والعراق قال المازمى فى المؤلفات والخلف فى

اسم الامان مطلع العتق من بلاد الروم دخلت فى هذا الوقت وهو النهر المعروف بين الشام والجزيرة وربما قيل بين الشام والعراق قال المازمى فى المؤلفات والخلف فى دار بين سنة ونهر ووجودها في حطوك المرم وتتل فى سنة احدى وثلاثين فى طلائع شان راع اب له قوله ولا يملك الا المملوك من الروم يجوز مع السمانه اعنى قولين اى

ادمن واثان المسلم ولا يجرى من ذلك الا احياءها ذى كانت خراجية سواء سقيا من نهرها او سارده ونهره او لا وسواء كانت من اهل يوسفت من حيز ارض الخراج او العتق وطهره ايضا ان كان المسلم

لا يجرى عليه الخراج كما ذكره محمد فى الولايات هو من مالها لا يمكن له منح يجرى على ذلك جوارى بلاد الخراج اب قوله من كل جريش هو ارض طولها ستون ذراعاً بدارع

الملك كسرى يجرى على ذراع الصاع بفضته وى ست قبضات ونداع الملك سبع قبضات كذلك فى الغرب وذكر الترمذى ان طول الجريش ستون ذراعاً وعاود ستون ذراعاً ست

له قوله وهو الصاع قال الانزوى فى غاية البيان اعلم ان القير الواجب فى الخراج ملحق من قير الباشى والجاى فى اكثر نسخ الفقه كما فى لى ك الشبيهة والمائل وشرى

اليساح العتق وقال الولاى فى قتاده القير هو الجاي ثمانية ارطال وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ سلم وكذلك قال فى خلاصة العتاقى فاذا كان الجاي هو صاع رسول الله

تلكب بغيره صاحب البراية بالباشى وهو ثمان وثلاثون ارطال قال عمر القير خيف الجاي وهو راجع الباشى وهو مثل الصاع الذى كان فى مصر رسول الله ثمانية ارطال وقال الانزارى

ابن المروان القير الواجب قير ما يجرى فيها كذا فى شرح الطحاوى وقال الامام لغيره ان القير من مظهر او غير المراءى من الدرهم درهم وزن سبعة اب له قوله ومن جريش

الاربع بويخ الاراد المصطاب وهو اربعة ارطال والاربعون والاربعون فى الاربع وكونت الا بجمار مائة بحيث لا يمكن زرع ارضها حتى تزرع فى التيمرية اب له قوله ودفع على ذلك ما قلنا قال

الشاذل اذ سهو بل يقال ودفع ذلك على ما قلنا ان دفع الخراج ولا يخفى ان مرعى الاشارة الست وثلاثون الف الف اى وضع عليها المقادير التى ذكرنا بالاولا يقب قائل هذا

السهم اب له قوله ولان المئين بعزم المئين دفع المئين بضع مائة دفع الميه ودم الهرة وفى المؤنة انقل وقال ابو جهرى المؤنة تهمز ولا تهمز وهى خولة وقال الفراء هى مفعلة من الادن

الدراية فى تخريج احاديث الهداية

قوله ادى ان الصحابة وضوا العتق على ارض البصرة لم اجده هكذا وقد ذكر ابو عمر وغيره قلنا قد اخرجناه عمريين شبيهة فى تاريخ البصرة ويحيى بن ادم فى كتاب الخراج مفسراً مبيناً قوله والخراج الذى وضعه عمر على اهل السواد من كل جريش يبلغه الماء فقيداً هاشمى وهو الصاع ودرهم ومن جريش الرطبة خمسة دراهم ومن جريش الكرم المتصل والنخيل المتصل عشرة دراهم هذا هو المنقول عن عمر فانه بعث عثمان بن حنيف حتى يسلم سواد العراق وجعل حذيفة مشرفاً ففسم فبلغ ستاً وثلاثين الف الف جريش ووضه على ذلك ما قلنا وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير نكير فكان اجماعاً منهم هو فى الخراج لاني يوسفت ويحيى بن ادم وفى الاموال لاني عبيد وغيره ما

متفاوتة فالكرم اخفها مؤنة والمزارع اكثرها مؤنة والرتاب بينهما والوظيفة تتفاوت بتفاوتها فجعل الواجب في الكرم اعلاها
 وفي الزرع ادناها وفي الرطبة واسطها قال وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والمستكن وغيرها يؤمن عليها بحسب
 الطاقة لانه ليس فيه توظيف غير وقد اعتبر الطاقة في ذلك فنعتبرها فيما لا توظيف فيه قالوا وهما في الطاقة ان يبلغ الواجب
 نصف الخارج لا يزداد عليه لان التصنيف عين الانصاف لها كان لئلا تقسم الكل بين الغائبين والبستان كل ارض
 يعوطها حائط وفيها نخيل متفرقة و اشجار اخر وفي ديارنا ورفقوا من الدراهم في الاراضي كلها وترك كذلك لا التقدير
 يجب ان يكون بقدر الطاقة من اى شئ كان قال فان لم تطق ما وضع عليها فنقصها لا مام والنقصا عند قلة الريع
 جائز بالاجماع الا ترى الى قول عمر لعليكم حملتما الارض ما لا تطيق فقلا لا بل حملناها ما تطيق ولو زناها لا طاق و
 هذا يدل على جواز النقصان واما الزيادة عند زيادة الريع يجوز عند محمدا اعتبارا بالنقصان وعند ابى يوسف لا يجوز لان عمر
 لم يزد حين اُخبر بزيادة الطاقة وان غلب على ارض الخراج الماء وانقطع الماء عنها واصطلح الزرع افة فلا خراج عليه
 لانه فات التمكن من الزراعة وهو التمام التقديرى المعتبر في الخراج وفيما اذا اصطلم الزرع افة فالتماء التقديرى وبعض
 الحول وكونه ناميا في جميع الحول شروط كما في مال الزكاة او يلا والحكمة على الحقيقة عند خروج الخارج قال وان عطلمها
 صاحبها فعليه الخراج لان التمكن كان ثابتا وهو الذى قوته قالوا من انتقل الى احسن الامرين من غير عند فعليه الخراج
 الا على لانه هو الذى ضيع الزيادة وهذا يعرف ولا يقضى به كى لا يصير الظلمة على اخذ اموال الناس من اهل الخراج اخذ
 وجز الخراج اعزازا ب

٢٤ قوله الكرم مؤنة لا اعتبارها الى الزراعة والقاد البند ١٢ ٢٥ قوله والرطاب بينهما لا ياتي حتى انوما دلا مة دوام الكرم فكانت مؤنة قولى مؤنة الكرم مؤنة
 مؤنة الزرع ١٢ ٢٦ قوله بحسب الطاقة فخطرت ذلك كراى الفلحة فان لم يتوسع فى غلة الارض لا يوفى قدر خران غلة الزرع او الرطبة يوفى خران الرطبة او الكرم يوفى خران الكرم
 ف قوله لا يراى عليه قال فخر الاسلام البرودى الا ترى الى ادخاله فى كتاب العشر والمخارج والبير الكبير فى من لم يخرج من غلبا الا قد فقير من دوراين وبى محمد ان
 اى ديار صاحب البساتين وبى فرنانة ويقال له الغزالي والغزاليان وفرنانة لفتح الغار وسكون الاردم غزاليان من بلاد فرنانة ١٢ ٢٧ قوله وان يوادنا
 ضعة نقص النام كذا افاده في التلمذ حيث قال فان كانت الارض لا تطيق ان يكون الخراج خسرنا كان الخراج لا يبلغ عشرة جزوات ينقص حتى يبرر نصف الخارج والنجى وفي هذا الفرق
 بين الاراضى التى دخلت عليها حمرة واما آخرهم فنقص الخراج باجموعه ان لا تجوز الزيادة على وظيفة عرضة الاراضى التى دخلت فيها الاموال او عرضت لوظيفة اذ ازلت التمسرة في ملكا في
 واني يله الاراد انا ان يشهد فيها التوظيف فعندنا لا يريه وقال محمد بن زيد بن قول مالك و احمد رواه عن ابى يوسف ١٣ ٢٨ قوله الا ترى الى قول عمر لم تقب الخراج من ارضى
 فى كتاب فضائل الصحابة عن عمرو بن يحيى قال رايت عمر بن ابي طالب بالمرقة وقت على منديته وعثمان بن حنيف فقال كيف خصنا اثنان ان نكون احسن الارض لا لا يلقى قال
 حملنا با اراضى مطيرة لخال النظر ان يكونا حملتا مال تطيق قال لا الحديث بلوله ١٣ ٢٩ قوله حين يخرج بزيادة الطاقة قلت نعم فى الحديث الذى قبله روى عبد الرزاق بن براهيم
 قال جازى الى من خرف قال ارض كذا وكذا فليقون اكثر ما عليهم فقال عمر بن ابي سبل ١٢ ٣٠ قوله فخرى مع بلوى :-
 ٣١ قوله اول اصطلاح الاسلام والاصطلاح القطع من الاصل اى استصلحتا اذ ١٢ ٣٢ قوله فلا خراج عليه قال الكاكي قال مشائخنا ما ذكر في الكتاب بان الخراج يسقط
 بالاصطلاح فمولى ما اذ لم يمتق من السنة مقدر ما يمكن ان يزرع الارض نائيا اما اذا بقي لا يسقط الخراج ذكره في شرح الحاوى ١٢ ٣٣ قوله لانه فالتمكن وهذا بخلاف الاجر فانه
 يجب بقدر ما كانت الارض مشغولة بالزرع لان الاجر من المنفعة فنقد ما استوفى بحسب اما الخراج فهو واجب بقدر الربح فلا يمكن له ان يبره ايا اصطلاح الارض اذ ٣١ ٣٤ قوله
 كفى مال الزكاة فان من اشترى جارية للخدمة ففض عليها ستة اشهر ثم نوبا لها مؤنة سقطت الزكاة ١٢ ٣٥ قوله او يدار الحكم الاجنبي عن الفناء التقديرى كان قائما مقام
 المتيقن فنادجه المتيقن تسقط الحكم بكونه الاصل وقد بلك فيسلك مع الخراج ١٢ ٣٦ قوله وهو الذى فترت قال الفرائضى انما يبره اذ كانت الارض ماله والملك مملوكا اذا
 فخر الملك لعدم فتره اذ ابره فلا مام ان يرد فيها الى فخره مزارعة او يافد الخراج من نصيب المالك وان شاء اجرها وافد الخراج من الاجرة فان لم يمكن من ذلك ولم يوجد من يقبل
 ذلك باعها وافد الخراج من ثمنها وبها بلا غلطات ١٢ ب

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله روى عن عمر انه قال لعليكم حملتما الارض ما لا تطيق فقلا بل حملناها ما هي مطيقة آخرجه البخارى في الفضائل في باب البيعة
 لعثمان بعد قتل عمر مطوكا والمخاطب بذلك حديثه وعثمان ابن حنيف قوله روى ان عمر لم يزد حين اخبر بزيادة الطاقة هو مستعد من
 الذى قبله وروى عبد الرزاق من طريق ابراهيم النخعي جاء رجل الى عمر فقال لى ارض كذا وكذا ايطيقون من الخراج اكثر مما عليهم فقال
 ليس اليهم سبيل ١٢

من الذين اتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزية الآية ووضعت رسول الله عليه السلام الجزية على المجوس قال وعبدت
 الاوثان من العجم فيه خلاف الشافعي هو يقول ان القتال واجب لقوله تعالى وقتلوهم الا ان اعرفنا جواز تركه في حق
 اهل الكتاب بالكتاب وفي حق المجوس بالخبر فبقي من وراءهم على الاصل لنا انه يجوز استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم
 اذ كل واحد منهما يشتل على سلب النفس منهم فانه يكتسب يؤدي الى المسلمين نفقته في كسبه وان ظهر عليهم قبل
 ذلك فهم نسأؤهم صبيبا نهم في لجواز استرقاقهم ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب لا المرتدين لان كفرها قد
 تغلظا ما مشركوا العرب فلان النبي عليه السلام نشأ بين اظهرهم والقران نزل بلغتهم فالعجزة في حقهم اظهرها المرتد
 فلانه كفر بربه بعد هدى الاسلام ووقف على محاسنه فلا يقبل من الفريقين الا الاسلام والسيف زيادة في العقوبة و
 عند الشافعي رحمه الله يسترق مشركوا العرب وجوابه ما قلنا واذا ظهر عليهم فتنسأؤهم صبيبا نهم في لان اياك الصديق
 استرق نسوان بنو حنيف وصبيبا نهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين من لم يسلم من رجالهم قتل لما ذكرنا ولا جزية
 استرق نسوان بنو حنيف وصبيبا نهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين من لم يسلم من رجالهم قتل لما ذكرنا ولا جزية

له قوله وضع الخلف فيه اعادة فتح منها ما خرج البشاري عن ابن عميرة
 اهل قال اتانا كتاب عن قتل مرتدة سنة فزواين كل ذي محرم من الجوس وكن مفرض من الجوس الجزية حتى شهيد الرحمن **بن عوف** ان رسول الله افتر با من مجوس بجر ١٣
له قوله على سلب النفس منهم اما الاسترقاق فظاهر لان دفع الرقيق بعد النيا جملة ولما الجزية فلان الكافر يفرقه بين كسبه والمان ان نفقته في كسبه فكان لو اذ كسر
 الذي هو سبب جاز الى المسلمين ونقض بان من اذ استرقاقه لو جاز ضرب الجزية عليه لا يضربها على النساء والعساكر والاذم باطل واوجب بان ذلك لم يأت في الجوزة بدل الضربة
 ولا الضربة على المرأة والصبي كذا يرد في بعض النسخ بل مقدر الصواب ان يقول المثل شرطنا فيه الموت فكان متى قتلهم كل من يجوز استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم اذا كان المثل قايلا
 المرأة والصبي ليس كذلك **له قوله** قيل ذلك اي قبل وضع الجزية عليهم فتم باجمهم فزيدة المسلمين كذا في الشرح ١٣ **له قوله** لان كفرهما قد تغلظ وكل من
 تغلظت لفرقنا بين من الا الاسلام او السيف ١٣ **له قوله** زيادة في العقوبة ولتعلق ان يقول هذا منقوض باهل الكتاب فانه قد تغلظت كفرهم لانهم فراروا رسول الله عز
 تامة وخرجوا من الكتب واوجب بان القياس كان يتحقق في الاقبال بينهم الجزية الا انكسر بالكتاب ١٣ **له قوله** في الا ان فراروا المرتدين وناهم بجمعة على الاسلام من
 فراروا عبدة الاوثان وناهم ١٣

الدرادية في تخرج احاديث الهداية

اليخامى عن ابى عبدة اتانا كتاب عمر قبل موته سنة فزواين كل ذي محرم من المجوس ولم يكن عمراخذ الجزية من المجوس حتى
 شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وروى مالك عن الزهري ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس البحرين وان عمراخذها من مجوس فارس وان عثمان اخذها من مجوس اليبوس واخرجه ابن ابى
 شيبة من طريق مالك بهذا وقد وصله الشيخ ابى كبة عن عبد الرحمن بن مهادى عن مالك فقال عن الزهري عن السائب بن يزيد
 اخرج الطبراني والدارقطني وقال المحفوظ المرسل وروى البزار والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابى على الحنفى عن مالك عن
 جعفر بن محمد عن ابيه عن جداه ان عمر ذكر المجوس فقال ما ادرى كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوا بهم سنة اهل الكتاب قال البراء لم يقل عن جداه الا الحنفى ورواه غيره عن مالك فلم يقولوا
 عن جداه وجد جعفر هو على بن الحسين فهو مع ذلك مرسل وقال الدارقطني تقدم ابو على الحنفى بقوله فيه عن جداه وهو ثقة واخرجه
 ابن ابى شيبة عن حاتم بن اسماعيل وعبد الرزاق عن ابن جريح واسحق عن ابن ادريس كلهم عن جعفر عن ابيه ان عمر به وروى ابى
 عاصم من طريق يزيد بن وهب قال كنت عند عمر فقال من عنده علم من المجوس فوثب عبد الرحمن بن عوف فقال اشهد بالله على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول انما المجوس طائفة من اهل الكتاب فاحلوهم على ما تحملون عليه اهل الكتاب وفي
 اسناده ابو رجاء جاز حماد بن سلمة هرواه عن الاعمش ولا يعرف حاله وروى الشافعي عن سفيان عن سعيد بن المرزبان عن نصر بن
 عاصم قال قال فرقة بن نوفل على ما توخذ الجزية من المجوس وليسوا باهل الكتاب فقام اليه المستورد فاخته بلبثته وقال يا عبد الله
 قطع على ابى بكر وعمر وعثمان وعلى امير المؤمنين فخرج على فقال انا اعلم الناس بالمجوس كان لهم علم وكتاب فسكر ملكهم فوقع على
 ابنته فاطم عليه فارادوا ان يحدوه فامتنع وقال انا على دين ادم فبايعوه وقتلوا الذين خالفوهم فاصبحوا وقد اسرى على كتابهم ففرغ
 من بين اظهرهم وقد اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم الجزية واخرجه البيهقي في المعرفة من هذه الوجهة وقال اخطأ ابن
 عيينة في قوله نصر بن عاصم وانما هو عيسى بن عاصم وسبقه الى ذلك ابن خزيمة وقال اظن ان الخطأ من الشافعي الى ان رايت
 غيره تابعه عن ابن عيينة **قوله** روى ان ايا بكر استرق نسوان بنو حنيف وصبيبا نهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين ذكره الواقدي في
 الردة ان خالد بن الوليد قسم السبي حين قدم بالخمس على ابى بكر ومن طريق اسماء بنت ابى بكر رايت امر محمد بن على وكانت من سبي
 بنى حنيفة ولذا لك قيل لايها ابن العنيفة قال وقال نافع كانت أم سعيد بن عبد الله بن عمر من ذلك السبي وذكر الواقدي ايضا قصه اسلام
 اهل ديار عمان وانهم ارتدوا وان عكرمة بن ابى جهل غزاهم في خلافة ابى بكر فسبى ذمارهم وارسل بالسبي مع حذيفة وكان فيهم
 والد المهلب

لا يمكنون من نقلها لانه احداث في الحقيقة والصومعة المتخل فيها بمنزلة البيعة بخلاف موضع الصلوة في البيت لانه يتبع
البيت من موضع في موضع آخر من المساجد
 للسكنه وهذا في الامصار دون القرى لان الامصار هي التي تقام فيها الشعائر ولا تعارض باظهارها ويخالفها وقيل في ديارنا
التي هي في الامصار والقرى والبيوت
 يتنوعون ذلك في القرى ايضا لان فيها بعض الشعائر والبروي عن صاحب المذهب في قرى الكوفة لان اكثر اهلها اهل
من جوارها واليه في القرى
 الذمة وفي ارض العرب يُستعملون من ذلك في امصارها وقرائها لقوله عليه السلام لا يجتمع دينان في حوزة العرب قال و
لست رواه الحسن بن علي بن محبوب
 يوحذ اهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيجهم مراكبهم سر وجهم قلائسهم فلا يكون الخيل لا يعملون بالسلام وفي

الجامع الصغير ويوحذ اهل الذمة باظهار الكسبيات والركوب على السرورج التي هي كهذا الكف انما يوحذون بذلك اظهارها
فيكون كونه كالشعر في قول القوي
 بالصغار عليهم صيانة لضعفة المسلمين ولان المسلم يكره والذمي يهان ولا يبتدأ بالسلامه ويضيق عليه الطريق فلولم
بالصغار الذين انزلت آياتهم عليهم
 تكن علامة مميزة فلعنه باكمل معاملة المسلمين ذلك لا يجوز والعلامة يجب ان يكون خيطا غليظا من الصوف يشد على
 وسطه دون الزنار من الابريشم فانه جفاء في حق اهل الاسلام ويجب ان يتميز نسائهم عن نسائنا في الطرقات والمحامات
 ويجعل على رؤسهم علامات كيلا يفتك عليها سائل يدعولهم بالمغفرة قالوا الا حق ان لا يتروكوا ان يركبوا الا للضرورة
بغير اذن
 واذا ركبوا للضرورة فليزولوا في جامع المسلمين فان لزومه ضرورة اتخاذ اسرجا بالصفة التي تقدمت وينبغي ان لباس

يختص به اهل العلم الزهد والشرف ومن امتنع من الجزية او قتل مسلما او سب النبي عليه السلام ورتي بسلطة لم
في دار الجحيم
 ينتقض عهدته لان الغاية التي ينته بها القتال التزام الجزية لا اذائها والا لتراها باق وقال الشافعي سب النبي عليه السلام
من الجزية باق فيكون على غيره
 يكون نقضا لانه لو كان مسلما ينقض ايمانته فكذا ينقض امانته اذ عقد الذمة خلف عنه ولتان سب النبي عليه السلام

له قوله والمرتزقات
 الجوهري في تفسيره يربحان الرواية زائدة ١٢ ب **له قوله** بخلاف موضع الصلوة الزمينة اذا ميين في بيته موضع الصلوة فيه لا يخرج ١٢ ب **له قوله** دون القرى فان
 قلت النفس ملئت نكست عبارة النفس وان استنبت المشع من الاصل في القرى لا يمكن ولا يستحق الاقتصار على الامصار لان حصولها بمتناع معارضة شعائر الاسلام وشعارها ١٣ ب
له قوله جزيرة العرب تال الهندى في محقره هي الجزيرة دورى عزان الجازو اليمن وما بينهما ملك فارس والروم وقال الاممى بن من اقصى عن الى العراق في الطول والعرض
 من صيرة الى اطراف الشام ١٤ ما سميت الجزيرة به لانها المارة من موضعها والجزء هو القطع ١٥
له قوله باظهار الكسبيات الجاكيتية سبهم الكافت وسكن السين واليقيم كما في القريتان في فادى محرب معناه العجز والذل كما في البهقشيل الخنفسوة والزنا والارسل والوجود الازل
 ينفاد في البحر كسبيات الساري كلسنة سوداء معززة وذران الصوت التي ورتا بوزن فحاح مجوزا في وفي البحر المغرب اذ يظن غليظ بقدر اللاح يشده الذي فوق شيا به ١٦ ب
له قوله كياة الكافت يعني من جاء كافت مثل شحار قال في غياث السالكات الكاف بالان اسب خور وقال الكوفي في محقره هي ان يكون على قلوبهم السج لانها ١٧ ب
له قوله في الطرقات والحامات قال في الدر المنثور ان قال في غياث السالكات الكاف بالان اسب خور وقال الكوفي في محقره هي ان يكون على قلوبهم السج لانها ١٧ ب
 طوق الله يدك في الافتقار قال في الدر المنثور قلت وبسبب ان الزمينة في النظر الى المسلم كالرجل الالجبى في اللاح فلا تنظر اصلاحا الى المسلم فنتيجه لذلك التي ومفاده منمن من دخول
 عام في مسلمة وخطاب الغفوم من كلامهم بنسنا ١٨ الروايات **له قوله** يدعولهم بالمغفرة لان غير امانه المسلم حيث في عهده وانتهى ١٩ ب **له قوله** الا للضرورة
 يعني كالمزوج الى الاستساق وذاب المريض الى موضع يحتاج اليه ٢٠ ب **له قوله** يختص به اهل العلم والشرف ويجعل على مكابهم خيشة فاسدة اللون ولا يلبسون
 لها كسبيات المسلمين ولا يردونهم كارتديهم بل العزم وانقضت الحماة عليه ٢١ ب **له قوله** لان لو كان مسلما الزمينة لو كان مسلما وسب النبي عليه الصلوة والسلام والعياذ
 بالفضة ايضا فكذا ينقض امانه ٢٢ ب

الدراية في خروج احاديث الهداية

يجمعه دينان في جزيرة العرب مالك في الموطأ عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب قال ابن
 شهاب ففحص ذلك عمر حتى اتاه اليقان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك فاجل يهود خيبر ويهود نجران وقدك وقصده ابن
 اسحق في السيرة حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة قالت كان الصراما عهده رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان لا يتكلم بجزيرة العرب دينان ورواه اسحق في مسنده عن النضر بن شميل عن صالح بن ابن ابي الاضاهر عن الزهري عن سعيد بن
 المسيب عن ابن هزيمة واقترحه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن مسروق ورواه قتال عمريهود من كان عندا عهد من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والا فاني مجليكم في الموطأ ايضا عن اسنجيل ابن ابي حكيم انه سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يقيم دينان بارض العرب وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته اوصيكم بثلاث اخرجوا المشركين من جزيرة
 العرب الحديث متفق عليه ١٢

كفر منه والكفر المقارن لا يرضعه فالطاري لا يرضعه **قال** ولا ينقض العهد الا وان يلتحق بدار الحرب او يعلب على موضع ^{كفره في حق المسلم}
فيما روي انهم صاروا حراً علينا **في غير عقد الذمة** عن الفائدة وهو دفع شر الحروب واذا انقضى الذي العهد فهو بمنزلة ^{وهو دفع شر الحرب}
المرتد ^{استشار من وهو مرتد} معناه في الحكم بموته بالحق لانه التحق بالاموات وكذا في حكمه ^{استشار من وهو مرتد} فاحمله من ماله الا انه لو اُسِّرَ ^{استشار من وهو مرتد} سترق ^{استشار من وهو مرتد} بخلاف ^{استشار من وهو مرتد}
المرتد **فصل** ونصارى بنى تغلب يؤخذ من اموالهم ضعفاً يؤخذ من المسلمين من الزكاة لان عمر رضى الله عنه ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة ^{بما تقدم} ويؤخذ من نساءهم ولا يؤخذ من صبيانهم لان الصلح وقع على الصدقة المضاعفة ^{بما تقدم}
والصدقة تجب عليهم دون الصبيان فكذا المضاعف **وقال** زفر لا يؤخذ من نساءهم ايضاً وهو قول الشافعي لان جزية ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
في الحقيقة على ما قال عمر ^{نقلت رواه ابن خزيمة} هذه جزية فسموها ماشئتم ولهذا تصرف مصارف الجزية ولا جزية على النسوان ولنا انه مال وجب ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
بالصلح والمرأة من اهل وجوب مثله عليها ^{نقلت رواه ابن خزيمة} والمصرف مصالحم المسلمين لانه مال بيت المال وذلك لا يختص بالجزية الا ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
تروى انه لا يراعى فيه شرانها ^{نقلت رواه ابن خزيمة} ويوضع على مولى التغلب الخراج اى الجزية وخراج الارض بمنزلة مولى القرشي ^{نقلت رواه ابن خزيمة} قال زفر ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
يضاعف لقوله عليه السلام ان مولى القوم من الا تروى ان مولى الهاشمي يلحق به في حق حرمة الصدقة ولنا ان هذا ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
تحفيف والمولى لا يلحق بالاهل فيه ولهذا توضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانياً بخلاف حرمة الصدقات والحلوات ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
تثبت بالشبهات فالحق المولى بالهاشمي في حقه ولا يلزم مولى الغني حيث لا تعمروا عليه الصدقات الغني من اهلها وانما ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
الغني مانع ولم يوجد في حق المولى اى الهاشمي فليس باهل لهذا الصلة اصلاً لانه صيد لشرفه وكرامته عن اوساخ الناس ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
فالحق به ماله قال وما جئنا الا امام من الخراج ومن اموال بنى تغلب ومما اهداه اهل الحرب الى اهل الجزية ^{نقلت رواه ابن خزيمة} يصرف ^{نقلت رواه ابن خزيمة}
في مصالحم المسلمين كسدا الثغور وبناء القناطر والجسور ^{نقلت رواه ابن خزيمة} ويعطى قضاة المسلمين وعمالهم علمائهم منه ^{نقلت رواه ابن خزيمة} كيف يريد فممنه ^{نقلت رواه ابن خزيمة}

له قوله مناه في الحكم بوجوه الخراج في تركه ما يميل في تركه المرتد فان خلف امرأة ذميمة في دار الاسلام بانتهى التبرين ^{الدارين}
بما لم يجر على الدار ^{الدارين} عتار ^{الدارين} **له** قوله وكذا في حكم ما علم من مال من اذا انقضى العهد والحق بدار الحرب وشفه يراه مال ثم ظهر على دار الحرب يكون فيا كالمزلة التي بدار الحرب ^{الدارين}
بما لم يجر على الدار ^{الدارين} عتار ^{الدارين} **له** قوله بمخلاف المرتد فان لا يسترق بل يبيح اذا امر على ارتدله ^{الدارين} عتار ^{الدارين}
له قوله نمل اى يراى من اى ان اعوام نصارى بنى تغلب وذكره في فصل على مدعة لان حكمه مخالف لحكم سائر النصارى ويوتغلب بفتح الاء المشاة من فوق وسكون ^{الدارين}
الفين الجزية كرام الام والبن واولى بن فاسط بن وديب بن اوصى بن يحيى بن عذينة بن اسد بن ربيعة ^{الدارين} تنصروا في ابا يلزم فدعا هم على الجزية فلما وادوا قالوا نحن عرب خدمنا كما ياخذ ^{الدارين}
بعضكم بعض فقال لا تؤخذ الصدقة من مشرك فمضى بعضهم بالرد فقال الثمان بن زرعته اى امير المؤمنين ان القوم لهم باس شديد وهم عرب بايقون الجزية فلما لقن عبيك الروم ^{الدارين}
وفدتهم الصدقة باسم الجزية فوعث عمر في عليهم وضعف مطهر وفتح الصحابة على ذلك ^{الدارين} **له** قوله والمعروف الخ جواب عن قوله تصرف مصادف الجزية تقرره ^{الدارين}
ان يقال لا سلمن كوزة يعرف معرفت الجزية يدل على انه جزية لان معرفت مصاع المسلمين وبمولا يخمس بالجزية بل يوضع فيه خراج الارضين وما اهداه اهل العرب وغيرها ^{الدارين} **له** ^{الدارين}
له قوله شرانها من ضعف الضمان كمد القول من يد اناناب والاعطار قائماً والابيض قائلاً واخذ التليب ^{الدارين} **له** قوله بمنزلة مولى القرشي اى لا تؤخذ ^{الدارين}
الجزية وخراج الارض من القرشي وتؤخذ من مشقة فكذلكها ^{الدارين} **له** قوله ان هذا اى اخذ مضاعف الزكاة تخفيف يعنى ان ليس فيه ضعف الضمان بخلاف الجزية ^{الدارين} **له** ^{الدارين}
له قوله اذا كان نصرانياً لم يلحق بماله في ترك الجزية وان كان الاسلام اهل اسباب التخفيف واولاها فان قيل حرمة الصدقة ليست بتفريط بل هى تخفيف ^{الدارين}
بالخص من ان الشس بالانام وقد اتمح مولى الهاشمي فيما بالهاشمي اجاب عن بقوله بمخلاف حرمة الصدقة ^{الدارين} **له** قوله ولا يلزم الخ جواب عما يقال مولى الغني ^{الدارين}
لم يلحق به في حرمة الصدقات والعدلة المنكورة ^{الدارين} **له** قوله ان الهومات تثبت بالشبهات موجودة ^{الدارين} **له** قوله اما الهاشمي الخ لم يذكر المصنف جواباً عن مديت ^{الدارين}
ذره وان اردت بمخلاف القياس فاقتصر على مورد النفس وبوجوه الصدقة خاصة فلم يجز القدره الى غير ما كذا قال النبي في البنية ^{الدارين} **له** قوله هذا اى من القلم كما للينح والاصواب في الجواب ^{الدارين}
عن حديث زفر يعنى مولى القوم منهم ان يقال انه غير جارى على عموم فان مولى الهاشمي ليس كونه الكفارة فوجب التاديل بان يحمل على التاديل وانما صرنا من لوازمه ^{الدارين} **له** ^{الدارين}
تعميد على ذواته مرتدة ^{الدارين} **له** قوله كذا الشؤد بوجه شرفيخ التاد وسكون الفين الجزية وهو الطرف اللما من بلدة المسلمين من بلاد الكفار والمراد بسيد الثغور الاضاف على ^{الدارين}
الاجنا ودرجزيم الفين بمنظها ونحو ذلك ^{الدارين} **له** قوله والجور الجسور الموضع ويرفع فوق الماء لير عليها بمخلاف الشطرة يحكم بنا ذابا ولا ترفع ^{الدارين}

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله ونصارى بنى تغلب يؤخذ من اموالهم ضعفاً يؤخذ من المسلمين من الزكاة لان عمر صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة تقدم في الزكاة
قوله قال عمر هذه جزية فسموها ماشئتم تقدم ايضا ١٢ قوله مولى القوم منهم تقدم في الزكاة ١٣

وردة المرأة تشاركها فيها فتشاركها في موجبها ولئان النبي عليه السلام نهى عن قتل النساء ولان الاصل تاخير
 الاجزية الى دار الآخرة اذ تجليها يخل بمعنى الابتلاء وانما عدل عنهم ^{دفعنا لشرنا جزوه وهو الحرب لا يتوج ذلك من النساء} ^{والاشراك في المصير يوجب الاشراك في العاقبة} دفعنا لشرنا جزوه وهو الحرب لا يتوج ذلك من النساء
 لهم صلاحية البينة بخلاف الرجال فصارت المرتدة كالاصيلة قال ولكن تجبس حتى تسلم لانها امتنعت عن ايقاء حق الله
 تعالى بعد الاقرار فخير على ايقائه بالحبس كما في حقوق العباد وفي الجامعة الصغير وتجب المرأة على الاسلام محررة كانت او
 امه والامة يجبرها مولها اما المجر فليأخذونها من المولى لها فيه من المجتمع بين الحقين يروى تصرف في كل ايام مائة في
 الحمل على الاسلام قال ويزول ملك المرتدة عن امواله بروته زوال امرأعي فان اسلمت عادت الى حالها قالوا هذا عند ابى
 حنيفة وعند هاريزول ملكه لانه مكلف محتاج فان ابى ان يقتل بقتل ملكه كالمحكوم عليه بالرجعة القصاص له انه حربي
 مقهور تحت ايدينا حتى يقتل لا يقتل لا بالحرب فهذا اوجب زوال ملكه ما كيته غير انه مدعوى على الاسلام بالاجبار عليه
 ويرجى عونه اليه فتوقفنا في امره فان اسلم جعل هذا العارض كان لم يكن في شق هذا الحكم صار كان لم ينزل مسلما و
 لم يعمل السبب ان مات او قتل على رده او لحق بدار الحرب وحكم بحاقه استقر كفرة فيعمل للسبب عملة زال ملكه
 قال وان مات او قتل على رده انتقل ما اكتسبه في اسلامه الى ورثته المسلمين كان ما اكتسبه في حال دته فيئا وهذا عند
 ابى حنيفة وقال ابو يوسف وعمل كلاهما ورثته وقال الشافعي كلاهما في لانه مات كافرا والمسلم لا يرث الكافر ثم هو

له قوله من من قتل النار وقول من يدل وينز تاكوه وان كان ما لم يكن يجب تخصيصه بالمال اذا اعان واذا وادوا في عاشره يجلس الخامس من خصه العام ١١٢ اله
 له قوله الى دار الآخرة فانها الموتى لا جزية على الاعمال الصالحة في هذه الدار فانما هو المصالح تعود لنا كالتصام ودمر القنوت ودمر الشرب والازاد والمرتدة شرهه فحفظ النفوس
 ودمر ما ينالهم من قاتل على ما ج من المديث ولها اكلها لو كانت المرأة ذلت راي وتحت تعقل لا لدها بل لانها تسمى في الارض بالفساد ١٣ ات له قوله وفي الجامع الصغير الخ
 اعاد رواية لا شتاها على ذكر المرتدة ولا ١٣ عن ابيه له قوله من الحج بين الحقين بين من التذوق السيد في الاستدلال فانها لا ماناة بخلاف السيد المرتدة فانها لا تامة في
 ودمر الاله لا يقتل ولا يفتى فيكون استقر ١٣ ات له قوله كالمحكوم عليه بالرجعة وانما صان فان ملكه يزول بائنه ١٣ ات له قوله ولا تكل الا بالحرب وكان
 اقتل حبس استن بالمراب لن نفس الكفر ليس ينج عقل حتى لا يقتل الا على المقتول والشيخ العاني وقد تحقق المزوم بالاتفاق ويكوز من يقتل فلان من كوز حريا ١٣ عن ابيه له قوله
 فتناوى كوز حريا مقهورا تحت اميرنا يوجب نزال ملكان المتبصرة امانة الملوكة ولذا كان مقهورا ارتقت والميرة وارتقاها يستمر ارتقاء الملك ١٣ ات له قوله في حق هذا
 الحكم مرتبة من حكم عمدة وبنو مرتدة ووجب تيميد كوز الشهادة ١٣ ات

الدرادية في تخریج احاديث الهداية

حديث النهي عن قتل النساء تقدم في الجهاد والمضغف استدلال بعمومه واخص منه ما اخرجه الدار قطني عن ابن عباس دفعه لا
 تتكلموا المرأة اذا ارادتت قال الدار قطني لا يصح وفيه عبد الله بن عيسى وهو كذاب وروى الطبراني عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال له حين بعته الى اليمن ايما امرأة ارادتت عن الاسلام فادعها فان تابت فاقبل منها وان آبت فاستعدها واسناده ضعيف وعن ابى
 هرويرة ان امرأة ارادتت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقتلها اخرجه ابن عدى في ترجمة حفص بن سليمان الاسدي وهو
 ضعيف قال البيهقي لم يصب من قاس المرتدة على نساء الحرب فان المرتدة لا تشترق فنهى عن قتل المسيبية لتشترق وتكون مالا للمسلمين
 وقال محمد بن الحسن في الاثام اخبرنا ابو حنيفة عن عاصم عن ابى سريين عن ابن عباس قال النساء اذا هن ارادتت ان لا يقتلن ولكن يخسرن
 ويدعين الى الاسلام ويبيعن عليه اخرجه ابن ابى شيبة عن طريق ابى حنيفة واخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن عاصم كذا فيه ولكن
 اخرجه الدار قطني فقال عن الثوري عن ابى حنيفة عن عاصم ثم اخرجه عن يحيى بن معين قال كان الثوري يعيب على ابى حنيفة رواية هذا
 الحديث عن عاصم انتهى وقد تابع ابو مالك النخعي احد الضعفاء ابى حنيفة على روايته ايالة عن عاصم واخرجه الدار قطني من طريق خلاص عن
 على المرتدة تستيب ولا تقتل وقال عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن يحيى بن سعيدان عن عمر امرى في ام ولدت تصرت ان يتاع في ارض ذات
 مؤنة عليها ولا يتاع في اهل دينها ويقارض ذلك ما روى ابى عدى الدار قطني من حديث جابر ارادتت امرأة عن اسلام فعرض
 عليها الاسلام بامر النبي صلى الله عليه وسلم فابتت ان تسلم فقتلت وفي اسناده عبد الله ابن اذينة وقد قال فيه ابن حبان لا يجوز
 الا حقايم به بحال وقال الدار قطني في الموتلف متروك وله طريق اخرى فيها معمر بن بكاس السعدي وقد قال القليل في حديثه وهم اخرجه
 الدار قطني وعن عائشة ارادتت امرأة يوم احد فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان تستاب فان تابت والاقتلت اخرجه الدار قطني و
 فيه محمد بن عبد الملك الانصاري وهو كذاب وروى الدار قطني باسناد منقطع ان ابا بكر قتل أم فرقة الغزانية في ردتها قتلة مثله ١٣-

مال حرب لا مان له فيكون فيئا وآلهما ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بيناه فينتقل بموته الى ورثته ويستند الى ما قبيل رده اذ الردة بسبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم لا بي حنيفة انه يمكن الاستناد في كسب الاسلام لوجوه قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدمه قبلها ومن شرطه وجوه ثمانية برئته من كان وارثا له حالة الردة وبقي وارثا الى وقت موته في رواية عن ابي حنيفة اعتبار الاستناد وعنه انه يرثه من كان وارثا له عند الردة ولا يبطل استحقاقه بموته بل يخلفه وارثه لان الردة بمنزلة الموت وعنه انه يعتبر ورجح الوارث عند المولى ان الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالحادث قبل انعقاده بمنزلة الولد الحادث من المبيع قبل القبض وترثه امرأته المسلمة اذ مات او قتل على رده وهي في العدة لانه يصير فائدا وان كان صحيحا وقت الردة والمرثه كسبها لورثتها لانه لا حراب منها فلم يوجد سبب الفقه بخلاف المرتد عند ابي حنيفة ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت وهي مريضة لقصد ابطال حقه وان كانت صحيحة لا يرثها لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بما لها بالردة بخلاف المرتد قال وان لحق بدار الحرب مرتدا وحكم الحاكم لمحاقة عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعي يبقى ماله موقوفا كما كان لانه نوع عيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا انه صار مرتدا بالحق من اهل الحرب ثم مات في حق احكام الاسلام لانقطاع ولاية الازلام كما هي منقطعة عن الموتي فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاقه بالقبضه القاطن لاحتمال العود اليها فلا بد من القضاء واذا تقدر موته ثبت الاحكام المتعلقة وهي ما ذكرنا كما في الموت الحقيقي ثم يعتد كونه وارثا عند لحاقه في قول محمد لان الحاق هو السبب القضاء لتقريره لقطع الاحتمال قال ابو يوسف وقت القضاء لا يصير موتا بالقضاء والمرثه اذ المحقت بدار الحرب ففي هذا الخلاف وتقصي الدين التي لزمته في حال الاسلام ما كتب

له قوله فيكون فيما بين موضع بيت المال يكون للمسلمين باختيار مال مناع ١٢ مائة **له قوله** على ما بيناه اشارة الى قوله لا مكلف مناع الى آخره ١٢ عتبه **له قوله** اذ الردة سبب الموت جعل مونا حكما فكان اجزاء اسلام اجزاء من اجزائها فكان توريث المسلم من المسلم بهذه الرتبة ١٣ **له قوله** فيكون توريث المرتد المقتل ثم يقتل الى ورثته ولكن اذا كانت له ردة وقت الموت والقول باستناد التوريث الى قبيل الردة ان كان يمكن في ما اكتسبه في الاسلام فلا يمكن في ما اكتسبه في رده لانه لا يمكن التوريث فيه مستقر على حال الاكتساب فاستحال ان يرثه ملك المورث فيرثه المالك سبب المورث فلا يكون توريث المسلم من المسلم ١٢ الهاد

له قوله من كان دارثا لدار الردة بان كان حرا مسلما وبقى كذلك الى وقت موته لاقا فان استند اليه ان ثبت ادلا لم يرثه فوجب ان يصادف منه ثبوت من هو مصدق استحقاق الارث وهو المسلم الموكف عند استناده حتى لو سلم بعض اقرانه او ولد من ملوك حادث بعد الردة لا يرثه على هذه الرواية ١٣ **له قوله** ولا يبطل استحقاقه بموت قبل الردة الردة بمنزلة الموت في حق التوريث ومن مات من الردة بعد موت مورثه قبل قسمه الميراث لا يبطل استحقاقه ويخلف وارثه ١٣ **له قوله** عند الموت سواء كان موجودا وقت الردة او حدث بعده ١٣ عتبه **له قوله** كالمات قبل انعقاده فلا يجرم تغيير زمان الموت لان السبب يتم حتى يرثه الولد الحادث بعد الردة ١٣ **له قوله** بمنزلة الولد المني ان يصير محقودا بالبلية بالقبض ويكون مصدق من المني قال في النباه الى المصل ان على رواية الحسن يشترط الوصفان كونه دارثا وقت الردة وكونه باقيا كذلك الى وقت الموت او القتل و على رواية ابو يوسف يعتبر الوصف الاول وعلى رواية محمد يعتبر الوصف الثاني ١٣ **له قوله** لا يغير فاراد بن الابن الردة بسبب الموت وهي باختياره فاشبهت الطلاق اليان في مرض الموت وهو واجب الارث اذ مات في الردة ولو كان وقت الردة مريضا فلا اشكال في انهما ود على ابو يوسف عن ابي حفصه انها ترثه وان كانت مقبضه العدة لا لها كانت وارثه عند الردة ويرثها ابو يوسف وهو قفر على رواية الاكتساب بالشفق نصفه الوارث حاد الردة فقط وان كان الكتاب فهو رواية الحسن ١٣

له قوله لا لا حراب الى افلاقتك لما تقدم من الملائكة وما صل العرق ان المرأة لا تقتل والرجل يقتل ومناه ان عصمت المال تابعة لعصمة النفس فالردة لا تول عصمتها فذلك عصمتها بما لها بخلاف المرتدة ولما كانت عصمتها بما لها باقية بعد الردة كان كل واحد من الكسبين ملكا لها ١٣ عتبه **له قوله** ويرثها زوجها المسلم الا وكان التماس ان لا يرثها لان فرار الود انما يشترط اذ ماتت وهي في العدة ثم هبتا لامة على الرجل ودم الاستمان ما اشار الى رجع بقصد المخرج وبما ان من حقه تعلق بالمرضا كانت بالردة قائمة الطال حرة نارة فبره يلبس بقصد ما عتبه **له قوله** بخلاف المرتد المني لقتل سوار ارتدت في عصمة او مرضه فكان فارا ١٣ **له قوله** لانقطاع ولاية الازلام بخلاف الغيبة في الردة الخمسة من دار الاسلام لان ولاية الازلام انما يرثها فيما لا يجرى بذلك ١٣ **له قوله** لاحتمال العود اليها انما تتامل ان يقول ما دم تاثير القضاء في تقرر العاقبة مع احتمال عوده الى دارنا قبل انعقاد كونه يده ويحرمه ان ما لم يقض لمجوز بها جازان بعينه الشرع فانما اذا نفي بما سقط احتمال العود واعتباره شرعا ١٣ **له قوله** نعم الاحتمال الى احتمال عوده الى دار الاسلام الى العاقب لا يوجب احكام الموت الا اذا كان ارا استنفاذا وفيه معلوم في اعتباره يتقرر ١٣ **له قوله** وقال ابو يوسف الخ حقه لو كان من يرث وقت الردة كما فراد بعد اوقات القضاء مسلم معتق يرثه ولا لا عتبه ١٣ **له قوله** حتى يمل على الخلفاء عند ابي يوسف فيتردد الوارث وقت انعقاد وعند محمد وقت الحاق ١٣ اشارة الى انه ردها لم تغيره فبقية الى الموت من حيث انما لا ينفق القتل ١٣ الهاد رحمه الله تعالى :-

في حال الاسلام والزمته في حال ردته من الديون تقضى مما اكتسبه في حال دته قال العبد الضعيف عصمه الله هذه
رواية عن ابي حنيفة وعنه انه يبدأ بكسب الاسلام وان لم يرف بذلك يقض من كسب الردة وعنه على عكسه وجه الاول
ان المستحق بالسببين مختلف حصول كل واحد من الكسبين باعتبار السبب الذي وجب له الدين فيقضى كل من
الكسب المكتسب الذي في تلك الحالة ليكون الغرم بالغرم وجه الثالث ان كسب الاسلام ملكه حتى يخلفه الوارث فيه ومن شرط
هذه الخلافة الفراغ عن حق المورث فبقدم الدين عليه اما كسب الردة فليس بمملوك له لبطان اهلية الملك بالردة عنده
فلا يقضى بينه منه الا اذا تعدت قضاءه من محل خرف فحينئذ يقضى منه كالذي اذا مات ولا وارث له يكون ماله لجماعة المسلمين
ولو كان عليه دين يقض منه كذلك ههنا وجه الثالث ان كسب الاسلام حق الوارثة وكسب الردة خالص حقه فكان قضاء
الدين منه اولى الا اذا تعدى بان لم يرف به فينبذ يقض من كسب الاسلام تقديما لحقه وقال ابو يوسف وعنه يقض دينه
من الكسبين لانها جميعا ملكه حتى يجري الارث فيهما والله اعلم قال وما باعه او اشتريه او اعتقه او وهبه ورهنه او تصرف
فيه من امواله في حال دته فهو موقوف فان اسلم صحت عقوبه وان مات او قتل والحق بالدار الحرب بطلت وهذا عند ابي
وقال ابو يوسف وعنه يجوز ما صنع في الوجهين اعلان تصرفات المرتد على اقسام نافذة بالاتفاق والطلاق لانه لا يفتقر الى
حقيقة الملك وتماه الولاية وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبيحة لانه يعتمد الملة والاملة له وموقوف بالاتفاق كالمفاوضة
لانها تعتمد المساواة والسواقة في السلم المرتد لم يسلم فمختلف في توقيفه وهو ما عدا ناه لهما ان الصحة تعتمد الاهلية والتفادي يعتمد
الملك والبقاء في وجود الاهلية لكونه غنا طبا وكذا الملك لقيامه قبل موته على ما قررناه من قبل لهذا ولولد له بل بعد الردة
لستة اشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات ولده بعد الردة قبل التولاي يرثه فيصير تصرفاته قبل الموت لان عند ابي يوسف تصح
ولو خلاها غيره ١٣٢٠ النور والردة ١٣٢٠

١٤٠ قوله على عكسه وهو ان يبدأ في قضاء الدين يكسب الردة ١٣٢٠ غايات **٢٤٠** قوله وجه الاول الخ ينبغي ان الما على الكسب هو السبب الموجب للدين لان قضاء
الدين اهم فالظاهر ان كسب الردة يكون كسب من ابراح المردية فمما ورد من بعض الشئ خليفه غير مرسومة قوله الصلوة والسلام الغرم بالغرم والقسم والدين غرامة المردية لانه
تسب بلفظ من قبله البلاد **٢٤١** قوله يكون الغرم بالغرم الثمن العثمان والمؤنة والغرم الثمن العجمي النفع والنفع ان العثمان يوفى النفع فمن الغرم عليه الغرم من غضب
شيا واستهك فصار الغرم خليفه ١٣٢٠ قوله لا يفتقر الى الاورس تصانيف مولانا محمد عبد الجليل نورالدين ١٣٢٠ **٢٤٢** قوله غرم يقضه من فان قيل كيف يقضى من دونه من غيره مملوك
لعل لجماعة المسلمين اجاب عن ذلك لان الذي اذا مات ولا وارث له يكون ماله لجماعة المسلمين ومع ذلك ان كان عليه دين يقضه من قبله مملوك ١٣٢٠ **٢٤٣** قوله
وجها انكسب المرتد يرضى في حقه الاول ما قيل ان يرضى قوله وكسب الردة فليس بمملوك لردته ان ان كسب الاسلام حق الوارثة ممنوع فان حقه انما يتعلق بالردة بعد الفراغ عن حق
المورث والثالث ان قضاء الدين من خالص حقه واجيب ومن حق المرتد ان يرضى قوله اول واجيب عن الاول بان من غلوص الحق بهن ان لا يتصل من التبرع كما ثبتت السبق في مال الميراث ولا يربح
من كونه خالص حقه كونه ملكه الا يرى ان كسب المكتسب خالص حقه وليس بذلك رد حتى آتاني بان الدين انما يتصل بالردة لولا ان المازال من قبل وكسب الاسلام وقد زال واقتل بالرد
الى الوارثة كسب الردة هو مال المورث فيتعلق الدين به ومنه انكسب بان كسب الاسلام لغيره من خالص حقه بالقرينة وكان احد بها خالص حقه والآخر لغيره ان يعبر خالص حقه وانكسب
ان قضاء الدين من الاول لوى ١٣٢٠ **٢٤٤** قوله وهذا عند ابي حنيفة انا قال كذلك لان المسئلة من مسائل القدرى وليس الخلفات مذكورا فيه في هذا الموضع ١٣٢٠ غايات **٢٤٥** قوله
في الوجهين من يربا عدها الاسلام بالردة والقتل والحاق ١٣٢٠ **٢٤٦** قوله والطلاق فان قلت كيف يمكن طلاق المرتد ويجوز الردة يمين المرأة فقلت هذا ليس
بموضوع الا ترى ان المسلم اذا بان زوجة ثم طلقها في العدة جاز ويمكن ان يقع البيوتية بالردة كما اذا اردت الرجوع ان معا ١٣٢٠ **٢٤٧** قوله لانه لا يفتقر الى حقيقة الملك راجع الى قوله
كالاستيلاء والى ان الاستيلاء لا يفتقر الى حقيقة الملك بدليل ان بيع في جارية الامين ١٣٢٠ **٢٤٨** قوله وتام الولاية راجع الى الطلاق اى لان الطلاق لا يفتقر الى تمام الولاية الا ترى
ان العبد يبيع طلاقه من الولاية لوم هذا القسم الذي تسليم الشفعة وقبول البيعة والجرم عليه الماخذ ١٣٢٠ **٢٤٩** قوله والاملة لمراسلة لغير الدين في فوائده ان المراد
بالملة التي يردت من ملك النكاح التوارث والتمسك والمرد لا يتحقق في نكاحه ذلك لانه يقر ١٣٢٠ **٢٥٠** قوله كالمفاوضة معناه ان الميراثان فاض من مسلما توقفت
فان اسلم تغذرت المفادضة وان مات او تملك او قضى بطلت بدار الحرب بطلت المفادضة بالاتفاق ١٣٢٠ غايات **٢٥١** قوله لانها تعتمد المساواة قد علم ان المفادضة تضمن وكالرد
كفارة وان يتساوى بالادوية ونحوه فلو تخلف بين زوجة وصبي وباطل وسلم كما فر ١٣٢٠
٢٥٢ قوله وهو ما عدناه من يبره شره ونقد قدره ومنه انكسب وقضى الديون والامارة والبيعة ١٣٢٠ **٢٥٣** قوله كونه من ابي الا ترى ان النقل يجب عليه باعداه
ولو كانت البيعة صريحة وانقصت عليه ١٣٢٠ **٢٥٤** قوله من امرأة مسلمة انما يقيد به لان الام اذا كانت نصرانية كان المرتد يرتد بها لانه اقرب الى الاسلام من النصرانية
لانه يبره على الاسلام والمرد يبره ان اعلا لانه لا يرد ولا يرد له واذا كانت مسلمة ما زال مسلمة لانه اقرب الى الاسلام من النصرانية لانه يبره على الاسلام من النصرانية
جا وقت عدة الاسب واذا ثبت وجود الولاية والملك يبع تعذر ١٣٢٠

كما تصم من الصحيح ان الظاهر عوثة الى الاسلام اذ الشبهة تراخ فلا يقتل صار كما المرتد وتعودت عهده تصم كما تصم من المريض
 لان من انتقل الى نحلة لاسية معرضاً عما نشأ عليه قلماً بتركه فيقتضى الى القتل ظاهراً بخلاف المرتد لانها لا تقتل لابي حنيفة
 انه حربي مقهور تحت ايدينا على ما قررناه في توقف الملك وتوقف التصرفات بناءً عليه صار الحربي يداخل اربابها وان فيجوز
 ويقهر فيوقف تصرفاته لتوقف حاله وكذا المرتد واستحقاقه القتل لبطلان سبب العصية في الفصلين فاجوب خلاف الاصلية
 بخلاف الزاني وقاتل العمدان الاستحقاق في ذلك جزاء على الجنائية وبخلاف المرأة لانها ليست حربية ولهذا لا تقتل
 فان عاد المرتد بعد الحكم لمحاقه بدار الحرب الى دار الاسلام مسلماً فما وجد في يده ورثته من ماله بعينه اخذ لان الوارث
 انما يخلفه فيه لاستغنائه واذا عاد مسلماً احتاج اليه فيقدم عليه بخلاف ما قاله الزاني عن ملكة بخلاف امهات اولاد
 ومدبريه لان القضاء قد صح بديل صح فلا ينقض لوجاء مسلماً قبل ان يقض القاضي بذلك فكان له لم يزل مسلماً لما
 ذكرنا واذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الاسلام فجات بولدها اكثر من ستة اشهر منذ ارتد فادعاه في امر
 ولداه والولد حر وهو ابنة ولا يرثه وان كانت الجارية مسلمة ورثه الابن ان مات على الرودة والحق بدار الحرب اما حصة
 الاستيلاء فلما قلنا واما الارث فلان الراهز اذا كانت نصرانية والولد تبع له بقربه الى الاسلام المحر عليه فصار في حكم
 المرتد المرتد لا يرث المرتد اما اذا كانت مسلمة فالولد مسلم تبعها لانهما اخبرها ديناً والمسلم يرث المرتد واذا الحق المرتد
 بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في الحق ثم يرجع واخذ ماله والحقه بدار الحرب فظهر على ذلك المال فوجدته
 الوارثة قبل القسمة وعليهم لان الاول لم يحرفه الارث والثاني انتقل الى الورثة بقضاء القاضي لمحاقة كان الوارث ملكاً
 قديماً واذا الحق المرتد بدار الحرب وله عند فقضي به لابنه وكاتبه الابن ثم جاء المرتد مسلماً فالمكاتبه جائز في الكتابة
 والولاء للمرتد الذي اسلم لانه لا وجه له بطلان الكتابة لانها بديل منقذ فجعلنا الوارث الذي هو يكون خلفه كالوكيل
 من جهته وحقوق العقد فيه يرجع الى الموكل والولاء لمن يقع العتق عنه واذا قتل المرتد رجلاً خطاً ثم لحق بدار الحرب
 او قتل على رده فالدية في مال اكتسبه في حال الاسلام خاصة عند ابي حنيفة وقالا دية فيما اكتسبه في الاسلام والرودة

له قوله لان من انتقل الى نحلة اى من اجبت على دعوى في ديوان الادب يقال انتم قل قول غيره اذا
 ادماه نفس الامتلاء بكرة الوزن وسكون الى الهبة الدعوى اب
له قوله على ما قررناه في توقف الملك اشارة الى تسليم الى مقننه بقوله ولان حربي مقهور تحت ايدينا فانه قوله
 ويرد على المرتد اب
له قوله توقف ماله اعترض عليه بان الحربي الذي دخل دارنا لغير ان يكون مالياً فكيف يتوقف تصرفاته والاعتراض يجوز للمرتد قطع الارواح
 اعنابه
له قوله واستحقاقه الجواب عما يقال المرتد يجب ان يكون هو كالمعتق عليه بالانقضاء والرجوع لانه مقهور تحت ايدينا القتل بيننا خصوصاً فانه لا يمكن له رجوع سوى
 القتل بخلاف المرتدان غير ما يمكن لاشتمال الاسلام مع ذلك لا يرد على ملك وادع منها من ماله وتصرفاتها فاذة فاجاب بالاعتراض بان استحقاق القتل في الفصيلين لبطلان العسرة
 لبطان سببها وهو الاسلام بخلاف الزاني والقاتل عمداً اب
له قوله احتاج اليه قال شمس التازي اللواتي ولو كان هذا مقهور تحت ايدينا حقيقته بان احياه الشدا ماله الى الزنا
 كان الحكم فيه كذلك الا ان خلاف العادة فكذلك اعنابه
له قوله بخلاف ما اذا اراد الوارث عن مكره سوار كان بسبب يعقل الفسخ كما يشع عليه لا لتبطل كالمعتق والقدير
 والا استيلاء اب
له قوله لم يزل مسلم فاجابت اولاده ومدبروه على ما هم لا يعقون بقضاء القاضي وما كان عليه من الديون فهو له اجماع
له قوله لما ذكرنا سيئة من قوله انه لا يستقر الا بقضاء القتل على اعنابه
له قوله خلافتنا من من استيلاء ولا تقتل الى حقيقة الملك حتى صح استيلاء والعبه المازون مارية من تجارة ذكره الفقهاء واليه في شرح الجامع الصغير
له قوله رد عليهم جواب الكتاب اى الجامع الصغير ومجمل الرواية لا يشمل بين ان يكون عوده وافذه المال بعد انقضاء بلما قد قيل ما اذا كان بعد انقضاء فظاهر ولا يقتل الملك
 لموتهم ثم استولى عليه الكافر واخرجه بدار الحرب واما اذا مات قبله فلان عوده وافذه والى قرنا ثانياً يرجع جانب عدم العود ولو كان مقهوراً وما استوجب الى القضاء بالحق فيموته ميراث الترتيب
 عدم عوده وكان رجوعه وافذه والى قرنا ثانياً يزلزله القهار في بعض روايات ابي حنيفة لان البحر والحق لا يغير المال على الورثة والوجه ظاهر الرواية اب
له قوله وكان الوارث
 ما لا يقدر بما لا ملك القديم اذا وجد ماله في الغنيمه قبل القسمة افذه بما اتا اعنابه
له قوله كالوكيل من جنة فانه لم يزل بدار الحرب ما كان له سلطة اية ماله وجعله خلفاً عند العسرة
 فلما مات جنته لم يحل الا ايجار وطلب من الموت اب
له قوله من يقع العتق عنه والعتق انما يحصل فيه بعد الوارث لانه خلفه ما كان له سلطة اية ماله وجعله خلفاً عند العسرة

جميعاً ان العواقل لا تسقل المرتد لاعتدال النصر فيكون في ماله وعندهما الكسبان جميعاً ماله لتفوق تصرفاته في الحالين لهذا يجري الارث فيما عندهما وعندنا ماله المكتسب في الاسلام لغاذا تصرفه فيه دون الكسوف في الرق لا توقف تصرفه ولهذا كان الاصل ان الارث يورثها عندنا والحق في ائمتنا واذ اقطعت يد المسلم عمداً قارن بالعياذ بالله ثم مات على رده من ذلك والحق بالدار الحرب ثم جاء مسلماً

فأت من ذلك فعل القاطع نصف الدية في ماله الوتر اما الاول فالسرية حلت محلها غير معصوم فأهدت بخلاف ما اذا قطع يد المرتد ثم اسلم فبات من ذلك لان الاهداء لا يلحقه الاعتبار اما المعترفة فقد هدد بالبراءة فكذا بالردة واما الثاني وهو اذا الحقت ومعناه اذا قبض بلحاظه لانه صار ميتاً تقديراً والحق يقطع السرية واسلامه حياً حادثاً في التقدير فلا يجوز حكم الجناحة الاولى فاذا لم يقض القاضى بلحاظه فهو على الخلاف الذي بينه ان شاء الله تعالى قال فان لم يلحق واسلم ثم مات فعليه

الدية كاملة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر في جميع ذلك نصف الدية لان اعتراض الردة اهدى السرية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان كما اذا قطع يد مرتد فاسلم لهما ان الجنابة وردت على محل معصوم ونبت فيه فيجب ضمان النفس كما اذا لم يتحل الردة وهذا لانه معتبر بقيام العصمة فحال بقاء الجنابة وانما المعتبر بقيامها في حال انعقاد السب وفي حال ثبوت الحكم بحالة البقاء بمعزل من ذلك كله وصار كقيام الملك في حال بقاء اليمين واذا ارتد المكاتب والحق بالدار الحرب

واكتسب مالا فاخذ بماله ابي ان يسلم فقتل فانه يوفى مولاه مكاتبته وما بقي فلورثته وهذا ظاهر على اصلها لان كسب الردة ملكه اذا كان حراً فكذا اذا كان مكاتباً واما عند ابي حنيفة فلان المكاتب انما يملك اكسابه بالكتابة والكتابة لا يتوقف بالردة فكذا اكسابه الا ترى انه لا يتوقف تصرفه بالاقوى وهو الرق فكذا بالادنى بطريق الاولى واذا ارتد الرجل امرأته والعياذ بالله لخطا

بدار الحرب فحلت المرأة في دار الحرب وولدت ولداً وولدولها ولد فظهر عليهم جميعاً فالولدان في ان المرتدة تسترق فتبعها ولها ما يجير الولد الاول على الاسلام ولا يجير ولد الولد روى الحسن عن ابي حنيفة انه يجير تبع الجناب لصله التبعية في الاسلام

١٤ قوله ان العواقل لا يتقال ان في القتل خطأ تجب الدية على العاقل لا في مال القاتل وما حصل الدفع ان وجوب الدية على العواقل انما هو باعتبار الضرورة وهي منتقلة في ما بين المرتد المسلم فيكون الدية في مال الكافر يورثه ١٣ يورث يمد الى ثورته ثم يورثه **١٥** قوله مال المكتسب متبرداً وخير كان القام مقتنياً غير العنق بين الكوفيت والصفحة ١٣ **١٦** قوله دون الكسوف في الردة وعلى هذا اذا غضب مالا فاضمه يجب ضمانه في مال الاسلام عنده وعندنا في الكل ١٣ **١٧** قوله فاهربت فلم يجب دية النفس لان وقتها حصل في حال الايمتة بل ولم يجب النفس في حال الاعتراض الردة فاذا لم يجب النفس لان قطع اليد حصل في حال عصية اليهودي في حال الاسلام وانما كانت الدية في حال كون العلم عمداً اما اذا كان خطأ فقال الى كرمي واجزة على ما قلته ١٣ **١٨** قوله لان الابدان الحية في الجنابة اذا صارت بهذا الايمتة لا تنجز بعد ذلك فان غير الوجوب لا ينقلب موجبا ١٣ **١٩** قوله كذا بالردة وكذا بالبيع والاتفاق حتى لو قطع عميد انسان ثم باعه لم يمت لم يمت الايمتة ١٣ **٢٠** قوله الذي بينه ان شاء الله تعالى اشار به الى ان السرية هي قوله والارث يورثها المذموم قوله وان لم يلحق اي دار الحرب واسلم ثم مات فعليه الدية كاملة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر في جميع ذلك نصف الدية ١٣ **٢١** قوله اهدى السرية فصار بمن لو تقرر ما قل للجب عليه شئ ١٣ **٢٢** قوله كما اذا قطع يد مرتد فاسلم سوارب من العلم ولم يمت حيث لا يجب في الاول القصاص وفي الثاني ضمان اليد على الاصل المارن الاهداء لا يقطع الايمتة ١٣ **٢٣** قوله كما اذا لم يتحل الردة وهذا لان تعلقها كان في حال الاعتداء وانما لو يجب سقوط العصمة في البتة وبه ثبتت الشهية المستقلة للقصاص ١٣ **٢٤** قوله وصار كقيام الملك الجنان لا يجير بل المستتر قسامه حال الصقيع وما لم تجوز الحد وهو حال وجود الشرط حتى لو اقال لزوجته انت طالق ان دخلت الدار ثم ابانها ثم زوجها دخلت طلقت ١٣ **٢٥** قوله وبهذا يرى على اسهلها يعني شكل على اصل اليمين في ان كسب الردة لا يكون المرتد عمداً اذا كان حراً او مملوكاً لا كسب فيحتاج الوضيفة الى الفرق بين المرتد الحراً والمكاتب حيث لم يجعل كسبه ملكاً اذا كان حراً وجعل ملكاً اذا كان مملوكاً كما ذكره بقوله فلان المكاتب انما يملك اكسابه ١٣ **٢٦** قوله وهو الرق انما كان اقوى من الردة في المعانعة لان بعض الصفقات المرتدة نافذها لاجماع كالاتيلا والندب والاطلاق وعندنا ما تقرر فانه نافذة كالبائع والشرافا فالما بعد ممنوع من الصفقات كلها ١٣ **٢٧** قوله فحلت في دار الحرب تقيده به اتفاقاً فانه لو جلس في دارنا ثم فحلت فاليجاب كذلك ولعله ذكره لقناعة وهو ان العلوق اذا كان في دار الاسلام كان اقرب اليه باخبار الدار واذا كان في دار الحرب كان ابعد ١٣ **٢٨** قوله ولا يجير الولد كما انه لو كان مسلماً تبعاً لجمه يكون ان اسلم مسلمين بتبعية آدم ولو كان تبعاً لباي كان التبع مستحباً غيره ١٣ **٢٩** قوله

في صباه وصحة النبي عليه السلام اسلامه وافتحزته بذلك مشهور ولانه اني بحقيقة الاسلام وهي التصديق والاقترانه
 لان الاقرار عن طوع دليل على اعتقاده على ما عرف والحقائق لاترد وما يتعلق به سعادة ابدية ونجاة عقبوية وهم من اجل
 المنافع وهو الحكم الاصل ثم يثبت على غيرها فلا يبالي بشو به والهم في الردة انما همضة مخضبة بخلاف الاسلام على اصل
 ابني يوسف لانه تعلق به اعلی المنافع على ما مر ولا يي حنيفة وعهد فيها انها موجودة حقيقة وامرود الحقيقة كما قلنا في الاسل
 الا انه يجبر على الاسلام لما فيه من النفع ولا يعقل لانه عقوبة والعقوبات موزوعة عن الصبيان ^{موزعة عليهم هذا والصبي}
 الذي يعقل من يعقل من الصبيان لا يصح ارتداد لان اقراره لا يغير العقيدة ^{وكذا المحنون والسكان الذي لا يعقل}

باب البغاة

واذا تقلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا من طاعة الامام مدعاهم الى العوالم الجماعة وكشف عن شبهتهم لاق عليا

قوله وفي التصديق آه بذا يشتر ان الاقرار باللسان داخل في حقيقة الايمان واليه مال شمس الاثنته عشر وجماعة كنهم قالوا الاقرار كن وانما يثبت عند الازكاه ومنه
 والجمهور على ان حقيقة التصديق فقط وانما الاقرار شرط لا جوارح الايمان عليه وهو ذهب الى تصور الماتريدي والتفصيل في كتب الكلام ١٢ مولوي محمد عبد الله في نوادر مرفقة
قوله ثم يثبت عليه من اجل مهران الميراث فلا يبالي بشو به لان المتصور اليه في التفرقات الموضوع الاصل وقال تاج الشريعة المروزي الحكم الاصل ما وضع ذلك الشيء لاجل ١٢
قوله فلا يبالي بشو به ولما التفتي الذي ذكرناه فانما يلزم لو قلنا بما استماع كود بنينا واملسا ولنا نقول بل بل هو صحيح ما لم يعقل فاذا اعتقل واقر مختارا ما صار املا ١٢
قوله ولهم في الردة التفصيل القائم على ما في كتب الاصول ان حقوق الشريعة نافع محض ومنافعها وكذا حقوق العباد فالاول كالايان لا يسطر حسنة لانه حسن
 يذات يتبادى من العيسى ايسا عند ابي حنيفة ومحمدا ابني يوسف لاننا لم نصادق اللذين والجز من السعادة لا يثبت من الشرع واذا تدوا عليهم باذرت العزة كحرمان الميراث وقرتة السكان
 ومضو ذلك فليطبق ان لا يتبادى منه واجيب عند لو يبين الاول وهو اولها ذكره الملم من ان المقبول الاصل بالاسلام هو السعادة والمفترقات من تبديل التوابع ولم من شيء يثبت بها ولا يثبت
 قصد القول العيسى به القريب يجوز مع ترتيب التعلق عليه والتا في ان المفترقات لا تثبت بالاسلام بل باسباب اخر مثل حرمان الميراث تعاقب الة كقرا القريب والعزقة تعاقب
 الى كقرا الودع وتقس عليه ولا يخفى ما في فان الامكام تتضاف الة اقرب الاسباب فانما نفة هذه المفترقات الى الاسباب البعيدة مع كون الاسلام قريبا البعيد والقسم الثاني كالقفر
 فانه مرفق من الدنيا وفي الاخرة فالتياس ان لا يثبت من العيسى كما ذهب اليه الشافعي والريوسف وقال محمد ولو عينة بيع استحسانا لانه قد وجد من حقيقة القفر ولا من الحقيقة كقرا الودع
 بعض الامور يبين وجه العيسى ولا يخفى عليك ان مقتضى تغير الردة من المفترقات لا يطلق والتا في فان لو كان مدارا اعتبار الردة مجرد وجود الحقيقة وكان بيع الملاقاة متناق عند وجودها من
 فالولي بن عيسى من الكفر يخرج من بنسب فلا يعطى تجهيزه من مسموع لان الكلام في العيسى العاقل ثم هذا اللطاف انما هو في حق احكام الدنيا وما في حق احكام الاخرة تبع الردة انما
 حق لو مات العيسى لم ير الة عليه والقسم الثالث كالصلوة وغيرها من العبادات الهدية بيع مباشرة العيسى بها من غير اذم ودوجو عليه ولما حقوق العبد من المعاملات فما كان
 منها نفعا مما كتيل اليه بيع مباشرة بغير اذن الولي ما كان مرفرا مضمنا كالطلاق ونحوه لا يبيح من اذن لواله وما كان مرفرا مضمنا كالطلاق ونحوه لا يبيح من اذن لواله
 وما كان مرفرا مضمنا لا يبيح فان راع وغفر بيع باذن الولي لا يغيره ١٢ مولوي عبد الله في نوادر مرفقة

قوله مرتبة عليهم قال في البنية في نظر لاد اسقط عقوبة العقل مرتبة لانه تعالى ادم الراحين ولم يرحم حتى عاقبه في ان رخلد كسائر الكفار كما هو مضمون في الاسرار والباح
 الصبر لانه تعالى ومثاله في البسوط ثم قال فاول ما يليل ما ذكرناه من تبديل البسوط هو قوله انما لا يعقل قيام الشبهة بسبب اختلاف العلل في حمة اسلام في العفر ١٢
قوله باب البناء الة بجا سب في بيان احكام البناء ويوجب بلع كعتنائة مع قاض من النبي وهو المزوج من طاعة الاما في فصول الاسر حشى المسلمون اذا اجتمعوا على الام وصادوا اثنين
 فزج لانه منهم فان فرجوا نكلم عليهم فم ليسوا باثنين وعليه ان يترك الظلم ويتعفف وان لم يكن نكلم بل دعا هم الى الحق فقالوا الحق منا فم من اجل ما يلى ١٢

الدراية في تخرجه احاديث الهداية

باب البغاة قوله ويكشف الامام عن شبهتهم لان عليا فعل ذلك باهل حروا واما التناهي في الخصائص من حديث ابن عباس قال
 لما خرجت البصرة ومروية اعترضوا في دار فقلت لعل ابرد بالصلوة لعل اكلم هؤلاء القوم فاتا هم فقال ما نقيم على ابن عم رسول الله صل
 الله عليه وسلم ومعه اصحابه قالوا ثلثا الحديث واخرجه عبد الرزاق والطبراني والحاكم واسناده صحيح وروى احمد من طريق عبد
 الله بن شداد ان عليا لما كاتب معاوية وحكم الحكيمين جتم عليه ثمانية آلاف فذلوا امراض حروا ومن جانب الكوفة بيعت اليهم على
 عبد الله بن عباس وخرجت معه فقام ابن الكوا فخطب فذكر الحديث وفيه فواضعهم ابن عباس الكتاب وواضعوه ثلثة ايام واخرجه
 الحاكم ايضا ١٢

فعل ذلك بأهل حروراء قبل قتالهم لانه اهون الامرين ولعل الشريين دفع به فيبدأ به ولا يبدأ بقتال حتى يبدأه فان
 بدوه قاتلهم حتى يُفترق جمعهم قال العبد الضعيف هكذا ذكره القذري في مختصره وذكر الامام المعز بن جواد زادة ان عتبا
 يجوز ان يبدأ بقتالهم اذا تعسكروا واجتمعوا وقال الشافعي لا يجوز حتى يبدأ بالقتال حقيقة لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفاعا
 وهم مسلمون بخلاف الكافرين نفس الكفر ميمم عتبا ولنا ان الحكم يثار على الدليل وهو الاجتماع والامتناع وهذا لانه لا ينتظر
 الامام حقيقة قتالهم بما لا يمكنه الدفع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم اذا بلغه انهم يشتركون السلاح ويتأهبون
 للقتال ينبغي ان ياخذهم بجسهم حتى يفلعوا عن ذلك ويجذبوا توبة دفعا لشرهم بقدر الامكان والمروي عن ابي حنيفة من لزوم
 البيت يجمل على حال عدم الامام اعادة الامام للحق فمن الواجب عند الغناء والقدوة ان كانت لهم فتاة أُجبر على جرحهم و
 اتباع مؤلهم فعاتشهم كيلا يلحقوا بهم ان لم يكن لهم فتاة لم يجز على جرحهم لم يتبع مولاهم لان الشارونته وقال
 الشافعي لا يجوز ذلك في الجالين لان القتال اذا تركوه لم يبق قتلهم فعا وجوابه ما ذكرنا كان المعتبر دليله لاحققته ولا يسه
 لهم ذرية ولا يقسم لهم لقلول على يوم الجمل لا يقتل اسيرولا يكشف سترو ولا يؤخذ مال وهو القيد في هذا الباب وقوله
 بالمد والقراسم قرية من قرى الكوفة اسناد الشافعي في خصائص على ابي ابن عباس قال لما خرجت الحمورية اعترلاني وداروا كانت سنة الان فقلت
 لابي اير الويين ابرد الصلوة لعل اكلهم قال ان انا تم بك قلت كما فليت شي ابي وضعت حتى دخلت عليهم فقالوا ما لك يا ابن عباس قلت اتخف من عن اصاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عندي اعمد صبره فأتيتي لنفسي قلت باقوا انتم على اصحاب رسول الله ما بينه قالوا لانت قلت ما بينه ان علم الرجل
 في دين الله وقال الله قلت ان الحكم لا يشد وقد كان معك ابا موسى الا لشري بينه وبين معاوية برة وانما بينه وبين قتالهم انهم لم يبق ولم يبق فانا
 مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن امير المؤمنين فهو امير المؤمنين قلت لهم لاني لم
 بيزيد ما يدرككم بنا رجوعنا قالوا لهم قلت ان الله قد صبر على اهل البيت من قبلهم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت
 فان غصت شقاق بيننا فابشوا علينا من اهل بيتنا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن امير المؤمنين فهو امير المؤمنين قلت لهم لاني لم
 من بزه قالوا نعم قلت واما قولكم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن
 اخرجت من بزه قالوا نعم قلت واما قولكم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن
 انك رسول الله ما صدناك من البيت ولكن النبي محمد بن عبد الله كتب بغيره من محمد رسول الله فقالوا انك تعلم
 من بزه قالوا نعم قلت واما قولكم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن

له قوله بالمد والقراسم قرية من قرى الكوفة اسناد الشافعي في خصائص على ابي ابن عباس قال لما خرجت الحمورية اعترلاني وداروا كانت سنة الان فقلت
 لابي اير الويين ابرد الصلوة لعل اكلهم قال ان انا تم بك قلت كما فليت شي ابي وضعت حتى دخلت عليهم فقالوا ما لك يا ابن عباس قلت اتخف من عن اصاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عندي اعمد صبره فأتيتي لنفسي قلت باقوا انتم على اصحاب رسول الله ما بينه قالوا لانت قلت ما بينه ان علم الرجل
 في دين الله وقال الله قلت ان الحكم لا يشد وقد كان معك ابا موسى الا لشري بينه وبين معاوية برة وانما بينه وبين قتالهم انهم لم يبق ولم يبق فانا
 مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن امير المؤمنين فهو امير المؤمنين قلت لهم لاني لم
 بيزيد ما يدرككم بنا رجوعنا قالوا لهم قلت ان الله قد صبر على اهل البيت من قبلهم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت
 فان غصت شقاق بيننا فابشوا علينا من اهل بيتنا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن امير المؤمنين فهو امير المؤمنين قلت لهم لاني لم
 من بزه قالوا نعم قلت واما قولكم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن
 اخرجت من بزه قالوا نعم قلت واما قولكم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن

له قوله واما قولكم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن
 اخرجت من بزه قالوا نعم قلت واما قولكم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن
 انك رسول الله ما صدناك من البيت ولكن النبي محمد بن عبد الله كتب بغيره من محمد رسول الله فقالوا انك تعلم
 من بزه قالوا نعم قلت واما قولكم انهم لم يبق ولم يبق فانا مواهب وان كانوا مسلمين فقد صرحت علينا ما ذم وانا انما اذم من نفسه امير المؤمنين فان لم يكن

الهداية في تحويج احاديث الهداية

قوله لقول على يوم الجمل ولا يقتل اسيرولا يكشف سترو ولا يؤخذ مال ابن ابي شيبة من طريق عبد خير عن علي انه قال يوم الجمل
 لا تتبعوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح ومن القى سلاحه وهو آمن ومن طريق الضحاك ان عليا لما هم طلمعة واصحابها امر مناديا فتادى
 ان لا يقتل مقبل ولا مدبرولا يفتح باب ولا يستحل فرب ولا مال ومن طريق جعفر بن محمد عن ابيه قال امر على مناديه فتادى يوم النصر
 لا يتبع مدبرولا يذفع على جريح ولا يقتل اسيرولا يغلق بابيه الا القى سلاحه فهو آمن ولما اخذ من متاعهم شيئا واخرجه عبد الرزاق
 من هذا الوجه وصاد وكان على لا ياخذ ما لا للمقتول ويقول من اعطى سلاحه فهو آمن ولما اخذ من متاعهم شيئا واخرجه عبد الرزاق
 عن علي انه قال يوم الجمل لا تتبعوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح ولا تقتلوا اسيرا واياكم والنساء وفي الباب عن ابن عمر قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هل تدعى كيف حكم الله تعالى فمن بقى من هذه الامة قال الله ورسوله اعلم قال لا يجزى على جريحها ولا
 يقتل اسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيمنها اخرجها العزاز والحاكم وفي اسناده كوش بن حكيم وهو واه

في الاسير وتاويله اذ الم يكن لهم فئة فن كانت يقتل الامام الاسير وان شاء جسمه لها ذكروا ولا نهم مسلمون والاسلام يعصم النفس المال لا باس بن يقا تلوا بسلاحهم احتاج المسلمون اليه قال الشافعي لا يجوز الكراع على هذا الخلاف له انه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا برضاة ولنا ان عليا قسم السلاح فيما بين اصحابه بالبصرة وكانت قسمته الحاجة للتليك ولان لامام ان يفعل ذلك في ملك العادل عند الحاجة ففي مال الباغي اولى والمعنى فيه الحاق الضرر الادي في دفع اهل الجحيم الامام امر الهم لا يردوا عليهم ولا تقسمها حتى يتولوا قيودها عليهم ما عدم القسمة فلما بيناه واما الجحيم فلما دفع شرهم بكسر شوكتهم ولهذا يحبسها عنهم كان لا يجتبر اليها الا انه يبيع الكراع لان جحيم الثمن انظر لابي سير واما الرد بعد التوبة فلان في الضرورة ولا استغناء فيما قال واجاباه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم ياخذ الامام ثانيا لان ولاية الاخذ له باعتبار الحماية ولم يجرهم فان كانوا صوفية في حقه اجزى من اخذ منه لوصول الحق الى مستحقة ان لم يكونوا صوفية في حقه فعلى اهلها فيما بينهم بين الله تعالى ان يعيد ذلك لانه لم يصل الى مستحقة قل العبد الضعيف قالوا لا اعادة عليهم في الخراج لانهم مقاتلة فكانوا مصارفين كانوا اغنياء وفي العشر ان كانوا فقراء فكذلك لان حق الفقراء وقد بيناه في الزكوة وفي المستقبل ياخذها الامام لانه يجرهم فيه لظهور ولايته ومن قتل رجلا وها من عسكر اهل البغي ثم ظهر عليهم فليس عليهم شي لان ولايته الامام العدل حين القتل فلم ينعقد موجبا كالقتل في دار الحرب وان غلبوا على مصر قتل رجل من اهل مصر جلاهم اهل مصر كما ثم ظهر على مصر فانه يقتص منه وتاويله اذ الم يجزى اهلها احكامهم ارجعوا قبل ذلك وفي ذلك لم تنقطع ولاية الامام فيجب القصاص من اهل العدل باعيا فانه يثبته فان قتله الباغي وقال قد نلت على حق وانا الان على حق ورثته وان قال قتلتها وانا اعلم اني على الباطل لم يرثه وهذا عند ابي حنيفة وعنه قول ابو يوسف لا يرث الباغي في الرجلين وهو قول الشافعي واصله ان العادل اذا تلف نفس الباغي او ماله لا يضمن ولا ياتم لانه ما يقاتلهم دفع الثمن لهم لباغي اذا قتل العادل لا يجب الضمان عندنا وياتم قول الشافعي في القديم انه يجب على هذا الخلا اذ اتا بالمرتد وقد اتلف نفسا او ماله انه اتلف مالا مصورا وقتل نفسا معصومة فيجب الضمان اعتبارا بما قبل السبعة ولنا اجماع الصحابة براه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

١٤ قوله انغروا بسلان انتقمه والحزبة ١٢ ١٣ قوله ولا استغناء فيها اي في اموال اهل البغي لعصمتها فلا تقسم بين اهل العول ١٣ ١٤ قوله في ما بينهم وبين الله لان سقوط المايرة قضاء لا يوجب سقوطها بانه ١٢ ١٣ قوله وتاويله انا قال الممكة لان المسألة التي ذكرها من مسائل الجحيم الصغير ولم يكره بنادوا ناذره البرودي في شرح الجامع الصغير ١٢ ١٣ قوله وفي ذلك اي في ما اذا لم يجز احكامهم ١٣ ١٤ قوله فاندرته بالانفاق لان ما مور يقتله فلا يجر الميراث ١٣ ١٤ قوله في الزوجين اي في الزوج الذي قال انا على وفي اليوم الذي قال انا على الباطل ١٣ ١٤ قوله انه يجب اي الضمان لان النفس ومال معصومة فيضمن بالانكاف فلما وعدوا ان ١٣ ١٤ قوله وفي هذا الثلاث فلا يجب الضمان عندنا على قول الشافعي في القديم يجب ١٣ ١٤ اجماع الصحابة يعني ان لا يضمن الباغي اذا قتل العادل قلت روى ابن ابي شيبة في مصنف في اواخر النعاص اخبرنا عن ابن الزهري ان سليمان ابن بشام كتب اليه يراي ان امرأة خرجت من منزله ووجدت على قوما بالشرك وقتعت بالمرورية فترجعت ثم رجعت اليها تاريت كتبت اليه الزهري اما بعد فان الفتنة الاولى تاريت واصحاب رسول الله من شهد بدرا اكثر فاشج رايهم على ان لا يتجاوزوا على امره في فروع استحوه بتاويل القرآن ولا تقاسم في دم استحوه بتاويل القرآن الا ان يومئذ يبين فيرد على صاحبه واني ارى ان تروى عن زوجها وان تخدمه ان ترضى عليها ١٣ ١٤

قوله وهو اي ان عليا قسم السلاح فيما بين اصحابه بالبصرة وكانت قسمته الحاجة للتليك ابن ابي شيبة وابن سعد من طريق ابن الحنفية بان عليا قسم يوم الجبل في العسكر ما اجا فاعليه من كراع و سلاح وفي رواية ابن سعد ان عليا قال لا تجهنه واعلى جريح ولا تتبعوا مدبرا وقسم فيهم بينهم ما قوتل به من سلاح وكراع ولا يبي شيبة من طريق ابي اليختري قال علي يوم الجبل لا تطلبوا من كان ناسرا من العسكر وما كان من دابة او سلاح فهو لكم وليس لكم ام ولد ومن قتل زوجها فلنعتد فقالوا كيف تحل لنا دماؤهم ولا تحل لنا نسائهم فقالوا اقرعوا على عاتقة فهي ١٣ اس الامر قال فعرفوا ما قال واستغفر والله تعالى ١٣

قوله لا يضمن الباغي اذا قتل العادل روى الزهري اجماع الصحابة فيه عبد الرزاق من طريق الزهري انه كتب الى سليمان بن هشام ان الفتنة تارنت واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا اكثر فاجتمع رايهم على ان لا تقموا على احد حدا في قرع استحلولة بتاويل ولا قصاص في دم ولا مال الا ان يوجد شئ بعينه فيرد على صاحبه ١٣

الزهري ولأنه أتلف عن تأويل فأسد والفاسد منه ملحق بالصحيح اذا ضمت اليه المنفعة في حق الدفع كما في منعة أهل الحرب وتأويلهم هذا لأن الاحكام لا بد فيها من الالتزام والالتزام لا الاعتقاد الاباحة عن تأويله إلا للزام عدم الولاية لوجود المنفعة والولاية بأقية قبل المنفعة وعند عدم التأويل ثبت الالتزام باعتقاد بخلاف الالتزام لأنه لا منعة في حق الشاكر اذا ثبت هذا فنقول قتل العادل الباعثي قتل بحق فلا يستحق الارث ولا يبي يوسف في قتل الباعثي العادل أن التأويل الفاسد إنما يعتد في حق الدفع والحاججة ههنا إلى استحقاق الارث فلا يكون التأويل معتبرا في حق الارث ولها فيه ان الحاجة الى دفع الحرمان أيضا اذ القرابة سبب الارث فيعتبر الفاسد فيه لان من شرطه بقاؤه على وديانته فاذا قال كذب على الباطل لم يوجد الدافع فوجب الضمان قال ويكره بيع السلاح من اهل الفتنة وفي عساكرهم لولا اعانة على المعصية وليس ببيعه بالكوفة من اهل الكوفة ومن لم يعرف من اهل الفتنة بأس لان الغلبة في المصارف لاهل السلاح وانما يكره بيع نفس السلاح لا بيع ما لا يقا تل به الا بصناعة الاتري انه يكره بيع المعازف ولا يكره بيع الخشب وعلى هذا الخبر مع العنب

كتاب اللقيط

اللقيط سم به باعتبار مال له انه يلقط والالتقاط مندوب اليه لما فيه من احبائه وان غلب على ظنه ضياعه فوجب قل اللقيط حر لان الاصل في بني ادم انها محررة وكذا الدار دار الحرور ولان الحكم للغالب وبفقته في بيت المال هو المروى عن عمر وعلى ^١ لانه مسلح عاجز عن التكسب ولا مال له ولا قرابة فاشبهه بالمقعد الذي لا مال له ولان ميراثه لبيت المال و

١ له قوله من تأويل فاسد ما ان الخواص يستحلون دم المسلمين بالمعصية صغيرة كانت او كبيرة بقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان لنا جزاءه جهنم خالدا فيها وما أولئك قوم انقادوا له فاسد ما ان كان فاسدا ممن اتبر في دفع الضمان لما رد عن الزهري اثنان اب ١٠
٢ له قوله وبهذا اشارة الى قوله والباعثي اذا قتل العادل لا يجب الضمان وياتي اب ١٢
٣ له قوله والولاية للزوج من قولها اعتبارا بما قبل النكاح اب ١٣
٤ له قوله بمخلاف الاثم حيث ثبت سواء كانت لهم منعة او لا اب ١٤
٥ له قوله فلو باع الارث لان حرمان الارث جزاء عن فعل محظور يعطى ببيع اب ١٥
٦ له قوله ان التأويل انما هو لمسلمان والتأويل الفاسد انما يعتد في حق دفع الضمان لا في حق استحقاق الميراث فيخرج الارث لانه قتل بغير حق اب ١٦
٧ له قوله ان من شرطه ان يكون موطأ على عوفه فاذا رجع فقد بطلت وديانته قبل استيفاء محقره فظلم وان قال كذب على الباطل المسته للارث فيكون الباطل في حق دفع الضمان فوجب الضمان فيخرج عن الميراث اب ١٧
٨ له قوله لانه اعانة على المعصية وقال الشافعي في قتاد وفاضي البرد والقوي والتاويل فواسطه الاثم والمردوان اب ١٨
٩ له قوله يكره بيع المعازف مع صوت بكرة النجم وهو مزمن من الظالمين بترتيد اهل اليمن اب ١٩
١٠ له قوله وعلى بذل اى للزوج المحرم يجوز بيع العنب ثم الفرق لاني فبقية بين هذه المسئلة وهي كراهية بيع السلاح من اهل الفتنة وعدم كراهية بيع المعصير من بين خزائن المعصية بناك بل يقع بين المعصير وبينه يقع لعين السلاح وتبيل الفرق الصحيح ان الضرر بناك يرضح الى العامة وههنا الى الخاصة كذا في الخواص الظهيره اب ٢٠
١١ له قوله كتاب اللقيط اعتقب اللقيط واللقط الجهادية من كون النفوس والاموال عرضة للقتل وقدم اللقيط على القطة لتعلقه بالنفس والتعلق به مقدم على التعلق بالمال وهو مقتضى ما ينطق له يرضح من الارض فيقبل معنى منقول اسم الولد المطروح فوفا من الليلة او تهمة الزنا به باختياره اية اب ٢١
١٢ له قوله اللقيط حر اى ولو كان اللقيط عبدا فاجتهد تاؤده والبيارة يكره كائنا يستل على الحر ولو لا يجره فاؤدت المراد ان لا تعلم حريمها اب ٢٢
١٣ له قوله الحرمة لا تمن من اولاد آدم وحماد وهما حران والرق انما هو بمرض الكفر على ما ثبت في دم والاصل عدم العارض اب ٢٣
١٤ له قوله واد الاحرار من كان فيها يكون حرا باعتبار الظاهر اب ٢٤
١٥ له قوله هو المروى عن عمر على قلت ابا الرواية عن عمر فاخرجه بناك في الزطاد الشافعي في سننه واليهي في الحرمة وعبد الرزاق في منصفه وابن سعد في الطبقات واما الرواية عن علي بن فرواه عبد الرزاق اب ٢٥
١٦ له قوله فاشبهه بالمقعد وهو مزمن من الظالمين بترتيد اهل الاسلام والعجم عن الكسب وعدم المال وعدم من يجب عليه لفقته اب ٢٦

الدرادية في تخريج احاديث الهداية

كتاب اللقيط واللقطة ، قوله ٨ اى عن عمر وعليهما قال نفقة اللقيط في بيت المال اتمامه فواوه مالك عن الزهري عن ابى جميلة انه وجد منبذوا في عهد عرفي جئت به فقال ما حملك على اخذ هذه النسخة قال وجدتها ضائعة فاخذتها فمات عريفه اى انه رجل صالح قال اذهب به فهو حر وعلينا نفقتك واخرجه الشافعي عنه ورواه عبد الرزاق عن ابن علقمة قال وجدته في بيت المال واخرجه الطبراني ورواه ابن سعد يستند فيه الواقدي عن سعد بن المسيب قال كان عمر اذا اتي باللقيط فرض له ما يصلحه ثم قاياخذه وليه كل شهر ويوصى به خيرا ويجعل مراضعه في بيت المال وخذنته واما على فاخرجه عبد الرزاق من طريق ابن قيس بن اوس عن تميم انه وجد لقيطا فاتى به الى على فالحقه على ثمان مائة ١٢

الخارج بالضمن ولهذا كانت جنابته فيه والمملتقط متبرع في الانفاق عليه لعدم الولاية الا ان يأمره الفاضل به ليكوزينا
 عليه لعدم الولاية قال فان التقطه رجل لم يكن لغيره ان يأخذ منه لانه ثبت حق الحفظ له لسبق بيده فان ادعى مدعى
 انه ابنته فالقول قوله معناه اذ لم يدع المملتقط نسبه وهذا استحسان القياس ان لا يقبل قوله لانه يتضمن ابطال حق
 المملتقط وجه الاستحسان انه اقرار للصبي بما ينفعه لانه يتشرف بالنسب ويعتبر بعده ثم قيل يصح في حقه دون ابطال
 يد المملتقط وقيل يستثنى عليه بطلان يده ولو ادعى المملتقط قيل يقم قياسا واستحسانا والاصح انه على القياس (الاستحسان
 وقد عرف في الاصل ان ادعاء اثباته ووصف احداهما علامة في جسده فهو اولى به لان الظاهر شاهد له بموافقة العلامة
 وان لم يصف احداهما علامة فهوا بهما لا ستواتهما في السبب لو سبقت دعوى احداهما بنته لانه ثبت حقه في زمان اتمان
 له فيه الا اذا قام الاخر البينة لان البينة اقوى واذا وجد في مصر من امصار المسلمين او في قرية من قرأه فدعى ذمي انه
 ابنته ثبت نسبه منه وكان مسلما وهذا استحسان لان عواة تضمن النسب هو نافع للصغير وابطال لاسلامه الثابت بالدار
 وهو يرضه فصحت دعوته فيما ينفعه دون ما يضره وان وجد في قرية من قرأ اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان ذميا
 وهذا الجواب فيما اذا كان الواجد ذميا رواية واحدة وان كان الواجد مسلما في هذا المكان او ذميا في مكان المسلمين اختلفت
 الرواية فيه ففي رواية كتاب اللقيط اعتبار المكان لسبقه وفي كتاب الدعوى في بعض النسخ اعتبار الواجد هو رواية ابن
 سماعة عن محمد لقوة اليد لا ترى ان تبعية الابوين فوق تبعية الدار حتى اذا سبى مع الصغير احداهما يعتبر كذا وفي
 بعض نسخة اعتبار الاسلام نظر للصغير ومن ادعى ان اللقيط عبد لم يقبل منه لانه حر ظاهر الا ان يقيم البينة انه عبدة
 فان ادعى عبداً انه ابنته ثبت نسبه منه لانه ينفعه وكان حر الا ان الملوك قد تلده الحرة فلا تبطل الحرية الظاهرية بالشك
 والحرة دعوتها للقيط اولى من العبد المسلم اولى من الذمي ترجيحاً كما هو الاثر في حقه وان وجد مع اللقيط مال متشدد
 عليه فهو له اعتبار الظاهر وكذا اذا كان مشدداً على دابة وهو عليها ما ذكرنا ثم يصح في الواجد اليه بالواقض
 انما في قوله ولا تقبلها بغيره

له قوله والخارج بالضمن لانه يشترط عليه عمر ١٢ عاماً به قوله يكون دينا عليه يرتجع عليه اذا البرهنا
 بغيره ولو لم يدهم ليشكون يكون دينا عليه لا يرجع بما انفق وهو كذلك في الاصح لان مطلق الامر بالاتفاق اغلوا جوب خبره اترغيبه في تمام الامتساب وتحصيل التواب ١٣ ب ١
 له قوله اذ لم يدع المملتقط نسبه فما اذا ادعى المملتقط نسبه فهو اولى لانها استوى في الدعوى ولا حدها وما صاحب اليد اولى ١٣ ب ٣ قوله يستثنى عليه بطلان يده لان
 الاب احق بالولد من الابن ١٣ ب ٣ له قوله ولو ادعى المملتقط اى ولو ادعى نسب القبط وقال هو ابني بعد ما قال انه لقيط ١٣ ب ٣ له قوله يصح قياسا استحسانا
 لانه ذمي شينا في يد نفسه وللانزاع له ١٣ ب ٣ له قوله والاصح اذ على القياس وجه القياس وجه القياس انما يتناقض لانه ذمي لانه ذمي لا يكون تقبلا ووجه
 الاستحسان ان يتركه مظلوماً فتمتق هذا الاقرار والتناقض لا يشرع ودعى النسب كما اذا كذب الملاعن نفسه ١٣ ب ٣ له قوله واذا وجد الخ المصلح ان السائل على ابيه اوجه
 احد بان يجهده مسلم في مكان المسلمين كالمسلم ونحوه فيكون محكوماً عليه بالاسلام والثاني ان يجهده كافر في مكان اهل الكفر كاليهود والكهنة فيكون محكوماً عليه بالكفر ليهل على اذامات
 والثالث ان يجهده كافر في مكان المسلمين والاربع ان يجهده مسلم في مكان الكافرين ففي هذه الفصول اختلفت الرواية ١٣ ب ٣ له قوله وهذا استحسان والقياس ان
 لا يصح لان في ثبوت نسبه مرتضى اسلامه الثابت بالدار ١٣ ب ٣ له قوله دون ما يضره وليس من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر
 لوجوه مسلم هو ان كافرين اسلمت امر ١٣ ب ٣ له قوله الا ان يقيم البينة لا يقال هذه البينة ليست على نعم فلا يقبل لان المملتقط نعم لانه ذمي ثبوت يده عليه فلا ترد
 الا بالبينة وانما قلنا به انما لا يفتن بما اذا ادعى نازح نسباً ان يده ترد بل ما يضره على الواجد والفرق ان يده اتمرت لتفقه الولد ومنه دعوى النسب منغفة التي اوجبت
 اعتبار المملتقط فتزال وهبنا ليس كذلك ١٣ ب ١
 له قوله لا يملك ما غلب الا ان الملوك تتخذ الهرة لانه يكون جديدهم تلده لانه ذمي فيكون عبداً وانظر في بني آدم الحرية فلا تبطل بالشك ١٣ ب ٣ له قوله اوله من العبد
 الذي الملتقط العبد والمو بهما فاجاب ١٣ ب ٣ له قوله اعتبارا للظاهر على الظاهر لانه ذمي من اهل الملوك كونه ذميا ١٣ ب ٣ له قوله لا ذكرنا فان قيل الظاهر
 على الذم لا يستحق فلو ثبتت الملوك للقيط بهذا الظاهر كان الظاهر شرا لا يستحق قلنا هذا الظاهر يدعى الفرض الظاهر ان يكون الاملاك في يد الملوك ١٣ ب ٣

لأنه مال ضائع وللقاضي ولاية صرف مثله اليه وقيل يصرفه بغير امر القاضي لأن اللقطة ظاهر اوله ولاية الاتفاق وشراء ماله
 يدله منه كالطعام والكسوة لانه من الاتفاق له ولا يجوز تزويج الملتقط لانعدام سبب الولاية من القرابة والمالك السلطنة
 قال ولا تصرفه في مال الملتقط اعتبارا بالامر وهذا لان ولاية التصرف لتبديل المال ذلك يتحقق بالرأى الكامل الشفقة الوافرة
 والموجوب في كل واحد منهما **قال** ويجوز ان يقبض له الهبة لانه نفع محض ولهذا يمكنه الصغير بنفسه اذا كان عاقل و
 تملكه الامر وصيها **قال** ويسلمه في صناعة لانه من باب تثقيفه وحفظ حاله **قال** يواجزه قال العبد الضعيف وهذا رواية
 القدرى في مختصره وفي الجامع الصغير لا يجوز ان يواجزه ذكره في الكراهية وهو الاصح وجه الاول انه يرجع الى تثقيفه وجه
 الثاني انه لا يملك اتلاف منافعه فاشبهه الغرم بخلاف الامر لانها تملكه على ما ذكره في الكراهية انشاء الله تعالى
 ابن ابي عمير كتاب ما يكره من الناس من عشرة باب

كتاب اللقطة

قال اللقطة امانة اذا شهد الملتقط انه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها لان الاخذ على هذا الوجه ماذون فيه
 شر كابل هو الا فضل عند عامة العلماء وهو الواجب اذا خاف الضياع على ما قالوا واذا كان كذلك لا تكون مضمونة عليه و
 كذلك اذا تصادقائه اخذها للمالك لان تصادقهما حجة في حقهما **أضار** كالبينة ولو اقرانه اخذ لنفسه ليضمن بالامر
 لانه اخذ مال غيره بغير اذنه وبغير اذن الشرع وان لم يشهد الشهود عليه **قال** الاخذ اخذته للمالك وكذا به المالك يضمن
 عند ابي حنيفة **وقيل** قال ابو يوسف لا يضمن **القول** لانه الظاهر شاهد له لا اختيار المحسنة ون المحسنة ولهما انه اقر
 بسبب الضمان هو اخذ مال الغير ادعى ما يبرئه وهو الاخذ لما ذكره في وقم الشك فلا يبرأ وما ذكر من الظاهر براضه مثله
 لان الظاهر ان يكون المتصرف عالما لنفسه ويكفيه في الاشهاد ان يقول من سمعتموني بشد اللقطة فدأوه على واحدة كانت
 اللقطة او اكثر لانه اسم جنس **قال** فان كانت اقل من عشرة دهايم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا **قال**
 العبد الضعيف هذه رواية عن ابي حنيفة **وقوله** اياها ما معناه على حسب ما يرى الاوامر قد اختلفت في الاصل بالحول عن غير تفصيل
 ابن القتيبي

له قوله لان مال يلقى ليعنى لا يملكه لولا ما ذكره ان كان معرظا قدرة له على الحفظ والقاضي ولاية صرفه نظر الـ **له** قوله لانعدام سبب الولاية فان
 يملك فداياه بالاتفاق والبرية فوجب له ان يثبت له الولاية بالاتفاق الذي هو ايجاب ملكنا القريبين في مائة الاكيدة باك والمتفق يحدت فيه في الوقت فاللقطة كان ما حقيقته
 فالملتقط لا يكون مبيعا لـ **له** قوله اعتبارا بالامر لانها لا يجوز لها ذلك مع انها ملك من التفرقات ما لا يملك الملتقط كالتزويج عندهم لعدم ملكه لذلك
 اذ في ١٢ **له** قوله احد لان الملتقط رايا كالمال ولا يشق له رد الام شفقة كالمال ولا ياب لها ١٢ **له** قوله لان من باب تثقيف الضعيف تقوم المعوج
 بالثقات وهو ما يوسى به الراجح ويستعار للثابت والتبذير ١٢ **له** قوله كتاب اللقطة اللقطة ضلعة بغير الفادوخ العين وقعت مبالغة للفاعل كبرية طرفة
 وحمل كثير المبروهم ويسكو بها المنقول كمنكروه بزوة الذي يهزأ منه وانما قيل لعمال لقطة بفتح العين لان طباغ النخوس غالب يتولد راسه النطاق فصار المال باعتبار ادراغ له اعنقه كان
 الكثير للقطط مما اذا ومن الشمس واين الاعرابي اذ يترج القات ايضا اسم الحال فحول على ١٢ **له** قوله شر ما تقول عليه الصلوة والسلام من امام لقطة فليشهد
 ذوا عدل رواه اسحق بن داود في سنة ١٢ **له** قوله بل هو افضل احتراز عن قول من يقول انه اقتل انما يقتل من غير ذلك حرام شر ما دعى قول من قال
 اعنقه جائز لكن تركه افضل ١٢ **له** قوله

له قوله فصار كالبينة يعني ان البينة اذا وجدت عند اخذها لا يجب العنان فكذا اذا وجد التساوق ١٢ **له** قوله بالامعاج انما يقيد به احتراز عن العنان الذي
 يلزم عندهم الاضداد عند ابي حنيفة فان فيه خلاف ابي يوسف ١٢ **له** قوله والقول قول لان صاحبها يرضى عليه بسبب العنان ووجوب البينة في ذمته وهو يشكره
 والقول قول المشرك يمينه لو ادعى الضرب ١٢ **له** قوله لا يقتضيه لانه من فعل المسلم محمول على ما عمل شر ما وهو اعنقه للدلالة ١٢ **له** قوله
 ولها ما ذكره في تادى تاضي هذا الاختلاف في ما اذا ملكه ان يشهدوا بالامر بحداده يشهد عند الرخ لا خلاف انه لو شهد عند الرخ باعنه من العالم لا يكون لما يترك الاضداد ١٢ **له** قوله
 وقيل في ذلك المشك وهو انما يقتل اعنقه لتفويضه ويكفل اذ اعنقه لا يفتقر فلا يضمن وقوع الشك فلا يبرهن العنان ١٢ **له** قوله واحدة كانت الاضداد
 سواء كانت القطعة من جنس واحد او من اجناس مختلفة كالذهب والفضة والشرب لان اللقطة اسم جنس يتناول الكل ١٢ **له** قوله هذه رواية عن ابي حنيفة يشهد
 انها ليست ظاهر الرواية فان العلوي قال اذا القطعة لقطعة يعرفها سنة سواء كان الشيء نفسا او حسيبا في ظاهر الرواية ١٢ **له** قوله معناه المزدري عن ابي حنيفة انها
 ان كانت ما شئ درهم فضا عدل يعرفها حولا وان كانت عشرة فضا عدل يعرفها شرا وان كانت ثلثة فضا عدل يعرفها عشرة ايام وان كانت
 دانقا فضا عدل يعرفها يوما وان كانت دون ذلك ينظر عدل يعرفها ثم يصدر في كفت فيقول قال شمس الائمة الشرس شئ من هذا ليس يتقدمه لازم بل يعرف الحليل بقدر ما يوجب
 على فخران صاحبها لا يطالب به ذلك ١٢ **له** قوله

بين القليل والكثير وهو قول مالك والشافعي لقوله عليه السلام من التقط شيئاً فليعرقه سنة من غير فصل وجه الاول ان التقدير بالحول ورد في لقطة كانت مائة دينار تساوي الف درهم العشرة وما فوقها في معنى الالف في تعلق القطع به في السرة وتعلق استعمال الفرج به وليس في معناها في حق تعلق الزكوة فأوجبنا التعريف بالحول احتياطاً وما دون العشرة ليس في معنى الالف بوجه ما ففوضنا على راي المبتلى به وقيل المعصية ان شيئاً من هذه المقادير ليس بلازم ويفوض الى راي الملتقط يعرفها ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بذلك ثم يتصدق به وان كانت اللقطة شيئاً لا يبقى عرقه حتى اذا خاف ان يفسد تصدق به وينبغي ان يعرفها في الموضع الذي اصابها وفي المجامع فان ذلك اقرب الى الوصول الى صاحبها وان كانت شيئاً يعلم ان صاحبها لا يطلبها كالتواة وقتول المان يكون القواة باحة حتى جاز لا تنفأ به من غير تعريف لكنه مبقى على ملك ما لكنه ان التملك من المجهول لا يصح **قال** فان جاء صاحبها ولا تصدق بها ايصال الحق الى المستحق وهو واجب بقدر الامكان في ذلك بايصال عينها عند الظفر بصاحبها وايصال العوض وهو الثواب على اعتبار ارجازته التصديق بها وان شاء امسكها رجاء الظفر بصاحبها **قال** فان جاء صاحبها يعني بعد تصديق بها فهو بالخيار ان شاء مضى الصدقة وله ثوابها ان التصديق وان حصل باذن الشرع لم يحصل باذنه فيتوقف على ارجازته والملك يشبث للفقير قبل الاجازة فلا يتوقف على قيام المحل بخلاف بيع الفضولي لثبوته بعد الاجازة فيه وان شاء ضمن الملتقط له سلمه الى غيره بغير اذنه الا انه باحة من جهة الشرع وهذا لا ينافي الضمان حقا للعبد كما في تناول ملك الغر حالة المخصصة وان شاء ضمن المسكين اذا هلك في يده لانه قبض ماله بغير اذنه وان كان قائماً اخذت له وجب عين ماله **قال** ويحل الالتقاط في الشاة و

له قوله فغير ظاهر الامر بغيرها سنة يستحق تكرار التعريف مردادة لكن يجب عمل الملتقط ان يغسل ويكف ويدق ويكره ذلك كالمرد مظن وما قرنه من قول الواو الياي ما يغيره الكف مرة واحدة بوني دغ الخمان عن امل الواجب فان يذكره مرة بخرى ١٢ اذ **له قوله** وردني لقطة كانت مائة دينار لم يغيرها ما في صحيح البخاري عن ابي بن كعب قال اخذت مرة مائة دينار فاني رسول الله فقال عرفها حولا فخرتها فلم اجد من ياخذها ثم اتميت فقال مرها حولا فخرتها ثم اتميت قال فقال احفظ ما نساها ولا ارجازها ان ما جاء صاحبها والا اتميت بها ١٣

٣٣ قوله لا ارجازة وتقولان ان معنى اذا كان في مواضع مختلفة فجمعها وصار محم الكثرة لها تيمر فانه يجوز له الانتفاع بها ان القيمة ظهرت بالاجتماع وهو حصل بعقد وكنت لا يملك حتى ان صاحبها اوجدها في يده بعد ما جمعها اذ ان ياخذها لان الانتفاع قائم على الاذن لا على التملك **٣٤ قوله** فان جاء المبتلى فان جاء صاحب اللقطة بعد التعريف والمبتلى لم يصدق امي وضعا **٣٥ قوله** والالتصديق بها اذ الكلبان كان تغير او استقر فيها باذن المالك وان شاء اسكبها واذا احتج الموت يوسم بها كيلا يدخل في الموارث **٣٦ قوله** امي وضعا **٣٧ قوله** امي وضعا **٣٨ قوله** امي وضعا **٣٩ قوله** امي وضعا **٤٠ قوله** امي وضعا **٤١ قوله** امي وضعا **٤٢ قوله** امي وضعا **٤٣ قوله** امي وضعا **٤٤ قوله** امي وضعا **٤٥ قوله** امي وضعا **٤٦ قوله** امي وضعا **٤٧ قوله** امي وضعا **٤٨ قوله** امي وضعا **٤٩ قوله** امي وضعا **٥٠ قوله** امي وضعا **٥١ قوله** امي وضعا **٥٢ قوله** امي وضعا **٥٣ قوله** امي وضعا **٥٤ قوله** امي وضعا **٥٥ قوله** امي وضعا **٥٦ قوله** امي وضعا **٥٧ قوله** امي وضعا **٥٨ قوله** امي وضعا **٥٩ قوله** امي وضعا **٦٠ قوله** امي وضعا **٦١ قوله** امي وضعا **٦٢ قوله** امي وضعا **٦٣ قوله** امي وضعا **٦٤ قوله** امي وضعا **٦٥ قوله** امي وضعا **٦٦ قوله** امي وضعا **٦٧ قوله** امي وضعا **٦٨ قوله** امي وضعا **٦٩ قوله** امي وضعا **٧٠ قوله** امي وضعا **٧١ قوله** امي وضعا **٧٢ قوله** امي وضعا **٧٣ قوله** امي وضعا **٧٤ قوله** امي وضعا **٧٥ قوله** امي وضعا **٧٦ قوله** امي وضعا **٧٧ قوله** امي وضعا **٧٨ قوله** امي وضعا **٧٩ قوله** امي وضعا **٨٠ قوله** امي وضعا **٨١ قوله** امي وضعا **٨٢ قوله** امي وضعا **٨٣ قوله** امي وضعا **٨٤ قوله** امي وضعا **٨٥ قوله** امي وضعا **٨٦ قوله** امي وضعا **٨٧ قوله** امي وضعا **٨٨ قوله** امي وضعا **٨٩ قوله** امي وضعا **٩٠ قوله** امي وضعا **٩١ قوله** امي وضعا **٩٢ قوله** امي وضعا **٩٣ قوله** امي وضعا **٩٤ قوله** امي وضعا **٩٥ قوله** امي وضعا **٩٦ قوله** امي وضعا **٩٧ قوله** امي وضعا **٩٨ قوله** امي وضعا **٩٩ قوله** امي وضعا **١٠٠ قوله** امي وضعا

الدرية في خروج احاديث الهداية

حديث من التقط شيئاً فليعرقه سنة هو طرف من حديث اخرجه الزاير والدارقطني من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال لا تحل اللقطة فمن التقط شيئاً فليعرقه سنة فان جاء صاحبها فليدعه اليه وان لم يأت فليصدق به فان جاء فليخيره بين الاجر وبين الذي له وفي استاده يوسف بن خالد وهو ضعيف ولا اسحاق عن عياض بن حنيفة ٢٢ فعه من اصاب لقطة فليشهد ذوي عدل ثم لا يكتفم وليعرقها سنة فان جاء صاحبها والا فهو مال الله يؤتية من يشاء وعن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده قال وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة اخرجه اسحاق ايضاً وفي الباب حديث يزيد بن خالد قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم اعرف عفاصها الحديث متفق عليه وعن ابي بن كعب انه وجد صرة فيها دينار فاتي بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا الحديث ١٢

البقر والبعير وقال مالك والشافعي اذا وجد البعير والبقر في الصحراء والترك افضل على هذا الخلاف الفرس لهما ان الاصل واخذ مال الغير المحرمة والاياحة تحافة الضياع واذ كان معها ما يدفع عن نفسها يقل الضياع ولكنه يتوهم فيقتضه بالكرهه والله الى الترك ولتاها لقطه يتوهم ضياعها فيستحب اخذها وتعريفها صيابة لاهول الناس كما في الشاة فان انفق الملتقط عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع لقصو ولايته عن ذمة المالك وان انفق بامر به كان ذلك ديناً على صاحبها لان القاضي لا يملك في مال الغائب نظره وقد يكون النظر في الاتفاق على ما بينه واذ رجع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان كان للمهممة منفعة اجرها انفق عليها من اجرها لان فيه ابقاء العين على ملكه من غير التزام الدين عليه كذلك يفعل بالعدلابق وان لم يكن لها منفعة وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها بقاء له معنى عند تعذر ارياقائه صورة وان كان الملتقط الانفاق عليها اذن في ذلك وجعل للنفقة ديناً على مالكلها لانه نصب ناظر اوفى هذا نظر من المجانين قالوا انما يامر بالانفاق يومين او ثلاثة ايام على قدامي رجاء ان يظهر مالكلها فاذا لم يظهر يامر ببيعها لان دائرة النفقة مستصلة فلانظر والانفاق مدة مديدة قال وفي الاصل شرط اقامة البينة وهو الصحيح لانه يحتمل ان يكون غصباً في يد ولا يامر فيه بالانفاق وانما يامر به في الوديعة فلا بد من البينة لكشف الحال ليست البينة تقام للقضاء وان قال لا بينة على يقول القاضي له انفق عليه ان كنت صادقا فيما قلت حتى ترجع على المالك ان كان صادقا ولا يرجع ان كان غاصبا وقوله في الكتاب وجعل النفقة ديناً على صاحبها اشارة الى انه انما يرجع على المالك بعد احضره ولم تبع اللقطة اذ اشترط القاضي الرجوع على المالك وهذا روية وهو الصحيح قال فاذا حضر يعني المالك فلم يملتنظ ان ينعمها منه حتى يحضر النفقة لانه يحجب بنفقته فصار كانه استفاد الملك من جهته فاشبهه المبيع واقرب من ذلك راد الابق فان له الحبس لاستيفاء الجمل لما ذكرنا ثم لا يسقط دين النفقة بهلاكه في يد الملتقط قبل الحبس يسقط اذا هلك بعد الحبس انه يصير بالحبس شبهة الرهن قال وللقطة الجمل الحر سواء وقال الشافعي يجب التعريف في لقطة الحر المالى ان يحج صاحبها لقوله عليه السلام في الحر المولى ليجل لقطتها الا

له قوله والاباحة فانه في الضياع في نظر لان غنازة الضياع يوجب الاضلال بغيره ١٣ ع ٤٥ قوله وانما القطة المغان قلت اتقول في حديث

رواه البخاري عن زيد بن خالد بن اسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انفق ما املكك ولها ما عفاها وسقارها حتى يلقاها برها قلت بمعقول على ما اذا لم يخف عليها انا اذا خيف عليها فانه اوسل ١٣ ب ٤٤ قوله على فان يمين اى بغيره خطوط عند قوله واذا كان الاصل الم ١٣ ب ٤٤ قوله وكذلك يفعل بالعدلابق فان يبروجه ويثق عليه من اجره لان فيه ابقاء للملك ١٣ ب ٤٥ قوله من المجانين جانب المالك باقتداره بالمدان الملتقط بالرجوع ١٣ ب ٤٥ قوله يامر ببيعها قبل فاذا امر بالبيع فيعتد بسطة القاضي من ذلك التمن ما انفق بامر به في البيوع والثلثة لان التمن مال صاحبها والنفقة دين عليه وهو معلوم للقاضي ١٣ ب ٤٥ قوله شرط اقامة البينة حيث قال فان رغبنا ان التمن وانما كمنه ان القطة امره بان يثق عليها وقال ابو الوالي في تناواه قالوا هذا الاكث المقتضى شيئا لا يثبت بالكره ان اليوم البينة فان كان يثبت لا يكتف بالقاضي باقامة البينة ١٣ ب ٤٥ قوله وليست الجواب سوال مقدر تقريره كيف شرط في الاصل اقامة البينة ولا تقوم الا على مدعى عليه معك ولم يوجد بيننا وتقرر الجواب ان البينة بيننا ليست لاجل قضاء القاضي وانما تقام كقضية المال ١٣ ب ٤٥ قوله ولا يرجع الزمان قال هذا الترتيب عندنا من لود امر العزيرين لانه لو امر قتلنا نظر المالك سقوط الضمان على تقدير الغيب ولولم يامر بتقدير الملتقط على تقدير القطة ١٣ ب ٤٥ قوله وبه ودابة فلما انقضى بالاتفاق على القطة ولم يشترط الرجوع على المالك لا يرجع عليه ١٣ ب ٤٥ قوله لانه القطة ذكر الضمان المذكور قال المالك واللامح ان يقال ذكره باختيار المال ١٣ ب ٤٥ قوله ويهبط الم ١٣ ب ٤٥ قوله في غلانا ذكرنا ما حفظه الذين في اكا في ايضا فيهم ان المذهب ويصل القعدوى هذا قول وفرد على البيعة من علاننا الثلثة عدم السقوط ووجهه ان الدين ثابت وليست البينة الملتقطه دينا يسقط بهلاكها ١٣ ب

الدرادية في تخريج احاديث الهداية

قوله قال صلى الله عليه وسلم في الحرم ولا تحل لقطتها الا لمنشدها متفق عليه من حديث ابن عباس وادى هيرة ففى حديث ابى هيرة لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس فذكر الحديث بطوله وفيه ولا تحل ساقطتها الا لمنشدها ففى حديث ابن عباس ان هذا البلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والارض الحديث وفيه ولا يلتقط لقطتها الا من عرفها حديث احفظ عقاصهلوا كانها ثم عرفها سنة متفق عليه من حديث يزيد بن خالد ١٣

الفقير حلاله على رفعها صيانة لها والفقير يشاركه فيه ولنا انه مل الفقير فلا يباح الانتفاع به الا برضاة لاطلاق النصوص
 والاباحة للفقير لما رويناها بالاجماع عينية ما رواه على الاصل العتي محمول على الاخذ لاحتمال افتقاره في مدة التعريف والفقير قد
 يتوان لاحتمال استغنائه فيها وانتفاعه في كون ياذن الامام وهو جائز ياذن ان كان الملتقط فقيرا فلا يأس بان ينتفع به لما فيه
 من تحقيق النظر من الجانبين وهذا جائز انتفاعا على فقير غيره وكذا اذا كان الفقير اياه او ابنته او زوجته ان كان هو عبدا لادبنا والله اعلم
 من تحقيق النظر من الجانبين وهذا جائز انتفاعا على فقير غيره وكذا اذا كان الفقير اياه او ابنته او زوجته ان كان هو عبدا لادبنا والله اعلم

كتاب الاباق

الابق اخذ افضل في حق من يقوى عليه لما فيه من احكامه واما الضال فقد قيل كذلك وقد قيل تركه افضل لان ملا
 يروح مكانه فيجده المالك ولا كذلك الا بق ثم اخذ الابق ياتي به الى السلطان لانه لا يقدر على حفظه بنفسه بخلاف اللفظة
 ثم اذ رفح الابق اليه يحبسها ولو رفح الضال لا يحبسها لانه لا يومن على الابق اثنان بخلاف الضال قال ومن دابقا
 على مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه جعله اربعون درهما وان رده اقل من ذلك فحسبا به وهذا استحسان و

القياس ان لا يكون له شئ الا يشترط وهو قول الشافعي لانه متبرع بينا فاشبهه العبد الضال لثان الصحابة رضوان الله عليهم
 اتفقوا على وجوب اصل الجعل الا ان منهم من اوجب اربعين ومنهم من اوجب ما دونها فاجبنا الاربعين في مسيرة السفر
 وما دونها فيما دونه توفيقا وتلفيقا بينهما ولان الجواب الجعل اصله حمل على الراد اذا الحسبة نادرة فحصل ميانة اموال
 الناس والتقدير بالسلم لا يتم في الضال فامتنع ولان الحاجة الى صيانة الضال دونها الى صيانة الابق لانه لا يتوازي الا بق
 يختفي ويقدّر الرضخ في الرد عما دون السفر باصطلاحهم او يفوض الى راي القاصي قيل يقسم الاربعون على الايام الثلاثة اذ هي

١٤ قوله مما عمل رخصا اي يكون ما ملوبا مما عمل على دفع اللفظة حفظا لها من الضياع **١٣** ب **١٤** قوله والفقير يشاركه في ما مل من الانتفاع بالقلعة
 للفقير بعد التعريف بغير سبب الا لانتفاعه على علمه لانه لا يملك الانتفاع بعد التعريف بغير سبب في الانتفاع فيكون المال محفوظا والفقير يشارك في هذا المعنى فيشاركه
 في كل الانتفاع **١٢** ب **١٣** قوله لا يطلق النصوص بريد به قوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراب من بينكم وقوله تعالى
 ولا تقربوا دوابكم الى ما خلقنا من قبله فتم اعترى عليك **١٢** عناه **١٣**

١٤ قوله او بالاجماع اي على جواز الصدقة العتيقرون **١٣** ب **١٤** قوله يفتي ما ورده على الاصل اي بقى ما ورده جواز الانتفاع للفقير على الاصل وهو جواز الانتفاع
 بما للفقير بغير راد **١٣** ب **١٤** قوله والحق الجواب عن قول الشافعي لانه انما يباح الجواصل ان لم يحل على عمل اللفظة لا احتمال افتقاره في مدة التعريف والفقير
 قد يكسب في الاخذ فيكون المصل في كل من سافر باللفظة واحتمال عدم الرفح **١٢** ب **١٤** قوله من الجانبين ما يب الملتقط بالانتفاع وما يب المالك بمحصول الخواب
١٣ ب **١٤** قوله كتاب الاباق كل من الاباق والتقطيع واللفظة تحقق فيه عرضة الزوال والسلف الا ان العرض لا يغفل فاعل مختار في الاباق وكان الاول تعقيب
 الجهاد بخلاف اللفظة والتقطيع **١٣** ب **١٤** قوله واما الضال هو الذي يفتي ما ورده على الاصل اي بقى ما ورده جواز الانتفاع للفقير على الاصل وهو جواز الانتفاع
 اولى تاثيره اولى الفاضل وهذا اختيار الشافعي وعند الحلواني في الاخذ بالثابت ان شاذ يفتي ما ورده على الاصل اي بقى ما ورده جواز الانتفاع للفقير على الاصل وهو جواز الانتفاع

بالعلم ما يجعل للعامل على عمله والجماع على جميعه اوجعنا بيناه **١٢** مغرب **١٤** قوله اربعون درهما بينا مسالة مجيدة وهي اذا اتاها لغيره قد اتي عهده فان
 وجدت فيه فضال المأمور فيه المأمور على مسرة فكله ايام فزده على المولى فلا يجعل له ان المولى قد استعان به في ردا الا بق وقد وعد العيين الامانة **١٣** ب **١٤** قوله الا ان
 منهم من اوجب الم فكت روى عبد الرزاق عن ابيه عن الشيا في قال اصبت غلاما ايقافا فذكرت ذلك لابن مسعود فقال اجروا الغنمية قلت هذا لاجزها الغنمية قال
 اربعون درهما وروى ابن ابي شيبه عن سعيد بن المسيب ان عرجل الما بق وديار او اثني عشر درهما **١٣** ب **١٤** قوله وتلفيقا من لفقت الثوب لفقت او اصبحت
 شقة اصبقت **١٣** ب **١٤** قوله ولا سمع الم الم لم يردني في وجوب شئ في رد الضال ما منع القياس على الضال كان القياس في ردا الا بق اي عدم الوجوب
 الا ان اترك القياس في وجوب السبع **١٣** ب **١٤** قوله ولان المابة اشارة الى نفي الحاق ولاننا نقتضيه المساواة **١٣** عناه **١٤** قوله ويقدّر الرضخ
 تفصيل القول وان رده ما قل من ذلك نجس به والرضخ ما لم يفتي من قوله ارضخ فلان لغمان مال الراد اعطاه تقيلا من كثير لانه اذكره ابن ابي رويد **١٣** ب **١٤**

الدرية في تخریج احاديث الهدية

كتاب الاباق والمفقود، قوله ولنا اجماع الصحابة على اصل الجعل الا ان منهم من اوجب الامر بربعين ومنهم من اوجب دونها
 عهده الرزاق والطبراني والبيهقي من طريق ابي عمرو الشيباني قال اصبت غلاما اباقا بالباغين فذكرت ذلك لابن مسعود فقال الاجر والغنمية
 قلت هذا لاجر، وما الغنمية قال اربعون درهما من كل رأس وروى ابي حنيفة شيبه من طريق قتادة وابي هاشم ان عمر قضي في جعل الابق
 اربعين درهما ومن طريق ابي اسحق قال اعطيت الجعل في زمن معاوية اربعين درهما وروى من طريق حجاج عن عمرو بن شعيب
 عن سعيد بن المسيب عن عمرو بن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي وفي الابق دينار او اثني عشر درهما وروى عبد الرزاق وابن ابي
 شيبه من طريق عمرو بن دينار ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في العبد الابق يوجعها اربعين درهمين او عشرة دراهم **١٣**

اقل مائة السفر قال وان كانت قيمته اقل من اربعين يقضى له بقيته الادرها قال وهذا قول محمد وقال ابو يوسف اربعون
 درهلان التقدير بها ثبت بانقص فلا ينقص عنها ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه لمحمد
 ان المقصود حمل الغير على الرد يعني مال المالك فينقص وهم ليس له شيء تحقيقاً للقائفة واما امر الولد المدين في هذا بمنزلة القن
 اذا كان الرد في حيوة المولى لما فيه من احياء ملكة لورود بعد ما تله جعل فيها لا يمتنعان بالموء بخلاف القن ولو كان الرد بالمولى
 او ابنته وهو في عياله او احد الزوجين على الاخر فلا جعل لان هؤلاء يتبرعون بالرد عادة ولا يتناولهما اطلاق الكتاب **قال**
 وان ابن من الذي رده فلا شئ عليه امانته في يده لكن هذا اذا شهد وقد ذكرناه في اللقطة قال وذكر في بعض النسخ
 انه لا شئ له وهو صحيح ايضاً لانه في معنى البائع من المالك ولهذا كان له ان يجبس الابن حتى يستوفى بالمحل بمنزلة البائع
 يجبس البيعر لاستيفاء الثمن وكذلك اذا مات في يده لا شئ عليه لما قلنا **قال** ولو ابعته المولى كما لقيه صار قابضاً بالاحتقاق
 كما في عبد المشتري وكذا اذا باعه من الورود لسلامة البديل له والرد وان كان له حكم البيع لكنه بيع من وجه فلا يدخل تحت النهي
 الوارد عن بيع مالم يقبض **فان قال** وينبغي اذا اخذ ان يشهد انه ياخذ ليرده فلا شاهد حتم فيه عليه على قول ابي حنيفة **وهذا**
 حتى لو رده من لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له عند المان ترك الاشهاد امانة اخذ لنفسه صار كما اذا اشتراه من الاخذ
 او اتيه او ورثه فرده على مولاه لا جعل له لانه رده لنفسه الا اذا شهد انه اشتراه ليرده فيكون له الجحل هو متبرع في اداء
 الثمن فان كان الابن رهناً فاجعل على المهرين لانه حيي مالم يته بالرد وهي حقه اذا الاستيفاء منها والحل بمقابلة احياء
 المالية فيكون عليه والرد في حيوة الراهن وبعده سواء لان الرهن لا يبطل بالموء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه
 فان كانت اكثر فبقيد الدين عليه الباقي على الراهن لان حقه بالقد المضمون فصار كمن الداء وتخليصه عن الجناية بالفداء
 وان كان مديوناً فعلى المولى ان يختار قضاء الدين وان بيع يدي بالمحل الباقي للفداء لانه مؤنة الملك والملك فيه
 كالموقوف فيجب على من يستقر له ان كان حانياً فعلى المولى ان يختار الفداء لغو المنفعة اليه وعلى الاوليان ان يختار الدفء

له قوله ولله الايمن اذا صار ملك للمالك مع الراء على اكثر من اربعين لا يجوز الصلح لتعين الاربعين بالنسب بخلاف الصلح على الاقل **١٣** **له قوله** بمنزلة
 القن لانها مملوكة لغيره وهو يكتسبها بمنزلة القن وتعمل المعنف بقوله ما فيمن من احياء ملكه اولى من تحصيل غيره بقوله ما فيمن من احياء المولى لان ام الولد لا يته فيها عند ابي
 حنيفة **١٣** **له قوله** لانها يتقنان بالموت فيقع رد ولا ملك على ما ذكره في ام الولد ظاهر وكذا الدرر ان كان يخرج من الثلث اثنان فان كان لا يخرج من الثلث
 كذلك عند ما وعدنا في منفة ببيع كالمالك لانه يسه في قيمته ليست ولا جعل في رد الكتاب لان المولى لا يستفيد بده ملكا بل استفاد بديل الكتاب فكان رد عزم لورود
 عزم لا يجب الجحل **١٣** **له قوله** وهو في عياله بمنزلة القيدان وضع الال ايمن اقتضى ان يتقيد نقي الجحل بما اذا كان في عياله وليس كذلك فان الابن لا يتوجب
 الجحل سواء كان في عياله او لا وجعل الحال ان الرادان كان ولد المالك او احد الزوجين على الاخر او المولى لا يستحق الجحل مطلقاً واما الاب وبغيره من الاقارب فان كانوا في
 عياله المالك لا يجب والاب **١٣** **له قوله** لانه في عياله لانه زالت مائة امانته بالابق وانما يتقيد المولى بالرد بما لا يجب عليه والباقي اذا هلك البيع
 في يده سقط الثمن كذا في **١٣** **له قوله** ولو اقر المولى بشارة الال لوروده لا يكون قابضاً به لان الاعتاق اكلت لعمال والدية ليس بالثابت **١٣** **له قوله**
 والرد الجواب سوال رد على قوله لانه في معنى البيع وهو ان يقال لما كان الرد في معنى البيع كان المالك في حكم المشتري فيضيقه ان لا يجوز بيعه من الرد قبل القبض لو رده النبي **١٣** **له قوله**
 فان جعل له او اتيه لم يمس بيمينه بان ويب الاخذ لغيره فهو الجواب **١٣** **له قوله** وصار كما اذا اشتراه من الاخذ فرده على مولاه
 لم يافته لورده بل اخذه لنفسه **١٣** **له قوله** يتنازل احياء المالية في نظر لانه بلا مراد ادم الولد وليس ثم احياء المالية عند ابي حنيفة واجيب بان لا ياله فيها ما يتنازل الرقية ولها ماليتها باعتبار كمالها لانه الحق بكيسا **١٣** **له قوله**
 فصار كمن الداء حيث يجب على المهرين بقدر ذر الباقى على الراهن **١٣** **له قوله** وتخليصه الخ فان الفداء يجب على المهرين بقدر ذر
 والباقي على الراهن كذلك الجحل **١٣** **له قوله** وان كان مديوناً لانه ان كان العبد الابن مديوناً لكان ما رده فالتفد في التجارة دين او اكلت
 مال القوا عزت به المهر **١٣** **له قوله** كالموقوف يعني بين من يستقر على المولى حتى اختار قضاء الدين ودين ان يصير للغير اذا اختار البيع **١٣** **له قوله**
 فيجب على من يستقر لانه مؤنة الملك فان اختار المولى قضاء الدين فاجعل على المولى ان يختار بيعه من الدين كان الجحل في الثمن بغيره **١٣** **له قوله**
 وان كان جائزاً اي بين خطا لم يضره مولاه ولم يضره حتى ابن **١٣**

لعمري اللهم وان كان موهوباً فعلى الوهب له وان رجع الوهب فهبته بعد الرد لان النفقة للواهب حصلت بالرجل بترك الموهوب له
 التصرف فيه بعد الرد وان كان لصيقاً ليحل في ماله لان مؤنة ملكه وان رده وصيبه فلا يحل له لانه هوالذي يتولى السرفيه
كتاب المفقود

اذا غاب الرجل فلم يعرفه له موضع ولا يعلم احواله او اميت نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي حقه لان
 القاضي نصب ناظر لكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذا الصفة وصار كالصبي المجنون وفي نصبه الحافظ ماله القائم
 عليه نظره وقوله يستوفي حقه لاحفاء انه يقبض غلاته والدين الذي اقربه غريم من غرماثة لانه من باب الحفظ و
 يتخاصم في دين وجب بعقله لانه اصيب في حقوقه ولا يتخاصم في الذي تولاه المفقود ولا في نصيب له في عقار و عروض
 في يد رجل لانه ليس بمالك ولا نائب عنه انها هو وكيل بالقبض من جهة القاضي ولنه لا يسلك الخصومة بلا خلافها الخلاف في
 الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين واذا كان كذلك يتضمن الحكم به قضاء على الغائب وانه لا يجوز الادارة القاضي
 قضي به لانه مجتهد فيه ثم ما كان يخاف عليه الفساد يبيعه القاضي لانه تعد عليه حفظ صوته فينظر المحفظ المعنى ايسر
 مالا يخاف عليه الفساد في نفقة ولا غيرها لانه لا ولاية له على الغائب الا في حفظ ماله فلا يسوغ له ترك حفظ الصوته وهو ممكن
قال وينفق على زوجته واولاده من ماله وليس هذا الحكم مقصورا على الاولاد بل يعميم قرابة الولاد والاهل ان كل من
 يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي يتفق عليه من ماله عند غيبته لان القضاء حينئذ يكون اعانة وكل
 من لا يستحقها في حضرته الا بالقضاء لا يتفق عليه من ماله في غيبته لان النفقة حينئذ تجب بالقضاء والقضاء على الغائب
 ممتنع فمن الاول الاولاد الصغار والانات من الكبار والزوجه من الذكور الكبار ومن الثاني الاخ والاخت والحال الخالة وقوله
 من ماله مراده النائم والذائب لان حقهم في المطعم والملبوس فاذا لم يكن ذلك في ماله يحتاج الى القضاء بالقيمة وهي
 النقدان والتبريمين لهما في هذا الحكم لانه يصلح قيمة كالمضروب وهذا اذا كانت في يد القاضي فان كانت وديعة او ديناً ينفق
 عليهم منهما اذا كان الموع والمديون مقرين بالدين والوديعة والنكاح والنسب وهذا اذا لم يكن تاهرين عند القاضي فان

له قوله وان رجع الاما ذكره بان الوهب له دفع شبهة ترد على قولنا بقا تجب على من يستمر الملك له
 وعلى قولنا في المولى ان اختار الفداء فعل كما التقدر بان كان يشيخ ان يعمل الجعل على المولى لوجود يدين الخيين في حقه وما حصل الدفع ان النفقة للواهب ما حصلت بردا لا بقيل بل
 بترك الموهوب له التصرف فيه بعد الرد من الهبة والبيع وغيرهما الترتيب منع الواهب من الرجوع فان قيل المفقود حصلت بالمجموع وهو ترك الموهوب له الفعل ورد الرجوع
 بان الامر كذلك لكن ترك الموهوب له الفعل آخر مما وجدوا فيصاف الحكم الـ ١٢ **له قوله** كتاب المفقود يقال نفقة من غاب فقود نقدانا وهو من الامتداد ويقال
 نفقت الشيء اي طليته وكما العينيون موجود في المفقود فانه قد ظل من البر والناس في طليته الـ ١٢ **له قوله** كالمسبي والمجنون فان التقاضي ان يفعل في حقه ما لا يملكه كذا كانت **له**
قوله بقدر الذي نصبه القاضي ناظر للمفقود الـ ١٢ **له قوله** ولا يخاف من الذي تولاه المفقود فانه قد اذ لا يقبل البيضة طليته لان ليس من باب النظر وادقار على الغائب الـ ١٢
له قوله اما الخالات ففي الوكيل الزمان تلك الفتنة فتدلي حبيفة لاعدائها الـ ١٢
له قوله وقضى به اي مازى او ماها زلانا لا في فصل مجتهد فان الشافعي يجوز القضاء على الغائب الـ ١٢ **له قوله** لانه مجتهد فيه فان قيل شفي ان لا نفقة تصادها لم يرض
 تاش آخر لان نفس القضاء مجتهد فيه كما لو كان القاضي محمداً في قدت فانه لا نفقة تصادها لم يرض آخر ايجاب مبلغ ارض من ذلك بل المجتهد فيه سببه وهو ان البيضة بل يكون حجة للقضاء من غير مضم
 ما من الاما فانما القاضي بها فعد كما لو شفي بشهادة المدعي وحده وفي الخالات الفتوى على براء الـ ١٢ **له قوله** جميع قرابة الاولاد كالأب والجد والعم والاولاد وان سخطوا الـ ١٢
له قوله يكون امانة اي يتكيا للشيء من المخذول ولا يمكنوا من ذلك فلهم الاذنة فيصيرهم الـ ١٢ **له قوله** اذا التزم ما ثبت قبل القضاء الـ ١٢ **له قوله** الاولاد الصغار
 والانات من الكبار اي اذ لم يكن لهم مال وكذا الاب والجد وكل من لم يملك لا يستحق النفقة في حال حضوره فطنا عن حال غيبته الا الاووية فانها تستحق النفقة وان كانت غيبة لان استحقاقها لا يعتمد على الغيبان
 واستحقاقه يترابطا بالبيضة الـ ١٢ **له قوله** ومن الثاني الزمان ان الاغ والانت بغير ما من اشان في لنها نفقة ذي الهم المحرم وهو مجتهد فيه فلا يجب الا بالقضاء او الرضى ولهذا لم يكن لهم
 الاذنة بدون القضاء والرضا الـ ١٢ **له قوله** وبما الذي كرا من اذنا القاضي عليهم من الدرهم والدرهم الـ ١٢ **له قوله** اذا لم يكن تاهرين عند القاضي فان
 والنسب جعل للدين والوديعة شبا واهدا وان كان والنسب كذلك فكذا غيره وكما بلغنا الفتوى الـ ١٢

حقها بالغيبة فيفرق القاضى بينهما بعد ما مضى مدة اعتبار ابالاتيلا والعتة وبعد هذا الاعتبار اخذ المقدار منهما الا ربع مولا ابي
 السنين من العنة عملاً بالشبهين ولنا قوله صلى الله عليه واله وسلم في امرأة المفقود انها امراته حتى ياتيها البيان وقول
 علي فيها هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى يستبين موتها وطلاق خروج بيان البيان المذكور في المرفوع ولان النكاح عرف
 ثبوته والغيبة لا تجب الفرقة والموت في حيز الاحتمال فلا يزال النكاح بالشك وعمراً جمع الى قول علي ولا يعتبر بالاباء
 لانه كان طلاقاً مجزئاً فاعتبر في الشرع موجلاً فكان موجباً للفرقة ولا بالعنة لان الغيبة تعقب الاوبة والعنة وقتاً تخل بعد
 استمرارها سنة قال واذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكماً بموتها قال وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهر
 المذهب يُقدر بموت الاقران وفي المروى عن ابي يوسف لمائة سنة وقدرة بعضهم بتسعين والاقبيس في ان لا يقدر بشيء و
 الارفق ان يقدر بتسعين واذا حكم بموته اعتدت امراته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين
 في ذلك الوقت كانه مات في ذلك الوقت معانية اذ الحكمي معتبر بالحقيق من مات قبل ذلك لم يرث منه لانه لم
 يحكم بموته فيها فصار كما اذا كانت حياته معلومة ولا يرث المفقود احد مات في حال فقدان بقائه حياً في ذلك الوقت
 باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة في الاستحقاق وكذلك لو اوصى للمفقود مات الموصى ثم لا يصل انه لو كان مع المفقود
 وارث لا يُجِبُّ به ولكنه ينقص حقه به يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان معه وارث يُجِبُّ به لا يعطى اصلاً

والعنة المباح بينها الزوج حتى المرأة ودخ العزرها فان العنين يفرق بينه وبين امراته بعد مضي سنة لرفع العزرها بين الولى وامرته بعد اربعة اشهر لرفع العزرها من مولا المفقود انما
 من مولا الولى والعنين يُختار في حقه مدتان في الزبى بان يجعل السنون مكان الشهور ويترتب على ابان سنين عملاً بالسنين ١٣ سنين **له قوله** وان قولك لى الشك عليه وعلى اهل السلم
 الاصل من المسألة فتختلف في ما بين العاهة فذهب علمنا على ما تقدم وذهب علمنا على امراته حتى ياتيها البيان والشان في الترجيح والحديث الضعيف يبلغ مرجحاً ودوسه عبد الرزاق
 عن ابن بزيغ قال بلغنا ان ابن مسعود وافق علياً على ان المرأة المفقود تستقره ابراء هذا الرجح آخره ابن ابى شيبة عن ابي عمارة دجا برين زيد الشيبى واخفى عليهم قالوا ليس لى بان
 تترزوج حتى يستبين موته ١٣ ..
له قوله خرج بياننا ابي حنيفة ان البيان في قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في قول علي بن ابي طالب في بيان ذلك ابيهم ١٣ ع **له قوله** وعرض رجع الى قول علي وهو اذك عبد الرحمن بن ابي سلمى
 نكحت قضيات رجع فيها عن كل قول على امرأة المفقود لمرة الى كنف وامرأة التي تزوجت وقولنا في التذمة قول علي ان المرأة المفقود تصدق منه واما المرأة التي نكحت فان ابنتك فلتبسط
 وراجهما ولو ابعثت حتى مات ثم تقدم فوجدته تزوجت فاني عرضت الشك فنعص عليه العتمة فقال ان لم يكن اثان في رجل بها فانتسب بها وان كان كل واحد منكم يملك من ماله ما يملك من ماله فمهره
 على ان مراجعتة اياها بائع وهي مكنته وحل بها اثان في الاول والامرأة التي تزوجت في عدة فامرأة شغيا لها زوجة فانتزعت وكان من مذهبنا ان اذا تزوجها حتى تخرجها من ماله عليه
 دين لم يهرج برحمته ان قولك لا يفرقها بين اهلها ولا يهرجها ولا يهرجها الاطمان **له قوله** فانا نرى في الشرع موجلاً بخلاف المفقود فان لم يظلم من طلاق ولا مؤجلاً ولا مطلقاً ١٤ ع **له قوله**
 لان الغيبة تقرره ان العتمة بعد ما استمرت سنة كانت طبيعة والطبيعة لا تحمل نفقات حقها على ابيها فيخرجها فحقها بعد سنة رضا العزرها فان امرأة المفقود فان زوجها لم يهرج قبل سنة اربع سنين
 وبعده ١٢ ع **له قوله** وهذه رواية الحسن بن ابي حنيفة وهو بنه الرواية ان الامار قبل تزويجه مائة وعشرين سنة بل لا يسع اكثر من ذلك فيقدر ربه اماناً قبل ان يهرج اهل
 قول اهل العبا على فانهم يقولون لا يجوز ان يعيشر احد اكثر من ذلك وقولهم باطل بالخصوص كون علي نبياً وعليه الصلاة والسلام فما للشيء ان يعيشر اليه ويذكر زوجها المذهب من مذهب
 الفقهاء كيف وهم اعرف مما دلت عليه النصوص والتواريخ بالا عدداً ايضاً ليشترط بل لا يحمل الامان على الاية المسلمين انهم اعتمدوا في قولهم على امرهم يعيرون بطلانها ولو جردوا
 عدم اعتبارها في حق القدر **له قوله** بموت الاقران فان الامار تختلف طولاً وتقصراً بحسب الاقطار بحسب اجزاء تعالى العادة ١٢ ف **له قوله** ولا تيسر الاطلاق
 ما ماد من اختلاف الارساء في ان الغالب بها في الطول فلذا قال شمس الامارة الشريفة اللاتي بطريق الفقهاء لا يقدر ربه لان نصب القادر بالرأى لا يكون والارفق بان كان من ان
 يقدر بتسعين ودمى الاصل سبعون لتزول الشك عليه وسلم اعداد منى ما بين السنين الى السنين وكانت الشبهة غالباً ١٣ ع **له قوله** متبراً بالحقيق فوجب موت
 حقيقة اعتبار امرته قسم ماله بين ورثته فلكذلك في الموت الحكمي ١٢ ع **له قوله** استحباب المال بموادة عن ابقارها كان على ما كان لعدم الدليل المزيل وهو يوجب نكاحاً
 للرجح للاستحقاق فلهذا اعتبر المفقود حياً في حال غيبه حتى لا يرث من احد وارث المفقود وعن اهل وقت نصيب من مال موته فان مضت المدة او علم موته يراد الوقت
 لاجلها والى موته الذي ورثت من ماله ١٣ ب ..

الدراية في خروج احاديث الهداية

المفقود هي امراته حتى ياتيها البيان الدأر قطني من حديث المغيرة بن شعبة وسئل ابو جهم عنه فقال منكر وفي استادة سواها من
 مصعب عن محمد بن شرجبيل وهما متروكان قوله وقد راجع الى قول علي قال هي امراته فلتصبر حتى يستبين موتها وطلاقاً - اصلاً
 على فاخرج عبد الرزاق من طرق الحكم بن عتيبة ان علياً قال في امرأة المفقود هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى ياتيها موتها وطلاقاً - اصلاً
 راجع عمر فلما رآه لكن قال عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح بلغني ان ابن مسعود وافق علياً على انها تنتظره ابداً ١٣ -

بيانه رجلات عن ابنتين وابن مفقود وابن وبنت ابن والمال في يد الاجنبي تصاد قواعلي فقد الابن طلبت الابنتان الميراث
 تعطيان النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الاخر ولا يعطى لد الابن لانهم محبوبا للمفقود ولو كان حيا فلا يستحقون الميراث
 بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي لانه اظهرت منه خيانة ونظر هذا الحمل لانه توقف له ميراث ابن واحد على ما عليه الفتوى ولو
 كان معه وارث اخر كان لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه وان كان ممن تسقط بالحمل لا يعطى و
 ان كان ممن يتغير به يعطى الاقل للتيقن به كما في المفقود وقد شرحناه في كفاية المنتهى باتمه من هذا:

كتاب الشركة

بكون الارض موقوف

الشركة جائزة لانه صلى الله عليه وسلم بعث والناس يتعاملون بها فقررهم عليه قال الشركة ضربان شركة املاك وشركة
 عقود فشركة الاملاك العين يرثها رجلان ويشترىاها فلا يجوز لهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا باذنه وكل واحد منهما في
 نصيب صاحبه كالاجنبي هذه الشركة يتحقق في غير المذكور في الكتاب كما اذا اذهب رجلان عينا او ملكاها بالاستيلاء او
 اختلطت لهما من غير صنع احدهما وبخلطهاما عطلت يمنع التميز راسا والابحرج ويخو بيع احدهما نصيبه من شريكه في جميع
 الصور ومن غير شريكه بخير اذنه الا في صورة الخط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه وقد بينا الفرق في كفاية المنتهى الضرب
 الثاني شركة العقود وركبها الاجباب والقبول هوان يقول احدهما شاركتك في كذا او كذا ويقول الاخر قبلت وشروطه
 ان يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة لكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهما فيتحقق حكمه المطلوب

له قوله وقد قواعلي فقد الابن الانما فيه بان الاجنبي الذي في يده المال اذا قال قدمت المفقود قبل ابي فانه عبر على دفع الشئتين الى البنتين لان قرار ذي اليد في ماني يده
 معتبر وقد اقر بان ماني يده لهما فغير على تسليم ذلك اليهما وقول اولاد الابن اليها مفقود لا يمتنع اقر ذي اليد لانهم لا يدعون لانفسهم شيئا بهذا القول ويوقف الباقي على يدي اليد بها
 اذا قر من في يده المال الموقوف بان يكون للمال في يده فاقامت البنتان البنتين من ابائهما وترك هذا المال ميراثا لهما ولا يجزها المفقود فان كان حيا فهو الوارث معها وان كان ميتا فولده
 الوارث معها فانما يدفع الى البنتين النصف ويوقف الباقي على يمدل وانما يقيد بقوله المال في يد اجنبي لانه اذا كان في يد البنتين والسا له بها فان القاصمى للبيته لان يقول المال
 من موهود ولا يثبت من شئ من المفقود ١٣ من قوله حيتن به لانا لوقدرنا المفقود ميتا كان نصيبها البنتين ولو قدرناه حيا كان نصيبها النصف فانقصت شيقتن ويوقف النصف
 فان اقر ابن يظهر مال المفقود ١١ من قوله لانا اذ اظهرت المال في يد اجنبي مال الغني في يد غنا من ويوضع على يمدل ان في يظهر النصف ١٢ من قوله كل مال باطل الفترت
 احترز به من مادوس عن ابى فيمنه انما يوقف ليرث الاربع شئين لقال شركت ما ريت ما كونه لابي السليل الاربع شئين من بطن واحد ومن محمد ميراث ثلثة شئين وفي رواية ابي يوسف
 رواية اثنين ١٣ من قوله وان كان الحاي ان كان الوارث ما يتغير نصيبه بالحمل ولكن تسقط كالام والارث ونحوها ١٤ من قوله كتاب الشركة اوردده عقيب
 المفقود لو يوجب كون مال احداهما من يده الاخر كان مال المفقود امانته في يد المازر ولو كان الشرك قد تحقق في مال المفقود كومات مورثه ووارثه اورد هذه مناسبة فما صنع
 والاولى ما صنع فيها ومنه الايقن واللقطه والقطعة وشتر عتبتها بالكتاب والسنة والمعتقول اما الكتاب فقوله تعالى فيهم شركاء في الثلث وهذا خاص بشركة العين واما السنة فما في
 مسنن ابى ولؤلؤ وابن مائة والمالك عن السائب ان قال كان رسول الله شريكي في الجاهلية ومنه سنن ابى داود والمالك عن ابى هريرة مرفوعا قال الشرا انما ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما
 صاحبها فاذا خان خرجت ولا شك ان كون الشركة مشروعة اظهر شيوتا من هذه الاهاديت او التوارث والقامل من لدن رسول الله وظهر جراته لا يحتاج فيه الى اثبات حديث
 بيته ولهذا لم يزود المصنف على امدامه التقدير ١٢ من قوله من غير صنع احدهما كما اذا اشقت اليك ان فاخلطت لهما ١٣ من قوله وقد بينا الفرق في كفاية
 المنتهى الذي اشار اليه في العوائد القبرية هوان الشركة اذا كانت بينها من التبادر بان اشترى باحطه او ورثا با كانت كل حية مشتركة بينهما فيصير كل منها نصيب لغير شراهما ويجوز من الشرك
 ولا اجنبي بخلاف ما اذا كانت بالخط والاختلاط لان كل حية مملوكة للجميع اجزائها لاهدها ليس لآخرها شركة فاذا باع من غير الشرك لا يقدر على تسليم الا فخلطوا بنصب الشرك فيوقف
 على اذنه تخلف اذن من الشرك لوجود القدرة على التسليم والتسلم ١٣ من قوله قابلا للوكالة احترز من الشركة في الاخطاب والامتناش والامسليها وان
 الملك في هذه الصور يوجب لمن باشرها نصيبا على وجه الاشتراك ١٣ عناه ١٤

الدرارية في تخريج احاديث الهداية

كتاب الشركة قوله بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بها فقررهم عليها ولم يتهمه كانه ماخوذ من حديث
 السائب بن ابى السائب انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم كنت شريكي في الجاهلية فكنت خير شريك لانتم اسي ولا تشاري اخرجه
 احمد وابوداؤد وابن ماجه وصححه الحاكم واخرجه احمد من وجه اخر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للسائب مرحبا يا خ
 وشريك الحديث وفي الباب عن ابى هريرة مرفوعة قال الله تعالى انما ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه الحديث اخرجه ابوداؤد
 وصححه الحاكم ومنهم من اعله بالارسال ١٢

منه ثم هي اربعة اوجه مفادضة وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجوه فاما شركة المفادضة فهي ان يشترك الرجلان فيتساويا في مالهما وتصرفهما ودينهما لانها شركة عامة في جميع التجارات يفوض كل واحد منهما امر الشركة الى صاحبه على الاطلاق اذ هي من المساوات قال قائلهم **شعرا يصم الناس فوضلا سراة لهم** ولا سراة اذ جعلها لهم سدا واذا هي متساويين فلا بد من تحقيق المساواة ابتداء وانتهاء وذلك في المال والمراد به التصم الشركة فيه ولا يعتبر التفاضل فيما لا يصح الشركة فيه وكذا في التصرف لانه لو ملك احدهما تصرفا لا يملك الاخر فالتساوي وكذلك في الدين لما نبيين ان شاء الله تعالى وهذه الشركة جائزة عندنا مستحسنا وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي وقيل مالك لا اعرف ما المفادضة وجه القياس انها تضمنت الوكالة مجهول الجنس الكفالة مجهول وكل ذلك بانفرادة فاسد وجه الاستحسان قوله صل الله عليه وسلم فافوضوا فانه اعظم للبركة وكذا الناس يعاملونها من غير تكبير وبه يترك القياس الجمالة متحملة تبعا كما في المضاربة ولا تتعد الا بلفظة المفادضة لبعدها شرطا عن علم العوام حتى لو بينا جميع ما يقضيه يجوز ان المعتبر هو

المعنى قال يجوز بين الحرمين الكبيرين مسلمين او ذميين لتحقق التساوي وان كان احدهما كتابيا والاخر حرجيا يجوز ايضا لما قلنا ولا يجوز بين الحر والملوك ولا بين الصبي البالغ لانعدام المساواة وان الحر البالغ يملك التصرف والكفالة والملوك لا يملك واحدا منها الا باذن المولى والصبي لا يملك الكفالة ولا يملك التصرف الا باذن المولى قال ولا بين المسلم والكافر هذا قول ابى حنيفة وعمر وقال ابو يوسف يجوز للتساوي بينهما في الوكالة والكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف يملك احدهما كالمفادضة بين الشفعي والحنفى فانها جائزة ويتفاوتان في التصرف في متروك التسمية الا انه يكره ان الذي لا يهتمدى الى الجائز من العقود ولها انه لا تساوي في التصرف ان الذي لو اشترى برأس المال خموا او خنا زيروهم ولو اشترها مسلم لا يصح ولا يجوز

له قوله لا يصح الناس ان يهد بين البيتين من اذ اتولى سراة الناس امرهم فساد على ذلك القوم واذا داودا وقيل بعده من تهدي الامور باهل الارى ما ملئت به فان تولت نبا لم ياد فساد... ومعنى البيت اذا كان الناس متساوين لا كبر لهم ولا سيدي رجول البيتين المتفق المنازعة والسادا سراة جمع سري وهو السيد وجمل صاحب الفضل اسم جمع والبري فيل جمع لرواسي فيل جمع فخله بالفتح والبري اصل سراة ١٢ **له قوله** والمراد بالبري المزدب الذي يبيع الشركة في كل دار والم والنازرو الفلوس ايضا على قولها لا لا تصح الشركة فيه والرواسي والسادا ١٣ **له قوله** لان لو ملك الاجنبي ولو ملك احداهما تعرفوا لا يملك الاخر فالتساوي بان كان احدهما ميبا او ميبا او ميبا اذ تصح المفادضة سب **له قوله** وقال مالك النبي ان كان في هذا من تصف لانه اذا لم يعرفها كيف يحكم بفساد باء هذا النبي لان العالم يقول مثل ذلك كما يدين الحكم بالفساد والحسني لا يوجد للمفادضة على الوجه الذي ذكره وما لا وجود له شرطا لا يصدق له وقد علم من اصحاب مالك جواز المفادضة وهي ان يكون كل الى الاخر التصرف في فبيته وحضوره فخر لا يشترط التساوي في المال ومن على من القول بجواز المفادضة الشبي واين سيرن ١٢ **له قوله** فاسد لا ترى انه لو قال ولكان بالشر او شره انواب لا تصح الوكالة وكذا لا يشترط الجول لا تصح وبالمعلوم تصح في قوله ما ذاب كع على فلان فخل فان قيل الوكالة العامة جائزة كما اذا قال ولكان في مال صنع ما صنعت اجيب بان العموم ليس يرد علينا فانه لا يثبت الوكالة في حق شري العمام لا بله فاذا لم يكن ما ما كان توكيل بمجهول الجنس ١٣ **له قوله** فانه اعظم للبركة به الحديث لم يعرف في كتب الحديث اسلا وكذا ما ذكره بعضهم من قوله صل الله عليه وسلم اذ فادضت فاحسوا المفادضة وانا اخرج ابن ماجه في التجارات من سبب رخصا نعت فيمن ابركه البيح الى اهل والمفادضة واقتطال البرية البيت لا يصح وفي بعض نسخ ابن ماجه الممازفة بدل المفادضة ورواه ابراهيم في كتاب غريب الحديث وضبط المفادضة بالعين والاراد المفادضة بالبيع عرض بعرض مثل ١٣ **له قوله** وكذا الناس الا لو منع فهو التماثل بهما على الشرط الذي لا يمكن ان ١٢ **له قوله** والجمالة متحملة تبعا اي لغيرها وهو المساواة بها جواب عن دور القياس بان ما لا يثبت مقبوضا ما ان يثبت تبعا كما للمضاربة جائزت بالاجماع وان استتمت على التوكيل بشرط مجهول وكذا وصحت شركة النان مع انها صنعت ذلك ذلك **له قوله** بعد شرطها عن علم العوام لان اكثر الناس لا يعرفون جميع احكامها ١٣ **له قوله** الا باذن المولى فان قيل لما اذن المولى ثبت التساوي فلنا لان لا تصح كفاة باذن المولى اذا كان عليه دين ١٢ **له قوله** فان الذي هو اذما الشافعي والحنفى والمساواة فيها ثابتة لان الدليل على كونها ليس بالاشتماقا ثم دلالة الارام بالجمية ثابتة لا عماد المللة ١٢

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث فافوضوا فانه اعظم للبركة لم اجده وروى ابن ماجه من حديث صحيح رفته ثلاث فيهن البركة البيع الى اجل والمفادضة واخلاط البر بالشفيع البيت للبيع والبيع والشفيع مختلفة هل هي المفادضة بالفاء والواو بالقاف والراء وقد اخرجها الحرابي في غريبه بالعين والراء وقشرة بانها بيع عرض بعرض ١٣

والاستهلاك بمنزلة الكفالة عند أبي حنيفة لأنه معاوضة انتهاء **قال** فان ورث احدهما مال يصح فيه الشركة او وهب له او وصل الى يده بطلت المعاوضة وصارت عنانا للقوات المساواة فيما يصلح رأس المال اذ في شرط فيه ابتداء وبقاء وهاتان الاخر لا يشتركانه فيما اصابه لانعدام السبب في حقه الا انها تنقلب عنانا لاامكان فان المساواة ليس بشرط فيه ولذا ائمه حكم ابتداء كونه غير لازم فان ورث احدهما عوضاً فهو له ولا تقصد المعاوضة وكذلك العقار لانه لا يصح فيه الشركة فلا يشترط المساواة فيه **فصل** ولا يتعدد الشركة الا بالذاهم الدائير والفلوس النافقة **وقال** مالك لا يجوز بالعروض والمكيل العوزون اذا كان الجنس احد الاما عقدت على رأس مال معلوم فاشبهه النقود بخلاف المضاربة لان القياس ياباها مالها منها من يرحم بالمرضى من فقترض على مورد الشرع ولانها تؤدي الى يرحم بالمرضى لانه اذا باه كل واحد منهما رأس ماله وتفاضل الثمنان فما يستحقه احد من الزيادة في مال صاحبه يرحم بالمرضى والمال يملك والمال يضمن بخلاف الذاهم والدائير لان ثمن ما يشتريه في ذمته اذ في يتعين فكان يرحم ما ضمن ولان اول التصرف في العروض المبيع وفي النقود الشراء وبمع احدهما مال على ان يكون الاخر شريكاً في ثمنه لا يجوز وشراء احد هما شيئاً بماله على ان يكون المبيع بينه وبين غيره جائز واما الفلوس النافقة تروى رواج الاثمان فألحقت بها **قال** هذا قول محمد لانها ملحقة بالنقود عنده حتى لا يتعين بالتعيين ولا يجوز بيع اثنين بواحد باعتبارها على اعرف اما عند أبي حنيفة وابي يوسف لا يجوز للشركة والمضاربة بهما لان ثمنيتها تتبدل ساعة فساعة وتصير سلخاً ويروي عن ابى يوسف مثل قول محمد والاول اقيس اظهر وعن ابى حنيفة صحة المضاربة بهما **قال** لا يجوز الشركة بما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس بالتبر والنقرة فتضم الشركة بهما هكذا ذكر في الكتاب وفي الجامع الصغير ولا يكون المعاوضة بشاقيل ذهب وفضة ومراة التبر فعلى هذه الرواية التبر سلعة يتعين بالتعيين فلا يصلح رأس المال في المضاربات والشركات وذكر في كتاب الفروع ان النقرة لا يتعين حتى لا يفسخ العقد بهلاكه قبل التسليم فعلى تلك الرواية يصلح رأس المال فيها وهذه الماعرف بهما خلقا ثمنين في الاصل الا ان الاول اصغر لهما وان حُلقت للتجارة في الاصل لكن الثمنية تختص بالضرب المخصوص لان عند ذلك

له قوله ولدوام الزمان حكم الابتداء كونه مقدر لا لازم فان احد الشركين اذ استمع من العلى موجب العقد لا يجزى القاضى على ذلك فصار كالمعزوة وصار كالمعزوة مع انشاء الشركة في المال ولا مساواة بينها فانما اوجب الى اقله المعاوضة اذا ورثت احداهما عقاراً ولا يكون في الشركة ١٣ **له قوله** فضل لما ذكر ان شرط المساواة في رأس مال شركة المعاوضة اعراض الميان ما يعجز به فقال لا يشترط في الشركة ان يتعدد المعاوضة اذا ذكر فيها المال الا بذلك وانما حكيت كذلك لان ذلك في المبسوط ان المعاوضة والعنان يكون كل منهما في شركة الوجه والنقيل ١٤ **له قوله** ولا يشترط الشركة الملوحة والدائير لان القياس يبعث بجوازها فيها من ربح مالم يضمن فان المال ليس متوناً بالمضاربة على هواميتها في يده فكان ما حصل من الربح مالم يضمن فلا يشترط رب المال لانه لم يعمل خلا بيع الامور والشرع به هو الدرهم والدنانير وما في الشركة فان كل واحد من الشركين يعمل في ذلك المال فيستوي فيه العروض والنقود ١٥ **له قوله** وانما الزيادة من الربح اذا اعتدلت الشركة في العروض ثم باع احد ههنا رأس ماله باعصاف بقية وبيع الشركة كانا شركيين في الربح الذي حصل في بيع احد ههنا فانه الذي باع رأس ماله اشرك بقية من مال ما جاز يكون ذلك ربح مالم يضمن بخلاف الدرهم والدائير لان ما يشتريه كل واحد منهما برأس المال لا يتعلق بالبيع بل يثبت وجوب الثمن في البيع الا اذا كانا لثمنين في ربح وكان الثمن والربح الاصل بينهما موزعة وكان ربح ما ضمن ١٢ **له قوله** لا يجوز لان الشركة تقتضي الوكالة والتوكيل على الوجه الذي يضمن الشركة لا يجوز في العروض ١٦ **له قوله** يضمن وجه الشئ تعالى ١٧

له قوله جائز ومنه بان الوكيل بالبيع يكون ايضاً اذا اشترط له جز من الربح كان ربح مالم يضمن فلا يجوز انما الوكيل بالشرع فهو ما من الثمن في ذمته فانما شرط له جز من الربح كان ربح ما ضمن ١٨ **له قوله** بما نزل محمد ابي الذي ذكره القدوري من جواز الشركة بالفلوس ١٢ **له قوله** باعها بتأجيله به لشبهة الخلاف لانه لو باع فلوسين بواحد من الفلوس لسيئة لا يجوز اتفاقاً فانه لا يجوز لوجود النسبة في الجنس الواحد وعند محمد لم يذم لعمى الثمنية وما اذا كانت باعها بتأجيله بها يجوز عند مالك لا يجوز ١٢ **له قوله** تتبدل ساعة لا يخفى ان هذا ما هو في الملاحظة انما في الخارج فمن عجز عن استرجاعه اتمال الاسمين في البيع على عقد الشركة على الفلوس يجوز عند مالك ١٣ **له قوله** والاول اقيس ائمه اشبهوا بظهران بالبروست جوزج الفلوس بواحد اذا كانا عشرين كالي حنيفة وجعل الفلوس كالعروض فلا كان مذموم في مسألة البيع مذموم في حنيفة كان مذموم في مسألة البيع مذموم في حنيفة كان مذموم في مسألة البيع مذموم في حنيفة لان العروض لا تتعلق للشركة ١٢ **له قوله** بالبرع بغير المصوغ والنقرة القطعة الغدا ١٣ **له قوله**

لا يضر الى شيء اخر ظاهرا الا ان يحجر التعامل باستعمالها ثمنا فينزل التعامل بمنزلة الضرب فيكون ثمنا ويصلح رأس المال ثم قوله ولا يجوز بما سؤ ذلك بتناول الكيل والمؤون والعدوى المتقارب ولا خلاف فيه بيننا قبل المخطو وكل واحد منهما ^{منه} عتبا ^{منه} وعليه وضيقته وان خلطا ^{منه} ثم اشتراكا فكذلك في قول ابي يوسف ^{منه} والشركة شركة ملك لشركة عقد وعند علي تصح شركة العقد وثمرة الاختلاف تظهر عند التساوي في المالكين واشترط التفاضل في الربح فظاهر الرواية ما قاله ابو يوسف ^{منه} لأنه تعين بالتعيين بعد الخط كما يتعين قبله ولحق أنها ثمن من وجه حتى جاز البيع بها ديناً في الذمة وبيع مزج حيث انه يتعين بالتعيين فعملنا بالشبهين بالإضافة الى المالكين بخلاف العروض لانها ليست ثمناً بحال لو اختلفا جنسا كالخطة والشعير والزيت والسمن فخطا لا ينقد الشركة بما بالاتفاق والفرق لحد ان المخطوط من جنس واحد من ذوات الامثال من جنسين مع روات القيم فمكن الجعالة كما في العروض واذا لم تصح الشركة فحكم المخطوط قد بيناه في كتاب القضاء ^{منه} قال اذا اراد الشركة بالعروض باء كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الاخر ثم عقد الشركة قال وهذه شركة ملك لابينا ان العروض لا تصح لرأس مال الشركة وتاويله اذا كان قيمة متاعها على السواء ولو كانت بينهما تفاوت بيع صاحب الاقل بقدر ما يثبت به الشركة قال لا يشركه العنان فتنقد على الوكالة دون الكفالة وهي ان تشترك اثنان في نوعين او طعماء ويشترك في عموم التجارات ولا يذكون الكفالة وانصاده على الوكالة تحقق مقصوده كما بيناه ولا ينقد على الكفالة لان الغطاء مشق من الاعراض يقال عت له اى اعرض وهذا لا ينبى عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقصده اللفظ وبه التفاضل في المال لما حجة اليه وليس من قضية اللفظ المساواة يصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح وقال في الربح والشاغعي لا يجوز لان التفاضل فيه يؤدي الى ربح مالم يرض من فان المال ذاك ان نصفين والربح اثلاثا فصاحب الزيادة يستحقها بارضها ان الضمان بقدر رأس المال ولان الشركة عند ما في الربح لشركة في الاصل ولهذا يشترط ان المخطوط فصار ربح المال بمنزلة نماء الاعيان فيستحق بقدر الملك في الاصل لثنا قوله صلى الله عليه وسلم الربح على ما شرطوا والوضيعة على قدر المالكين ولم يفصل ح

له قوله وعليه وضيقته اشارة الى ان قوله لا يذكون الكفالة لا يذكون الكفالة لان الغطاء مشق من الاعراض يقال عت له اى اعرض وهذا لا ينبى عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقصده اللفظ وبه التفاضل في المال لما حجة اليه وليس من قضية اللفظ المساواة يصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح وقال في الربح والشاغعي لا يجوز لان التفاضل فيه يؤدي الى ربح مالم يرض من فان المال ذاك ان نصفين والربح اثلاثا فصاحب الزيادة يستحقها بارضها ان الضمان بقدر رأس المال ولان الشركة عند ما في الربح لشركة في الاصل ولهذا يشترط ان المخطوط فصار ربح المال بمنزلة نماء الاعيان فيستحق بقدر الملك في الاصل لثنا قوله صلى الله عليه وسلم الربح على ما شرطوا والوضيعة على قدر المالكين ولم يفصل ح

له قوله وعليه وضيقته اشارة الى ان قوله لا يذكون الكفالة لا يذكون الكفالة لان الغطاء مشق من الاعراض يقال عت له اى اعرض وهذا لا ينبى عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقصده اللفظ وبه التفاضل في المال لما حجة اليه وليس من قضية اللفظ المساواة يصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح وقال في الربح والشاغعي لا يجوز لان التفاضل فيه يؤدي الى ربح مالم يرض من فان المال ذاك ان نصفين والربح اثلاثا فصاحب الزيادة يستحقها بارضها ان الضمان بقدر رأس المال ولان الشركة عند ما في الربح لشركة في الاصل ولهذا يشترط ان المخطوط فصار ربح المال بمنزلة نماء الاعيان فيستحق بقدر الملك في الاصل لثنا قوله صلى الله عليه وسلم الربح على ما شرطوا والوضيعة على قدر المالكين ولم يفصل ح

له قوله وعليه وضيقته اشارة الى ان قوله لا يذكون الكفالة لا يذكون الكفالة لان الغطاء مشق من الاعراض يقال عت له اى اعرض وهذا لا ينبى عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقصده اللفظ وبه التفاضل في المال لما حجة اليه وليس من قضية اللفظ المساواة يصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح وقال في الربح والشاغعي لا يجوز لان التفاضل فيه يؤدي الى ربح مالم يرض من فان المال ذاك ان نصفين والربح اثلاثا فصاحب الزيادة يستحقها بارضها ان الضمان بقدر رأس المال ولان الشركة عند ما في الربح لشركة في الاصل ولهذا يشترط ان المخطوط فصار ربح المال بمنزلة نماء الاعيان فيستحق بقدر الملك في الاصل لثنا قوله صلى الله عليه وسلم الربح على ما شرطوا والوضيعة على قدر المالكين ولم يفصل ح

الدرية في تخرجه احاديث الهداية

لأن الربح كما يستحق للمال يستحق بالعمل كما في المضاربة وقد يكون أحدهما أحداً قى وأهدى أو أكثر عملاً أو قوى فلا يرضى بالمسألة
 فمست الحاجة الى التفاضل بخلاف اشتراط جميع الربح لحددها لأنه يخرج العقد به من الشركة ومن المضاربة أيضاً الى قرض
 باشتراطه للعامل اولى بضاعة باشتراطه لرب المال وهذا العقد يشبه المضاربة من حيث انه يعمل في مال الشريك ويشبه
 الشركة اسماً وعملاً فانها يعملان فعلنا بشبه المضاربة وقلنا يصح اشتراط الربح من غير ضمان ويشبه الشركة حتى لا يبطل
 باشتراط العمل عليهما قال يجوز ان يعقد هاكل واحد منهما ببعض ماله دون البعض لان المساواة في المال ليس بشرط فيه

اذ اللفظ لا يقتضيه ولا يصح الا بما يتبينان المفاوضة تصم به للوجه الذي ذكرناه ويجوز ان يشتركا ومن جهة احداهما دائر
 ومن الاخر دهرهما كما من احدهما درهم ببيض من الاخر سوو قال في رد المحتار لا يجوز هذا بناء على اشتراط الخط وعدمه
 فان عندهما شرط ولا يتحقق ذلك في مختلف الجنس سببينه من بعد ان شاء الله تعالى قال في ما اشتراه كل واحد منهما الشركة ولو

بثمنه دون الاخر لما بينا انه يتضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق قال ثم يرجع على شريكه بحصته منه
 معناه اذ ادى من مال نفسه لانه وكيل من جهة في حصته فاذا نقد من مال نفسه رجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الا
 بقوله فعله الحجة لانه يدعى وجوب المال في ذمة الاخر وهو يتكرو والقول المتكروم يمينه قال اذ اهلك مال الشركة واحد

المالين قبل ان يشترى شيئاً بطلت الشركة لان المعقود عليه في عقد الشركة المال فانه يتعين فيه كما في الهبة الوصية و
 بهلاك المعقود عليه يبطل العقد كما في البيع بخلاف المضاربة والوكالة المفردة لانه لا يتعين الثمنان فيها بالتعيين وانما
 يتعينان بالقبض على ما عرف وهذا ظاهر فما اذ اهلك المالكان وكذا اذ اهلك احدهما لانه ما رضى بشركة صاحبه في ماله
 الا لشركه في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضياً بشركته فيبطل العقد لعدم قائمته وبها هلك من مال صاحبه ان هلك في

يد فظاهر وكذا اذا كان هلك في يد الاخر لانه امانة في يد بخلاف ما بعد الخط حيث يهلك على الشركة لانه لا يتميز فيجعل
 الهلاك من المالين ان اشترى احدهما بماله وهلك مال الاخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على ما شرط لان الملك حين وقع
 وقع مشتركينها لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الاخر بعد ذلك ثم الشركة عقد عند عمل خلاف الحسن

بن زياد حتى ان ايها باء جاز بعبه لان الشركة قدمت في المشتري فلا ينتقض بهلاك المال بعد تمامها قال يرجع على
 له قوله كما في المضاربة ان قيل في المضاربة لو شرط العمل

على رب المال يفسد العقود ويهتد بكيف جواز الاتيان بالمضاربة فكذا المضاربة امانة وتام الامانة موقوف على التحية فاذا شرط على رب المال تحية اما بها فكل واحد كما لا يخفى في
 مال الاخر شرط على رب المال لا يبطل العقد ١٢ ب له قوله بخلاف الجواب عما يقال اذا شرط جميع الزرع لامد بها لا يجوز فكذا اذا شرط الفضل وجوب الجواب ان شرط جميع
 الزرع يخرج العقد من الشركة والمضاربة الة قرض او هبة فانه ان شرط الجميع للعامل صار قرضاً وان شرط رب المال صار هبة فانه لا يجوز ان يخرج الزرع ١٣ ب

له قوله في هذا العقد الجواب بقول زفر والشافعي ان القاطن في الزرع مع التساوي في المال يؤدي الى بيع لمن يظن بطريق التسليم ١٢ ب له قوله وفيه الشركة اي شركة
 المفادضة حيث الامس لان كل واحد من الثمن والمفادضة تسمى شركة ومن حيث العمل فانها يظن ان فيجب ما ج ١٢ ب له قوله من غير ضمان فان اشراط زيادة الزرع موجودة
 في المضاربة وهو جاز بالاجماع ١٢ ب له قوله دون البعض بان يكون مال آخر ما يجوز الشركة سوى المال الذي اشركا فيه ١٢ ب له قوله اما بيان المفادضة

تصح بـ له قوله ولا يشهد الشركة بالدرهم والدينار والغوس النافعة ولا يبيع بالعرض لوجه الذمة ذكرناه في ما ذكره في اول هذا الفصل انه يؤدي الى بيع لمن يظن ١٢ ب
 له قوله لا يعرف بان قال اشترت عبداً فموتت الثمن من مالي وامت العبد فهذا لا يعرف الا بقوله ١٢ ب له قوله بطلت الشركة وكذا اذا هلك مال احد هما قيل
 القدر انما يبطل فلهذا حيث يهلك منها الدم التبريد ١٢ ب له قوله والوكالة المفردة اعتراف من الوكالة انما يثبت في ضمن عقد الشركة وفي ضمن عقد الرهن لان المعقود يتعين فيها ١٣
 ب له قوله على ما عرفت حتى لو اشترى الوكيل بثل ذلك المال في ذمة كان مشترى بالوكو وديك المال بعد الشراء يرجع عليه مثله كما لو هلك قبل الشراء فانه لا يبطل العقد لان الوكيل
 لم يرض بكون الثمن ديناً في ذمة ١٢ ب له قوله خلاف الحسن ان زياداً اشترى شركة عنده من لا يشترى مع اهداها في نصيبه ودرهم ان شركة العقد بطلت بهلاك
 للمال فصار كما لو هلك قبل الشراء ولم يبق الا سهم الشراء بيزم انفراد الله لودم لوجب زيادة عليه ١٢ ب

له قوله كما في المضاربة ان قيل في المضاربة لو شرط العمل
 على رب المال يفسد العقود ويهتد بكيف جواز الاتيان بالمضاربة فكذا المضاربة امانة وتام الامانة موقوف على التحية فاذا شرط على رب المال تحية اما بها فكل واحد كما لا يخفى في
 مال الاخر شرط على رب المال لا يبطل العقد ١٢ ب له قوله بخلاف الجواب عما يقال اذا شرط جميع الزرع لامد بها لا يجوز فكذا اذا شرط الفضل وجوب الجواب ان شرط جميع
 الزرع يخرج العقد من الشركة والمضاربة الة قرض او هبة فانه ان شرط الجميع للعامل صار قرضاً وان شرط رب المال صار هبة فانه لا يجوز ان يخرج الزرع ١٣ ب

له قوله في هذا العقد الجواب بقول زفر والشافعي ان القاطن في الزرع مع التساوي في المال يؤدي الى بيع لمن يظن بطريق التسليم ١٢ ب له قوله وفيه الشركة اي شركة
 المفادضة حيث الامس لان كل واحد من الثمن والمفادضة تسمى شركة ومن حيث العمل فانها يظن ان فيجب ما ج ١٢ ب له قوله من غير ضمان فان اشراط زيادة الزرع موجودة
 في المضاربة وهو جاز بالاجماع ١٢ ب له قوله دون البعض بان يكون مال آخر ما يجوز الشركة سوى المال الذي اشركا فيه ١٢ ب له قوله اما بيان المفادضة

تصح بـ له قوله ولا يشهد الشركة بالدرهم والدينار والغوس النافعة ولا يبيع بالعرض لوجه الذمة ذكرناه في ما ذكره في اول هذا الفصل انه يؤدي الى بيع لمن يظن ١٢ ب
 له قوله لا يعرف بان قال اشترت عبداً فموتت الثمن من مالي وامت العبد فهذا لا يعرف الا بقوله ١٢ ب له قوله بطلت الشركة وكذا اذا هلك مال احد هما قيل
 القدر انما يبطل فلهذا حيث يهلك منها الدم التبريد ١٢ ب له قوله والوكالة المفردة اعتراف من الوكالة انما يثبت في ضمن عقد الشركة وفي ضمن عقد الرهن لان المعقود يتعين فيها ١٣
 ب له قوله على ما عرفت حتى لو اشترى الوكيل بثل ذلك المال في ذمة كان مشترى بالوكو وديك المال بعد الشراء يرجع عليه مثله كما لو هلك قبل الشراء فانه لا يبطل العقد لان الوكيل
 لم يرض بكون الثمن ديناً في ذمة ١٢ ب له قوله خلاف الحسن ان زياداً اشترى شركة عنده من لا يشترى مع اهداها في نصيبه ودرهم ان شركة العقد بطلت بهلاك

المال فصار كما لو هلك قبل الشراء ولم يبق الا سهم الشراء بيزم انفراد الله لودم لوجب زيادة عليه ١٢ ب

شريكه بخصته من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالته ونقد الثمن من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين
اولا ثم هلك مال الاخر اما اذ هلك مال احدهما ثم اشترى الاخر بمال الاخران صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالشركي مشترك
بينهما على ما شرط لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصوح بها قائمة فكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ويرجع على
شريكه بخصته من الثمن لما بيناه وان ذكرنا عن الشركة ولم ينص على الوكالة فيها كان المشتري الذي اشتراه خاصة لان
الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي تضمنتها الشركة فاذا بطلت يبطل في ضمنها بخلاف ما اذا صرح بالوكالة لانها مقصودة قال
ويجوز الشركة وان لم يخط المالك قال في المشافعي لا يجوز ان يرجم فرع المال لا يقع الفرع على الشركة الا بعد الشركة والاصل
وانه بالخط وهذا لان الحل هو المال لهذا ايضا في اليه ويشترط تعيين رأس المال بخلاف المضاربة لانها ليست بشركة
وانما هو يعمل لرب المال فيستحق الربح عمالة على عمله اما هنا بخلافه وهذا اصل كبريها حتى يعتاد اتحاد الجنس بشرط
الخط ولا يجوز التفاضل في الربح مع التساوي في المال ولا يجوز شركة التقبل الاعمال لانغلام المال لئلا ان الشركة في الربح
مستندة الى العقد دون المال لان العقد يسه شركة فلا بد من تحقق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن الخط شرط ولا العلم
والدأب لا يتعيان فلا يستفاد الربح برأس المال وانما يستفاد بالتصرف لانه في النصف اصل في النصف وكيل اذا تحققت الشركة
في التصرف بدون الخط تحققت في الاستفادة وهو الربح بدونه وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد الجنس التساوي في الربح
وتعم شركة التقبل قال ولا يجوز الشركة اذا شرط واحد هادراهم مسامة من الربح لانه شرط يوجب انقطاع الشركة
ففساهة لا يخرج الا قدر المساهمة لاجلها ونظيره في المزارعة قال لكل واحد من المفا وضين وشريكي العنان ان يقبض المال
لانته معتاد في عقد الشركة ولان له ان يستاجر على العمل التحصيل بغير عوض دونه فيملكه وكذلك ان يودعه لانه معتاد ولا
يجوز التاجر منه بدا قال ويدفعه مضاربة لانها دون الشركة فيتضمنها وسن ابى حنيفة انه ليس له ذلك لانه نوع
شركة والاصح هو الاول وهو راية الاصل لان الشركة غير مقصودة وانما المقصود تحصيل الربح كما اذا استأجر باجريل ولى لانه
تحصيل بدون ضمان في ذمته بخلاف الشركة حيث لا يملكها لان الشيء لا يستتبع مثله قال بوكيل من يتصرف فيه لان

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

اشترى من مال نفسه وقد بيناه هذا اذا اشترى احداهما باحد المالكين

وبيعا فتمم الشركة على هذا سميت به لانه لا يشتري بالنسيئة الامن كان له وجاهة عند الناس انما تمم مفاوضة لانه
 يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الايداء اذا اطلقت تكون عنانا لان مطلقه ينظر اليه وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي لوجه
 من الجايبين ما قدمناه في شركة التعيل قال كل واحد منهما وكيل لأخر فيما يشتريه لان التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة أو
 بولاية ولا ولاية فتعين الوكالة فان شرط ان المشتري بينهما نصفان والريح كذلك تجوز ولا يجوز ان يتفاضل فيه ان شرطا
 ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالريح كذلك وهذا لان الوكيل يستحق الا بالمال والعمل وبالصحة ان قريب المال يستحقه بالمال
 والمضارب يستحقه بالعمل الاستاذ الذي يلقى العمل على التلميذ بالنصف بالصحة ولا يستحق بما سواها الا ترى ان من قال غيره
 تصرف في مالك على ان يريعه ليعجز لعدم هذا المعاني واستحقاق الريح في شركة الوجوه بالصحة على ما بيننا والصحة على قدر الملك
 في المشتري وكان الريح الزائد عليه ورحم المصنع فلا يصح اشتراط خلاف في المضاربة والوجوه ليست في معناها بخلاف العنان لان
 في معناها من حيث ان كل واحد منهما يعمل في مال صاحبه فيلحق بها والله اعلم **فصل في الشركة الفاسدة ولا يجوز الشركة**
في الاحتطاب الاصطيد وما اصطادة كل واحد منهما واحتطبه فهو له دون صاحبه على هذا الاشتراك في اخذ كل شئ يباح
 لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المال المباح باطل لان امر الموكل به غير صحيح والوكيل يملكه بدن امره
 فلا يصلح نائب عنه وانما ثبتت الملك لهما بالاخذ واحراز المباح فان اخذاه معا فهو بينهما نصفان لا استواءهما في سبب الاحتطاب
 وان اخذاه احدهما ولم يعمل الاخر شيئا فهو العامل ان عمل احدهما واعان الاخر في عمله بان قلعه احدهما وجعل الاخر قلعه لجمعه
 وحمله الاخر فلم يعين اجر المثل بالغاما بلغ عند محمد وعنده ابي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك وقد عرف في موضع
قال اذا اشتراكوا بقتل الاخر او بية يستحق عليهم الماء فكسب بينهم امر تصم الشركة والكسب كله للذي استحق عليه
 اجر مثل الواوية ان كان العامل صاحب البعل ان كان صاحب الواوية فعليه اجر مثل البعل ما فسد الشركة فلا يوقها على
 احراز المباح وهو الماء وما وجوب الاجر فلان المباح اذا صار ملكا للمحرز وهو المستحق فقد استوفى منافع ملك الغير وهو البعل

له قوله لا يمكن ان يكون مفادته بان يكون اس اهل الكفالة والمشتري فيها نصفين وعلى كل منها نصف ثمه ودياروا في الزرع ويغلفا بفظلة المفادته او يترك مقتضياتها كما
 سلف وان كانت شئ ما ذكرنا كانت عنانا لان مطلق هذه الشركة يتبادر اليه لتبادره وزيادة تعادفها ١٢ **له قوله** ما قدمناه في شركة التعيل وهو ان الزرع منه فرع المال
 فاذا لم يوجد المال لا يشق الشركة وكلتا ان الشركة في الزرع مستندة الى العقد الخ ١٢ **له قوله** ولا يجوز ان يتفاضل فيه اي في شركة التعيل وهو ان الزرع فان شرط لاصدرهما الفضل بطل الشرط
 والريح بينهما على قدرهما ١٣ **له قوله** وهذه الاشارة الى تخم المساواة في الزرع ١٢ **له قوله** الا بالمال الخ اراد ان استحقاق الزرع يكون باعدا الامور انما
 ثم لو جازي بغيره فرب المال الخ ١٣ **له قوله** ولا يستحق بما سواها فان قيل لم لا يجوز ان يستحق الزيادة بزيادة ابتداء ومثاله ان يزرع دمه بمره في الامور العامة اجيب
 بان اكثر الزيادة الزرع بزيادة العمل انما يجوز اذا كان في مال معلوم كانه العنان والمعاد ولم يوجد بهنا ١٢ **له قوله** على ما بيننا فيل هو اشارة الى ما ذكره من
 شركة التعيل بقوله لان العنان بقدر العمل فالزيادة عليه من مال بغيره وقيل اشارة الى قوله خلافا لشركة الوجوه لان من جسد المال مشتق الخ ١٢ **له قوله** والوجوه ليست
 في معناها لان المال فيها مقنون على كل واحد من الشركين والمال في المسارعة فليس بمقنون على المضارب ولا العمل على رب المال ١٢ **له قوله** في الاحتطاب الخ
 وكذا الاشارة الى وانكسر في ديوان الناس ١٢ **له قوله** كل شئ يباح كافترا الحكماء والفقهاء من الجبال كالجوز والتمين والفسق وكذا في نقل التين وبيع من ارض مباحة او ارض
 او ارض او اشتم ولو اكله ولو اكله الجارية ١٢ **له قوله** لان امر الموكل به الخ ليلان على المطلوب تعزير الاول ان التوكيل في اخذ المباح باطل لان مقتضى امر الموكل باءدله ولو امره
 غير صحيح لان مصادف غير صحيح ولا بد من تعزير الثاني ان التوكيل باخذ المباح باطل لان التوكيل في اخذ المباح باطل لان مقتضى امر الموكل باءدله ولو امره
 وانما ثبتت الجنازة من ذلك الشركة لا تصح في الاشياء المذكورة شرعا في بيان ان الملك في هذه الاشياء بما اذا ثبتت ١٢ **له قوله** بالغاما بلغ ان استوفى من مفاضة بكم
 عقد فاسد فلا يصح شرطه على المال ١٢ **له قوله** عند محمد قيل تقدم قول محمد بن ابي يوسف في كتابه وقد تقدم دليل محمد بن ابي يوسف في البيسوط دليل
 على اهم اشارته او قول محمد ١٢ .

له قوله لا يجوز في الزرع وهو ان يزرع نصف المبروع وان كان بمولا في المال الا ان يزرع في المال ١٢ **له قوله** في موضع اي في باب الامارة الفاسدة وقال الا نراي
 انما في كتاب الشركة من البيسوط ١٢ **له قوله** والاخر رواية هي في الاصل الجبل الذي يعمل عليه المادسي به لانه يزرع ثم استعمل في الزيادة وهي الجلود التي تستعمل في نقل المادسي
 ف

لان الملك واقعه خاصة واليمن بمقابلة الملك وله ان الجارية دخلت في الشركة على البتات جحرى على مقتضى الشركة اذ هما
 لا يمكن تغييره فاشبهه حال عدم الاذن غير ان الاذن يتضمن هبة نصيبه منه لان الوطى لا يجعل الا بالملك ولا وجهه الى
 اثباته بالبيع لها بينما انه مخالف مقتضى الشركة فثبتتاه بالهبة الثابتة في ضمن الاذن بخلاف الطعان الكسوة في ذلك مستثنى
 عنها للضرورة فيقع الملك له خاصة بنفسه لاعتقاده كان مؤديا ديناً عليه من مال الشركة وفي مسألتنا قطعاً دينا عليها للميتا
 وللباقران يأخذ باليمن ايها شاء بالاتفاق لانه دين وجب بسبب التجارة والمفاوضة تضمنت الكفالة فصارت كالطعان الكسوة

كتاب الوقف

قال ابو حنيفة لا يزول ملك الواقف عن الوقف الا ان يحكم به الحاكم ويعلقه بموته فيقول اذا مات فقد وقف دارى
 على كذا وقال ابو يوسف يزول ملكه بمجرد القول قال محمد لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلمه اليه قال الوقف لغة هو
 الحبس يقول وقف الداية ووقفها بمعنى وهو في الشرع عتد ابى حنيفة حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
 بمنزلة العارية ثم قيل المنفعة معدومة فالصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف اصلا عندنا وهو الموقوف في الاصل الاصح
 انه جائز عندنا الا انه غير لازم بمنزلة العارية وعندنا حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه الى الله
 تعالى على وجه تعويفه الى العباد فيلزم ولا يباح ولا يوجب ولا يورث واللفظ ينتظمها والتزجيم بالدليل لها قول النبي لعمر
 حين اراد ان يصدق يا رضى له تدعى ثم تصدق باصلها لا يباح ولا يورث ولا يوجب ولان الحاجة ماسة الى ان يلزم الوقف
 منه ليصل ثوابه اليه على الدوام وقد امكن فحاجته باسقاط الملك وجعله لله تعالى اذ له نظير في الشرع وهو المسجد

١٥ قوله دخلت في الشركة وكل ما دخل في الشركة وادى المشتري ثمن من مال الشركة فانه لا يرجع عليه ما جبر بشئ كما اشتراها قبل الاذن وادى ثمنها من مال الشركة ١٣ ع -
١٦ قوله لا يمكن تغييره الا ترى انها لو شرطا التنازل بينهما في ملك المشتري لم يجز مع بقا الشركة ١٣ ع قوله غير ان الاستثناء من قولنا فاشبهه حال عدم الاذن
 فاذ كان يتقدم من اذ كيف حال عدم الاذن وهنالك لم يحل وطها وبعد الاذن يمل فاذ كان ذلك بهذا القول ١٣ ع قوله ولا وجهه ان لا يكون ان يقال على الوطى بسبب
 انه اشترى جميعا ١٣ ع قوله في ضمن الاذن كما قال اشترى جارية بيننا ووقفها لعمري من بابك ١٣ ع قوله كتاب الوقف مناسب بالشرع ان كان منها
 عداو يراستحق الاصل مع الاضغان بالزيادة على الاصل في الشركة يشترط في ملك الانسان وفي الوقف يخرج عن عندنا الاكتر مما سنننا فارة وهي الاضغان العاقبة وفيه اذ انما حصل
 الصالح واخبره لولا ان حبس مصدر وقفته وتسمى ولا يتعدى لم يشتر المصدر في الوقف فيقول بهذه الراء وقف فلذا لم ينعقد الا بالعين على ملك النابك والصدق بفتحها وصوت
 متعلق بالعين وهو ما يجب الاصل على ملك احد الطرفين وقد اشترط فيهما ان يكون شرط في سائر اجزائهما من كونهما قائما بالحقا والحوار ان لا يكون متعلقا للقول ان تقدم ولدى فداوى مرة
 موقوفة لم يجز والاسلام ليس بشرط فلو وقف الذي عليه وله ولسلها جاز من شرط ان لا يكون مجزوا عليه حتى لو جبر عليه القاضى لسفد ونحوه لا يجوز وقف شرط على من يخرج من الملك
 عنه في حقيقته ١٢ ع الاضغان على ما يورد في قوله وان يترحم بر غلاما لا يورثه واما ما ذكره في الفاظ التامه كان يجوز ان يورث هذه صفة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحو ذلك ١٢ ع قوله
 لا يزول الا بذهاب العدة في حق الموقوف ١٢ ع ١٣ ع

١٧ قوله وهو الموقوف في الاصل اي البسوط حيث قال كان ابو حنيفة لا يجزى ذلك وقال قاضي فان بظا هذا اللفظ افذ بعضهم فقال عندنا في حقيقته لا يجوز الوقف وليس كذلك بل
 هو جائز عندنا على ما للحاوية واجام الصحابة الا ان عندنا في حقيقته ومحمد لا يلزم ١٣ ب قوله بمنزلة العارية بانه اذا كان كذلك تعرف المنفعة اليه الجنة الوقت ويتبقى العين على ملك الواقف
 فلان يرجع فيكون له العارية ويغير ١٣ ب قوله واللفظ الا في لغة الوقف يصدق مع كل من زوال الملك وعدمه فاذ لم يفسد من مقتضيات لغة وقفته وادى خروجها عن الملك
 او عدمه فترجع الموقوف له عدمه بالعدل ١٣ ب قوله تدعى ثم تصدق بانه اشترى بغيره ما ساءت من عين مائة ذكر الصبيح حافظ الدين ان ما لا يتحريم العلوية والنا بفسد وذكر في غاية البيان
 انها في كتب الحديث المعنى عند النفاة سنن ابو حنيفة من قال جود من في البسوط اشترى بغيره ما ساءت من عين مائة ذكر الصبيح حافظ الدين ان ما لا يتحريم العلوية والنا بفسد وذكر في غاية البيان
 لرسول الشرا في اشترقت مالا بوجوهي نفيس انما تصدق به قال لا يورث ولا يورث ولكن يتفق ثم تصدق به في سبيل الشرف في القرب وللضعيف و
 المساكين وابن السبيل ولدى القرى ومدينت عراقي الملك ١٣ ب قوله وقد امكن ان يهاظرها من غير ان يكون مستورا الملك طريقا بل يتحقق بالحكم بل يورث
 فلم يلزم زوال الملك من هذا ان شرطه فيها جودنا من الاقوال ١٣ ب قوله ان نظير في الشرع جواب مما يقال كيف يخرج الوقف من ملك الواقف ولا يدخل في ملك احد الطرفين
 ان هذا نظير وهو المسجد ان اتحاد السبل لا بالانفاق وبما يخرج من ملك من غير ان يدخل في ملك احد ولها تفرقة مجوزة نوعا فترقة تصدقها فكذا ذلك في الوقف ١٣ ب

الهداية في تخرج احاديث الهداية

كتاب الوقف ، حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن ابي سلمة ان يصدق يا رضى له تدعى ثم تصدق باصلها
 لا يتاع ولا توهب ولا تورث ومتفق عليه وهذا اللفظ للبخاري في طريق وزاد في اخره ولكن يتفق ثمة واخر جاء بلفظ اخر قال ان
 شئت حبست اصلها قال فتصدق بها عمرانه لا يباع اصلها ولا يوجب ولا يورث الحديث

الزكاة والصدقة **قال** اذا هم الوقف على خلاف فهم في بعض النسخ واذا استحق مكان قوله واذا هم خروج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ بيعة كسائر املاكه لانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط المالك الاول كسائر املاكه **قال** قوله خروج عن ملك الواقف يجب ان يكون قولها على الوجه الذي سبق ذكره **قال** ووقف المشاع جائز عند ابي يوسف لان القسمة من تمام القبض القبض عند ليس بشرط فكذا تمته **قال** محمد لا يجوز لان اصل القبض عند شرط فكذا ما يتم به وهذا فيما يحتمل القسمة فاما فيما يحتمل القسمة فيجوز مع الشيوع عند محمد ايضا لانه يعتبره بالهبة والصدقة المنقذة الا في المسجد المقبرة فانه لا يتم مع الشيوع فيه ولا يحتمل ايضا عند ابي يوسف لان بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى ولان الهياكل فيها في غاية القبر بان يقبر فيه الموتى سنة وتؤجر سنة ويصل في وقت ويقتن اصطبل في وقت بخلاف الوقف لا مكان الاستغلال وقيمة الغلة ولو وقف الكل ثم استحق جزء منه بطل في الباقي عند محمد لان الشيوع مقارن كما في الهبة بخلاف ما اذا رجح الواهب في البعض او رجح الوارث في الثلثين بعد موت المريض وقد وهب او وقف في مرضه وفي المال ضيق لان الشيوع في ذلك طارئ ولو استحق جزء مميّز بعينه لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع ولهذا جاز في الابتداء وعلى هذا الهبة والصدقة المملوكة

قال ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة وعنده حتى يجعل اخره بجهة لا ينقطع ابدا **قال** ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعد ما للفقراء وان لم يسمهم لها ان موجب الوقف زال الملك بدون التملك وانه يتأبد كالعتق فاذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها لا يتوفر عليه مقضاه فلها ان كان التوقيت مبطلا له كالتوقيت في البيع ولا يبي يوسف ان القصور هو التقرب الى الله تعالى وهو مغر عليه لان التقرب تارة يكون في الصرف الى جهة تنقطع مرة بالصرف الى جهة تتأبد في الوجوه وقيل ان التابيد شرط بالاجماع الا ان عند ابي يوسف لا يشترط ذكر التابيد لان لفظة الوقف والصدقة مبنية عنه لما بينا انه ازالة الملك بدون التملك كالعتق ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعد ما للفقراء وان لم يسمهم هذا هو الصحيح عند محمد ذكر التابيد شرط لان هذا صيد بالمنفعة او بالغلة وذلك قد يكون موقفاً وقد يكون مؤبداً فمطلقه لا

له قوله على اختلافهم اي اذاح الوقف على ما اختلف في المشاع من ان يسمع عند هذا ولا يسمع عند ابي حنيفة ١٢ اعنائه **له قوله** يجب ان يكون قولها لان السنة جز الزد هو القدر الذي لم يقبل اذا لم يكون على قول الكل بل قال انا صح ومنه العتق لا يستلزم اللزوم ١١ **له قوله** عند ابي يوسف سمي الخلف استلزام تسليم الوقف فلا يشترط قال بعدهم ومنه وقف الشارع لان القسمة من تمام العين ولا بد من فوجبه القسمة وعند ابي يوسف لا يشترط تسليم المتولى فلا يشترط ما هو من تمامه من اذ يقول ابي يوسف وهم مشاع لم اذ يقول في هذا ايضا لان الغرض بانك مشاع بخلافه يقول بينا ايضا ١١ **له قوله** وقال محمد لا يجوز اي فيما يقسم طام في مال لا يقسم فيجزه عنه ايضا ١٢ **له قوله** لا يلزم الا ان كان الموقوف المشاع في مال لا يقسم يجوز له ان يقسمه ولو كان الموقوف مملوكا لا يشترط في مال لا يقسم بان كان الموقوف الذي وقفه مخرجه لا يبيع بالارادة الواقف ١٣ **له قوله** في فاية الصح اي جواز وقف المشاع في مال لا يقسم يستلزم في مال التجار واليهما يوفيه يروي الى امر ١٢ **له قوله** لان الشيوع مقارن لان حق العين كان ثابتا في الموقوف حال الوقف فلم يتم العين وهو شرط اعزده كما في البرية المشاعة المقارنة للشيوع ١٣ **له قوله** وعلى هذا البرية والصدقة المملوكة فانه لو استحق جهرا شاع بهت ولو استحق جزء من مال لا يقسم ١٢ **له قوله** بمنه لا يستعمل من ان يقول على لو كان ثم على فقرا المسلمين جهرا ومدامنا ١٣ **له قوله** بدون التملك قيل في كلام المصنف نظرا لانه ذكر في اول كتاب الوقف ان الوقف عند جس العين على ملك الواقف فكان من مجرد زوال عن الواقف

وقال بهذا موجه زوال الملك واجيب بان هذا قول محمد ورواية عن ابي حنيفة وكان من مجرد زوال عن الواقف روية اخرى وقيل لانه بما سمي بالهبة الوقف ولا يخرج عن الوقف من ملك الوقف فكذا ما له **له قوله** ان التوقيت مبطل كما ان الوقف داهه شرع من سب **له قوله** في البيع والبيعين على هذا انقضت الهبة ولو اقول ملكه ان كان حيا والملك ورثته ان كان ميتا وقيل ان يقول هذا التعليل غير مطابق لما ذكر عن ابي يوسف لان ذلك قال وصار بعد ما للفقراء وان لم يسمهم وذلك يراد عن ان التابيد شرط والجواب عن المروي عن ابي يوسف امران احدهما لا يشترط ان يبرر املا وان في ان يشترط ذكره والله اعلم اشارة الى الاول في اليرب والى الثاني في ان في الغيب ١٣

على قول محمد ^{والمال تعامل فيه لا يجوز عندنا} وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ^{بغيره} وقفه
لانه يمكن الانتفاع به فاشبه العقول والكراع والسلاح ولان الوقف فيه لا يتأبد منه على ما بيننا ونصار كالداهل والنابير

بخلاف العقار ^{والمعارض من حيث السمع ولا من حيث التعامل فبقي على اصل القياس} لان العقار يتأبد والمجاهد
سأما الدين فكان معنى القرية فيها أقوى فلا يكون غيرها في معناها ^{قال اذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه لان يكون}

مشاعاً عندنا ^{ابو يوسف} في طلب الشريك القسمة فيصم مقاسمته أما امتناع التملك فلما بيننا وما جواز القسمة فلانها تميزو
افراز غاية الامران الغالب في غير المكيل الموزون ^{معنى المبادلة الا ان في الوقف جعلنا الغالب معنى الافراز نظر للوقف فلم يكن}

بيعاً وتملكاً ^{ان كان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه لان الولاية الى الواقف وبعد التولي وصية ان} وقف نصف عقار خالص له فالذي يقاسمه القامى او يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسمه المشتري ثم يشترى ذلك
منه لان الواحد لا يجوز ان يكون مقاسماً ومقاسماً ولو كان في القسمة فضل لراهم ^{اعطى الواقف لا يجوز امتناع بيع الوقف وان}

اعطى الواقف ^{جاء ان يكون يقدر الداهم شراء قال الواجب ان يتدى من ارتفاع الوقف بعمارته شرط ذلك الواقف اولم}
يشترط من قصد الواقف ^{من الغلة مؤبدا ولا يبقى ائمة الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء ولان الخراج بالضمن صار كنفقة}

العبد الموصى ^{بخدمته فانها على الموصى له بها ثمران كان الوقف على الفقراء ولا يظفر لهم اقرب او لهم هذه الغلة فيجب} فيها ولو كان الوقف على رجل بعينه واخره للفقراء فهو في ماله اى ماله شاء في حال حياته ولا يؤخذ من الغلة لانه معين يمكن
مطالبتها وانما يستحق العمارة عليه بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه وان عرق يبني على ذلك الوصف لانها يصفتها

صارت غلتها مضافة الى الموقوف عليه فاما الزيادة على ذلك فليست بمستحقة عليه ^{والغلة مستحقة له فلا يجوز صرفها الى}
شيء اخر الا برضاها ولو كان الوقف على الفقراء ^{فكذلك عند البعض عند الآخرين يجوز ذلك والاول اصح لان الصرف الى العمارة}

ضرورة ابقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة ^{قال فان وقف دار على سكنى ولاة فالعمارة على من له السكنى لان الخراج بالضمن على}
ما مر فصار كنفقة العبد الموصى بخدمته فان امتنع ذلك او كان فقيراً اجرها ^{الحاكم عثمها باجرتها واذا عتمها ردها الى من السكنى}

قوله ^{والا تعامل فيه لانه لا يجوز عندنا} وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ^{بغيره} وقفه
لان لا يجوز وقفه ايضا كالداهم لان التارك ان كانه معارض من حيث السمع ١٢ عتاه ^{قوله} ولا من حيث التعامل جواز مما يقال المعارض من حيث السمع ليس في صورة المر
والعدم فلتكن هذه العمارة مقفلة على ذلك ووجوب ذلك ان لها معارض من حيث التعامل وليس بوجوده في صورة النزاع ١٢ عتاه ^{قوله} وبذلك استظهار على ان الساق
غير المتعارف والكراع بها جواز ١٢ عتاه ١٠

قوله ^{من المبادلة} وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ^{بغيره} وقفه
لان لا يجوز وقفه ايضا كالداهم لان التارك ان كانه معارض من حيث السمع ١٢ عتاه ^{قوله} ولا من حيث التعامل جواز مما يقال المعارض من حيث السمع ليس في صورة المر
والعدم فلتكن هذه العمارة مقفلة على ذلك ووجوب ذلك ان لها معارض من حيث التعامل وليس بوجوده في صورة النزاع ١٢ عتاه ^{قوله} وبذلك استظهار على ان الساق
غير المتعارف والكراع بها جواز ١٢ عتاه ١٠

قوله ^{من المبادلة} وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ^{بغيره} وقفه
لان لا يجوز وقفه ايضا كالداهم لان التارك ان كانه معارض من حيث السمع ١٢ عتاه ^{قوله} ولا من حيث التعامل جواز مما يقال المعارض من حيث السمع ليس في صورة المر
والعدم فلتكن هذه العمارة مقفلة على ذلك ووجوب ذلك ان لها معارض من حيث التعامل وليس بوجوده في صورة النزاع ١٢ عتاه ^{قوله} وبذلك استظهار على ان الساق
غير المتعارف والكراع بها جواز ١٢ عتاه ١٠

قوله ^{من المبادلة} وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ^{بغيره} وقفه
لان لا يجوز وقفه ايضا كالداهم لان التارك ان كانه معارض من حيث السمع ١٢ عتاه ^{قوله} ولا من حيث التعامل جواز مما يقال المعارض من حيث السمع ليس في صورة المر
والعدم فلتكن هذه العمارة مقفلة على ذلك ووجوب ذلك ان لها معارض من حيث التعامل وليس بوجوده في صورة النزاع ١٢ عتاه ^{قوله} وبذلك استظهار على ان الساق
غير المتعارف والكراع بها جواز ١٢ عتاه ١٠

قوله ^{من المبادلة} وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ^{بغيره} وقفه
لان لا يجوز وقفه ايضا كالداهم لان التارك ان كانه معارض من حيث السمع ١٢ عتاه ^{قوله} ولا من حيث التعامل جواز مما يقال المعارض من حيث السمع ليس في صورة المر
والعدم فلتكن هذه العمارة مقفلة على ذلك ووجوب ذلك ان لها معارض من حيث التعامل وليس بوجوده في صورة النزاع ١٢ عتاه ^{قوله} وبذلك استظهار على ان الساق
غير المتعارف والكراع بها جواز ١٢ عتاه ١٠

قوله ^{من المبادلة} وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ^{بغيره} وقفه
لان لا يجوز وقفه ايضا كالداهم لان التارك ان كانه معارض من حيث السمع ١٢ عتاه ^{قوله} ولا من حيث التعامل جواز مما يقال المعارض من حيث السمع ليس في صورة المر
والعدم فلتكن هذه العمارة مقفلة على ذلك ووجوب ذلك ان لها معارض من حيث التعامل وليس بوجوده في صورة النزاع ١٢ عتاه ^{قوله} وبذلك استظهار على ان الساق
غير المتعارف والكراع بها جواز ١٢ عتاه ١٠

قوله ^{من المبادلة} وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ^{بغيره} وقفه
لان لا يجوز وقفه ايضا كالداهم لان التارك ان كانه معارض من حيث السمع ١٢ عتاه ^{قوله} ولا من حيث التعامل جواز مما يقال المعارض من حيث السمع ليس في صورة المر
والعدم فلتكن هذه العمارة مقفلة على ذلك ووجوب ذلك ان لها معارض من حيث التعامل وليس بوجوده في صورة النزاع ١٢ عتاه ^{قوله} وبذلك استظهار على ان الساق
غير المتعارف والكراع بها جواز ١٢ عتاه ١٠

لان في ذلك رعاية المحقين حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يصيرها تقوت السكنى اصلا والاول والى ولا يصير للمتع
 على العمارة لما فيه من اتلاف ماله فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة فلا يكون امتناعه رضامنه بطلان حقه لانه
 في حيز التردد ولا يصح اجارة من له السكنى لانه غير مالك **قال** وما فهم من بناء الوقف والثمة صرفه الحاكم في عمارة الوقف
 ان احتاج اليه وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عمارته فيصرفه فيها لانه لا بد من العمارة ليبقى على التأييد فيحصل مقصود
 الوقف فان مست الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والا امسكها حتى لا يتعد عليه ذلك وان الحاجة فيبطل
 المقصود وان تعد رعاة عينه الى موضعه بيع وصرف ثمنه الى المرومة صرفا للبذل الى مضر البذل لا يجوز ان يقسمه بمعنى
 النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من العين والحق للموقوف عليهم فيه وانا احقهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا
 يصرف اليهم غير حقه **قال** اذا جعل الوقف غلة الوقف لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عندنا في يوسف قال ذكر فصلين
 شرط الغلة لنفسه جعل الولاية اليه اما الاول فهو حائز عندنا في يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال
 الرازي وبه قال الشافعي وقيل ان الاختلاف بينهما بناء على الاختلاف في اشتراط القبض الا فراز وقيل هي مسألة مبتدأة
 والخلاف فيما اذا شرط البعض لنفسه في حياته وبعدهم للفقراء وفيما اذا شرط الكل لنفسه في حياته وبعدهم للفقراء سواء
 ولو وقف وشروط البعض والكل لامهات اولاده ومدبريه ماداموا احياء فاذا ماتوا فهو للفقراء والمسكين فقد قيل يجوز ان يشرط
 وقد قيل هو على الخلاف ايضا وهو الصحيح ان اشتراطه لهم في حياته كاشتراطه لنفسه وجه قول محمد ان الوقف تبرع على
 وجه التملك بالطريق الذي قد منها فاشتراط البعض والكل لنفسه يبطله لان التملك من نفسه لا يتحقق نصرا وكاقتدا
 المنفذ وشرط بعض بقعة للسعيد لنفسه ولا في يوسف ما روى ان النبي عليه السلام كان يأكل من صدقة المراد منها
 صدقة الموقوفة ولا يعمل الاكل منها الا بالشرط فدل على صحته ولان الوقف ازالة الملك الى الله تعالى على وجه القرية على ما
 فان يكون الشرط لا يعمل بالاجماع **باب**

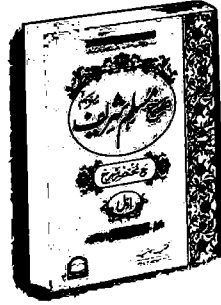
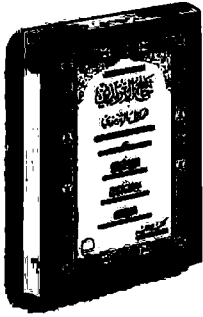
قوله والاول اولى اي اجارة الحاكم ومعامته اولى من الثاني وهو عدم معارضة الدول عليه بقوله ولو لم يعر له لان البيع بين المسلمين اولى من ابطال اعداءه **باب** **قوله**
 فاشبه امتناع صاحب البذر فان اذاعا فاعتد المزارعة على اعداء البذر فاشبه امتناع صاحب البذر من اعداء المزارعة لانه لا يجوز عليه لذلك **باب** **قوله** في حيز التردد يان ان الانتفاع يعمل ان
 يكون بطلان حقه ويحمل ان يكون نقصان ما له في الحال ولو جاز اصلاح القاضي ومعامته ثم رده اليه **باب** **قوله** لا يشرط مالك لان الاجارة تملك الانتفاع بوجوه والتمسك انا
 يتحقق من المالك وبها من لا السكنى ليس مالك دائما بحيث لم يقتصر السكنى وتوقف بالاستا بمرقان لان يوم المرد ليس باكسبا واجب باز ذلك للنفقة واقتمت مقام العين في شرط
 العقد **باب** **قوله** واكثر يعمل ان يكون معلونا فمردا على البزار يعني ما انهم من امة الوقف بان على نسيب الوقف وفرد يعمل ان يكون معلونا على ما هو معلوم في القول
 عن الثقات لان لا يقال اهدمت الا لانه **باب** **قوله** وان تقرر رعاة غيره بان تخرج من العلاء لذلك لضعفه ونحوه **باب** **قوله** الى الرثة اي الى الاصلاح يقال دم
 بدم رما دموت اذا صلح **باب** **قوله** يعني القبض بوجوه النون البراءة النقصان والبيع تعوض ومن الجوهري التقبض بالكر لا يخرج كذا في الغرب **باب** **قوله** عندنا في يوسف
 قال الولاية في تناواه مشاغل اقله وايقول والصدور الشهيدان يعني **باب** **قوله** وهو قول هلال الرازي هو هلال بن يحيى بن مسلم البصري الرازي وانا نائب اسلم الرازي
 لان ان على مذيب الكوفيين وهو ابراهيم ودقيق في البسوط والفرقة الرازي وفي الغرب بوجوه تيمم بل هو الرازي لان من ابن الرازي **باب** **قوله** في اشتراط القبض والا لا يبي
 عندنا في يوسف لا يشرط ذلك غلظا لمجرد الظاهر الا يوسف شرح غلظ الغلظ لانه لا يشرط القبض والا لا يشرط لم يلح في اشتراط **باب** **قوله** بالاتفاق وهو رواية
 البسوط والفرقة وتنادى قاضيان وهو على قول اليربوع في البسوط عند محمد بن اشتراط الغلظ لانه لا يجوز بين اشتراط لامهات اولاده حيث يجوز ان شرطه
 لمن ولم يبره كشرط لغيره بان حريمه يثبت بموته فيكون الوقف عليهم كالوقف على الاجانب فيكون بموته يثبت بموته **باب** **قوله** في اشتراط الغلظ لانه لا يجوز بين اشتراط لامهات اولاده حيث يجوز ان شرطه
قوله نصرا كصدقة المنفعة لانها يجوز ان تسلم قدام المفقير على وجه الصدقة بشرط ان يكون له شرطا بغيره الصدقة لانه لا يجوز ان يجعل
 بعض غلظة لغيره **باب** **قوله** كان ياكل من صدقة قلت فخر بن وفي مصنف ابن ابي شيبة في باب اللاديف التي اخرج بها على الى حيفة مدنا من حبيبة من من خلاص
 من ابراهيم بن ابراهيم بن ابي في صدقة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان ياكل منها اهلها بالعرف من التكرار **باب** **قوله** على ما بيناه اشارة الى ما ذكرنا من قولنا في الوقف عندنا في حيفة ومحمد بن ابراهيم
 لمان من حجب الوقف نزال الملك بدون التمسك **باب**

الدرية في خروج احاديث الهداية

حدايت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل من صدقته والمراد وقفه لم اجده قلت ويمكن ان يكون المراد انه صلى الله عليه وسلم كان ياكل من الصدقة
 وسلم كان ياكل من الامراض التي قال فيها ما تركت بعدني فموصدة

وفرغ عنه حين كان عمره عشرين سنة في اثناء ذلك قرأ بعض الكتب الفارسية وتعلم رسم المكاتب النقوش الكتابية ثم اشتغل
 لتحصيل العلوم العربية بنهاية الشوق وغاية الذوق ولدى حضرة والده الماحول البحر القمقام التحريروالطباطبائي مولانا محمد علي بن عبد الحليم
 ادخله الله دار النعيم فقرأ عليه جميع الكتب الدسية من كتب المعقول المنقول مع كمال التحقيق في الفروع والاصول ففرغ من التحصيل
 وعمره سبع عشرة سنة مع انه وقت في اثنائه الفترة مرة بعد مرة ولم يقرأ على غير والده الماحول شيئا من الكتب العلمية الا يتدبر من
 الكتب الرياضية فانه بعد فاته قرأه على خاله استاذ مولانا محمد نعمت الله المرحوم صاحب اليد الطولى والرياضية من العلوم
 ثم جلس مجلس الافادة الكاملة واستفاد منه كثير من الفرق الطالبة حتى تغلغت الافاق بصيت علمه وجلاله امتلئت الاقطار
 بفضله كماله وكان متمليا بالاخلاق الحميدة ومتصفا بالاصناف المحميدة منها اشتغال قلبه اثناء الليل اطراف النهار يذكر الله مع
 مصروفية جسمه بما ينهاه فكان من الذين لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ولهذا غاية عبد تيمنا منها الحلم حتى مزان
 في حقه كالعقارب يحسن اليه كالأحباب الإحباب منها التسوية بين اعزته وبين طلبته في الافهام والتعليم فيقهر كلهم بالفاظ
 مستغريرة متفجرة مهما يستفهم عن التفهيم منها الرؤيا الصادقة التي هي جزء من اجزاء النبوة رزق بها كونه ائمة السليد المسلمين
 عليه اكل صلوات رب العالمين لم ينزل مشغولا التدريس التأليف مصرفا في المواظلة والتصنيف حتى بتلى مدة قريبة من السنة بالرض
 الويل فضرب عليه في اثناء هذا الحادثه طبل الرجيل فياحترق وامصيبته لقد سترت الشمس عن ابصارنا وارتفعت اظلمت
 الدنيا يا عيننا وخربت والله لقد اكن العلم باكفانه ودفن الفضل باننا فانه صبت على مصائب لوانها صبت على الايام
 لياليا اللهم كما وهبت له في النشأة الاولى علما لا ينبغي لاحد من بعده انك انت الجواد الوهاب كذلك ازرقه في النشأة الاخرى
 الدرجة القصوى وحسن ما ب افك على كل شئ قد يروى بالاجابة جديروقت تلك الحادثه في اخر ليل يوم الاثنين من سلم
 ربيع الاول من شهر السنة الرابعة بعد ثلاث مائة والفر من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة وازكى تحية وله تصانيف
 اكثر الفنون كثير نافعة وتعليقات على اكثر الكتب يسيرة راقية فمن اراد الاطلاع على تعدادها واسماها فليرجع الى بعض مصنفها
 التي ذكرها فيها والكتب التي استمد منها في التحشية من الحواشي الشروح النهائية ورمزهان والكفاية ورمزهك والناية ورمزه
 والبنائة لبد الدين العيني ورمزه ب وكثيرا كتب عيني وفتح القديرورمزه ف وتصيب الراية تخريج احاديث الهداية لزيلى
 رمزه ت وحاشية مولانا الهداد الجونفوري ورمزه د وحاشية مختصرة منسوبة الى عبد الغفور ورمزه احميد ومن كتب الفقه
 الاخر محمد الاثر ورمزه هج والرد المختار والرد المختار وجامع الرموز وشرح النقاية للبرجندي وحواشي الجلي على شرح الوقاية
 والجزء الراق وتصاب الاحتساب وشرح الوقاية وحواشيه مولانا عبد الحليم نورا لله مرقد ومنم الغفار وجامع المصنوعات
 والقول المنشور في هلال خير الشهر ووزجر رباب الريان عن شرب الدخان وغاية العقل فيما يتعلق بالنعال ورفع الستر
 عن كيفية ادخال الميت في القبر والقول الاشرف في الفقه عن المصنف التحقيق الصجيب في مسألة التتوب وشرح شرح
 الوقاية المسع بالسعاية في كشف ما في شرح الوقاية وهو شرح مبسوط جامع الدلائل لمن اذهب الاربعة ومسائلها والطاقف
 الاشارات وغوامضها مملو من الانصاف متجنب عن الاعتراف لكنه لم يتيسر ختامه ولم يتفق اتمامه هذه التصانيف
 السبعة كلها ما صنفتها العلامة المحشى طاب الله ثراه ومن كتب اصول الفقه نور الانوار وقرن الاقمار والتلويم وغيرها ومن
 كتب اللغات المغرب وجميع البحار وهدى اب الاسماء واللغات للتووى والنهاية في غريب الحديث والقاموس منتخب
 اللغات ورمزه هـ والفيات ورمزه غث ومنتهى الارب ورمزه من وغيرها ومن كتب التفسير معالم التنزيل والجلالين

ہماری دیگر مطبوعات



MAKTABA-E-RAHMANI

مکتبہ رحمانیہ

اقرآن سٹیٹ، عرف سٹریٹ، اردو بازار، لاہور
فون: 042-37224283-7221395